جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

شرح فصول ابن معط بين ابن إياز والخُوَيِّ

"دراسة موازنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) في اللغويات

إعداد الباحث

عبد الجليل عبد المحسن عبد العظيم

المدرس المساعد في كلية اللغة العربية بالقاهرة

تحت إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور	فضيلة الدكتور
محمد محمدمحمد سعيد	أحمد نجيب عبد الوهاب
أستاذ اللغويات المتفرغ في الكلية	مدرس اللغويات في الكلية

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ
وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾

سورة النمل، من الآية ١٩

إهداء

إلى الأساتذة الأجلاء أولي السبق والفضل:

* الأستاذ الدكتور/ **عبد الله الحسيني هلال**– رحمه الله تعالى_ وتغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جناته.

"وفاء وعرفانًا"

* الأستاذ الدكتور / **محمد محمد محمد سعيد**

أستاذ اللغويات المتفرغ في كلية اللغة العربية في القاهرة.

"تقديرًا وإجلالاً"

* الدكتور/ **أحمد نجيب عبد الوهّاب**

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية في القاهرة.

"حبًا واحترامًا"

أسأل الله أن أكون لهم ما حييت من الذاكرين الأوفياء المخلصين، لهم ولغيرهم أقدم ثمرة جهد اقترضت نجاحه من هؤلاء الفضلاء، أسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والإنعام، فله الثناء الجميل والشكر الأوفى على ما يسر لي من البحث والدراسة، وهداني وشرح صدري حتى استطعت أن أكمل هذا البحث.

وانطلاقا من قول النبي r : "مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ"(١)، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذيّ الفاضلين المشرفين على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ محمد محمد محمد سعيد، الذي وسعني بحسن أخلاقه وجميل صفاته، كما أفاض علي من علمه ونصحه وإرشاده، لم يضن علي بوقته، ولم يبخل علي بعلمه، فالله أسأل أن يبارك له في عمره، وأن يجزيه عني وعن طلاب العربية خير الجزاء.

والدكتور/ أحمد نجيب عبد الوهاب الذي شرفني بقبول الإشراف على هذا البحث، جزاه الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء، وبارك له في صحته وعافيته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير **لوالديّ الكريمين؛** فقد بذلا الغالي والنفيس من أجلي، وتكبدا التعب والمشاق من أجل راحتي، وشجعاني على مواصلة البحث والدراسة، ومهما قدمت لهما فلن أوفيَهما حقهما، فالله أسأل أن يبارك لهما في عمرهما، وأن ينعم عليهما دائما بالصحة والعافية، وأن يجعلني وكل ما أقدم من خير في ميزان حسناتهما.

والشكر موصول **لزوجتي وولديّ- أحمد. ورضوى-** الذين تحملوا الكثير من أجل راحتي في سبيل إتمام هذا البحث، أسعدهم الله في الدنيا والآخرة، ومتعهم بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع أساتذتي ومشايخي وإخوتي وأخواتي وكلِّ من كان له يدٌ في إتمام هذا البحث، وأسأل الله أنْ يجزيَهم عني خير الجزاء، فهو ولي ذلك والقادر عليه.

---

(١) مسند أحمد: ١٧/ ٣٨٠، مسند أبي سعيد الخدري، حديث رقم (١١٢٨٠).

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

m

الحمد لله ربّ العالمين، أنزل الكتاب بلسان عربي مبين، نوراً وهداية للنّاس أجمعين، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فقد عُني علماء العربية بالدراسات اللغوية والنحوية؛ خدمة لكتاب الله- تعالى- وسنة رسوله **r**، وحفاظاً على اللسان من اللحن والتحريف والتبديل، وبذلوا جهوداً كبيرة في ذلك، وتعدّدت مصنفاتهم وكتبهم في هذا الشأن، وقد جاء بعض هذه المصنفات موجزاً مختصراً، وبعضها الآخر مبسوطاً مطولاً، وممن أسهم بنصيب وافر في الدراسات النحوية والصرفية ابن معط (ت ٦٢٨هـ)، فقد ألف فيها كتباً عدةً ما بين منثور ومنظوم، ومن مصنفاته: كتاب (الفصول الخمسون)، وهو كتاب مختصر اشتمل على الكثير من الفوائد النحوية والصرفية؛ ولذا فقد اهتم به أهل العربية، وعني بشرحه جماعة من النحاة، ومنهم: ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، فقد شرحه في كتاب (المحصول في شرح الفصول)، وحقق هذا الشرح محمد صفوت محمد علي في (رسالة دكتوراه) في كلية اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٧٣م، وطبع في الأردن مؤخراً سنة ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م بتحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار، ومنهم: شهاب الدين الخُوَيّ (ت ٦٩٣هـ)، فقد شرحه في كتاب (شرح فصول ابن معط)، وقد حقق هذا الشرح أحمد مرسي أحمد الجمل في (رسالة دكتوراه) في كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧٨م.

ولما عزمت على تسجيل بحث للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) رأيت أن أقوم بدراسة موازنة لهذين الشرحين، فجاء البحث بعنوان:

" شرح فصول ابن معط بين ابن إياز والخُوَيّ، دراسة موازنة "

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب، أهمها:

* رغبتي في تسجيل موضوع للحصول على درجة العالمية(الدكتوراه).

* أن ابن إياز والخُوَيّ ينتسبان إلى عصر واحد، فقد عاشا في حقبة زمنية واحدة، وهي النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وذلك بعد نضوج الدراسات النحوية على أيدي جماعة من أعلام العربية، كابن معط وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم.

* أردت إبراز الفكر النحوي والصرفي لابن إياز والخُوَيّ وبيان اتجاههما المذهبي من خلال اختياراتهما.

* أردت تسليط الضوء على جهد علمين كبيرين لم ينالا شهرتهما من الذيوع كغيرهما من النحاة، وذلك من خلال دراسة شرحيهما، وإبراز ما بينهما من أوجه الاتفاق والاختلاف.

* اشتمال هذين الشرحين على الفوائد الكثيرة، والنكات العجيبة، والتعليلات اللطيفة التي لا يستغني عنها طلاب العربية، فأردت الإفادة منهما من خلال هذه الدراسة.

هذا وقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على شرح ابن إياز المطبوع، والنسخة المحققة من شرح الخُوَيّ المودعة في كلية اللغة العربية في القاهرة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة، وفهارس فنية، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على موضوع البحث، وسبب اختيار هذا الموضوع، والخطة التي سرت عليها في دراسته.

التمهيد: ترجمت فيه للأعلام الثلاثة، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بابن معط، وفصوله.

المبحث الثاني: التعريف بابن إياز.

المبحث الثالث: التعريف بالخُوَيّ.

الباب الأول: أصول النحو بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

مدخل: في أصول النحو.

الفصل الأول: السماع بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

تمهيد: في التعريف بالسماع.

المبحث الأول: القرآن الكريم وقراءاته بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثاني: الحديث النبوي والآثار بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثالث: أقوال العرب بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الرابع: لغات العرب بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الخامس: الضرورة الشعرية بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثاني: القياس والعلة بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

تمهيد: في القياس: تعريفه، وأقسامه، وفائدته.

المبحث الأول: القياس بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثاني: العلة النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثالث: في أصول أخرى بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

المبحث الأول: الإجماع بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثاني: استصحاب الحال بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثالث: الاستقراء بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الرابع: قواعد الاستدلال عند ابن إياز والخُوَيّ.

الباب الثاني: مسائل الخلاف بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: مسائل الخلاف التي اتفق ابن إياز والخُوَيّ في اختيارها، ودراسة بعضها.

الفصل الثاني: مسائل الخلاف التي اختلف ابن إياز والخُوَيّ في اختيارها.

الفصل الثالث: المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها ابن إياز.

الفصل الرابع: المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها الخُوَيّ.

الفصل الخامس: المسائل التي انفرد بها كل منهما مع الترجيح.

الباب الثالث: الدراسة المنهجية بين ابن إياز والخُوَيّ في الشرحين

ويشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول: الاتجاه النحوي بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثاني: منهج ابن إياز والخُوَيّ في الاختيار.

الفصل الثالث: المصادر بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مصادر ابن إياز في شرحه.

المبحث الثاني: مصادر الخُوَيّ في شرحه.

الفصل الرابع : الحدود النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الخامس : موقف ابن إياز والخُوَيّ من المصنف.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الاعتراضات على المصنف.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المواضع التي اتفق فيها ابن إياز والخُوَيّ في الاعتراض على ابن معط.

المطلب الثاني: الاعتراضات التي انفرد بها ابن إياز على ابن معط.

المطلب الثالث: الاعتراضات التي انفرد بها الخُوَيّ على ابن معط.

المبحث الثاني: الاستدراكات على المصنف.

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاستدراكات التي اتفق ابن إياز والخُوَيّ في ذكرها.

المطلب الثاني: الاستدراكات التي انفرد بذكرها ابن إياز.

المطلب الثالث: الاستدراكات التي انفرد بذكرها الخُوَيّ.

الفصل السادس: منهج ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما.

الباب الرابع: التقويم، ويشتمل على الأمور الآتية:

١- أسلوبهما في الشرح ومادتهما العلمية٠

٢- الاستطراد والإيجاز بينهما٠

٣- الدقة في النقل والتوثيق٠

٤- المآخذ عليهما٠

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

وأما الفهارس فقد تضمنت فهرساً للآيات القرآنية، وفهرساً للقراءات القرآنية، وفهرساً للأحاديث النبوية، وفهرساً لآثار الصحابة، وفهرساً للأمثال والأقوال، وفهرساً للشواهد الشعرية، وثبتاً للمصادر والمراجع، وفهرساً للمحتويات.

ولست أدّعي بعد ذلك أني قد وفيت الموضوع حقه من الدراسة، فهذا هو الكمال، والكمال المطلق لا يكون إلا لله وحده، ولكني بذلت كل جهدي في إخراج الموضوع على هذه الصورة، فإن كنت قد أصبت في بحثي هذا فذلك من فضل الله تعالى وتوفيقه، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي والشيطان.

وبعد؛

فهذا هو عملي أخلصت له النية، وصدقت فيه العمل، وأقمت له القصد، وبذلت من أجله الكثير سنين طويلة، فما كان من توفيق فمن الله تعالى، وما كان من تقصير فمني ومن الشيطان، ولله الحمد والمنة على ما ذلل من الصعاب ويسر من العقبات، وأسأله– سبحانه– أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به أهل العربية.

وما توفيقي إلا بالله، وهو حسبي ونعم الوكيل

والله الموفّق

*   *   *

التمهيد

يشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بابن معط، وفصوله.

المبحث الثاني: التعريف بابن إياز.

المبحث الثالث: التعريف بالخُوَيِّ.

المبحث الأول: التعريف بابن معط، وفصوله

أولاً: التعريف بابن معط[١]:

نسبه:

هو أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي، يلقب بزين الدين، ويعرف بابن معط.

والزواوي نسبة إلى قبيلة (زَوَاوَة)، وهي قبيلة كبيرة بظاهر بِجاية من أعمال أفريقية، ذات بطون وأفخاذ[٢].

مولده:

ولد ابن معط بالمغرب سنة أربع وستين وخمسمائة من الهجرة.

نشأته:

لم يذكر المترجمون له شيئا عن مراحل حياته الأولى، ومما لا شك فيه أنه تعلم منذ صغره صنوف العلم المختلفة والمعرفة، ودأب على الدرس والتحصيل حتى بزَّ أقرانه، وصار يشار إليه، ولم تطل مدة حياته بالمغرب، فقد رحل إلى دمشق مبكراً، وأقام بها زمنا يُقْرِئ الناسَ النحو والأدب، وكان ابن معط فقيراً رقيقَ الحال، وهناك اتصل بالملك المعظم، وكان محبا للعلم، فأكرم السلطانُ مثواه وقرّبه إليه، وولّاه نظر مصالح المساجد، وبقي فيها حتى توفي السلطان سنة (٦٢٤ هـ)، ثم ولّى وجهه ناحية مصر، وفيها اتصل بالملك الكامل سلطان الدولة الأيوبية، وكان محباً للعلم والعلماء متمسكاً بالسنة النبوية معاشراً لأرباب الفضائل، يقيم في قصره ندوة علمية كل ليلة جمعة، يحضرها جمع من العلماء والأدباء، يشاركهم في مباحثاتهم ويسألهم عن

---

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٦/ ٢٨٣١، ووفيات الأعيان: ٦/ ١٩٧، وتاريخ الإسلام: ١٣/ ٨٧٢، وسير أعلام النبلاء: ١٦/ ٢٣٩، والعبر في أخبار من غبر: ٥/ ٣٦٦، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/ ٣٥٢، والبداية والنهاية: ١٧/ ١٨٦، ١٨٧، ١٩٩، والمنهل الصافي: ١/ ٨٧، ٨٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٣٣، ونظم العقيان: ١/ ٣٠، ومفتاح السعادة: ١/ ١٩٦، وكشف الظنون: ١/ ٨٥، ٤١٢، ٢/ ١٢٦٩، ١٦٦٩، ١٧١٤، وشذرات الذهب: ٧/ ٢٢٦.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان: ٦/ ١٩٧.

المسائل المشكلة من كل فنٍ، فحضر ابن معط مجلسه مع جماعة من العلماء، فعرف الملك الكامل مكانته العلمية وبراعته اللغوية، فطلب منه أنْ يُقْرِئ الناسَ النحو والأدب بالجامع العتيق بمصر مقابل معلوم من المال، ولم تطل حياته بمصر حتى توفي بها في مستهل ذي الحجة سنة (٦٢٨هـ)، ودفن بالقرافة بالقرب من قبر الشافعي- رحمه الله تعالى.

علمه وثقافته:

أجمع المترجمون على أن ابن معط كان إماما مبرزا في علوم العربية، يقول ياقوت الحموي(١):

" فاضلٌ معاصرٌ، إمامٌ في العربية أديبٌ شاعرٌ "(٢).

ويقول السيوطي(٣):

" كان إمامًا مبرَّزًا في العربية شاعرًا محسنًا ".

ويقول أيضًا:

"وكان يحفظ شيئًا كثيرًا، فمن جملة محفوظاته كتاب صحاح الجوهري"(٤).

ومن شعره:

وَإِذَا طَلَبْتَ الْعِلْمَ فَاعْلَمْ أَنَّهُ *** حِمْلٌ فَأَبْصِرْ أَيَّ شَيْءٍ تَحْمِلُ

وَإِذَا عَلِمْتَ بِأَنَّهُ مُتَفَاضِلٌ *** فَاشْغَلْ فُؤَادَكَ بِالَّذِي هُوَ أَفْضَلُ(٥)

---

(١) هو أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، شهاب الدين الرومي الحموي، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن علماء الأدب واللغة، من مؤلفاته: أخبار المتنبي، ومعجم الأدباء، ومعجم البلدان، ومعجم الشعراء، والمقتضب من كتاب جمهرة النسب، وغير ذلك، توفي سنة ٦٢٦ هـ. (إنباه الرواة: ٤/ ٨٠، والأعلام: ٨/ ١٣١).

(٢) معجم الأدباء:٦/ ٢٨٣١.

(٣) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر بن الهمام، جلال الدين السيوطي، ولد سنة ٨٤٩ هـ، إمام حافظ مؤرخ أديب، حفظ القرآن وهو صغير، وأخذ العلم عن خيرة علماء عصره، وأخذ من كل فن، وبرز في جميع الفنون، وصنف التصانيف المفيدة النافعة في التفسير وعلوم القرآن والحديث واللغة والنحو وغير ذلك، توفي سنة ٩١١ هـ. (البدر الطالع: ١/ ٣٢٨ وما بعدها، والضوء اللامع: ٤/ ٦٥ وما بعدها).

(٤) ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

(٥) البيتان من الكامل، وقد عزاهما إلى ابن معط ياقوت الحموي في: معجم الأدباء: ٦/ ٢٨٣١، وعزاهما البعض إلى صالح بن عبد القدوس، ينظر: تاريخ الإسلام: ٤/ ٤١١، ولسان الميزان: ٣/ ١٧٤.

شيوخه:

تلمذ ابن معط لطائفة جليلة من علماء عصره، ومنهم:

- القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر (ت ٦٠٠ هـ)، سمع منه ابن معط، وروى عنه الحديث(١).

- الجزولي: عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت (ت ٦٠٧هـ)، وكان ابن معط من أجل تلاميذه(٢).

- التاج الكندي: وهو أبو اليمن زيد بن الحسن (ت ٦١٣ هـ)(٣).

تلاميذه:

جلس ابن معط بدمشق، وبالجامع العتيق بمصر يقرئ الناس النحو واللغة والأدب، ولم يُؤْثِرْ واحداً منهم بدرس أو إملاء، ولم يذكر المترجمون له تلاميذ بعينهم، واكتفوا بقولهم: اشتغل عليه خَلْقٌ كثيرٌ أو حمل عنه الناس، وممن أخذ عنه:

- ابن العطار: أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن يوسف الأنصاري الأسكندري (ت ٦٤٩ هـ)(٤).

- ابن السُّوِيدي الحكيم: عز الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن طرخان الأنصاري الدمشقي (ت ٦٩٠ هـ)(٥).

- رضيّ الدين القُسَنْطيني: أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم النحوي الشافعي (ت ٦٩٥ هـ)(٦).

مصنفاته:

ترك ابن معط عدة مصنفات تشهد بتمكنه في علوم العربية، فصنف تصانيف مفيدة في النحو واللغة والقراءات والأدب؛ منها:

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/ ٣٥٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٢٤، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: ٢/ ٣٣٩- ٣٤٢، وبغية الوعاة: ١/ ٥٧٢.

(٤) ينظر: المنهل الصافي: ١/ ٨٧، ٨٨.

(٥) ينظر: العبر في أخبار من غبر: ٥/ ٣٦٦.

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٥/ ٨٣٠، وبغية الوعاة: ١/ ٤٧٠.

الألفية في النحو، وتسمى: (الدرة الألفية في علوم العربية)، والبديع في صناعة الشعر، وحواش على أصول ابن السراج، وديوان خطب، وديوان شعر، وشرح أبيات سيبويه (نظم)، وشرح الجمل في النحو، وشرح المقدمة الجزولية، والعقود والقوانين في النحو، والفصول الخمسون في النحو، وقصيدة في العروض، وقصيدة في القراءات السبع، والمثلث في اللغة، ونظم كتاب (الجمهرة) لابن دريد، ونظم كتاب (الصحاح) للجوهري (لم يكمله).

* * *

ثانياً: التعريف بكتاب الفصول:

كتاب (الفصول) لابن معط هو كتاب تعليمي، سلك مؤلفه في ترتيبه مسلكاً لعلّه أول من استخدمه، فقد قسم رؤوس المسائل أبواباً، وجعل تحت كل باب عدة فصول، قال في المقدمة:

" أما بعد، فإن غرض المبتدئ الراغب في علم الإعراب حصرته في خمسين فصلا، يشتمل عليها خمسة أبواب "[1].

فجاء الكتاب في خمسة أبواب مقسمة خمسين فصلاً، وهي على النحو التالي:

الباب الأول: في مقدمة هذا الفن من الأصول، وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في بيان الكلام، والكلم، والكلمة، والقول.

الفصل الثاني: فيما يأتلف منه الكلام.

الفصل الثالث: في حد الاسم، وعلاماته.

الفصل الرابع: في حد الفعل، وعلاماته.

الفصل الخامس: في حد الحرف، وعلاماته، وفائدته.

الفصل السادس: في بيان ما لا يخلو أواخر الكلم منه.

الفصل السابع: في إعراب الاسم المتمكن.

الفصل الثامن: في إعراب الفعل المضارع.

الفصل التاسع: في العلل الموجبة بناء الاسم.

الفصل العاشر: فيما يبنى عليه الكلمة.

الباب الثاني: في أقسام الأفعال، وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في انقسام الأفعال عقلا إلى الأزمنة.

الفصل الثاني: في بيان حالة الفعل مع الفاعل.

الفصل الثالث: فيما يتعدى إلى مفعول واحد.

الفصل الرابع: فيما يتعدى إلى مفعولين.

الفصل الخامس: فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

الفصل السادس: في المفعول الذي لم يسم فاعله.

---

(1) الفصول الخمسون: ١٤٩.

الفصل السابع: في الأفعال غير المتصرفة.

الفصل الثامن: في الأفعال الناقصة.

الفصل التاسع: في ما يتعدى إليه جميع الأفعال المتعدي وغير المتعدي.

الفصل العاشر: فيما يرتفع بفعل مضمر أو ينتصب به.

الباب الثالث: فيما يعمل من غير الأفعال في الأسماء والأفعال، وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في العامل في المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني: في الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر.

الفصل الثالث: في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة.

الفصل الرابع: في الجوازم .

الفصل الخامس: في حرفين مترددين بين الأسماء والأفعال.

الفصل السادس: في حروف النداء.

الفصل السابع: في حروف الجر.

الفصل الثامن: في الأسماء العاملة عمل الأفعال.

الفصل التاسع: في الأسماء التي سميت بها الأفعال.

الفصل العاشر: في الإضافة الاسمية.

الباب الرابع: في النكرة والمعرفة وذكر التوابع، وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في النكرة والمعرفة.

الفصل الثاني: في ذكر العلم.

الفصل الثالث: في المضمر.

الفصل الرابع: في المبهمات.

الفصل الخامس: في المعرف باللام.

الفصل السادس: في الإضافة.

الفصل السابع: في أسبق التوابع، وهو النعت.

الفصل الثامن: في التوكيد.

الفصل التاسع: في العطف.

الفصل العاشر: في البدل.

الباب الخامس: في فصول متفرقة:

الفصل الأول: في العدد وما يلتحق به.

الفصل الثاني: في المذكر والمؤنث.

الفصل الثالث: في التصغير.

الفصل الرابع: في النسب.

الفصل الخامس: في المقصور والممدود.

الفصل السادس: في الإمالة والفتح.

الفصل السابع: في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر.

الفصل الثامن: في التصريف.

الفصل التاسع: في الوقف والحكاية.

الفصل العاشر: في الإدغام وضرائر الأشعار على سبيل الاختصار.

ولا يخفى أن هذه الطريقة تخالف ما ألفه الدارسون بعد ما سادت طريقة ابن مالك المعروفة.

هذا، ولقد ذكر ابن معط في مقدمة الفصول أنه عمله؛ تلبيةً لحاجة المبتدئ، ولكن الناظر في هذا الكتاب يتبين له أنه يلبي حاجة المبتدئ والمنتهي على السواء، فقد جاء الكتاب غنيًا بالشواهد والأمثلة، والتعليلات، والتساؤلات، والإشارات الخاطفة لمسائل كثيرة كان للشراح عليها اعتراضات واختلافات ومذاهب؛ ولذا يقول ابن إياز في مقدمة شرحه على الفصول:

" وبعد، فإن كتاب الفصول في النحو للشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق زين الدين أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور- رحمه الله- وإن كان شديد الاختصار عاريًا عن التطويل والإكثار، لكنه كثيرُ المسائل، عسيرٌ على المتناول، مشتمِلٌ على المباحث الغريبة والنُّكَت العجيبة والاحترازات اللطيفة والمقاصد الحسنة الشريفة"(١).

شراح الفصول:

حظي كتاب الفصول باهتمام العلماء الذين عاصروه والذين جاءوا من بعده، وممن قام بشرحه:

---

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٥.

- العلامة جمال الدين بن إياز (ت ٦٨١ هـ)[١].
- أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد الأندلسي (ت ٦٨٩ هـ)[٢].
- القاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخُوَيّ (ت ٦٩٣ هـ)[٣].
- الإمام صدر الشريعة عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة (ت ٧٤٥ هـ)[٤].
- إبراهيم بن موسى بن بلال الكركي الشافعي (ت ٨٥٣ هـ)، وقد شرح النصف الأول منه فقط[٥].

* * *

(١) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٧٧، والأعلام: ٢/ ٢٣٤.
(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٣٦٧.
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢/ ٩٨، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤.
(٤) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٢٦٩.
(٥) ينظر: الضوء اللامع: ١/ ١٧٧، ونظم العقيان: ١/ ٣٠.

المبحث الثاني: التعريف بابن إياز.

المبحث الثاني: التعريف بابن إياز(١)

نسبه:

هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، العلامة جمال الدين، المنعوت بالجمال.

نشأته وحياته:

لم أقف في المراجع التي اطلعت عليها على سنة ميلاده، كما لم تذكر شيئا عن نشأته وحياته.

علمه وثقافته:

كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، وإمامًا مبرزًا من أئمة العربية، أجاز له الشيوخ، وولي مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية التي أنشأها الخليفة العباسي المستنصر بالله ببغداد، وتصدر لإقراء العربية بها، وكان ذا خط حسن، ثقةً فيما يكتب، وكان دَمْثَ الأخلاق حسيبًا.

وفاته:

توفي ابن إياز سنة إحدى وثمانين وستمائة من الهجرة على القول الصحيح.

شيوخه:

أخذ ابن إياز العربية وغيرها عن جماعة من مشايخ عصره، وممن أخذ عنهم:

- البياتي: سعد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله الجذامي الأندلسي (ت ٦٤٥ هـ)(٢)، نقل عنه في شرحه على الفصول، وسماه سعد الدين المغربي.
- التاج الأرموي: صفي الدين عبد المؤمن بن فاخر (ت ٦٩٣ هـ)(٣).
- ابن القبيطي: عبد اللطيف بن محمد بن علي القبيطي (ت ٦٤١ هـ)، سمع منه

---

(١) ينظر: إشارة التعيين/١٣٠، وفوات الوفيات: ١٩/ ٧٢، والوافي بالوفيات: ١٢/ ٢١٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١/ ١٢٢، وبغية الوعاة:٥٣٢/١، وكشف الظنون: ١٢٦٩/٢، ١٨٠٠، والأعلام: ٢/ ٢٣٤، وهداية العارفين: ٣١٣/١، ومعجم المؤلفين: ٣١٦/٣.

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٧٧.

(٣) ينظر: فوات الوفيات: ٢/ ٤١١، وبغية الوعاة: ١/ ٥٣٢.

جزءاً، ولم يحدث عنه[١].

ـ الشيخ رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي، وقد نقل عنه في شرحه على الفصول.

تلاميذه:

تصدر ابن إياز لإقراء العربية بالمستنصرية، فأخذ عنه خلق كثير، وممن أخذ عنه:

ـ التاج ابن السباك[٢].

ـ ابن الطبال: أبو الفضل إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل، عماد الدين بن الطبال (ت ٧٠٨هـ)[٣].

مؤلفاته:

ترك ابن إياز عدة مصنفات في النحو والتصريف ؛ منها:

ـ الإسعاف في مسائل الخلاف، أو المسائل الخلافية، وهو كتاب استدرك فيه المؤلف ما فات ابن الأنباري من مسائل الخلاف، ذكره في المحصول.

ـ شرح ضروري التصريف لابن مالك[٤]، ذكره في المحصول.

ـ قواعد المطارحة[٥].

ـ مآخذ المتبع، وهو تعليق على كتاب (المتّبع في شرح اللمع) لأبي البقاء العكبري، ذكره في المحصول.

ـ المحصول في شرح الفصول، وهو الكتاب المتصل بموضوع هذا البحث.

* * *

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات: ١٩/ ٧٢.

(٢) هو علي بن سنجر تاج الدين بن قطب الدين البغدادي، ولد سنة ٦٦٠ هـ أو ٦٦١ هـ، كان فصيحا بليغا ذكيا حافظا كبير الشأن، انتهت إليه رئاسة المذهب بالمستنصرية، وتفرد هناك بالعلوم الأدبية. (الوافي بالوفيات: ٢١/ ١٠٠).

(٣) ينظر: المنهل الصافي: ٢/ ٤١٢.

(٤) طبع هذا الكتاب باسم: شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

(٥) حقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة، للدكتور/ محمد السيد متولي البغدادي سنة ١٩٨١م.

المبحث الثالث: التعريف بالخُوَيِّ.

المبحث الثالث: التعريف بالخُوَيّ[١]

نسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل بن سَعَادة بن جعفر بن عيسى بن محمد، الملقب بشهاب الدين، والمعروف بابن سَعادة الخُوَيّ.

والخُوَيّ: بضم الخاء وفتح الواو وتشديد الياء نسبة إلى (خُوَى)، وهي بلدة مشهورة من أعمال أذربيجان كثيرة الخير والفواكه، ينسب إليها الثياب الخُوَيّة[٢].

وجاء في بعض الكتب التي ترجمت له: (الخُوَيّي) بياءين، ولكني آثرت التعبير بـ(الخُوَيّ) تمشياً مع الكثير الغالب والأخف على اللسان، ونزولاً على كلام صاحب القاموس، حيث يقول:

" و(خُوَيٌّ) كـ(سُمَيّ): بلد بأذربيجان، منه المحدثون: محمد بن عبد الله، وأحمد ابن الخليل قاضي دمشق وأبو قاضيها "[٣].

مولده:

ولد شهاب الدين الخُوَيّ بدمشق في شوال، وقيل: في رجب سنة ٦٢٦ هـ.

نشأته:

نشأ في بيئة علمية مثقفة، فبدأ حياته العلمية على يد والده القاضي شمس الدين الخُوَيّ، والذي لم تطل مدة تدريسه لولده؛ حيث توفي وله أحدَ عشرَ عاماً، وبعد وفاة والده التحق بالمدرسة العادلية، وفيها ظهر نبوغه وتفوقه على أقرانه، فأحبه أساتذته، واحترمه زملاؤه، وشهد له الجميع بالنبوغ، وتوقعوا له مستقبلاً علمياً زاهراً، ولازم المدرسة حتى تخرج منها عالماً يُشار إليه بالبنان، ويتهافت عليه محبو العلم والتحصيل، ثم بدأ حياته العلمية، فعين مدرساً بالمدرسة الدماغية وهو شاب صغير،

---

(١) ينظر: معجم البلدان: ٢/ ٤٠٨، وتاريخ الإسلام: ١٥/ ٧٧١، وفوات الوفيات: ٢/ ٣١٣، ٣١٤، والوافي بالوفيات: ٢/ ٩٧، ٩٨، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ١٦، والبداية والنهاية: ١٣/ ٣٥٧، والقاموس المحيط: (خ و ي)، ورفع الإصر عن قضاة مصر: ١/ ٣٢٣- ٣٢٥، وبغية الوعاة: ١/ ٢٣، ٢٤، وحسن المحاضرة: ١/ ٥٤٣، وكشف الظنون: ١/ ١٩٥، وشذرات الذهب: ٥/ ٥٢٢، والأعلام: ٦/ ٦١٩، ومعجم المؤلفين: ٨/ ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) ينظر: معجم البلدان: ٢/ ٤٠٨.

(٣) القاموس المحيط: (خ و ي).

ثم ترك التدريس إلى القضاء، فتولى قضاء القدس، ثم قدم إلى مصر بعد سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ، فتولى قضاء المحلة الكبرى بمحافظة الغربية، وبقي في مصر مدة، ثم رحل إلى سوريا، فتولى قضاء حلب، ثم عاد إلى مصر ثانية، فعين قاضيا على المحلة الكبرى مرة أخرى، ثم نقل إلى قضاء القاهرة والوجه البحري، ثم رحل إلى دمشق سنة ٦٨٦ هـ، فتولى قضاءها بعد أن توفي قاضيها بهاء الدين بن الزكي، وتولى مع ذلك التدريس بالمدرسة العادلية، ثم الشامية البرّانية، والتي لازمها إلى أن توفي يوم الخميس لخمس بقين من رمضان سنة ثلاث وتسعين وستمائة من الهجرة، ودفن في بستان من بساتين دمشق، بعد حياة استمرت ٦٧ سنة، قضاها متنقلا بين مصر والشام.

مكانته العلمية:

زخرت حياة الخُوَيّ بالعلم والدرس والتحصيل والتأليف في شتى فروع العلم، فألف وبرع في الفقه على مذهب الشافعية، ثم ألف في النحو- على مذهب البصريين- والتفسير والأصول والمعاني والبيان والفرائض والحساب والخلاف والهندسة، وأجمع المترجمون له على أنه كان إماما مبرزا في علوم كثيرة، محبا للعلم والعلماء، ذا ثقافةٍ واسعةٍ وذهنٍ ثاقبٍ وذاكرةٍ وعت مختلف العلوم التي اشتهرت في عصره، ومما قيل فيه:

" كان من حسنات الزمان، وأكابر العلماء الأعلام، عفيفاً نزهاً، بارعاً، محباً للحديث وعلمه وعلمائه "(١).

" كان ذا فضل كامل وذهن ثاقب وعقل وافر، يبحث بتؤدة وسكينة، صحيح الاعتقاد، حسن الأخلاق، حلو المجالسة، ديّناً، متصوفاً، يحب أرباب الفضيلة "(٢).

شعره:

له شعر جيد، ومن شعره:

بَـــخَــفِيٍّ لُطْــفِكَ كُلَّ سُــوءٍ أَتَّــقِى *** فَامْنُنْ بِإِرْشَادِي إِلَيْهِ وَوَفِّــقِ
أَحْسَنْتَ فِي الْمَاضِي وَإِنِّي وَاثِقٌ *** بِــكَ أَنْ تَجُودَ عَلَيَّ فِيمَا قَدْ بَقِــي(٣)

---

(١) ينظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٣٥٧

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٣.

(٣) البيتان من الكامل، وهما للخوي، ينظر: فوات الوفيات: ٢/ ٣١٤، والوافي بالوفيات: ٢/ ٩٨، ورفع الإصر عن قضاة مصر: ٣٢٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤.

شيوخه:

تلقي شهاب الدين الخُوَيّ فروع العلم المختلفة على يد كثير من علماء عصره، فقد أجاز له خلق من أصبهان وبغداد ومصر، والدليل على كثرة مشايخه قول ابن كثير(١):

" وقد خرج له تقي الدين بن عتبة الأسودي الأسهردي مـشيــخة على حروف المعجم اشتملت على (٢٣٦) شيخاً، قال البرزالي: وله نحو (٣٠٠) شيخ لم يذكروا في هذا المعجم"(٢).

وممن أخذ عنهم الخُوَيّ:

- والده: شمس الدين أبو العباس أحمد بن الخُوَيّ (ت ٦٣٧ هـ).
- علم الدين السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد المقرئ النحوي (ت ٦٤٣ هـ)(٣).
- ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري الشافعي (ت ٦٤٣ هـ)(٤).
- ابن المنير الأسكندري، أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم (ت ٦٨٣ هـ)(٥).

تلاميذه:

كان شهاب الدين الخُوَيّ يجلس لتلاميذه جلوساً عاماً حين يُقرئ الناس الفقه والنحو وغيرهما من فروع العلم بمدارس دمشق ومصر حين كان قاضياً فيها، فلم يؤثر واحداً منهم بدرس أو إملاء؛ ولذلك لم يذكر كثير من المترجمين له تلاميذ بعينهم، واكتفوا بقولهم: اشتغل عليه خَلْقٌ كثيرٌ أو حمل عنه الناس، وممن ذكر في كتب التراجم من تلاميذه:

---

(١) هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، ولد بالبصرة، ثم رحل إلى دمشق، وسمع من علمائها وأخذ منهم، كان من بيت علم وأدب، فنشأ عالما محققا متقنا غزير العلم واسع الاطلاع إماما في التفسير والحديث والتاريخ، ترك مجموعة قيمة من المؤلفات، توفي سنة ٧٧٤ هـ. (المنهل الصافي: ٢/ ٢١٤-٤١٦)

(٢) ينظر: البداية والنهاية: ١٣/ ٣٥٧.

(٣) ينظر: بغية الوعاة: ١٩٢/٢.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٤٣.

(٥) ينظر: فوات الوفيات: ١/ ١٤٩.

ـ فقيه الشام ابن الفركاح: تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع (ت ٦٩٠هـ)(١).

ـ خطيب دمشق شرف الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن نعيمة بن أحمد النابلسي (ت ٦٩٤ هـ)(٢).

ـ صدر الدين محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد بن عطية، المعروف بابن الوكيل (ت ٧١٦ هـ)(٣).

ـ محدث الشام ومؤرخه علم الدين أبو محمد القاسم بن مـحـمـد بن يوسف بن محمد البرزالي (ت ٧٣٩ هـ)(٤).

ـ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك، المعروف بالمزي (ت ٧٤٢ هـ)(٥).

مؤلفاته:

لقد خلف الخُوَيّ وراءه مكتبة ضخمة وتراثاً علمياً قيماً يشهد بتمكنه في كل فروع العلم المختلفة، ومن مؤلفاته:

شرح الفصول في النحو، وشرح من أول الملخص للثعالبي ١٥ حديثا في مجلد كبير، ونظم توضيح ابن مالك، ونظم علوم الحديث لابن الصلاح، ونظم الفصيح لثعلب، ونظم كفاية المتحفظ، وألف كتابا ضمنه عشرين علما، والمطلب الأسنى في إمامة الأعمى، وأقاليم التعليم في إحصاء العلوم، والجبر والمقابلة والهيئة، ومنظومات في البيان والفرائض والعروض.

ولم يطبع من مؤلفاته إلا شرح الفصول، وهو المتصل بموضوع البحث.

* * *

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ٨/ ١٦٣، وبغية الوعاة: ١/ ٣٣.

(٢) ينظر: المنهل الصافي: ١/ ٢٢٩، وبغية الوعاة: ١/ ٣٣، ٢٩٤.

(٣) ينظر: فوات الوفيات: ٣/ ١٣.

(٤) ينظر: أعيان العصر: ٤/ ٤٩.

(٥) ينظر: فوات الوفيات: ٤/ ٣٥٣.

الباب الأول: أصول النحو بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

مدخل: في أصول النحو.

الفصل الأول: السماع بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثاني: القياس والعلة بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثالث: في أصول أخرى بين ابن إياز والخُوَيّ.

مدخل: في أصول النحو

قبل الخوض في الحديث عن أصول النحو عند الشارحين ينبغي أن ألقي الضوء على هذا المصطلح حتى يقف القارئ على معناه، فأقول وبالله التوفيق:

إن هذا المصطلح باعتباره مركبا إضافيًا يتكون من جزأين، أما الجزء الأول فهو كلمة (أصول)، وهي جمع أصل، ومادة (أ ص ل) تستعمل في اللغة لمعان مختلفة، منها: أساس الشيء وما يبنى عليه غيره، قال ابن فارس[١]:

" الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعد بعضها عن بعض: أحدها: أساس الشيء، والثاني: الحَيَّة، والثالث: ما كان من النهار بعد العشي، فأما الأول فالأصل أصل الشيء "[٢].

وجاء في المصباح:

" أصل الشيء أسفله، وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء: ثبت أصله وقوي، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع أصول "[٣].

وقال بعض علماء الأصول: الأصل ما يبنى عليه غيره، وهو شامل للابتناء الحسي، كأصل الجدار ـ أي: أساسه ـ وأصل الشجرة ـ أي: طرفها الثابت في الأرض- والابتناء العقلي، كأصل الحكم ـ أي: دليله ـ لترتب الحكم على دليله[٤].

وأما الجزء الثاني وهو كلمة (النحو) فمعناها في اللغة القصد، قال ابن فارس:

" النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد، ونحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم به على حسب ما كان العرب تتكلم به "[٥].

وقال ابن جني في (الخصائص):

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، كان إماما في علوم شتى وخصوصا اللغة، وكان مقيما بهمذان، وعليه اشتغل بديع الزمان الهمذاني، من مصنفاته: حلية الفقهاء، والصاحبي، والمجمل في اللغة ، ومقاييس اللغة، وغير ذلك، توفي سنة ٣٩٠ هـ. (معجم الأدباء: ١/ ٤١٠، ووفيات الأعيان: ١/ ١١٨)

(٢) مقاييس اللغة: (أ ص ل).

(٣) المصباح المنير: (أ ص ل).

(٤) ينظر: شرح الورقات في أصول الفقه للمحلي: ١/ ٦٦.

(٥) مقاييس اللغة: (ن ح و).

" النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك..."(١).

فأصول النحو بالنظر إلى التركيب الإضافي هو ما يختص به من حيث إنه مبنى له ومستند إليه.

وأما بالنظر إلى كونه علماً على هذا العلم فقد عرفه السيوطي بقوله:

" هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"(٢).

هذا، وقد عني علماء العربية الأوائل بالنحو عناية فائقة، فألفوا فيه العديد من الكتب، ولم يغفل هؤلاء الأوائل عن أصول النحو، ولكنهم اكتفوا بقرارها في نفوسهم وبيانها في مؤلفاتهم، وقد وردت عبارة (أصول النحو) في بعض كتب التراجم، ولكنهم كانوا يعنون بها القواعد والقوانين العامة لعلم النحو، ومن ذلك ما جاء في وصف (الكتاب) لسيبويه:

" وهو كتاب جامع لأصول النحو وفروعه "(٣).

ثم جاء من بعدهم فشرعوا في تدوين علم أصول النحو، ومن المحاولات الأولى في هذا الشأن كتاب (الأصول) لابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، فقد أورد فيه صاحبه إشارات إلى العلة وغيرها من أصول النحو(٤)، ولكن من يقرأ هذا الكتاب يدرك أنه يعنى بتسمية كتابه (الأصول) قواعد النحو الأساسية، لا أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد، فهو يدخل في عداد كتب النحو أكثر مما يدخل في كتب الأصول، ثم ألف ابن جني كتاب (الخصائص) فتناول فيه الكثير من مسائل هذا العلم، فتحدث فيه عن السماع والقياس وأنواع العلة والإجماع وغير ذلك(٥)، ولكن هذا الكتاب يدخل في عداد كتب خصائص اللغة وفقهها أكثر مما يدخل في عداد كتب الأصول، ثم جاء ابن الأنباري(٦) فألف في هذا العلم رسالتين: الأولى: هي الإغراب في جدل الإعراب،

---

(١) الخصائص: ١/ ٣٤.

(٢) الاقتراح: ١٣.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ١٠٨.

(٤) ينظر: الأصول: ١/ ٣٥، ٥٤، ٥٦، ٨٩، ٢/ ٤١، ٧٥، ٤٠٤.

(٥) ينظر: الخصائص: ١/ ٨٨، ١١٤، ١٤٥، ١٨٩.

(٦) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري، الملقب بالكمال النحوي، صاحب التصانيف الحسنة في النحو وغيره، كان إماماً ثقةً عالماً فاضلاً ورعاً تقياً مشتغلاً بالعلم والعبادة، أخذ عن ابن الشجري والجواليقي وغيرهما، من مؤلفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، ولمع الأدلة، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، توفي سنة ٥٧٧ هـ. (إنباه الرواة: ٢/ ١٦٩ وما بعدها، وبغية الوعاة: ٢/ ٨٦، ٨٧)

والثانية: هي لمع الأدلة في أصول النحو[١]، ثم جاء من بعده جلال الدين السيوطي الذي استوى هذا العلم على يديه، فألف فيه كتابا سماه: (الاقتراح في علم أصول النحو)، جمع فيه ما تفرق من مسائل هذا العلم في كتب المتقدمين، يقول في مقدمته:

"وهذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع لطيف المعنى طريف المبنى لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدَّم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ..."[٢].

وأدلة النحو التي ذكرها ابن جني هي: السماع، والإجماع، والقياس، والتي ذكرها ابن الأنباري هي: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، وقد جمع السيوطي بين هذين القولين، فذكر أن مجموع أدلة النحو أربعة، قال:

" وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في (الخصائص):

" أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس "[٣].

وقال ابن الأنباري في أصوله:

" أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال "[٤].

فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع... وقد تحصل مما ذكراه أربعة..."

ثم ذكر أدلة أخرى، فقال:

" ودونها الاستقراء والاستحسان... "[٥].

* * *

---

(١) هاتان الرسالتان مطبوعتان في كتاب واحد، بتحقيق: سعيد الأفغاني سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

(٢) الاقتراح: ١٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/ ١٨٩.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(٥) ينظر: الاقتراح: ١٣.

الفصل الأول: السماع بين ابن إياز والخُوَيِّ.

ويشتمل على:

تمهيد: في التعريف بالسماع.

المبحث الأول: القرآن الكريم وقراءاته بين ابن إياز والخُوَيِّ.

المبحث الثاني: الحديث النبوي والآثار بين ابن إياز والخُوَيِّ.

المبحث الثالث: أقوال العرب بين ابن إياز والخُوَيِّ.

المبحث الرابع: لغات العرب بين ابن إياز والخُوَيِّ.

المبحث الخامس: الضرورة الشعرية بين ابن إياز والخُوَيِّ.

تمهيد: في التعريف بالسماع

السماع: هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو ما نقل عن العرب من شعر أو نثر، وقد عرفه ابن الأنباري بقوله:

" النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[١].

وزاد السيوطي الأمر توضيحاً بقوله:

" وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل: كلام الله ـ تعالى ـ وهو القرءان، وكلام نبيه r ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت "[٢].

هذا، وقد أكد كل من ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما لكتاب (الفصول) على السماع في الاحتجاج به على القواعد النحوية والصرفية، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

أولا: عند ابن إياز:

١ـ ذكر ابن إياز أن سيبويه والأخفش[٣] يذهبان إلى أن الهمزة في نحو: (صحراء) منقلبة عن الألف[٤]، واستدل لذلك بأنها ردت في الجمع إلى الألف ثم قلبت ياء، فقيل: (صحاري)، ثم قال:

" فإن قيل: أيجوز أن يكون ذلك مما التزم فيه تخفيف الهمزة كـ(النبي) و(البرية)؟ قيل: هذا قليل، لا يسوغ الحمل عليه، على أنه قد حكي فيهما الهمز، ولم يسمع الهمز في شيء من جميع هذه ألبتة "[٥].

---

(١) لمع الأدلة: ٨٢.

(٢) الاقتراح: ٢٤.

(٣) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي، كان من أكابر أئمة النحويين البصريين، وأعلم من أخذ عن سيبويه، أخذ عمن أخذ عنه سيبويه؛ فإنه كان أسن منه، ثم أخذ عن سيبويه، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، صنف في النحو والعروض والقوافي، من مصنفاته: كتاب الأوسط فى النحو، والعروض، ومعانى الشعر، ومعانى القرآن، والمقاييس فى النحو، وغير ذلك، توفي سنة ٢١٥ هــ. (نزهة الألباء: ١٠٧، ١٠٨، وبغية الوعاة: ١/ ٥٩٠)

(٤) ينظر: المنصف: ١/ ١٥٥.

(٥) المحصول: ١/ ١٢٥، ١٢٦.

٢ـ ويقول في الفعل المعدى بحرف الجر:

" ولا يجوز حذف حرف الجر، بل يقتصر في ذلك على المسموع "[١].

٣ـ ويقول في باب المفعول له:

" اعلم أن تنكير هذا المفعول ليس فيه نزاع ولا في تعريفه، فأجازهما الجمهور متعلقين بالسماع والقياس، فالسماع نحو قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[٢]، وكذا قوله ـ عز اسمه: ﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾[٣]، قال الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ *** وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٤]

فجمع بين اللغتين؛ لأن (ادخاره) معرفة، و (تكرما) نكرة "[٥].

٤ـ ويقول فيما يؤنث من الأعضاء:

" الذي هو مزدوج من الأعضاء هو مؤنث، كاليدين والرجلين والعينين، وأما الحاجبان والمنخران فإنهما مذكران، وهذا مرجعه إلى السماع "[٦].

ثانيًا: عند الخُوَيِّ:

١ـ قال في بيان معنى الحرف:

" وحاصل البحث يرجع إلى أن (لَيْت) مثلاً هل وضع للتمني أو وضع ليلبس الجملة التي يدخل عليها معنى التمني؟، وكذا القول في سائر الحروف، ولا يعرف ذلك إلا بالنقل، فمن ادَّعى أن (لَيْت) يفيد التمني في نفسه، أو أن غيره من الحروف يدل على معنى في نفسه فعليه البيان والإتيان بالنقل "[٧].

---

(١) المحصول: ١/ ٣٠١.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ١٩.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ٢٠٧.

(٤) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي، ينظر: الديوان: ٤٥، والكتاب: ١/ ٣٦٨، ٣/ ١٢٦، والمقتضب: ٢/ ٣٤٧، وأسرار العربية: ١٨٧، وشرح المفصل: ٢/ ٥٤، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٠، واللسان: (ع و ر)، والخزانة: ١٢٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٩٥٢. العوراء: الكلمة القبيحة أو السَّقْطة. والشاهد: مجيء المفعول له معرفا في (ادخاره) ومنكرا في (تكرما).

(٥) المحصول: ١/ ٥١٤، ٥١٥.

(٦) المحصول: ٢/ ٩٥٥.

(٧) شرح الفصول ١/ ١١.

٢ـ ويقول في الباء الجارة:

"وتطرد زيادتها في الخبر في النفي والاستفهام، نحو:(ما زيدٌ بقائمٍ)، و(ليس عمروٌ بجالسٍ)، و(هل زيدٌ بقائم؟)، وفيما عدا ذلك يقتصر على السماع "(١).

٣ـ ويقول في اسم الفعل المصوغ على (فَعَالِ):

" يجوز أن يصاغ (فَعَالِ) من كل ثلاثي للأمر في ذلك الفعل، تقول من (عَلِمَ): (عَلَامِ، ومن (ضَرَبَ): (ضَرَابِ)، ولا يقتصر فيه على السماع، أما الرباعي فلا يقاس فيه ذلك؛ لأنه لم يسمع في كلامهم إلا نادراً، فيقتصر فيه على السماع، كقوله:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *** وَاخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ (٢)

وقال الآخر:

مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا *** يَدْعُو وَلِيدُهُمُ بِهَا عَرْعَارِ (٣)

وإنما جعل مقيسا في الثلاثي فقط؛ لكثرته في كلامهم دون الرباعي "(٤).

* * *

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٢٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ينظر: الديوان: ٢٠٣، والكتاب: ٣/ ٢٧٦، والصحاح: (ق ر ر)، والمفصل: ١٩٨، وشرح المفصل: ٤/ ٥١، واللسان: (ق ر ر)، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٩٧. الصَّبا: ريح تهب من موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، وقرقار: اسم فعل أمر بمعنى قرقِر، أي: صوت، والمعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هيجت رعده قائلة: قرقر بالرعد. والشاهد: قوله: (قرقار)، حيث جاء (قرقار) اسم فعل أمر من الفعل الرباعي (قرقر).

(٣) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني، ينظر: الديوان: ٥٦، وشرح المفصل: ٤/ ٥٢، واللسان: (ع ر ر)، وشرح الأشموني: ٣/ ٢٩٦، والخزانة: ٦/ ٣١٢. متكنفي: محيطي، وعرعار: لعبة للصبيان، أو كلمة لصبيان العرب يتداعون بها؛ ليجتمعوا للعب. والشاهد: قوله: (عرعار)، حيث جاء (عرعار) اسم فعل أمر من الفعل الرباعي (عرْعَر).

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٩٠، ٣٩١.

المبحث الأول: القرآن الكريم وقراءاته بين ابن إياز والخُوَيِّ.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القرآن الكريم.

المطلب الثاني: القراءات القرآنية.

المطلب الأول: القرآن الكريم

تمهيد:

القرآن في اللغة مصدر مرادف للقراءة، يقال: قرأ قرآنا وقراءة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾(١)، ثم نقل هذا المعنى المصدري وجعل عَلَماً على كلام الله ـ تعالى ـ المعجز المنزل على النبي r لتلاوته والتعبد به، من باب إطلاق المصدر على مفعوله(٢).

ولقد كان القرآن الكريم ـ فضلاً عن أنه كتاب تعبد وتلاوة ـ معيناً ومصدراً لكثير من العلوم الإسلامية، ومنها علم النحو، ولم تُعْنَ أمةٌ بنصّ كما عُنِيَ المسلمون بنصّ القرآن نقلاً وتلاوةً وتفسيراً وإعراباً، فكان للقرآن أثر عظيم في إنشاء حصيلة ضخمة من قواعد النحو والصرف المتنوعة وتثبيتها وترسيخها وتفريعها وتوسيع مدلولاتها، فقد استلهم النحاة آياته؛ ليقعدوا من خلالها بعض القواعد، أو ليؤكدوا بها بعض القواعد التي استخرجوها من أقوال العرب أو من القياس، أو لتفريع بعضها الآخر؛ وذلك لقداسته وتواتره والقطع بصحته والثقة به، فهو النص المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو وغيرهما من علوم العربية، قال الزجاج(٣):

" والقرآن محكَم لا لحن فيه، ولا تَتكلم العرب بأجود منه في الِإعراب"(٤).

ويقول بعض الباحثين:

" للقرآن الكريم في اللغة منزلة لم تكن لتضاهيها أية منزلة لأي مصدر آخر، فقداسته والاطمئنان إليه وتواتره يقطع بصحته، كل ذلك كفيل بأن يهيئ له أسباب الثقة به والاعتماد عليه، ومن هنا كانت الصلة التي ربطت كتاب الله بعلم النحو وعلمائه، حيث اتخذ منه هؤلاء العلماء مناراً يهتدون به في صناعة قواعدهم وضبط آرائهم وميزانا يحكّمونه في صحة نظرياتهم واتجاهاتهم "(٥).

---

(١) سورة القيامة، الآية/ ١٨.

(٢) ينظر: اللسان: (ق ر أ) ١/ ١٢٨، ومناهل العرفان: ١/ ١٤.

(٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل، كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد، كان يخرط الزجاج فنسب إليه، ثم مال إلى النحو، لزم المبرد حتى أتقن العلم وصار علما فيه، من مصنفاته: شرح أبيات سيبويه، وما ينصرف وما لا ينصرف، ومعاني القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٣١١ هـ. (نزهة الألباء/٢١٦،٢١٧، وإنباه الرواة: ١/١٩٤ وما بعدها)

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٢/ ١٣١.

(٥) أثر القرآن والقراءات في النحو: ٤٤.

هذا، ولم يكن ابن إياز والخُوَيّ بمعزل عن هذا المسلك الذي سلكه أهل العربية، فقد اعتمد كل منهما القرآن الكريم في الاحتجاج والاستشهاد للقواعد النحوية والصرفية، ويتبين ذلك من خلال عدد الشواهد من الآيات القرآنية التي ساقها كل منهما في شرحه، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية عند ابن إياز ثلاثمائة وثمانين شاهداً ما بين آية أو جزء آية، وقد سلك في استدلاله بها مسلك الإيجاز، فهو غالباً ما يقتصر على موضع الشاهد ولو كان من كلمتين، وقد يذكر الآية بأكملها، كما أنه يصدر الشاهد القرآني بعبارة من العبارات المشهورة التي تدل على أنه من القرآن الكريم، مثل: (كقوله تعالى)، أو (قال تعالى)، أو (قال الله تعالى)، أو (جاء في التنزيل)، أو (وفي التنزيل)، أو (قال سبحانه)، أو (قال سبحانه وتعالى)، أو (قوله سبحانه)، أو (قال الله سبحانه)، أو (قال الله عز وجل)، أو (قال أصدق القائلين)، ونادراً ما يصدر الآية بقوله (نحو) دون ذكر عبارة من العبارات السابقة.

وبلغ عدد الشواهد القرآنية عند الخُوَيّ أربعمائة واثنين وثلاثين شاهداً ما بين آية أو جزء آية، وهو أيضاً قد سلك في استشهاده مسلك الإيجاز، وغالباً ما يصدر الآية بعبارة من العبارات المشهورة التي تدل على أنه من القرآن، مثل: (قوله تعالى)، أو (قال الله تعالى)، أو (قال تعالى)، أو (قوله عز وجل)، أو (وفي التنزيل)، أو (قوله سبحانه وتعالى)، وقليلاً ما يذكر الآية بدون أن يأتي قبلها بعبارة من العبارات السابقة.

وقد لاحظت عند مطالعتي الشرحين ما يلي:

١ ـ أن كلّاً من الشارحين يستشهد ببعض الآيات القرآنية على المعاني اللغوية، ومن أمثلة ذلك:

أ ـ **يقول ابن إياز** في بيان معنى الحرف:

" لأن الحرف في اللغة الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾[١]، أي: على وجه واحد، والمعنى: أنه يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة مستقيمة، فإن غيرها الله ـ تعالى ـ وامتحنه كفر به "[٢].

---

(١) سورة الحج، من الآية/ ١١.

(٢) المحصول: ١/ ٢٧.

ـ **ويقول** في حديثه عن وجه الثقل في الفعل:

" أما الفعل فوجه ثقله خفاؤه؛ إذ لا يبين معناه كل البيان إلا بذكر فاعله، ومعلوم أن كل خاف ثقيل حتى يظهر لسامعه، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾(١)، قال المفسرون: ثقلت على من فيها لعدم معرفتهم بها "(٢).

ب ـ **وقال الخُوَيّ** في حديثه عن الاسم المعتل الآخر بالألف:

" وسمي مقصورًا؛ لأن المقصور في اللغة المحبوس، قال الله تعالى: ﴿ حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾(٣)، أي: محبوسات، وهذا محبوس عن الإعراب؛ لتعذر الحركات على الألف "(٤).

ـ **ويقول** فيما ينصب بفعل لازم الإضمار:

" و(قِعْدَكَ اللهَ) مثل (عَمْرَكَ اللهَ) في انتصابه بفعل لازم الإضمار، ومعناه: سألتك بوصفك اللهَ بالثبات والدوام، مأخوذ من قواعد البيت. وقيل: القعد: الحفظ، ومنه (القعيد) في قوله تعالى: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾(٥)، أي: حافظ "(٦).

٢ ـ اتفق الشارحان في التنظير ببعض الآيات القرآنية لإيضاح بعض الشواهد، ومن ذلك:

أ ـ **قال ابن إياز** في إعراب قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾(٧):

" والآخر أن يقال: تقدر (هؤلاء)، وهو المبتدأ، و(ثلاثة) خبره، والجملة من قوله تعالى: ﴿ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ منصوبة على الحال، الناصب لها (هؤلاء) المقدر،

---

(١) سورة الأعراف، من الآية/ ١٨٧.
(٢) المحصول: ١/ ٣٥.
(٣) سورة الرحمن، الآية/ ٧٢.
(٤) شرح الفصول: ١/ ٤٦.
(٥) سورة ق، من الآية/ ١٧.
(٦) شرح الفصول: ١/ ٢٢٤.
(٧) سورة الكهف، من الآية/ ٢٢.

وقولهم: إنّ (هؤلاء) يشار به إلى الحاضر، واسم الفاعل للماضي، قلنا: تقدير (هؤلاء) على الحكاية، كما قال تعالى: ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّه ﴾[١] "[٢].

ـ **ويقول** في تعليقه على قول المصنف في تعريف الحال (قد تم الكلام دونها):

" أتى بلفظ (قد) هنا للتحقيق لا للتقليل، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[٣]"[٤].

ب ـ **قال الخُوَيّ** في باب تقديم المفعول على الفاعل:

" فإن قلت: كيف جاز قول الشاعر:

جَزَى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *** جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[٥]

فقدم الفاعل وهو (ربه) مع أنه اتصل به ضمير عائد على المفعول، وهو عدي بن حاتم؟

قلت: الضمير في (ربه) ليس عائداً على (عدي) ليرد ما ذكرتم، بل على مصدر مقدر دل عليه الفعل، أي: جزى رب الجزاء، نظيره قوله تعالى:﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٦]، أي: العدل أقرب "[٧].

ـ **ويقول** في باب ما يجري مجرى نعم وبئس من الأفعال:

([١]) سورة القصص، من الآية/ ١٥.

([٢]) المحصول: ١/ ٤٨٨.

([٣]) سورة النور، من الآية/ ٦٤.

([٤]) المحصول: ١/ ٤٤٥.

([٥]) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، ينظر: الديوان: ٤٠١، والخصائص: ١/ ٢٩٤، وأوضح المسالك: ٢/ ١٢٥، وشرح شذور الذهب: ١٧٨، واللسان: (ع و ي)، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٨، والهمع: ١/ ٦٦، وشرح الأشموني: ٢/ ١٢١، والخزانة: ١/ ٢٧٣. وعزاه بعضهم للنابغة الذبياني، ولكن بيت النابغة صدره (جزى الله عبسا في المواطن كلها...) كما جاء في ديوانه: ١٩١. والمعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه. والشاهد فيه: قوله (جزى ربه عني عدي) حيث أخر المفعول (عديًّ)، وقدم الفاعل (ربُّه) مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

([٦]) سورة المائدة، من الآية/ ٨.

([٧]) شرح الفصول: ١/ ١٠٠.

" وأما قوله (ساءَ مثلاً) فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[١]، التقدير: ساءَ المثلُ مثلاً مثلُ القوم الذين كذبوا، فأضمر الفاعل، وهو (المثل)، وفسره بـ(مثلاً)، و(مثلُ القومِ الذين كذبوا) هو المخصوص بالذم، فحذف (مثل) المضاف، وأقام المضاف إليه- وهو (القوم)- مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾[٢]، أي: اسألْ أهلَ القريةِ "[٣].

٣ ـ عدد الشواهد القرآنية عند الخُوَيّ يزيد عليها عند ابن إياز بأكثر من خمسين شاهداً، ولعل ذلك يرجع إلى ما يلي:

ا ـ أن الخُوَيّ قد يستشهد بأكثر من آية قرآنية في المسألة الواحدة، بينما يكتفي ابن إياز بشاهد واحد فيها، ومن أمثلة ذلك:

ـ **يقول الخُوَيّ** معقباً على قول المصنف: (و"علمتُ" إذا لم يكن عِرْفاناً):

"(علمتُ) لها معان: أحدها: المعرفة، كقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾[٥]، أي: عرفتم"[٦].

أما ابن إياز فيقول:

" أما (علمتُ) فلها موضعان: الأول: المحتاجة إلى مفعولين، كقولك: (علمتُ اللهَ رحيماً). والثاني: أن تكون بمعنى المعرفة، وتستغني بمفعول واحد، وفي التنزيل: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾"[٧].

ب ـ استشهد الخُوَيّ بالقرآن الكريم في بعض المسائل التي عرض لها ابن إياز دون أن يستشهد فيها بالقرآن الكريم، ومن ذلك:

---

(١) سورة الأعراف، من الآية/ ١٧٧.

(٢) سورة يوسف، من الآية/ ٨٢.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٢٩.

(٤) سورة الأنفال، من الآية/ ٦٠.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٦٥.

(٦) شرح الفصول: ١/ ١١٠.

(٧) المحصول: ١/ ٣٣٠.

١ـ **قال الخُوَيّ** عند حديثه عن لحاق تاء التأنيث للفعل عند إسناده إلى الفاعل المجازي التأنيث:

" يجوز الوجهان ـ إلحاق العلامة وتركها ـ نحو: (طَلَعَت الشمسُ)، و(طَلَعَ الشمسُ)، قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ ﴾[1]، و﴿ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾[2]، وقال: ﴿ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ ﴾[3]، و﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾[4]"[5].

أما **ابن إياز** فتعرض لذلك دون أن يذكر شاهداً، **فيقول**:

" المؤنث غير الحقيقي ما ليس بإزائه ذكر كما تقدم، وهو على ضربين: بعلامة كـ(غُرفة)، و(ظُلمة)، وبغير علامة كـ(دار)، و(شمس)، ولك في هذا إثبات العلامة وحذفها، تقول: (طلعت الشمسُ)، و(طلعَ الشمسُ)، فمن أثبتها راعى جانب اللفظ، ومن حذفها راعى جانب المعنى..."[6].

٢ـ **يقول الخُوَيّ** في العطف على الضمير المرفوع المتصل في شرحه لقول المصنف: (وأما

المضمر المرفوع المتصل فلا يعطف عليه إلا بتأكيد أو ما يسد مسده):

" مثال العطف عليه بالتوكيد قوله تعالى: ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾[7]، وقوله: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾[8]، ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾[9] "[10].

أما ابن إياز فيقول:

" وأما المضمر المرفوع المتصل فيمتنع العطف عليه عند البصري إلا بعد

---

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٢٧٥.

(٢) سورة الحشر، من الآية/ ٩.

(٣) سورة يونس، من الآية/ ٥٧.

(٤) سورة الحجر، من الآية/ ٧٢.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٠٣.

(٦) المحصول: ١/ ٣١٤.

(٧) سورة المائدة، من الآية/ ٢٤.

(٨) سورة البقرة، من الآية/ ٣٥.

(٩) سورة الأعراف، من الآية/ ٢٧.

(١٠) شرح الفصول: ٢/ ٤٩٦.

تأكيده؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل... "[١].

ج ـ يستشهد الخُوَيّ بالآيات القرآنية في بعض المسائل التي لم يتعرض لها ابن إياز، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ يقول الخُوَيّ في (أم) المنقطعة:

" وهذه- أعني: المنقطعة- تأتي للإنكار كثيرا، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ ﴾[٥]، وقوله: ﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ ﴾(٦)، وقوله: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾[٧] "[٨].

٢ ـ ويقول في حديثه عن (ما) التعجبية:

" اعلم أن (ما) يأتي على ضربين: اسم، وحرف، وكل واحد منهما يأتي على خمسة أوجه، أما وجوه الاسمية فالأول: أن تكون شرطية، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾[٩]. الثاني: أن تكون استفهامية، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾[١٠]. الثالث: أن تكون موصولة، كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ ﴾[١١]...

وأما وجوه الحرفية فأن تكون نافية، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ

---

(١) المحصول : ٢/ ٨٩٧.

(٢) سورة يونس، من الآية/ ٣٨.

(٣) سورة الطور، من الآية/ ٣٣.

(٤) سورة الطور، من الآية/ ٣٠.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ١٠٨.

(٦) سورة الفرقان، من الآية/ ٤٤.

(٧) سورة الطور، من الآية/ ٣٩.

(٨) شرح الفصول: ٢/ ٤٩٢.

(٩) سورة المزمل، من الآية/ ٢٠.

(١٠) سورة طه، من الآية/ ١٧.

(١١) سورة آل عمران، من الآية/ ١١٧.

إِيمَانَكُمْ ﴾[١]، ومصدرية، كقوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾[٢]، أي: وبنائها، وكافة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾[٣]، وزائدة، كقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾[٤] "[٥].

* * *

([١]) سورة البقرة، من الآية/ ١٤٣.

([٢]) سورة الشمس، الآية/ ٥.

([٣]) سورة النساء، من الآية/ ١٧١.

([٤]) سورة آل عمران، من الآية/ ١٥٩.

([٥]) شرح الفصول: ١/ ١٣٨.

المطلب الثاني: القراءات القرآنية

تمهيد:

القراءات: جمع قراءة، وهي اختلاف كيفية الأداء لألفاظ الوحي المنزل على النبي r ، أو هي تلك الوجوه اللغوية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيراً وتخفيفاً على العباد(١).

والقراءات القرآنية ـ وإن كانت من القرآن ـ إلا أن هناك فرقاً بينهما؛ إذ الحديث عن القرآن من حيث آياته والاستشهاد بها بشكل عام وما فيها من تركيب يستشهد به على قاعدة نحوية أو صرفية، والحديث عن القراءات من حيث ما يترتب على طريقة أداء اللفظ في الآية الواحدة، وهذا ما أشار إليه الإمام الزركشي(٢) بقوله:

" اعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد r للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها "(٣).

وقد وضع علماء العربية ضوابط للقراءة الصحيحة، وهي: صحة السند، وموافقة الرسم العثماني، وموافقة وجه من وجوه العربية، قال ابن الجزري(٤):

" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح

سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواءً كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢١٨، والإتقان: ١/ ٢٧٣.

(٢) هو الشيخ بدر الدّين مُحَمَّد بن بهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِيّ، ولد سنة ٧٤٥ هـ، واشتغل بالعلم منذ صغره، فعني بالفقه والأصول والحديث، أخذ عن جمال الدّين الإسنوي وسراج الدّين البلْقِينِيّ وابْن كثير وغيرهم، من مصنفاته: البحر المحيط في الأصول، والبرهان في علوم القرآن، وشرح جمع الجوامع للسبكي، وشرح علوم الحَدِيث لابن الصّلاح، وغير ذلك، توفي سنة ٧٩٤ هـ. (الدرر الكامنة: ٥/ ١٣٣، ١٣٤)

(٣) البرهان: ١/ ٣١٨.

(٤) هو شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ولد ونشأ في دمشق، كان شيخ الإقراء في زمانه ومن حفاظ الحديث، رحل إلى مصر مراراً، ودخل بلاد الروم، ثم رحل إلى شيراز، فولي قضاءها، ومات فيها، من كتبه: التمهيد في علم التجويد، وغاية النهاية في طبقات القراء، ومنجد المقرئين، والنشر في القراءات العشر، وغير ذلك، توفي سنة ٨٣٣ هـ. (الأعلام: ٧/ ٤٥)

الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة... "[١].

وقد قسم العلماء القراءات القرآنية ثلاثة أقسام[٢]:

١ـ القراءة السبعية، وهي المنقولة عن أحد الأئمة السبعة[٣]، وهذه اتفق على تواترها.

٢ـ القراءة العشرية، وهي القراءات الثلاث المتممة للعشر المنقولة عن أحد الأئمة الثلاثة المشهورين[٤]، وهذه اختلف في تواترها، والمختار تواترها.

٣ـ القراءة الشاذة، وهي ما فوق ذلك، وهي التي فقد فيها شرط من شروط القراءة الصحيحة.

ولقد كانت القراءات القرآنية بكل أنواعها معيناً للنحاة ومجالاً واسعاً لهم، وجدوا فيها من الأدلة ما يتسع لقواعدهم، فقد جرى العلماء على الاحتجاج بها سواءً كانت متواترةً أم آحاداً أم شاذةً، قال السيوطي:

" فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءً كان متواتراً أو آحاداً أم شاذاً"[٥].

ويقول بعض الباحثين:

" وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، أما طرقه المختلفة في الأداء فهي كذلك؛ إذ إنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي بله قراءاتهم التي تحروا ضبطها جهد طاقتهم كما سمعوها من رسول الله "[٦].

هذا، ولقد كان للقراءات القرآنية نصيب في الاستشهاد بها عند ابن إياز والخُوَيّ، فقد استشهد كل منهما بالقراءات القرآنية سواءً كانت متواترةً أم شاذةً في شرحه، فالمتصفح لكل من الشرحين يجد أن عدد القراءات التي استشهد بها ابن

---

(١) النشر: ١/ ٩.

(٢) ينظر: النشر: ١/ ٤٤ وما بعدها.

(٣) هم: نافع بن أبي نعيم المدني ت ١٦٩ هـ، وعبد الله بن كثير المكي ت ١٢٠ هـ، وأبو عمرو بن العلاء البصري ت ١٥٤ هـ، وعبد الله بن عامر الشامي ت ١١٨ هـ، وعاصم بن أبي النَّجُود ت ١٢٧ هـ، وحمزة بن حبيب الزيات ت ١٥٦ هـ ، وعلي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩ هـ. (ينظر: الإتحاف: ١/ ١٩ وما بعدها، والتيسير في القراءات السبع: ١٧ وما بعدها).

(٤) هم: أبو جعفر بن القعقاع المدني ت ١٣٠ هـ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي المصري ت ٢٠٥ هـ، وخلف ابن هشام البزار البغدادي ت ٢٢٩ هـ. (ينظر: الإتحاف: ١/ ١٩ وما بعدها).

(٥) الاقتراح: ٢٤.

(٦) في أصول النحو، لسعيد الأفغاني: ٢٨.

إياز تسعة وأربعون قراءةً، منها إحدى وثلاثون قراءةً متواترةً (سبعيةً أو عشريةً)، نسب تسعة منها إلى أصحابها، وثماني عشرة قراءةً شاذةً، عزا خمسة منها إلى أصحابها، وعدد القراءات التي أوردها الخُوَيّ في شرحه ثلاثة وثلاثون قراءةً، منها ثلاثة وعشرون قراءةً متواترةً، نسب منها قراءتين إلى أصحابهما، وعشر قراءات شاذة، لم ينسب منها إلا قراءةً واحدةً.

وقد لاحظت من خلال إحصائي للقراءات القرآنية في الشرحين ما يلي:

أولاً: اتفق الشارحان في الاستشهاد بتسع قراءات متواترة (سبعية)، اتفقا في نسبة قراءة واحدة منها إلى صاحبها، وانفرد ابن إياز بعزو قراءة أخرى إلى صاحبها، ومن أمثلة ذلك:

١ـ قال المصنف في باب الاستثناء:

" والمتردد بين النصب على الاستثناء والبدل هو المستثنى من المنفي أو المنهي، كقوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾[١]..."[٢].

يقول ابن إياز معقبًا على ذلك:

" إذا استثني من غير الموجب كالنفي والاستفهام والنهي، فإن كان الكلام تامّاً بدون الاستثناء فالمختار إبداله ... واتفق القراء على رفع (قليلٌ)[٣]، ولم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر[٤] وحده "[٥].

ـ ويقول الخُوَيّ:

" والمتردد بين النصب والبدل مما قبله، وهو المستثنى من النفي والنهي، نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً) ... وهذا الوجه ـ أعني: البدل ـ أحسن من النصب لما فيه من المشاكلة مع صحة المعنى؛ ولذلك اتفق القراء السبعة على رفع (قليل) في

---

(١) سورة النساء، من الآية/ ٦٦.

(٢) الفصول الخمسون: ١٩١.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ١٢٤، وحجة القراءات: ٢٠٦، ٢٠٧.

(٤) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصُبي، إمام أهل الشام في القراءة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان ابن عفان، وقيل: عرض على عثمان نفسه، كان إماماً عالماً ثقةً حافظاً لما رواه متقناً لما وعاه عارفاً فَهِماً، ولي قضاء دمشق، وكان إمام الجامع بها، توفي سنة ١١٨هـ. (معرفة القراء الكبار: ١/ ٤٦- ٤٩)

(٥) المحصول: ١/ ٥٠٢ ــ ٥٠٤.

قوله: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ غير ابن عامر..."[١].

٢ ـ ذكر المصنف أن من أسباب بناء الاسم إضافته إلى المبني، فقال:

" أو إضافته إلى غير متمكن، كـ(يومَئذٍ)"[٢].

وقد بين كل من الشارحين ذلك، فيقول ابن إياز:

" وقوله كـ(يومئذٍ) يريد أن (يوم) بني على الفتح حين أضيف إلى المبني الذي هو (إذ)، وعليه قراءة بعضهم: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾[٣] بفتح الميم، وبعضهم أعربه على الأصل، وقرأ: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ بكسر الميم "[٤].

ـ ويقول الخُوَيّ:

" السبب الخامس من أسباب بناء الاسم إضافته إلى غير متمكن كـ(يومئذ)، و(ساعتئذ)،

فهذا يجوز فيه البناء والإعراب، وباللغتين نطق الكتاب العزيز، فقرئ: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾، و﴿ يَوْمِئِذٍ ﴾، بفتح الميم وكسرها "[٥].

٣ ـ قال المصنف في باب ما يرتفع بفعل مضمر:

" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ ﴾[٦] على معنى: يسبحه رجال"[٧].

فيقول ابن إياز في تعقيبه على ذلك:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٩٦، ١٩٧.

(٢) الفصول الخمسون: ١٦٦.

(٣) سورة المعارج، من الآية/ ١١، قرأ الجمهور بالإضافة وكسر الميم في (يوم)، وقرأ بالإضافة وفتح الميم كل من أبي جعفر ونافع والكسائي ورواية عن عاصم، وهي قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وعبد الرحمن الأعرج وغيرهم. (الإتحاف: ٢/ ١٢٩، ومعجم القراءات: ١٠/ ٨٠، ٨١)

(٤) المحصول: ١/ ٢٤٨.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٧٤.

(٦) سورة النور، من الآيتين/ ٣٦، ٣٧. قرأ بالياء وكسر الباء في (يُسبِّح) ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ بفتح الباء ابن عامر وأبو بكر والحسن والمفضل وأبان وحماد، وهي رواية عن أبي عمرو وحفص ويعقوب. (الإتحاف: ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩، ومعجم القراءات: ٦/ ٢٧٣، ٢٧٤)

(٧) شرح الفصول: ١/ ٧٤.

" قرئ (يُسبِّح) بكسر الباء المعجمة بواحدة على أنه فعل مسمى الفاعل، فـ(رجالٌ) فاعله، وقرئ (يسبَّح) بفتح الباء على أنه فعل ما لم يسم فاعله، فـ(رجالٌ) على هذه القراءة مرفوع بفعل مضمر يفسره الفعل الظاهر، كأنه قال: (يسبحه رجالٌ)، وإنما قيل ذلك لفساد المعنى في جعل (رجال) مرفوعا بـ(يسبح)؛ إذ الرجال مسبِّحون- بكسر الباء- لا مسبَّحون- بفتحها "[١].

- ويقول الخُوَيّ:

" اعلم أن من قرأ (يُسبَّح)- على بناء الفعل لما لم يسم فاعله- فالفعل عنده مضمر، كأن سائلاً سأل: من يسبحه؟، فقيل: يسبحه رجال. ونظيره قول الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ *** وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[٢]

أي: ليبكه ضارع "[٣].

ثانيًا: اتفق الشارحان في الاستشهاد بقراءة شاذة واحدة.

- **يقول ابن إياز** في حذف عائد الصلة:

" وقولنا (منصوباً) احترازاً عن المرفوع، كقولك: (الّذي هو ضاحكٌ الأميرُ)، فلو حذفت هذا الضمير لكان قبيحاً؛ لأنه شطر الجملة، وقد جاء، كقوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[٤]، التقدير: تماما على الذي هو أحسن "[٥].

- ويقول الخُوَيّ:

---

(١) المحصول: ١/ ٥٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وقد اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: هو للحارث بن نهيك، وعزاه البغدادي إلى نهشل بن حَرّي، وعزاه البعض للحارث بن ضرار النهشلي، ينظر: الكتاب: ١/ ٢٨٨، ٣٦٦، ٣٩٨، والمقتضب: ٣/ ٢٧١، ٢٨٢، والأصول: ٣/ ٤٧٤، والخصائص: ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، والمفصل: ٤١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٩٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٩٨، والخزانة: ١/ ٢٩٧. الضارع: الذليل الفقير. والمختبط: الذي يأتي للمعروف من غير وسيلة. تطيح: تهلك. الطوائح: جمع مطيحة على غير قياس. والشاهد: (لِيُبك يزيدٌ) حيث بني الفعل للمفعول، ورفع (يزيد) فاعلاً لفعل محذوف.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢١٤.

(٤) سورة الأنعام، من الآية/ ١٥٤، قرأ برفع (أحسن) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش والسلمي وأبو رزين. (الإتحاف: ٢/ ٣٨، ومعجم القراءات: ٢/ ٥٨٧، ٥٨٨)

(٥) المحصول: ٢/ ٨٤١.

" كما حذف في قول عربي سمعه الخليل[١] يقول: (ما أنا بالّذي قائلٌ لك شيئاً)، أي: بالذي هو قائل، وفي قوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾، فيمن قرأ برفع (أحسن)"[٢].

ثالثـًا: أورد كل من الشارحين القراءات القرآنية في كتابيهما في الغالب لإثبات حكم ما، أو لتعضيد رأي من الآراء، أو للتدليل بها على قاعدة من القواعد النحوية والصرفية، وأحياناً كان يسوق القراءة على سبيل التنظير.

ومن أمثلة ذلك:

- **يقول ابن إياز** في توجيه نصب (يضاعفه) في قوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾[٣]:

" ووجه النصب الحمل على المعنى؛ وذلك لأن معنى ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾: أيكون قرض؟، فحمل (فيضاعفَه)عليه، كما أن قوله تعالى: ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾[٤] فيمن جزم حمل على المعنى، أي: من يضلل الله لا يهده، وهذا كثير"[٥].

- **ويقول الخُوَيّ** في توجيه نصب (مثلهم) في قول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ *** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٦]:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٤.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٤٥١.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ٢٤٥، قرأ بنصب (فيضاعفه) ابن عامر وعاصم ويعقوب والأعرج والحسن وابن أبي إسحاق والشنبوذي، وقرأ بالرفع أبو عمرو ونافع وابن كثير وحمزة والكسائي وخلف. (الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٠٠، ومعجم القراءات: ١/ ٣٤٢).

(٤) سورة الأعراف، من الآية/ ١٨٦، قرأ بالجزم في (يذرْهم) حمزة والكسائي. (الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٤٨٥)

(٥) المحصول: ٢/ ٦٢١، ٦٢٢.

(٦) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، ينظر: الديوان: ١٦٧، والكتاب: ١/ ٦٠، والمقتضب: ٤/ ١٩١، وأسرار العربية: ١٤١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٧٦، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٥، وأوضح المسالك: ١/ ٢٨٠، ومغني اللبيب: ١١٤، والخزانة: ٤/ ١٣٣. والشاهد: مجيء كلمة (مثلَهم) منصوبة، وقد اختلف النحاة في توجيهه، فمنهم من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشر مثلهم،

" حيث نصب الخبر- وهو (مثلهم)- على تأويلات:... والثاني: أن يكون منصوباً على الظرف، والتقدير: إذ ما في حالهم بشر، ومثله قراءة من قرأ: ﴿ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلَهُمْ﴾[١]"[٢].

رابعاً: جاءت بعض القراءات في الكتابين على سبيل الاستطراد.

ومن أمثلة ذلك:

- **يقول ابن إياز** في شروط إعمال (ما) الحجازية:

" والثاني: ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، كقولك: (ما زيدٌ إلّا قائمٌ)، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾[٣] ".

ثم يستطرد فيقول:

" ومن قرأ بنصب (واحدة)[٤] كان ذلك على الظرف، وعلته أن شبهها بـ(ليس) قد زال..."[٥].

- **ويقول الخُوَيّ** في توجيه نصب (كلمة) من قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[٦]:

" تقديره: كبُرَت الكلمةُ كلمةً خارجةً من أفواههم كلمتُهم، فالفاعل مضمر، و(كلمة) مفسر له، و(تخرج) حال من الضمير، والمخصوص بالذم - وهو (كلمتهم) - محذوف للعلم به، ويجوز أن يكون (تخرج) صفة للمخصوص بالذم المحذوف...".

فلما قدم (مثلهم) الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال. ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأن قوله (ما مثلهم) في معنى (فوقهم). ومنهم من حمله على الغلط، فإن هذا البيت للفرزدق وكان تميمياً، وليس من لغته إعمال (ما) سواء تقدم الخبر أو تأخر، فلما استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره؛ فلم يكن في ذلك حجة. ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة لا يعتد بها.

(١) سورة النساء، من الآية/ ١٤٠، هذه قراءة شاذة. ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٣٩٠، والدر المصون: ٤/ ١٢٢.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) سورة القمر، من الآية/ ٥٠.

(٤) هذه قراءة شاذة. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ١١١، وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٣٠٠، ٣٠١.

(٥) المحصول: ٢/ ٦٤٧.

(٦) سورة الكهف، من الآية/ ٥.

ثم يستطرد قائلاً:

" وقد قرئ ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةٌ ﴾ بالرفع[١] على الفاعلية، فلا تكون من هذا الباب"[٢].

خامسًا: انفرد الخُوَيّ بالاستشهاد بالقراءة على معنى لغوي.

وذلك في قوله في معاني (ظن):

" والثالث: التهمة، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾[٣]، أي: بمتهم، فيمن قرأ بالظاء[٤]، فإن كان (ظننت) بالمعنى الثالث تعدى إلى مفعول واحد، كما تعدى (اتهمت) الذي هو بمعناه إلى مفعول واحد "[٥].

سادسًا: كان من منهجهما في الاستدلال بالقراءات عدم تخطئة القراءة أو تلحين القارئ، فلم يتخذا موقفاً هجومياً إزاء قراءة من القراءات، ولم أرَ أحدهما خطّأ قراءة، أو ردّها، أو طعن فيها، بل يخرّجَها ويوجهها على وجه من الوجوه النحوية.

وإليك بعض الأمثلة التي تدل على ذلك:

١ ـ **يقول ابن إياز** في مسألة عطف الأسماء بعضها على بعض:

" واستثني من ذلك المضمر المجرور، فإنه يمتنع عند البصري العطف عليه إلا بإعادة الجار... وقراءة حمزة[٦]: ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ توجه على أن الواو للقسم، والمقسم به محذوف، المعنى: ورب الأرحام، وأراه ضعيفاً؛ لأن القسم للتأكيد، فهو من مظان

---

(١) قرأ بالرفع يحيى بن يعمر والحسن وابن محيصن وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي والأعرج- بخلاف عنه- وعمرو بن عبيد. ينظر: المحتسب: ٢/ ٢٤، والمحرر الوجيز: ٣/ ٤٩٦، والبحر المحيط: ٦/ ٩٥، ٩٦، ومعجم القراءات: ٥/ ١٥٤.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٢٨.

(٣) سورة التكوير، الآية/ ٢٤.

(٤) قرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس. ينظر: الإتحاف: ١/ ٥٧٣، والتيسير في القراءات السبع: ١/ ١٣٩، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ١٦٢.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٠٧.

(٦) هو أبو عمار حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي، المعروف بالزيات، مولى آل عكرمة ابن ربعي التيمي، كان أحد القراء السبعة، وعنه أخذ أبو الحسن الكسائي القراءة، وأخذ هو عن الأعمش، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وكان إماماً حجةً ثقةً ثبتاً قيّماً بكتاب الله بصيراً بالفرائض عارفاً بالعربية حافظاً للحديث عابداً زاهداً ورعاً، توفي سنة ١٥٦هـ. ينظر: (وفيات الأعيان: ٢/ ٢١٦، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ٦٦- ٦٨).

الإطالة، فلا يليق به الحذف، أو على أن (الأرحام) مقسم به تعظيماً، أو على أنها مجرورة بباء مقدرة حذفت لدلالة الأولى عليها ".

ثم يستطرد فيقول:

" وتقرأ بالنصب عطفا على (الله)- تعالى- المسمى به، وبالرفع على أنه مبتدأ، والخبر محذوف، أي: والأرحام مما يجب عليكم أن تتقوها "(١).

ـ **ويقول الخُوَيّ** في المسألة نفسها:

" يستثنى من عطف الأسماء بعضها على بعض عطف الاسم على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فإنه لا يجوز، فلا تقول: (مررْتُ بِكَ وزيدٍ)، و(دخلْتُ عليه وعمروٍ)...

واعلم أن الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾(٢) في قراءة من قرأ: ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بالجر...".

ثم يقول:

" ولا حجة فيما استشهدوا به، أما (الأَرْحَامِ) فهو مجرور بالقسم، أو بباء مقدرة، كما في قوله: وقالوا: كيف حالك ؟ قلت: خيرٍ. أي: بخيرٍ "(٣).

فهذا يبين لنا موقفهما من هذه القراءة، فلم يرمياها باللحن أويصفاها بالقبح، ولم يخطئاها كما فعل بعض النحاة، كالمبرد والزجاج والزمخشري والرضي(٤).

* * *

---

(١) المحصول: ٢/ ٨٩٤- ٨٩٦.

(٢) سورة النساء، من الآية/ ١.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٤٩٣- ٤٩٥.

(٤) ينظر: الكامل: ٢/ ٩٣١، ومعاني القرآن للزجاج: ٢/ ٢، والكشاف: ١/ ٤٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٦.

المبحث الثاني: الحديث النبوي والآثار بين ابن إياز والخُوَيِّ.

ويشتمل على:

تمهيد

المطلب الأول: الأحاديث النبوية.

المطلب الثاني: أقوال الصحابة.

المبحث الثاني: الحديث النبوي والآثار بين ابن إياز والخُوَيِّ

تمهيد:

الحديث لغة: ضد القديم، والجديد من الأشياء، ويطلق أيضا على ما يحدث به الرجل صاحبه، جاء في (اللسان):

" والحديثُ: الجديدُ مِنَ الأشياء. وَالْحَدِيثُ: الخَبَرُ يأْتي عَلَى القَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْجَمْعُ: أحاديثُ"[١].

وفي الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي r من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خِلْقية[٢].

وقد يطلق ويراد به ما أضيف إلى الصحابي أو التابعي من الأقوال.

أما الأثر في اللغة: فهو بقية الشيء، والأثر: الخبر، والجمع: آثار[٣].

وفي الاصطلاح: الأحاديث مرفوعة كانت أو موقوفة على المعتمد.

فهو بذلك يرادف الحديث بالمعنى السابق، وقيل: هو الحديث الموقوف، فيراد به ما جاء عن الصحابي خاصة[٤].

والحديث عند النحاة: هو الأقوال المنسوبة إلى النبي r ، وكذلك الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت من طريق المُحدِّثين.

المطلب الأول: الأحاديث النبوية:

الحديث النبوي أصل من أصول النحو ومصدر من مصادره السماعية التي اعتمد عليها النحاة في الاستشهاد لقواعدهم النحوية، وقد وجد الحديث النبوي الشريف في كتب اللغويين والنحاة على درجات متفاوتة، فقد استشهد به النحاة في مختلف العصور التي عاشوا فيها، فالمطالع لكتاب سيبويه يرى أنه قد استشهد ببعض الأحاديث النبوية، حيث ذكر في كتابه سبعة أحاديث- وقد بينها المحقق في فهارس

---

(١) اللسان: (ح د ث).

(٢) ينظر: فتح المغيث للسخاوي: ١/ ١٠.

(٣) ينظر: اللسان: (أ ث ر).

(٤) ينظر: فتح المغيث: ١/ ٦، ١٨٧، ١٨٨، والحديث النبوي في النحو العربي، لمحمود فجال: ٥٥.

الكتاب[١]- إلا أن صاحب الكتاب لم يقدم لها بما يوضح أنها من الحديث النبوي، ولم يصرح في واحد منها برفعه إلى النبي r ، بل كان يأتي بالشاهد من الحديث خلال عرضه للقاعدة على أنه مثال من الأمثلة العربية، واستشهد به كذلك أبو زكريا الفراء، فقد اعتمد على الحديث، واحتج به في النحو واللغة احتجاجا مباشرا[٢]، وأبو علي الفارسي أيضا استشهد بالحديث الشريف في مسائل من اللغة والنحو والتصريف[٣]، وأكثر ابن جني من الاحتجاج بالحديث في توجيه القراءات وقضايا اللغة والنحو[٤]. واحتج به كذلك ابن السراج والزمخشري وأبو البركات الأنباري[٥].

فهذا كان موقف كثير من النحاة المتقدمين من الاحتجاج بالحديث النبوي حتى نهاية القرن السادس، وقد اتضح من خلاله أن الاحتجاج بالحديث موجود في كلامهم- وإن كان قليلاً- وأن بعضهم كان يصرح بنسبة الأحاديث إلى النبي r ، وبعضهم الآخر كان لا يصرح بذلك.

فإذا ما أتينا إلى القرن السابع الهجري وجدنا الخلاف قد وقع بين النحاة في الاحتجاج بالحديث، وأنهم قد انقسموا في ذلك ثلاثة أقسام[٦]:

١- فريــق جوز الاستشهاد بالحديـث مطلقا، ومنهم: ابن خروف[٧]، وابن مالك، والرضي.

٢- فريق توسط بين المنع والإجازة، فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنِي بنقل ألفاظها دون

غيرها من الأحاديث، ويمثله أبو إسحاق الشـــاطبي[٨]، والسيوطي.

---

(١) ينظر: الكتاب- الفهارس: ٥/ ٢٩.

(٢) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٣٩٤.

(٣) ينظر: أبو علي الفارسي، للدكتور/ عبد الفتاح شلبي: ٢٠٣.

(٤) ينظر: الخصائص ١٣٠/٢، والمحتسب: ٨٦/١ ، ١٩٥، ٣٤٣ ، ٣٥١.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٨٧/١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ١٠٧ ، ١٠٨.

(٦) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٩- ١٣.

(٧) هو أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي النحوي، مشهور بالعلم والفهم، أخذ النحو عن ابن طاهر، تغير عقله في آخر أيامه، من مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٠٦ هــ. (معجم الأدباء: ٣٢٦/٤، ٣٢٧، والأعلام: ٣٣٠/٤)

(٨) هو أبو محمد القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، الأندلسي الشاطبي، المقرئ النحوي الضرير، ولد سنة ٥٣٨هــ، كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامةً نبيلاً محققاً ذكياً، واسعَ المحفوظ، بارعاً في القراءات، أستاذاً في العربية، حافظاً للحديث، شافعياً، صالحاً صدوقاً، استوطن مصر،

٣- فريق منع الاستشهاد بالحديث، ويمثله ابن الضائع[١]، وأبو حيان[٢].

وأرى أن الصواب هو أنه لا بأس من الاستشهاد بحديث رسول الله r ؛ لأن علماء المسلمين قد بالغوا في تحري الدقة فيما نقل عن النبي r ، ولأن نقل الحديث وتدوينه كان في الصدر الأول قبل فساد الألسنة، ولا يقدح في ذلك ما صنعه النحاة المتقدمون من إقلالهم من الاستشهاد به؛ وذلك لأنهم لو كانوا قد انصرفوا عن الاستشهاد به لعدم صلاحيته للاستشهاد به لخلت كتبهم منه بالكلية، لكنها لا تكاد تخلو منه، كما سبق بيانه.

أما عن موقف ابن إياز والخُوَيّ من قضية الاستشهاد بالحديث فإنهما متابعان للفريق الذي جوز الاستشهاد به مطلقاً؛ حيث إن ابن إياز قد أورد في شرحه تسعة أحاديث صرح في سبعة منها بأنها من الحديث، ولم يصرح بذلك في الحديثين الباقيين، بل اكتفى فيهما بقوله (قولهم).

وأما الخُوَيّ فقد أورد في شرحه عشرة أحاديث، وكان يصدرها بما يدل على أنها من الحديث.

وقد سلك كل منهما في استشهاده بالحديث مسلك الإيجاز والاختصار، فكان يقتصر من الحديث على ذكر موضع الشاهد فيه، ولو كان ذلك بكلمتين فقط.

وقد لاحظت عند قراءتي الشرحين ما يلي:

١- اتفق الشارحان في الاستشهاد بالحديث على معانٍ لغوية.

فقد أورد ابن إياز خمسة أحاديث على أنها شاهد لغوي، وهي:

أ- استشهد على أن الإعراب مأخوذ من (أعربَ) بمعنى (أبان)، بقوله:

" الإعراب مصدر (أعرب)، وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه:

وتصدر بها، وشاع ذكره، وانتهت إليه رئاسة الإقراء، وتوفي بمصر سنة ٥٩٠هـ. (بغية الوعاة: ٢/ ٢٦٠)

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، بلغ الغاية في النحو، وفاق أصحابه فيه، وكان إماماً في علم العربية، ولم يكن في وقته من يقاربه فيها، من مصنفاته: إملاء على الإيضاح، وشرح الجمل، وشرح الكتاب، وغير ذلك، توفي سنة ٦٨٠ هـ. (بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٤، والأعلام: ٤/ ٣٣٣)

(٢) هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن عَليّ بن يُوسُف بن حَيَّان، الإِمَام أثير الدّين أَبُو حَيَّان الأندلسي الغرناطي، ولد سنة ٦٥٤هـ، وَأخذ عن جماعة من شيوخ عصره، وبرع في التَّفْسِير والحديث والعربية والقراءات وَالْأَدَب والتاريخ، وَأخذ عَنهُ أكَابِر عصره، وَله من التصانيف: الْبَحْر الْمُحِيط فِي التَّفْسِير، والتذييل والتكميل فِي شرح التسهيل، وغَايَة الْإِحْسَان فِي النَّحْو، والْمُبْدع فِي التصريف، وغير ذلك، توفي سنة ٧٤٥هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٥٠ـ ٢٥٢، وبغية الوعاة: ١/ ١٨٠ وما بعدها)

أحدها: أنه من (أعرب الرجل عن حاجته) إذا أبان عنها، كما في الحديث النبوي: " والأيِّمُ تُعْرِبُ عنْ نفسِها "[١]..."[٢].

ب ـ استشهد على أن (زعم) تستعمل في معنى القول غير الصحيح بقوله:

" وقال أبو بكر بن الأنباري[٣]: إنه يستعمل في القول من غير صحة[٤]، ويقوي هذا قولهم: " زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ"[٥].

ومعنى ذلك أن هذه اللفظة مركب الكذب "[٦].

ج ـ استشهد على أن (زَعَمَ) تأتي بمعنى (كَفَلَ) بقوله:

" وقوله (ولا كفالة) تحرز من نحو قولهم: " الزَّعيمُ غارِمٌ "[٧]، أي: الكفيل..."[٨].

د ـ استشهد على أن (وَجَد) تأتي بمعنى (غَنِيَ) بقوله:

" والثالث: أن تكون بمعنى (غَنِيتُ)، وفي الأثر النبوي:

---

(١) حديث صحيح لغيره، روي عن عدي بن عميرة، ولفظه: " الثيب تعرب عن نفسها ". ينظر: مسند أحمد: ٢٩/ ٢٦٠، حديث عدي بن عميرة، حديث رقم (١٧٧٢٢)، وسنن ابن ماجة: ١/ ٦٠٢، باب استئمار البكر والثيب، حديث رقم (١٨٧٢). الأيم: الثيب، وهي التي دخل بها من قبل.

(٢) المحصول: ١/ ٥٩.

(٣) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن الحسين بن بيان، كان من أعلم الناس بالنحو الكوفي وأكثرهم حفظا، سمع من ثعلب وغيره، وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن والحديث واللغة والنحو، منها: غريب الحديث، والمذكر والمؤنث، والواضح في النحو، والوقف والابتداء، وغير ذلك، توفي سنة ٣٢٨ هـ٠ (نزهة الألباء: ٢٣١– ٢٣٧، وبغية الوعاة: ١/ ٢١٤)

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٥٧.

(٥) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ، والمروي بلفظ: " بئس مطية الرجل زعموا " في مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٥٢، باب: من كرِه أن يقول: زعموا، حديث رقم (٢٥٧٩١)، ومسند أحمد: ٢٨/ ٣٠٧، بقية حديث أبي مسعود البدري الأنصاري، حديث رقم (١٧٠٧٥)، والآداب للبيهقي: ١/ ١٣٢، (باب حفظ المنطق)، وروي عن شريح بلفظ: " زعموا زاملة الكذب "، في مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٥٢، باب من كره أن يقول: زعموا، حديث رقم (٢٥٧٩٤). وقد أورده بعض النحاة على أنه مثل أو قول عربي. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢١٩، ومغني اللبيب: ٥٢٥، والهمع: ١/ ٢٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٢.

(٦) المحصول: ١/ ٣٢٦.

(٧) حديث صحيح، روي عن أبي أمامة الباهلي، ينظر: مسند أحمد: ٦٣٣/٣٦، حديث أبي أمامة الباهلي، حديث رقم (٢٢٢٩٥)، وسنن ابن ماجة: ٢/ ٨٠٤، باب الكفالة، حديث رقم (٢٤٠٥).

(٨) المحصول: ١/ ٣٢٧.

" لَيُّ الواجِدِ ظُلْمٌ "[١] "[٢].

هـ ـ استشهد على أن اللام تأتي بمعنى (بَعْد) بقوله:

" ومن غريب استعماله أنها تأتي بمعنى (بعد)، كقول الشاعر:

فَلَمَّا تَفَــرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكا *** لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا[٣]

نقل النقيب ابن الشجري[٤] أن المعنى: بعد طول اجتماع[٥]، وعليه الأثر النبوي:

" صُومُوا لِرُؤْيَتِه، وأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِه "[٦]، أي: بعد رؤيته "[٧].

وأما **الخُوَيّ** فقد أورد في شرحه حديثين يستشهد بهما على معنى لغوي:

أولهما: يقول في مجيء (أم) للتعريف:

" فإن أداة التعريف قد تكون ميما، كما في قوله r : " لَيْسَ مِن امْبِرِّ امصِيامُ في

---

(١) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره ابن إياز، والمروي: " لَيُّ الواجِدِ يُحِلُّ عِرضَه وعقوبتَه " في مسند أحمد: ٢٩/ ٤٦٥، ٣٢/ ٢١٥، حديث الشريد بن سويد الثقفي، حديث رقم (١٧٩٤٦)، (١٩٤٥٦)، وسنن ابن ماجة : ٢/ ٨١١، باب الحبس في الدين والملازمة، حديث رقم (٢٤٢٧)، وروي أيضا: " مَطْلُ الغني ظلمٌ " في: صحيح البخاري: ٣/ ٩٤، باب الحوالة، وهل يرجع في الحوالة، حديث رقم (٢٢٨٧)، ومسند أحمد: ١٦/ ٤٨، مسند أبي هريرة، حديث رقم (٩٩٧٣)، وسنن ابن ماجة: ٢/ ٨٠٣، باب الحوالة، حديث رقم (٢٤٠٤). واللي: المطل. جاء في (جمهرة اللغة): والواجد: الغنيّ. ويقال في الحديث: " مَطْلُ الواجد ظُلْمٌ "، ويقال: " لَيَّ الواجد ظُلْمٌ " (و ج د).

(٢) المحصول: ١/ ٣٢٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا، ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٨٥، والأمالي لابن الشجري: ٢/ ٦١٦، والبحر المحيط: ٧/ ٩٧، والدر المصون: ٧/ ٣٩٦، ومغني اللبيب: ٢٨١، والهمع: ٢/ ٤٥٣، والخزانة: ٨/ ٢٧٢. والشاهد: قوله: (لطول اجتماع)، حيث جاءت اللام بمعنى (بعد).

(٤) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد، أخذ عن ابن طباطبا العلوي، وكان أوحد زمانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها متضلعا في الأدب، أقرأ النحو نحو سبعين سنة، من مصنفاته: الأمالي، وشرح التصريف الملوكي، وشرح اللمع، وغير ذلك، توفي سنة ٥٤٢ هـــ. (نزهة الألباء: ٣٤٨، ٣٤٩، وبغية الوعاة:٢ /٣٤٢)

(٥) ينظر: الأمالي لابن الشجري: ٢/ ٦١٦.

(٦) جاء هذا الحديث عن أبي هريرة- رضي الله عنه- في: صحيح البخاري: ٣/ ٢٧، باب قول النبي- صلى الله عليه وسلم: "إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، حديث رقم (١٩٠٩)، وصحيح مسلم: ٢/ ٧٦٢، (باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال، والفطر لرؤية الهلال ...)، حديث رقم (١٠٨١).

(٧) المحصول: ٢/ ٧٠٦.

امْسَفَرِ "[١]، أي: ليس من البر الصيام في السفر "[٢].

وثانيهما: يقول في حديثه عن معاني (زعم):

" الثالث: الكفالة، نحو قولك: (زعمتُه)، أي: كفلته، ومنه قوله عليه السلام: " الزَّعِيمُ غارِمٌ ". "[٣].

وقد اتفق الشارحان في الاستشهاد بهذا الحديث.

٢- اتفق الشارحان في الاستشهاد بالحديث على القواعد النحوية.

فقد أورد **ابن إياز** في ذلك ثلاثة أحاديث:

أولها: يقول في عمل أفعل التفضيل الرفع في المظهر، وذلك في تعقيبه على قول المصنف: (ولا يعمل رفعا إلا في المضمر دون المظهر إلا ما شذ، من ذلك الأثر، وهو قوله r : " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ "[٤]):

" أقول: ما ذكره هو الشائع، وبعض العرب يرفع به الظاهر، فيقول: (مرَرْتُ برجلٍ خيرٍ منك عمُّه)، بجر (خير) وارتفاع العم به، وهو نادر.

وإنما كان كذا؛ لأنه ما دام متصلاً بـ(من) اتحد لفظه، ولم يثن ولم يجمع ولم يؤنث، فزالت وجوه مضارعته لاسم الفاعل، فنقص عن درجة (حسن) و(كريم)، فتقول: (مررْتُ برجلٍ أفضلُ منك أبوه)، برفع (أفضل)؛ لأنه خبر (أبوه) مقدم، والجملة صفة للنكرة. وقيل: (أفضل) مبتدأ؛ لاختصاصه بـ(منك)، و (أبوه) الخبر.

وأما الأثر- على صاحبه السلام- فليس بشاذ، كما ذكر المصنف، بل ذلك قياس مطرد، والفرق بينه وبين ما تقدم من وجهين: لفظي، ومعنوي:

---

(١) جاء هذا الحديث بهذا اللفظ عن كعب بن عاصم الأشعري، في مسند الشافعي: ١/ ١٥٧، باب: ومن كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ وَتَرْكِ المُعَادِ مِنهَا، ومسند الحميدي: ٢/ ١١٣، حَدِيثُ كَعْبِ بنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ، حديث رقم (٨٨٨).

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٣.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٠٨.

(٤) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره النحاة، وقد جاء بروايات مختلفة، أشهرها: " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهِنَّ الْعَمَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ أَيَّامِ الْعَشْرِ ". مصنف ابن أبي شيبة: ٣/ ٢٥٠، باب في التكبير أيام التشريق، حديث رقم (١٣٩١٩)، ومسند أحمد: ١١/ ٥١، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، حديث رقم (٦٥٠٥).

فالأول: أنه لو رفع (أحب) لكان على أحد الوجهين المذكورين، ويحصل حينئذ الفصل بين (أحب) وبين (منه) المتعلق به، وذلك غير جائز، ولو أخر (الصوم) لم يجز؛ لأن الضمير في (منه) يعود إليه.

والثاني: الفاضل هناك غير المفضول، والفاضل في الأثر هو المفضول بعينه، والمعنى: تفضيل الصوم في عشر ذي الحجة عليه إذا كان في غيرها، ومثله: (ما رأيتُ امرأةً أحسنَ عليها الحليُّ من فاطمة)، وقال بعض المتأخرين: وإذا سلكت هذا المنهج صح الرفع بـ(أفعل) منزلا على هذا التفسير "[١].

وثانيها: يقول في حكاية المضمر من المعارف:

" وقد ورد من حكاية المضمر عن النبي ﷺ، وذلك لأنه قرع بابه الشريف إنسان، فقال له النبي ﷺ: " مَنْ بِالْبَابِ؟ فقال: أنا يَا رَسُولَ الله، فقال عليه السلامُ: مَنْ أَنَا؟!"[٢]، فحكى لفظه، ولو لم يحكه لقال: (من أنت ؟) "[٣].

وثالثها: قوله معقباً على قول المصنف في(نعم، وبئس): (فعلان):

" وقوله (فعلان) هذا رأي البصريين[٤]، ويدل عليه وجهان: الأول: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: (نِعْمَتْ)، و(بِئْسَتْ)، وفي الأثر:

" مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فبها ونِعْمَتْ"[٥]..."[٦].

وأما **الخُوَيّ** فقد استشهد بستة أحاديث للاستدلال بها على قواعد نحوية، ومنها:

أ ـ الحديث الذي وافق فيه ابن إياز في مسألة أفعل التفضيل، **فيقول:**

" فهذا يعمل عمل الفعل؛ لأنه أشبه اسم الفاعل...، إلا أنه لا يعمل في المظهر إلا إذا كان لتفضيل مسبَّبِ موصوفِه باعتباره على نفسه باعتبار غيره، كقولك: (زيدٌ

---

(١) المحصول: ٢/ ٧٥٠، ٧٥١.

(٢) لم أقف على هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره ابن إياز، والمذكور في كتب الحديث هو : عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في دَيْنٍ كَانَ عَلَى أَبِي، فَدَقَقْتُ البَابَ، فَقَالَ: " مَنْ ذَا؟ "، فَقُلْتُ: أَنَا، فَقَالَ: " أَنَا أَنَا "، كَأَنَّهُ كَرِهَهَا. ينظر: صحيح البخاري: ٨/ ٥٥، باب: (إذا قال: من ذا؟ فقال: أنا)، حديث رقم (٦٢٥٠).

(٣) المحصول: ٢/ ١١٠٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٧٠، وشرح الأشموني: ٣/ ٤٨.

(٥) حديث حسن لغيره، روي عن سمُرة بن جندب، وعن أنس بن مالك، ينظر: مسند أحمد: ٣٣/ ٣٤٤، من حديث سمرة بن جندب، حديث رقم (٢٠١٧٤)، وسنن ابن ماجة: ١/ ٣٤٧، باب ما جاء في الرخصة في ذلك، حديث رقم (١٠٩١).

(٦) المحصول: ١/ ٣٥٧.

أبغضُ إليه الشرُّ منه إلى عمروٍ)، فـ(زيد) هو الموصوف، و(أبغض) صفته، و(الشر) مسببه، والصفة هنا لتفضيل بغض الشر باعتبار زيد على بغض الشر باعتبار عمرو، ومنه قوله r : " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ".

فـ(الأيام) هي الموصوفة، و(أحب) صفتها، و(الصوم) مسببها"[١].

ب - يقول في حديثه عن (في) من حروف الجر:

" وقد يقال: إنها تجيء للسببية، كقوله- عليه الصلاة والسلام: " في النَّفْسِ المُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِن الإِبِلِ "[٢]، وقوله: " في أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ "[٣]، أي: بسبب ذلك.

والتحقيق أن (في) هنا باقية على معناها الأصلي من الظرفية على سبيل المجاز، والسببية إنما فهمت من المناسبة والقرينة، لا من جهة الوضع، ولو كانت للسببية لكانت (النفس) سببا للمائة، وليس كذلك؛ لأن التعليل إنما يكون من المعاني لا الأعيان"[٤].

٣ - انفرد ابن إياز بالاستشهاد بحديث واحد في معنى بلاغي، فيقول في بيان فائدة التكرير اللفظي في الكلام:

" فائدة التكرير اللفظي رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكره، فإذا كررته زال ذلك، وله فائدة أخرى، وهي الدلالة على الاهتمام بالمعنى المطلوب، كقوله- عليه السلام: " لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً "[٥] ثلاث مرات، فإنه- عليه السلام- لم يكن

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٧٢، ٣٧٣.

(٢) روي هذا الحديث عَنْ رَسُولِ اللَّهِ r أَنَّهُ كَتَبَ هَذَا في كِتَابٍ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ كَتَبَ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ: " فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ". ينظر: السنة للمروزي: ١/ ٦٦، باب ذكر السنن التي هي تفسير لما فرضه الله، حديث رقم (٢٣٦)، والسنن الكبرى للبيهقي: ٨/ ١٧٤، باب دية أهل الذمة، حديث رقم (١٦٣٧٧).

(٣) روي هذا الحديث عن ابن عمر، في سنن ابن ماجة: ١/ ٥٧٨، باب صدقة الغنم، حديث رقم (١٨٠٧)، والسنن الكبرى للبيهقي: ٤/ ١٤٩، باب كيف فرض الصدقة، حديث رقم (٧٢٥٤).

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٢٥.

(٥) روي هذا الحديث عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ r قَالَ: " وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: " إِنْ شَاءَ اللهُ ". شرح مشكل الآثار: ٥/ ١٨٧، بَابُ بَيَانِ مُشْكِلِ مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي الْأَيْمَانِ ...، حديث رقم (١٦٣٠)، والسنن الكبرى للبيهقي: ١٠/ ٨٢، بَابُ الْحَالِفِ يَسْكُتُ بَيْنَ يَمِينِهِ وَاسْتِثْنَائِهِ سَكْتَةً يَسِيرَةً، حديث رقم (١٩٩٢٩).

متوهماً أنّ كلامه لم يسمع، بل كرر؛ دلالة على شدة اهتمامه بغزوهم "[١].

٤ ـ انفرد الخُوَيّ بذكر حديث واحد على سبيل الاستطراد.

فيقول معقباً على قول المصنف في المقصور من الأسماء: (ومنها المشدد على "فِعِّيلَى"، كقول عمر- رضي الله عنه: " لَوْلا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ "[٢]):

" وقول عمر[٣]- رضي الله عنه: (لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ)، أي: لولا الخلافة وأعباؤها، وما فيها من الشواغل عن ملاحظة الأوقات والصوارف عن مراقبة الساعات، لكنت مؤذناً؛ لما في الأذان من الفضيلة، لقوله r: " المُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ أَعْنَاقاً يوْمَ القيامةِ "[٤] "[٥].

* * *

---

(١) المحصول: ٢/ ٨٧٠.

(٢) لم أقف على هذا الأثر بلفظه المذكور، والرواية المشهورة (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: " لَوْ أَطَقْتُ الْأَذَانَ مَعَ الْخِلِّيفَى لَأَذَّنْتُ ") ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: ١/ ٢٠٣، باب في فضل الآذان وثوابه، حديث رقم (٢٣٣٤)، والسنن الكبرى للبيهقي: ١/ ٤٢٦، باب: لاَ يُؤَذِّنُ إِلاَّ عَدْلٌ ثِقَةٌ، حديث رقم (٢٠٨٤).

(٣) هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، وكان من أشراف قريش وإليه السفارة في الجاهلية، أعز الله بإسلامه المسلمين، هاجر وشهد المشاهد كلها مع رسول الله r، وتولى الخلافة بعد أبي بكر سنة ١٣ هـ، فكان أول من لقب بأمير المؤمنين، قتل سنة ٢٣ هـ. (الاستيعاب: ٥٥١ وما بعدها)

(٤) روي هذا الحديث بلفظه المذكور عن أبي هريرة، في أمالي المحاملي: ١/ ٢٩٦، مجلس آخر إملاء، حديث رقم (٣١٠)، وروي عن معاوية بن أبي سفيان، ولفظه: " الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ " في: صحيح مسلم: ١/ ٢٩٠، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، حديث رقم (٣٨٧)، وسنن ابن ماجة: ١/ ٢٤٠، باب فضل الأذان، وثواب المؤذنين، حديث رقم (٧٢٥).

(٥) شرح الفصول ٢/ ٥٩٣.

المطلب الثاني: أقوال الصحابة:

استشهد كل من ابن إياز والخُوَيّ بأقوال الصحابة- رضي الله عنهم- كما استشهد بالحديث النبوي، فابن إياز أورد في كتابه ثلاثة آثار من أقوال الصحابة، انفرد بذكر واحد منها مع بيان أنه قول صحابي دون نسبة إلى قائله، واشترك معه الخُوَيّ في قولين ذكرهما المصنف، وعزا واحدا منهما إلى صاحبه، ولم يعز الآخر، بل أورده كمثال.

أما الأول الذي انفرد بذكره ابن إياز فقد أورده شاهداً على أن (عسى) قد تستعمل في الدلالة على الإشفاق، فيقول:

" ومعناها على ما ذكر سيبويه- رحمه الله- الطمع والإشفاق[١]، فالطمع لما تهواه، والإشفاق لما تخشاه، فمثال الأول: (عسى زيدٌ أنْ يُكرمَني)، ومثال الثاني كقول بعض أصحاب النبي حين قيل له: إنك لتشبه الدجال: " عَسَى أَنْ يَضُرَّنِي شَبَهُهُ "[٢]، فعلى هذا تكون للطمع تارة، وللإشفاق أخرى "[٣].

وأما الآخران اللذان اشتركا في ذكرهما فأحدهما: في قوله معقباً على كلام المصنف:

" وقوله (وَإِيّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الْأَرْنَبَ)[٤] الكلام فيه على ما ذكر، ولكن يجوز فيه حذف حرف العطف من دون الإتيان بحرف الجر، فتقول: (إِيّايَ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ)؛ وذلك لما ذكر أول الكتاب من أنّ (أنْ) الخفيفة و (أنَّ) الثقيلة يجوز حذف حرف الجر معهما كثيراً "[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣٣.

(٢) لم أقف على هذا الرواية التي ذكرها ابن إياز، وروي عن أبي هريرة- رضي الله عنه- عن رسول الله r: " وأما مسيحُ الضلالةِ، فإنه أعورُ العينِ، أجْلَى الجبهةِ، عريضُ النّحرِ، فيه دَفَأٌ، كأنه قطنُ بنُ عبدِ العُزّى". قال: يا رسولَ الله، هل يضرُّني شبهُه؟ قال: " لا، أنت امرؤٌ مسلمٌ، وهو امرؤٌ كافرٌ". مسند أحمد: ١٣/ ٢٨٢، ٢٨٣، مسند أبي هريرة، حديث رقم (٧٩٠٥). الدفأ: الانحناء.

(٣) المحصول: ١/ ٣٩٤.

(٤) عن عمر- رضي الله عنه- قال: " إيّاي أنْ يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ بالعصا أو بالحجرِ، ولتذكِّ لكُم الأسلُ الرماحُ والنَّبْلُ". كنز العمال: ٢٣٩/٩، كتاب الصيد من قسم الأفعال، حديث رقم (٢٥٨٢٥)، يحذف: يرمي، يقال: حَذَفَهُ بالعَصَا، إذا ضَرَبَهُ ورَمَاهُ بِها. ينظر: الكتاب: ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٧٨، وشرح الكافية للرضي: ٤٨١/١، واللسان: (ح ذ ف)، و(أ س ل).

(٥) المحصول: ١/ ٥٣٢، ٥٣٣.

ويقول الخُوَيّ بعد ذكر هذا القول:

" أي: نحني عن حذف الأرنب ونح حذفها عني، فتقدر (أن) مع الفعل بالمصدر، ولك في مثل هذا ثلاثة أوجه: أن تأتي بالواو، نحو: (إيّايَ وأنْ يَحذِف أحدُكم الأرنبَ)، وأن تأتي بـ(من)، نحو: (إيّاي من أنْ يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ)، وأن لا تــأتــي بواحد منهما، نحو: (إيّاي أنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ)"(١).

والآخر: في قول المصنف في باب المقصور والممدود فيما ينقاس منه: " ومنها المشدد على (فِعِّيلَى)، كقول عمر- رضي الله عنه: (لولا الخِلِّيفَى لأذَّنْتُ)"(٢).

فيقول ابن إياز:

" وما كان على (فِعِّيلَى) للمبالغة، كـ(الخِطِّيبَى)، و(الخِلِّيفَى)، وهذا معلوم قصره بالسماع، فلا وجه لذكره هنا "(٣).

ويقول الخُوَيّ:

" هذا هو الضابط الثالث، وهو أن يكون الاسم مترددا بين أن يكون (فِعِّيلَى)- بالتشديد والقصر- أو (فِعِّيلاء)- بالتشديد والمد- فيجب اعتقاد كونه مقصوراً؛ لأن هذا المثال حيث ورد مقصوراً... وقول عمر- رضي الله عنه: (لولا الخِلِّيفَى لأَذَّنْتُ)، أي: لولا الخلافة وأعباؤها وما فيها من الشواغل عن ملاحظة الأوقات والصوارف عن مراقبة الساعات، لكنت مؤذناً"(٤).

وانفرد الخُوَيّ في كتابه بثلاثة أقوال أخرى نسب واحداً منها إلى صاحبه، ولم ينسب الآخرين:

فالأول قوله في بيان المعاني التي يصغّر لها الاسم:

" وزاد الكوفيون(٥) معنى خامسا، وهو التعظيم، كقول عمر- رضي الله عنه- في عبد الله بن مسعود(٦):

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢١٥.

(٢) الفصول الخمسون: ٢٥٥.

(٣) المحصول: ٢/ ٩٩٣.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٥٩٢، ٥٩٣.

(٥) ينظر: المساعد: ٣/ ٤٩٢، والتصريح: ٢/ ٥٥٩، وشرح الأشموني: ٤/ ٢٨١.

(٦) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، صحابي جليل، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدراً والمشاهد بعدها، لازم النبي r، وكان صاحب نعليه، وحدث عنه كثيراً، توفي سنة

" كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً "[١]..."[٢].

والثاني في قوله في حديثه عن أسماء الأفعال:

" ومنها: حيَّهَلَّ، أي: أحضر، وهي مركبة من (حيَّ) بمعنى: (أقبلْ)، و(هَلَّ) بمعنى: (أسرعْ)، وتتعدى بنفسها، كقولك: (حيّهلّ الثريدَ)، وبالباء كما في الحديث:

" إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلًا بِعُمَرَ"[٣]، وبـ(إلى) و(على) نحو: (حيّهل إليه وعليه)"[٤].

والثالث في قوله في مسوغات الابتداء بالنكرة:

" وكذلك ما فيه معنى العموم من قولهم: (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِن جَرَادةٍ)[٥]. "[٦].

* * *

---

٣٢ هـ، وقيل: سنة ٣٣ هـ. (الإصابة: ٣/ ٢٨٧- ٢٨٩).

(١) جاء هذا الأثر في كتاب الموطأ برواية الشيباني: ١/ ٢٠٦، باب انقضاء الحيض، حديث رقم (٦٠٧)، وفضائل الصحابة: ٢/ ٨٤٣، باب فضائل عبد الله بن مسعود، حديث رقم (١٥٥٠). جاء في اللسان: " وَهُوَ أَيضاً وِعاء طَوِيلٌ يكُونُ فِيهِ مَتاع التِّجار وأَسْقاطهم، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْماً) أَي: أَنه وِعَاءٌ لِلْعِلْمِ بِمَنْزِلَةِ الْوِعَاءِ الَّذِي يَضَعُ الرَّجُلُ فِيهِ أَداته، تَصْغِيرُهُ عَلَى جِهَةِ الْمَدْحِ لَهُ، وَهُوَ تَصْغِيرُ تَعْظِيمٍ للكِنْف ...". (اللسان: ك ن ف)

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٥٥٢.

(٣) روي هذا الأثر عن عبد الله ابن مسعود- رضي الله عنه- في مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٣٥٤، باب ما ذكر في فضل عمر، حديث رقم (٣١٩٣٦)، وعن عائشة- رضي الله عنها- في مسند أحمد: ٤٢/ ٧٧، مسند الصديقة عائشة بنت الصديق، حديث رقم (٢٥١٥٢). جاء في اللسان: "وفي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: " إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلًا بعُمر"، أَي: أَقْبِل وأَسْرِعْ، أَي: فأَقْبِل بعُمْرَ وأَسْرِعْ، قَالَ: وَهِيَ كَلِمَتَانِ جُعِلَتَا وَاحِدَةً. فَـ(حيَّ) بِمَعْنَى: أَقبِل، و(هَلَا) بمعنى: أَسْرِعْ، وقيل: بِمَعْنَى: اسكُتْ عِنْدَ ذِكْرِهِ حَتَّى تَنْقَضِيَ فَضَائِلُهُ ". (اللسان: هـ ل ا)

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٨١.

(٥) جاء هذا الأثر عن عمر- رضي الله عنه- في الموطأ: ١/ ١٥١، باب الحلال يذبح الصيد أويصيده: هل يأكل المحرم منه أم لا؟، حديث رقم (٤٤٦)، ومصنف ابن أبي شيبة: ٤/ ٧٧، باب في المحرم يَقْتُلُ الْجَرَادَةَ، حديث رقم (١٥٨٦٨)

(٦) شرح الفصول: ١/ ٢٣٤.

المبحث الثالث: أقوال العرب بين ابن إياز والخُوَيِّ.

ويشتمل على:

تمهيد

المطلب الأول: موقفهما من كلام العرب المنثور " الأمثال، والأقوال "

المطلب الثاني: موقفهما من الشعر.

المبحث الثالث: أقوال العرب بين ابن إياز والخُوَيّ

تمهيد:

كلام العرب مصدر من مصادر السماع، ويقصد به كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة.

قال السيوطي:

" وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[١].

وقد حدد علماء اللغة والنحو الأوائل فترة زمنية لأخذ اللغة، وقسّموا الشعراء أربع طبقات[٢]:

١- طبقة الجاهليين، وهم من قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

٢- طبقة المخضرمين، وهم الذين عاصروا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.

٣- طبقة الإسلاميين، وتنتهي بابن هرمة.

٤- طبقة المولدين، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد، وأبي نواس.

وذكر البغدادي أن الطبقتين الأوليين يستشهد بشعرهما إجماعا، أما الثالثة فالراجح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الطبقة الرابعة فالصحيح ألا يستشهد بكلامها مطلقاً.

فالحد الفاصل للتحديد الزماني للأخذ عن العرب- على القول الراجح- هو الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء من أهل الحضر حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وقد توسع البعض جعله إلى نهاية القرن الثاني، وأما بالنسبة لأهل البادية فإنه يحتج بكلامهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري[٣].

---

(١) الاقتراح: ٣٣.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٥، ٦.

(٣) ينظر: في أصول النحو، لسعيد الأفغاني: ١٩، ٢٠.

المطلب الأول: موقفهما من كلام العرب المنثور " الأمثال، والأقوال "

اعتمد كل من ابن إياز والخُوَيّ في الاستشهاد لبعض المسائل النحوية والصرفية على الأقوال المأثورة عن العرب من الأمثال وغيرها، فقد أورد ابن إياز في شرحه سبعة عشر مثلاً، ومائة واثنين من الأقوال المأثورة عن العرب، أما الخُوَيّ فقد أورد في شرحه اثنين وعشرين مثلاً، وأربعة وسبعين قولاً مأثوراً عن العرب.

وقد تبين لي من خلال قراءتي الكتابين ما يلي:

أ- كان ذكرهما للمثل أو القول المأثور– غالباً- للاستدلال به على حكم ما أو للاحتجاج به لرأي من الآراء.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

١- **يقول ابن إياز** في مسألة عود الضمير على الظاهر المتأخر عنه:

" فإذا تقدم لفظا، والنية به التأخير كان جائزاً، ألا ترى إلى جواز (ضرَبَ غلامَه زيدٌ) نظراً إلى أن الأصل: (ضرَبَ زيدٌ غلامَه)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾[١]، والهاء في (نفسه) عائدة إلى (موسى)، وإن كان متأخرا عنه؛ لأنه في حكم التقديم، حيث كان فاعلا، ومثله المثل: (فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الميِّتُ)[٢]، والتقدير: لُفَّ الميتُ في أكفانه، وكذا قولهم: (في بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ)، أي: يُؤتَى الحكَمُ في بيته"[٣].

٢- **ويقول** في باب جمع المؤنث السالم مبيناً رأي الكوفيين في نصبه:

" وذهب الكوفيون[٤] إلى جواز فتحه في النصب، كقولك: (رأيت مسلماتَاً)، واحتجوا بقول الشاعر:

فلمَّا جَلاهَا بِالأُيَامِ تَحَيَّزَتْ *** ثُبَاتًا عليها ذُلُّهَا واكْتِئَابُهَا[٥]

---

(١) سورة طه، من الآية/ ٦٧.

(٢) هذا قول عربي، وليس بمثل، وإنما المثل (في بيته يؤتى الحكم).

(٣) المحصول: ١/ ٥٨١، ٥٨٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٩٣/١، والخصائص: ٣/ ٣٠٤، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٣٩٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي يصف نحلا، ورواية الديوان: (اجتلاها)، ينظر: ديوان الهذليين: ١/ ٧٩، والخصائص: ٣/ ٣٠٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٠٢، وشرح التسهيل: ١/ ٨٧، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٠٦، واللسان: (أ ي م)، والتصريح: ١/ ٨١. اجتلاها: طردها. والأيام: الدخان.

وحكى أبو عمرو[١]: (اسْتَأصَلَ اللهُ عِرْقاتَهُمْ)، وحكى غيره: (سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ)..."[٢].

٣- **ويقول الخُوَيّ** في باب ما يجري مجرى نعم وبئس من الأفعال :

" واعلم أن جريان ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾[٣] و﴿ سَاءَ مَثَلاً ﴾[٤] ليس من خصائصهما، بل ذلك جار في كل ما بني على (فعُل) لغرض الإلحاق بباب (نعم وبئس) ... ومنه قولهم: (رمُوَت اليدُ يدُك)، إذا بالغوا في صفته بالرمي، وقولهم: (قضُوَ الرجلُ)، إذا بالغوا في حذاقته بالقضاء"[٥].

٤- **ويقول** في مسألة حذف الجار من المقسم به:

" وزعم الكوفيون[٦] أنه يجوز الجر في القسم بإسقاط الخافض مطلقاً؛ قياساً على جواز ذلك في اسم الله- تعالى- وأيدوا كلامهم بما جاء من الجر بتقدير حرف الخفض فيما جاء عن بعضهم من أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ، أي: بخير.

ولا حجة فيه؛ لأن ذلك ورد على خلاف القياس، وصار اختصاص هذا الاسم- أعني: (الله)- بهذا الحكم كاختصاص (لدن) بـ(غدوة) في نصبها، و(لات) بـ(حين) في العمل بها، و(جاءت) بـ(حاجتك) في نصبها، حيث قالوا: (ما جَاءَتْ حَاجَتَكَ)"[٧].

والمعنى: إن النحل لجأت إلى خلاياها، فدخن عليها، فخرجت وبرزت، وهنا تحيزت وتضامت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب، فقد تمكن منها المشتار. **والشاهد**: (ثباتا)، حيث جاء منصوباً بالفتحة مع أنه جمع مؤنث سالم.

(١) هو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة، كان من أهل الشأن بمكان، واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم، وكان من أعلم الناس بالعربية والقراءة وأيام العرب والشعر، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، وأخذ عنه يونس والخليل وأبو محمد اليزيدي، كانت دفاتره ملء بيته إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها، توفي سنة ١٥٤هـ. (نزهة الألباء: ٣٢- ٣٦، ومعجم الأدباء: ٣/٣٤٥)

(٢) المحصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٣) سورة الكهف، من الآية/ ٥.

(٤) سورة الأعراف، من الآية/ ١٧٧.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٢٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٧٦٨.

(٧) شرح الفصول: ١/ ٣٢٧.

ب ـ قد يسوقان بعض الأقوال والأمثلة للاستشهاد بها على معنى لغوي.

ومن أمثلة ذلك:

١ـ **يقول ابن إياز** في معنى (الإعراب) في اللغة:

" الإعراب مصدر (أعرب)، وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه:

أحدها: أنه من (أعْرَبَ الرَّجُلُ عن حاجَتِه)، إذا أبان عنها ....

وثالثها: أنه من: (عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ)، إذا تغيرت وفسدت، ومعنى (أعربَ الكلمة): أزال فسادها، وذلك في نحو (أشكيته)، أي: أزلتُ شكايتَه.

ورابعها: أنه من قولهم: (امْرَأَةٌ عَرُوبٌ)، إذا كانت متحببة إلى زوجها مستحسنة؛ لأن الكلام إذا فهم قرب من قلب سامعه، وإذا لم يفهم نُفِر منه"[١].

٢ـ **ويقول الخُوَيّ** في تعليقه على قول ابن معط (ويَتْبَع "أجمعَ": أكتعُ، أبتعُ، أبصعُ):

" اعلم أن العرب أتبعت هذه الألفاظ أو بعضها لفظ (أجمع) في التأكيد، واختلف النحاة: هل لها معنى أم لا؟

فذهب الجمهور إلى أنه لا معنى لها، وأنها ألفاظ تأتي بها العرب؛ مجانسة لما قبلها ...

ومنهم من تكلف لها معنى، فقال: (أكتع) من قولهم: (تكتّعَ الجلدُ على النّارِ)، إذا اجتمع، و(أبصع) من قولهم: (تَبَصَّعَ العِرْقُ على النّارِ)، إذا اجتمع"[٢].

ج ـ قد يذكر كل منهما الشاهد من الأقوال أو الأمثال على سبيل التنظير به في مسألة ما.

ومن أمثلة ذلك:

١ـ يقول ابن إياز في حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر:

" غير أنه ربما حذف الضمير للعلم به، كقولهم: (السّمْنُ مَنَوَانِ بدِرهمٍ) ... والتقدير: منوان منه بدرهم، فهذا الضمير هو العائد إلى المبتدأ الأول، و(منه) صفة (منوين)؛ ولذلك جاز الابتداء به، ومثله: (البُرُّ الكُرُّ بِستِّينَ)، أي: الكرُّ منه، والفرق بينهما أن(منه) هنا حال من الضمير المستكن في (ستين)، و(منه)هناك صفة"[٣].

---

(١) المحصول: ١/ ٥٩- ٦١.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٤٧٧.

(٣) المحصول: ١/ ٥٦٩.

٢- **ويقول الخُوَيّ** فيما يميز (مَنْ) الموصولة عن (مَنْ) الموصوفة:

" ومنها: أن يكون ما بعدها موافقا لها في الإعراب، فيعلم أنها موصوفة ... وإنما قلت: موافقا لها في الإعراب؛ احترازاً مما حذف منه أحد جزئي الصلة، فإنه يجوز حذفه على ضعف، مثاله: (جاءني مَن منطلقٌ) فإن (من) يجوز أن تكون موصوفة، أى: إنسانٌ منطلقٌ، ويجوز أن تكون موصولة حذف شطر صلتها، والتقدير: الذي هو منطلقٌ، فحذف كما حذف في قول عربي سمعه الخليل يقول: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً)، أي: بالذي هو قائل ..."(١).

د- قد يحكمان على بعض الأقوال بالشذوذ.

ومن أمثلة ذلك:

١- **يقول ابن إياز** في (أصبح، وأمسى):

" وأما استعمالهما زائدتين في قولهم: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا)، و(مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا) فذلك شاذ"(٢).

ويقول أيضا:

" فأما قولهم: (رَحُبَتْكَ الدَّارُ) فشاذ، والأصل: رحُبت بك الدار، فحذف حرف الجر"(٣).

٢- **ويقول الخُوَيّ** في حديثه عن صيغ الفعل اللازم:

" والثاني: أن يكون على وزن (انْفَعَل)، نحو (انكسر) ... ولا يقع ذلك إلا حيث يكون علاج وتدبير؛ ولهذا كان قولهم (انْعَدَمَ) خطأً، وأما قولهم: (ما انْطَلَعَكَ عَلَيْنَا)- بمعنى: ما أطلعك علينا- فشاذ"(٤).

ويقول في باب الحكاية:

" وأما حكاية المفرد فضربان: ضرب بغير أداة، وهو شاذ، كقول بعض العرب وقد قيل له: (هاتان تمرتان): (دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَان)، قال سيبويه: وسمعت أعرابياً وسأله

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٤٥٠، ٤٥١.

(٢) المحصول: ١/ ٤١٧.

(٣) المحصول: ١/ ٣٠٠.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٩٤.

رجل، فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً[١] ..."[٢].

* * *

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤١٣.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٧١٤.

المطلب الثاني: موقفهما من الشعر.

ويشتمل على:

أولاً: استشهادهما بالشعر.

ثانياً: تعدد الرواية الشعرية بينهما.

المطلب الثاني: موقفهما من الشعر

أولاً: استشهادهما بالشعر:

الشعر العربي أصل من الأصول السماعية في اللغة العربية، فقد استشهد به العلماء؛ لتثبيت المعاني والقواعد، فلا يخلو كتاب لغة أو نحو أو صرف أو غير ذلك من علوم اللغة من هذا الأصل.

أما عن موقف ابن إياز والخُوَيّ من الاستشهاد بأشعار العرب، فالمطالع شرح ابن إياز يجد أنه قد استشهد بالشعر في مواضع كثيرة؛ إذ إنه احتج فيه بثلاثمائة وتسعة وثمانين شاهداً شعرياً، منها ما يستدل به على قاعدة من القواعد النحوية والصرفية، ومنها ما يؤيد به مذهب البصريين وآراءهم، ومنها ما يحتج به لمذهب الكوفيين، ومنها ما يستشهد به في غير ذلك.

وقد ذكر البيت الشعري بتمامه في ثلاثمائة وثلاثة وخمسين موضعاً، وذكر أنصاف الأبيات في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وربما ذكر أقل من نصف البيت، وذلك في ثلاثة مواطن، واستدل بالرجز في واحد وثمانين موضعاً، وأخيراً نسب مائة وخمسين شاهداً منها إلى قائليها.

وأما الخُوَيّ فقد بلغ مجموع شواهده الشعرية خمسمائة وثمانية وأربعين شاهداً، وقد ذكر البيت الشعري كاملاً في خمسمائة وستة مواضع، وذكر أنصاف الأبيات في ثمانية وثلاثين موضعاً، وربما استشهد بأقل من نصف بيت، وذلك في أربعة شواهد، واستدل بالرجز في ثمانية وثلاثين موضعاً، وقد نسب من هذه الشواهد مائتين واثني عشر شاهداً إلى قائليها.

ومعظم الشواهد التي ذكرها ابن إياز والخُوَيّ هي مما صحت نسبته إلى شعراء معروفين ممن يحتج بشعرهم عند النحاة، وبعضها مما احتج به سيبويه في كتابه، وبعضها مما احتج به مما لم يعرف له قائل.

وقد تبين لي من خلال قراءتي الشرحين ما يلي:

١- يستشهد كل من ابن إياز والخُوَيّ بالأبيات الشعرية- في الأكثر- للاستدلال بها في مسألة من المسائل أو لتقوية رأي من الآراء.

ومن أمثلة ذلك:

أ- **يقول ابن إياز** في مجيء صاحب الحال نكرة:

" وقد جاء نكرة، وذلك على قسمين: الأول: أن يتقدم وصف النكرة عليها، كقول الشاعر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ *** شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[١]

والأصل: شحوب بيِّن، فلما قدمه على الموصوف بطل كونه وصفا؛ لامتناع تقدم الوصف على الموصوف، فنصب على الحال ..."[٢].

ـ **ويقول** في (كلا، وكلتا):

" وهما مثنيان في المعنى دون اللفظ عند البصريين؛ لوجهين: الأول: أنهما يخبر عنهما بالمفرد، قال الله تعالى: (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[٣]، وقال الشاعر:

كِلا أخَوَيْنَا إنْ يُرَعْ يَدْعُ قَوْمَهُ *** ذَوِي جَاملٍ دَثْرٍ وجَمْعٍ عَرَمْرَمِ
كِلا أخَوَيْنَا ذُو رِجالٍ كأنَّهُمْ *** أسُودُ الشَّرَى منْ كُلِّ أغْلَبَ ضَيْغمِ[٤]

ولو كانا مثنيين لوجب تثنية خبريهما ..."[٥].

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** فيما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل:

" وكذا (أخبرت، وخبّرت، وحدّثت) إذا كن بمعنى (أعلمت)، تقول: (خبّرتُ زيداً عمراً فاضلاً)، و(حدّثتُ بِشْراً بكراً قائماً)، قال الحارث بن حِلِّزة[٦]:

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: الكتاب: ١٢٣/٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشّافية: ٧٣٨/٢، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٧، والمساعد: ١٨/٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٩٢. والشحوب: هو التغير من هزال أو مرض أو غيرهما. والمعنى: في جسدي تغيُّرٌ ظاهرٌ لو عرفته لعطفتَ عليَّ، وإذا أحببت أن تري الشّاهد فانظري إلى عينيَّ فإنّهما تحدّثانك حديثه. والشّاهد: قوله (بيِّنًا ... شحوبٌ)، حيث جاءت الحال من النّكرة (شحوب)، والمسوّغ تقدّمها على صاحبها.

(٢) المحصول: ١/ ٤٥٢.

(٣) سورة الكهف، من الآية/ ٣٣.

(٤) البيتان من الطويل، وهما لبعض بني أسد، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٢٥٤، وأسرار العربية: ٢٨٦، والإنصاف: ١/ ٣٥٦. والجامل: الإبل، وهو اسم صيغ للجمع. والدثر: الكثير. والعرمرم: الجيش العظيم. وضيغمٌ: فيعلٌ من الضغم، وهو العض. يقول: كلا صاحبينا إن يفزع يستغث بقومٍ ذوي عددٍ وعُدةٍ، كل واحدٍ من صاحبينا مؤيدٌ برجالٍ كأنهم أسود هذه المأسدة، من كل ليثٍ غليظ العنق شديد. والشاهد: مجيء خبر (كلا) في البيتين مفردا غير مثنى، فجاء الضمير في جملة الشرط الواقعة خبراً مفرداً في البيت الأول، وكذلك جاء الخبر (ذو) مفرداً في البيت الثاني.

(٥) المحصول: ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٦) هو الحارث بن حِلِّزَة بن مكروه بن يزيد اليشكري الوائلي، شاعر جاهلي، وأحد أصحاب المعلقات، كان أبرص فخوراً، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند ملك الحيرة، جمع بها كثيراً من أخبار العرب ووقائعهم حتى صار مضرب المثل في الافتخار، فقيل: أفخر من الحارث بن حلّزة، توفي سنة ٥٠ ق. هـ. (الخزانة: ١/ ٣١٦، ٣١٧، والأعلام: ٢/ ١٥٤)

.... فَمَنْ حُدْ *** دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ[١]

فبناه لما لم يسم فاعله، وعداه بعد ذلك إلى مفعولين، والمفعول الأول من الثلاثة يقام مقام الفاعل"[٢].

ـ **ويقول** في الجر بـ(رب) المحذوفة بعد الواو:

" والصحيح ما ذهب إليه البصريون[٣]؛ لأنه قد ورد الجر بعد الفاء و(بل)، كقول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ *** تَكادُ عَلَيَّ تَلْتَهِبُ الْتِهابا[٤]

وقول الآخر:

بَلْ بَلَدٍ ملءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ *** لا يُشْتَرَى كِتَّانُه وجَهْرَمُهْ[٥]

وليس ذلك إلا بإضمار (رب)؛ إذ لا قائل بأن الفاء و(بل) تجران، فإذا جاز إضمارها بعد الفاء و(بل)، أضمرت بعد الواو أيضا؛ إذ لم يثبت الجر بها في غير القسم"[٦].

---

(١) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة من معلقته المشهورة، وتمامه:

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءُ

ينظر: الديوان: ٦٩، والمفصل: ٣٤٢، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٧١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٧٠، والهمع: ١/ ٥٧٣. والشاهد: مجيء (حدّث) متعديا إلى ثلاثة مفاعيل.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١١٥.

(٣) ذهب البصريون إلى أن الجر بـــ(رب) المحذوفة بعد الواو، وذهب المبرد والكوفيون إلى أن الجر بالواو أو الفاء. ينظر: اللباب: ١/ ٢٦٥، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٧٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٢٤٦.

(٤) البيت من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم الضبي. ينظر: شرح ديوان الحماسة: ١/ ٥٤٤، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٢٩٧/٤، والارتشاف: ٤/ ١٧٤٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦، والمغني: ٢١٨، والخزانة: ١٠/ ٢٩. الحنق: الغيظ والغضب. والشاهد: (فذي حنق) حيث جر (ذي) بـــ(رب) المحذوفة بعد الفاء.

(٥) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: الديوان: ١٥٥، والإنصاف: ٢/ ٤١٨، واللباب: ١/ ٦١٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٧. الفِجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع. والقَتَم: الغبار. وجَهْرمه: أي: جهرميّه بحذف ياء النسب للضرورة، والمراد به البسط المنسوبة إلى جهرم- بفتح الجيم- قرية بفارس، وقيل: الجهرم: البساط من الشعر، والجمع جهارم. والشاهد: (بل بلدٍ)، حيث جر(بلد) بـــ(رب) المحذوفة بعد (بل).

(٦) شرح الفصول: ١/ ٣٣٥.

٢ ـ قد يستشهدان ببعض الأبيات على معنى من المعاني اللغوية.

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ **يقول ابن إياز** في معنى العطف في اللغة:

" العطف في اللغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، قال الشاعر:

وَلَقَدْ أَعْطِفُهَا كَارِهَةً *** حِينَ لِلنَّفْسِ مِنَ المَوْتِ هَرِيْرُ[١]..."[٢]

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** في أوزان الرباعي المجرد من الأسماء:

" والثاني: (فِعْلِلٌ)، ومثاله: (زِبْرِجٌ)، وهو السحاب الرقيق الخفيف الذي يسفوه الرياح، قال العجاج[٣]:

سَفْرَ الشَّمالِ الزِّبْرِجَ المُزَبْرَجا[٤]

وهو أيضاً الزينة من وشي أو جوهر، ويقال أيضا للذهب، وينشد:

.... *** يَغْلي الدِّماغُ به كَغَلْيِ الزِّبْرِجِ[٥]."[٦]

٣ـ قد يذكران بعض الشواهد الشعرية لمجرد التنظير بها في مسألة ما.

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ **يقول ابن إياز** في الاستثناء:

" وإذا قلت: (لا سيما زيدٍ) بالجر، فـ(ما) زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف

---

(١) البيت من الرمل، وهو لعمرو بن معدي كرب، ينظر: الفاضل للمبرد: ٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٨٢، والأمالي لأبي علي القالي: ٣/ ١٤٨، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٥٧، ٢/ ٧٣٧.

(٢) المحصول: ٢/ ٨٧٧.

(٣) هو عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، يكنى أبا الشعثاء، ويعرف بالعجاج، راجز مجيد من الشعراء، ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها، ثم أسلم، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد اللمك، ففلج وأقعد، وهو أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد، وكان لا يهجو، وهو والد (رؤبة) الراجز المشهور أيضا. (الإصابة: ٨٧/٥، والأعلام: ٤/ ٨٦)

(٤) البيت من الرجز، ينظر: العين: (ز ب ر ج)، (س ف ر)، والأفعال لابن القطاع: ٢/ ١١١، واللسان: (ز ب ر ج).

(٥) هذا عجز بيت من الكامل، وصدره: (ونجا ابنُ حمْرَاءِ العِجانِ حُوَيْرِثٌ)، وهو لحسان بن ثابت، ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت للبرقوقي: ٧١، والصحاح، واللسان، وتاج العروس: (ز ب ر ج). العجان: الدبر، وقيل: ما بين القبل والدبر. وابن حمراء العجان: أي: أعجمي، سب كان يجري على ألسنة العرب.

(٦) شرح الفصول: ٢/ ٦٢٢، ٦٢٣.

إليه، كقوله:

كُلُّ ما حَـــيٍّ وَإنْ أُمِـــرُوا *** وَارِدُوا الْحَوْضِ الَّذِي وَرَدُوا[١]

والتقدير: قام القوم لا سيّ زيدٍ"[٢].

ب ـ **يقول الخُوَيّ** في تعليقه على قول المصنف في المصدر: (ويضاف إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[٣]):

" ثم مثل للمضاف إلى المفعول بقوله تعالى: ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾، والتقدير: (بأنْ سألَ نعجتَك)، فحذف الفاعل، وأضاف المصدر إلى المفعول، ونظيره من الشعر قول لبيد[٤]:

فَوَقَفْتُ أَسْأَلُهَا وَكَيْفَ سُؤَالُنَا *** صُمّاً خَوَالِدَ مَا يُبِينُ كَلامُهَا[٥]

..."[٦].

٤ ـ قد يذكران بعض الأبيات الشعرية على سبيل الاستطراد.

ومن أمثلة ذلك:

أ ـ **يقول ابن إياز** في باب العدد:

---

(١) البيت من المديد، وهو لفاطمة بنت الأحجم الخزاعية ترثي إخوتها، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٩١٢، ومغني اللبيب: ٢٦٢.

(٢) المحصول: ١/ ٤٩٥.

(٣) سورة ص، من الآية/ ٢٤.

(٤) هو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، كان فارساً شجاعاً شاعراً سخيّاً، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، من أهل عالية نجد، أدرك الاسلام، ووفد على النبي- صلى الله عليه وآله، ويعد من الصحابة، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، وسكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً حتى مات سنة ٤١هـ. (الإصابة: ٥/ ٦٧٥، ٦٧٦، والأعلام: ٥/ ٢٤٠)

(٥) البيت من الكامل، ينظر: ديوان لبيد: ١٠٨، وجمهرة أشعار العرب: ٢٤١، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ١٧٥. الصم: الصِّلاب، والواحد أصم، والواحدة صماء. خوالد: جمع خالدة، أي: باقية. يبين: يظهر. والمعنى: فوقفت أسأل الطلول عن قُطَّانها وسكانها، ثم قال: وكيف سؤالنا حجارة صلابًا بواقي لا يظهر كلامها. والشاهد: قوله: (سؤالنا صمّا)، حيث أضاف المصدر إلى فاعله، ونصب المفعول به (صمّا)، وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله لا إلى مفعوله كما ذكر الشارح.

(٦) شرح الفصول: ١/ ٣٦٩.

" ويجوز: (سلخَ شهر كذا، وانسلاخَ شهر كذا)، وهما مصدران أقيما مقام الزمان اتساعاً ومجازاً، ومثله قولهم: (مقدمَ الحاجِّ)، و(خُفُوقَ النّجم).

ثم يستطرد فيقول:

" وعكس ذلك قول الشاعر:

فَكَلا وَرَبِّي لا تَعُودِي لِمِثْلِهِ *** عَشِيّةَ لاقَتْهُ المَنِيّةُ بالرَّدْمِ[١]

فـ(عشية) منصوبة على المصدر، والتقدير: عودَ عشيةٍ، ولا يجوز أن تكون ظرفاً لـ(تعودي)؛ لأنه مستقبل، و(عشية لاقته) ماض، والفعل إنما يعمل في الزمان المطابق له، وكذلك قول الأعشى[٢]:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا *** وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدا[٣]

والمعنى: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة رجل أرمد"[٤].

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** في تعليقه على قول المصنف في حديثه عن اللغات الواردة في المنادى المرخم: (وعلى هذه اللغة يلزمه ما لزم آخر الأسماء من الحذف والإبدال):

" مثال ذلك إذا رخمت (ثمود) على هذه اللغة، قلت: (يا ثمي)؛ لأنك تحذف آخره، فيصير (ثمو)، وليس في كلام العرب واو قبلها ضمة".

ثم يستطرد فيقول:

" وإذا اتفق مثل ذلك تقلب الواو ياء؛ ليوافق أبنيتهم، ولذلك قالوا في جمع

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي، ينظر: اللسان: (ر د م)، والخزانة: ٥/ ٧٦، ٨١، وتاج العروس: (ر د م). الردم: موضع بمكة يضاف إلى بني جمح. والشاهد: (عشية)، حيث ناب عن المفعول المطلق، فخرج عن الظرفية، ونصب على المصدرية.

(٢) هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: الأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، وكان يُغنّي بشعره فسمّي (صناجة العرب)، عاش عمراً طويلاً، وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى؛ لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره، مات سنة ٧هـ. (الأعلام: ٧/ ٣٤١)

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى ميمون بن قيس، ينظر: الديوان: ١٣٥، والخصائص: ٣/ ٣٢٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٨، ومغني اللبيب: ٨١٣، والهمع: ٢/ ١٠١، والخزانة: ١/ ١٨٣. السليم: الملدوغ. مسهدا: من السُّهاد، وهو الأرق وقلة النوم. والشاهد: (ليلةَ)، حيث ناب عن المفعول المطلق، فنصب على المصدرية.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٣٢.

(قلنْسُوَة): (قلنْسٍ)، والأصل: (قلَنْسُوٌ)، قال الشاعر:

لا مَهْلَ حتَّى تَلْحَقِي بعَنْسِ *** أَهْلِ الرِّياطِ البِيضِ والقَلَنْسِي[١]

وكذلك قالوا في جمع (عَرْقُوَة): (عَرْقٍ)، والأصل: (عَرْقُوٌ) ... فقلبوا الضمة قبل الواو كسرة فانقلبت ياء"[٢].

٥ ـ أورد ابن إياز في شرحه بعض الأبيات الشعرية لبعض الشعراء من المولدين.

فاستشهد ببعض الأبيات من شعر بعض الشعراء المحدثين، كأبي نواس (ت ١٩٨هـ)[٣]، وأبي تمام (ت٢٣١هـ)[٤]، وأبي عبادة البحتري (ت٢٨٤هـ)[٥]، وأبي

---

(١) البيت من الرجز، ينظر: الكتاب: ٣/ ٣١٧، والمقتضب: ١/ ١٨٨، واللسان: (ر ي ط)، (ق ل س)، وتاج العروس: (ق ل س). عنس: اسم قبيلة. الرياط: جمع ريطة، وهي المُلاءَةُ إِذا كانت قِطْعةً واحدة، ولم تكن لِفْقَيْن. وقيل: الرَّيْطةُ: كل مُلاءَة غير ذات لَفْقَين، كلُّها نَسْجٌ واحد. وقيل: هي كلُّ ثوب لَيِّنٍ دقيقٍ، والجمع: رَيْطٌ ورِياطٌ. والشاهد: (والقلنسي)، والأصل: (قَلَنْسُوٌ)، فأبدلت ضمة السين كسرة، وقلبت الواو ياء؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٠٩.

(٣) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح، ولد بالأهواز، ونشأ بالبصرة، وسمع من حماد بن سلمة وطائفة، وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري وغيره، مدح الخلفاء والوزراء، ونظمه في الذروة، قيل: أبو نواس للمحدثين كامرئ القيس للمتقدمين، وله أخبار وأشعار رائقة في الغزل والخمور، وهو في الطبقة الأولى من المولدين، مات سنة ١٩٥هــ أو ١٩٦هــ أو ١٩٨هــ. (سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٧٩، ٢٨٠، والأعلام: ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥)

(٤) هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي، ولد بقرية جاسم ورحل إلى مصر، واستقدمه المعتصم إلى بغداد، فأجازه وقدمه على شعراء وقته، فأقام في العراق، كان فصيحاً حُلْوَ الكلام، فيه تمتمة يسيرة، يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب غير القصائد والمقاطيع، كان أحد أمراء البيان، في شعره قوة وجزالة، له تصانيف، منها: ديوان الحماسة، وفحول الشعراء، ومختار أشعار القبائل، مات سنة ٢٣١هــ أو ٢٣٢هــ. (سير أعلام النبلاء: ١١/ ٦٣ وما بعدها، والأعلام: ٢/ ١٦٥).

(٥) هو الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي، أبو عبادة البحتري، شاعر كبير، يقال لشعره: (سلاسل الذهب)، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري، توفي سنة ٢٨٤هــ، له ديوان شعر، وكتاب (الحماسة) على مثال حماسة أبي تمام. (وفيات الأعيان: ٦/ ٢١ وما بعدها، والأعلام: ٨/ ١٢١)

الطيب المتنبي (ت٣٥٤هـ)[١]، والشريف الرضي(ت٤٠٦هـ)[٢].

ومن أمثلة ذلك:

أـ **يقول** في مجيء الباء بمعنى (مع):

" ومثال كونها بمعنى (مع)، كقولك: (خرَجَ زيدٌ بسلاحِه)، و(دخَلَ بثيابِ السَّفرِ)، أي: مصاحباً لهما، وموضعها نصب على الحال، ومنه قول أبي نواس:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ *** يَنقَضِي بِالْهَمّ وَالحزَنِ[٣]

أي: ينقضي مشوباً بالهم"[٤].

ب ـ **ويقول** في معنى الندبة:

" الندبة (فُعْلَة) مأخوذة من قولك: (ندبتُ)، أي: حَثَثتُ، كأن النادب يحث القلوب على الجزع، ويجوز أن تكون من قولهم: (رجلٌ نَدَبٌ)، أي: خفيف؛ لأنها من فاعلها خفة وطيش، وقال الأخفش: أكثر من يتكلم بها النساء؛ لضعفهن عن احتمال المصائب[٥]؛ ولذلك قال أبو تمام:

---

(١) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي، ولد سنة ٣٠٣هـ، من أهل الكوفة، قدم الشام في صباه، وجال في أقطاره، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب وعلم العربية وأيام الناس، وقال الشعر صبيا، واشتغل بفنون الأدب ومهر فيها، وكان من المكثرين من نقل اللغة والمطلعين على غريبها وحوشيها، قتل سنة ٣٥٤هـ. (وفيات الأعيان: ١/ ١٢٤ وما بعدها، والأعلام: ١/ ١١٥، ١١٦)

(٢) هو محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن الرضي العلوي الحسيني الموسوي، أشعر الطالبيين على كثرة المجيدين فيهم، وشعره من الطبقة الأولى رصفاً وبياناً وإبداعاً، مولده ووفاته في بغداد، انتهت إليه نقابة الاشراف في حياة والده، وخُلِع عليه بالسواد، وجُدِّد له التقليد سنة ٤٠٣هـ، له ديوان شعر وكتب، منها: الحسن من شعر الحسين، والمجازات النبوية، ومجاز القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٤٠٦هـ. (وفيات الأعيان: ٤/ ٤١٤ وما بعدها، والأعلام: ٦/ ٩٩)

(٣) البيت من المديد، وقد نسب إلى أبي نواس، ولم أقف عليه في ديوانه، ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٢٢٩، ٤٧١، ومغني اللبيب: ٢١١، ٨٨٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٩١، والهمع: ١/ ٣٦٢، والخزانة: ١/ ٣٣٧، ٩/ ٥٤٨. والشاهد: قوله: (ينقضي بالهمّ)، حيث جاءت الباء بمعنى (مع)، والتقدير: ينقضي مع الهم.

(٤) المحصول: ٢/ ٦٩٥، ٦٩٦.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٣/ ٢٤٨.

خُلِقْنَا رِجَالاً لِلتَّصَبُّرِ وَالأَسَى *** وتلكَ الْغَوَانِي لِلْبُكَا وَالْمَآتِمِ[١]"[٢]

ج ـ **ويقول** في تعليقه على قول المصنف في حديثه عن الممنوع من الصرف: (وكل أعجمي علم متلقى):

" واحترز بذلك عن الأسماء الأعجمية التي هي نكرات، لكن نقلتها العرب، وغيرتها بوجه من الوجوه ... ومن ذلك (فرند) بكسر الراء وفتحها، و(برند) بكسر الراء لا غير، و(الفرند): ماء السيف[٣]، وجاء في شعر البحتري، قال:

.... *** إِفْرِنْدُ ....[٤] ..."[٥]

د ـ ويقول في معنى الصرف:

" والثالث: أنه مأخوذ من الصرف الذي هو الفضل، ومنه قول المتنبي:

.... *** نَفُوعَانِ لِلْمُكْدِي وَبَيْنَهُمَا صَرْفُ[٦] ."[٧]

هـ ـ ويقول في (أنْ) المخففة من الثقيلة:

" إذا خففت (أنّ) المفتوحة جاز فيها وجهان:

الأول: الإعمال، وذلك على قسمين:

أحدهما: ضعيف، وهو جعل اسمها غير ضمير الشأن، كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: شرح ديوان أبي تمام للأعلم الشنتمري: ٢/ ٣٠٩، والصناعتين: ٢١٢، ونهاية الأرب: ٣/ ٩٥، ٥/ ٢١٤.

(٢) المحصول: ٦٧٩/٢.

(٣) جاء في اللسان: "الفِرندُ: وَشْيُ السيف، وهو دخيل، وفرند السيف: وَشْيُه، قال أَبو منصور: فِرِنْدُ السيف جوهره وماؤُه الذي يجري فيه، وطرائقه يقال لها الفِرِنْد، وهي سَفاسِقُه، الجوهري: فِرِنْدُ السيف وإِفْرِنْدُه رُبَدُهُ ووَشْيُه". (اللسان: ف ر ن د)

(٤) البيت من الكامل، وتمامه: (نَهرٌ كأنّ المَاءَ في حُجُراتِه *** إفْرِنْدُ مَتْنِ الصّارِمِ المُتَألِّق)، ينظر: ديوان البحتري: ٢/ ١٥٠.

(٥) المحصول: ١/ ٩٤، ٩٥.

(٦) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره: (ولا الفِضَّةُ البَيضاءُ والتّبرُ وَاحِداً) ، ينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري: ٢/ ٢٨٩، وشرح ديوان المتنبي للبرقوقي: ٣/ ٣٣. التبر: الذهب. والمكدي: الفقير الذي لا خير عنده. يقول: ليس الذهب والفضة سواء وإن اجتمعا في المنفعة.

(٧) المحصول: ١/ ٧٨.

فَلَوْ أنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي *** طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ(١)

وقد جاء في شعر المتنبي، وهو قوله:

وَأنْكَ بِالأمْسِ كُنْتَ مُحْتَلِماً *** شَيْخَ مَعَدٍّ وَأنْتَ أمْرَدُهَا(٢)

والآخر: قوي، وهو أن يكون اسمها ضمير الشأن"(٣).

و ـ ويقول في باب التثنية في تعقيبه على قول المصنف: (والمحذوف نحو: (أب)، (أخ) إن ثنيته يُرَد إلى الأصل)(٤):

" ولم يتعرض إلى ذكر عدم الرد؛ لكونه لغة قليلة شاذة ... وعلى هذا حمل السيد ابن الشجري قول الرضي:

تُزْهَى عَلَى تِلْكَ الظِّبَا *** ءِ فَلَيتَ شِعرِي مَنْ أبَاهَا(٥)

أراد: من أبواها، لكن ثناه على هذه اللغة، وحذف النون للإضافة"(٦).

ويبدو من هذه الأمثلة التي ذكرتها أن ابن إياز لم يحتج بهذه الأبيات التي ذكرتها لقاعدة نحوية أو صرفية، وإنما كان يذكرها لمجرد التمثيل، وهذا ليس فيه خروج على ما اتفق عليه النحاة واللغويون في الاحتجاج بالشعر والاستشهاد به.

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: المفصل: ٣٩٥، والإنصاف: ١/ ٢٠٥، واللباب: ١/ ٢٢٠، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٣٩، ومغني اللبيب: ٤٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٤، والخزانة: ٥/ ٤٠٩، ٤١٠، ١٠/ ٤٠٧. والشاهد: قوله: (فلو أنْك ... سألتني)، حيث خفف (أن) المؤكدة، وأعملها في الاسم والخبر، فجاء باسمها ضميراً ظاهراً، وهو الكاف، وجاء بخبرها جملة فعلية.

(٢) البيت من المنسرح، ينظر: ديوان المتنبي بشرح العكبري: ١/ ٣١٠، والأمالي الشجرية: ٣/ ١٥٤. الْمَعْنى: يَقُول كنت فى حَال احتلامك وَأمر دينك شيخ معد يرجعُونَ إِلَى رَأْيك وعقلك، فَكيف الْيَوْم مَعَ علو سنك وَقد جربت الْأُمُور وَعرفت الْأَشْيَاء وَلَقِيت الحروب. والشاهد: (وأنْك)، حيث جاء اسم (أنْ) المخففة ضميراً بارزاً.

(٣) المحصول: ١/ ٥٩٤، ٥٩٥.

(٤) الفصول الخمسون: ١٦١.

(٥) البيت من الكامل، ينظر: الأمالي الشجرية: ١/ ٤٤، ومادة (أب و) في: اللسان، وتاج العروس. تزهى: من الزّهو، الذى هو الكبر، لا يستعملونه إلا مضموم الأول على ما لم يسمّ فاعله، أي: تترفع. **الشاهد**: قوله: (من أباها)، ذكر ابن الشجري أنه يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون تثنية (أب) على لغة من قال: (هذان أبان)، فلم يردّ لامه فى التثنية. والثانى: أن يكون مفردا على لغة من يلزمه الألف مطلقا. والثالث: أن يكون فعلاً، والمعنى: من كان لها أبا، من قولهم: (أبوتُ ثلاثةً)، أى: كنتُ أباً لثلاثة.

(٦) المحصول: ١/ ١٨٥.

٦ـ انفرد ابن إياز بالاستشهاد ببيت من الشعر على سبيل البيان والتمثيل لحال من يعارضه أو يخالفه.

وذلك في حديثه عن علة عدم صرف نحو (مساجد)، فيقول:

" فقال أبو علي: لأنه جمع، وليس في الآحاد الأوَل له مثال[١] ... وقال قوم: تكرار الجمع فيه حقيقة أوتقديراً ... وهذا اختيار ابن الحاجب[٢]، واستضعف تعليل أبي علي؛ لأن (أفعالاً)

و(أفعُلاً)- نحو: (أجمال)، و(أفلُس) جمعان، وليس في الآحاد لهما نظير، وهما مصروفان.

والذي ينبغي أن يقال: إنك يا ابن الحاجب استضعفت القول بعدم النظير، ثم أجبت بنحو: (ملائكة)، و(صياقلة)، وعللت صرفه بأن له في الآحاد نظيراً، نحو: (كراهية)، و(طواعية)، أفتنكر على أبي علي شيئاً، ثم تعود أنت تقول به؟! لسان الحال ينشد:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأتِيَ مِثْلَهُ *** عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عظيمُ[٣]

..."[٤]

٧ ـ أن الخُوَيّ كان أكثر ذكراً للشعر واستشهاداً به من ابن إياز، فقد زاد عنه بنحو مائة وتسعة وخمسين بيتاً، ويرجع ذلك إلى ما يلي:

أ ـ استشهاد الخُوَيّ بالشعر في قضايا ترك ابن إياز فيها الاستشهاد به، ومن ذلك:

١ـ قوله في حديثه عن الأسباب الموجبة بناء الاسم:

" الرابع: شبهه بما وقع موقع الفعل، كـ(حذامِ)، و(قطامِ)، و(سكابِ)، فهذه الأسماء أشبهت (نزالِ) الواقع موقع (انزل) في الصيغة، فبنيت لذلك. وقد قدمنا- في باب ما لا ينصرف- أن هذه الأسماء إنما تبنى عند أهل الحجاز على الكسر، وأهل نجد يجرونها مجرى ما لا ينصرف.

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ١٠٠، وشرح المقدمة الكافية: ١/ ٢٩١.

(٣) البيت من الكامل، وقد اختلف في قائل هذا البيت، فقيل: الأخطل، وقيل: المتوكل الليثي، وقيل: أبو الأسود الدؤلي، وقيل الطرماح، ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٢، والمقتضب: ٢/ ١٦، واللباب: ٢/ ٤١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٤٧، وأوضح المسالك: ٤/ ١٨١، ومغني اللبيب: ٤٧٢، والهمع: ٢/ ٣٩٣، والخزانة: ٨/ ٥٦٥.

(٤) المحصول: ١/ ١٢٢.

ومما جاء شاهداً على لغة أهل الحجاز قول النابغة الذبياني[١]:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا *** فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[٢]

وقول النابغة أيضاً:

أَتارِكَةً تدَلّلّهَا قَطَامِ *** وَضَنّاً بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلامِ[٣]

وقول الكماشى:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ *** نَفِيسٌ لا تُعَارُ وَلا تُبَاعُ[٤]

يشير إلى فرس اسمه (سَكابِ).

ومما جاء على لغة أهل نجد قوله:

ومَرَّ دَهْرٌ على وَبارِ *** فَهَلَكتْ جَهْرَةً وَبارُ[٥] ..."[٦].

أما ابن إياز فقد ترك الاستشهاد في ذلك، فيقول:

" العلة الرابعة: مشابهته ما وقع موقع الفعل، نحو (حذامِ، وقطامِ)، والمشابهة

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، وكان الأعشى وحسان والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة، شعره كثير، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، عاش عمراً طويلاً، مات سنة ١٨ق هـ. (الأعلام: ٣/ ٥٤، ٥٥.)

(٢) البيت من الوافر، ولم أقف عليه في ديوان النابغة، وهو منسوب للجيم بن صعب، ينظر: الخصائص: ٢/ ١٧٨، واللسان: (ن ص ت)، (ر ق ش)، (ح ذ م)، وأوضح المسالك: ٤/ ١٢١، وشرح قطر الندى: ١٤، ٣١٥، ومغني اللبيب: ٢٩١، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٥. الشاهد: (حذامِ)، حيث جاء علما مؤنثا على وزن (فعالِ)، فبني على الكسر.

(٣) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني، ينظر: الديوان : ١٠٨، واللسان: (ر ق ش)، وشرح قطر الندى: ٣١٤. الشاهد: (قَطامِ)، حيث جاء علما مؤنثا على وزن (فعالِ)، فبني على الكسر.

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من تميم، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٢٠٩، واللسان، وتاج العروس: (س ك ب)، والخزانة: ٥/ ٢٩٣. سكاب: اسم فرس عبيدة بن ربيعة. وعلق: الكريم الذي يضن به.

(٥) البيت من مخلع البسيط، وهو للأعشى، ينظر: الديوان: ٢٨١، والكتاب: ٣/ ٢٧٩، والمقتضب: ٣/ ٥٠، ٣٧٦، والأصول: ٢/ ٨٩، والمفصل: ٢٠١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٠، وأوضح المسالك: ٤/ ١٣٠، والهمع: ١/ ١٠٨، والخزانة: ٢/ ٢٣٨. وَبار: زعموا أنها مدينة كانت الجن تسكنها، وقيل: موضع بالدهناء. الشاهد: (وبار)، حيث جاء علماً مؤنثاً على (فَعَال)، وأعرب إعراب ما لا ينصرف.

(٦) شرح الفصول: ١/ ٧٣ ، ٧٤.

بينهما وبين (نزالِ) من أربعة أوجه: الأول: الموازنة اللفظية. والثاني: العدل. والثالث: التأنيث. والرابع: أنهن كلهن أعلام وُضِعن لمسميات بهن ..."[١].

٢- **يقول الخُوَيّ** في تعليقه على قول المصنف: (وقد يجيء الحال من الفاعل والمفعول، كقولك: لقيتُ زيدا مصعِداً منحدِراً):

" اعلم أنه لما ذكر أوّلاً أن الحال بيان هيئة الفاعل، خشي أن يعتقد أن (أو) للمنع من الجمع، فبين أنها ليست كذلك، وأنه قد يجيء الحال بياناً لهيئة الفاعل والمفعول معاً، كالمثال الذي ذكره، أي: لقيته في حال صعاده وانحداري، ومنه قول عنترة[٢]:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ *** رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا[٣]

وقال الآخر:

تَعَلَّقْتُ لَيْلى وهْيَ غِرٌّ صَغيرَةٌ *** ولَمْ يَبْدُ للأَتْرابِ من ثَدْيِها حَجْمُ
صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا لَيْتَ أَنَّنا *** إِلى اليَوْمِ لم نَكْبَرْ ولم يَكْبَرِ البَهْمُ[٤]

..."[٥]

أما **ابن إياز** فلم يذكر شاهداً في هذا الموضع، وإنما بين خلاف النحاة في نسبة كل من الحالين إلى صاحبها، **فيقول**:

---

(١) المحصول: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) هو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، كان من أحسن العرب شيمة ومن أعزهم نفساً، يوصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة، كان مغرماً بابنة عمه عبلة، فقل أن تخلو له قصيدة من ذكرها، اجتمع في شبابه بامرئ القيس الشاعر، وشهد حرب داحس والغبراء، مات سنة٢٢ ق هـ. (الأعلام: ٥/ ٩١)

(٣) البيت من الوافر، وهو لعنترة، ينظر: الديوان: ٣٧، والمفصل: ٨٩، وأسرار العربية: ١٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٥٥، ٤/ ١٧٨٥، واللسان: (ط ي ر)، (ر ن ف)، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٦، وشرح الأشموني: ٤/ ٢٧، والخزانة: ٤/ ٢٧٥، ٧/ ٤٧٨، ٥١٩. ترجُف: تضطرب وتتحرّك. والرّوانف: جمع رانفة، والرّانفة: أسفل الألية، وطرفها ممّا يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائمًا. وتستطارَا من قولهم: استطير الشّيء: إذا طير. المعنى: متى تلقني منفردين ينتابُك الخوف وتضطرب روانف إليتيْك وتكاد تطير. والشّاهد: (فردين)، حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول جميعًا.

(٤) البيتان من الطويل، وهما لمجنون ليلى، ينظر: الأمالي لأبي علي القالي: ١/ ٢١٩، وأسرار العربية: ١٧٦، والخزانة: ٤/ ٢١٤. الأتراب: جمع تِرْب، وهو الرّفيق من سنٍّ واحد. والغر: غير المجرب للأمور. والبهم: جمع بهيمة، وهي صغار المعز والضأن. الشاهد: (صغيرين)، حيث جاء الحال من الفاعل والمفعول بلفظٍ واحد، والفاعل هو الضّمير في (تعلّقت)، والمفعول هو (ليلى).

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٧١، ١٧٢.

" في هذه المسألة وأمثالها خلاف، فنص النقيب ابن الشجري في (أماليه)(١) على أن (مصعدا) حال من (زيد)، و(منحدراً) حال من ضمير المتكلم، وهو التاء ..."(٢).

ب ـ قد يستطرد الخُوَيّ في بعض المواضع مستعيناً في ذلك ببعض الشواهد الشعرية.

ومن أمثلة ذلك:

١ـ **يقول** في حديثه عن علامات التأنيث:

" وأما علامة التأنيث مطلقاً فثمان كما ذكره المصنف: الأولى: التاء التي تبدل في الوقف هاء، كالتاء في (قائمة)، و(طلحة)، و(تمرة) وما أشبه ذلك ..."(٣).

ثم يستطرد فيذكر أوجه هذه التاء في الأسماء، **فيقول:**

" وهذه التاء تدخل الأسماء على وجوه:

أحدها: أنها تدخل على الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث إذا كانت جارية على الأفعال، كـ(ضارب وضاربة)، و(قائم وقائمة) ....

الثاني: أنها تدخل على الأسماء فرقاً بين المذكر والمؤنث، وهو أقل من الأول، نحو: (امرؤ وامرأة)، و(شيخ وشيخة)، و(إنسان وإنسانة)، و(رجُل ورجُلة)، و(غلام وغلامة)، و(بِرْذون وبِرْذونة)(٤)، قال الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ *** كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا(٥)

وقال الآخر:

تَمْرِي بِإِنْسَانِهَا إِنْسَانَ مُقْلَتِهَا *** إِنْسَانَةٌ فِي سَوادِ اللَّيْلِ عُطْبُولُ(٦)

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٣/ ١٨.

(٢) المحصول: ١/ ٤٤٦، ٤٤٧.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٣٧.

(٤) البرذون: برذون: بكسر الباء وفتح الذال، وهو غير العربي من الخيل الجافي الخلقة الغليظ الاعضاء، ويتخذ للحمل غالبا. (تاج العروس: ب ر ذ ن)

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٧٦، والمفصل: ٥٣٨، واللباب: ٢/ ١٠٩، وشرح المفصل: ٥/ ٩٧، ١٠/ ١٠٧، وشرح الأشموني: ١/ ١١٨، والخزانة: ٢/ ١٧٢، ١٧٦. شيخة: امرأة عجوز. عبشمية: نحت مشتق من آل عبد شمس، يمانيا: نسبة إلى اليمن. المعنى: تضحك ساخرة مني امرأة عجوز من بني عبد شمس، وكأنني الأسير الأول من اليمن في قومها. الشاهد: (شيخة)، حيث جاء مؤنثا بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث.

(٦) البيت من البسيط، ينظر: اللسان، وتاج العروس: (أ ن س). تمري: تمسح. إنسانها: أنملتها. إِنسان الْعَيْنِ:

وقال الآخر:

مَزَّقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ *** لم يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ[١]

وقال الآخر:

ومِرْكَضَةٌ صَرِيحيٌّ أَبُوها *** يُهَانُ لها الغُلاَمَةُ والغُلامُ[٢]

الثالث: أنها تدخل؛ للفرق بين الجنس وواحده، كـ(تمر وتمرة)، و(شعير وشعيرة) ..."[٣].

٢- **ويقول** معقباً على قول المصنف: (الضرب السابع: المشبه بالمفعول به، وهو التمييز إذا كان معرفة، كقولك: (الحسنُ الوجهَ)، و(الكريمُ الأبَ)، قال الشاعر: والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ ...)[٤]:

" وأما قوله: (........................ *** والطَّيِّبُونَ مَعاقِدَ الأُزُرِ)

فهو بيت للخرنق بنت هفان[٥] أخت طرفة بن العبد، من أبيات ترثي بها قومها، قالت:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذين هُمُ *** سُمُّ الْعُـــداةِ وآفـــةُ الْجُـــزُرِ

نَاظِرُهَا. وعطبول: يقال:جارية عُطْبول، أي: جَميلة فَتِيَّةٌ ممتلئة طويلة العُنُق. الشاهد: (إنسانة)، حيث دخلت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث.

(١) البيت من المديد، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١/ ٢٢٣، والأصول: ٢/ ٤٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٤، واللسان، وتاج العروس: (ر ج ل). الشاهد: (الرّجلة)، حيث دخلت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأوس بن غلفاء الهجيمي، ينظر: الصحاح: (ص ر ح)، (غ ل م)، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٢٠٤، والأمالي لابن الشجري: ٣/ ٢٦، واللسان، وتاج العروس: (ص ر ح)، (ر ك ض)، (غ ل م). مِرْكَضةٌ: بكسر الميم نعت للفرس بأَنها رَكّاضةٌ تركُض الأَرض بقوائمها إِذا عَدَت وأَحضَرَت. صريحيّ: نسبة إلى صريح، وهو اسم فحلٍ مُنْجِب. الشاهد: (الغلامة والغلام)، حيث دخلت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث.

(٣) شرح الفصول: ٢/٥٣٨- ٥٤٠.

(٤) الفصول الخمسون: ١٩١، ١٩٢.

(٥) هي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك من بني ضبيعة، البكرية العدنانية، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، تزوجها بشر بن عمرو بن مَرثد سيد بني أسد، وقتلهُ بنو أسد يوم قلاب، فكان أكثر شعرها في رثائه ورثاء من قتل معه من قومها ورثاء أخيها طرفة. (الأعلام: ٢/ ٣٠٣)

النَّازِلِينَ بِكُلِ مُعْتَرَكٍ *** والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزُرِ "[١]

فذكر الأبيات، ثم يستطرد في شرح البيت، فيقول:

" قولها (النازلين بكل معترك) وصف لهم بالشجاعة؛ لأن عادة الكماة والأبطال من العرب أن ينزلوا عن خيلهم في المعارك، وهي مواضع الحرب ومجتمع المقاتلة، فيقاتلوا مترجلين، وذلك إذا حمي الحرب واشتد القتال، ويقولون في هذه الحال: نزالِ، أي: انزلوا، قال الشاعر:

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ *** وَعَلاَمَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ[٢]

وقولها (والطيبون معاقد الأزر) وصف لهم بالعفة وعدم الزنا؛ لأن العفاف يكنى عنه بطيب الإزار والحجزة، قال النابغة:

رِقَاقُ النِّعالِ طَيِّبٌ حُجُزَاتُهمْ *** يُحَيَّوْنَ بالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِبِ[٣]

ومعاقد الأزر: جمع معقد، وهو الموضع الذي تعقد عليه الأزر ..."[٤].

* * *

(١) البيتان من الكامل، وهما للخرنق بنت هفان أخت طرفة بن العبد، وقبله: (لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذِينَ هُمُ *** سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ النَّازِلِينَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ ***). ينظر: الجمل للخليل: ٨٩، والكتاب: ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٥٨، ٦٤، والأصول: ٢/ ٤٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٩٢، ٣١٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٦٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٢٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٣٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٣١٤، وشرح التصريح: ٢/ ١٢٣، والأشبه والنظائر: ٣/ ٥٥٨، والهمع ٣/ ١٥٤، وشرح الأشموني: ٣/ ١٢٣. لا يبعَدنْ: لا يهلكن. والجزر: جمع جزور، وهي: النّاقة الّتي تُتّخذ للنّحر. والمعترك: موضع الازدحام في الحرب. والطيِّبون معاقد الأُزر: كنايةً عن عفّتهم، وتنزُّههم عن الفحشاء. والشّاهد فيهما: (النّازلين)، و(الطّيّبون)، حيث نصب (النّازلين) بإضمار (أعني)، ورفع (الطّيّبين) بإضمار (هم)، وفيه ثلاثة أوجه أخرى، وهي: رفعُهما جميعًا، ونصبُهما، ورفع الأوّل ونصب الثّاني.

(٢) البيت من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/ ٦٢، والإنصاف: ٢/ ٥٣٦، واللسان: (ن ز ل)، والخزانة: ٥/ ٤٩، ٦/ ٢٩٥، وتاج العروس: (ن ز ل).

(٣) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر: ديوان: ١٦، واللسان: (ح ج ز)، (س ب س ب)، والخزانة: ٤/ ٣٦١، ٩/ ٤٩١، وتاج العروس: (ح ج ز). الحجزة: مَعقِدُ الإزار من الرجُل، وموضع التكة من السروال. وطيب الحجزة: كناية عن العفة والبعد عن الفاحشة. يوم السباسب: عيد من أعياد النصارى.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

ثانياً: تعدد الرواية الشعرية بينهما :

تروى الأبيات الشعرية على أوجه مختلفة، ويرجع سبب تعدد الرواية إما إلى الرواة، وإما إلى الشاعر نفسه، وإما إلى النحاة، يقول السيوطي:

" كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض، وقد سئلت عن ذلك قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ... وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثرت الروايات في بعض الأبيات"[١].

وهذا الاختلاف ليس له أهمية إذا كان في غير موضع الاستشهاد ،أما الذى له أهمية فهو الذي يقع في موضع الاستشهاد، والذي قد يؤدي إلى نقض القاعدة النحوية أو إبطال الحكم.

وقد كان كل من الشارحين يذكر الروايات المتعددة في البيت الواحد أحيانا، حيث ذكر ابن إياز ذلك في سبعة مواضع، فكان يذكر البيت موضع الشاهد، ويبين الرواية الأخرى ويوجهها، ومن أمثلة ذلك:

١ـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن ظرف الزمان المتصرف:

" والذي يعني بالتصرف هنا أن يكون ظرفاً تاماً، ثم يتسع فيه، فيجعل مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً ومجروراً بحرف جر وبإضافة اسم إليه ... ومنه قوله تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّين ﴾[٢]، وقال الشاعر، وهو الشماخ[٣]:

رُبَّ ابنِ عَمِّ لسُــلَيْمَى مُشْمَعِــلْ
طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[٤]

---

(١) الاقتراح: ٤٨.

(٢) سورة الفاتحة، الآية/ ٤.

(٣) هو الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني، قال البغدادي وآخرون: اسمه معقل بن ضرار، والشماخ لقبه، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وهو من طبقة لبيد والنابغة، كان شديد متون الشعر، ولبيد أسهل منه منطقاً، وكان أرجز الناس على البديهة، شهد القادسية، وتوفي في غزوة موقان، وأخباره كثيرة، جمع بعض شعره في ديوان، مات سنة ٢٢هـ. (الإصابة: ٣/ ٣٥٣- ٣٥٦، والأعلام: ٣/ ١٧٥)

(٤) البيتان من الرجز، وهما للشماخ، ينظر: الديوان: ٣٨٩، ٣٩٠، والكتاب: ١/ ١٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٢١٩/٢، واللسان: (ع س ل)، والخزانة: ٤/ ٢١٧، ٨/ ٢١٤. مشمعل: السريع الماضي والجاد في أمره.

وقال الأخطل[١]:

وكَرّارُ خَلْفِ المُحْجِرِينَ جَوَادَهُ(٢) *** ....

ويروى:

طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكَسِلْ

بجر (زاد) على إضافة (طباخ) إليه، ففصل بينهما بـ(ساعات الكرى)، وكذلك:

وكَرّارُ خَلفَ المُحْجِرِينَ جَوَادِهُ *** ....

بجر (جواده) على إضافة (كرار) إليه، والفصل بينهما بالظرف الذي هو (خلف المحجرين) ..." [٣]

٢ـ **يقول ابن إياز** في المنصوب على التشبيه بالمفعول:

" وأما قول خرنق بنت هفان:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمي الَّذين هُمُ *** سُمُّ الْعُدَاةِ وآفةُ الْجُزُرِ

النَّازِلينَ بِكُلِ مُعْـــتَرَكٍ *** والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ اْلأَزُرِ

فيروى برفع (النازلين) و(الطيبين) على الوصف لـ(قومي) في البيت الأول، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ونصبهما على تقدير فعل، أي: أعني النازلين، أو أمدح

والكسِل: الكسلان. الشاهد: (طباخ ساعات الكرى)، حيث أضاف (طباخ) إلى (ساعات)، ونصب (زاد) على تشبيهه بالمفعول به.

(١) هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو التغلبي، شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع، اشتهر في عهد بني أمية بالشام، وأكثر من مدح ملوكهم، وهو أحد الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصرهم: جرير والفرزدق والأخطل، نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة بالعراق، واتصل بالأمويين فكان شاعرهم، وتهاجى مع جرير والفرزدق، فتناقل الرواة شعره، وكان معجباً بأدبه كثير العناية بشعره، مات سنة ٩٠هـ. (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٨٩، والأعلام:٥/ ١٢٣)

(٢) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (إذا لم يُحامِ دونَ أُنثَى حَليلُها)، وهو للأخطل، ينظر: الديوان: ٢٩٢، والجمل في النحو للخليل: ١٢٧، والكتاب: ١/ ١٧٧، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٧٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٠٦، والخزانة: ٨/ ٢١٣. والمحجرين: بكسر الجيم جمع محجر، وهو المنتهك للحرمات، وبفتحها: المتأخرون، ويروى: (خلف المرهقين)، وهو مثل معنى المجحرين بالفتح. الحليل: الزوج. الشاهد: (وكرار خلف المحجرين جواده)، حيث يروى بجر (خلف) على إضافة صيغة المبالغة إلى الظرف، ونصب (جواده) على أنه مفعول به، ويروى بنصب (خلف) على الظرفية، وجر (جواده) بإضافة (كرار) إليه، والظرف فاصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) المحصول: ١/ ٤٣١- ٤٣٣.

النازلين، وبرفع الأول على أحد الوجهين، ونصب الثاني على تقدير الفعل، وبنصب الأول على تقدير الفعل، ورفع الثاني على تقدير المبتدأ، أي: وهم الطيبون، والشاهد: انتصاب (معاقد الأزر)، وهو على ما سلف من تشبيهه بالمفعول، والناصب له (الطيبون)"[١].

٣- **يقول ابن إياز** في تعليقه على قول المصنف في (ما) الحجازية: (وقد تدخل الباء في خبرها، فتعطف على موضعه نصباً، وعلى لفظه جرّاً، كما كان ذلك في (ليس)، وأنشد:

مُعاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فأَسْجِحْ *** فَلَسْنا بِالجبالِ ولا الْحَدِيدَا[٢])[٣]:

" اعلم أن الأصل في دخول الباء إنما هو في خبر (ليس)؛ لتأكيد النفي ... ثم استعملت مع (ما)، ولا يتعلق بشيء؛ لأنه زائد، وموضع الجار والمجرور نصب؛ فلذلك جاز العطف بالنصب على الموضع، وبالجر على اللفظ.

والبيت الذي استشهد به أنشده سيبويه[٤]- رحمه الله- ورده بعضهم؛ لأن الرواية بالجر، وقبله:

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا *** فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ[٥]

وأجيب بأن البيت يقوله شاعره على وجه، ثم إن العرب تنشده على ما يصح في لغتها، وإن كان على خلاف ما قاله، وسيبويه- رحمه الله- سمعه ممن قوله حجة، كما أن قول شاعره كذلك"[٦].

وأما **الخُوَيّ** فذكر اختلاف الرواية في الشاهد الشعري في أكثر من أربعة عشر

---

(١) المحصول: ١/ ٥١٠، ٥١١.

(٢) البيت من الوافر، ينظر: الجمل للخليل: ١٠١، والمقتضب: ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٢٨١/ ٤/ ١١٢، ٣٧١، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٣١، ٢٩٤، والإنصاف ١/ ٣٣٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨٠، ٢/ ١٩١، ومغني اللبيب: ٦٢١، والخزانة: ٢/ ٢٢٨، ٤/ ١٥٣، ١٠/ ٣٢٤، ١١/ ٤٢٢. أسجِح: أرفِق وسهِّل. والشاهد: قوله: (فَلَسْنا بِالجبالِ ولا الْحَدِيدَا)، حيث عطف (الحديد) بالنصب على موضع خبر (ليس)- وهو الجبال- المجرور بالباء الزائدة.

(٣) الفصول الخمسون: ٢٠٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١.

(٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١/ ١٩٩، والخزانة: ٢/ ٢٢٩ــ ٢٣١. جردتموها: قشرتموها كما يجرد اللحم من العظم. وقوله: (فهل من قائم) يعني: القرى التي أهلكت منها قائم قد بقيت حيطانه، ومنها حصيد قد أمحى أثره.

(٦) المحصول: ٢/ ٦٥٠.

موضعاً، ومن ذلك :

١ـ **ذكر الخُوَيّ** في باب الاستثناء أنه لو كان المستثنى بـ(إلا) من كلام تام منفي منقطعاً، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا فرساً)، فإن الحجازيين يوجبون فيه النصب، وأما بنو تميم فيجرونه على ما قبله، فيجعلونه تابعاً لما قبله في الإعراب على الإبدال كما في الاستثناء المتصل، ثم قال:

" ولاختلاف مذهبي الحجازيين والتميميين اختلفت الرواية في بيت النابغة، وهو الثاني من هذين البيتين:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاناً أُسائِلُها *** عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إلاالأوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُهَا *** وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الجَلَدِ[١]

فالحجازيون ينصبون (إلا الأواريَّ)، والتميميون يرفعونه"[٢].

٢ـ يقول في تعقيبه على قول المصنف في إعمال المصدر: (وقد يضاف إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾[٣]، ويضاف إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِه ﴾[٤] ...)[٥]:

" ومما يستشهد به على القسمين معاً قول الشاعر:

---

(١) البيتان من البسيط، وهما للنابغة الذبياني، ينظر: الديوان: ٣٢، والكتاب: ٢/ ٣٢١، والإنصاف: ١/ ٢٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٦، واللسان: (ج ل د)، (ظ ل م)، (ب ي ن)، والهمع: ٢/ ٢٥٠، ٢٥٥، ٣/ ٢٨٨، والخزانة: ٤/ ١١٥، ٨/ ٤٤٥. الأواريّ: وهو حبل تشدّ به الدّابة في محبسها، واحدها آريّ. واللأي: البطء. والنّؤي: حاجز حول الخباء من تراب يدفع عنه الماء ويبعده. والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة؛ لأنّها في فلاة، فظلمت بذلك. والجلد: الأرض الصّلبة. وأصيلاناً: تصغير أُصْلان، وهو جمع أصيل، والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب. المعنى: توقّفت أسائلها عند الغروب، ولم يكن في الدار أحد، وقد عجزت عن جوابي، أما مرابط الدوابّ فلم أتبيّنها إلا بعد وقت، والحفر التي كانت حول الخيم صارت كالحوض الذي حفر في فلاة صلبة. والشاهد: قوله: (إلا الأواريّ)، حيث روي بالرفع على الإبدال من موضع (أحد)، وهذا جائز عند التميميين، وروي بالنصب على أنه مستثنى، وهذا واجب عند الحجازيين.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٨٦، ١٨٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ٢٥١.

(٤) سورة ص، من الآية/ ٢٤.

(٥) الفصول الخمسون: ٢٢٠.

أَفْنَى تِلاَدِي ومَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ *** قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهَ الأَبَارِيقِ[١]

فإن هذا البيت يروى بجر (القواقيز) مع نصب (الأفواه)، وبالعكس، فعلى جر (القواقيز) يستشهد به للأول، أعني: إضافة المصدر إلى الفاعل، وعلى رواية نصبها يستشهد به للثاني"[٢].

٣ـ ويقول في تعليقه على قول المصنف في باب الضرورة الشعرية: (ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، كقول الشاعر:

لا بَارَكَ اللَّهُ في الغَوَانيِ هَلْ *** يُصبِحْنَ إِلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ[٣])[٤]:

" ويروى هذا البيت (إلا لهن مُطّلَبُ، ومُطّلِبُ) بفتح اللام وكسرها، فإن كسرت فالمعنى: من يطلبهن، وإن فتحت ففيه وجهان: أحدهما: أنهن يطلبن من يواصلهن. الثاني: أنهن يُطلَبن ولا يُترَكن، والمطلب: التطلُّب.

ويروي الأصمعي[٥]:

لاَ بَاركَ اللَّهُ في الغَوَانِ وهَلْ *** ....

فلا يبقى في البيت شاهد على هذه الرواية ..."[٦].

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي، ينظر: المقتضب: ١/ ٢١، والإنصاف: ١/ ٢٣٣، وأوضح المسالك: ٣/ ٢١٢، ومغني اللبيب: ٦٩٤، والهمع: ٣/ ٦٣، والخزانة: ٤/ ٤٤٦، وتاج العروس: (ق ز ز). القواقيز: جمع قاقُزَّة، وهي الفَناجينُ التي يُشربُ فيها الشراب. والشاهد فيه كما بينه الشارح في كلامه المذكور.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٦٩، ٣٧٠.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات، ينظر: الكتاب: ٣/ ٣١٤، والمقتضب: ١/ ١٤٢، ٣/ ٣٥٤، والأصول: ٣/ ٤٤٢، والخصائص: ١/ ٢٦٢، ٢/ ٣٤٧، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٢١، والمفصل: ٥٣٨، ومغني اللبيب: ٣٢٠، والهمع: ١/ ٢١١. الغَواني: جمع غانية، وهي الغنيّةُ بحسنِها وجمالها عن الزينةِ بالحَلْي والحُلَل. والشاهد: (في الغوانيِ) حيث جاء بتحريك الياء بالكسر، وإجرائها على الأصل كالاسم الصحيح؛ للضرورة.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٧٣.

(٥) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، مولده ووفاته في البصرة، كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا الوافرة، كان أتقن القوم للغة، وأعلمهم بالشعر، وأحضرهم حفظاً، من مصنفاته: كتاب الإبل، والأضداد، وخلق الانسان، والخيل، وغير ذلك، توفي سنة ٢١٦هـ. (بغية الوعاه: ٢/ ١١٢، ١١٣، والأعلام: ٤/ ١٦١)

(٦) شرح الفصول: ٢/٧٤٨، ٧٤٩.

المبحث الرابع

لغات العرب بين ابن إياز والخُوَيِّ.

المبحث الرابع: لغات العرب بين ابن إياز والخُوَيِّ

تمهيد:

اللغة: فُعْلَة من لغوتُ: أي: تكلمتُ، مأخوذة من (لَغَا) إذا تكلم. وهي في الأصل (لُغْوَة) نقص منها الواو، ولغا يلغو لغوا: تكلم، ولَغِيَ بالأمر يَلْغَى: لَهِجَ به، واللغة: اللِّسْن، وجمعها: لُغًى ولُغَاتٌ ولُغُون[١].

وحدها ابن جني بقوله: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[٢].

واللَّهْجَةُ- بفتح الهاء وإسكانها- فى اللغة لها عدة معانٍ، منها: اللِّسَانُ، وطَرفُه، وجَرْسُ الكلام، ولغةُ الإنسان التى جُبِل عليها فاعتادها ونشأ عليها، يقال: فلانٌ فصيح اللّهجةِ، وصادق اللّهجةِ[٣].

قال الراغب[٤]:

"ولَغِيَ بكذا، أي: لَهج به لَهَج العصفور بلَغَاه، أي: بصوته ، ومنه قيل للكلام الذي يلهج به فرقة: لغة"[٥].

وفى الاصطلاح العلميّ الحديث هى: مجموعة من الصفات اللغوية تنتمى إلى بيئة خاصة، ويشترك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة[٦].

والعرب قد استخدمت لفظ (لسان) للدلالة على اللغة، وبذلك جاء النص القرآني ونص الأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة، كما في قوله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[٧]، وقول الرسول r :

---

(١) ينظر: الجمهرة، والمحكم، واللسان: (ل غ و).

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٣، والمحكم: (ل غ و).

(٣) ينظر: مادة (ل هـ ج) فى: اللسان، والمصباح المنير، وتاج العروس.

(٤) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني، من أهل (أصبهان)، سكن بغداد، وكان مفسراً وأديباً من الحكماء العلماء، واشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي، من كتبه: أفانين البلاغة، وجامع التفاسير، ومحاضرات الأدباء، والمفردات في غريب القرآن، توفي سنة ٥٠٢هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٩، والأعلام: ٢/ ٢٥٥)

(٥) المفردات في غريب القرآن: ٤٥٢.

(٦) ينظر: الراموز على الصحاح: ٢٨، وفى اللهجات العربية: ١٦.

(٧) سورة الشعراء، الآية/ ١٩٥.

" فَإِنَّمَا أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَيَّ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ"(١).

وكان علماؤنا القدامى يعبرونَ عما نُسمِّيه الآن (لهجة) بكلمة (اللغة)، وشاع هذا التعبير فى كتب النحو والتصريف، فأصحابها يطلقون كلمة (اللغة) ولا يُريدون بها إلا ما نريده نحن فى هذا العصر بكلمة (اللهجة)، حتى صار مصطلح (لغة) لا يعني اختلاف الألسن بين الشعوب والأمم، بل استخدمه اللغويون العرب للدلالة على اختلاف اللهجات العربية، وأما مصطلح (لغة)- بمعناه الحديث- فقد شاع وذاع فيما بعد، وطغى استعمال اللفظ على مصطلح (لسان) أو(اللسان) لدى الدارسين بعد القرن الثاني الهجري(٢).

وقد تحدث ابن جني في (الخصائص) عن اختلاف لهجات العرب تحت عنوان: (باب اختلاف اللغات وكلها حجة)، فقال:

" ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخَذ به ويُخْلَد إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من رَسِيلتها، لكن غاية مالَك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقوّيَها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشدّ أنساً بها، فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا ..."(٣).

أما عن موقف ابن إياز والخُوَيّ من لغات العرب فأقول:

إن كلاً من الشارحين قد أورد في شرحه عدداً من اللهجات أو لغات العرب، حيث ذكر ابن إياز بعض اللغات في ثلاثة وأربعين موضعاً، وكذلك ذكر الخُوَيّ بعض لغات العرب في تسعة وثلاثين موضعاً، وقد اتفقا في سبعة عشر موضعاً منها، وانفرد ابن إياز بستة وعشرين موضعاً، والخُوَيّ باثنين وعشرين موضعاً، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

ـ **يقول ابن إياز** في لغات (سوى):

" وأما (سوى) ففيها أربع لغات: (سِوىً) كـ(مِعىً)، و(سُوىً) كـ(هُدىً)، و(سَوَاء) كـ(بَقَاء)، و(سِوَاء) كـ(جِدَار)"(٤).

---

(١) هذا جزء من حديث ورد في كتاب: شعب الإيمان للبيهقي: ٣/ ٣٣، فَصْلٌ فِي بَيَانِ النَّبِيِّ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَفَصَاحَتِهِ، حديث رقم (١٣٦٣).

(٢) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورا، للدكتور/ عبد الغفار حامد هلال: ٢٤.

(٣) الخصائص: ٢/ ١٠.

(٤) المحصول: ١/ ٤٩٣.

وأما الخُوَيّ فيقول:

" وقال الأخفش: (سوى) إذا كان بمعنى (غير) أو بمعنى العدل يكون فيه ثلاث لغات: إن ضممت السين أو كسرتها قصرت فيهما جميعا، وإن فتحت مددت لا غير[١]، تقول: سُوىً، وسِوىً، وسَواء- أي: عدل ووسط فيما بين الفريقين- قال الشاعر:

وَجَدْنا أَبَانَا كَانَ حَلَّ بِبَلْدَةٍ *** سِوىً بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسِ عَيْلانَ وَالفِزَرْ[٢]

وتقول: (مررت برجل سِواك، وسُواك، وسَوائك)، قال الشاعر:

ولا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ *** إذا جَلَسُوا مِنَّا ولَا مِنْ سَوائِنا[٣]."[٤]

ويلاحظ أن الخُوَيّ كان أكثر بياناً من ابن إياز؛ حيث ذكر من الشواهد ما يدل على هذه اللغات، بينما اكتفى ابن إياز بذكر لغاتها فقط، ويلاحظ كذلك أن ابن إياز ذكر أن عدد اللغات أربعة، بينما نقل الخُوَيّ عن الأخفش أنها ثلاثة، وأكثر النحاة لا يذكر فيها إلا ثلاث لغات، وهي التي نقلها الخُوَيّ عن الأخفش، قال ابن عقيل[٥]:

"وأما (سوى) فالمشهور فيها كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم

---

(١) ينظر: الصحاح، وتاج العروس: (س و و).

(٢) البيت من الطويل، وهو لموسى بن جابر، ينظر: المخصص: ٤/ ٤٥٤، واللسان: (س و و)، والخزانة: ١/ ٢٩٦، وتاج العروس: (س و و). سوى: متوسطة. والفزر: لقب سعد بن زيد مَنَاة. والمعنى: وجدنَا أَبَانَا حل ببلدة متوسطة بَين ديار قيس عيلان وَسعد بن زيد مَنَاة. والشاهد: (سوى)، حيث جاء على لغة القصر، وهو بمعنى العدل.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرّار بن سلامة العجلي، ينظر: الكتاب: ١/ ٣١، ٤٠٨، والمقتضب: ٤/ ٣٥٠، والمخصص: ٤/ ٢٣٣، ٢٣٧، واللسان: (س و و)، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٧، والمقاصد الشافية/: ٣/ ٣٩٦، والخزانة: ٣/ ٤٠٥. الفحشاء: القبيح من القول. والشاهد: (من سوائنا)، حيث جاء على لغة المد مع فتح السين، وهو بمعنى (غير).

(٤) شرح الفصول: ١/ ١٩١.

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين بن عقيل: مولده ووفاته في القاهرة، كان إماما في العربية والبيان، ويتكلم في الأصول والفقه كلاما حسنا، ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، من مصنفاته: كتاب في التفسير، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، وشرح على ألفية ابن مالك، ومختصر الشرح الكبير، والمساعد في شرح التسهيل، توفي سنة٧٦٩هـ. (بغية الوعاة: ٢: ٤٧، ٤٨، والأعلام: ٤/ ٩٦)

يذكرها المصنف، وقل من ذكرها"[١].

- **ويقول ابن إياز** في اسم الفعل (ها):

" وأما (ها) فمعناها (خذ)، وفيها ثمان لغات:

الأولى: أن يقال: (ها) بألف مقصورة للواحد والاثنين والجميع.
والثانية: (هَأْ) بهمزة ساكنة في الجميع.
والثالثة: (هاكَ)، وتصرف الكاف، فتفتح في الواحد، وتكسر مع الواحدة، وتلحق الميم والألف مع الاثنين، تقول: (هاكما)، والميم مع المذكرين، تقول: (هاكُمْ)، والنون المشددة مع النساء، تقول: (هاكُنَّ).
والرابعة: (هاءَ) بهمزة مفتوحة بعد الألف إذا كانت للواحد، وتصرف الهمزة تصريف الكاف.
والخامسة: (هاءَكَ) بهمزة مفتوحة وكاف، وتصرف الكاف.
والسادسة: (هَأْ) بهمزة ساكنة ، وتصرف تصريف (ضَعْ).
والسابعة: كذلك، وتصرف تصريف (خَفْ).
والثامنة: (هاء) كـ(نادِ) وتصرف تصريفه"[٢].

وأما الخُوَيّ فيقول:

" ومنها (ها) بمعنى (خذ)، وفيها لغات: (هَا) بإسكان الألف، و(هَاءَ) كـ(قالَ)، و(هَأْ) بالهمزة كـ(هَبْ)، و(هَاكَ) كـ(ذاك)، و(هَاءَكَ) كـ(سَاءَكَ)، وهي اللغة الثانية ألحقت بها كاف الخطاب، وتصرف أواخرها باختلاف حال المخاطب في الإفراد والتثنية والجمع، فتقول على اللغة الأولى والثانية: (ها يا رجلانِ) و(ها يا رجالُ)، و(هائِي يا امرأةُ) و(هائينَ يا نساءُ)، قال علي[٣]- رضي الله عنه:

أفَاطِمَ هَائِي السَّيْفَ غَيْرَ مُذَمَّمِ[٤] *** ....

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٧.

(٢) المحصول: ٧٥٩/٢.

(٣) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، يكنى أبا الحسن، أمه فاطمة بنت أسد، ولد قبل البعثة بعشر سنين على الصحيح، فربي في حجر النبي- صلى الله عليه وسلم- ولم يفارقه، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، وكان أول الناس إسلاما في قول كثير من أهل العلم، وهو رابع الخلفاء الراشدين، وتوفي سنة ٤٠هـ. (الإصابة: ٣/ ٤٩٣- ٤٩٧)

(٤) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (فَلَسْتُ بِرِعْدِيدٍ وَلا بِلَئِيمِ)، وهو للإمام علي- كرم الله وجهه. ينظر: ديوان الإمام علي: ١٣٧، وجمهرة اللغة: (هـ أ و ي)، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣١٩، والفائق في غريب الحديث: (الهاء مع الألف): ٤/ ٨٧، وشرح المفصل: ٤/ ٤٤. ورجل رعديد: الجبان الذي يرعد من الخوف.

وقال الآخر:

وَقُلْتُ لَهَا هَائِي فَقَالَتْ بِرَاحَةٍ *** تَرَى زَعْفَرَاناً فِي أَسِرَّتِهَا وَرْدَا[١]

وجاء في التثنية: (هاؤما)، وفي الجمع: (هاؤموا)، وهي لغة التنزيل، قال الله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[٢].

وتقول على اللغة الثالثة: (هاءا) و(هاءوا) و(هائي) و(هأن)، وتقول إذا ألحقت كاف الخطاب: (هاكُما) و(هاكُم) و(هاكنّ)"[٣].

ومن أمثلة اللغات التي انفرد بها ابن إياز:

- **قوله** في (طفق):

" وفي طفق لغتان: (طفِق يطفَقُ) كـ(علِمَ يعلمُ)، و(طفَقَ يطفِقُ) كـ(جلس يجلِس)"[٤].

- **وقوله** في (حتّى):

" في (حتّى) لغتان: بالحاء، والعين المهملة، وقد قرأ ابن مسعود[٥]: ﴿ عَتَّى حِينٍ ﴾[٦]، وهي لغة هذيلية"[٧].

- **وقوله** عن الإدغام:

" وفيه لغتان: (إدْغام) كـ(إكرام)، وفعله: (أدْغَمْتُ)، و(ادّغام) كـ(اقتدار)، وفعله: (ادّغَمْتُ)"[٨].

ومن أمثلة اللغات التي انفرد بذكرها الخُوَيّ:

- **قوله** في باب العدد:

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات للأنباري: ٣٣٨، وشرح المفصل: ٤/ ٤٤. أسرة: جمع سَرّ وسَرَر، وهي الخطوط التي في باطن الكف.

(٢) سورة الحاقة، من الآية/ ١٩.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٤) المحصول: ١/ ٤٠٣.

(٥) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٢، وبصائر ذوي التمييز: ٢/ ٤٢٩.

(٦) سورة يوسف، من الآية/ ٣٥.

(٧) المحصول: ٢/ ٧١٦.

(٨) المحصول: ٢/ ١١٠٨.

" ويجوز (ثنتا عشرة)؛ لأنه جاء (ثنتان) لغة في (اثنتان)"[١].

ـ **وقوله** في مخارج الحروف:

" و(الشفهيّة): هي التي تخرج من الشفة ... ويقال: (شفويّة) أيضاً، و(شفيّة)، فهذه ثلاث لغات، فمن قال: (شفية) لم يرد المحذوف كما قالوا في النسبة إلى (غدٍ)، و(يدٍ): (غَدِيّ)، و(يَدِيّ)، ومن قال: (شفهيّة) رد المحذوف، وهو عنده هاء؛ لقوله في تصغيرها: (شُفَيْهَة)، ومن قال: (شفويّة) رد المحذوف أيضاً، ولكن رده واواً؛ لقولهم في جمعه: (شَفَوَات)"[٢].

ويلاحظ أن كلّاً من ابن إياز والخُوَيّ كان أحياناً يفاضل بين اللغات، فيرجح بعضها على بعض، ويقوي بعضها ويضعف بعضها الآخر، ومما يبين ذلك:

ـ **يقول ابن إياز** في مضارع الفعل (حسب):

" وفي مضارعها لغتان: (أحسَبُ) بفتح السين، و(أحسِبُ) بكسرها، والفتح القياس، والكسر المستعمل، وهي لغة النبي- عليه السلام- قال الفراء: العرب جميعا على (حسِب) (يحسَبُ) بالفتح إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: (حسِب) (يحسِب) بالكسر[٣]"[٤].

ـ **ويقول** في ضمير المتكلم للمفرد:

" وفيه لغات: أفصحها إثبات الألف وقفا وحذفها وصلاً، وعليها أكثر القراء، قال الله تعالى: ﴿ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾[٥]، وجاء الوقف بالهاء، كقول حاتم[٦]: (هذا فَزْدِي أَنَهْ)، وبعضهم يثبت الألف وصلاً، قال أبو النجم[٧]:

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٥١٤.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٧٣٢.

(٣) جاء في المصباح المنير: " و(حَسِبْتُ) زيداً قائماً، (أَحْسَبُهُ)، من باب (تَعِبَ) في لغة جميع العرب، إلا بني كنانة فإنهم يكسرون المضارع مع كسر الماضي أيضا على غير قياس، (حِسْبَانًا) بالكسر بمعنى (ظننتُ)". (ح س ب).

(٤) المحصول: ١/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٢٥٨.

(٦) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، شاعر جاهلي، فارس جواد يضرب المثل بجوده، كان من أهل نجد، وزار الشام فتزوج من ماوية بنت حجر الغسانية، ومات في عوارض (جبل في بلاد طيء)، مات سنة ٤٦ق هــ. (الأعلام: ٢/ ١٥١)

(٧) هو الفضل بن قدامة العجلي، من بني بكر بن وائل، من أكابر الرجّاز، ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر، نبغ في العصر الأموي، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان وولده هشام، قال أبو عمرو بن العلاء:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي[١]

وبذلك قرأ نافع[٢]، وأغربها: (أان فعلتُ) بألف بعد الهمزة ..."[٣].

- **ويقول الخُوَيّ** في مضارع (أوشك):

" ومضارعه (يوشِك) بكسر الشين كـ(أكْرَمَ يُكْرِمُ)، قال الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *** فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[٤]

والعامة تقول: (يوشَك) على البناء لما لم يسم فاعله، وهي لغة رديئة"[٥].

- ويقول في المضارع من (فعِل):

" وقالوا: (فضِل يفضُل) بالضم لا غير، فربما يوهم أن مضارع (فعِل) قد يأتي على (يفعُل)، وليس كذلك، بل هذا من تداخل اللغتين؛ لأن في (فضل) لغتين: فتح العين، وهو الفصيح، وكسرها، وهي لغة ضعيفة شاذة. وينشد عليها لأبي الأسود الدؤلي[٦]:

ذَكَرْتُ ابْنَ عباسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ *** وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَما فَضِلْ[٧]

كان ينزل سواد الكوفة، وهو أبلغ من العجاج في النعت، توفي سنة ١٣٠هـ. (طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٧٣٧، والأعلام: ٥/ ١٥١)

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ينظر: ديوان أبي النجم العجلي: ١٩٨، والخصائص: ٣/ ٣٣٧، والمفصل: ٤٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٥، ٣٢٥، ومغني اللبيب: ٨٦٣، والهمع: ١/ ٢٣٦، ٢/ ٥٥٤، والخزانة: ١/ ٤١٨، ٨/ ٣٠٧. والشاهد: (أنا)، حيث جاء بالألف وصلاً.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٦٥، والنشر: ٢/ ٢٣١.

(٣) المحصول: ٢/ ٨٠٧، ٨٠٨.

(٤) البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت، ينظر: الكتاب: ٣/ ١٦١، والأصول: ٢/ ٢٠٨، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥١٨، وأوضح المسالك: ١/ ٣١٣، ٣١٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٣٣، ٣٣٨، والهمع: ١/ ٤٧٢، ٤٧٧، وشرح الأشموني: ١/ ٣٨١. المنية: الموت. والغرة: الغفلة. يوافقها: يصيبها.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٥٠.

(٦) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن عمر الدؤلي الكناني، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيا، وأسدهم عقلاً، شيعياً شاعراً سريع الجواب، ثقة في حديثه، روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم، وروى عنه ابنه ويحيى بن يعمر، وصحب علي بن أبي طالب، وشهد معه صفين، وقدم على معاوية فأكرمه وأعظم جائزته، وولي قضاء البصرة، وهو أول من نقط المصحف، وأول من أسس النحو، مات سنة ٦٩ هـ. (بغية الوعاة: ٢/ ٢٢، ٢٣، والأعلام: ٣/ ٢٣٧)

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: الديوان: ٢٥٣، والأصول: ٣/ ٣٤٤، والمخصص: ٤/ ٢٧٨، والخزانة: ١/ ٢٨٠. الشاهد: مجيء (فضل) على لغة كسر العين.

ومضارع هذه (يفضَل) بالفتح، ومضارع (فضَل): (يفضُل) بالضم، فركبوا مضارع (فضَل) في (فضِل)، فقالوا: (فضِل يفضُل)، وهذا معنى تداخل اللغتين"[1].

* * *

(1) شرح الفصول: ٢/ ٦٥١.

المبحث الخامس

الضرورة الشعرية بين ابن إياز والخُوَيّ

المبحث الخامس: الضرورة الشعرية بين ابن إياز والخُوَيّ

لما كان الشعر تعبيراً عن الانفعالات الشخصية وما يدور في نفس الشاعر من معان كان للغته نظام يختلف عن نظام لغة الكلام العادي في صياغتها وخصائصها، فهو يصاغ في قوالب معينة يلتزم فيها الشاعر بالوزن والقافية، وللمحافظة على الوزن والقافية قد يلجأ الشاعر أحياناً إلى الخروج على القاعدة النحوية والاستعمال المألوف في الكلام، وهذا الخروج هو ما أسماه النحاة بـ(الضرورة الشعرية)، يقول ابن جني:

"والشعر موضع اضطرار وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرَّف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيغَتها لأجله"(١).

ويقول ابن إياز:

" لما كان نظم الشعر متوقفاً على حروف معدودة، وكذلك الحركات والسكنات، وكانت زيادة شيء من ذلك أو نقصه تخل به وتفسده، أباحوا فيه من تغيير الألفاظ عن استعمالها المعهود ما لا يبيحونه في النثر"(٢).

ويقول الخُوَيّ:

" وأما ضرائر الأشعار فالمراد بها: ما يجوز من مخالفة قواعد النحو؛ لاستقامة وزن الشعر"(٣).

والضرورة في اللغة: اسمٌ لمصدر الاضطرار، تقول: حَملتْني الضّرورةُ على كذا وكذا، وقد اضْطُرّ فلان إلى كذا وكذا(٤).

أما عند النحاة فلهم فيها مذهبان(٥):

المذهب الأول: الضرورة أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مطلقاً، أي: سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وهذا هو رأى جمهور النحاة.

المذهب الثاني: الضرورة أن يقع في الشعر ما لا يقع في النثر مما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو رأي ابن مالك.

---

(١) الخصائص: ٣/ ١٨٨.

(٢) المحصول: ٢/ ١١١٩.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٧٢٥.

(٤) ينظر: مادة (ض ر ر) في: العين، واللسان، وتاج العروس.

(٥) ينظر: الخزانة: ١/ ٥٣، وسيبويه والضرورة الشعرية، للدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم: ٣٢.

هذا، وبعد بيان مفهوم الضرورة عند النحاة أقول: إن مفهوم الضرورة عند ابن إياز والخُوَيّ هو ما عليه جمهور النحاة، ومما يدل على ذلك:

ـ **يقول ابن إياز** في إعراب الفعل المعتل الآخر بالياء أو الواو بالفتحة الظاهرة في حال النصب:

" ولو احتاج الشاعر إلى إسكانها لجاز"[١].

فلم يقيد الجواز بما ليس للشاعر عنه مندوحة، بل أطلقه.

ـ ويقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف في باب الضرائر: (ويجوز تحريك ما يجب تسكينه، كقول الشاعر:

لاَ بَاركَ اللَّهُ في الغَوَانيِ هَلْ *** يُصبِحْنَ إِلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ[٢])[٣]:

" ويروي الأصمعي:

لاَ بَاركَ اللَّهُ في الغَوَانِ وهَلْ *** ....

فلا يبقى في البيت شاهد على هذه الرواية ..."[٤].

فهذا دليل على أنه لا يشترط عنده في الضرورة عدم وجود مندوحة للشاعر عن الوقوع فيها؛ لأن ورود هذه الرواية يدل على ذلك.

وقد لاحظت من خلال قراءتي كتابي ابن إياز والخُوَيّ أنهما يحكمان على الأبيات الشعرية التي خالفت القاعدة بأنها شاذة أو ضرورة، إلا أن ابن إياز كان أكثر نصّاً على ذلك من الخُوَيّ، ومن أمثلة الضرورة عنده:

١ـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن علامات الاسم:

" فأما قول الشاعر:

وَيَستَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ *** وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ[٥]

---

(١) المحصول: ١/ ٢٢٠.

(٢) سبق تخريج هذا البيت، ينظر: صفحة/ ٩٤.

(٣) الفصول الخمسون: ٢٧٣.

(٤) شرح الفصول: ٧٤٨/٢، ٧٤٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو لذي الخِرَق الطُّهَوي، ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٦٨، والإنصاف: ١/ ١٥٢، ٣١٦، ٢/ ٥٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ١٥، والخزانة: ٥/ ٤٦٠، وتاج العروس: (ش ي خ).
النافقاء: موضع يرققه اليربوع في جحره؛ ليخرج منه، الشيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة، اليتقصع:

فشاذ في الاستعمال والقياس"[١].

٢- **ويقول** في ضمير الغائب للمفرد المذكر (هو):

" وتحذف واوه في الضرورة، وأنشد سيبويه- رحمه الله:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ *** لِمَنْ جَمَلُ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ[٢]

وينبغي أن يكون ذلك في لغة من أسكن الواو دون من حركها؛ لأن الساكن أضعف فحسن فيه ذاك، بخلاف المتحرك"[٣].

٣- **ويقول** في (ما) الاستفهامية المسبوقة بحرف جر:

" ولا يجوز إثبات الألف إلا ضرورة، كقول الشاعر:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ *** كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[٤]

وقال الآخر:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ *** أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ[٥] "[٦]

الذي يتقصع، أي: يدخل في القاصعاء، وهو جحر اليربوع. الشاهد: (اليتقصع)، حيث دخلت (ال) على الفعل المضارع للضرورة.

(١) المحصول: ١/ ٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي، ويروى: (رخو الملاط طويل)، ينظر: الأصول: ٣/ ٤٦٠، والخصائص: ١/ ٧٠، والإنصاف: ٢/ ٥١٢، ٦٧٨، واللباب: ١/ ٤٨٨، ٢/ ١٠١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤١٩، واللسان: (هـ د ب د)، والخزانة: ١/ ١٥٩، ٥/ ٢٥٢، ٢٥٥. يشري: يبيع. الملاط: الجنب أو جانب السنام، ورخو الملاط: سهله أملسه. والنجيب: الكريم العتيق أو القوي أو السريع الخفيف. والمعنى: يصف رجلاً فقد جمله، ويئس من العثور عليه، فعرض رحله للبيع، ثم فوجئ بمن ينادي أنه عثر على جمل صفته كذا. والشاهد: (فبيناه)، حيث حذف الواو من ضمير الغائب (هو) للضرورة.

(٣) المحصول: ٢/ ٨١٣.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت، والرواية في ديوانه: (ففيم تقول يشتمني ...). ينظر: ديوان حسان: ١/ ٢٥٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٥٠، وتوضيح المقاصد: ٥/ ١٤٨٧، ومغني اللبيب: ٣٩٤، والهمع: ٣/ ٤٦١، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٦٩، والخزانة: ٥/ ١٢٨، ٦/ ٩٤، ٩٦. والشاهد: (على ما)، حيث أثبت الألف في (ما) الاستفهامية مع دخول حرف الجر عليها للضرورة.

(٥) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك، ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٤، والخزانة: ٦/ ٩٦، وتاج العروس: (ل و و). وسراة القوم: خيارهم. والقيل والقول بمعنى واحد. والشاهد: (ففيما)، حيث أثبت الألف في (ما) الاستفهاميه مع دخول حرف الجر عليها للضرورة.

(٦) المحصول: ٢/ ٩٤٤.

ـ ومن أمثلة الضرورة عند الخُوَيّ:

١ـ **يقول** في حذف الجار من الفعل المتعدي بحرف الجر:

" فلا يجوز حذفه كما في (مررتُ بزيدٍ)، وهذا في حالة السعة، أما في حال ضرورة الشعر فيجوز كما جاز في قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا   ***   كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ(١)

أراد: (بالديار)، فحذف الباء للضرورة "(٢).

٢ـ **ويقول** في باب التثنية:

" وتقول في (فم): (فمان)، ولا تقول: (فموان)؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه،

وأما قول الفرزدق(٣):

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا   ***   عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ(٤)

فشاذ"(٥).

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفى، ورواية الشطر الأول في ديوانه: (أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلاَ تُحَيَّا). ينظر: الديوان: ٤١٦، والكامل في اللغة والأدب: ١/ ٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ١٣٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٠، ومغني اللبيب: ١٣٨، والخزانة: ٧/ ١٤٥، ٩/ ١٢٣. والشاهد: (تمرون الديار)، حيث حذف حرف الجر، وعدى الفعل إلى المجرور فنصبه.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٩٥.

(٣) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية المجاشعي، كان سيداً جواداً فاضلاً وجيهاً عند الخلفاء والأمراء، شاعر عظيم الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، وأكثر أهل العلم يقدمونه على جرير في الشعر، توفي الفرزدق سنة ١١٠هـ. (وفيات الأعيان: ٦/ ٨٦ وما بعدها، والأعلام: ٨/ ٩٣)

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ورواية الديوان: (هما تفلا في). ينظر: الديوان: ٥٤١، والكتاب: ٣/ ٣٦٥، ٦٢٢، والمقتضب: ٣/ ١٥٨، والخصائص: ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٥، وأسرار العربية: ٢٣٥، والإنصاف: ١/ ٣٤٥، واللباب: ٢/ ٣٢٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٧٠، والخزانة: ٤/ ٤١٨، ٤٥٠، ٧/ ٤٤٧، ٥١٢. نفثا: ألقيا على لساني. وضمير التثنية راجعٌ إلى إبليس وابنه. والنابح : أراد به من يتعرّض للهجو والسبّ من الشعراء، وأصله في الكلب، ومثله العاوي. والرّجام: مصدر راجمه بالحجارة أي: راماه، جعل الهجاء كالمراجمة لجعله الهاجي كالكلب النابح. الشاهد: (فمويهما)، حيث جمع بين الميم التي تكون عوضا عن الواو وبين الواو للضرورة.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٥٦.

ويقول في موضع آخر:

" على أنه يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه لضرورة الشعر، قال الشاعر:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا *** عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ "(١).

٣ـ يقول في باب العدد:

" وأما الواحد والاثنان فلا يضاف أصلا للاستغناء عن ذلك بلفظ المفرد والمثنى، نحو: (دِرْهَم)، و(دِرْهَمان) ... وأما قول الشاعر:

كَأنَّ خِصْيَيْهُ مِـــنَ التَّدَلْدُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ(٢)

بإضافة الـ(ثنتين) فيه إلى الحنظل فشاذ"(٣).

* * *

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣١٤.

(٢) البيتان من الرجز، وهما لخطام المجاشعي، ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٦٦، ٦٢٤، والمقتضب: ٢/ ١٥٦، والمفصل: ٢٢٩، وعلل النحو: ٤٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٣٠٩، ٣٦٠، والخزانة: ٧/ ٣٧٤، ٣٧٧، ٤٧٩، ٤٩٥. التدلدل: التعلق والاضطراب. وظرف العجوز: مزودها الذي تخزن فيه متاعها. والشاهد: (ثنتا حنظل)، حيث أضاف (ثنتان) إلى (حنظل)، وذلك للضرورة.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٠٩.

الفصل الثاني: القياس والعلة بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

تمهيد: في القياس: تعريفه، وأقسامه، وفائدته.

المبحث الأول: القياس بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثاني: العلة النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ.

تمهيد: في القياس: تعريفه، وأقسامه، وفائدته.

أولا: تعريفه:

القياس في اللغة: التقدير، يقال: قاس الشيء، وقاسَه بغَيره، وعلى غَيره، يَقِيسُه قِياساً وقَيْساً، إذا قَدَّرُه على مِثَالِه. والمقياس: المقدار[١].

وأما في اصطلاح النحويين فيطلق ويراد به أحد أمرين:

الأول: القياس الاستعمالي، وقد عرفه ابن الأنباري بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٢].

ويبدو أن الهدف من هذا القياس أن نتكلم على طريقة العرب في كلامها، فالمراد بغير المنقول الكلام المستحدث الذي يحاكى به كلام العرب، والمراد بالمنقول الكلام العربي الفصيح الذي روي عن العرب، كأن تقول: (ثَلّاجة)، و(عَصّارة) على مثال قولهم: (قَدّاحة)، و(بَرّادة)، وكأنْ ترفع في كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولا به ... وهكذا، وإن لم يكن ذلك منقولاً عنهم.

والثاني: القياس النحوي، وقد ذكر له ابن الأنباري عدة تعريفات[٣]، وهي:

تقدير الفرع بحكم الأصل، وحمل الفرع على الأصل بعلته، وإجراء الأصل على الفرع، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع، واعتبار الشيء بالشيء بجامع.

ثم قال معقباً على هذه التعريفات: " وهذه الحدود كلها متقاربة".

وعرفه الرماني[٤] بأنه الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه فى صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[٥].

وقد تحدث عن هذين النوعين الدكتور تمام حسان، فقال:

" القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي، والأول: هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لايكون نحواً، بل تطبيقاً

---

(١) ينظر: لسان العرب، والمصباح المنير: (ق ي س).

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥، والاقتراح: ٥٩.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي الرماني، ولد سنة ٢٧٦هـ، إمام في اللغة والنحو، أخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، صنف كتباً كثيرةً، منها: كتاب الحدود، وشرح أصول ابن السراج، وشرح كتاب سيبويه في سبعين مجلداً، وكتاب معاني الحروف، وغير ذلك، توفي سنة ٣٨٤هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٤٤، ٤٥، وبغية الوعاه: ٢/ ١٨٠)

(٥) ينظر: الحدود في النحو: ٦٦.

للنحو، وهذا القياس هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة، وهو كذلك مما يطبقه مَجْمَع اللغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة ...

أما القياس الثاني: فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء، فإن الثاني هو النحو "[١].

وللقياس أركان أربعة، وهي:

أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة. وذلك مثل: أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسمّ فاعله، فتقول: (اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل)، فالأصل: هو الفاعل، والفرع: هو ما لم يسمّ فاعله، والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هي الإسناد. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[٢].

ثانياً: أقسامه:

قسم النحاة القياس عدة أقسام، فذكر ابن الأنباري في (لمع الأدلة) أن القياس ينقسم ثلاثة أقسام:

١- قياس العلة. ٢- قياس الشبه. ٣- قياس الطرد[٣].

وذكر السيوطي في (الاقتراح) أنه ينقسم باعتبار المقيس والمقيس عليه أربعة أقسام:

١- حمل فرع على أصل.
٢- حمل أصل على فرع.
٣- حمل نظير على نظير.
٤- حمل ضد على ضد.

ويطلق على الأول والثالث منها قياس المساوي، وعلى الثاني قياس الأوْلى، وعلى الرابع قياس الأدْوَن[٤].

---

(١) ينظر: الأصول، للدكتور/ تمام حسان: ١٧٤ – ١٧٨.

(٢) ينظر: لمع الأدلة: ٩٣، والاقتراح: ٦٠.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٦٣. يرى بعض الباحثين أنه سمي بذلك؛ لأنه الأقل رتبة في رتب القياس. ينظر: الحمل على النقيض في الاستعمال العربي، للدكتورة/ خديجة أحمد مفتي، بحث بمجلة جامعة أم القرى ج ١٨/ ع ٣٠ سنة ١٤٢٥هـ: ص ٣٤٠.

ويبدو أن هذه الأقسام الأربعة عند صاحب الاقتراح هي أقسام لقياس العلة بالذات.

ثالثاً: أهميته:

للقياس في العربية أهمية بالغة، فهو ركن أساسي في النحو، وهو كما ذكر السيوطي معظم أدلة النحو والمعول عليه في أكثر مسائله[١].

وقد عد النحاة إنكار القياس إنكاراً للنحو كله، يقول ابن الأنباري في الرد على من أنكر القياس:

" اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعْلَمُ أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة"[٢].

* * *

(١) ينظر: الاقتراح: ٦٠.

(٢) لمع الأدلة: ٩٥.

المبحث الأول

القياس بين ابن إياز والخُوَيِّ

المبحث الأول: القياس بين ابن إياز والخُوَيّ

من الأصول النحوية التي اعتمد عليها كل من ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما القياس، فقد ورد هذا المصطلح بمشتقاته عند ابن إياز أكثر من تسع وستين مرة، وورد عند الخُوَيّ أكثر من إحدى وثمانين مرةً.

وقد ورد عندهما بتعبيرات متعددة، ومن هذه التعبيرات: (وهو القياس)، و(كان القياس)، و(على مقتضى القياس)، و(الذي يقتضيه القياس)، و(على قياس)، و(قياسه)، و(وهو أقيس)، و(لا يقاس عليه)، و(قس عليه)، و(قياس مطرد)، وقد يعبران عنه بغير ذلك، نحو: (بالحَمْل على)، و(مطّرد)، و(غير مطّرد)، و(حُمِل)، وغير ذلك.

ومن أمثلة القياس عندهما:

اـ **يقول ابن إياز** في إعراب الأفعال الخمسة بحذف النون حال النصب والجزم:

" لكن ينبغي أن تعلم أن حذفها علامة للجزم في الأصل، والنصب في ذلك محمول عليه.

فإن قيل: ولم قلت ذلك؟

قيل: لأن منصوب جمع المذكر السالم محمول في الياء على مجروره، فكذا المنصوب هنا محمول في الحذف على المجزوم، هذا مقتضى القياس"[١].

ـ **ويقول** في (أفعل) التفضيل:

" وهنا تنبيه: وهو أن القياس أن يكون للفاعل؛ لأنه كالصفة، وهي بالفاعل أولى؛ لأنه المقصود بالنسبة إليه، ولأنه لو كان للمفعول لتعدى أكثر الأفعال عنه، وهو اللازم، فلما أريد العموم فيها كان للفاعل"[٢].

ـ **ويقول** في حديثه عن حروف الإبدال:

" اللام في (أُصَيْلال) بدل من النون في (أُصَيْلان)، وهو تصغير (أَصِيل) على سبيل الشذوذ، وقياسه: (أُصَيِّل)، لكن أبدلت منها؛ لقربهما"[٣].

ب ـ **يقول الخُوَيّ** في حديثه عما لا ينصرف مما كان من الأسماء على وزن (فعلان):

---

(١) المحصول: ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٧٤٩.

(٣) المحصول: ٢/ ١٠٧٨.

" وقد يكون للكلمة اشتقاقان، أحدهما يقتضي أصالة الحرفين، والآخر يقتضي زيادته، كـ(حسَّان)، و(سَلْمان)، فإنك إن جعلته مأخوذاً من الحس والسلم، فالألف والنون زائدتان تمنعهما الصرف، وإن أُخِذ من الحسن والسمن، فالنون أصلية لا تمنعه الصرف، فتنبه لذلك، وقس عليه"(١).

ـ **ويقول** في حديثه عن الضمائر:

" وكان القياس يقتضي أن يكون للمتكلم أيضا خمسة ضمائر، لكنهم اقتصروا على ضميرين:

أحدهما: للمفرد مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو (أنَا).

والثاني: لِمَا زاد عليه، على أي الأحوال كان، وهو (نَحْنُ)"(٢).

ـ **ويقول** في حديثه عن جمع التكسير:

" كما أن (أفعالاً) قياس مطرد في جمع (فَعَل) فكذلك يطرد في جمع (فَعْل) المعتل العين؛ لثقل حرف العلة، وإن كان ساكناً..."(٣).

أقسام القياس عندهما " دراسة تطبيقية ":

الأول: قياس العلة:

من أقسام القياس قياس العلة، وقد عرفه ابن الأنباري بقوله:

هو أن يُحْمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل(٤).

فهذا النوع من القياس يبنى على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي تكون سبباً حقيقياً في ثبوت الحكم لكل من طرفي القياس.

ويندرج تحت هذا القسم أنواع ثلاثة، هي: قياس الأولى، وقياس المساوي، وقياس الأدون.

١ـ قياس الأولى: وهو حمل الأصل على الفرع، وقد ورد عند كل من ابن إياز والخُوَيّ، ومن أمثلته عندهما:

اـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف عند إسناده إلى الضمائر، إذا كانت ألفه منقلبة عن واو رابعة فصاعداً:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٧.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٤٢٣.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٦٣١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

" الواو إذا كانت رابعةً فصاعداً قلبت ياء، ألا ترى إلى قولهم: (أعلَيْتُ)، و(أغزَيْتُ)، و(استَدْنَيْتُ)، وأصلها كلها من الواو؛ إذ هي من العُلُوّ والغَزْو والدُّنُوّ، وإنما قلبت هنا حملاً لها على الفعل المستقبل، نحو: (يُعْلِي)، و(يُغْزِي)، و(يَستدني)، ووجب قلبها، والأسماء في هذا محمولة على الأفعال"[١].

فقد ذكر في هذا أن قلب الألف ياء في التثنية بالقياس على قلبها في الفعل الماضي، وقلبها في الماضي قياس على قلبها في المضارع.

ـ **ويقول** في وجه جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور:

" ومنها أن فعل التعجب- وإن ضعف بمنع تصرفه- فلا ينحط عن درجة (إنَّ)، وقد أجيز الفصل بين (إنَّ) واسمها بهما، فكذلك في فعل التعجب، بل هو أولى"[٢].

فقد بين أن جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور- عند من أجاز ذلك- بالقياس على جواز الفصل بهما بين (إنّ) واسمها، وهي فرع على الفعل في العمل.

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** في المسألة ذاتها:

" واحتجوا بأن أقل درجات التعجب أن يكون في الجمود كـ(إنَّ)، وهي مما يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالظرف والجار والمجرور، نحو: (إنّ في الدّار زيْداً)..."[٣].

ـ **ويقول** في بيان وجه دخول همزة الوصل في مصادر الأفعال الخماسية والسداسية:

" وإنما اجتلبت؛ لأن أوائل هذه الأفعال والمصادر ساكنة، فاجتلبوا هذه الهمزة في أولها؛ لإمكان النطق بما بعدها ساكناً، وإنما سكنت أوائل هذه الأفعال العشرة؛ قصداً للتخفيف وفراراً من توالي أربع متحركات في بعضها، وإنما سكنت أوائل مصادرها إجراءً لها مجراها"[٤].

فقد بين الخُوَيّ في هذا أن التسكين في أول المصدر بالقياس على الفعل.

٢ـ قياس المساوي: وهو حمل الفرع على الأصل، أو حمل النظير على النظير.

---

(١) المحصول: ١/١٨٠.

(٢) المحصول: ١/٣٨٠.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٤٢.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٦٦١.

وقد استعمل كل من الشارحين هذا النوع من القياس، ومن الأمثلة التي تدل على ذلك:

ا- **يقول ابن إياز** في الفعل المضارع المتصل به نون النسوة:

" إذا اتصل بالفعل المضارع نون جماعة النساء، كقولك: (الهنداتُ يَقُمْنَ) ففيه قولان: الأول: هو قول الأكثر، أنه مبني بالحمل على (ضَرَبْنَ)، ألا ترى أنه لولا إسكان الباء لتوالى أربع متحركات، وهي الضاد والراء والباء والنون، وذلك غير وارد في كلامهم، و(يضربْنَ) ليس كذا، إذ لولا إسكان الباء لم يتوال فيه أربع متحركات، ألا ترى أن الباء ساكنة، وإذا وضح هذا تبين أنه بالحمل على الماضي ..."[١].

فقد بين في هذا أن بناء المضارع المذكور على السكون بالقياس على الماضي.

- **ويقول** في كسر ما قبل ياء النسب:

" كسر ما قبلها حملا على ياء المتكلم؛ لأنها مثلها في المعنى"[٢].

- **ويقول** في إعراب الأفعال الخمسة بحذف النون حال النصب:

" ينبغي أنْ تعلم أنّ حذفها علامة للجزم في الأصل، والنصب في ذلك محمول عليه. فإن قيل: ولم قلت ذلك؟ قيل: لأن منصوب جمع المذكر السالم محمول في الياء على مجروره، فكذا المنصوب هنا محمول في الحذف على المجزوم، هذا مقتضى القياس"[٣].

فذكر أن حذف النون حال النصب بالقياس على حذفها في الجزم، كما نصب جمع المذكر السالم بالياء قياسا على الجر.

ب - **ويقول الخُوَيّ** في هذه المسألة:

" السؤال الخامس: لم أسقطت في النصب؟ وجوابه: أنهم حملوا النصب على الجزم في الأفعال، كما حملوه في الأسماء على الجر الذي هو نظير الجزم، ووجه المناظرة: أن الجزم يختص بالأفعال كما أن الجر يختص بالأسماء"[٤].

- **ويقول** في بيان دليل البصريين على عدم استعمال (مِنْ) للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية:

---

(١) المحصول: ٢٣٦/١.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٧٤.

(٣) المحصول: ٢٢٨/١، ٢٢٩.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٦٩.

" ومنعه البصريون؛ لأن الإجماع على أن (من) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان، ثم (مذ) لا تستعمل في ابتداء الغاية في المكان، فكذلك (من) لا تستعمل في ابتداء الغاية في الزمان"(١).

فقد بين أن البصريين يقيسون (من) في ذلك على (مذ)؛ لأنهما يتفقان في المعنى.

٣ـ قياس الأدون: وهو حمل الضد على الضد، أو النقيض على النقيض.

وقد استعمل كل من ابن إياز والخُوَيّ هذا النوع من القياس، ومن أمثلة ذلك عندهما:

اـ **يقول ابن إياز** في جوازم المضارع:

" وأما (لام الأمر) فإنما جزمت؛ لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر، كقولك: (اذهبْ)، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني؛ لأنه مثله في المعنى، وحملت عليها (لا) في النهي من حيث كانت ضدا لها"(٢).

فبين أن (لا) الناهية عملت الجزم في المضارع بالقياس على لام الأمر، وهي ضد لها في المعنى.

ـ **وقوله** في بيان أدلة من يرى أن أداة التعريف هي اللام وحدها وهمزة الوصل زائدة:

" والثاني: أن التعريف ضد التنكير، ودليل التنكير حرف أحادي، وهو التنوين، فليكن مقابله كذلك أيضا"(٣).

ويقول في موضع آخر:

" ومنها أن علم التنكير على حرف واحد، وهو التنوين في (صهٍ) وبابه، فالقياس أن يكون علم التعريف الذي هو فرعه ومقابله كذلك"(٤).

ب ـ ويقول الخُوَيّ في حديثه عما يبنى على السكون من الأسماء:

" وأما (كم) فهي على ضربين: استفهامية، نحو قولك: (كَمْ رَجُلاً عندَك؟)، وخبرية، نحو: (كَمْ رَجُلٍ عندي)، فالاستفهامية بنيت؛ لتضمنها معنى الاستفهام،

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣١٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٦٣٠.

(٣) المحصول: ٢/ ٨٥١.

(٤) المحصول: ٢/ ١٠٤٨.

والخبرية بنيت حملاً لها على (رُبَّ)؛ لأنها للتكثير، و(ربّ) للتقليل، والعرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره"(١).

فقد ذكر أن (كمْ) الخبرية بنيت قياساً على (رُبّ)؛ لأنهما متضادتان في المعنى.

ـ **ويقول** في سبب إعمال (لا) النافية للجنس:

" وحكمها: أن تنصب الاسم وترفع الخبر تشبيها لها بـ(إنَّ)؛ لأنها نقيضتها، لأن تلك لتأكيد الإثبات، وهذه لتأكيد النفي، والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره"(٢).

فبين أن (لا) النافية للجنس عملت في المبتدأ والخبر قياساً على (إنّ)، وهما متناقضتان في المعنى.

الثاني: قياس الشبه:

عرف ابن الأنباري قياس الشبه بأنه حمل فرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل.

فالعلاقة بين طرفي القياس في هذا النوع لا تعدو أن تكون مجرد مشابهة، وليست هي السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه في قياس الشبه، كما هو الشأن في قياس العلة، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه يثبت بعلة أخرى غير المشابهة(٣).

وقد ورد هذا النوع عند كل من ابن إياز والخُوَيّ، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن الفعل المضارع:

" وإعراب هذا النوع من الأفعال إنما كان لمشابهته الاسم"(٤).

ـ **ويقول** في معرض حديثه عن (إنَّ) وأخواتها:

" ولما كانت هذه مختصة بالمبتدأ والخبر من بين الأسماء- وليست كالجزء منهما- عملت، وإنما عملت نصباً ورفعاً؛ لأنها شابهت الأفعال"(٥).

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** في حديثه عما يدخله الإعراب:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٧٩.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٥٠.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٧، ١٠٨.

(٤) المحصول: ١/ ٢١١.

(٥) المحصول: ١/ ٥٨٦.

" وإنما أتى في الفعل المضارع؛ لأنه شابه الاسم، ولذلك سمي مضارعاً؛ لأن المضارعة هي المشابهة"[١].

ـ **ويقول** في حديثه عن (كان) وأخواتها:

" وإنما رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل؛ لوقوعه في مرتبته، ونصبت الخبر تشبيهاً بالمفعول؛ لاشتراكهما في وقوعهما فضلةً في الكلام"[٢].

الثالث : قياس الطرد:

وقد عرفه ابن الأنباري بقوله : اعلم أن الطرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة[٣].

فهذا النوع من القياس يوجد معه الحكم، ويكون ما يظن أنه علة- وهو الطرد- ليس هو السبب في ثبوت الحكم في الطرفين.

وقد استعمل كل من الشارحين هذا النوع من القياس، ومن الأمثلة على ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن رجحان البدل على النصب على الاستثناء إذا كان الاستثناء من كلام تام غير موجب:

" وهنا تنبيه: وهو أن أهل العربية يقولون: تحصل المشاكلة بالبدل دون الاستثناء، وليس هذا على الإطلاق؛ لأنه إذا كان الاستثناء من المنصوب تحصل المشاكلة أيضاً، كقولك: (ما ضربتُ أحداً إلا زيداً)، فلا مزية للبدل على الاستثناء في هذه الصورة، لكن لما كان البدل راجحاً على الاستثناء في حالتي الرفع والجر؛ لحصول المشاكلة، طرد الباب، فقيل في المنصوب كل ما قيل في أخويه"[٤].

ـ **ويقول** في تعليقه على قول المصنف: (وكل واو وقعت بين ياء وكسرة حذفت، نحو: (يَعِد)، وأصله: يَوْعِد):

" الفعل ثقيل، وقد وقعت في هذا النوع منه الواو، وهي مستثقلة، واكتنفها ثقيلان، وهما الياء والكسرة، فطلب تخفيفه، فكان حذف الواو أولى من حذف الياء والكسرة ... ثم حمل على ذلك (أعِدُ) و(نَعِدُ) و(تَعِدُ)؛ لأن من قواعدهم إيثار المناسبة في الباب واطراده"[٥].

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢٨.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٤٤.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ١١٠.

(٤) المحصول: ١/ ٥٠٢.

(٥) المحصول: ٢/ ١٠٨٤.

ب ـ **ويقول الخُوَيّ** في تعليقه على قول المصنف: (وكل الأسماء تنعت وينعت بها إلا المضمر، فإنه لا ينعت ولا ينعت به):

" أما أنه لا ينعت فلأن الغرض من الوصف في المعارف التوضيح، والمضمر واضح لا يحتاج إلى إيضاحه، ألا ترى أن قولك (أنا) في غاية الوضوح. وأما سائر المضمرات فمحمولة عليه؛ طرداً للحكم في الباب؛ لوقوعه موقعه"(١).

ـ **ويقول** في معرض حديثه عن الإعلال بالحذف:

" الضرب الثاني: اللازم لموجب، ومن أمثلته حذف همزة (أفْعَل) في المضارع، نحو قولك: (أُكرِمُ، وأُخرِجُ، ويُكرِمُ، ويُخرِجُ)، وأصله: (أؤكرِمُ، وأؤخرِجُ، ويؤكرِمُ، ويؤخرِجُ)؛ لأن المضارع من الرباعي هو الماضي يزاد حرف المضارعة في أوله ويكسر ما قبل آخره، وإنما حذفت كراهة اجتماعها مع همزة المتكلم واستثقالاً للجمع بين همزتين، وكان القياس أن تبدل واواً كما في (جُوَن) وما أشبهه، إلا أنهم عدلوا عن ذلك؛ لكونه مؤدياً إلى وقوعها في أول الأمر؛ لأن الأمر هو المضارع بعد حذف حرف المضارعة، وهم يكرهون وقوع الواو في أول الكلمة ... فلما كان اتباع القياس يؤدي إلى ذلك ألزموها الحذف، وحملوا سائر الباب عليه؛ ليجري الباب على سنن واحد"(٢).

* * *

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٤٧١.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٦٩٦.

موقفهما من القياس على الشاذ:

فرّق علماء اللغة في هذا الباب بين الشاذ والقليل والنادر، فجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، وما خرج عن نظائره إلى قلة في بابه فيعد من قبيل النادر، وأما القليل فيطلق على ما دون الكثير وفوق النادر[١].

أما عن موقف ابن إياز والخُوَيّ من القياس على الشاذ فلم يثبت عندهما ذلك.

ومن النصوص التي تؤكد رفضهما القياس على الشاذ ما يأتي:

ا- **يقول ابن إياز** في حديثه عن جمع المؤنث السالم:

" قد جاءت أسماء مذكرة غير عاقلة مجموعة بالألف والتاء، نحو: (حمّام، وحمَّامات)، و(سُرادِق، وسُرادِقات)، وهذا شاذ يقصر على السماع"[٢].

- **ويقول** في باب النسب إلى المركب الإضافي:

" وقد يصوغون من الاسمين اسماً واحداً ينسبون إليه، كقولهم: (عبْدَريّ)، و(عبْشَميّ)، في (عبد الدار)، و(عبد شمس) ... وهذا سماع لا يقاس عليه، ولم يسمع إلا فيما أوله (عبْد)"[٣].

ب - **ويقول الخُوَيّ** في اسم الفعل المأخوذ من لفظ الفعل:

" أما الرباعي فلا يقاس فيه ذلك؛ لأنه لم يسمع في كلامهم إلا نادراً، فيقتصر فيه على السماع"[٤].

- **ويقول** فيما يجمع جمع قلة على (أفْعُل):

" فـ(أفْعُل) يجيء جمعاً لـ(فَعْل)، كـ(فَلس)، و(أفْلُس) ... ولـ(فُعْل): كـ(رُكْن)، و(أرْكُن)، وهو شاذ لا يقاس عليه"[٥].

فهذه النصوص وغيرها مما ورد في الكتابين يبين لنا موقف كل من ابن إياز والخُوَيّ من القياس على الشاذ أو النادر، وأنهما لا يجيزان ذلك.

* * *

(١) ينظر: الكليات للكفوي: ٥٢٨، ٥٢٩.

(٢) المحصول: ١/ ٢٠٦.

(٣) المحصول: ٢/ ٩٩٠، ٩٩١.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٩١.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٥١٠.

المبحث الثاني

العلة النحوية بين ابن إياز والخُوَيِّ

المبحث الثاني: العلة النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ

تمهيد:

يقصد بالعلة الوجه أو الشبه أو الجامع الذي يربط بين المقيس والمقيس عليه، ويحمل على إجراء عملية القياس، وقد عد بعض العلماء العلة أصلاً مستقلاً من أصول النحو، وعدها آخرون ركناً من أركان القياس لا يتم القياس إلا بها، فهي التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وبمقتضاها يجب للمقيس حكم المقيس عليه، وممن عد العلة أصلاً مستقلاً من القدماء ابن السراج[١]، وهناك من ألف في القياس ولم يتحدث فيه عن العلة؛ لاعتبارها أصلاً مستقلاً، من هؤلاء الشيخ محمد الخضر حسين[٢].

والغرض من ذكر العلة النحوية هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، فإذا ما ذكر التعليل للحكم ارتاحت إليه النفس، واطمأنت على صحته.

وقد عني العلماء قديما بالحديث عن العلة النحوية وبيان أقسامها وأنواعها، ومن الكتب التي صنفت في العلة: كتاب (علل النحو) لأبي الحسن الوراق[٣]، وكتاب (علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي[٤]، وكتاب (أسرار العربية) لأبي بكر الأنباري، وغير ذلك.

وقد ذكر أبو عبد الله الجَليس[٥] أن اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً،

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٥، ٣٦.

(٢) ينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين: ٦٦.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي، المعروف بابن الوراق، فقيه أصولي نحوي، من مصنفاته: العلل في النحو، وشرح مختصر الجرمي شرحين، سمي الأكبر منهما بالفصول في نكت الأصول، وسمي الأصغر بالهداية، توفي سنة ٣٨١هـ. (نزهة الألباء:٢٩١، ومعجم المؤلفين: ١٠/ ٢٢١)

(٤) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، نزل بغداد، ولزم الزجاج فنسب إليه، وبرع في النحو، وجلس للإملاء والحديث بدمشق، من مصنفاته: الأمالي النحوية، والإيضاح في علل النحو، والجمل، وحروف المعاني، توفي سنة ٣٣٩ هـ. (نزهة الألباء: ٢٦٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٧٧)

(٥) هو الحسين بن موسى بن هبة الله، أبو عبد الله الدينوري، شيخ مقري، روى القراءات عن أبي العباس ابن نفيس عن السامري، وقرأ عليه أحمد بن محمد بن خلف الأنصاري، له كتاب ثمار الصناعة في النحو، كان في حدود أخير التسعين وأربعمائة أو قبل هذا. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٩)

وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي:

علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى ...(١).

وبعد هذا التمهيد عن العلة يأتي بيانها عند ابن إياز والخُوَيّ وموقفهما منها، فأقول وبالله التوفيق:

إنّ المتصفح شرحي ابن إياز والخُوَيّ يجدهما مَلِيئَين بالتعليلات المتنوعة لما يؤيدانه أو يضعفانه من آراء أو لما يذكرانه من أحكام، وهما تارةً يذكران العلل عقب الأحكام دون أن يشيرا إلى أنهما يعللان لها، وتارةً لا يصرحان باسم العلة، وإنما يكتفيان بقولهما: "لأن"، أو"لأنه"، أو"وعلة ذلك"، أو"وسبب ذلك"... إلى غير ذلك من الأساليب التي فيها معنى التعليل، وتارةً يصرحان باسم العلة التي يعللان بها، وقد صرح ابن إياز والخُوَيّ بأسماء علل كثيرة في شرحيهما؛ تفسيراً وتعليلاً لما يذكرانه من أحكام، وسأكتفي بذكر العلل التي صرحا باسمها مع إيراد بعض الأمثلة على ذلك.

ويلاحظ أن ابن إياز كان أكثر تعليلاً لما يذكره من أحكام مقارنة بالخُوَيّ، فلا تكاد تمر مسألة أو ظاهرة نحوية أو صرفية- غالباً- إلا ويعلل لها بالعلة المناسبة.

العلل التي صرّح ابن إياز والخُوَيّ بأسمائها:

١-علة كثرة استعمال:

تقترن هذه العلة بعلة التخفيف في كثير من الأحيان؛ لأن كثرة الاستعمال تقتضي التخفيف،

فالأكثر دوراناً في كلامهم يتطلب أن يكون أكثر خفة. قال سيبويه:

" إنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"(٢).

وقد استعمل كل من ابن إياز والخُوَيّ هذه العلة، أما ابن إياز فقد استعملها في ثمانية مواضع، ومن أمثلة ذلك عنده:

أ- **يقول** في توجيه النصب في قولهم (انته خيراً لك):

---

(١) ينظر: ثمار الصناعة: ١٠٠ – ١١٥، والاقتراح: ٧١، ٧٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ١٦٣.

" أقول: (انتهِ خيراً لكَ) فيه ثلاثة أقوال: الأول: قول الخليل وسيبويه[١]، وهو أن نصبه بفعل مقدر، أي: ايتِ خيراً لك، قالا: لأنك إذا قلت (انته) فأنت تخرجه من أمر، وتدخله في آخر، وحذف الفعل؛ لكثرة الاستعمال، وكون المخاطب عالما بأنه محمول على أمر ..."[٢].

ب ـ **ويقول** في (إنّ) المخففة:

" إنما جاز تخفيف (إنّ) في الاختيار؛ لأنها كثيرة الاستعمال؛ لإفادتها التوكيد، وهي مضعفة، فخففت"[٣].

ـ وأما الخُوَيّ فاستعملها في سبعة مواضع، ومنها:

اـ **قوله** في تعليقه على قول المصنف: (وأما المنصوب بفعل مضمر فيكون مفعولاً به، كقولهم: إياك والشرَّ):

" أي: اتق نفسَك عن الشرِّ واتق الشرَّ عن نفسِك، وأصله: اتقك، إلا أنهم لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إلا في أفعال القلوب، فعدلوا إلى (اتق نفسَك)، ثم حذف الفعل؛ لكثرته في كلامهم"[٤].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن همزة الوصل:

" وإنما فتحت همزة الوصل مع لام التعريف طلباً للتخفيف؛ لكثرة الاستعمال للام التعريف، بدليل جواز دخولها على كل نكرة صح تعريفها، ولذلك فتحت مع (أيمُن)؛ لكثرة الاستعمال في باب القسم"[٥].

٢ـ علة تخفيف:

وردت هذه العلة عند كل من ابن إياز والخُوَيّ، فقد وردت عند ابن إياز في خمسة عشر موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في باب ما لا ينصرف:

" فإن قيل: فما فائدة العدل التي لأجلها تكلفت مشقته؟

قيل: فيه فائدتان: إحداهما لفظية، وهي التخفيف، ألا ترى أن (عامِراً) رباعي،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) المحصول: ١/ ٥٣٥، ٥٣٦.

(٣) المحصول: ١/ ٥٨٨.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢١٥.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٦٦٦.

و(عُمَر) ثلاثي، والثلاثي أخف من الرباعي"[١] .

ب ـ **ويقول** في مصدر (فاعَل):

" ومصدر (فاعَل): المُفاعَلة والفِعال، كـ(ضارَبَ، مُضارَبةً، وضِراباً)، وربما جاء (فِيعال)، نحو: (قِيتال)، وهو الأصل وإن قل، فحذفت الياء تخفيفاً"[٢].

ـ وأما الخُوَيّ فقد ذكرها في أكثر من أربعة وعشرين موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في جوازم المضارع:

" وأما لام الأمر فإنها تختص بأمر الغائب، نحو: (ليقمْ زيدٌ)، ومن شأنها الكسر؛ فرقاً بينها وبين لام الابتداء، فإن وليتها الواو أو الفاء أو ثم جاز إسكانها تخفيفاً، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾[٣] "[٤].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن ضمير المخاطب:

" وإنما فتحت هذه الضمائر مذكرة، وكسرت مؤنثة؛ لأن المذكر سابق، فأخذ الفتحة التي هي الأخف طلباً للتخفيف، فتعين للمؤنث الأخف بعدها، وهو الكسرة"[٥].

٣ـ علة استثقال:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في ثمانية عشر موضعاً، ومن ذلك:

اـ يقول ابن إياز:

" وياء (معدي كرب) ساكنة؛ استثقالاً للحركة عليها.

فإن قيل: الفتحة خفيفة، فكيف يدعى استثقال لها؟

قيل: قد تستثقل الفتحة، وذلك عند لزومها ..."[٦].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن حركة همزة الوصل في الأمر من الثلاثي:

---

(١) المحصول: ١/ ١١٥.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٣٩.

(٣) سورة الحج، من الآية/ ٢٩. قرئ بكسر اللام وإسكانها، فقرأ بالإسكان في (ثم ليقضوا) عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية عنه والأعمش وابن كثير في رواية وقالون والبزي، وقرأ الباقون بالكسر، وقرأ بالكسر في (وليوفوا) ابن عامر وابن ذكوان وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن، وقرأ الباقون بالإسكان. (الإتحاف: ٣٩٧، ٣٩٨، ومعجم القراءات: ٦/ ١٠٦، ١٠٧)

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٧٦.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٥٤٦.

(٦) المحصول: ١/ ١٠٠.

" وهذه الهمزة مكسورة إذا كان ما بعد الساكن كسرة أو فتحة، نحو قولك: (اضرِبْ)، و(اذهَبْ)، فإن كان مضموما ضُمّت، نحو: (اقتُلْ)؛ استثقالاً للخروج من الكسر إلى الضم"[١].

ـ وأما الخُوَيّ فقد أوردها في تسعة عشر موضعاً، ومن ذلك:

ا ـ **يقول الخُوَيّ** في إعراب الاسم المنقوص، نحو: (القاضي):

" وتقدر الضمة في الرفع، والكسرة في الجر؛ للاستثقال، وذلك لأن الياء تعد بكسرتين تنشأ من إشباع الكسرة، كما جاء في قول الفرزدق:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * * * نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[٢]

فأشبع كسرة (الدراهم) و(الصيارف)، ونشأت ياء كما رأيت، وإذا كانت الياء تعد بكسرتين وقبلها كسرة؛ لأن الكلام فيما هو كذلك، فلو كسرت لاجتمع أربع كسرات، وذلك مستثقل، ولو ضمت لاجتمع ثلاث كسرات وضمة، وهو أثقل"[٣].

ب ـ **ويقول** في باب النسب:

" إذا نسب إلى المقصور الثلاثي كـ(عصاً) و(رحىً) قلبت ألفه واواً، فتقول: (عصويّ)، و(رحويّ)؛ لأن آخر الاسم في النسب لا بد من كسره، والألف لا تقبل الحركة، فتبدل بأختيها، وهي الواو والياء؛ لأن هذه الثلاثة متقاربة لكونها حروف العلة، واختيرت الواو؛ لاستثقال اجتماع ثلاث ياءات وكسرة، وإذا فروا من كسرتين وياءين في (نَمَرِيّ) و(شَقَوِيّ)، فهو أولى بالفرار من كسرة وثلاث ياءات؛ لأن الياء تعد بكسرتين"[٤].

---

(١) المحصول: ٢/ ١٠٤٣.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، ينظر: الكتاب: ١/ ٢٨، والمقتضب: ٢/ ٢٥٨، والأصول: ٣/ ١٢، ٤٥٠، والخصائص: ٢/ ٣١٥، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٥، ٢/ ٧٦٩، وأسرار العربية: ٤٥، والإنصاف: ١/ ٢٧، ١٢١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٨٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٥٥٥، وخزانة الأدب: ٤/ ٣٨٨. والهاجرة: وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهر. والتنقاد: بالفتح من نقد الدراهم، وهو التمييز بين جيّدها ورديئها. والمعنى: يصف الفرزدق ناقته بسرعة السّير في الهواجر، فيقول: إن يديها لشدّة وقعها في الحصى ينفيانه، فيقرع بعضه بعضاً، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصّيرفيّ. الشاهد: (الدراهيم ... الصياريف)، حيث أشبع الكسر، فنشأ عنه زيادة الياء في جمع الدرهم والصيرفيّ، والأصل: الدراهم، والصيارف.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٤٨.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٥٨١.

٤ـ علة مشابهة:

تعد هذه العلة من العلل القياسية التي يحمل فيها المقيس على المقيس عليه بضرب من الشبه بين المقيس والمقيس عليه، وتسمى هذه العلة أحيانا بعلة المضارعة أو المماثلة.

وقد جاءت هذه العلة كثيراً عند الشارحين، فاستعملها ابن إياز في أكثر من اثنين وأربعين موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في علة بناء الماضي على الحركة:

" إنما بني الفعل الماضي على حركة؛ لمشابهته الفعل المضارع الأسماء، وهو الذي أوله إحدى الزوائد الأربع، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذي هو للمضارع بحق الأصل ..."(١).

ب ـ **ويقول** في علة إعمال (إنّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر:

" وإنما عملت نصباً ورفعاً؛ لأنها شابهت الأفعال ..."(٢).

ـ وأما الخُوَيّ فقد استعملها في أكثر من ثمانية وثلاثين موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في باب ما لا ينصرف:

" وغير المنصرف قد خرج عن القاعدة بإعرابه في حال الجر بالفتحة بدلاً من الكسرة، فلا بد من بيان العلة في ذلك وفي عدم تنوينه.

وبيان ذلك: أنه لما حصل فيه العلتان الفرعيتان أشبه الفعل من وجهين؛ لأن الفعل فرع عن الاسم؛ لكونه مشتقاً من الاسم كما قررنا. والفعل لا يدخله التنوين، فكذلك الاسم الشبيه به، فلما سقط التنوين سقط الجر أيضا تبعاً له؛ لما بينهما من المشابهة من حيث اختصاصهما بالأسماء ..."(٣).

ب ـ **ويقول** في باب (كان) وأخواتها:

" وإنما رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل؛ لوقوعه في مرتبته، وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول؛ لاشتراكهما في وقوعهما فضلة في الكلام"(٤).

---

(١) المحصول: ١/ ٢٥٢.

(٢) المحصول: ١/ ٥٨٦.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣١.

(٤) شرح الفصول: ١/ ١٤٤.

٥ـ علة التقاء الساكنين:

هذه العلة تدخل في نطاق علة التخفيف، فالتقاء الساكنين من أهم دواعي الثقل التي تقتضي التخفيف في الكلام، والتغيير الناتج عن التقاء الساكنين إنما هو ضرب من ضروب التخفيف.

وقد علل بها ابن إياز في ثلاثة عشر موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في نون التوكيد:

" والنون تارة تشدد، وتارة تخفف، والخفيفة نون واحدة ساكنة؛ لأنه لا حاجة لحركتها، والثقيلة مبنية على الحركة؛ لالتقاء الساكنين ..."[١].

ب ـ **ويقول** في اسم الفعل (مه):

" ويكون معرفاً ومنكراً، فالمعرف بغير تنوين، كقولك: (مَهْ)، والهاء ساكنة، والمنكر كقولك: (مَهٍ)، والهاء مكسورة؛ لالتقاء الساكنين"[٢].

ـ **وأما الخُوَيّ** فقد علل بها في اثني عشر موضعاً، ومن ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في نون المثنى:

" السؤال الثالث: لِمَ كسرت النون؟

وجوابه: لالتقاء الساكنين؛ لأن الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين أن يكون بالكسر"[٣].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن همزة الوصل:

" اعلم أن الأصل في همزة الوصل في كل موضع من الأفعال وغيرها أن تكون مكسورة على أصل التقاء الساكنين؛ لأنها زيدت ساكنة، ثم حركت؛ لالتقاء الساكنين"[٤].

٦ـ علة الأولى:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في تسعة عشر موضعاً، ومن أمثلة ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في تحريك اللام من (أين) و(كيف):

---

(١) المحصول: ١/ ٢٣١.

(٢) المحصول: ٢/ ٧٦٣.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٥٣.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٦٦٢.

" وإنما العلة في ذلك أن تحريك الأول لا يغني عن تحريك الثاني إذا لقيه ساكن، كقولك: (أينَ القومُ؟) بفتح الياء والنون، وتحريك النون يغني عن تحريك الياء، فكان تحريكه أولى"[١].

ب ـ **ويقول** في علة زيادة الميم في (اللهم) للتعويض عن (يا) النداء:

" وإنما كان العوض الميم دون غيرها؛ لأمرين: الأول: قاله السيرافي، وهو أنهم ألفوا زيادة الميم آخراً كثيراً، كـ(زُرْقُم)، و(حُلْكُم)، فكانت أولى بالزيادة لذلك ..."[٢].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في تسعة مواضع، ومن ذلك:

١ـ **يقول الخُوَيّ** في حديثه عما منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل:

" فإن قيل: هذه الأسماء كما أنها على وزن الأفعال فكذلك هي على وزن الأسماء، فـ(أحْمَد) كـ(جعْفَر)، و(يَزِيد) كـ(سَعِيد)، فلماذا غلبتم الفعل فيها على وزن الاسم؟

قيل: لأن هذه الحروف الزوائد هي في الأفعال ذوات معانٍ، وفي الأسماء لا معنى لها، فكان اعتباره بما له معنى أولى"[٣].

ب ـ **ويقول** في (أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة:

" وإنما حكم عليها بالعمل؛ لأنها أولى بالعمل من المخففة من المكسورة؛ لأنها أشبه بالفعل من تلك، من حيث إنها تختص بمعنى خاص كالفاعلية والمفعولية وغير ذلك، بخلاف المكسورة فإنها لا معنى لها سوى التأكيد، فإذا أعملت المكسورة فهذه أولى"[٤].

٧ـ علة فرق:

جاءت هذه العلة عند ابن إياز في واحد وعشرين موضعاً، ومن ذلك:

١ـ **يقول ابن إياز** في باب الجمع:

" والتغيير المعتبر هو أن يكون للدلالة على الجمع، ألا ترى أن أئمة العربية قالوا في (جَفَنات) و(قصَعات): إنه جمع تصحيح، وإن كانت العين فيهما قد تحركت بعد أن كانت ساكنة في الواحد، وما ذلك إلا لأنّ التحريك لم يكن لأجل الجمع، بل

---

(١) المحصول: ١/ ٢٦٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٦٨١.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣٨.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٤٦.

للفرق بين الاسم والصفة ..."[١].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن الأسماء الموصولة:

" وأما تشديد النون فقد قرأ به ابن كثير قوله تعالى: ﴿ وَاللَّـذَانِّ يَأْتِيَـانِهَا مِنْكُمْ ﴾[٢]، وقال بعضهم: تشديدها للفرق بين النون التي تحذف للإضافة- نحو: (غلاما زيدٍ)- وما لا يحذف لها كهذه، وقال آخرون: بل ذلك للفرق بين النون المعوضة من الحركة والتنوين والنون المعوضة من الحرف[٣]"[٤].

ـ أما الخُوَيّ فقد أوردها في خمسة عشر موضعاً، ومن ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في كلامه عن علامات الفعل في تاء التأنيث الساكنة:

" وإنما اختصت بالفعل؛ لأنها وضعت ساكنة للفرق بين الأسماء والأفعال، فوجب أن تختص بأحد القبيلين، وإلا لما حصل الفرق"[٥].

ب ـ **ويقول** في حذف ياء ما كان على وزن **(فَعِيلَة)**عند النسب:

" وأما حذف حرف المد واللين فللفرق بين النسب إلى**(فَعِيل)** وإلى **(فَعِيلَة)**..."[٦].

٨ ـ علة انتفاء:

أورد ابن إياز هذه العلة في موضع واحد، فيقول في ألف (بُهْمَى):

"يمنع من كون الألف للإلحاق انتفاء لحاق التنوين عند هذا الوجه بعينه"[٧].

ـ أما الخُوَيّ فقد استعمل هذه العلة في ستة مواضع، ومن ذلك:

اـ يقول الخُوَيّ في باب ما يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، وذلك أثناء حديثه عن أقسام الاسم المؤنث:

---

(١) المحصول: ١٩٩/١.

(٢) سورة النساء، من الآية/ ١٦. قرأ ابن كثير بتشديد النون رفعا ونصبا. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٨١، والإتحاف: ١/ ٥٠٦.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٣٨١، ٣٨٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٢١، وحجة القراءات لأبي زرعة: ١٩٤، ١٩٥.

(٤) المحصول: ٢/ ٨٤٥.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٢٠.

(٦) شرح الفصول: ٢/ ٥٧٦.

(٧) المحصول: ١/ ٥٠٩.

" والخامس: كـ(سَقَر) إذا علق على مؤنث، فإن سمي به مذكر انصرف؛ لانتفاء التأنيث اللفظي المحقق والمقدر والمعنوي"(١).

ب ـ **ويقول** في (حتى) الجارة:

" وتفارق (إلى) في أمور: أحدها: أن ما بعدها يجب أن يكون جزءا مما قبلها، كقولك: (أكلتُ السمكة حتى رأسِها)، أو مقارنا للآخر، كقولك: (سرتُ اليومَ حتى الليلِ)، ولو قلت: (سرتُ من البصرةِ حتى الكوفةِ) لم يجز؛ لانتفاء المعنيين"(٢).

٩ـ علة طُول:

تستخدم هذه العلة في توضيح سبب الحذف، **وقد جاءت هذه العلة عند ابن إياز في خمسة مواضع، ومنها:**

ا ـ **يقول ابن إياز** في حذف حرف الجر:

" وقد اطرد حذفه مع (أنَّ) و(أنْ)، نحو: (عجبتُ أنّك قائمٌ)، و(رغبتُ أنْ تفعل كذا)، أي: من أنك قائمٌ، وفي أن تفعل، ومسوغ ذلك الطول"(٣).

ب ـ **ويقول** في حذف ألف المقصور عند النسب:

" وإن كانت خامسة وجب حذفها للطول، تقول في (مُصْطَفَى): (مُصْطَفِيّ) ..."(٤).

ـ **وأما الخُوَيّ** فقد أوردها في موضعين، وهما:

ا ـ **يقول الخُوَيّ** في تعقيبه على قول المصنف: (وقد يحذف الخبر، كقولك: لولا زيدٌ لأكرمتك):

" التقدير: لولا زيد موجود، فحذف الخبر؛ لطول الكلام بجواب (لولا)، والخبر بعد (لولا) محذوف أبداً؛ لذلك"(٥).

ب ـ **ويقول** في النسب إلى المقصور الذي ألفه خامسة فأكثر:

" وإن كانت خامسة وجب حذفها، وذلك نحو: (جُمادَى)، و(حُبارَى)، و(قَبَعْثَرَى)،

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٤.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٣٧.

(٣) المحصول: ١/ ٣٠١.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٨٧.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٢٣٩.

وإنما وجب الحذف؛ لطول الكلمة بكثرة الحروف"[١].

١٠- علة التنافي:

استعمل ابن إياز هذه العلة في خمسة مواضع، ومن ذلك:

ا- **يقول ابن إياز** في نوني التوكيد:

" إلا أنهما لا يدخلان على المنفي بـ(ما)؛ لأنها تخلصه للحال، وهما دليلا الاستقبال، فتنافى معناهما، فلم يجتمعا ..."[٢].

ب - **ويقول** في أسماء الإشارة:

" واعلم أنها موضوعة للدلالة على حضور المشار إليه وقربه، ثم تدخل عليها (ها)؛ لتأكيد ذلك، فإذا تراخى شيئاً أتوا بالكاف، كقولك: (ذاك)، فإذا زاد أتوا باللام؛ لتدل على بعده عن الحضرة، ولذلك لا يجمعون بين (ها) واللام؛ لتنافيهما"[٣].

- وأما الخُوَيّ فقد استعملها في موضعين، وهما:

ا- **يقول الخُوَيّ** في باب ما لا ينصرف:

" وأما الألف والنون ووزن الفعل والعدل فلا تكون مؤثرة في منعها من الصرف إلا إذا كانت هذه الأشياء في الأسماء الجامدة؛ لأنها إن كانت في الصفات المسمى بها كان امتناع الصرف للوصف مع أحد هذه الأشياء، فلا ينضاف إلى العلمية مع غيرها، فإذا زالت العلمية المؤثرة بقي أحد هذه الثلاثة خالياً عن العلمية والوصفية، ولا يتصور أن يجتمع معه آخر؛ لتضادها، فبقي على سبب واحد، فلا يمنع من الصرف"[٤].

١١- علة الاختصار:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في سبعة مواضع، ومن ذلك:

ا- **يقول ابن إياز** في حديثه عن أسباب البناء:

" والثانية: تضمنه معنى الحرف ... وإنما ضمنوا بعض الأسماء معاني الحروف؛ طلباً للاختصار"[٥].

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٥٨٤.

(٢) المحصول: ١/ ٢٣٣.

(٣) المحصول: ٢/ ٨٣٠.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٤٥.

(٥) المحصول: ١/ ٢٤١، ٢٤٢.

ب ـ **ويقول** في باب التصغير:

" تصغير الاسم دليل على صغر مسماه، ألا ترى أنك إذا قلت: (رُجَيْل)، فكأنك قلت: رجل صغير، وإنما عدلوا عن الوصف؛ طلباً للاختصار، وأنابوا عنه الياء وتغيير الاسم"[١].

ـ **وأما عند الخُوَيّ فقد وردت في موضع واحد،** وهو قوله في (أنْ) المضمرة بعد الفاء والواو و(أو) الواقعة في جواب الطلب أو النفي المحضين:

" فلم قلتم: إنه لا يجوز إظهارها؟

وجوابه: أن الإضمار وعدم الإظهار أخصر، ولا حاجة إلى الإظهار؛ لقيام القرينة المعرفة لتقدير (أنْ) ... فوجب لزوم الإضمار؛ عملًا بالمقتضي، وهو إيثار الاختصار السالم عن معارضة المانع، وهو خوف الإخلال بالفهم"[٢].

١٢ـ علة تغليب:

عرّف ابن مالك التغليب بقوله : هو أن يعمّ كلا الصنفين بلفظ أحدهما، وذلك كقولك: (الزيدونَ والهنداتُ خرجوا)، فالواو قد عمت (الزيدِينَ)، و(الهنداتِ)؛ تغليباً للمذكر[٣].

وقد جاءت هذه العلة عند ابن إياز في أربعة مواضع، ومنها:

ا ـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن كاف الخطاب اللاحقة لاسم الإشارة بعد بيان أنّ اللغة الفصحى إفراد اسم الإشارة مع التصرف في الكاف بالتثنية والجمع:

" ونقل الثقات لغة أخرى، وهي إفراد حرف الخطاب وفتحه مطلقا؛ تغليباً للواحد المذكر، قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[٤]، وقياس الأولى: (وكذلكم)، والله أعلم"[٥].

ب ـ **ويقول** في ألفاظ العقود:

" فإن قيل: فكيف جاءت هذه الصيغ بالواو والنون وبالياء والنون، وهي واقعة على من يعقل وما لا يعقل، كقولك: (عندي ثلاثونَ رَجُلاً)، و(أربعونَ جَمَلاً)؟ قيل:

---

(١) المحصول: ٢/ ٣٥٦.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٦٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٩١.

(٤) سورة البقرة، من الآية/ ١٤٣.

(٥) المحصول: ٢/ ٨٣٢.

هذا من باب التغليب، ومثله قوله سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾[١]"[٢].

ـ وأما الخُوَيّ فقد جاءت عنده هذه العلة في موضع واحد، وهو قوله في حديثه عن إعراب المستثنى:

" القسم الثالث: المتردد بين الرفع والجر، وهو المستثنى بـ(لا سيّما)، كقول امرئ القيس[٣]:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ * * * وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٤]

... ويروى: (أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لكَ مِنْهُم)؛ لأنه عناهن وعنى أهلهن، فغلب المذكر على المؤنث، وأغلب الروايات: (أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنْهُنَّ)"[٥].

١٣ـ علة كراهة:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في اثني عشر موضعاً، ومن ذلك:

١ـ يقول ابن إياز:

" والمضاعف كثيراً ما يلحقه الاعتلال بالإبدال، كقوله:

*** تَقَضِّيَ البازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ[٦]

---

(١) سورة النور، من الآية/ ٤٥.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٢٦.

(٣) هو امرؤ القَيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر جاهلي، من أشهر شعراء العرب، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، لقنه خاله الشعر، فقال الشعر وهو غلام، كان كثير الشراب والطرب واللهو إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك، فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعراً كثيراً. (الأعلام: ٢/ ١١)

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس، ينظر: الديوان: ١٠، وشرح المفصّل: ٨٦/٢، وشرح الكافية الشّافية: ٧٢٥/٢، واللّسان: (س و ا)، والخزانة ٤٤٤/٣. ودارة جلجل: اسم غدير. والمعنى: ألا رب يوم لك منهن سرور وغبطة بوصال النساء وعيش ناعم معهن، وليس يوم من تلك الأيام مثل يوم دارة جلجل؛ فإن هذا اليوم كان أحسن الأيام وأفضلها.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٦) هذا عجز بيت من الرجز، وصدره: (إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرْ)، وهو للعجاج، ينظر: الجمل في النحو: ٢٩٨، والخصائص: ٢/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٧٥٩، وتوضيح المقاصد: ٦/ ١٦٢٧، والهمع:

والأصل: (تقضُّض)، فقلب من الضاد ياء كراهية لاجتماعهما"[١].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن أبنية الاسم الثلاثي المجرد:

" والذي فُقِد في الأسماء (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، ولم يأتوا بذلك كراهية الخروج من كسر إلى ضم لازم"[٢].

ـ وأما الخُوَيّ فقد أورد هذه العلة في سبعة عشر موضعاً، ومنها:

ا- يقول الخُوَيّ في تعقيبه على قول المصنف في الفعل المضارع: (وإن لحقته نون جمع المؤنث بني على السكون):

" لئلا يتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن النون التي هي ضمير جمع المؤنث فاعل، نحو: (يَضْرِبْنَ)، والفعل مع الفاعل كالكلمة على ما سيأتي في أحكام الفاعل، وليس في الكلمات ما يتوالى فيه أربع متحركات إلا أسماء محفوظة، وهي: (عُجَلِطٌ)، و(عُكَلِظٌ)، و(عُلَبِطٌ)[٣]، فكرهوا اجتماع أربع متحركات في الفعل والفاعل النازلين منزلة الكلمة الواحدة لذلك"[٤].

ب ـ **ويقول** في ألف المقصور:

" وإنما تكتب الألف المنقلبة عن ياء أو الرابعة فصاعداً ياء إذا لم يكن قبلها ياء، كـ(الحَيَا)[٥]، و(المُحَيَّا)[٦]، و(الثُّرَيَّا)، فلا تكتب إلا ألفاً كراهة الجمع بين الياءين"[٧].

١٤ـ علة تضمن:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في أربعة عشر موضعاً، ومن ذلك:

ا- **يقول ابن إياز** في باب الابتداء:

٢/ ٢٨٠، وشرح الأشموني: ٤/ ٥٦٥. والباغ: المراد به هنا الشرف والكرم. وابتدر: من بدر بمعنى أسرع. وتقضِّي البازي: تفعُّل من التقضُّض، وهو من: انقض الطائر، إذا هوى ليقع. والشاهد: (تقضّي)، حيث أبدل من الضاد ياء فراراً من اجتماع الأمثال، والأصل: تقَضُّض.

(١) المحصول: ١/ ٢٠٩.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠١١، ١٠١٢.

(٣) العُجَلِط والعُكَلِط والعُلَبِط أصلها: العُجالِط والعُكالِط والعُلابِط، وهي كلها تطلق على اللبن الخاثر المتكبد. (اللسان: ع ج ل ط، ع ك ل ظ ، ع ل ب ط)

(٤) شرح الفصول: ١/ ٧١.

(٥) الحيا: المطر والغيث. ينظر: المصباح المنير: (ح ي ي)

(٦) المُحيّا: الوجه. ينظر: اللسان: (ح ي ي)

(٧) شرح الفصول: ٢/ ٦١٣.

" وقوله (كيف زيدٌ؟)، و(أين عمروٌ؟) اعلم أن (زيد) مبتدأ، و(كيف) خبر مقدم، يلزم التقديم؛ لتضمنه معنى همزة الاستفهام، والاستفهام له أول الكلام، وكذلك الكلام في (أين)"[١].

ب ـ **ويقول** في بناء العدد المركب بعد بيان أن الأصل فيه عطف الثاني منهما على الأول:

" ولما حذفت الواو تضمن الاسمان معناها، فبنيا، وقال الزمخشري[٢]: بني الأول؛ لأنه كصدر الكلمة، ويبنى الثاني؛ لتضمنه معنى واو العطف[٣]"[٤].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت في تسعة مواضع، ومنها:

اـ **يقول الخُوَيّ** في علة بناء نحو: (أوّلُ)، و(قبلُ)، و(بعدُ):

" وإنما بنيت هذه الأسماء؛ لأنها لما قطعت عن الإضافة، وأريد المضاف إليه، تضمن الاسم معنى لام الإضافة، فبني؛ لتضمنه معنى الحرف"[٥].

ب ـ **ويقول** في علة بناء نحو (أحد عشر):

" لما حذفت واو العطف- وهي المرادة- تضمن الاسم الثاني معناها، فبني؛ لتضمنه معنى الحرف ..."[٦].

١٥ـ علة إشعار أو استدلال:

جاءت هذه العلة عند ابن إياز في ثمانية عشر موضعاً، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في الحال الموطئة:

" ويعنون بذلك الحال الموصوفة، نحو: (مررتُ بزيدٍ رجُلاً صالحاً)، فـ(رجلاً) منصوب على الحال، و(صالحاً) وصف له، والحال في الحقيقة إنما هو (صالحاً)،

---

(١) المحصول: ١/ ٥٨٢.

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر، العلامة جار الله الزمخشري الخوارزمي، إمام اللغة والنحو والبيان بالاتفاق، كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء، متفننا في كل علم، معتزلياً، ولد سنة ٤٩٧هـ، رحل إلى الحجاز وجاور بمكة، وورد بغداد غير مرة، من تصانيفه: الأنموذج في النحو، والرائض في الفرائض، وربيع الأبرار، وشرح أبيات الكتاب، والفائق في غريب الحديث، والقسطاس في العروض، والكشاف في التفسير، والمستقصى في الأمثال، والمفصل في النحو، وغير ذلك، توفي سنة ٥٨٣هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٧٥، وبغية الوعاه: ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠)

(٣) ينظر: المفصل: ٢١٩.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٢٢.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٧٦.

(٦) شرح الفصول: ٢/ ٥١٢.

وكان الأصل أن تقول: (مررتُ بزيدٍ صالحاً)، وإنما ذكرت (رجلاً) توطئة للحال؛ إذ الحال صفة معنوية شبيهة بالصفة اللفظية، ولما كان حكم الصفة اللفظية أن يكون لها موصوف في اللفظ تجري عليه فعلوا ذلك في الحال في بعض الأماكن؛ إشعاراً بأنها صفة في المعنى، وتنبيهاً على ذلك"(١).

ب ـ **ويقول** في باب التصغير:

" اعلم أن القياس في الأسماء المبهمة ألا تصغر، من حيث كانت مبنية على حرفين، كـ(مَنْ) و(مَا)، إلا أنها لما كان لها شبه بالظاهر، من حيث كانت تثنى وتجمع، وتوصف ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى، فدخلها التصغير كما دخلها الوصف، ولما كانت مخالفة للأسماء المتمكنة خالفوا بتصغيرها تصغيرها؛ إشعاراً ودلالة على ذلك"(٢).

ـ أما عند الخُوَيّ فقد جاءت هذه العلة في أحد عشر موضعاً، ومن ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن الخبر مع أفعال المقاربة:

" ويشترط أن يكون مضارعاً مقترناً بـ(أنْ) في (عَسَى) و(أَوْشَكَ)؛ لأنهما لتقريب المستقبل، فأحبوا أنْ يكون في اللفظ ما يشعر بالاستقبال، فأتوا بـ(أنْ)؛ لدلالتها عليه واختصاصها به"(٣).

ب ـ **ويقول** في باب الهجاء معقباً على قول المصنف: (وكتبوا الهمزة المفتوح ما قبلها بالألف على التخفيف، نحو: (قَرَأ)، والمكسور ما قبلها بالياء ...)(٤):

" لما كانت الهمزة لا تستقر على حالها، بل تبدل أحياناً بحرف حركة ما قبلها، قلبت في الكتابة إليه؛ إشعاراً بمصيرها إليه إذا خففت، كما كتبوا الألف ياء إذا كانت صائرة ياءً لذلك"(٥).

١٦ـ علة مشاكلة أو تناسب:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في عشرة مواضع، ومنها:

اـ **يقول ابن إياز** في باب الاستثناء:

---

(١) المحصول: ١/ ٤٥٤.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٧٠.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٥٢.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٥٨.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٦١٥.

" إذا استثني من غير الموجب- كالنفي، والاستفهام، والنهي- فإن كان الكلام تاماً بدون الاستثناء فالمختار إبداله؛ لثلاثة أوجه: الأول: المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب، وإنما تحصل- أعني: المشاكلة- بالبدل لا بالاستثناء، فكان البدل راجحاً والاستثناء مرجوحاً ..."(١).

ب ـ **ويقول** في علة فتح عين الفعل المضارع إذا كان حلقي العين أو اللام:

" فإن قيل: فما العلة في ذلك؟ قيل: وجهان: أحدهما: أن الفتحة تناسب هذه الحروف؛ لأنها من الألف، وفيها استعلاء كاستعلائها..." (٢).

ـ أما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في ثمانية مواضع، ومنها:

اـ **يقول الخُوَيّ** في كلامه عن المثنى:

" السؤال الرابع: لم فتح ما قبل الياء؟

وجوابه: أنه لما فتح ما قبل الألف للضرورة فتح ما قبل الياء؛ طلباً للمشاكلة في فتح ما قبل علامة الإعراب في المثنى"(٣).

ب ـ **ويقول** في باب الإبدال في معرض حديثه عن تاء الافتعال معقباً على قول المصنف: (وتبدل طاء في (اصْطَفَى)، وأصله: اصْتَفَى):

" لأنه (افْتَعَل) من الصفاء، وإنما أبدلت التاء هنا طاء؛ طلباً لتشاكل الصوت، فإن بين الصاد والتاء تنافراً من حيث إن الصاد مجهورة مطبقة، والتاء مهموسة منفتحة، فقلبت إلى الطاء؛ لمجانستها الصاد في الاستعلاء والإطباق، والتاء في المخرج، فقالوا: (اصْطَفَى)، و(اصْطَبَرَ)"(٤).

١٧ـ علة توسع:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في تسعة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في باب المبتدأ والخبر:

" فإن قيل: ولم أخبر بالجملة، وهلا اقتصر على المفرد؟

قيل: فيه وجهان:

---

(١) المحصول: ١/ ٥٠٢.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٣٧.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٥٤.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٦٩٠.

أحدهما: فعل ذلك؛ طلباً للاتساع وإزالة الحجر في اللغة، كما فعلوا أشياء كذلك ..."(١).

ب ـ **ويقول** في حديثه عن ظرف الزمان:

" ويجوز: (سَلْخَ شهرِ كذا)، و(انسلاخَ شهرِ كذا)، وهما مصدران أقيما مقام الزمان؛ اتساعاً ومجازاً، ومثله قولهم: (مَقدمَ الحاجِّ)، و(خُفُوقَ النجمِ) ..."(٢).

ـ وأما الخُوَيّ فقد أورد هذه العلة في موضعين، وهما:

اـ **يقول الخُوَيّ** في مسوغات الابتداء يالنكرة:

" العاشر: أن يكون خبره جاراً ومجروراً مقدماً عليه، نحو: (على أبيه دِرْعٌ)؛ لأنه تخصص في المعنى بتقديم خبره، وصار كالفاعل في تقديم الحديث عنه عليه، وانضاف إلى ذلك ما ثبت في كلامهم من التوسع في الظرف والجار والمجرور، ولذلك يفصل بهما فقط بين المضاف والمضاف إليه"(٣).

ب ـ **ويقول** في باب (إنّ) وأخواتها معقباً على قول المصنف: (ولا يجوز تقدمه إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً):

" وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لما ثبت فيهما من التوسع"(٤).

١٨ـ علة استغناء:

ذكر سيبويه في الكتاب أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً في كلامهم ألبتة(٥).

وقد أورد ابن إياز هذه العلة في أربعة مواضع، ومنها:

اـ **يقول ابن إياز** في حديثه عن تقديم المفعول على الفاعل:

" حق الفاعل أن يكون بعد الفعل؛ لوجهين:
الأول: أنه كالجزء منه، والمفعول ليس كذلك.
والثاني: أنه ألزم للفعل حيث لم يستغن عنه، واستغنى عن المفعول"(٦).

---

(١) المحصول: ١/ ٥٦٧.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٣٢.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٣٥.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٠٦/٣، والخصائص: ١/ ٢٦٦.

(٦) المحصول: ١/ ٣٠٦.

ب ـ **ويقول** في حديثه عن النعت:

"المضمر لا يوصف؛ لأنه إن كان متكلّماً أو مخاطَباً فقد استغنى عن الصفة بحضوره، وإن كان غائباً فلا بد له من ظاهر يرجع إليه، فوصف الظاهر يغني عن وصفه"[١].

ـ وأما الخُوَيّ فقد أوردها في ستة مواضع، ومنها:

ا- **يقول الخُوَيّ** في خبر (لا) النافية للجنس:

" وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً، إما بأنْ يقدروه، ولا يذكرونه؛ للعلم به، كما كان ذلك في الخبر بعد (لولا)، وإما بأن لا يقدروا له خبراً أصلاً؛ استغناءً عنه بالنفي"[٢].

ب ـ **ويقول** في باب العدد:

" وأما الواحد والاثنان فلا يضاف أصلاً؛ للاستغناء عن ذلك بلفظ المفرد والمثنى، نحو: (درهم)، و(درهمان)، بخلاف المجموع فإنه لا يختص بمعدود بعينه، بل يقع على كل معدود زائد على اثنين إن كان جمع كثرة، وعلى ما فوق الاثنين دون العشرة إن كان جمع قلة"[٣].

١٩ـ علة تأكيد وتقوية:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في سبعة مواضع، ومنها:

ا- **يقول ابن إياز** في حديثه عن التمييز المحول عن الفاعل، نحو: (تصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً):

" فإن قيل: فإذا كان هو الأصل، فلم نقل الفعل عنه وأسند إلى غيره؟

قيل: إنما فعل ذلك؛ مبالغة وتأكيداً، ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه، فصار مسنداً إلى الجميع، ولا شك أنه في المعنى أبلغ. ومعنى التأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو متصبِّب، ثم أسند في اللفظ إلى (زيد) تمكن المعنى، ثم لما احتمل قوله (طاب زيدٌ) أن تطيب نفسُه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانُه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبُه بأن يصفو لخلّانه، بين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى، فقيل: (طابَ زيدٌ نفساً)، وكذلك الباقي"[٤].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن (مُذْ):

---

(١) المحصول: ٢/ ٨٦٤.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٩٤.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٠٩.

(٤) المحصول: ١/ ٤٦٧.

" وأما من بناها على الحركة فيمكن أن تكون تقويةً لها، كما قيل في (هُوَ)"[١].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في خمسة مواضع، ومنها:

ا- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن الأسماء المبنية:

" فأما (حيثُ) فإنما بنيت؛ لشبهها بالحرف؛ لافتقارها إلى الجمل كافتقار الحرف إلى غيره، وإنما بنيت على الحركة؛ لالتقاء الساكنين، وإنما بنيت على الضمة؛ تقويةً لها"[٢].

ب ـ **ويقول** في (كم) الخبرية:

" والفرق بينها وبين الاستفهامية من وجهين:

أحدهما: أن الخبرية موضوعة للتكثير، فجمع مميزها؛ تقويةً لمعناها وزيادة في بيانه؛ لأن الجمع دليل الكثرة، بخلاف الاستفهامية فإنها ليست إلا للعدد المطلق ..."[٣].

٢٠ـ علة حمل على المعنى:

ا- **قال ابن إياز** في حديثه عن المستثنى بـ(إلا) بعد كلام موجب:

" وقال أبو علي الفارسي[٤] في قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ * * * عَافٍ تَغَيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ وَالوَتَدُ[٥]

---

(١) المحصول: ٢/ ٧٢٢.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٨٠.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٣٣.

(٤) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وبرع في النحو، وانتهت إليه رئاسته، وأخذ عنه ابن جني وأبو الحسن الربعي وأبو طالب العبدي وخلق كثير، من تصانيفه: كتاب الأغفال، والإيضاح العضدي، والتذكرة، التعليقة على كتاب سيبويه، والتكملة، والحجة في القراءات، والمسائل البصريات، والبغداديات، والحلبيات، والشيرازيات، والعسكرية، والقصريات، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٣، ١٤، وبغية الوعاه: ١/ ٤٩٦، ٤٩٧)

(٥) البيت من البسيط، وهو للأخطل، ينظر: الديوان: ٨٦، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٩، والمطلع على ألفاظ المقنع للبعلي: ٤٩، ومغني اللبيب: ٣٦٣، وحاشية الخضري: ١/ ٤١٢. والصريمة: موضع، وهي في الأصل كل رملة انصرمت من معظم الرمل. وخلق: بال. وعاف: دارس. والنؤى: حفرة تكون حول الخباء؛ لئلا يدخله ماء المطر. والشاهد: (إلا النؤي والوتد)، حيث رفع ما بعد (إلا) على الإبدال من المستثنى منه مع كون الكلام قبلها تاماً موجباً في الظاهر، فكان الواجب نصبه، لكنه محمول على النفي في المعنى.

إنه محمول على المعنى[١]، وذلك لأنه لما استثناه من ضمير المنزل في (تغيّر) دل على أنه لم يتغير، فكأنه قال: لم يتغير النُّؤيُ والوتدُ"[٢].

ب ـ **ويقول** في توجيه نصب (فَيُضَاعِفَهُ) من قوله تعالى: ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾[٣]:

" ووجه النصب الحمل على المعنى، وذلك لأن معنى ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾: أيكون قرض؟، فحمل (فَيُضَاعِفَهُ) عليه ..."[٤].

ـ وأما الخُوَيّ فقد وردت عنده هذه العلة في موضعين، وهما:

ا- **يقول الخُوَيّ** في باب الفاعل:

" وأما قول الشاعر:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا * * * وَلا أَرْضَ أَبْقَلَ إبقَالَها[٥]

حيث لم يقل (أبقلتْ)، فإنه لم يلحق العلامة؛ لأنه حمل (الأرض) على المكان، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ﴾[٦] أي: من الإرث، فحمل (القسمة) على (الإرث)" [٧].

([١]) لم أقف على هذا القول لأبي علي الفارسي فيما وقعت عليه يدي من كتب الفارسي. ونسب إلى الفارسي في: المطلع على ألفاظ المقنع: ٤٩.

([٢]) المحصول: ١/ ٤٨٠.

([٣]) سورة البقرة، من الآية/ ٢٤٥.

([٤]) المحصول: ٢/ ٦٢١.

([٥]) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين الطائي، ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٦، والأصول: ٢/ ٤١٣، والخصائص: ٢/ ٤١١، والمفصل: ٢٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٠٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٤٧، ٣/ ٣٤٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٥٩٠، وأوضح المسالك: ٢/ ١٠٨، ومغني اللبيب: ٨٦٠، ٨٧٩، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٩٢، والهمع: ٣/ ٣٣٣، والخزانة: ١/ ٦٣، ٧/ ٤٠٩، ١١/ ٣٧١. المزنة: السحابة المثقلة بالماء. ودقت: من الودق، وهو المطر. أبقل: من الإبقال، يقال: أبقلت الأرض، إذا أنبتت البقل، وهو النبات. والمعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطراً نافعاً كهذه السحابة، ولا توجد أرض تنبت البقل كما تخرجه هذه الأرض. والشاهد: (أبقل إبقالها)، حيث جاء بدون تاء التأنيث مع أن الفاعل ضمير يعود على الأرض، وهي مؤنثة، وسوغ ذلك الحمل على المعنى، فجعل (الأرض) بمعنى المكان.

([٦]) سورة النساء، من الآية/ ٨.

([٧]) شرح الفصول: ١/ ١٠٤.

ب ـ **ويقول** في باب التصغير في تصغير (القَوْس):

" أما (القوس) فيدل على تأنيثها قول الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ   * * *   وَهِيَّ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَإصْبَعُ[١]

وقد جاء تصغيرها بغير هاء في المثل: (هو خيرٌ مِنْ قُوَيْسٍ سَهْماً)[٢]؛ لأنهم راعوا فيه المعنى، فأولوه بعود أو قضيب وما أشبع ذلك؛ ولذلك أكدها بـ(أجمع)، وهو تأكيد المذكر، ولولا ملاحظة العود أو القضيب لقال: (جمعاء)"[٣].

٢١ـ علة إتباع:

جاءت هذه العلة عند ابن إياز في خمسة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في علة بناء (مُنْذُ) على الضم:

" وبنيت على حركة؛ لأن قبل الآخر حرفاً ساكناً، وهو النون، وكانت الحركة ضمة إتباعاً لضمة الميم، وكذلك (رُبُّ) بضم الميم في بعض لغاتها[٤]"[٥].

ب ـ **ويقول** في ضمير المخاطب للجمع المذكر:

" والجيد أن تكون ضمة الميم لأجل الواو، وضمة التاء إتباعاً لضمة الميم. والأصل: أنتُمُو، وبه قرأ[٦] ابن كثير"[٧].

---

(١) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط، ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٦، والخصائص: ٢/ ٣٠٩، واللباب: ١/ ٣٩٦، وشرح التسهيل: ٣/ ١٦٠، ٢٩٥، والخزانة: ١/ ٢١٥. فرع: أي مأخوذة من الغصن بحاله. المعنى: إني أرمي على هذه القوس المصنوعة من الغصن نفسه، وقد استوفت طولا وأجزاء. والشاهد: مجيء الضمير العائد على القوس مؤنثا.

(٢) ورد المثل بصور مختلفة: منها (تركتُهم خيرَ قُوَيْسٍ سَهما)، ومنها (كونوا خيرَ قُوَيسٍ سهماً)، ومنها ما أورده الضبي: (خير قويس سهماً). وتقدير الكلام: صار خير سهام قُوَيْسٍ سهماً، والمعنى: صار إلى الحال الجميلة بعد الخساسة. والشاهد: (قويس)، حيث جاء مصغراً بغير تاء التأنيث مراعاة للمعنى. (أمثال العرب: ٦٠، وجمهرة الأمثال: ١/ ٤٢٠، وفصل المقال: ١٧٩)

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٦٢.

(٤) فيها سبع عشرة لغة، وهي: (رب) بضم الراء وفتحها، كلاهما مع تخفيف الباء وتشديدها مفتوحة، فهذه أربع. و(ربت) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث الساكنة. و(ربت) بالأوجه الأربعة مع تاء التأنيث المتحركة. و(رب) بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء. و(رب) بضم الراء والباء معاً، مشددة ومخففة. و(رُبّتا). (الجنى الداني: ٤٤٧، ٤٤٨، ومغني اللبيب:١٨٤، والهمع: ٢/ ٤٢٩)

(٥) المحصول: ١/ ٢٦٨، ٢٦٩.

(٦) ينظر: الإتحاف: ١/ ٣٦٦.

(٧) المحصول: ٢/ ٨١١.

ـ وأما الخُوَيّ فقد وردت عنده في أربعة مواضع، ومنها:

اـ يقول الخُوَيّ في حديثه عن أنواع البناء:

" وأما البناء على الضم في الحروف ففي (مُنْذُ) ... وإنما بنيت على الضم إتباعاً لحركة الميم؛ لأنّ النون بينهما ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، فلا يعتد به"[١].

ب ـ **ويقول** في باب التنازع:

" أما البصريون فاختاروا إعمال الثاني؛ لأنه أقرب، وللقرب أثر عندهم بدليل خفضهم (خرب) في قولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ)؛ لمجاورته لـ(ضبٍّ) مع أنه وصف لـ(جُحْرٍ)، فكان حقه الرفع، وإنما خفضوه على الجوار ..."[٢].

٢٢ـ علة اشتراك:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في ثلاثة مواضع، ومنها:

ا ـ يقول ابن إياز في حديثه عن الاسم وعلاماته:

" فإن قيل: ولم اختصت المفعولية بالاسم، ولم تجز في الأفعال والحروف؟

قيل: لثلاثة أوجه: ... والثاني: أن المفعول به يشارك الفاعل في الإخبار عنه بالفعل، فإنك إذا قلت: (ضرب زيدٌ عَمْراً)، فكما أخبرت عن (زيد) بوقوع الضرب عنه، فإنك أيضاً أخبرت عن (عمرو) بوقوع الضرب به ..."[٣].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن (حتى) الجارة:

" والجر بها ليس بأصل؛ لعدم اختصاصها، ألا تراها تدخل على الاسم والفعل، والحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، غير أنها محمولة في ذلك على (إلى)؛ لاشتراكهما في انتهاء الغاية"[٤].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في خمسة مواضع، ومنها:

اـ يقول الخُوَيّ في باب الاستثناء:

" فقد حملوا (غيراً) على (إلا)، فجعلوها للاستثناء؛ لاشتراكهما في مخالفة الاسم الواقع بعد كل واحد منهما للواقع قبله، وحملوا (إلا) على (غير)، فوصفوا بها كما يوصف بـ(غير)"[٥].

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٨٢.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٤١٧.

(٣) المحصول: ١/ ٤١.

(٤) المحصول: ٢/ ٧١٦.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٩٨.

ب ـ **ويقول** في حديثه عن حروف القسم معقبا على قول المصنف: (وواو القسم، وهي فرع عن الباء):

" وإنما أبدلت الواو من الباء؛ لاشتراكهما في المخرج، وهو الشفتان، كما أبدلوا الميم من الباء في (شَذَرَ مَذَرَ)(١)، والأصل: شَذَرَ بَذَرَ"(٢).

٢٣ـ علة مجانسة أو تجانس:

أورد ابن إياز هذه العلة في ثلاثة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في علل البناء على الكسر:

" ومنها مجانسة العمل، كـ(لام) الجر و(بائه)، فإنهما بنيا على الكسرة؛ لمجانسة عملهما"(٣).

ب ـ **ويقول** في باب الإبدال:

" إذا بنيت (افتعل) من كلمة فاؤها دالٌ غير معجمة، نحو: (دَرَأ)، أو ذالٌ معجمة نحو: (ذَكَر)، أو زايٌ نحو: (زَجَر)، قلبت التاء دالا، وذلك نحو: (ادَّرَأ)، و(ادَّكَر)، و(ازْدَجَر)، والأصل: (ادْتَرأ)، و(اذْتَكَر)، و(ازْتَجَر)، وعلة ذلك إرادة تجانس الصوت وكراهة تباينه، وذلك لأن هذه الحروف مجهورة، والتاء مهموسة، وأبدلت دالا؛ لأنها من مخرجها، وهي مجهورة، فتوافق المجهورة قبلها"(٤).

ـ أما الخُوَيّ فقد أوردها في ثلاثة مواضع، ومنها:

اـ **يقول الخُوَيّ** في باب الإمالة:

" وأما علة الإمالة فهي طلب تشاكل الصوت وتجانسه، كما أشربو الصاد صوت الزاي في (الصِّراط) وفي (يصْدُرُ)؛ لأن جري اللسان في طريق واحد أخف من جريه في طرق مختلفة"(٥).

ب ـ **ويقول** في علة منع حروف الاستعلاء من إمالة الألف:

---

(١) جاء في تاج العروس: " ومن أَمْثَالِهِم: (تَفَرَّقُوا شَذَرَ مذَرَ)، بالتَّحْرِيك فيهما، ويُكْسَرُ أَوَّلُهُمَا، وقد تُبدَل الميم من (مذَر) باءً موحّدةً، وقال بعضُهم: هو الأَصْلُ؛ لأَنّه من التَّبْذِيرِ، وهو التَّفْرِيقُ، قاله شيخُنَا، قلت: والذي يَظْهَر أَنَّ الميم هو الأَصل؛ لأَن المقصود منه إِنّما هو الإِتباعُ فقط، لا ملاحظَةُ معنَى التَّفْرِيق كأَخَواته الآتِيَة، فتأَمَّل؛ أَي: ذَهَبُوا في كُلِّ وجْه. (ش ذ ر)

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٢٦.

(٣) المحصول: ١/ ٢٥٤.

(٤) المحصول: ٢/ ١٠٧٦.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٦٠١.

" وإنما منعت الإمالة؛ لأنها أشبهت الألف من حيث تصعدها إلى الحنك الأعلى، كما أن في الألف تصعداً، فلم تمل؛ طلباً للتشاكل والتجانس"[١].

٢٤ـ علة تعادل:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في موضع واحد، وهو قوله في علة فتح عين المضارع إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق:

" فإن قيل: فما العلة في ذلك؟

قيل: وجهان:

أحدهما: أن الفتحة تناسب هذه الحروف؛ لأنها من الألف، وفيها استعلاء كاستعلائها.

والثاني: أنها ثقيلة، فقصد معها الحركة الخفيفة تعديلاً"[٢].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في ستة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن علامات الفعل في كلامه عن تاء التأنيث الساكنة:

" واختصت بالفعل دون الاسم؛ لاختصاص الاسم بالتاء المتحركة، وإنما اختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل دون العكس؛ لأن الاسم أخف من الفعل على ما سيعرف في باب ما لا ينصرف، فكان إلحاق المتحركة بالأخف والساكنة بالأثقل؛ طلباً للتعادل أولى من العكس"[٣].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن إعراب جمع المذكر السالم:

" فإن قيل: لم كان جعل الواو علامة الرفع في الجمع أولى من جعلها علامة له في التثنية؟

قلنا: لوجهين: ...

الثاني: أن الواو أثقل من الألف، والجمع السالم أثقل من المثنى؛ لأنه يشترط فيه ما لا يشترط في التثنية، فأعرب الأقل بالأثقل؛ طلباً للتعادل"[٤].

٢٥ـ علة تنبيه على الأصل:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في عشرة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في علة فتح الراء من (أرَضُون) في جمع (أرْض) بالواو والنون:

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٦٠٨.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٣٧.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٠.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٦٠.

" وفتحها لوجهين:

أحدهما: التنبيه على أن الأصل في جمعها: (أَرَضَات) ..."[١].

ب ـ **ويقول** في (أيّ) الموصولة:

" وأما (أيٌّ) فإنها معربة مع قيام المقتضي لبنائها، وعللوه بأشياء: ... ومنها التنبيه على أن الأصل في ما بني من الأسماء الإعراب، فهي كـ(اسْتَحْوَذ)"[٢].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في أربعة مواضع، ومن ذلك:

اـ يقول الخُوَيّ في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً:

" وإنما بني؛ لتضمنه معنى (مِن)؛ لأنك إذا قلت: (لا رَجُلَ هُنَا)، فالتقدير: لا مِنْ رجلٍ؛ لأنه جواب (هلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَنَا؟)، وإنما بني على حركة؛ تنبيهاً على أن أصله الإعراب"[٣].

ب ـ **ويقول** في أسباب الإمالة:

" السبب الرابع: انقلابها عن مكسور، كألف (خَافَ) فإن أصله (خَوِف)؛ لقولك في المضارع: (يَخَافُ)، فإن (يَفْعَل) بفتح العين لا يكون إلا لـ(فَعِل) بكسر العين إذا لم تكن عينه ولا لامه حرف حلق، وهي منقلبة عن واو؛ لقولك في المصدر: (خَوْفا)، وإنما أميلت؛ تنبيها على أن اصلها حرف مكسور"[٤].

٢٦ـ علة تعويض:

جاءت هذه العلة عند ابن إياز في عشرة مواضع، ومن ذلك:

اـ يقول ابن إياز في حديثه عن مصدر (فعّل) و(تَفَعَّل):

" فإن قيل: لِمَ لَمْ يأت في (تفَعَّل) (التّفْعِلَة) كما أتى في مصدر **(فعّل)؟**

قيل: إن التاء في (تفعِلَة) مصدر (فعّل) إنما هي عوض من الياء المحذوفة، والأصل: (غطّى) (تَغْطيياً) بياءين، فحذفت الياء الأولى، وعوضت منها التاء، وأما مصدر (تفعّل) فلم يحذف منه شيء، فلذلك لم يؤت بالتاء التي هي عوض"[٥].

ب ـ **ويقول** في (لا) النافية للجنس:

---

(١) المحصول: ١/ ٢٠٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٨٤٧.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٥١.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٦٠٥.

(٥) المحصول: ١/ ١١.

" وأما إذا دخلت على المعرفة فإنه يجب الرفع؛ لبطلان عملها فيها، والتكرير، خلافاً للمبرد[١]، ولزم وجوب التكرير من وجهين:

الأول: أنه جواب لمكرر في السؤال.

والثاني: أن الأصل في (لا) ألا تدخل إلا على اسم الجنس، فلما تعذرت الجنسية في المعرفة عوض من ذلك التكرير؛ لما فيه من التعدد المشابه للعموم من حيث الإبهام"[٢].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد جاءت هذه العلة في سبعة مواضع، ومن ذلك:

اـ يقول الخُوَيّ في باب جمع المذكر السالم:

" اعلم أن (سِنُونَ) خلاف الأصل؛ لأنه لا يجمع بالواو والنون من الأسماء الجامدة إلا مذكرٌ علَمٌ عاقلٌ، والأمور الثلاثة منتفية. وإنما جمع كذلك على خلاف الأصل؛ تعويضاً وجبراً له عما نقص منه"[٣].

ب ـ **ويقول** في (أنْ) المخففة من الثقيلة معقباً على قول المصنف: (وقد تليها الأفعال مقترنة بـ(سوف)، أو السين، أو حرف النفي، أو (قد) مع الماضي):

" نحو: (علمت أنْ ستخرجُ)، و(أنْ سوفَ تخرجُ)، وقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[٥] فيمن قرأ بالرفع، وقوله: ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[٦]. وإنما لزمت هذه الحروف؛ عوضاً عما ذهب من (أنْ) المخففة"[٧].

٢٧ـ علة أصل:

جاءت هذه العلة عند ابن إياز في ثمانية مواضع، ومن ذلك:

اـ يقول ابن إياز في باب المثنى:

---

(١) يرى المبرد أن (لا) النافية للجنس إذا دخلت على معرفة لا يجب تكرارها، بل يكون غالبا. ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٩- ٣٦١.

(٢) المحصول: ١/ ٦٠٦.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٦٦.

(٤) سورة المزمل، من الآية/ ٢٠.

(٥) سورة المائدة، من الآية/ ٧١.

(٦) سورة البلد، الآية/ ٧.

(٧) شرح الفصول: ١/ ٢٤٧.

" وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر؛ لأنه هو الأصل، أولا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾(١)، وذكر؛ لأنه أراد والده وخالته"(٢).

ب ـ **ويقول** في باب التعجب:

" أفعال التعجب لا يجوز التعجب منها، وسواء في ذلك مجردها ومزيدها، فالأول كـ(سَوِد) و(زَرِق)؛ لأن الأصل: (اسْوَدّ) و(ازْرَقّ)، ألا ترى إلى صحة الواو في (اسْوَدّ) مع تحركها وانفتاح ما قبلها ..."(٣).

ـ أما عند الخُوَيّ فقد جاءت هذه العلة في خمسة مواضع، ومن ذلك:

ا- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف:

" واعلم أنه يشترط وراء ما ذكره المصنف شرطان: أحدهما: ألا تكون مصغرة، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: (هذا أُخَيُّكَ)، و(رأيْتُ أُخَيَّكَ)، و(مررتُ بأُخَيِّكَ)؛ لأن التصغير يرد الشيء إلى أصله، والأصل في المعرب أن يكون إعرابه بالحركات"(٤).

ب ـ **ويقول** في حديثه عن أحكام الفاعل:

" فإن أسند إلى المضمر لزمت العلامة، نحو: (الشمسُ طلعتْ)، ولا تقل: (الشمسُ طلعَ) وإن جاز: (طلعَ الشمسُ)؛ لأن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، والأصل إلحاق العلامة الدالة على التأنيث"(٥).

٢٨ـ علة اختصاص:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في موضعين، وهما:

ا- **يقول ابن إياز** في (إنّ) وأخواتها:

" ولما كانت هذه مختصة بالمبتدأ والخبر من بين الأسماء، وليست كالجزء منهما، عملت"(٦).

ب ـ **ويقول** في حروف الجر:

---

(١) سورة يوسف، من الآية/ ١٠٠.

(٢) المحصول: ١/ ١٦٥.

(٣) المحصول: ١/ ٣٨١.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٥٢.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٠٣.

(٦) المحصول: ١/ ٥٨٦.

" وعملت لاختصاصها بالأسماء"[١].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في خمسة مواضع، ومنها:

اـ **يقول الخُوَيّ** في (إنّ) وأخواتها:

" وهنا أسئلة: أحدها: أن يقال: لِمَ عملت هذه الحروف؟

وجوابه: أنها اختصت بالأسماء، وليست كالجزء منها؛ لأن كل حرف اختص بالأسماء أو الأفعال عمل فيها، كحروف الجر والجزم، إلا أن يشتد اتصاله بالكلمة بحيث يصير كالجزء، فإنه لا يعمل كحروف المضارعة"[٢].

ب ـ **ويقول** في نواصب المضارع:

" وإنما عملت هذه الحروف؛ لأنها اختصت بالفعل، وليست كالجزء منه، وقد بينا أن ذلك دليل العمل أو علته"[٣].

٢٩ـ علة عدم وقوع اللبس أو رفع اللبس أو إزالة اللبس:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في سبعة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول ابن إياز** في حديثه عما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل من الأفعال:

" فإن بنيتها للمفعول أقمت الأول مقام الفاعل خاصة؛ لئلا يقع اللبس بين المُعلِم والمُعلَم به ... وهنا تنبيه: وهو أن الفعل إذا كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، وكان المعنى فيه ظاهرا غير ملتبس، جاز أن تقيم المفعول الثاني مقام الفاعل ..."[٤].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن المضمرات:

" وإنما أنيبت عن الظاهر؛ للاختصار ورفع اللبس ... وأما رفع اللبس فإنك لو قلت مكان (فَعَلْتُ): (فعَلَ زيدٌ) لتوهم أنك تخبر عن غائب مسمى بذلك"[٥].

ـ وأما عند الخُوَيّ فقد وردت هذه العلة في تسعة مواضع، ومنها:

اـ **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن المعرب والمبني من الأسماء:

" وإنما يؤتى بالإعراب في الأسماء؛ لإزالة اللبس عنها؛ لأنها تدل على معان مختلفة بصيغة واحدة، فلو لم تعرب لالتبست معانيها، ألا ترى أنك تقول: (ما أحسن

---

(١) المحصول: ٢/ ٦٩٠.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٤٢.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٥٦.

(٤) المحصول: ١/ ٣٤١.

(٥) المحصول: ٢/ ٧٩٥.

زيد) فيحتمل ثلاثة معان: الاستفهام، والتعجب، والنفي، فإذا أعربته تخلصت هذه المعاني، وتميز كل واحد على الآخر"[١].

ب ـ **ويقول** في حديثه عن الضمير الذي يفسره ما بعده:

" وأما الضمير الذي يفسره المفرد الوارد بعده فعلى ضربين: أحدهما: ما يكون منصوباً أبداً، وهو المفسر للضمير المتصل بـ(رُبَّ)، و(نِعْمَ وبِئْسَ)، نحو قولك: (رُبَّه رجُلاً)، و(نِعْمَ فارساً زيدٌ)، و(بِئْسَ جاهلاً عمروٌ) ... وإنما وجب تفسيره؛ لرفع اللبس"[٢].

٣٠ـ علة دلالة الحال:

وردت هذه العلة عند ابن إياز في موضعين، وهما:

اـ يقول ابن إياز في باب (الكلمة والكلام):

" وقد يستعمل القول أيضا لغير ذي لفظ تجوُّزاً، قال الشاعر:

فَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعاً وَطَاعَةً * * * وَأَبْدَتْ كَمِثْلِ الدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ[٣]

وإنما جاز ذلك؛ لأن صورة حالهما قائمة مقام قولهما: (سمعاً وطاعةً)" [٤].

ب ـ **ويقول** في باب الحال:

" وهنا تنبيه: وهو أنه لا يجوز إضمار الفعل إلا أن تكون الحال المشاهدة تدل عليه، فلو قلت مبتدئا من غير حال تدل: (أقائماً)، (أقاعداً) كما تقول في المصدر: (قياماً زيدٌ) لم يجز، والفرق بينهما أن المصدر مأخوذٌ من لفظه الفعلُ، فهو دال عليه، وليس كذلك الحال؛ لأنها غير دالة على فعل مخصوص، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: (ضَحِكَ قائماً) أو (قَعَدَ قائماً) أو (ثَبَتَ قائماً)، وإنما جاز: (أقائماً وقدْ قعدَ الناسُ)؛ لما شوهد منه من أمارات القيام والتأهب له"[٥].

ـ وأما عند الخُوَيِّ فقد وردت هذه العلة في خمسة مواضع، ومنها:

اـ يقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف: (وينتصب الحال بفعل مضمر، كقولهم:

([١]) شرح الفصول: ١/ ٢٧.

([٢]) شرح الفصول: ٢/ ٤١٥.

([٣]) البيت من الطويل، ينظر: الخصائص: ١/ ٢٢، واللسان، وتاج العروس: (ق و ل)، برواية: (وحدَّرتا كالدُّرِّ لمَّا يُثَقَّبِ).

([٤]) المحصول: ١/ ١٧.

([٥]) المحصول: ١/ ٥٥٤.

(أقائماً وقد قعَدَ الناسُ)، و(أقاعداً وقدْ سارَ الرّكبُ):

" تقديره: أتستقرُّ قائماً حالَ قعودِ النّاس، وأتستقرُّ قاعداً وقدْ سارَ الرّكْبُ، ومثله قولهم للمرتحل: (راشداً مهدياًّ) بإضمار (اذهبْ)، وللقادم: (مأجُوراً مبرُوراً)، أي: رجعتَ، وحذف الفعل؛ لدلالة الحال عليه"(١).

ب ـ **ويقول** معقباً على قول المصنف في أنواع الضمير: (والذي يفسره ما استقر في النفس...):

" هذا هو النوع الرابع من أنواع المضمر، ومثاله قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾(٢) ... وقول طرفة بن العبد(٣):

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إذَا قَالَ صَاحِبِي * * * أَلا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي(٤)

أي: على مثل (الناقة)، ولم يجر ذكرها، لكنه اعتمد على دلالة الحال المستقرة في النفس"(٥).

ـ من العلل التي انفرد بها ابن إياز:

١ـ علة نيابة:

أورد ابن إياز هذه العلة في ثلاثة مواضع، ومنها:

اـ **قوله** في عمل اسم المصدر في قولهم: (كلامُك زيداً حسَنٌ):

" لما ناب عن المصدر الحقيقي وقام مقامه عمل عمله، ومثله قول الشاعر:

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي * * * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا(٦)

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢٢٨.

(٢) سورة يوسف، من الآية/ ٢.

(٣) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، أبو عمرو البكري الوائلي، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان هجاءاً غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، ولد في بادية البحرين، وتنقل في بقاع نجد، واتصل بالملك عمرو بن هند، فجعله في ندمائه، قتل شاباً في حوالي سنة ٦٠ ق هـ. (طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٣٧، والأعلام: ٣/ ٢٢٥)

(٤) البيت من الطويل، وهو لطرفة. ينظر: الديوان: ٣١، وجمهرة أشعار العرب: ٣٢٠، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/ ٢٦٥، والإنصاف: ١/ ٩٦. والشاهد: (على مثلها)، حيث عاد الضمير على الناقة، ولم يجر لها ذكر في الكلام، لأنها مستقرة في نفس الشاعر.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٤٢١، ٤٢٢.

(٦) البيت من الوافر، وهو للقطامي، ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٢١، وأوضح المسالك: ٣/ ٢١١، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٩٩، والهمع: ٢/ ١٠٢، ٣/ ٦٦، والخزانة: ٨/ ١٣٧. والشاهد: قوله: (عَطَائِكَ الْمِائَةَ)، حيث عمل اسم المصدر عمل المصدر، فأضيف إلى فاعله، ونصب مفعولا به.

فـ(عَطَاء) قائم مقام (الإعْطَاء) الذي هو مصدر (أعْطَى)؛ ولذلك نصب نصب المصدر"[١].

ب ـ **وقوله** في باب الاستثناء:

" وهنا تنبيهان: الأول: أن (عدا) و(خلا) و(لا يكون) إذا استثني بها لا تصرّف، وعلة ذلك نيابتها عن (إلا) ووقوعها موقعها، فإن فارقت ذلك عاودها أصلها من التصرف"[٢].

ـ من العلل التي انفرد بها الخُوَيّ:

١ـ علة توطئة:

أورد الخُوَيّ هذه العلة في أربعة مواضع، ومن ذلك:

اـ **يقول** في علة إعراب الأسماء الستة بالحروف:

" إنما أعربت بالحروف؛ توطئةً للتثنية والجمع، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالحروف؛ للفرق بينها وبين المفردات، فأعربوا بعض المفردات بالحروف؛ ليتأسى بها الطبع، فإذا انتقل إلى الإعراب بالحروف في المثنى والمجموع لم ينفر منه؛ للإلف به في المفرد"[٣].

ب ـ **ويقول** في تعقيبه على قول المصنف في تعريف البدل: (وهو تفسير اسم باسم يقدر إحلاله في محل الأول):

" وقوله: (يقدر إحلاله في محل الأول) مخرج لما عداه، والمراد: أن يكون هو المقصود بالذكر، ويكون ذكر الأول توطئة وتمهيداً للثاني، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد، مثال ذلك قولك: (رأيتُ أخاكَ عَمْراً)، فالمقصود بالإخبار عنه إنما هو (عمرو)، وإنما ذكر الأخ؛ توطئةً وتأكيداً وبياناً"[٤].

٢ـ علة إجحاف:

وردت هذه العلة عند الخُوَيّ في قوله في المنادى المرخم:

---

(١) المحصول: ١/ ١١، ١٢.

(٢) المحصول: ١/ ٤٨٥.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٥٠.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٤٩٨.

" وإنما اشترط في ترخيم الاسم زيادته على ثلاثة أحرف؛ لما يلزم من الإجحاف به عند بقائه على أقل من ثلاثة أحرف"[١].

* * *

[١] شرح الفصول: ١/ ٣٠٢.

الفصل الثالث: في أصول أخرى بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على:

المبحث الأول: الإجماع بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثاني: استصحاب الحال بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الثالث: الاستقراء بين ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الرابع: قواعد الاستدلال عند ابن إياز والخُوَيّ.

المبحث الأول: الإجماع بين ابن إيا زوالخُوَيّ

تمهيد:

الإجماع في اللغة: يطلق على معنيين: أحدهما: العَزْمُ علَى الأَمْرِ والإِحْكَامُ عَلَيْه. تَقُولُ: أَجْمَعْتُ الأَمْرَ وعَلَيْهِ، إذا عَزَمْتَ عَلَيْهِ. وثانيهما: الاتفاق، يقال: أجمع القوم على كذا، إذا اتفقوا[1].

وفي الاصطلاح: هو اتفاق علماء النحو و الصرف على مسألة أو حكم ما.

والمراد به إجماع نحاة البلدين، البصرة والكوفة[2].

والإجماع أصل من أصول النحو التي ذكرها ابن جني، وعده السيوطي حجة[3]، في حين أن ابن الأنباري لم يذكره في كتابه[4].

وقد بيّن ابن جني مدى حجية هذا الأصل، فقال:

" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إذا لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة"[5].

فابن جني في هذا النص يبين أن الإجماع يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص.

أما عن موقف ابن إياز والخُوَيّ من الإجماع فقد احتجا به في بعض المواضع، فهما إلى جانب اعتمادهما على السماع والقياس قد اتخذا من الإجماع حجة؛ دعمًا لما يذكرانه من آراء للنحاة، وقد رأيتُ في هذه المواضع التزامهما بالإجماع وقطعهما به، فلم أرَ عندهما خرقًا للإجماع أو نقضًا له في المواضع التي ذكرت.

وقد عبّر ابن إياز عن الإجماع بعبارات مختلفة، كقوله: "بالإجماع"، أو"وهو إجماع"، أو"إجماعهم"، أو"عند الجميع"، وغير ذلك من العبارات.

وأما الخُوَيّ فقد عبر عنه بقوله: "بالاتفاق"، أو"متفق عليه"، أو"اتفقوا على"، وغير ذلك من العبارات.

([1]) ينظر: الكليات للكفوي: ٤١، ومادة (ج م ع) في اللسان، وتاج العروس.

([2]) ينظر: الاقتراح: ٥٥.

([3]) ينظر: الخصائص: ١/ ١٨٩، والاقتراح: ٥٥.

([4]) ينظر: لمع الأدلة: ٨١، وصفحة/ ٣٠ من هذا البحث.

([5]) ينظر: الخصائص ١٨٩/١.

ومن أمثلة الإجماع عندهما ما يأتي :

أولا: عند ابن إياز:

١- **يقول ابن إياز** في حديثه عن إعراب المنقوص:

" فإن قيل: فما الدليل على استثقال العرب الضمة والكسرة دون الفتحة؟.

قيل: يدل على ذلك إجماعهم على تجويز تسكين عين (فَعُل) كـ(عَضُد)، وعين (فَعِل) كـ(فَخِذ)، وامتناعهم من تسكين عين (فَعَل) كـ(جَمَل)، فيقولون: (عَضْد) و(فَخْذ)، ولا يقولون: (جَمْل)"(١).

٢- **ويقول** في تقديم معمول (أفعَل) التعجب عليه:

" وأما التقديم فلا يجوز بالإجماع، فلا يقال: (ما زيداً أحْسَنَ)، ولا (زيداً ما أحْسَنَ)، ولا (بزيدٍ أحسِنْ)"(٢).

٣- **ويقول** في وجه إعمال (إنّ) وأخواتها في المبتدأ والخبر:

" منها أنها بالإجماع عملت في الأول، فوجب أن تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدأ والخبر"(٣).

٤- **ويقول** في باب الضرورة الشعرية:

" فمن ذلك صرف ما لا ينصرف، وهو إجماع"(٤).

ثانيا: عند الخُوَيّ:

١- **يقول الخُوَيّ** في باب الكلمة والكلام في حديثه عما يتألف منه الكلام من أنواع الكلمة الثلاث:

" ... والثالث: المؤتلف من اسم وحرف لا يكون كلاماً أيضاً؛ لأنا إن جعلنا الاسم خبراً لم يكن في الكلام مخبر عنه، وإن جعلناه مخبراً عنه لم يكن فيه خبر، ولا يستثنى من ذلك إلا حرف النداء مع المنادى فإنه كلام بالاتفاق ..."(٥).

٢- **ويقول** في تعقيبه على قول المصنف في باب ما لا ينصرف: (وكل بناء على (مَفْعَل) أو (فُعَال) معدول عن ألفاظ العدد إلى العشرة):

---

(١) المحصول: ١/ ١٤٩.

(٢) المحصول: ١/ ٣٨١.

(٣) المحصول: ١/ ٥٨٧.

(٤) المحصول: ٢/ ١١١٩.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٥.

" قلت: اتفقوا على أن يقال: (مَوْحَد وأُحاد)، و(مَثْنَى وثُناء)، و(مَثْلَث وثُلاث)، و(مَرْبَع ورُباع)، كقوله تعالى: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)[١]..."[٢].

٣- ويقول معقباً على قول المصنف: (وكل ما لا ينصرف معرفة إذا نكر انصرف):

"واعلم أنّ هذا الضابط ليس على إطلاقه، فإنّه يقتضي صرف المسمى بـ(مساجد) و(أحمر) و(حمراء) إذا نكر، وأنّه لا ينصرف بعد التنكير بالاتفاق كما لا ينصرف قبل التسمية، بل الضابط: أنّ كل ما لا ينصرف معرفة لكونه معرفة إذا نكر انصرف"[٣].

٤- ويقول في حديثه عن الأوجه الجائزة في الصفة المشبهة مع معمولها بعد أن ذكر ما يستحسن منها[٤]:

" وأما القبيح وهو مع قبحه جائز فخمس مسائل: أربع منها متفق على جوازها، وواحدة مختلف في جوازها. فأما المتفق على جوازها فهي: (الحسنُ الوجهُ)، و(حسنٌ وجهٌ)، و(الحسنُ وجهٌ)، و(حسنٌ الوجهُ) برفع (الوجه) في الأربع ..."[٥].

* * *

---

(١) سورة النساء، من الآية/ ٣.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٤١.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٤٥.

(٤) ذكر الخُوَيّ أن مسائل هذا الباب تنتهي إلى ثماني عشرة مسألة، تسعة تكون الصفة فيها معرفة باللام، وتسعة تكون مجردة عنها، وبين أن منها ما يستحسن، وما يمتنع، وما يجوز مع قبح، فأما ما يستحسن منها فأحد عشر وجها، وأمثلتها على النحو التالي: (مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ، وحسنٍ وجهَهُ، وحسنِ الوجهِ، وحسنٍ الوجهَ، وحسنٍ وجهاً، وحسنِ وجهٍ، ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ، والحسنِ وجهَهُ، والحسنِ الوجهِ، والحسنِ الوجهَ، والحسنِ وجهاً). وأما الممتنع منها فوجهان، ومثالهما : (مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ، والحسنِ وجهِه). وأما ما يستقبح منها فخمسة أوجه، ومثالها: (الحسنُ الوجهُ، وحسنٌ وجهٌ، والحسنُ وجهٌ، وحسنٌ الوجهُ، وحسنِ وجهِهِ). ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٥٧_ ٣٦٤.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٣٦٤.

المبحث الثاني
استصحاب الحال بين ابن إياز والخُوَيّ

المبحث الثاني: استصحاب الحال بين ابن إياز والخُوَيِّ

تمهيد:

الاستصحاب في اللغة: استفعال من الصحبة، يقال: استَصْحَبَه، أي: دَعَاهُ إلَى الصُّحْبَة ولَازَمَه، وكُلُّ ما لَازَم شَيْئاً فَقد استَصْحَبَه(١).

وأما في الاصطلاح فهو: إبقاء حال اللفظ على ما كان يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل.

قال ابن الأنباري:

" وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل. مثال ذلك قولهم في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء"(٢).

واستصحاب الحال أصل من أصول النحو المختلف في الأخذ بها، فابن جني يعتبر أدلة النحو ثلاثة: القياس والسماع والإجماع، وابن الأنباري يعتبرها ثلاثة: قياس ونقل واستصحاب حال، أما السيوطي فقد جمع شتات هذه الأصول وجعلها أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال(٣).

واستصحاب الحال وإن كان من الأدلة المعتبرة إلا أنه دليل ضعيف، ولا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم(٤).

أما عن موقف الشارحين من استصحاب الحال فقد اعتد به كل منهما دليلاً في بعض المواضع، ومن الأمثلة التي تؤيد ذلك:

أولا: عند ابن إياز:

١- **يقول ابن إياز** في حديثه عما تبنى عليه الكلمة:

" إذا كان السكون هو الأصل في البناء، فالواجب أن يستصحب إلى أن يعرض ما

---

(١) ينظر: مادة (ص ح ب) في اللسان، وتاج العروس.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، والاقتراح ٨٦.

(٣) ينظر: الخصائص: ١/ ١١٤، ١/ ١٨٩، ولمع الأدلة: ٨١، والاقتراح: ١٣.

(٤) ينظر: لمع الأدلة: ١٤٢.

يصد عنه"[١].

فهو في هذا يصرح بالأخذ بالاستصحاب ما لم يرد دليل آخر يمنع من ذلك.

٢- **ويقول** في حديثه عن الظرف:

" فإن قيل: إذا كانت (في) مقدرة فيه، فلم كان معرباً؟

قيل: أصل الأسماء الإعراب، والبناء طارئ عليها، فلا يخرجها عنه إلا مخرج قوي؛ لتأثيرٍ لازمٍ لها أشد لزوم. والظروف أكثرها متمكنة، ولها في الأغلب حالتان: إحداهما: ظهور (في) معها، وذلك يقتضي إعرابها، والأخرى: حذفها منها، والأصل الظهور، فكان حذفها كإثباتها"[٢].

٣- **ويقول** في (مهما):

" والجيد أيضا أن تكون مفردة؛ لأصالة ذلك، وعدم الدليل على التركيب، ولكراهة التغيير الذي يدعى فيه"[٣].

٤- **ويقول** في حديثه عن أوجه الاتفاق بين (كم) الخبرية والاستفهامية:

" وثانيها: البناء على السكون الذي هو الأصل؛ إذ لم يوجد ما يقتضي الانتقال"[٤].

ثانيا: عند الخُوَيّ:

١- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن أنواع البناء:

" وأما البناء على السكون في الحروف ففي (مِنْ) و(قَدْ)، وإنما بنيت هذه على الأصل؛ لأن الأصل في الحروف البناء، وبناء الجميع على السكون معلل بالأصل، وقد تبين أن ما يبنى على السكون لا يسأل عن علته؛ لأنه الأصل، وإنما يسأل عن علة البناء على أصل الحركة وعلى خصوص الحركة"[٥].

فقد استدل لبناء الحروف باستصحاب الحال، وكذلك لما بني منها على السكون.

٢- **ويقول** في باب النائب عن الفاعل في ثنايا حديثه عما يقوم مقام الفاعل عند عدم وجوده بعد أن بين الأشياء التي لا تصلح لذلك:

" ولما لم يمنع مانع من إقامة سائر ما يتعدى إليه الفعل مقام الفاعل جازت إقامته

---

(١) المحصول: ١/ ٢٥٠.

(٢) المحصول: ١/ ٤٢٩.

(٣) المحصول: ٢/ ٦٣٦.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٤٥.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٧٩.

مقامه؛ عملاً بالأصل السالم عن معارضة المانع"[١].

٣- **ويقول** في باب الاستثناء عند حديثه عن المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب:

" وإنما وجب نصبه؛ لأن الأصل في المستثنى أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به من حيث وقوعهما فضلة في الكلام، لكن قد يعرض له في بعض المواضع ما يمنع نصبه، ولم يعرض ذلك هنا، فبقي على الأصل"[٢].

٤- **ويقول** في حديثه عن العلم:

" فلما كانت الأعلام لا تدخلها الألف واللام جاز دخولها على الأعلام المنقولة عن الصفات؛ نظراً إلى الأصل ولمحاً لما كانت عليه من الصفة، ولذلك سميت التي للمح الصفة، وجاز أيضاً تركها؛ نظراً إلى الحال، فتقول: (فضلٌ)، و(الفضلُ)، و(حارثٌ)، و(الحارثُ) ..." [٣].

فقد استدل لجواز دخول أداة التعريف على الأعلام باستصحاب الحال.

*   *   *

([١]) شرح الفصول: ١/ ١٢٢.

([٢]) شرح الفصول: ١/ ١٨٥.

([٣]) شرح الفصول: ٢/ ٤٥٩.

المبحث الثالث

الاستقراء بين ابن إياز والخُوَيّ

المبحث الثالث: الاستقراء بين ابن إياز والخُوَيِّ

تمهيد:

الاستقراء في اللغة: استفعال من قرأ الشيء، إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض. ومعناه: تتبع الشيء جزءاً جزءاً للوقوف على أحواله، جاء في (المصباح):

" اسْتَقْرَأْتُ الأشياء: تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها و خواصها"(١).

وفي الاصطلاح: هو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كلية.

وهو من الأدلة المعتبرة عند كل من ابن إياز والخُوَيِّ، وقد تقصيت مواضعه في الشرحين، فوجدت أن ابن إياز أورده في أربعة مواضع، والخُوَيِّ أورده في خمسة مواضع، وهاك بيان ذلك:

أولا: عند ابن إياز:

١- **يقول ابن إياز** في وجه انحصار الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

" وقد ذكر العلماء في ذلك وجوها: فمنها: الاستقراء والتتبع، ومعنى ذلك أن علماء كل لغة تتبعوها، فلم يجدوا سوى هذه الأقسام، فوقع الإجماع منهم على ذلك"(٢).

٢- **يقول** في حديثه عن علامات الأفعال:

" والفرق بين السين وسوف من وجهين:

الأول: التراخي في (سوف) أشد منه في السين؛ بدليل استقراء كلامهم، قال الله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ ﴾(٣)، فطال الأمد والزمان، وقال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ ﴾(٤)، فتعجل القول ..." (٥).

٣- **يقول** في حديثه عن (إيّاي) وأخواته:

" والقول المنصور فيها قول الأخفش(٦)، ... وهو أن (إيّا) الضمير، وما بعده

---

(١) المصباح المنير: مادة (ق ر أ).

(٢) المحصول: ١/ ٢١.

(٣) سورة الزخرف، من الآية/ ٤٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية/ ١٤٢.

(٥) المحصول: ١/ ٤٩، ٥٠.

(٦) ينظر: علل النحو: ٤١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٢٥، والجنى الداني: ٥٣٦.

حروف تدل على اختلاف أحوال المضمرين في التكلم والخطاب والغيبة والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ودليله أنه لزم النصب، والظاهر أن اللازم النصب إما مصدر وإما ظرف، والاستقراء يحقق الحصر، وليس بواحد منهما، فكان مضمرا"(١).

٤- **ويقول** في (كم):

" وهي على قسمين: استفهامية، وخبرية، ودليل الحصر الاستقراء"(٢).

ثانيا: عند الخُوَيّ:

١- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عما تبنى عليه الكلمة بعد أن ذكر أسباب بناء الكلمة:

" وهذه أسباب البناء على الحركة، ودليل حصرها: الاستقراء والتتبع"(٣).

٢- **ويقول** في تعقيبه على قول المصنف: (والمستثنى، إما لازم النصب، أو لازم الجر، أو متردد بينهما، أو متردد بين الرفع والجر، أو متردد بين النصب والبدل مما قبله):

" أي: يجوز فيه الأمران، فهذه خمسة أقسام، دليل حصرها الاستقراء"(٤).

٣- **ويقول** في تعقيبه على قول المصنف في باب المذكر والمؤنث: (وما كان من الحيوان من الأعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث ...):

" اعلم أن المؤنث غير الحقيقي مما لا علامة له كثير لا يحيط به ضابط؛ إذ لا قياس له، لكنه سماعي ... وقد وضع فيه كتب لأهل اللغة، لكن الأعضاء المزدوجة من الحيوان وجدت بالاستقراء مؤنثة في الغالب، فنبه المصنف عليها؛ لضبط المؤنث من الأعضاء بهذا الضابط ..."(٥).

٤- **ويقول** في حديثه عن أوزان الرباعي من الأسماء:

" اعلم أن الأمثلة للرباعي بالقسمة العقلية ثمانية عشر؛ لأنه يجب سكون ثانيها أو ثالثها، ... فإن كان الساكن الثاني فالأول إما مفتوح أو مضموم أو مكسور، وعلى كل تقدير فالثالث إما مفتوح أيضا أو مضموم أو مكسور، فيحصل من ذلك

---

(١) المحصول: ٢/ ٨٢٠.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٤٤.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٧٧.

(٤) شرح الفصول: ١/ ١٨٤.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٥٤٩.

مضروب ثلاثة في ثلاثة، وهو تسعة، وإن كان الساكن هو الثالث حصل أيضا تسعة أخرى، وذلك ثمانية عشر مثالا، إلا أنه لا يوجد في كلام العرب منها بالتتبع والاستقراء غير خمسة أمثلة متفق عليها وواحد مختلف فيه ..."[١].

٥- ويقول في كلامه عن أحرف الزيادة:

" وأما (أَفْكَل)- وهو الرعدة- و(أَيْدَع)- وهو صبغ أحمر- فإنهما مجهولا الاشتقاق، والألف فيهما زائدة إلحاقا بالمعلوم، فإنا وجدنا بالاستقراء الهمزة زائدة في كل كلمة ثبتت فيه أولا مع ثلاثة أصول مما عرف اشتقاقه، نحو: (أصْفَر)، و(أَخْضَر)، و(أسْرَد)[٢]، و(أذْهَب)، و(أجْلَس)، فكذلك المجهول"[٣].

* * *

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٦٢١، ٦٢٢.

(٢) أسرد: يقال: نخل أسرد، إذا أضر به العطش، فَيَبِسَ قبل يَنْعِهِ. اللسان: (س ر د).

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٦٧٣.

المبحث الرابع

قواعد الاستدلال عند ابن إياز والخُوَيِّ

المبحث الرابع: قواعد الاستدلال عند ابن إياز والخُوَيّ

قواعد الاستدلال: هي قواعد عامة للتوجيه تشمل أكثر من أصل نحوي، وهذه الأصول لا تنتمي لباب واحد من أبواب النحو والصرف، وإنما هي ضوابط عامة تشمل الأبواب والجزئيات، وتنبئ عن فهم واعٍ ودقيق لكلام العرب، وقد ذكر ابن إياز والخُوَيّ بعضا من هذه القواعد، وإليك بيان هذه القواعد عندهما:

أولا: قواعد الاستدلال عند ابن إياز:

١ـ المؤكِّد فرع على المؤكَّد، ووجود الفرع من غير أصل محال.

جاء في حديثه عما يتألف منه الكلام:

" فإن قيل: فما تصنع بقولك: (قُمْ)، وهو تام وليس في اللفظ جزء آخر يتألف معه، وكذلك: (لا تَذْهَبْ) تام ...؟ قيل: إن في الفعلين ضميراً مستكناً في النفس، وهو في حكم المنطوق به، ألا ترى أنه يظهر في التثنية والجمع والمؤنث في قولك: (قوما)، و(قوموا)، و(قومي)، ويؤكد في قولك: (قُمْ أنْتَ)، **والمؤكِّد فرع على المؤكَّد، ووجود الفرع من غير أصل محال**"[١].

٢ـ ما له حالتان أعلى مما له حالة، وما له حالة واحدة أعلى مرتبة مما ليس له شيء.

يقو ل في كلامه على الاسم معقبا على قول المصنف: (وسمي بذلك؛ لسموه على قسيميه):

" يريد به ما تقدم من أن الاسم يخبر به، ويخبر عنه، كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، و(أخوكَ زيدٌ)، والفعل يخبر به، ولايخبر عنه، كقولك: (قام زيدٌ)، ولو أردت الإخبار عن (قام) لم يجز، والحرف لا يخبر به، ولا يخبر عنه، **وما له حالتان أعلى مما له حالة، وما له حالة واحدة أعلى مرتبة مما ليس له شيء**"[٢].

٣ـ الحمل على الأكثر أحوط.

يقول في حديثه عن الاسم:

" فإن قيل: فلم عوضو الهمزة دون غيرها من الحروف؟ قيل: إنه لما كان العوض يقع هنا أوّلاً؛ لكون الحذف آخراً، وقد ألف زيادة الهمزة أوّلاً، وكثر ذلك، كانت بالزيادة أولى؛ ولذلك قال أهل التصريف: متى وقعت الهمزة أوّلاً، وبعدها ثلاثة أصول حكم عليها بالزيادة، عرف اشتقاق ذلك أو جهل، ولذك قال أبو علي: وزن

---

(١) المحصول: ١/ ٢٠.

(٢) المحصول: ١/ ٢٢.

(أَوْتَكَى)[١]: (أفْعَلَى)، وليس (فَوْعَلَى)، كـ(خَوْزَلَى)؛ إذ زيادة الهمزة أوّلاً أكثر من زيادة الواو ثانياً، **والحمل على الأكثر أحوط**"[٢].

٤ـ الفعل لا يقبل التخصيص كما لا يقبل التعريف.

يقول في معرض حديثه عن علامات الاسم:

" ومنها: النعت، وإنما اختص بالاسم؛ لأنه يخصص المنعوت، ويميزه عن مشاركة غيره، أولا ترى أنك إذا قلت: (هذا رجُلٌ ظريفٌ) أو (عالِمٌ) أو (أسمرُ) تخصص عن سائر الرجال الذين ليس لهم هذا الوصف، قالوا: **والفعل لا يقبل التخصيص كما لا يقبل التعريف**"[٣].

٥ـ ما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد.

يقول في باب ما لا ينصرف:

" أصل الأسماء الصرف؛ لعلتين: ... والثانية: أن امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد، والصرف يحصل بغير سبب زائد، **وما حصل بغير سبب زائد أصل لما حصل بسبب زائد**"[٤].

٦ـ الأصول تراعى ويحافظ عليها.

يقول في الممنوع من الصرف:

" فإن قيل: لِمَ لَمْ تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟ قيل: لوجوه: أحدها: أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل، وشبهوا ذلك ببراءة الذمة، فإنها لما كانت الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين؛ **وذلك لأن الأصول تراعى، ويحافظ عليها**"[٥].

٧ـ الطارئ يزيل حكم الثابت.

يقول في حديثه عن الاسم المنقوص:

" ولا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منون: فالأول تحذف ياؤه في الرفع والجر، تقول: (هذا قاضٍ)، و(مررتُ بقاضٍ)، والأصل: (قاضِيٌ) بوزن (ضارِبٌ)؛ لأنه اسم فاعل من (قضَى) (يقضِي)، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى

---

(١) الأَوْتَكُ والأَوْتَكَى: ضرب من التمر. اللسان: (و ت ك)

(٢) المحصول: ١/ ٢٤.

(٣) المحصول: ١/ ٤١.

(٤) المحصول: ١/ ٨٤.

(٥) المحصول: ١/ ٨٦.

ساكنان: الياء والتنوين، واجتماعهما محال؛ لعدم إمكان النطق بهما، فحينئذ لا بد من حذف أحدهما أو تحريكه، لا جائز حذف التنوين؛ لأنه حرف دال على معنى، وحذفه يوقع لبساً بين المنصرف وغيره، ولأنه طارئ، **والطارئ يزيل حكم الثابت**؛ إذ لو علم أنه يحذف لمَا جيء به"[١].

٨ـ الحمل على الأكثر دون الأقل.

يقول في معرض حديثه عن (ذو) من الأسماء الستة:

" فإن قيل: لِمَ كانت اللام المحذوفة من (ذو) ياءً، وهلا كانت واواً؟

قيل: قد تبين أنّ عينها واو؛ لقولهم في جمعها: (ذووا)، و(ذوات)، ولم يقولوا: (ذيُوا)، ولا (ذيَات)، وإذا كان كذلك فجعل اللام ياء أولى من جعلها واواً؛ لأن باب (طويْتُ) و(شويْتُ) أكثر من باب (قُوّة) و(حُوّة)، ومعنى ذلك: أن ما عينه واو، ولامه ياء أكثر مما عينه واو، ولامه واو، ومن قواعدهم: **الحمل على الأكثر دون الأقل**"[٢].

٩ـ الأصل له من القوة ما ليس لغيره.

يقول في تثنية الممدود:

" وإذا كانت أصلاً أُقِرّت في التثنية، تقول في (قرَّاء)، وهو الكثير القراءة: (قرّاءان)؛ وذلك لأنها أصل، **والأصل له من القوة ما ليس لغيره**"[٣].

١٠ـ التغيير في الأطراف هو الكثير المطرد.

يقول في معرض حديثه عن الماضي المتصل بآخره ضمائر الرفع المتحركة، وعلة إسكان لامه دون عينه:

" ولقائل أن يقول: إن حركة آخر الماضي تدل على شبهه بالمعرب، فلم يرجح إسكانه دون إسكان العين. قلنا: إن الإسكان تغيير، **والتغيير في الأطراف هو الكثير المطرد**"[٤].

١١ـ لا تتحقق الفضلية إلا بعد تمام الكلام واستقلاله.

يقول معقبا على قول المصنف في تعريف الحال: (وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرة مشتقة بعد معرفة، قد تم الكلام دونها ...):

---

(١) المحصول: ١/ ١٤٨.

(٢) المحصول: ١/ ١٥٧. وينظر: ٢/ ٦١٠.

(٣) المحصول: ١/ ١٧٨.

(٤) المحصول: ١/ ٢٩١.

" وقوله (قد تم الكلام دونها) أتى بلفظ (قَدْ) هنا للتحقيق لا للتقليل، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾(١)، وإنما اشترط ذلك؛ لأنها مشابهة للمفعول، والمفعول فضلة، فمشابهه أولى بذلك، **ولا تتحقق الفضلية إلا بعد تمام الكلام واستقلاله**"(٢).

١٢ـ لا يجوز تقديم المفسِّر على المفسَّر.

يقول في باب التمييز:

" وحكى ابن الدهان(٣) أنه عند قوم منصوب بالظرف، كقولك: (عندي عِشْرُونَ درهماً)، وهو باطل؛ لوجهين:

الأول: أنه لو كان كذلك لتقدم على العدد، فقيل: (عندي درهماً عِشْرُونَ)، وذا غير جائز.

والثاني: صحة المسألة عند عدم الظرف.

ولقائل أن يجيب عن الأول بأنه إنما لم يتقدم؛ لأنه مفسِّر، **ولا يجوز تقديم المفسِّر على المفَسَّر**"(٤).

١٣ـ المعمول يقع حيث يقع العامل؛ إذ كان تابعا وفرعا عليه.

يقول في باب الاستثناء:

" ولا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، فلا يجوز: (ما قومُكَ زيداً إلا ضاربونَ)؛ لأن تقديم الاسم الواقع بعد (إلا) عليها غير جائز، فكذا معموله؛ لأن من أصولهم: **أن المعمول يقع حيث يقع العامل؛ إذ كان تابعاً وفرعاً عليه** ..."(٥).

١٤ـ الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل.

يقول في باب المبتدأ والخبر:

" إنْ قيل: أيهما أحسن حذف المبتدأ أم حذف الخبر؟

---

(١) سورة النور، من الآية/ ٦٤.

(٢) المحصول: ١/ ٤٤٥.

(٣) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد الأنصاري، المعروف بابن الدهان النحوي البغدادي، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، وله شعر مليح، من مصنفاته: الدروس في النحو، وشرح الإيضاح، وشرح اللمع، والفصول في النحو، وغير ذلك، توفي سنة ٥٦٩هـ. (وفيات الأعيان: ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٧)

(٤) المحصول: ١/ ٤٧٣، ٤٧٤.

(٥) المحصول: ١/ ٤٧٦.

قيل: صرح العبدي[١] في (برهانه) بأن حذف الخبر أحسن، واحتج بأن الحذف اتساع وتصرف، وهو في الخبر دون المبتدأ ... وقال شيخنا: **الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل**"[٢].

١٥- الحمل على ما لا نظير له ممنوع.

يقول في حديثه عن لفظ (اللهم) في النداء:

" وهنا تنبيه: وهو أن (لاهُمّ) زيدت فيه الميم على لغة من جعله (فِعَالا) كـ(كِتَاب)، لا على من جعله من (ألِهَ)، واعتقد حذف الفاء؛ لأن ما كان محذوفا منه فاؤه لم تعهد زيادة الميم في آخره، **والحمل على ما لا نظير له ممنوع**"[٣].

١٦- كلما اشتد الاتصال كان في التأثير أقوى وأولى.

يقول في عدم جواز وصف (اللهم):

" فإن قيل: فـ(سيبويه) مركب من اسم وصوت، ووصفه جائز. قيل: نعم، ذلك فيه جائز؛ لفقدان السبب الآخر، وهو شبه المضمر ... وأيضا فاتصال الصوت بالاسم في (اللهم) أشد، ألا تراه ساكن الأول، فانفصاله متعذر، ولا كذلك (سيبويه)، **وكلما اشتد الاتصال كان أقوى في التأثير وأولى**"[٤].

١٧- الشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصه.

يقول في حديثه عن الإضافة اللفظية:

" والرابع: إضافة الموصوف إلى ما يصح أن يكون صفته، كقولهم: (مسجدُ الجامع)، (صلاةُ الأولى)، وهذا وشبهه في تقدير الانفصال، وقالوا: لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة؛ لأن الغرض بها التعريف والتخصيص، **والشيء لا يعرف نفسه ولا يخصصه**"[٥].

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، أخذ عن السيرافي والرماني، من مصنفاته: شرح الإيضاح، توفي سنة ٤٠٦هـ. (البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٥)

(٢) المحصول: ١/ ٥٧٦.

(٣) المحصول: ٢/ ٦٨٣.

(٤) المحصول: ٢/ ٦٨٤.

(٥) المحصول: ٢/ ٧٧٥.

ثانيا: قواعد الاستدلال عند الخُوَيّ:

١ـ الفعل والحرف لا يخبر عنهما، فلا يصح نعتهما.

يقول في بيان وجه اختصاص التثنية والجمع بالأسماء:

" وإنما اختصا بالاسم؛ لأن فيهما معنى النعت، والنعت من خواص الأسماء؛ لأن المراد منه اختصاص المنعوت؛ ليفيد الإخبار عنه، **والفعل والحرف لا يخبر عنهما، فلا يصح نعتهما**"(١).

٢ـ اجتماع الشيء وعدمه في حقيقة واحدة محال.

يقول في باب: ما لا يخلو أواخر الكلم منه:

" اعلم أن آخر الكلمة لا يخلو من الإعراب أو البناء؛ لأن الإعراب هو: اختلاف آخر الكلام لاختلاف العوامل، والبناء هو: عدم ذلك، **واجتماع الشيء وعدمه في حقيقة واحدة محال**"(٢).

٣ـ العرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره.

يقول في باب البناء:

" وأما (كَمْ) فهي على ضربين: استفهامية، نحو قولك: (كَمْ رجلاً عندَكَ؟)، وخبرية، نحو: (كَمْ رجُلٍ عندي)، فالاستفهامية بُنِيَت؛ لتضمنها معنى حرف الاستفهام، والخبرية بُنِيَت حملاً لها على (رُبَّ)؛ لأنها للتكثير، و(رُبَّ) للتقليل، **والعرب تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره**"(٣).

ويقول في (لا) النافية للجنس:

" وحكمها: أن تنصب الاسم وترفع الخبر تشبيها لها بـ(إنَّ)؛ لأنها نقيضتها؛ لأنّ تلك لتأكيد الإثبات، وهذه لتأكيد النفي، **والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره**"(٤).

٤ـ الدلالة بالذات أقوى من الدلالة بالعرض.

يقول في باب: ما يتعدى إليه جميع الأفعال:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٧.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٤.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٧٩.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٥٠.

" وقدم المصدر على ظرف الزمان مع اشتراكهما في دلالة الفعل عليها بالتضمن؛ لأن الفعل يدل على المصدر بجوهره وذاته، ويدل على الزمان بصيغته وعوارضه، **والدلالة بالذات أقوى من الدلالة بالعرض**"(١).

٥- لا يبدل شيئان من شيء واحد.

يقول في المستثنى المكرر في نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً):

" وإن تقدم المستثنى منه عليهما، جاز في أحدهما النصب والبدل، وتعين في الآخر النصب؛ **إذ لا يبدل شيئان من شيء واحد**"(٢).

٦- علة الشيء ينبغي أن تكون مقارنة لوجوده موجودة معه.

يقول معقباً على قول المصنف في تعريف المفعول له: (وهو مصدر لا من لفظ العامل فيه مقارناً له في الوجود ...):

" وقوله (مقارناً له في الوجود) احتراز من نحو قولك: (جئتُكَ إكراماً لكَ غداً) فإنه لا يصح؛ **لأن علة الشيء ينبغي أن تكون مقارنة لوجوده موجودة معه**"(٣).

٧- العامل في الموصوف عامل في الوصف.

يقول في رده على من يرى أن الابتداء لا يعمل في الخبر:

" وما ذكروه من ضعف الابتداء عن العمل في الخبر ضعيف؛ لأن الخبر كالوصف للمبتدأ؛ لأنه إما عينه أو نازل منزلته، **والعامل في الموصوف عامل في الوصف وإن كان ضعيفاً**، فكذلك العامل في المبتدأ يجب أن يعمل في الخبر وإن كان ضعيفاً "(٤).

٨- النفي إذا انتفى ثبت ضده.

يقول في شروط إعمال (ما) عمل (ليس):

" الشرط الثاني: ألا ينتقض النفي بـ(إلا)، فإن انتقض بـ(إلا) بطل عملها، كقوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾(٥)؛ لأنه بطلت المشابهة بينها وبين (ليس)؛ لافتراقهما حينئذ في النفي، لأن هذه قد صارت مثبتة؛ لأن النفي إذا انتفى ثبت ضده،

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٥٩.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٨٨.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٠٥.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٣٣.

(٥) سورة المؤمنون، من الآية/ ٣٣.

وهو الإثبات"[١].

٩ـ الجمع بين العوض والمعوض لا يجوز.

يقول في بيان الخلاف في الميم من (اللهمّ):

" وقال الكوفيون: لا يجوز أن تكون الميم عوضا؛ لجمعهم بينها وبين (يا) في نحو قول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا * * * أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا[٢]

... والجمع بين العوض والمعوض لا يجوز"[٣].

*　*　*

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢٨٨.

(٢) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٤١٩، ٤٣٠، وأسرار العربية: ٢١٢، والإنصاف: ١/ ٣٤١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٩، وأوضح المسالك: ٤/ ٣١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٥، والخزانة: ٢/ ٢٥٨، ٤/ ٤١٩. والشاهد: (يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا)، حيث جمع بين حرف النداء (يا) والميم في (اللهم).

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣١٣.

الباب الثاني: مسائل الخلاف بين ابن إياز والخُوَيِّ.

ويشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: مسائل الخلاف التي اتفق ابن إياز والخُوَيِّ في اختيارها، ودراسة بعضها.

الفصل الثاني: مسائل الخلاف التي اختلف ابن إياز والخُوَيِّ في اختيارها.

الفصل الثالث: المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها ابن إياز.

الفصل الرابع: المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها الخُوَيِّ.

الفصل الخامس: المسائل التي انفرد بها كل منهما مع الترجيح.

الفصل الأول

مسائل الخلاف التي اتفق ابن إياز والنَّحْوِيّ في اختيارها، ودراسة بعضها.

١- الفعل المضارع بين الحال والاستقبال[(١)]

تمهيد:

تنقسم الكلمة ثلاثة أقسام: اسم: وهو ما دل على ذات أو معنى مجرداً من الزمن، كـ(زيد) و(كتابة). وفعل: وهو ما دل على معنى مقترناً بزمن، كـ(ضَرَبَ)، و(يَضْرِبُ)، و(اضْرِبْ). وحرف: وهو ما دل على معنى في غيره، نحو: (في)، و(لَمْ).

وقد بين ابن معط أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام، فقال:

" وينقسم وضعا إلى ماض بوضعه كـ(فعَلَ)، ومستقبل بوضعه كـ(افْعَلْ)، ومبهم ما بين الحال والاستقبال، وهو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع"[(٢)].

وعقب كل من الشارحين على قول المصنف: (ومبهم ما بين الحال والاستقبال) ببيان رأيه في زمن الفعل المضارع، **فيقول ابن إياز**:

" وإنما كانت صيغة الحال مشتركة؛ لأجل التشكيك الذي يقع للناظر فيه؛ إذ الفعل مشتمل على أجزاء يتصل بعضها ببعض من غير تراخ، متى نظر إلى الجزء الذي انقضى منه كان ماضيا، وإن نظر إلى الجزء الذي لم يأت كان مستقبلا، والجزء الذي يحاذي نظره سريع التقضي، لا جرم لا يتخلص له زمن، بل يبهم عليه، وهذا من مناسبة المعنى اللفظ، وهو مطلوب عندهم. وذهب بعضهم إلى أن صيغة (يفعل) موضوعة للحاضر، لكن كثر التجوز فيها باستعمالها مستقبلة، فغلب على الظن أنها مشتركة ..."[(٣)].

ويقول الخُوَيّ في ذلك:

" ووضعوا لفظ (يفعل) وسائر الأفعال التي أولها حرف من حروف المضارعة التي يجمعها (نأيتُ) أو(أنيتُ) أو(نأتي) للحال، ووضعوه أيضا للمستقبل، فصار

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٢، ٣٥، والمقتضب: ٤/ ٨١، والأصول: ١/ ٣٩، والإيضاح في علل النحو: ٨٧، والإيضاح العضدي: ١٣، ١٤، والمسائل العسكرية: ٩٩، ١٠٢، وشرح كتاب سيبويه: ١/ ٧٣، ٧٤، وإصلاح الخلل: ٢٠، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٨٦، ٩٠، وتوجيه اللمع: ١٠١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٦، وشرح التسهيل: ١/ ١٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ١٦٩، ١٧٠، والبسيط: ١/٢٤٠-٢٤٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧، ٤/ ١٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٣٠٧، والتذييل والتكميل: ١/ ٨١- ٨٦، والهمع: ١/ ٣٦، ٣٧، وحاشية يس على مجيب الندا: ١/ ٧٢.

(٢) الفصول الخمسون: ١٧٠.

(٣) المحصول: ١/ ٢٨٦.

مشتركاً بين الحال والاستقبال مبهماً في كل واحد منهما، نحو: (يَضْرِبُ الآنَ) أو(يَضْرِبُ غَداً) ..." [١].

الدراسة التفصيلية:

من يتتبع ما قاله النحويون في زمن الفعل المضارع عند تجرده من قرائن الحال والاستقبال يرى أنهم قد اختلفوا في ذلك إلى عدة أقوال، وإليك بيان هذا الخلاف وما استدل به كل فريق:

القول الأول: يرى أن المضارع من قبيل المشترك اللفظي، فهو موضوع للحال والاستقبال معا، ويصلح لكل واحد منهما عند تجرده من القرائن التي تعينه لأحدهما، ولا يتعين لواحد منهما إلا بالقرينة التي تخصصه له، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين، واختاره ابن إياز والخُوَيّ، قال سيبويه:

" وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: (اذهَبْ)، و(اقتُلْ)، و(اضْرِبْ)، ومخبراً: (يَقتُلُ)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقتَلُ)، و(يُضرَبُ). وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[٢].

واستدل لهذا المذهب بأن المضارع لما كان بعض مدلوله مستأنف الوجود في الحال؛ لأن زمن الحال سريع الانقضاء، ولا يوقف عليه، فأشبه المستقبل المحض في استئناف الوجود؛ ولذا اشتركا في صيغة (يفعل) اشتراكاً وضعياً[٣].

وبأنه لا تتوقف دلالته على أي منهما- عند تجرده من القرائن- على مسوغ.

القول الثاني: يرى أن المضارع موضوع للحال في الحقيقة، ويستخدم في المستقبل مجازاً. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي؛ إذ يقول:

" ولفظه الأخص لفظ المضارع ... ويتسع فيوقع على الآتي أيضاً، والأصل أن يكون للحاضر ..."[٤].

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٨٦.

(٢) الكتاب: ١/ ١٢.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل: ٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٨، والمحصول: ١/ ٢٨٦.

(٤) المسائل العسكرية: ٩٩.

وإليه ذهب ابن[١] أبي رُكب[٢]. واختاره رضي الدين[٣] الاستراباذي[٤]، والسيوطى[٥].

واستدل من ذهب إلى هذا القول بأمور:

الأول: أن اللفظ إذا صلح للقريب والبعيد كان القريب به أولى، وعلى ذلك يكون المضارع أحق بالحال منه بالمستقبل؛ لأن الحال أقرب من المستقبل[٦].

ويجاب على هذا بأن زمن الحال على تقدير ثبوته سريع الزوال، والمستقبل ممتد الزمان، فهو أولى بأن يجعل حقيقة فيه.

والثاني: أن الماضي له صيغة تخصه، والمستقبل له صيغة تخصه، فكذلك الحال ينبغي أن تكون له صيغة تخصه[٧].

وأجيب على هذا بأنه قد وضع له لفظ يدل عليه، وإنما لم يكن مختصا كأخويه؛ لما يقع من التشكيك للناظر فيه؛ إذ الفعل يشتمل على أجزاء يتصل بعضها ببعض من غير تراخ، ولما كان المستـقبل امتداداً للحال شاركه في صيغة (يفعل)، وصلح أن يطلق المضارع على كل منهما[٨].

والثالث: أن المضارع يخلص للاستقبال بالسين أو سوف، والحروف الدالة على المعاني إنما تلحق الفروع لا الأصول، كعلامة التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك.

ويرد على هذا بأنه قد يتخصص بالحرف أيضا للحال، وذلك إذا دخلت عليه لام الابتداء في نحو: (إنّ زيداً ليفعلُ).

والرابع: أن المضارع إذا تجرد عن القرائن صرف إلى الحال، ولا يصرف إلى

---

(١) هو أبو بكر محمد بن مسعود بن عبد الله الخشني الأندلسي الجياني النحوي، كان أستاذاً جليلاً ونحوياً لغوياً عارفاً ديّناً، أخذ القراءات عن ابن شفيع وجماعة، والنحو عن ابن أبي العافية وابن الأخضر، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، لم يتمه، توفي سنة ٥٤٤ هـ. (سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٦٤، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٤)

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٨٥، والهمع: ١/ ٣٦.

(٣) هو محمد بن الحسن الاستراباذي، نزيل النجف، نحوي صرفي متكلم منطقي، من مصنفاته: شرح الشافية في الصرف، وشرح الكافية في النحو، وغير ذلك، توفي سنة ٦٨٦ هـ. (الأعلام: ٣/ ٢٨، ومعجم المؤلفين: ٩/ ١٨٣)

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ١٢.

(٥) ينظر: الهمع: ١/ ٣٦، ٣٧.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٣٠٧.

(٧) ينظر: المحصول: ١/ ٢٨٦، والتذييل والتكميل: ١/ ٨٦.

(٨) ينظر: المحصول: ١/ ٢٨٧.

المستقبل إلا بدليل، وهذا شأن الحقيقة والمجاز.

وأجيب عليه بأمرين[١]:

أحدهما: أن الناس أشد اهتماما بما هم فيه مما ينتظرونه؛ لأنه قد يبطئ عليهم.

والآخر: أن الإخبار إذا كان عن حاضر يمكّن الإنسانَ من العلم به حساً؛ فلذا كان حمله على الحاضر مع التجرد أولى.

وإذا كان الأمر كذلك فليس فيما قالوه حجة تنهض للاستدلال بها على أن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال.

القول الثالث: أن المضارع حقيقة في المستقبل مجاز في الحال، وإليه ذهب ابن[٢] طاهر[٣]، وهو ظاهر كلام أبي القاسم الزجاجي[٤].

واحتج لهذا القول بأمرين:

الأول: أن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً، وإذا كان المستقبل أسبق من الحال فهو إذا أحق بالمثال[٥].

ويرد عليه بأنه لا يلزم من أسبقية المعنى أسبقية المثال[٦].

والثاني: أن الحال على تقدير ثبوته غير ممتد الزمان، والمستقبل ممتد الزمان، فهو أولى بأن يجعل المضارع حقيقة فيه دون الحال[٧].

ويرد على ذلك بأنه لا يلزم من امتداد زمن المستقبل الحكم بأولويته بالمثال؛ وذلك لأنه إذا كان المضارع صالحا للزمن الأقرب والأبعد، فهو بالأقرب أولى، والحال أقرب من المستقبل، فيكون أحق بالمضارع من المستقبل.

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٢٨٦.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، نحوي مشهور حافظ بارع، كان يرحل إليه في العربية، وكان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين، صاحب اختيارات وآراء، درّس فِي بلادٍ مختلفة، أخذ عَنْهُ أَبُو ذَرّ الخُشَنيّ، وابْن خَرُوف، وله تعليق على كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٨٠ هـ. (تاريخ الإسلام: ١٢/ ٦٤٣، وبغية الوعاة: ١/ ٧٢)

(٣) ينظر: الهمع: ١/ ٣٧، وحاشية يس على مجيب الندا: ١/ ٧٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٨٦، والهمع: ١/ ٣٦، وحاشية يس على مجيب الندا: ١/ ٧٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٦٨، والهمع: ١/ ٣٧.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط: ١/ ٣٠٧.

القول الرابع: أن المضارع لا يكون إلا للحال، وهذا مذهب ابن الطراوة[١]، واحتج بأن المستقبل غير محقق في الوجود بخلاف الحال، فإذا قيل: (زيدٌ يقومُ غداً)، فالمعنى: زيد ينوي أو يريد الآن قيامه غداً[٢].

ويجاب عليه بأمرين:

الأول: أن العرب تقول: (زيدٌ يقومُ غداً)، وهي تريد الإخبار بهذا، وليس معناه ينوي الآن قيامه غدا، فتأويله (يقوم) بـ(ينوي أو يريد) تكلف لا حاجة إليه وإخراج للكلام عن ظاهره من غير داع.

الثاني: أن هذا يبطل بقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً ﴾[٣]؛ إذ لو قيل: إنّ التقدير: (تنوي تكسب غداً) لكان خُلْفاً من القول؛ لأن الإنسان يدري ما ينوي، وقد يحصل ذلك أو لا يحصل، وإنما الذي لا يدري هو ما يقع في الغد؛ لأنه أمر غيبي[٤].

القول الخامس: أن المضارع لا يكون إلا للمستقبل، وإليه ذهب أبو اسحاق الزجاج.

واستدل بأن زمن الحال- لقصره- لا يمكن أن يعبر عنه؛ لأنه بقدر ما ينطق بحرف من حروفه صار ماضيا[٥].

وأجيب عليه بأن المراد بالحال عند النحويين الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل، فإذا قيل: (زيدٌ يُصلّي)، فالمعنى: أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المتتالية واقعة في الحال[٦].

وأنّ العرب تقول: (زيدٌ يقومُ الآنَ)، فلو كانت (يفعل) للمستقبل ما صلح معها الآن، كما لا يصلح مع سيفعل.

تعقيب:

وبعد عرض أقوال النحاة في زمن المضارع وبيان أدلة كل رأي، يتبين بعد

---

(١) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، كان نحوياً ماهراً وأديباً بارعاً، وكان مبرزاً في علوم العربية، له آراء في النحو تفرد بها، أخذ عنه السهيلي وغيره، من مصنفاته: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، وغير ذلك، توفي سنة ٥٢٨ هـ. (بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢)

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١/ ٢٤٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٨٣، والهمع: ١/ ١٣٧.

(٣) سورة لقمان، من الآية /٣٤.

(٤) ينظر: البسيط: ١/ ٢٤٣، والتذييل والتكميل: ١/ ٨٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٨١، والهمع: ١/ ٣٦.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ١٢، والهمع: ١/ ٣٦، وحاشية يس على مجيب الندا: ١/ ٧٢.

الوقوف على هذه الأدلة أن الراجح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وهو صلاحية المضارع للحال والاستقبال عند تجرده من القرائن التي تخلصه لأحدهما، وذلك لقوة أدلته، ولأن المضارع لا يحتاج إلى مسوغ من الخارج في دلالته على كل منهما إذا تجرد من قرائن الحال أو الاستقبال.

* * *

٢- بناء (أفعل) التعجب مما يدل على الألوان والعيوب[١]

تمهيد:

التعجب يكون على ضربين:

الأول: سماعي، ومنه قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾[٣].

والثاني: قياسي، وقد ذكر النحويون له صيغتين، هما: (ما أفعله)، و(أفعل به).

ويشترط فيما يصاغ منه فعلا التعجب ثمانية شروط، وهي: أن يكون فعلاً، ثلاثياً، متصرفاً، تاماً، قابلاً معناه للتفاضل، غير مبني للمفعول، ولا منفي، ولا مدلول على فاعله بـ(أفعل). وقد أجملها ابن مالك في قوله:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفَا *** قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلا *** وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلا[٤]

وقد ذكر كل من ابن إياز والخُوَيّ أن فعل التعجب لا يصاغ من أفعال الألوان- نحو: (حَمِرَ)، و(خَضِرَ)- وأن الكوفيين يجيزون ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" أفعال الألوان لا يجوز التعجب منها، وسواء في ذلك مجردها ومزيدها، فالأول كـ(سَوِدَ) و(زَرِقَ)؛ لأن الأصل (اسْوَدَّ) و(ازْرَقَّ)، ألا ترى إلى صحة الواو في (سَوِدَ) مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أنه من معنى (اسْوَدّ) ومنتقص منه لم يسلم، والثاني: (ابْيَضّ) و(احْمَرَّ). وأجاز الكوفيون التعجب من فعل السواد والبياض؛ لأنهما أصل الألوان"[٥].

ويقول الخُوَيّ:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٩٧، ٩٨، والمقتضب: ٤/ ١٧٨، والأصول: ١/ ١٠٢، ١٠٣، والإيضاح العضدي: ٩٢، ٩٣، والمقتصد: ١/ ٣٧٨– ٣٨١، واللباب: ١/ ١٩٩– ٢٠٢، والفصول الخمسون: ١٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٤– ١٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٧٦- ٥٨٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٨٤، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٢٤– ٢٢٦، وشرح الفصول للخوي: ١/ ١٣٦، والتصريح: ٢/ ٩١- ٩٣، والهمع: ٣/ ٣١٦– ٣٢٠، والأشموني: ٣/ ٣٠– ٣٤ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية / ٢٨.

(٣) سورة البقرة ، من الآية / ٢٥٩.

(٤) ألفية ابن مالك: ١١١.

(٥) المحصول: ١/ ٣٨١.

" فإن هذه الأفعال لا يصاغ منها فعل التعجب وإن كانت ثلاثية؛ لوجهين:
أحدهما: أنها في الأصل على (افْعَالَّ)، و(افْعَلّ)، نحو: (احْمَارّ)، و(احْمَرّ) ...
الوجه الثاني: أن الألوان والعيوب يجريان من الإنسان مجرى الأعضاء ...

واعلم أن الكوفيين أجازوا بناء فعل التعجب وأفعل التفضيل من السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان والخلق. واستدلوا بقول طرفة بن العبد، حيث يقول:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُ *** فأنتَ أبْيضُهُمْ سِربالَ طَبّاخ[١]

ولا حجة له في ذلك؛ لأنه شاذ، ومع شذوذه فله وجه، وهو أن (أبيضهم) في قوله (أبيضهم) صفة فقط، وليس للتفضيل، كأنه قال: مبيضهم"[٢].

الدراسة التفصيلية:

من شروط الفعل الذي يصاغ منه فعل التعجب أن يكون على ثلاثة أحرف، فلا يصاغ من غير الثلاثي، وقد ذكر النحاة في عدم مجيء فعلي التعجب مما زاد على الثلاثة أموراً:

الأول: أن الغرض من التعجب أن يصير ما كان فاعلاً مفعولاً، نحو قولك: (حَسُن زيدٌ)، ثم تقول: (أحسَن زيداً)، كما تقول: (فَرِح زيدٌ)، و(أفرحتُه)؛ ولهذا ينتقل فعل التعجب من اللزوم إلى التعدي، ولا يعدى بالهمزة إلا الثلاثي، ويفهم هذا من قول المبرد:

" واعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو: (ضرَب)، و(علِم)، و(مكَث)، وذلك أنك تقول: (دخلَ زيدٌ)، و(أدخلتُه)، و(خرَجَ)، و(أخرجتُه)، فتلحقه الهمزة إذا جعلته محمولا على (فَعَل)، وكذلك تقول: (حسُن زيدٌ)، ثم تقول: (ما أحسَنَه)؛ لأنك تريد: شيءٌ أحسَنَه"[٣].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لطرفة بن العبد من جملة أبيات هجا بها ملك الحيرة عمرو بن هند، برواية: (أمّا المُلوكُ فأنتُ اليومَ ألأمُهُم ** لؤماً وأبيضُهُمْ سِربالَ طَبّاخِ)، ينظر: ديوان طرفة: ٢٣ والإنصاف: ١/ ١٤٩، وشرح المفصل: ٦/ ٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٥٧٨، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٧٥، ٥٧٣، وخزانة الأدب: ٨/ ٢٣٣. أكلهم: بضم الهمزة القوت، وبفتحها المأكول. والمعنى: إذا دخل فصل الشتاء الذي يمنع من التصرف، وانقطعت الميرة، وغلت الأسعار، واشتد القوت فسربال طباخك نقي للؤمك، ولو كنت كريماً لاسود؛ لكثرة طبخه. والشاهد: استعمال أفعل التفضيل من البياض.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٣٦.

(٣) المقتضب: ٤/١٧٨.

والثاني: أن التعجب يدخل فيما كان على (فَعُل) أو صيغة يتأتى فيها مثل (فَعُل) من غير حذف، وذلك قولك: (كَرُم زيدٌ)، و(علُم عمروٌ)، وذلك لأن الشيء يتعجب منه بعد أن يكثر ويجري مجرى الغريزة، والفعل الزائد على ثلاثة أحرف لا يتأتى فيه صيغة (فعُل) إلا بحذف بعض حروفه، وذلك يؤدي إلى وقوع في اللبس، فلما كان كذلك استغنوا عنه بقولهم: (ما أشَدَّ)، و(أشْدِدْ به)[١].

والثالث: أن (أفعَل) لا يتأتى من غير الثلاثي إلا بحذف بعض حروف الكلمة، وهذا يؤدي إلى الإخلال بالمعنى؛ لأنه لا يعلم أي المعاني تريد، أمعنى الثلاثي أم غيره، فلو وقع التعجب من (اضْطَرَبَ)، وقيل: (ما أضْرَبَه)، لا يعلم: أضارب هو أم مضطرب في نفسه[٢].

أما سبب امتناع بناء (أفعل) التعجب من الأفعال التي تدل على الألوان، نحو: (حَمِرَ)، و(صَفِرَ)، أو العيوب، نحو: (حَوِلَ)، و(صَيِدَ)[٣]، فقد ذكر النحاة في ذلك أوجها ثلاثة:

الأول: أن الألوان والعيوب الظاهرة لما كانت في الغالب ثابتة ومستقرة لا تزيد ولا تنقص، كانت بمنزلة الخلقة الثابتة كاليد والرجل، فكما لم يقولوا: (ما أيْدَاه)، و(ما أرْجَلَه)، ولكن يقولون: (ما أشدَّ يدَه)، و(ما أقوى رجلَه)، كذلك لم يقولوا: (ما أحمرَه)، و(ما أعورَه)، ولكن يقولون: (ما أشدَّ حُمْرتَه)، و(ما أقبحَ عورَه). وهذا قول الخليل بن أحمد، قال سيبويه:

" وزعم الخليل أنهم إنما يمنعهم من أن يقولوا في هذا: (ما أفعلَه)؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو؛ ألا ترى أنك لا تقول: (ما أيداه)، و(ما أرجلَه)، إنما تقول: (ما أشدَّ يدَه)، و(ما أشدَّ رجلَه)، ونحو ذلك"[٤].

وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الخُوَيّ في كلامه الذي سبق ذكره.

الثاني: أن الأصل في الأفعال التي تدل على الألوان والعيوب أن تكون على (افْعَالَّ)، و(افْعَلَّ)، نحو: (احْمَارّ)، و(احْمَرّ)، و(اعْوارّ)، و(اعْوَرّ)، وهذا لا يصح أن تدخل عليه همزة التعجب، ولا تتأتى منه صيغة التعجب إلا بالحذف.

وأما ما جاء منه على ثلاثة أحرف فمعدول به عن أصله، ولهذا صحت الواو في نحو: (حَوِل)، و(صَيِد)؛ تنبيها على أنهما في حكم: (احْوَلّ)، و(اصْيَدّ)، و(احْوالّ)،

---

(١) ينظر: المقتصد: ١/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤٥.

(٣) الصيَد: داء يصيب البعير في رقبته فلا يمكنه الالتفات. (اللسان: ص ي د)

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٨، وينظر: الأصول: ١/ ١٠٢، ١٠٣.

و(اصيادّ). وهذا القول لأبي العباس المبرد، إذ يقول:

" وإنما امتنع هذا لشيئين:

أحدهما: أن أصل فعله أن يكون (افعَلّ) و(أفعَالّ)، نحو: (احمَرّ)، و(احمَارّ)، ودخول الهمزة على هذا محال. والقول الآخر: قول الخليل ..."[١]

ووافقه في ذلك أبو علي الفارسي[٢]، وابن إياز، وهو الوجه الثاني الذي ذكره الخُوَيّ.

الثالث: أن الوصف من هذه الأفعال يبنى على (أفْعَل)، نحو: (أحمَر)، و(أحوَل)، ولم يبن منه (أفعل) تفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، ولما امتنع صوغ (أفعل) التفضيل منه- لما ذكر- امتنع صوغ (أفعل) التعجب منه أيضا؛ لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة، ولتساويهما في الوزن والمعنى، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه؛ إذ يقول:

" هذا باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله)، وذلك ما كان (أفعل) وكان لونا أو خلقة؛ ألا ترى أنك لا تقول: (ما أحمرَه)، ولا (ما أبيضَه)، ولا تقول في الأعرج: (ما أعرجه)، ولا في الأعشى: (ما أعشاه)، إنما تقول: (ما أشدَّ حمرتَه)، و(ما أشدَّ عشاه) ... وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخلٌ في الفعل، ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة؛ لمضارعتها الفعل، فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبدا ..."[٣].

وبهذا القول أخذ ابن مالك في (شرح الكافية)[٤]، وفي (الخلاصة) كما سبق.

ولهذه الأوجه الثلاثة ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بناء (أفْعَل) التعجب من أفعال الألوان والعيوب الظاهرة.

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز بناء فعل التعجب من فعل البياض والسواد خاصة دون غيرهما من الأفعال التي تدل على الألوان، نحو أن تقول: (هذا الثوبُ ما أبيضَه)، و(هذا الشعرُ ما أسودَه)، وعزي[٥] هذا إلى ابن الحاج[٦]، واستدلوا على

---

(١) المقتضب: ٤/ ١٨١، ١٨٢.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٩٢،٩٣.

(٣) الكتاب: ٤/ ٩٧، ٩٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٨٤.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٤٧٥.

(٦) هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن خلف بن إبراهيم التجيبي، ولد سنة ٥٧٤هـ، كان أحد الأستاذين العارفين المتفننين والفقهاء المتواضعين، أديب، من أهل قرطبة، من

ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فاستدلوا بقول الشاعر:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أُكْلُهُمُ *** فأنتَ أبْيضُهُمْ سِربَالَ طَبّاخِ

وقول الآخر:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ * * * أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ[١]

فكل من الشاعرين استعمل (أفعل) من البياض للتفضيل، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم)، جاز في (ما أفعَلَه)، و(أفعِلْ به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

وبما جاء في الحديث من قوله r في وصف ماء الحوض، نسأل الله الشراب منه:

" أبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وأحْلَى مِنَ العَسَلِ"[٢].

و بقوله r في صفة جهنم، أعاذنا الله منها:

" لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ"[٣].

وبقولهم: (هُو أسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ).

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها[٤].

وقد أجاب البصريون على ما استدل به الكوفيون بما يلي:

مصنفاته: المقاصد الكافية في علم لسان العرب، ونزهة الألباب في محاسن الآداب، توفي سنة ٦٤١هـ. (بغية الوعاة: ١/ ١٤١، ١٤٢، والأعلام: ٦/ ٢٣٣)

(١) البيت من الرجز، وهو من جملة أبيات منسوبة لرؤبة، وهي في ملحق ديوانه، ينظر: الديوان: ١٧٦، والأصول: ١/ ١٠٤، والمقتصد: ١/ ٢٨١، والإنصاف: ١/ ١٥٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٧٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٢٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٥٠، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٧٥، ٥٧٣، والتصريح: ١/ ٤٩٢، والخزانة: ٨/ ٢٣٣. والدرع: القميص. والفضفاض: الواسع. وبني أباض: قوم. والشاهد: مجيء أفعل التفضيل من البياض.

(٢) ينظر: صحيح البخاري: ٥/ ٢٤٠٥، باب في الحوض، حديث رقم (٦٢٠٨)، ومسند أحمد بن حنبل: ٣/ ٢٣٦، مسند أنس بن مالك، حديث رقم (١٣٥٠٠).

(٣) ينظر: الموطأ برواية يحيا الليثي: ٢/ ٩٩٤، باب ما جاء في صفة جهنم، حديث رقم (١٨٠٥).

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٥٠، ١٥١.

أما السماع فيجاب عنه من وجهين(١):

أحدهما: أن مجيء (أفعل) التفضيل من فعل الألوان فيما ورد من ذلك من قبيل الشاذ أو القليل الذي لا يقاس عليه، بل يوقف على محله، وهو باب التفضيل. ولا يلزم من كثرة استعمال الشاذ في باب أن يقاس عليه في باب آخر، وإلا لزم أن يقاس التعجب على كل ما شذ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شذ في التعجب، وذلك غير صحيح.

والآخر: أن يخرج ذلك على وجه آخر، فيقال: إن (أفعل) في البيتين هو أفعل الذي مؤنثه فعلاء، كقولك: (أبْيَض) و(بَيْضاء)، فيكون قوله: (أبيضُهم سربالَ طباخ) في البيت الأول معناه: (مبيضُّهم)، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم.

وقول الآخر: (أبيضُ من أختِ بني أباض) معناه: في درعها جسد مبيضٌّ من أخت بنى أباض، ويكون (من أخت) هاهنا في موضع رفع؛ لأنها صفة لـ(أبيض)، كأنه قال: أبيضُ كائنٌ من أخت.

وفي الحديث يجوز أن يكون (أبيض) مبنيا من قولهم: (باضَ الشيءُ الشيءَ بيوضًا)، إذا فاقه في البياض، فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء المبيضّة أكثر من غلبة بعضها بعضا، و(أبيض) بهذا الاعتبار أبلغ من (أشد بياضاً).

ويجوز أن تكون (من) المذكورة بعد (أبيض) متعلقة بمحذوف دل عليه (أبيض) المذكور، والتقدير: ماؤه أبيض أصفي أو أخلص من اللبن(٢).

وأما القياس فقالوا: قولهم: إنما جوزنا ذلك؛ لأنهما أصلان للألوان، ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع. قلنا: هذا لا يستقيم؛ وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها (ما أفعَله)، و(أفعِلْ منه)؛ لأنها لازمت محالها، فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا على أصلكم ألزم، وذلك لأنكم تقولون: إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود على ما تزعمون، بل هي مركبة من البياض والسواد، فإذا لم يجز مما كان متركبا منها؛ لملازمته المحل، فلأن لا يجوز مما كان أصلا في الوجود- وهو ملازم للمحل- أولى. (٣)

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٥١، وما بعدها، والمقاصد الشافية: ٤/ ٤٧٦، والخزانة: ٨/ ٢٣٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٢٦.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٥٥.

تعقيب:

وبعد هذا العرض والبيان أقول: إن ما ذهب إليه البصريون- وهو عدم جواز صياغة فعل التعجب من الألوان- هو الرأي الراجح والأولى بالقبول؛ وذلك لقوة أدلته وضعف أدلة الكوفيين، ولثبوت علة المنع في فعل البياض والسواد كغيرهما من سائر الألوان.

*   *   *

٣- التمييز لا يكون إلا نكرة[١]

تمهيد:

التمييز: اسمٌ نكرة بمعنى (مِنْ) مُبَيِّنٌ لإبهام اسم أو نِسْبَةٍ، فالمبين لإبهام الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[٢]، والمبين لإبهام النسبة نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٣]، وقد عرفه ابن معط بقوله:

"وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ(من)" [٤].

وفي شرح وبيان هذا التعريف **يقول ابن إياز:**

" وقوله (نكرة) يعني: أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهذا عند أهل البصرة، فقيل: إنما وجب ذلك؛ لأن الغرض بيان الجنس، فإذا حصل بالنكرة التي هي أخف من المعرفة، والأصل لها، فلا معنى لمجاوزتها، قال الصيمري[٥]: إنما لزمه التنكير؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه، كقولك: (خمسة عشرَ درهما)[٦]. وأجاز الكوفيون تعريفه ..." [٧].

ويقول في موضع آخر:

" يجوز النصب في قولك: (مررْتُ برجُلٍ حسَنٍ وجْهَهُ) على التشبيه بالمفعول به، ولا يكون تمييزاً؛ لأنه نكرة، وعند الكوفي يجوز ذلك"[٨].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٢، ٣٤، والأصول: ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣١٦، والبديع في علم العربية: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨، وشرح المفصل: ٢/ ٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨١، ٢٨٢، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٢، والارتشاف: ٤/ ١٦٣٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧، وأوضح المسالك: ١/ ١٨١، ٢/ ٣٦١، والمساعد: ٢، ٦٥، ٦٦، والمقاصد الشافية: ٣/ ٥٢٦- ٥٢٨، والتصريح: ١/ ٦١٦، والهمع: ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) سورة يوسف، من الآية/ ٤.

(٣) سورة القمر، من الآية/ ١٢.

(٤) الفصول الخمسون: ١٨٨.

(٥) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، له كتاب التبصرة والتذكرة في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين؛ كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب، توفي سنة ٥٤١هـ. (بغية الوعاة: ٢/ ٤٩، ومعجم المؤلفين: ٢/ ٢٦٠)

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٣١٦.

(٧) المحصول: ١/ ٤٦٢.

(٨) المحصول: ٢/ ٧٤٠.

أما الخُوَيّ فيقول:

" وقوله (نكرة) احتراز من نحو قولك: (اشتريتُ طعاماً البُرَّ)، فإن قولك (البرّ) جنس يفسر مبهماً، وهو (طعاماً)، وليس بتمييز؛ لأنه معرفة"[١].

ويقول في موضع آخر:

" لما كان شرط التمييز أن يكون نكرة جعل ما يتعرف منه قسما برأسه، وسمي المشبه بالمفعول به، ... وبعضهم يقول: إنه انتصب على التمييز، وهو فاسد؛ إذ لم يثبت في كلامهم معرفة منصوبة على التمييز"[٢].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النّحويّون في التّمييز، هل يجوز أنْ يكونَ معرفة أو لا؟ وقد اختلفوا في ذلك على رأيين:

أولهما: رأي البصريين، وهو أنّ التّمييز لايكون إلاّ نكرة، قال المبرد:

"ولم يجز أن يكون الواحد الدال على النوع معرفة؛ لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه"[٣].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن التمييز يشبه الحال في أنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله، فلما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة[٤].
٢- أن الغرض من التمييز رفع الإبهام في الاسم المبهم، وهو يحصل بالنكرة التي هي الأصل والأخف، ولا معنى لمجاوزتها، فكانت أولى من المعرفة بذلك[٥].
٣- أنهم أرادوا أن يكون التمييز دليلا على الجنس، وهذا يحصل بالنكرة؛ لأنها واحد يدل على أكثر منه، والمعرفة معينة، لا تدل على غير ما وضعت له[٦].
٤- أن التمييز لم يوضع ليخبر عنه، والتعريف يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٧٨.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٢٠٢.

(٣) المقتضب: ٣/ ٣٢.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٩٩، وشرح المفصل: ٢/ ٧٠.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣١٥، وشرح المفصل: ٢/ ٧٠، والمحصول: ١/ ٤٦٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٧٢.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية:١/ ٢٠٧.

بالإخبارعنه، فما لا يخبر عنه لا يصح تعريفه[١].

وثانيهما: رأي الكوفيين وابن الطّراوة[٢]، وهو أنّ التمييز يجوز أنْ يكونَ معرفة.

واستدلوا على ذلك بما ورد من كلام العرب مما ظاهره مجيء التمييز معرفة، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿ إِلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿ بَطِرَتْ مَعيشَتَها﴾[٤].

يقول الفراء:

" العرب توقع (سفِه) على (نَفْسه) وهى مَعْرِفة، وكذلك قوله: ﴿ بَطِرَتْ مَعيشَتَها﴾، وهى من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسِّر "[٥].

وقولهم: (أَلِمَ رأسَه)، و(غَبِن رأيَه)، و(وفِق أمرَه)، و(رشِد أمرَه).

وقول الشاعر:

رَأَيتُكَ لمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[٦]

وقول الآخر:

لَهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمِعِــلٌّ *** وآخَرُ فَوْقَ دَارَتِهِ يُنَادِي
إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلاَءٍ *** لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ[٧]

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٢٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨١، والارتشاف: ٤/ ١٦٣٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧، والهمع: ٢/ ٣٤٥.

(٣) سورة البقرة، من الاية/ ١٣٠.

(٤) سورة القصص، من الآية/ ٥٨.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/ ٧٩.

(٦) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب اليشكري، ويروى: " لمَّا أنْ عَرَفْتَ جِلادَنا"، ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٢٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٦٦، وأوضح المسالك: ١/ ١٨١، ٢/ ٣٦١، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨، ١٨٢، والمساعد: ٢/ ٦٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٥٢٧، والتصريح: ١/ ٦١٦، والهمع: ١/ ٣١٢، وشرح الأشموني: ١/ ٨٧، والشاهد: قوله: (وطبت النفس)، حيث أدخل الالف واللام على التمييز؛ ولهذا أجاز الكوفيون مجيء التمييز معرفة، وخرجه البصريون على أن (أل) زائدة للضرورة.

(٧) البيتان من الوافر، وهما لأمية بن أبي الصلت من جملة أبيات يمدح بها عبدالله بن جدعان، ينظر: الديوان: ٣٣، وثمار القلوب للثعالبي: ٢/ ٨٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨١، وشرح التسهيل: ١/ ٢٦٠، واللسان، وتاج العروس: (ر د ح)، و(ش هــ د)، (ش ي ز)، و(ل ب ك)، والهمع: ١/ ٣١٣. مُشْمَعِلّ:

وقول الآخر:

عَلاَمَ مُلِئْتَ الرُّعْبَ؟ وَالحَرْبُ لم تَقِدْ[١] ***

وقد أجاب البصريون على أدلة الكوفيين بما يلي:

قالوا: إن (ال) في قوله (وطبتَ النفسَ)، وقوله (مُلِئْتَ الرُّعْبَ) زائدة للضرورة الشعرية، فلا تفيد تعريفا، والتقدير: (طبتَ نفساً)، و(مُلِئْتَ رعباً)[٢].

وقوله (لبابَ البُرّ) منصوب على نزع الخافض، والتقدير: ملاءً بلبابِ البُرّ.

وأما الآيتان فيمكن أن يجاب عنهما من وجوه:

الأول: أن يقال: الغالب أن يأتي التمييز نكرة، وهذا قليل، وقد جاء هذا من القليل، ولا يمتنع أن يرد الاستعمال القليل في القرآن الكريم، بل هو صحيح فصيح.

الثاني: أن (نفسه) منصوب على أنه مفعول به لـ(سفِه)؛ لأنه فعل متعد؛ لأنَّ ثعلباً[٣] والمبرد حكيا أنَّ (سَفِه) بكسر الفاء يتعدَّى بنفسه، كما يتعدَّى (سَفَّه) بفتح الفاء والتشديد، وهذا هو الوجه المختار عند الزمخشري[٤].

الثالث: أن (سَفِهَ) بمعنى (سَفَّهَهُ)، أي: فَعَلَ بها من السفه ما صار به سفيهاً، فتكون (نفسَه) منصوبة به، وهذا قول الأخفش[٥].

يقال: اشْمَعَلَّ الْقَوْمُ في الطَّلَبِ، إذا بَادَرُوا فيهِ، وتَفَرَّقُوا. رُدُحٌ: جمع رَدَاح، وهي الجَفْنَةُ العَظيمةُ. الشِّيزَى: شجر تُعْمل منه القِصَاع والجِفَان، يقال له الآبَنُوس. لباب البر: طحين القمح الخالص. يُلْبَك: يُخْلَط. الشِّهَاد: جمع الشَّهْدُ والشُّهْدُ والشَّهْدَة، وهو العَسَل. والمعنى: يصف ابن جدعان بأنه كان يدعو الضيفان إلى القصاع العظيمة الملاى بالفالوذج. والشاهد: قوله (ملاء لباب البر) حيث جاء التمييز معرفاً بالإضافة.

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ الْبِيضُ وَالسُّمْرُ)، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٦، والمساعد: ٢/ ٦٥، والهمع: ٢/ ٣٤٤، وجامع الدروس العربية: ١٢٤. البيض والسمر: السيوف والرماح. والشاهد: (ملئت الرعبَ)، حيث جاء التمييز معرّفاً بـــ(ال) عند الكوفيين، والبصريون يجعلون (ال) زائدة للضرورة.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٢٦، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧، والهمع: ٢/ ٣٤٥، وحاشية الخضري: ١/ ٤٩٤.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، عني بالنحو أكثر من غيره، فلما أتقنه أكب على الشعر والمعاني والغريب، سمع من ابن الأعرابي وابن سلام الجمحي وسلمة بن عاصم وخلق، وروى عنه اليزيدي والأخفش الأصغر ونفطويه وغيرهم، كان ثقةً متقناً، ضيق النفقة مقتراً على نفسه، من مصنفاته: اختلاف النحويين، والقراءات، والمصون في النحو، ومعاني الشعر، ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٩١هـــ. (بغية الوعاة: ١/ ٣٩٦- ٣٩٨)

(٤) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٢٣، ٣٢٤، والبحر المحيط: ١/ ٥٦٥، والدر المصون: ٢/ ١٢٠.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٥٧، ١٥٨، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ١٨، والمحصول: ١/ ٤٦٣.

الرابع: أن يضمن الفعل اللازم معنى فعل آخر متعد، ويعمل النصب فيما بعده على ذلك المعنى، فيكون (سفه) بمعنى (جهل)، وهو قول الزجاج وابن جني[١]، أو بمعنى (أهلك) [٢]، وهو قول أبي عبيدة[٣].

وتكون (بطِرَتْ) بمعنى (كرهَتْ)[٤]، أو بمعنى (جهِلَتْ)، أي: جهلت شكر نعمتها، ثم حذف المضاف، ونصب المضاف إليه بالفعل[٥].

الخامس: أن ذلك من قبيل المنصوب على نزع الخافض، والمعنى: سفه في نفسه، وبطرت في معيشتها، فحذف حرف الجر، ونصب الفعل، وهذا قول الزجَّاج[٦].

السادس: إن (مَنْ) نصب على الاستثناء، و(نفسَه) توكيدُ مؤكَّدٍ محذوفٍ، تقديره: سَفِه قولَه نفسَه، فحذَفَ المؤكَّد، قياساً على النعت والمنعوت[٧].

وأما باقي الأقوال التي استدلوا بها فهي إما من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه، أو منصوبة على إسقاط الجار، أي: (ألِمَ في رأسَه)، و(غَبن في رأيَه)، و(وفِق في أمرَه)، و(رشِد في أمرَه)، أو أن الفعل تضمن معنى فعل آخر، فيكون (ألِم) بمعنى (شكا)، وهكذا.

تعقيب:

وبعد هذا العرض أرى أن ما ذهب إليه البصريون- وهو أنّ التمييز لا يكون معرفة- هو الأرجح والأقرب إلى الصواب؛ لأن ما استدل به المخالفون يحتمل وجهاً آخر غير الذي استدلوا عليه به، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

* * *

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢١١، والبحر المحيط: ١/ ٥٦٥، والدر المصون: ١/ ٥٢٧.

(٢) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٤، والبحر المحيط: ١/ ٥٦٥، والدر المصون: ١/ ٥٢٧.

(٣) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري، مولى بني تيم، من أئمة العلم بالأدب واللغة، وكان إباضيًّا شعوبيًّا، من حفاظ الحديث، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والمازني وغيرهم، وهو أول من صنّف في غريب الحديث، من مصنّفاته : الأمثال في غريب الحديث، وأيام العرب، واللغات، والمجاز في غريب القرآن، ومعاني القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٢٠٩ أو ٢١٠هـ. (وفيات الأعيان: ٥/ ٢٣٥ وما بعدها، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩٤- ٢٩٦)

(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ٢٣٠.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢/ ٥٤٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢١٠.

(٧) ينظر: الدر المصون: ١/ ٥٢٧، ومغني اللبيب: ٧١٥.

٤- في خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا)[١]

تمهيد:

تتكون الجملة الاسمية من جزأين رئيسين، وهما المبتدأ والخبر، وقد يعرض الحذف لأحدهما جوازاً أو وجوباً، فيحذف الخبر جوازاً إذا دل عليه دليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾[٢]، فحذف خبر الثاني؛ لدلالة ما قبله عليه.

ويحذف الخبر وجوبا في عدة مواضع، منها أن يكون المبتدأ واقعاً بعد (لولا) الامتناعية، نحو: (لولا زيدٌ لأكْرَمْتُكَ)، والتقدير: لولا زيد حاضر أو موجود.

وقد ذكر ابن إياز أن الخبر بعد (لولا) يلزم حذفه، ثم بين أن من العلماء من فصل القول في ذلك، **فقال:**

" وهذا الخبر يلزم حذفه، ولا يجوز إظهاره ... وهنا تنبيهان: ... والثاني: أن الرماني فصل هذا، وقال: إن كان الخبر عامّاً فلا يجوز إظهاره؛ لدلالة المعنى عليه، وإن كان خاصّاً فلا بد من إظهاره؛ لعدم الدلالة عليه، واستحسنه بعض الأدباء، وقال: إلا أنه يخالف لغة العرب. فاعرفه"[٣].

ووافقه الخُوَيّ في ذلك، فقال:

" والخبر بعد (لولا) محذوف أبدا لذلك، وحكى المصنف أنه جاء ثابتا في قول الشاعر:

فَوَاللهِ لَوْلا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ * * * لَحُرّكَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ[٤]

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٩، والمقتضب: ٣/ ٧٦، والإيضاح العضدي: ٥٠، ٥١، والخاطريات:٨٢، والأمالي الشجرية: ٢/ ٦٢، وشرح المفصل: ١/ ٩٥، والتوطئة: ٢١٩، وشرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٧٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٥١، ٣٥٢، وشرح التسهيل: ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٥٤– ٣٥٦، والمحصول: ١/ ٥٧٧، ٥٧٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٥، والبسيط: ١/ ٥٩١ـــ ٥٩٥، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ٨٤٤، ٨٤٥، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٨٩، ١٠٩٠، وتوضيح المقاصد: ١/ ٢٨٨– ٢٩٠، وأوضح المسالك: ١/ ١٩٦، ١٩٩، والمغني: ١/ ٢١٥، ٢١٦، ٢/ ٩٠٧، ٩٠٨، وابن عقيل: ١/ ٢٤٨– ٢٥٢، والفوائد الضيائية: ١/ ٢٩٥، ٢٩٦، والتصريح: ١/ ١٧٨، ١٧٩، وشرح الأشموني: ١/ ٣٤٠– ٣٤٢.

(٢) سورة الرعد، من الآية/ ٣٥.

(٣) المحصول: ١/ ٥٧٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب لأم الحجاج بن يوسف، ويروى هذا البيت بروايات مختلفة، فيروى: (لزُعْزِعَ) بدل (لَحُرِّكَ)، ويروى: (فَواللهِ لولا اللهُ لا رَبَّ غيرُه)، ويروى: (لولا اللهُ أَنّي أُراقِبُهْ)، ينظر: سر

وقال: قدروه (مخشية عواقبه)، والبصريون لا يعرفون هذه الرواية ..." [١].

الدراسة التفصيلية:

يرى البصريون أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، واختلفوا بعد ذلك في حذف الخبر وذكره على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الجمهور، وهو أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) يجب حذفه مطلقاً، ولا يجوز إظهاره، واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن (لولا) لما كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره، أغنت عن الخبر الذي هو الوجود، فإذا قيل: (لولا زيدٌ لأكرمتُك)، لم يشك في أن وجود (زيد) منع من الإكرام، فصح الحذف؛ لتعين المحذوف.

٢- أن جواب (لولا) وطول الكلام به سد مسد الخبر وحل محله، فهو مغن عن ذكره، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال:

" هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك: (لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا)، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بـ(لولا)، وأما (عبدُ الله) فإنه من حديث (لولا) ... وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان (كذا وكذا)، فكأنه قال: (لولا عبدُ الله كان بذلك المكان)... "[٢].

٣- أن (لولا) لما كانت مركبة من (لو) التي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومن (لا) النافية، و(لو) لا تليها جملة اسمية ألبتة، و(لا) إذا دخلت على جملة اسمية معرفة الصدر، أو نكرة موصوفة، ولم تعمل، فإنها تكرر في الغالب، فلما كان الأمر كذلك اختزلوا الخبر مع (لولا)؛ ليكون بعدها في اللفظ جزء واحد[٣].

وإذا ورد ما ظاهره ذكر الخبر بعد (لولا) فإنهم يؤولونه بما يتفق مع مذهبهم.

ويرى الأخفش أن ذكر الخبر بعد (لولا) من قبيل الشذوذ أو الضرورة؛ للتنبيه على الأصل[٤].

صناعة الإعراب: ١/ ٣٩٤، ورصف المباني: ٢٤١، وشرح المفصل: ٩/ ٢٣، واللسان: (ز ع ز ع)، والمغني: ٣٦٠، والخزانة: ١٠/ ٣٥٧، وتاج العروس: (ز ع ز ع). والشاهد: ذكر خبر المبتدأ (تخشى عواقبه) بعد (لولا)؛ لكونه كوناً مقيّداً.

(١) شرح الفصول: ١/ ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٥٧٨.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٠٩٠.

المذهب الثاني: أن خبر المبتدأ بعد (لولا) يكون كوناً عامّاً في الأغلب الأعم، وقد يأتي كوناً خاصّاً أو مقيّداً، وبناء على ذلك ففي حذف الخبر وذكره تفصيل، وهو على النحو التالي:

١- يجب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كوناً مطلقاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللهِ النَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ ﴾(١).

٢- يجوز الوجهان- ذكر الخبر وحذفه- إذا كان الخبر كوناً خاصّاً مقيّداً، وأشعر به المبتدأ أو دل عليه جواب (لولا)، ومن ذلك قولهم: (لولا أنصارُ زيدٍ حمَوْه ما سلِمَ)، فـ(حموه) خبر مفهوم معناه من المبتدأ، فيجوز حذفه.

ومنه قول أبي العلاء المعري(٢):

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كَلَّ عَضْبٍ * * * فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا(٣)

فقوله (يمسكه) خبر مفهوم من الكلام، فيجوزفيه الذكر والحذف.

٣- يجب ذكر الخبر بعد (لولا) إذا كان كوناً خاصّاً مقيّداً، ولم يشعر به المبتدأ، ولم يدل عليه جواب (لولا)، وذلك كقولهم: (لولا زيدٌ سالَمَنا ما سلِم)، فوجود زيد في هذا مقيد بالمسالمة، ولا دليل يدل على خصوصيتها؛ ولذا وجب ذكر الخبر.

ومما ورد فيه ذكر الخبر بعد (لولا) قوله r لعائشة- رضي الله عنها:

" لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ ..." (٤)

وقول تلك المرأة:

فَوَاللهِ لَوْلا اللهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهْ * * * لَزُعْزِعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهْ

---

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٢٥١.

(٢) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، ولد ومات في معرة النعمان، ذهب بصره وهو في سن الرابعة بعد أن أصيب بالجدري، كان حسن الشِّعْر جزيل الكلام فصيح اللسان غزير الأدب عالماً باللغة حافظاً لها، من مصنفاته: رسالة الغفران، ورسالة الملائكة، وشرح ديوان المتنبي، وعبث الوليد، وغير ذلك، توفي سنة ٤٤٩هـ. (إنباه الرواة: ١/ ٨١ وما بعدها، والأعلام: ١/ ١٥٧)

(٣) البيت من الوافر، ينظر: رصف المباني: ٢٩٥، والجني الداني: ٦٠٠، وأوضح المسالك: ١/ ١٩٧، وتخليص الشواهد: ٢٠٨، والمغني: ١/ ٥٩٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٥١، وشرح الأشموني: ١/ ١٠٢. يذيب: من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات. والرعب: الفزع والخوف. والعضب: السيف القاطع، والغمد: قراب السيف. والشاهد: ذكر خبر المبتدأ (يمسكه) بعد (لولا)؛ لكونه كوناً خاصاً.

(٤) الحديث في صحيح البخاري: ١/ ٥٩، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه، حديث رقم (١٢٦).

وقول الشاعر:

لَوْلا أَبُوكَ وَلَوْلا قَبْلَهُ عُمَرُ * * * أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ[١]

وقول الزبير[٢] رضي الله عنه:

فَلَوْلا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا * * * كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَكَلَّمِ[٣]

وقول الشاعر:

لَوْلا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُعْتَذِرَا[٤]

فقد ذكر الخبر بعد (لولا) في هذه الشواهد؛ لكونه كونا مقيدا، وعدم وجود دليل يدل عليه عند حذف من الكلام.

وهذا التفصيل هو مذهب جماعة من النحاة، منهم: الرماني[٥]، وابن الشجري[٦]، وأبو على[٧] الشلوبين[٨].

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي عطاء السندي. ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٨، وشرح المقاصد النحوية: ١/ ٣٧٠. معد: هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان. والمقاليد: جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد على غير قياس، وهو المفتاح. والمعنى: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم؛ لكفايتك وعظم قدرك، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك. والشاهد: ذكر خبر المبتدأ (قبله) بعد (لولا)؛ لكونه كوناً مقيداً.

(٢) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزي، أمه صفية بنت عبد المطلب بن هاشم، شهد بدراً وأحُداً والمشاهد كلها مع رسول الله r، وهو حواري رسول الله r، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، قتله ابن جرموز غيلة يوم وقعة الجمل بوادي السباع سنة ٣٦هـ. (الاستيعاب: ٢/ ٨٩- ٩٣، والأعلام: ٣/ ٤٣)

(٣) البيت من الطويل، ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٧، وتخليص الشواهد: ٢٠٨، والمغني: ٥٦٣، وشرح المقاصد: ١/ ٣٨٢. والشاهد: ذكر خبر المبتدأ (حولها) بعد لولا؛ لكونه كوناً خاصاً.

(٤) هذا شطر بيت من البسيط ، لم اقف على قائله، والشاهد فيه مثل سابقه. ينظر: حاشية الصبان: ٣٤٣/١، وحاشية الخضري: ١/ ٢٠٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٩، والمغني: ٣٦٠، والتصريح: ١/ ١٧٩، والأشموني: ١/ ٣٤٢.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٥١٠.

(٧) هو الأستاذ العلامة أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي الأندلسي النحوي الملقب بالشلوبين، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٢هـ، كان إماما في العربية لا يشق غباره ولا يجارى، تصدر لإقرائها ستين سنة، وله تصانيف مفيدة، منها: التوطئة، وحواش على كتاب المفصل، وشرح المقدمة الجزولية، وغير ذلك، وتوفي سنة ٦٤٥هـ. (وفيات الأعيان: ٣/ ٤٥١، والأعلام: ٥/ ٦٢)

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٩، والمغني: ٣٦٠، والتصريح: ١/ ١٧٩، والأشموني: ١/ ٣٤٢.

وجعل ابن الشجري[١] من ذكر الخبر بعد (لولا) قوله تعالى:

﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إلا قَلِيلا ﴾[٢]، وقوله: ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّت طَّائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ ﴾[٣].

واختار هذا القول ابن مالك[٤].

المذهب الثالث: وإليه ذهب ابن الطراوة، وهو أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) هو جوابها[٥].

موقف الجمهور من أدلة المخالفين:

رد الجمهور على ما استدل به الرماني ومن وافقه، وخرجوا تلك الشواهد وأولوها بما يوافق مذهبهم، فقال بعضهم في بيت المعري: إن التقدير (أن يمسكه) المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل بدل من المبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: فلولا الغمد إمساكه إياه حاصل[٦].

ويرد على هذا بأن الإضمار على خلاف الأصل، ولا دليل عليه في الكلام، فلا يصرف الكلام عن ظاهره.

وقال بعضهم: إن جملة (يمسكه) في محل نصب حال من المبتدأ.

ورد هذا بأن الحال فضلة في الخبر وزيادة عليه، فلا يقع بعد (لولا) كما أن الخبر كذلك[٧].

وبعضهم لحن المعري في بيته هذا[٨].

ويرد عليهم بأنه لا لحن في البيت؛ لورود الخبر مذكوراً بعد (لولا) في عدد لا بأس به من الشواهد العربية الفصيحة.

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٥١٠، والمغني: ٣٦٠.

(٢) سورة النساء، من الآية/ ٨٣.

(٣) سورة النساء، من الآية/ ١١٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٧٦، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٥٤، ٣٥٥.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٠٩٠، والجنى الداني: ٦٠١، ومغني اللبيب: ٣٦٠.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٠٩٠.

(٧) ينظر: المحصول: ١/ ٥٧٨.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٦٠٠، والمغني: ٥٩٩/١

ورد ابن أبي الربيع الحديث المذكور من وجهين: [١]

أحدهما: أنه مروي بالمعنى، وأن الرواية الصحيحة في الحديث: (لولا حدثانُ عهدِ قومِك بكفرٍ)، وعليها فالخبر محذوف.

والآخر: أن قوله (حديثٌ عهدُهم بكفرٍ)- لو صحت الرواية- جملة اعتراضية بين الشرط والجواب، فالتقدير: (لولا قومُك لأقمتُ البيت على قواعد إبراهيم)، ثم قدر من يقول له: وما شأن قومي؟ فقال: حديثٌ عهدُهم بكفرٍ.

ويرد على الوجه الأول بأمرين:

الأول: أن الرواية المذكورة، وهي رواية: (لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفرٍ) جاءت في (صحيح البخاري)، وهو من أصح كتب السنة، ولا يخفى على أحد دقة مؤلفه في جمعه وروايته، فالرواية صحيحة لا ترد.

والثاني: أنه لو سلم أن الحديث مروي بالمعنى فلا يجوز رده؛ لأن رواية الحديث بالمعنى إنما ترد لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عرباً- وهو الظاهر- فلا ترد؛ لقيام الحجة بلسانهم[٢].

وأما الوجه الآخر فيجاب عليه بأن الاعتراض على خلاف الأصل؛ لما فيه من إخراج الكلام عن ظاهره، والفصل بين الشرط والجزاء، والأصل عدم الفصل بينهما بأجنبي، فالأولى أن يجعل (حديث) خبراً عن المبتدأ، و(عهدهم) فاعل له.

وأما باقي الشواهد فأولوها على تقدير جعل الخبر المذكور مصدراً مضافاً إلى المبتدأ يكون هو المبتدأ، والخبر محذوف، فيكون التقدير في نحو: (لولا زيدٌ سالمنا ما سلِم): لولا مسالمةُ زيدٍ إيانا ما سلم، والخبر محذوف، أي: موجودة أو كائنة. وهكذا يقدرون في كل ما ظاهره ذكر الخبر بعد (لولا)[٣].

تعقيب:

بعد المعايشة والبحث في أدلة كلا المذهبين يتبين أن ما ذهب إليه الرماني ومن وافقه من التفصيل في ذكر الخبر وحذفه بعد (لولا) هو الراجح والأولى بالقبول؛ للأسباب الآتية:

الأول: أنّ هذا الرأي هو الذي تؤيده الشواهد العربية الفصيحة، حيث ورد خبر المبتدأ بعد (لولا) مذكوراً في عدد لا بأس به من الشواهد الصحيحة شعراً ونثراً.

---

(١) ينظر: البسيط: ١/ ٥٩٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٣٤٢.

(٣) ينظر: المغني: ٣٥٩.

والثاني: أنّ ما ذهب إليه الجمهور من تأويل تلك الشواهد والأمثلة فيه من البعد والتكلف ما لا يخفى، بالإضافة إلى أنّ فيه إخراجاً للكلام عن ظاهره، والأصل أن يحمل الكلام على ظاهره ما دام لم يؤد ذلك إلى الوقوع في محظور.

والثالث: أنّ قولهم: (إنما حذف الخبر؛ لأنه معلوم بمقتضى ذكر لولا) لا يسلم لهم؛ لأنّ فهم المعنى المراد من الكلام قد يتوقف على ذكر الخبر مقيداً بحالة ما، كما هو ظاهر في الأمثلة المذكورة التي استدل بها المخالفون.

والرابع: أنّ قولهم: (إن جواب (لولا) يغني عن ذكر الخبر؛ لقيامه مقامه) لا تقوم به حجة لهم؛ لأن جواب (لولا) قد يحذف من الكلام، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ ﴾[1].

فقد حذف جواب (لولا)، والتقدير: ولولا رجال مؤمنون ... لأذن لكم في الفتح، أو لأذن لكم في دخول مكة[2].

وأما ما ذهب إليه ابن الطراوة فيرد عليه بأن جواب (لولا) قد يخلو من الضمير الذي يعود إلى المبتدأ، وهو مخالف له في المعنى، فلا يصح أن يكون خبراً، قال أبو علي الفارسي:

" وليس قولك: (لكان خروجُنا اليوم) من المبتدأ في شيء، إنما هو حديث متعلق بـ(لولا)، ولو كان خبر المبتدأ الذي بعد (لولا)، لوجب أن يكون إياه في المعنى أو يكون له فيه ذكر مظهر أو مقدر، ففي تعريته من ذلك كله دلالة على أنه ليس بخبر له "[3]

* * *

---

(1) سورة الفتح، من الآية/ ٢٥.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ٢٨٥.

(3) الإيضاح العضدي: ٥١.

٥- في إعمال اسم الفاعل النصب في المفعول به[١]

تمهيد:

اسم الفاعل: هو ما اشتق من المصدرللدلالة على الحدث ومن قام به. ويعمل اسم الفاعل عمل فعله، فيرفع فاعلا إن كان من اللازم، نحو: (زيدٌ ذاهبٌ أبوه)، وينصب المفعول إن كان من المتعدي، نحو: (زيدٌ الضاربُ عمراً)، ولا ينصب المفعول به إذا كان مجرداً من الألف واللام إلا إذا أريد به الحال أو الاستقبال، وإلى ذلك يشير ابن معط- في حديثه عن الأسماء العاملة عمل الفعل- بقوله:

" الأول: اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، أما الذي مضى فغير عامل إلا أن تدخله الألف واللام، فيتساوى جميعه في العمل ..."[٢].

وقد عقب على كلامه ابن إياز بقوله:

" وإنما عمل إذا كان للحال أو الاستقبال؛ لشبهه بالفعل في وزنه، بخلافه إذا كان ماضياً".

ثم يقول:

" وهنا تنبيه: وهو أنهم يقولون اسم الفاعل الماضي لا يعمل، وقد قال الوراق في (علله): قولك (هذا معطي زيدٍ أمس درهماً) يجوز أن ينصب (درهماً) فعل مقدر، أي: أعطاه، ويجوز أن ينصب بـ(معط) مع أنه ماض؛ لأنه لم يعر بالكلية من شبهه، وهذا اختياره[٣].

وقال أبو الفتح: قولك (هذا مارٌ بزيد أمس) يجوز أن يعمل في الجار والمجرور (مارٌ)، ويجوز أن يقدر له فعل. والكسائي أجاز إعماله ماضياً"[٤].

ويقول الخُوَيّ:

" ولعمله شروط: منها أن يكون للحال أو الاستقبال، فإن كان للمضي لم يعمل،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧١، والأصول: ١/ ١٢٥، والإيضاح العضدي: ١٣٤، وعلل النحو: ٣٠١، ٣٠٢، والمقتصد: ١/ ٥١٢– ٥١٥، واللباب: ١/ ٤٣٧، ٤٣٨، والتوطئة: ٢٦٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤٠، ٦٤١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٠– ٥٥٢، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٨٤، والبسيط: ٢/ ١٠١١، ١٠١٢، والارتشاف: ٥/ ٢٢٧١، ٢٢٧٢، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤، ١٥، والمساعد: ٢/ ١٩٧، ١٩٨، والتصريح: ٢/ ٦٦، والهمع: ٣/ ٦٨- ٧٠.

(٢) الفصول الخمسون: ٢١٨.

(٣) ينظر: علل النحو: ٣٠٢.

(٤) المحصول: ٢/ ٧٣٢.

فلا تقول: (مررتُ بضاربٍ زيداً أمس)؛ لأنه إنما عمل لما ذكرناه من الشبه بينه وبين المضارع، وأما الماضي فلم تقو مشابهته له، فلا يعمل إذا كان بمعناه، وقال الكسائي: يعمل إذا كان للمضي أيضا بدليل قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾(١)، وقولهم: (هذا مارٌ بزيدٍ أمس)، ولا حجة فيماذكره ..."(٢).

الدراسة التفصيلية:

يأتي اسم الفاعل على ضربين:

أحدهما: أن يكون صلة لـ(ال)، نحو: (الضاربُ)، و(الذاهبُ)، وهذا يعمل مطلقاً سواءً كان للماضي أو للحال أو للاستقبال، تقول: (زيدٌ الضاربُ عمراً أمس أو الساعة أو غداً).

والآخر: أن يكون مجرداً من (ال)، نحو: (ضاربٌ)، و(ذاهبٌ)، وهذا لا يعمل النصب في المفعول به عند الجمهور إلا بشرطين:

الأول: أن يكون معتمداً على استفهامٍ، أو نفيٍ، أو موصوفٍ، أو مخبرٍ عنه، نحو: (أضاربٌ زيدٌ عمراً)، و(ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)، و(مررتُ برجُلٍ ضاربٍ أخوه عمراً)، و(هذا ضاربٌ أخوه عمراً).

والثاني: أن يكون للحال أو الاستقبال لا الماضي، نحو: (زيدٌ ضاربٌ عمراً الآنَ أو غداً).

وذكروا في اشتراط كونه للحال أو الاستقبال وجهين:

أحدهما: أنَّه جار على الفعل المضارع في حركاته وسكناته في الأغلب، فـ(ضارِبٌ) على زنة (يَضربُ)، و(يُكرِمُ) على زنة (مُكْرِم). يقول الفارسي:

" وإنما أُعمِل اسمُ الفاعل عمل الفعل لمّا كان جاريا عليه في حركاته وسكونه وتأنيثه وتذكيره ..."(٣).

والآخر: أنَّ الأصل في الأسماء ألاَّ تعمل كما أنَّ الأصل في الأفعال ألاَّ تعرب، إلا أن اسم الفاعل يعمل النصب بالحمل على الفعل المضارع؛ لما بينهما من المشابهة، فكما حمل المضارع عليه في الإعراب، يحمل اسم الفاعل على المضارع في العمل،

---

(١) سورة الكهف، من الآية/ ١٨.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٥٠.

(٣) الإيضاح العضدي: ١٣٣.

بخلاف ما إذا كان للماضي فلا توجد تلك المشابهة، فلا يعمل لذلك، وهذا ما عليه جمهور النحويين، قال سيبويه:

" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين ألبتة؛ لأنه إنما أُجْرِي مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب، وذلك قولك: هذا ضاربُ عبدِ الله وأخيه. وجهُ الكلام وحدُّه الجرُّ، لأنَّه ليس موضعاً للتنوين ..."[١].

ويرى الكسائي جواز إعمال اسم الفاعل الماضي النصب، فيجوز عنده أن يقال: (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس)، وتابعه في ذلك هشام[٢]، وأبو جعفر[٣] بن مضاء[٤].

واستدلوا على ذلك بأمور:

أحدها: أن اسم الفاعل يعمل؛ لكونه في معنى الفعل، ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: (هذا ضاربٌ زيداً الآنَ أو غداً)، وإذا كان بمعنى المضي، نحو: (عمروٌ ضاربٌ محمداً أمس)[٥].

ويجاب على ذلك بأن اسم الفاعل لم يعمل في نحو: (هذا ضاربٌ زيداً الآنَ أو غداً)؛ لكونه في معنى الفعل فقط، بل عمل؛ لكونه بمعناه، ولشبهه إياه من جهة اللفظ؛ لأنه جار عليه في الحركات والسكنات، وتلك المشابهة اللفظية منتفية في اسم الفاعل الماضي، فلا يعمل لذلك[٦].

---

(١) الكتاب: ١/ ١٧١، وينظر: الأصول: ١/ ١٢٥، ١٢٦.

(٢) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، أخذ عنه كثيراً من النحو، وله مقالة في النحو تعزى إليه، من مصنَّفاته: الحدود، والقياس، ومختصر النحو، توفي سنة ٢٠٩هـ. (وفيات الأعيان: ٦/ ٨٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٣٢٨)

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد، أبو جعفر بن مضاء القرطبي، كان له تقدم في علم العربية، وله فيها آراء ومذاهب مخالفة لأهلها، روى عن ابن عطية والقاضي عياض وخلائق، وروى عنه ابن حوط الله وأبو الحسن الغافقي، كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، شاعراً بارعاً، من مصنفاته: تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان، والرد على النحاة، والمشرق في إصلاح المنطق في النحو، توفي سنة ٥٩٢هـ. (بغية الوعاة: ١/ ٣٢٣، والأعلام: ١/ ١٤٦، ١٤٧)

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٢٧٢، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥، والمساعد: ٢/ ١٩٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥١.

(٦) ينظر: المقتصد: ١/ ٥١٥، واللباب: ١/ ٤٣٧.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾، فقوله (باسطٌ) بمعنى الماضي، وقد عمل النصب في (ذراعيه)، فدل هذا على جواز إعمال اسم الفاعل الماضي.

وقد أجيب على هذا بأن الآية من قبيل حكاية الحال الماضية؛ إذ الواو في (وكلبهم) للحال، والأحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال وقوعه حتى كأنه يقع، فلا يلزم من إعمال اسم الفاعل وإن كان المدلول ماضيا- إذا قصد به الدلالة على حال وقوعه- إعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل وجه(١).

وثالثها: قولهم: (هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ)، فعمل (مارٌ) وهو ماض في الجار والمجرور (بزيدٍ)، وهو بمنزلة المنصوب.

ويجاب عليه بأن الجار والمجرور والظرف يكفي في العمل فيهما رائحة الفعل، فالأولى أن يعمل فيهما ما فيه معنى الفعل ولفظه، وذلك بخلاف المفعول به فلا يعمل فيه إلا الفعل أو ما شابهه مشابهة قوية(٢).

ورابعها: قولهم: (هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ)، فعمل (معطي) وهو ماض النصب في (درهما).

وضعف هذا بأنه يحتمل أن يكون (درهما) معمولا لفعل محذوف دل عليه اسم الفاعل المذكور، والتقدير: (أعطاه درهما) (٣).

وخامسها: قوله تعالى: ﴿ فَالِقُ الإصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ ﴾(٤)، فنصب (والشمس) وهو معطوف على (الليل).

وأجيب على تلك الآية بجوابين(٥):

الأول: أن (الشمس) منصوب بفعل مقدر دل عليه ما قبله، والتقدير: وجعل الشمس، وبذلك يضعف القول بأنه منصوب بـ(جاعل).

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٤١، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤١٨، وشرح الفصول: ١/ ٣٥٠.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٥٥٠، وشرح الفصول: ١/ ٣٥١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٠

(٤) سورة الأنعام، من الآية/٩٦، قرأ (جاعل) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (الاتحاف: ٢/ ٢٣، ٢٤، ومعجم القراءات: ٢/ ١١٤)

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ٤٣٨.

والثاني: أن الآية يجوز أن تكون على حكاية الحال؛ لأنه سبحانه في كل يوم يفلق الإصباح، ويجعل الليل سكناً، والشمس والقمر حسباناً.

ويبطل ما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه بقول الشاعر:

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي وِشَايَةً * * * لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِي أغَشُّ وَأَكْذَبُ[١]

فقد وصف اسم الفاعل (مبلغك) وهو ماض بالمعرفة (الواشي)، فدل هذا على أنه لم ينصب المفعول؛ لأنه لو كان عاملاً لما وصف بالمعرف؛ لأنه حال العمل يكون نكرة، ويوصف بالنكرة[٢].

تعقيب:

مما سبق يتبين أنّ الرأي الراجح هو ما عليه جمهور النحاة، وهو أن اسم الفاعل لا يعمل النصب في المفعول به إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وذلك لضعف الأدلة التي استند إليها الكسائي ومن تابعه.

تتمة:

إذا كان اسم الفاعل مما يتعدى إلى مفعولين وأريد به المضي، فإنه يضاف إلى المفعول الأول، والثاني يكون منصوباً، وقد اختلف النحاة في ناصبه، وذلك على قولين:

الأول: أنه منصوب بفعل دل عليه اسم الفاعل، وهذا قول الجرمي والفارسي وجمهور النحويين[٣].

والثاني: أنه منصوب باسم الفاعل المذكور، وهذا مذهب جماعة من النحاة، كالسيرافي، والأعلم الشنتمري، وابن مضاء[٤]، والشلوبين[٥]، واختاره أبو الحسن

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر اللخمي في شيء اتهم به عنده، ينظر: الديوان: ١٩، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٢٤٨، والمساعد: ٢/ ١٩٧، والخزانة: ٩/ ٤٦٧. والواشي: النمام. والشاهد: مجيء اسم الفاعل الماضي (مبلغك) موصوفا بالوصف المعرف بالألف واللام، وهذا دليل على أنه معرفة غير عامل.

(٢) ينظر: المساعد: ٢/ ١٩٧، ١٩٨.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٣٥، والارتشاف: ٥/ ٢٢٧٢، والمساعد: ٢/ ١٩٨.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٥/ ٢٢٧٢، والمساعد: ٢/ ١٩٨.

(٥) ينظر: التوطئة: ٢٦٢.

الوراق(١)، وصححه ابن عصفور(٢)، واستدلوا على ذلك بما يلي:

الأول: أن اسم الفاعل في نحو: **(هذا ظانُ زيدٍ قائماً أمس)** يشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده، وفيه ما يقوم مقام التنوين، وهو المضاف إليه، فعمل النصب فيما بعده(٣).

والثاني: أن الفعل الماضي لما كان قد بني على حركة؛ لما بينه وبين الاسم من الشبه، وجب أن يكون لهذا الشبه تأثير في الاسم، وجعل هذا في المعنى يجوِّز أن يتعدى إلى المفعول الثاني بعد إضافته إلى الأول(٤).

والثالث: أن الإضمار لا يسوغ في باب (ظنّ)، نحو: **(هذا ظانُ زيدٍ قائماً أمس)**؛ لأنه يطلب اسمين، ولا يخلو الحذف من أن يكون للاقتصار- وهو لا يجوز في هذا الباب- أو للاختصار- وهو بمنزلة الثابت- فصح إعمال اسم الفاعل في المفعول الثاني، وإن كان بمعنى الماضي؛ لذلك(٥).

ومن يتأمل في هذه الأدلة المذكورة يتبين له أن الراجح هو ما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه، وهو أن الناصب للمفعول الثاني هو اسم الفاعل المذكور.

* * *

---

(١) ينظر: علل النحو: ٣٠٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٢، والمساعد: ٢/ ١٩٨.

(٤) ينظر: علل النحو: ٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٧٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٥٢.

٦- في العطف على الضمير المخفوض[١]

تمهيد:

ليس كل الأسماء تصلح لأن يعطف عليها مطلقا، بل يحتاج بعضها إلى قيد ما، ومن ذلك الضمير المجرور، فإنه لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار، وقد ذكر ذلك ابن معط، فقال:

" كل الأسماء يعطف بعضها على بعض- وكذلك الأفعال- إلا المضمر المجرور، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار"[٢].

وقد ذكر كل من ابن إياز والخُوَيّ أن في ذلك خلافاً بين البصريين والكوفيين، **فيقول ابن إياز:**

" إن من شرط العطف العرفي أن يكون المعطوف عليه مما يصح أن يعطف ... واستثنى من ذلك المضمر المجرور، فإنه يمتنع عند البصري العطف عليه إلا بإعادة الجار؛ لوجهين:

الأول: أنه كما امتنع عطف المضمر المجرور على الظاهر المجرور بدون إعادة الجار، كقولك: (مررتُ بزيدٍ وبكَ)، ولا يجوز: (مررتُ بزيدٍ وكَ)، فكذلك عكسه، وهو: (مررتُ بكَ وبزيدٍ)، ولا يجوز: (مررتُ بكَ وزيدٍ).

والثاني: أن المضمر يعاقب التنوين، فكما لا يعطف على التنوين، فكذلك لا يعطف على معاقبه، فإذا جئت بالعامل آذن بالاستقلال.

وقراءة حمزة: ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾[٣] توجه على أن الواو للقسم ..."[٤].

([١]) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٨١، ٣٨٢، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٥٢، ٢/ ٨٦، والمقتضب: ٤/ ١٥٢، والأصول: ٢/ ٧٩، والمسائل البصريات: ٢/ ٨٧٤، والمقتصد: ٢/ ٩٥٩ـــ ٩٦١، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٠٣، والإنصاف: ٢/ ٤٦٣ وما بعدها، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٤٠، ١٤٢، والمقدمة الجزولية: ٧٢، وشرح المفصل: ٣/ ٧٧، ٧٨، والمباحث الكاملية: ١/ ٣٦٧، ٣٦٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٤٣، ٢٤٤، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٧٥- ٣٧٧، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٦- ١٢٥٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٤ـــ ٣٥٦، والبسيط: ١/ ٣٤٥ـــ ٣٤٧، والارتشاف: ٤/ ٢٠١٣، ٢٠١٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣، والمساعد: ٢/ ٤٧٠، ٤٧١، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٥٥- ١٦٢، والتصريح: ٢/ ١٨٢، ١٨٣، والهمع: ٣/ ٢٢١، ٢٢٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١١- ٢١٣.

([٢]) الفصول: ٢٣٧.

([٣]) سورة النساء، من الآية/ ١. قرأ بجر (الأرحام) حمزة والمطوعي. (الإتحاف: ١/ ٥٠٢)

([٤]) المحصول: ٢/ ٨٩٤، ٨٩٥.

ويقول الخُوَيّ:

" يستثنى من عطف الأسماء بعضها على بعض عطف الاسم على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فإنه لا يجوز، فلا تقول: (مررتُ بك وزيدٍ)، و(دخلتُ عليه وعمروٍ)؛ لأن الضمير المجرور لا ينفصل عن الجار، فهو معه كالشيء الواحد، فالعطف عليه كالعطف على الجار، فيمتنع كما يمتنع العطف على الجار ...

واعلم أن الكوفيين أجازوا العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، واحتجوأ بقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ في قراءة: ﴿ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بالجر ..." [١].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة عامل الجر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾[٢]، وقوله: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا ﴾[٣].

ولا يعطف عليه دون إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر، وهذا مذهب جمهور البصريين، قال سيبويه:

"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: (مررْتُ بكَ وزيدٍ)، و(هذا أبوكَ وعمروٍ)، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمعتْ أنها لا يتكلم بها إلا معتمدةً على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعُفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم"[٤].

وقد ذكروا في علة ذلك أوجهاً:

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٤٩٣، ٤٩٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ١٣٣.

(٣) سورة فصلت، من الآية/ ١١.

(٤) الكتاب: ٢/ ٣٨١.

الأول: أن المجرور شديد الاتصال بالجار، فهما معا كالشيء الواحد، فلما لم يقم المجرور بنفسه واشتد اتصاله بالجار، صار كبعض حروف الكلمة، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة، فأعيد الخافض حتى يكون المعطوف والمعطوف عليه متماثلين[١].

والثاني: أن الضمير المجرور يعاقب التنوين في نحو: (كتابي)، و(كتابهم)، فكما لا يعطف على التنوين، فكذلك لا يعطف على هذا المضمر المجرور، فإذا جيء بالعامل آذن بالاستقلال، وهذا قول بعض النحاة، كأبي علي الفارسي[٢].

والثالث: أن المعطوف شريك المعطوف عليه في أن كل واحد منهما يعطف على صاحبه، فكل واحد منهما جائز فيه ما جاز في الآخر من العطف، والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، فلا يقال: (مررتُ بزيدٍ وك) ، فلما لم يجز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل، لم يجز أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، وقد حكي ذلك عن المازني[٣].

المذهب الثاني: أن الأحسن إعادة الجار إذا عطف على الضمير المجرور، ولا يلزم ذلك، فيجوز العطف عليه دون إعادة الجار، وهذا مذهب يونس والأخفش والكوفيين[٤]، وهو اختيار جماعة من النحاة، كأبي علي الشلوبين[٥]، وابن مالك[٦]، وأبي حيان[٧]، وابن هشام[٨].

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع: فقالوا: إنه قد ورد العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾، في قراءة جر (الأرحام).

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ١٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٤٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٥.

(٢) ينظر: المسائل البصريات: ١/ ٣٢٦، والأمالي الشجرية: ٢/ ١٠٣.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ١٠٣، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٤١، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٤٣.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٣، والمساعد: ٢/ ٤٧٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٣، والمساعد: ٢/ ٤٧٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٥.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٤.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٣٣٣.

وقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾[١]، فقد أجاز الفراء أن تكون (ما) معطوفة على المضمر في (فيهن)[٢].

وقوله r : " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى"[٣]، فقد جر قوله: (اليهود والنصارى) بالعطف على الضمير المجرور في (مثلكم).

وقولهم: (ما فيها غيرُهُ وفرَسِهِ) [٤]، فقد جر (فرسه) بالعطف على الضمير المجرور في (غيره).

وقول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا * * * فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٥]

وقول الآخر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا * * * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوطٌ نَفَانِفُ[٦]

فهذا وغيره يدل على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.

وأما القياس: فقالوا: إن العرب يتصرفون في العطف على الضمير المجرور،

---

(١) سورة النساء، من الآية/ ١٢٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٠.

(٣) جزء من حديث في صحيح البخاري: ٢/ ٧٩٢، كتاب الإجارة، باب الإجارة من العصر إلى الليل، حديث رقم/ ٢١٤٩

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٥٠، والمقاصد الشافية: ٥/ ١٥٧.

(٥) البيت من البسيط، وهو من شواهد الكتاب التي لا يعرف قائلها، ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٣، والأصول: ٢/ ١١٩، واللمع: ٩٧، والإنصاف: ٢/ ٤٦٤، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٤١، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢٦، وشرح الجمل: ١/ ٢٤٤، وشرح عمدة الحافظ: ٦٦٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٠، والهمع: ١/ ٤٣٩، ٣/ ٢٢١، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١١، والخزانة: ٥/ ١٢٣، ١٢٦. والشاهد: قوله (فما بك والأيام)، حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) دون أن يعيد حرف الجر مع المعطوف.

(٦) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي، ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٦٥، والتبصرة والتذكرة: ١/ ١٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ٧٩، وشرح الجمل: ١/ ٢٤٤، واللسان: (غ و ط)، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٢، والخزانة: ٥/ ١٢٣. والسواري: جمع سارية وهي الأسطوانة. والغوط: المتسع من الأرض مع اطمئنانه. والنفانف: جمع نفنف، وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى. والمعنى: أنهم يعلقون سيوفهم في قامات طوال كأنها السواري فيكون بينها وبين الأرض مسافة بعيدة. والشاهد: قوله (فما بينها والكعب) حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور بالإضافة دون إعادة الجار.

فتارة بالواو وتارة بغيرها ، فلا مانع من العطف عليه دون إعادة الجار[١].

وقد جعل أصحاب القول الأول هذين البيتين وما ماثلهما من قبيل الضرورة الشعرية، وخرجوا الآيات والأقوال التي ظاهرها العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار على أوجه أخرى محتملة، فقالوا:

إن الواو في قوله (والأرحام) واو القسم، وليست عاطفة، و(الأرحامِ) مجرور بها.

وقوله (وما يتلى) ليس معطوفاً على الضمير في (فيهن)، ولكنه في محل رفع؛ لأنه معطوف على لفظ الجلالة، والتقدير: (قل الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم)، وهو القرآن[٢].

المذهب الثالث: يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار إذا أكد الضمير، نحو: (مررتُ بك أنت وزيدٍ). وهذا مذهب بعض النحاة، كالجرمي والزيادي[٣]، وحكى بعضهم عن الفراء (مررتُ به نفسِه وزيدٍ)، و(مررتُ بهم كلِّهم وزيدٍ)[٤].

وذلك بالقياس على العطف على الضمير المرفوع المتصل إذا أكد، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به[٥].

يقول الجرمي:

" يجوز: (عليك أنت وزيدٍ عمراً)، قال: ولو حذفت (أنت)، وجررت الاسم كان قبيحا، وهذا مع (أنت) أمثل"[٦].

وقد أجيب على هذا القول من وجهين:

أحدهما: أن هناك فرقاً بين الضمير المرفوع والضمير المجرور؛ حيث إنّ ضمير

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٢، والإنصاف: ٢/ ٤٦٧، ٤٦٨، وشرح المفصل: ٣/ ٧٨، وشرح الجمل: ١/ ٢٤٤.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر الزيادي، من أحفاد زياد بن أبيه، كان نحوياً لغوياً راويةً شاعراً ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، من مصنفاته: الأمثال، وشرح نكت سيبويه، والنقط والشكل، وغير ذلك، توفي سنة ٢٤٩هـ. (بغية الوعاة: ١/ ٤١٤، والأعلام: ١/ ٤٠، ٤١)

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٣، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٣.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٣، والمساعد: ٢/ ٤٧٠، والهمع: ٣/ ٢٢٢، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٣.

(٦) ينظر: المسائل البصريات: ٢/ ٨٧٤.

الجر أشدّ اتصالا من ضمير الفاعل المرفوع، بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله[١].

والآخر: أنه لم يسمع ذلك، ولم يرد في كلام عربي صحيح، ذكر ذلك الرضي في قوله:

" وليس بشيء؛ لأنه لم يسمع ذلك، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف"[٢].

تعقيب:

بالتأمل في أدلة كل مذهب من المذاهب الثلاثة يتبين أن الراجح هو ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم، وهو عدم لزوم إعادة الجار إذا عطف على الضمير المجرور، وإن كان الأحسن إعادته، وذلك لما يلي:

١ـ أن الأصل في باب العطف ألا يعاد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف، لإغناء حرف العطف عن ذلك.

٢ـ أنه هو القول الذي تؤيده ظواهر النصوص العربية الفصيحة- وقد سبق ذكر بعض منها- وحمل الكلام على ظاهره أولى من تكلف تقدير محذوف أو إخراج الكلام عن ظاهره.

٣ـ أن شبه الضمير المجرور بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار، لمنع مع الإعادة أيضا؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ما، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه أيضا؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه[٣].

٤ـ أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف، لما جاز نحو: (رُبَّ رجلٍ وأخيه)؛ إذ يمتنع تقديم المعطوف على المعطوف عليه وإحلاله محله، فكما لم يمتنع العطف في ذلك لا يمتنع في نحو: (مررْتُ بِكَ وزيدٍ) [٤].

*　*　*

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٤، وحاشية الصبان على الأشموني: ٣/ ١٧١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٥٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٧.

٧- الخبر الجامد لا يتحمل ضمير المبتدأ[١]

تمهيد:

يأتي خبر المبتدأ مفرداً وجملة وشبه جملة، والخبر إذا كان مفرداً يأتي على ضربين:

أحدهما: أن يكون مشتقا، فيتحمل ضمير المبتدأ، نحو: (محمدٌ قائمٌ).

والآخر: أن يكون جامدا، فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: (زيدٌ أخوكَ).

يقول ابن إياز:

" اعلم أن الخبر على ضربين:

الأول: ما يتحمل الضمير بلا خلاف، وهو ما كان مشتقاً من الفعل، نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، ونحو ذلك ...

والثاني: ما لا يتحمل الضمير عند البصريين، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق، كقولك: (زيدٌ أخوك)، و(عمروٌ غلامُكَ)، وإنما لم يتحمل الضمير؛ لأنه لا علقة بينه وبين الفعل، وقال الكوفيون والرماني والزجاج: إنه يتحمل الضمير؛ لأنه في معنى المشتق، فـ(أخوك) في معنى (مؤاخيك)، و(غلامُك) في معنى (خادمك)، والصحيح الأول؛ لأنّ تحمُّل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من الاشتقاق ولفظ الفعل، وهذا غير موجود هنا"[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" وأما الجامد فلا يتحمل ضميراً، نحو، (زيدٌ أخوك)، و(بشرٌ غلامُك)، و(بكرٌ أسدٌ)؛ لعدم المقتضي للضمير، وهو شبه الفعل. وقال الكوفيون: الخبر المفرد يتحمل الضمر مطلقاً سواءً كان جامداً أو مشتقاً، وحملوا الجامد على المشتق، فقالوا: (أخوك) في معنى (مؤاخيك)، و(غلامُك) في معنى (خادمك).

---

(١) ينظر: المقتصد: ١/ ٢٥٨- ٢٦١، وأسرار العربية: ٧٢، والإنصاف: ١/ ٥٥- ٥٧، والبديع في علم العربية: ١/ ٦٨، والتبيين عن مذاهب النحويين: ١٤١- ١٤٣، وشرح المفصل: ١/ ٨٧، ٨٨، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، والارتشاف: ٣/ ١١١٠، والتذييل والتكميل: ٤/ ٨- ١٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٥، ٢٠٦، والمساعد: ١/ ٢٢٤- ٢٢٦، وتمهيد القواعد: ٢/ ٩٥٦- ٩٦٠، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٢- ٦٤٦، وائتلاف النصرة: ٣١، ٣٢، والتصريح: ١/ ١٩٩، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/ ٣١٤، ٣١٥، وحاشية الخضري: ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٢) المحصول: ١/ ٥٦٧، ٥٦٨.

وهذا ضعيف؛ لاستلزامه كون كل اسم عاملاً، ولا قائل به"[١].

الدراسة التفصيلية:

إذا جاء خبر المبتدأ مفرداً فلا يخلو من أن يكون مشتقاً، وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، أوغير مشتق، وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، فإذا كان مشتقا جاريا مجرى الفعل- كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل- ولم يرفع ظاهرا، فلا خلاف بين النحاة في أنه يتحمل ضمير المبتدأ، وذلك نحو: (زيدٌ قائمٌ)، و(عمروٌ مضروبٌ)، و(محمدٌ طاهرٌ)، و(عليٌ أفضلُ منك).

وأما إذا كان اسماً جامداً فإن كان مؤولاً بالمشتق تحمل الضمير، نحو قولك: (محمدٌ أسدٌ)، أي: شجاعٌ، و(زيدٌ ذو مالٍ)، أي: صاحب مالٍ، وإن كان غير مؤول بالمشتق فقد اختلف النحاة في تحمله لضمير المبتدأ، وذلك على مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور البصريين، أن الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق لا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(عمروٌ غلامُك)؛ وذلك لما يأتي:

١- أن الاسم الذي يتحمل الضمير إنما يتحمله؛ لمشابهته الفعل وجريانه عليه لفظاً ومعنىً، كالأسماء المشتقة والصفات المشبهة بها، وإذا كان الاسم غير مشتق انتفت هذه المشابهة، فيبقى على أصله، ولا يتحمل الضمير[٢].

٢- أن الغرض من الإخبار بالأسماء الجامدة عن المبتدأ هو الدلالة على شخص معلوم، وليس الدلالة على فعل وحدث، كما هو الحال في الأسماء المشتقة، فلا تحتاج إلى تحمل الضمير؛ ولذا يقال: إن الخبر فيها هو المبتدأ في المعنى، فـ(زيدٌ) في (زيدٌ أخوكَ) هو الأخ، والأخ هو زيدٌ[٣].

٣- أن تحمل الضمير فرع علي كون المتحمل صالحًا لرفع ظاهر على الفاعلية، وذلك مقصور على الفعل، أو ما هو في معناه، فلا حظ للجامد في ذلك[٤].

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين والرماني[٥]، ذهب هؤلاء إلى أن الخبر الجامد

---

(١) شرح الفصول:١/ ٢٣٦.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٤.

(٣) ينظر: المقتصد: ١/ ٢٥٨، ٢٦٠، والبديع في علم العربية: ١/ ٦٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣٩.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٤٨، وشرح المفصل: ١/ ٨٨، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٥، وحاشية الخضري: ١/ ١٧٧.

يتحمل الضمير مطلقاً، نحو: (زيدٌ أخوك)، و(عمروٌ غلامُك)، واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن الخبر عرض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن، فلا بد من رابط، وهو الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر، فالجامد كله على هذا، متحمل للضمير، لكنه كما لم يشابه الفعل، لم يرفع الظاهر كالمشتق(١).

٢- أن الاسم الجامد وإن كان غير صفة إلا أنه في معنى الصفة، فإذا قيل: (زيدٌ أخوك)، و(عمروٌ غلامُك)، فليس المراد الإخبار عن هذه الأسماء بأنها مسماة بهذا الاسم، ولكن المراد إسناد معنى الأخوة، وهو القرابة، ومعنى الغلامية، وهو الخدمة إليه، وهذه من معاني الأفعال(٢).

وقد أجيب على ما استدل به الكوفيون بما يلي:

١- أن المفرد الجامد لا يفتقر إلى ضمير؛ لتعذر تحمله له، ولأنه هو الأول في المعنى، فاكتفي بذكر الربط المعنوي عن الرابط(٣).

٢- أن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، وذلك لما فيه من الاشتقاق ولفظ الفعل، وهما معدومان في الاسم الجامد(٤).

٣- أنه لو تحمل الضمير لكان من جملة العوامل التي ترفع وتنصب، ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور، وليس الأمر كذلك(٥).

٤- أنه لو تحمل الضمير لجاز العطف عليه مؤكَّدا، فيقال: (هذا أخوك هو وزيدٌ)، كما يقال: (زيدٌ قامَ هو وعمروٌ)، ولصح أن يكون صفة، والجامد لا يكون صفة(٦).

تعقيب:

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو أن الخبر إذا كان مفرداً جامداً غير مؤول بالمشتق لا يتحمل ضمير المبتدأ؛ وذلك لضعف أدلة الكوفيين، ولعدم ورود السماع بما يؤيد مذهبهم.

*   *   *

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٢، وشرح المفصل: ١/ ٨٨.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٤١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٨، وتمهيد القواعد: ٢/ ٩٥٩.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١٥، وتمهيد القواعد: ٢/ ٩٥٩.

٨- إقامة غير المفعول به عند وجوده مقام الفاعل(١)

تمهيد:

تتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين، وهما الفعل والفاعل، وقد يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي، ويقام غيره مقامه، ومما يقوم مقام الفاعل، وينوب عنه عند حذفه: المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾(٢). والمصدر المتصرف المختص، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾(٣). والجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾(٤). والظرف المتصرف المختص، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾(٥).

وقد ذكر ابن معط أنه لا يقام غير المفعول به مقام الفاعل عند وجوده، فقال:

" والاسم الذي يقام مقام الفاعل إما أن يكون مفعولاً به، وهو الأصل، ومع وجوده لا يقام غيره مقامه"(٦)

وقد بين كل من ابن إياز والخُوَيّ أن في المسألة خلافاً مع اختيارهما لما ذكره ابن معط، **فيقول ابن إياز:**

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢، والمقتضب: ٤/ ٥١، ٥٢، والخصائص: ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، واللمع: ٣٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٧٤، ٣٧٥، والمقتصد: ١/ ٣٥٢، ٣٥٣، وأسرار العربية: ٨٨، ٨٩، واللباب: ١/ ١٥٩- ١٦٢، والتخمير: ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٧٠- ٧٦، والصفوة الصفية: ٢/ ٥٥٠، ٥٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٦- ٥٣٨، وشرح التسهيل: ٢/ ١٢٨، ١٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٠٧- ٦١٠، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٩، ٢٢٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٢- ٢٤٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٠٧، وأوضح المسالك: ٢/ ١٤٩، ١٥٠، وشرح شذور الذهب: ٢٠٧- ٢١٣، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١١٩- ١٢٣، والمساعد: ١/ ٣٩٨، ٣٩٩، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٦٢٨- ١٦٣٢، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤١- ٤٤، والهمع: ١/ ٥٨٥، ٥٨٦، و حاشية الصبان: ٢/ ٩٧، وحاشية الخضري: ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) سورة هود، من الآية/ ٢١٠.

(٣) سورة الحاقة، من الآية/ ١٣.

(٤) سورة الأعراف، من الآية/ ١٤٩.

(٥) سورة يونس، من الآية/ ١٩.

(٦) الفصول الخمسون: ١٧٧.

" أقول: الأولى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به؛ لثلاثة أوجه:

الأول: أنّ المفعول به يكون فاعلاً في المعنى، وكذلك الفاعل يكون مفعولاً به، كقولك: (ضارَبَ زيدٌ عمراً الظريفان)، فترفع صفتهما ...

والثاني: أن الفعل يعمل في المفعول به بغير واسطة، كما يعمل في الفاعل بغير واسطة ...

والثالث: أنه قد جاءت عنهم أفعال كثيرة محذوف فيها الفاعل، ولم يقيموا مقامه سوى المفعول به.

وذهب الأخفش ومن وافقه إلى جواز إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريح، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]، فأقيم المصدر؛ لدلالة الفعل عليه، وبقوله تعالى: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٢]، والتقدير: ليُجزَى الجزاءُ قوماً، وبقول جرير[٣]:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ * * * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا[٤]

والتقدير: لسُبَّ السبُّ.

وليس في جميع ذلك حجة ..." [٥]

ويقول الخُوَيّ:

" لأنّ المفعول أشدُّ تعلقاً بالفاعل وأقرب إليه من غيره؛ لأنه محل فعل الفاعل،

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية/ ٨٨.

(٢) سورة الجاثية، من الآية/ ١٤.

(٣) هو أبو حزرة جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى بن بدر الكلبي اليربوعي التميمي، الشاعر المشهور، كان من فحول شعراء الإسلام، وهو من أغزر الناس شعراً، عاش عمره كله يناضل شعراء زمنه ويساجلهم، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض، وهو أشعر من الفرزدق عند أكثر أهل العلم بهذا الشأن، توفي سنة ١١٠هـ. (وفيات الأعيان: ١/ ٣٢١ وما بعدها، والأعلام: ٢/ ١١٩)

(٤) البيت من الوافر، وهو منسوب لجرير، ولم أعثر عليه في ديوانه. ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٧، واللباب: ١/ ١٦٠، وشرح المفصل: ٧/ ٧٥، والصفوة الصفية: ٢/ ٥٥١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢١٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٣، والهمع: ١/ ٥٨٦، والخزانة: ١/ ٣٢٩. والشاهد: قوله: (لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا)، حيث جاء في ظاهره أنه أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

(٥) المحصول: ١/ ٣٤٨- ٣٥١.

فكان أولى بإقامته من غيره ... وأجاز بعضهم إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول، واحتج بقول جرير:

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ * * * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

... وهذا لا حجة فيه؛ لجواز أن يكون (الكلاب) منصوباً بـ(ولدت) ..." [١].

الدراسة التفصيلية:

قد يحذف الفاعل لغرض ما، فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أُقيم غيرُه من مصدرٍ أو ظرفِ زمانٍ أو مكانٍ أو جار ومجرورٍ، وإن وُجِد المفعول به مع غيره فقد اختلف النحاة في جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند حذف الفاعل، وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور البصريين، لا تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده في الجملة مطلقاً، سواءً تقدم عليه غيره أم لا، يقول المبرد:

" فإن قال قائل: هل يجوز على هذا: (ضُرِبَ زيداً سوطٌ)؟

قيل له: لا يجوز ذلك؛ وذلك أن السوط إذا قلت: (ضَربتُ زيداً سوطاً) مصدر، ومعناه: ضربت زيداً ضربةً بالسوط ..." [٢].

وما ورد مما ظاهره إقامة غير المفعول به مع وجوده فهو شاذٌ أو ضرورة أو يخرج على وجه صحيح، واستدلوا على ذلك بوجوه، وهي: [٣]

١- أنَّ الفعل يصل إلى المفعول به بنفسه كما يصل إلى الفاعل بنفسه، بخلاف الجار والمجرور والظرف[٤].

٢- أنَّ المفعول به شريك الفاعل؛ لأنَّ الفاعل يوجِد الفعل، والمفعول به يحفظه[٥].

٣- أنَّ المفعول في المعنى قد جعل فاعلاً في اللفظ، كقولك: (ماتَ زيدٌ)، و(طلَعَت الشمسُ)، وهما في المعنى مفعول بهما[٦].

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١١٩، ١٢٠.

(٢) المقتضب: ٤/ ٥١.

(٣) ينظر: اللباب: ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٧٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٣، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ٨٩، وشرح المفصل: ٧/ ٧٠، والصفوة الصفية: ٢/ ٥٥٠.

٤- أنَّ من الأفعال ما لم يُسمَّ فاعله بحال، نحو: (عُنيتُ بحاجتِك) وبابه، ولم يسند إلاَّ إلى مفعول به صحيح، فدلَّ على أنّه أشبه بالفاعل.
٥- أن غير المفعول به إنما ينوب عن الفاعل بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقةً فلا يقدم عليه غيره؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل من غير موجب[١].

٦- أن المفعول به عند حذف الفاعل أسبق حضوراً بالبال من غيره، فتكون إقامته مقام الفاعل أولى[٢].

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش[٣]، أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، فتقول: (ضُرِبَ في الدّارِ زيدٌ)، و(ضُرِبَ في الدّارِ زيداً)، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو: (ضُرِبَ زيدٌ في الدّارِ)، فلا يجوز: (ضُرِبَ زيداً في الدّارِ).

المذهب الثالث: وهو مذهب الكوفيين[٤] ومن وافقهم، كابن مالك[٥]، أنه يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده مطلقاً تقدّم أو تأخّر، فتقول: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً)، و(ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديدٌ)، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقالوا: قد ورد إقامة غيرالمفعول به مقام الفاعل مع وجوده في الكلام الفصيح، ومن ذلك:

قوله تعالى في قراءة أبي جعفر[٦]: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[٧]، فقد

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٧٤، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٢، والتصريح: ١/ ٤٢٩.

(٢) ينظر: التخمير: ٣/ ٢٦٨.

(٣) ينظر: التصريح: ١/ ٤٢٩، وحاشية الخضري: ١/ ٣٤٤.

(٤) ينظر: التصريح: ١/ ٤٢٩، وحاشية الخضري: ١/ ٣٤٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٢٨، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٣.

(٦) هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، أبو جعفر المدني القارئ، من التابعين، أحد القراء العشرة، كان إمام أهل المدينة في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن عباس وعن مولاه عبد الله بن عياش وعن أبي هريرة- رضي الله عنهم، وروى القراءة عنه عرضاً نافع وابن جماز وابن وردان وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وكان من المفتين المجتهدين، توفي في المدينة سنة ١٣٢هـ.(وفيات الأعيان: ٦/ ٢٧٤، ٢٧٥، والأعلام: ٨/ ١٨٦)

(٧) قرأ أبو جعفر (لِيُجْزَى) بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنياً للمفعول مع نصب (قوماً)، وكذا قرأ شيبةُ، وجاءت أَيضًا عن عاصمٍ، وقرأ ابنُ عَامرٍ وَحمْزةُ وَالكِسائيُّ وَخَلفٌ بالنُّونِ والبناء للفاعل، وقرأ الباقون بالياءِ مبنياً للفاعل. (النشر: ٢/ ٣٧٢، والإتحاف: ٥٠٢)

أسند (ليُجزَى) إلى الجار والمجرور، ونصب (قوماً) وهو مفعول به.

وقوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]، فـ(نُجِّي) فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله سكنت ياؤه، والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر، والتقدير: نجى هو، أي: النجاءُ المؤمنين.

وقول الشاعر:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ * * * لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

وقوله :

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً * * * وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إلّا ذُو هُدَى[٢]

وقوله :

وَإنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ * * * مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ[٣]

فأنيب الجار والمجرور عن الفاعل، ونصب المفعول به في هذه الأبيات.

وأما القياس فقالوا: كما جاز إقامة غير المفعول به عند عدم وجوده؛ يجوز كذلك مع وجوده قياساً لأحدهما على الآخر[٤].

وقد أجاب جمهور البصريون على ما استدل به الكوفيون ومن وافقهم بما يلي:

أما قوله تعالى: ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ فخرجوه على ثلاثة أوجه[٥]:

الأول: أن يكون التقدير: (ليُجزَى الخيرُ قوماً)، على أن يكون (الخير) مفعولاً به في

---

(١) قرأ ابن عامر وأبو بكر (نُجِّي) بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم، وقرأ الباقون بنونين الثانية منهما ساكنة. (الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٥٥، والنشر: ٢/ ٣٢٤، والإتحاف: ٣٩٤).

(٢) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٠٩، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٤، وأوضح المسالك: ٢/ ١٥٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٢، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٤، والتصريح: ١/ ٤٣٠، وشرح الأشموني: ٢/ ٩٧، وحاشية الخضري: ١/ ٣٤٤. والشاهد: قوله: (لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً)، حيث أقيم الجار والمجرور (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

(٣) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦١٠، والتذييل والتكميل: ٦/ ٢٤٤، وأوضح المسالك: ٢/ ١٤٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٤، والتصريح: ١/ ٤٢٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٩٧. والشاهد: قوله: (معنيّا بذكر قلبه)، حيث أقيم الجار والمجرور (بذكر) مقام الفاعل مع وجود المفعول به.

(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣٠ .

(٥) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٣٢، والبحر المحيط: ٨/ ٤٦، والدر المصون: ٩/ ٦٤٥، ٦٤٦.

الأصل، كقولك: (جزاك اللهُ خيراً)، فأقيم ضميرُ المفعولِ الثاني الذي دل عليه السِّياق مقام الفاعل، وإقامة المفعول الثاني من بابِ (أعْطى) مقام الفاعل جائزة[١].

والثاني: أن (قوماً) منصوب بفعل محذوف يدل عليه (يُجزَى)، تقديره: يجزى قوماً، ونائب الفاعل هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، فيكون في الكلام جملتان، إحداهما: ليُجزَى الجزاءُ، والأخرى: يجزيه قوماً[٢].

والثالث: أن نائب الفاعل فيها ضمير مستتر يعود إلى الغفران المفهوم من (يغفروا). وغاية ما فيه إنابة المفعول الثاني، وهو جائز[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فخرجوه على وجوه:

منها: أن يكونَ الأصل (نُنَجِّي) بضمِّ الأولى وفتح الثانيةِ وتشديد الجيمِ، فاستثقل توالي مِثْلين، فحُذِفت النون الثانيةُ تخفيفا[٤].

ومنها: أن ضمير المصدر أقيم مقام الفاعل، و(المؤمنين) منصوب بإضمار فعل، والتقدير: وكذلك نُجِّى هو- أي: النجاء- نُنْجِي المؤمنين[٥].

ومنها: أن الفعل مضارع، وأصله: (نُنْجِي)، ولكن قلبت النون الثانية جيماً، وأدغمت فيما بعدها[٦].

وأما الأبيات فحملوها على الضرورة الشعرية.

وبعضهم خرجها على وجه آخر:

فقالوا: إن قوله (الكلابا) في البيت الأول يحتمل أن يكون منصوباً بفعل يفسره ما قبله، والتقدير: يسبون الكلاب، فلا يكون لـ(سُبَّ) ما يقوم مقام الفاعل إلاَّ المجرور[٧].

أو يكون منصوباً بـ(ولدت)، ويكون (جرو كلب) منادىً محذوفاً منه حرف النداء، كأنّه قال: ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو[٨].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٩/ ٦٤٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٧، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٧٥، والدر المصون: ٨/ ١٩١.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٣١١، والدر المصون: ٨/ ١٩٣، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣١.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٨/ ١٩٣.

(٧) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣١، ١٦٣٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٥، وشرح المفصل: ٧/ ٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٧، ٥٣٨.

وأما قوله: (معنياً بذكر قلبَه) فإن (قلبَه) منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما تقول: (رأيتُ زيداً مجدوعاً أنفَه).

وقوله: (لم يعن بالعلياء إلا سيّداً) يحتمل أن يكون (إلا سيداً) استثناء منقطعا، والمعنى: لكن سيداً يُعنَى بالعلياء[١].

وأما القياس فأجيب عنه بأن هناك فرقاً بين الحالين؛ لأن هناك مشاركة بين الفاعل وبين المفعول به الصريح، وهذه المشاركة لا توجد في غيره من الفضلات[٢].

تعقيب:

وبعد هذا العرض يتبين ضعف أدلة الكوفيين ومن وافقهم؛ لاحتمال هذه الأدلة وجهاً آخر غير الذي استدلوا بها عليه، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، لكن الباحث يميل إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنه لا مانع من إقامة غير المفعول به مع وجوده إذا قصد المتكلم إظهار العناية والاهتمام به أكثر من غيره، وهذا ما ذكره الصبان[٣] في حاشيته على شرح الأشموني، فيقول:

" والحق أنه إن كان الغير أهم في الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به، مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به"[٤].

* * *

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣٢ .

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٦٣٢ .

(٣) هو أبو العرفان محمد بن علي الصبان، عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بالقاهرة، من مصنفاته: إتحاف أهل الإسلام بما يتعلق بالمصطفى وأهل بيته الكرام، وأرجوزة في العروض مع شرحها، وحاشية على شرح الأشموني على الألفية، وحاشية على السعد في المعاني والبيان، والرسالة الكبرى في البسملة، وغير ذلك، توفي سنة ١٢٠٦هـ. (الأعلام: ٦/ ٢٩٧)

(٤) حاشية الصبان: ٢/ ٩٧، ٩٨.

٩- هل يدخل حرف النداء على الاسم المعرف بـ(ال)(١)

تمهيد:

من خصائص الاسم دخول حرف النداء عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا ﴾(٢)، والاسم المنادى لا يخلو من أن يكون نكرة أو معرفة، فإن كان نكرة جاز دخول حرف النداء عليه مطلقاً، نحو: (يا رجلُ أقبلْ)، و(يا رجلاً خذْ بيدي)، وإن كان معرفة، فإن كان معرفاً بالألف واللام فقد اختلف النحاة في جواز دخول حرف النداء عليه، وقد أشار إلى ذلك الشارحان، **فيقول ابن إياز:**

" لا يجوز عند البصريين: (يا الرجلُ)؛ لوجهين:

أحدهما: أن (يا) تعرف بالقصد والإشارة؛ ولذلك وصفوا النكرة بالمعرفة في قولهم: (يا رجلُ الظريفُ)، وحرفان متفقان في المعنى لا يجتمعان.

والثاني: أن اللام تعرف تعريفاً عهدياً، و(يا) تعرف تعريفاً خطابياً، فهما متغايران"(٣).

ويقول الخُوَيّ:

" ولا تقول: (يا الرجلُ)؛ لأن حروف النداء تعرف ما تدخل عليه بإرادته بعينه، والألف واللام للتعريف، فلا يجمع بين تعريفين ... وقال الكوفيون: يجوز نداء ما فيه الألف واللام استدلالاً بقول الشاعر:

مِنَ اْجْلِكِ يَا الّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي * * * وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي(٤)

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٩٥- ١٩٧، والمقتضب: ٤/ ٢٣٩- ٢٤٣، والأصول: ١/ ، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٤، وأسرار العربية: ٢٢٩- ٢٣٢، والإنصاف: ١/ ٣٣٥- ٣٤٠، واللباب: ١/ ٣٣٤- ٣٣٧، وشرح الجمل: ٢/ ٩٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٩٨، ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٦- ١٣٠٩، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٩٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٧، ١٠٦٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٣١، ٣٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٤، ٢٦٥، والمساعد: ٢/ ٥٠٢، ٥٠٣، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٨٦- ٢٩٠، والتصريح: ٢/ ٢٢٣- ٢٢٦، والهمع: ٢/ ٤٦، ٤٧، وحاشية الصبان: ٣/ ٢١٥، ٢١٦، وحاشية الخضري: ٢/ ٦٥٠، ٦٥١.

(٢) سورة هود، من الآية/ ٤٨.

(٣) المحصول: ٢/ ٦٨٤.

(٤) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، ويروى: (أحبك يا التي)، و(فدَيتُك يا التي). ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٧، والمقتضب: ٤/ ٢٤١، وأسرار العربية: ٢٣٠، والإنصاف: ١/ ٣٣٦، واللباب: ١/ ٣٣٥، وشرح

وقول الآخر:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللّذَانِ فَرَّا * * * إيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرّا[١]

ولا حجة في ذلك لشذوذه، على أن التقدير: (يا أيتها التي)، و(يا أيها الغلامان)، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وذلك كثير في كلامهم"[٢].

الدراسة التفصيلية:

إذا أريد نداء ما فيه (ال) أتي قبله بـ(أيّ)، فأدخل عليها حرف النداء، وأتي بعدها بـ(ها) التنبيه؛ جبراً لما فاتها من الإضافة، ثم أتي بالمقصود بالنداء في صورة نعت لـ(أيّ) تابع لها على اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾[٣].

وقد اختلف النحاة في جواز دخول حرف النداء على الاسم المعرف بالألف واللام مباشرة دون الإتيان بـ(أي)، وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه والبصريين، أنه لا يجوز دخول حرف النداء على الاسم المعرف بالألف واللام، إلا مع لفظ الجلالة، نحو قولك: (يا الله)، وما سمي به من الجمل، نحو: (يا الرجلُ منطلقٌ)، واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) مع القصد والإشارة إلى المنادى تفيد التعريف، ولا يجتمع أداتا تعريف في كلمة واحدة[٤]، قال سيبويه:

" وزعم الخليل- رحمه الله- أن الألف واللام إنما معنهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أنه إذا قال: (يا رجلُ)، و(يا فاسقُ)،

الجمل: ٢/ ٩٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٩٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٨، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٨٨، وشرح المكودي: ٢/ ٥٩٥، والهمع: ٢/ ٤٧. والشاهد: (يا التي) حيث دخل حرف النداء على ما فيه (ال) تشبيها بـــ(يا الله).

(١) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٣، والأصول: ١/ ٣٧٣، وأسرار العربية: ١٣٠، والإنصاف: ١/ ٣٣٦، واللباب: ١/ ٣٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٩٠، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٨، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٧، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٤، والمقاصد الشافية: ٥/ ٢٨٧، وشرح المكودي: ٢/ ٥٩٦، والتصريح: ٢/ ٢٢٦، والهمع: ٢/ ٤٦، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٥، وحاشية الخضري: ٢/ ٦٥٠. والشاهد: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء و(ال) في غير اسم الله تعالى.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣١٥، ٣١٦.

(٣) سورة المزمل، الآية/ ١.

(٤) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٣٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٩٠، واللباب: ١/ ٣٣٥.

فمعناه كمعنى: (يا أيُّها الفاسقُ)، و(يا أيُّها الرجلُ)، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو: (هذا) وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما"[١].

٢- أنّ الألف واللام لتعريف المعهود، وهو معنى الغيبة، والنداء خطاب لحاضر، فهما مختلفان في المعنى، فلم يجمع بينهما لذلك[٢].

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين، أنه يجوز دخول حرف النداء على الاسم المعرف بالألف واللام مطلقا، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس، أما السماع فاستدلوا بما ورد عن العرب من دخول حرف النداء على المعرف بالألف واللام، ومن ذلك البيتان اللذان ذكرهما الخُوَيّ في كلامه السابق، وهما:

قول الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الّتِي تَيّمْتِ قَلْبِي * * * وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنّي

وقول الشاعر:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللّذَانِ فَرّا * * * إيّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرّا

وقول الشاعر:

عَبَّاسُ يَا المَلِكُ المُتَوَّجُ وَالَّذِي * * * عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ[٣]

وأما القياس فقالوا: إنه قد جاز أن يقال: (يا اللهُ) بالإجماع، فيجوز نحو: (يا الرجلُ) قياسا عليه، بجامع أن كلا منهما فيه (ال)، وليست من أصل الكلمة[٤].

المذهب الثالث: وهو مذهب ابن[٥] سعدان[٦]، ووافقه في ذلك بعض النحويين، كابن

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٧.

(٢) ينظر: اللباب: ١/ ٣٣٥، وشرح المفصل: ٢/ ٨، ٩، والمحصول: ٢/ ٦٨٤.

(٣) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٢، والمساعد: ٢/ ٥٠٣، والتصريح: ٢/ ٢٢٦، والهمع: ٢/ ٤٧، وشرح الأشموني: ٣/ ٢١٥. والشاهد: قوله (يا الملك) حيث دخل حرف النداء على الاسم المعرف بـــ(ال).

(٤) ينظر: التصريح: ٢/ ٢٢٦.

(٥) هو مُحَمَّد بن سَعْدَان الضَّرِير، أَبُو جَعْفَر الْكُوفِي النَّحْوِيّ الْمُقْرِئ، ولد سنة ١٦١هـــ، روى عَن عبد الله ابن إِدْرِيس وَأبي مُعَاوِيَة الضَّرِير، وَكَانَ ذَا علم بِالْعَرَبِيَّةِ، وصنف: كتاباً فِي الْقرَاءَات، وكتابا فِي النَّحْو، توفي سنة ٢٣١هـــ. (نزهة الألباء: ١٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ١١١)

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٨، وأوضح المسالك: ٤/ ٣٢، والمساعد: ٢/ ٥٠٣.

مالك[١]، وابن هشام الأنصاري[٢]، وابن عقيل[٣]، وهو أنه يجوز دخول (يا) على المعرف بالألف واللام إذا قصد به التشبيه، نحو: (يا الأسدُ شدّةً)، و(يا الخليفةُ جوداً)، وذلك على تقدير حذف مضاف، فيكون تقديره: (يا مثلَ الأسد)، و(يا مثلَ الخليفة).

وقد أجاب البصريون على أدلة الكوفيين، فقالوا: إن الأبيات إما أن تكون من قبيل الضرورة الشعرية، أو على تقدير موصوف محذوف، يكون هو المنادى، ويكون ما فيه الألف واللام صفة له، فيكون من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: (يا أيّتُها التي)، و(فيا أيُّها الغلامانِ)، و(يا أيُّها الملكُ).

وأجاب المبرد على البيت الثاني بأن الرواية الصحيحة: (فيا غلامانِ اللذانِ)، فيقول:

" وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللّذَانِ فَرّا * * * إيّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرَّا

فإن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه: (فيا غلامانِ اللذانِ فرّا)، كما تقول: (يا رجلُ العاقلُ أقبلْ)" [٤].

وأما القياس فأجيب عنه بأن هناك فرقاً بين نحو (الرجل) وبين (الله)، حيث إنّ اسم الله- تعالى- قد كثر استعماله في كلامهم مع لزوم الألف واللام له، فصارتا كأنهما حرفان من نفس الكلمة. وهذا ما ذكره سيبويه في قوله:

" واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألبتة، إلا أنهم قد قالوا: (يا اللهُ اغفرْ لنا)، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة (الذي قال ذلك)، من قِبَل أن (الذي قال ذلك)- وإن كان لا يفارقه الألف واللام- ليس اسما بمنزلة (زيد) و(عمرو) غالبا، ألا ترى أنك تقول: (يا أيُّها الذي قال ذلك)، ولو كان اسما غالبا بمنزلة (زيد) و(عمرو) لم يجز ذا فيه، وكأن الاسم- والله أعلم- (إله)، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفا منها، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف"[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٢.

(٣) ينظر: المساعد: ٢/ ٥٠٢.

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٤٣.

(٥) الكتاب: ٢/ ١٩٥.

وأما ما ذهب إليه ابن سعدان ومن وافقه فيجاب عنه بأنه لا فرق بين قولك: (يا الأسدُ شدةً) وبين قولك: (يا الرجلُ أقبلْ)؛ لأنه لو جاز ذلك على تقدير: (يا مثلَ الأسدِ) للزم أن يجوز (يا الرجلُ) على تقدير: (يا أيُّها الرجلُ)[١].

تعقيب:

ومما سبق يتبين أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنّ حرف النداء لا يدخل على الاسم المعرف بالألف واللام؛ وذلك لقوة أدلتهم وضعف أدلة المخالفين.

* * *

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/ ٢٨٩.

١٠- تعريف العدد المضاف(١)

تمهيد:

إذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة، فتقول: (ثلاثةُ الأثوابِ)، و(مائةُ الدرهمِ)، و(ألفُ الدينار)، وقد ذكر كل من الشارحين أن الكوفيين خالفوا في ذلك، فأجازوا دخول حرف التعريف على المضاف، **فيقول ابن إياز:**

" العدد إذا كان مضافاً، وأردت تعريفه، عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، وأضفت الأول، فيتعرف بإضافته إليه، كقولك: (ثلاثةُ الأثوابِ) ... وأجاز الكوفي: (الثلاثةُ الأثوابِ) تشبيها بالحسن الوجه. قال الزمخشري: وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ... وتشبيهه بـ(الحسن الوجه) ضعيف؛ لأن (الحسن) صفة، والمضاف إليه يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً" (٢).

ويقول الخُوَيّ:

" ولا يجوز تعريف العدد المضاف عند البصريين، كما لا يجوز تعريف المضاف إلى غير الأعداد، فلا يقال: (الخمسةُ الدراهمِ)، كما لا يقال: (الغلامُ الرجلِ) ... وأجاز الكوفيون إدخال اللام على المضاف في الأعداد، واحتجوا بما سمع من العرب من قولهم: (الثلاثةُ الأثوابِ)، و(الخمسةُ الدراهمِ)، وشبهوه بـ(الحسن الوجهِ)؛ لاتحاد المضاف والمضاف إليه في الموضعين. وما احتجوا به ضعيف ..."(٣).

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في تعريف العدد المضاف، وذلك على مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب البصريين، وهو أنه إذا أريد تعريف العدد المضاف إلى معدوده يعرف المضاف إليه، فيتعرف المضاف بتعريفه، فيقال: (ثلاثةُ الأثوابِ)،

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٦، والمقتضب: ٢/ ١٧٣/ ١٧٤، والأصول: ١/ ٣١١، واللمع: ١٦٦، ١٦٧، والعدد في اللغة لابن سيدة: ٣٤، ٣٥، والمخصص: (باب العدد) ٥/ ١٩٥، ٢١٠، والمقتصد: ٢/ ٧٣٤، ٧٣٥، واللباب: ١/ ٣٢٦، وشرح المفصل: ٢/ ١٢١، ١٢٢، ٦/ ٣٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٧، والمقرب: ١/ ٣١١، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠٨، ٤٠٩، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٧٧، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٣١٠، والصفوة الصفية: ٣/ ٢٦٦، ٢٦٧، والارتشاف: ٢/ ٧٦٢، ٧٦٣، والمساعد: ٢/ ٩٠، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٤٤٨- ٢٤٥٠.

(٢) المحصول: ٢/ ٩٣٣- ٩٣٥.

(٣) شرح الفصول: ٢/٥٢٣، ٥٢٤.

و(أربعةُ الرجالِ)، و(مائةُ الدرهمِ)، كما يقال: (صاحبُ البيتِ)، و(غلامُ الرجلِ)، يقول سيبويه:

" تقول فيما كان لأدنى العِدّة بالإضافة إلى ما يُبْنَى لجمع أدنى العدد إلى أدنى العُقود، وتُدْخِل فى المضاف إليه الألف واللام؛ لأنَّه يكون الأوّلُ به معرفةً، وذلك قولك: (ثلاثةُ أبوابٍ)، و(أربعةُ أنفُسٍ)، و(أربعةُ أثوابٍ) فيما بينك وبين العَشَرَة، وإذا أدخلتَ الألفَ واللام قلتَ: (خمسةُ الأثوابِ)، و(ستّةُ الأجمالِ)"[١].

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقالوا: إن كلام العرب الفصحاء قد ورد بتعريف المعدود من العدد المضاف إلى معدوده، ومن ذلك قول الشاعر:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى * * * ثَلاثُ الأَثَافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ[٢]

وقول الآخر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزَارَهُ * * * فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[٣]

وأما القياس فقالوا: إن القياس يقضي بأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، فلا يقال: (الغلامُ زيدٍ)؛ لأن المضاف يتعرف بالمضاف إليه، يقول المبرد:

" والقياس حاكمٌ بعدُ أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٠٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة، ينظر: الديوان: ٣٣٢، والمقتضب: ٢/ ١٧٤، والعدد في اللغة لابن سيدة: ٣٤، والمخصص: (باب العدد) ٥/ ١٩٥، ٢١٠، وشرح المفصل: ٢/ ١٢٢، ٦/ ٣٣، وشرح الجمل: ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠٨، واللسان: (خ م س)، وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٤٤٨. الأثافي: جمع أُثْفيّة، وهي ما يوضع تحت القدر من أحجار عند الاطباخ. والبلاقع: جمع بَلْقع، وهي الأرض القفر التي لا شيء فيها. والرسوم: جمع رسم، وهو ما تبقى من أثار الديار. والمعنى: أن الأثافي ورسوم الدار لا ترد سلاماً، ولا تنبئ عن خبر إذا استخبرت. والشاهد: (ثلاث الأثافي)، حيث أدخل الألف واللام على المضاف إليه حين أراد تعريف العدد المضاف.

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق من قصيدة يمدح بها آل المهلب، ينظر: الديوان: ٢٦٧، والمقتضب: ٢/ ١٧٤، وشرح المفصل: ٢/ ١٢١، ٦/ ٣٣، والصفوة الصفية: ٣/ ٢٦٦، واللسان: (خ م س). قوله (مذ عقدت يداه إزاره) كناية عن سعيه في طلب المجد واكتساب المحامد. و(أدرك خمسة الأشبار) كناية عن القبر. والمعنى: يصف الممدوح بأنه ما زال أميراً منذ أن عقل إلى أن مات. الشاهد: (خمسة الأشبار)، حيث أدخل الألف واللام على المضاف إليه حين أراد تعريف العدد المضاف.

من الأفعال، لا يجوز أن تقول: (جاءني الغلامُ زيدٍ)؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة ... فعلى هذا تقول: (هذه ثلاثةُ أبوابٍ)، كما تقول: (هذا صاحبُ ثوبٍ)، فإن أردت التعريف قلت: (هذه ثلاثةُ الأثوابِ)، كما تقول: (هذا صاحبُ الأثوابِ)؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه، فيستحيل: (هذه الثلاثةُ الأثوابِ)، كما يستحيل: (هذا الصاحبُ الأثوابِ)" [١].

المذهب الثاني: وهو مذهب الكوفيين[٢]، وهو جواز دخول الألف واللام على المضاف والمضاف إليه معا، فيقال: (الثلاثةُ الأثوابِ)، و(العشرةُ الدنانيرِ)، و(المائةُ الدرهمِ)، واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فاستدلوا بما حكي عن بعض العرب من قولهم: (قبضتُ العشرةَ الدراهمِ)، و(اشتريتُ الخمسة الأثوابِ)[٣].

وأما القياس فشبهوه بقولهم: (الحسنُ الوجهِ).

وقد أجاب البصريون على أدلة الكوفيين:

أما السماع فأجيب عنه بأن ما رواه الكوفيون من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه؛ فهو منقول عن قوم غير فصحاء[٤].

وأما القياس فأجيب عنه من وجهين:

أحدهما: أن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه، فيكون التعريف بالألف واللام في المضاف ضائعا لا فائدة منه[٥].

والآخر: أنّ هناك فرقاً بين البابين؛ لأنه إنّما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب (الحسن الوجهِ)؛ لأنَّ الإضافة فيه غير محضة، فهو صفة، والإضافة هنا محضة، فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً[٦].

تعقيب:

مما سبق يتبين أن الرأي الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنّ الألف واللام تدخل على المعدود (المضاف إليه) دون العدد (المضاف) إذا أريد تعريفه؛ وذلك لموافقته للسماع والقياس الصحيحين.

---

(١) المقتضب: ٢/ ١٧٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٣، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٠٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٠٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٦، والمساعد: ٢/ ٩٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢١٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٧.

بقية المسائل التي اتفقا في ذكرها واختيارها إجمالاً:

١- الاسم مشتق من السمو:

يقول ابن إياز:

" فالأصل إذن: (سِمْوٌ) أو (سُمْوٌ)، فحذفت الواو، وأسكنت السين، وأُتِي بالهمزة؛ عوضاً عن الواو المحذوفة وتوصلاً إلى النطق بالساكن ... والكوفيون يشتقونه من الوسم، وهو العلامة، ولكن حذفت الواو التي هي الفاء، فوزنه على هذا: (إعْلٌ)، والكلام على هذا مشهور"(١).

ويقول الخُوَيّ:

" واشتقاقه على هذا من (السمو)، هذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: إنما سمي (اسما)؛ لأن الاسم علامة على المسمى، ووسم يعرف به، فناسب أن يسمى بذلك؛ لأن الاسم مشتق من (الوسم). وهذا ضعيف من حيث اللفظ والمعنى"(٢).

٢- (كلا، وكلتا) مثنيان في المعنى دون اللفظ:

يقول ابن إياز:

" وهما مثنيان في المعنى دون اللفظ عند البصريين؛ لوجهين:

الأول: أنه يخبر عنهما بالمفرد ...

وعند الكوفيين أنهما مثنيان في اللفظ والمعنى؛ لوجهين:

الأول: في قول الراجز:

فِي كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلاَمَى وَاحِدَهْ *** كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ(٣)

فإذا كان للمؤنث مفرد، فالمذكر كذلك؛ لأنه فرعه.

والثاني: أنهما يكونان في الرفع بالألف، وفي الجر والنصب بالياء، تقول: (جاءني كلاهما)، و(كلتاهما)، و(رأيتُ كليهما)، و(كلتيهما)، و(مررتُ بكليهما)، و(كلتيهما)، وهذه حالة التثنية.

---

(١) المحصول: ١/ ٢٣- ٢٥.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٧.

(٣) البيت من الرجز، ينظر: علل النحو: ٣٨٩، والإنصاف: ٢/ ٣٥٩، واللباب: ١/ ٣٩٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٨٣، وتوضيح المقاصد: ١، ٢١٩، ٣٢٧، والهمع: ١/ ١٥٢. سُلامى: العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع من اليد والرجل. والشاهد: (في كلت)، حيث وردت مفردة بدون الألف.

فيقال لهم أوّلاً: الأصل في (كِلت) من قول الشاعر: (كلتا)، فحذف الألف للضرورة، وهو يريدها ... وأما (كلا) فلم ينقل أحد من الفريقين له مفرد.

ويقال لهم ثانيا: لو كان كما ذكرتم لرفعا بالألف على كل حال، ونصباً وجرّاً بالياء كالمثنى، وفي أن ذلك مختص بحال الإضافة إلى المضمر دون المظهر دلالة على أنهما ليسا مثنيين"[١].

ويقول الخُوَيّ:

" (كلا) و(كلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية؛ لأنهما مفردا اللفظ مثنيا المعنى، هذا هو مذهب البصريين، وهو المختار؛ لقوله تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ ﴾[٢]، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال: (آتتا)..."[٣].

٣- (ما) التعجبية نكرة تامة:

يقول ابن إياز في (ما) التعجبية:

" اختلف أهل العربية في (ما) ها هنا، فمذهب سيبويه- رحمه الله- وهو اختيار الأكثر أنها نكرة غير موصوفة ولا موصولة، ويقدره بـ(شيء)، وهي مرفوعة على الابتداء، والجملة بعدها خبرها. ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، وهو ضعيف ... ومذهب الفراء أن أصلها الاستفهام، وهو ضعيف جدّاً ..." [٤].

ويقول الخُوَيّ:

" وفيها أربعة أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه، أنها نكرة غير موصولة ولا موصوفة، كالتي في قوله: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٥]، والتقدير: الذي أحسن زيداً، أي: جعله حسنا.

والثاني: وهو مذهب الأخفش، أنها موصولة بمعنى (الذي)، و(أحسنَ) صلتها، والخبر محذوف ... ومذهب سيبويه لا يخرج إلى الإضمار والتقدير، وما لا يخرج إلى الإضماروالتقدير أولى.

---

(١) المحصول: ١/ ١٤٣- ١٤٥.

(٢) سورة الكهف، من الآية/ ٣٣.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٤٧، ٤٨.

(٤) المحصول: ١/ ٣٧٦، ٣٧٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٢٧١.

والثالث: أن (ما) نكرة موصوفة، والفعل بعدها صفتها، والخبر محذوف ... وقول سيبويه أولى من ذلك أيضا؛ لاستغنائه عن الإضمار، وافتقار هذا إليه.

والرابع: أنها استفهامية، والتقدير: أيُ شيءٍ أحسنَ زيداً؟، وهذا ضعيف ..."[١].

٤- (أفعل) التعجب فعل ماض:

يقول ابن إياز معقباً على قول المصنف (و"أحْسَنَ" فعل ماض):

" هذا مذهب البصريين، ويدل عليه وجوه ثلاثة ..." [٢].

ويقول الخُوَيّ:

" اعلم أن البصريين والكوفيين اختلفوا في أن (أفعل) في قولك: (ما أفعله) اسم أو فعل: قال البصريون: إنه فعل؛ لأنه يتصل به نون الوقاية ... واحتج الكوفيون على اسميته بعدم التصرف وبالتصغير ... ولا حجة فيما ذكروه ..."[٣].

٥- (ليس) فعل ماض:

يقول ابن إياز:

" (ليس) فعل عند الجمهور وأبي علي في أحد قوليه، ويدل على ذلك وجوه ..."[٤].

ويقول الخُوَيّ في حديثه عن الأفعال الناقصة:

" القسم الرابع: ما لا يتصرف من الأفعال الناقصة، وهو (ليس) فقط ... وإنما لم يتصرف؛ لأنه أشبه (ما) ... ولذلك زعم بعضهم أنه حرف، وأيدوا قولهم بعدم دخول نون الوقاية عليه في قوله:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ *** إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي[٥]

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٣٨.

(٢) المحصول: ١/ ٣٧٨.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٣٩.

(٤) المحصول: ١/ ٣٩١.

(٥) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: الديوان: ١٧٥، والمفصل: ١٧١، وشرح التسهيل: ١/ ١٢٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٤٣، ٤٥٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٧٨، والجنى الداني: ١٥٠، ومغني اللبيب: ٢٢٧، ٤٥٠، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٠٦، والتصريح: ١/ ١١٦، والهمع: ١/ ٢٥٥. عددت: من العد والإحصاء. عديد: العدد. الطيس: الرمل الكثير. المعنى: عددت قومي، وكانوا بعدد الرمل في الكثرة، ما فيهم كريم غيري. والشاهد: قوله (ليسي)، حيث حذف نون الوقاية من (ليس) قبل ياء المتكلم للضرورة.

وبما حكي عن بعض العرب أنه قال: (ليس الطيبُ إلّا المسكُ) برفعهما.

ولا حجة في ذلك ..."[١].

٦- الميم في (اللّهمّ) للتعويض:

يقول ابن إياز:

" الميم عوض من الياء عند البصريين، بدليل أنه لا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة ..."[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" وأصله: (يا الله)، فحذفوا (يا) من أوله، وعوضوا الميم في آخره، فصار (اللهمّ). وقال الكوفيون: لا يجوز أن تكون الميم عوضاً؛ لجمعهم بينها وبين (يا) ... والجمع بين العوض والمعوض لا يجوز. قالوا: والأصل فيه: (يا اللهُ أمّنا بخيرٍ)، إلا أنه لما كثر في كلامهم حذفوا بعض الكلمة؛ طلباً للتخفيف، وهذا فاسد؛ إذ لو كان هذا المعنى لما استعمل في غيره ... واما ما استشهدوا به من الشعر فهو مجهول القائل، فلا يصح الاحتجاج به ..."[٣].

٧- (رُبَّ) حرف جر:

يقول ابن إياز:

" (رُبّ) حرف جر عند البصريّ، ومعناه التقليل ..."[٤].

ويقول الخُوَيّ:

" وزعم الكوفيون أن (رُبّ) اسم حملاً على (كمْ)؛ لأنها نقيضتها، والعرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره ... والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لوجود حد الحرف فيها، وعرائها من علامات الأسماء والأفعال"[٥].

٨- (حتّى) لا تجر إلا الظاهر:

يقول ابن إياز في (حتّى) الجارة:

" ولها شروط أربعة: الأول: أن تجرّ الظاهر دون المضمر، خلافا للمبرد؛

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٤٨، ١٤٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٦٨١.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣١٣، ٣١٤.

(٤) المحصول: ٢/ ٧٠٩.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

لفرعيتها ..."[١].

ويقول الخُوَيّ:

" و(حتّى) لا تدخل على المضمر، وذهب المبرد إلى أنها تدخل عليه قياسا على (إلى)، وليس بصحيح؛ لأنه لم ينقل عنهم مع توفر الدواعي على نقله وكثرة النقلة"[٢].

٩- (إيّا) من (إيّاي) وأخواتها هو الضمير، وما بعده لواحق له:

يقول ابن إياز في باب المضمر:

" فـ(إيّاي) للمتكلم، وفي هذا الضمير خلاف طويل لا يليق بهذا الشرح استقصاؤه، والقول المنصور فيها قول الأخفش، ووهم ابن بابشاذ فعزاه إلى سيبويه، وليس له في ذلك نصّ، وإنما هو للأخفش، وهو أنّ (إيّا) هو الضمير، وما بعده حروف تدل على اختلاف أحوال المضمرين في التكلم والخطاب والغيبة ..."[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" واعلم أن (الياء، والهاء، والكاف) في (إيّاي، وإيّاه، وإيّاك) لواحق للدلالة على أحوال الرجوع، ولا محل لها، وإنما هي علامات ... وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الياء والكاف والهاء، وأن (إيا) عماد. وهو مذهب ضعيف؛ لاستلزامه كون الأكثر عماداً للأقل وتابعاً له، وأنه لا نظير له في كلامهم ..."[٤].

١٠- لا تؤكد النكرة بألفاظ التو كيد المعنوي:

يقول ابن إياز في حديثه عن ألفاظ التوكيد المعنوي:

"وهذه الألفاظ يؤكد بها المعارف دون النكرات؛ لوجهين:

أحدهما: أن النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتأكيد معناه وتكرير حقيقته.

والآخر: أنها معارف، فلا تتبع إلا المعارف دون النكرات كالصفة ...

وأجاز الكوفي أن تؤكد النكرات المحدودة بهذه الألفاظ"[٥].

---

(١) المحصول: ٢/ ٧١٧.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٣٧.

(٣) المحصول: ٢/ ٨١٩، ٨٢٠.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٤٢٨، ٤٢٩.

(٥) المحصول: ٢/ ٨٧٣، ٨٧٤.

ويقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف: (ولا يؤكد بها إلا المعارف ...):

" أي: بجميع ألفاظ التوكيد، فأما النكرات فإنها لا تؤكد ... وأجاز الكوفيون تأكيد النكرات إذا كانت موقتة، نحو: (قعدت يوماً كلَّه) ..."(١).

١١- لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد تأكيده:

يقول ابن إياز:

" وأما المضمر المرفوع المتصل فيمتنع العطف عليه عند البصري إلا بعد تأكيده؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، ولهذا كان الأصل أن يليه ... وإذا تبين ذلك امتنع العطف عليه كامتناع عطف الاسم على الفعل أو على جزئه، فإذا أكد امتاز عن الفعل، فجاز العطف عليه ..."(٢).

ويقول الخُوَيّ:

" وإنما لم يجز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد ولا ما يسد مسده؛ لأن الضمير المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء من الفعل على ما عرف في باب الفاعل، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على جزء الكلمة ... وقد أجاز الكوفيون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد محتجين بالقياس على العطف على المتصل المنصوب ... ولا حجة فيما ذكروه ..."(٣).

١٢- يعرف الجزء الأول من العدد المركب دون الثاني:

يقول ابن إياز:

" وإذا كان العدد مركباً ألحقت التعريف الأول، فقلت: (الأحدَ عشرَ درهماً)، و(الاثنتا عشرةَ جاريةً)، ولم تلحقه بالثاني؛ لأنه بمنزلة بعض الاسم ... وأجاز الكوفي والأخفش تعريفهما، كقولك: (الأحدَ العشرَ درهماً)؛ لأنهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما ..."(٤).

ويقول الخُوَيّ:

" وأما المركب- نحو: (أحد عشر درهما)- ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب البصريين، أنه يعرف الأول فقط، فيقال: (ما فعلت الأحد عشرَ درهماً)، و(الاثنتا عشرة جاريةً) ...

---

(١) شرح الفصول: ٤٧٨/٢، ٤٧٩.

(٢) المحصول: ٢/ ٨٩٦، ٨٩٧.

(٣) شرح الفصول: ٤٩٦/٢، ٤٩٧.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٣٥، ٩٣٦.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين، أنه يجوز أن يعرف الاسمان معاً دون المميز، فيقال: (ما فعلت الخمسة العشر ثوباً)، واحتجوا بأنه قد صح ذلك عن العرب، والبصريون يجعلونه من الشاذ الذي لا يعول عليه ...

والثالث: وهو مذهب من يجوز دخول اللام على مميز المفرد، أنه يجوز إدخال اللام في الاسمين المركبين والمميز أيضاً، فتقول: (اشتريته بالخمسة العشر الدرهما)، وقد بينا ضعفه"[١].

١٣- حروف الإبدال أحد عشر حرفا:

يقول ابن إياز:

" وأما عدة حروفه ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: قول سيبويه وابن السراج وابن جني، واختاره المصنف، وهي أحدَ عشرَ حرفاً ... ويجمعها: (أجهدتم طاوين).

والثاني: قاله بعضهم، وهو أنه أضاف اللام إليها، فصارت اثني عشر ...

والثالث: قاله الرماني، وهو أنه أضاف إلى ذلك الزاي والصاد ...

وإلى الأول أذهب؛ لأن المراد ما كثر إبداله واستمر ..."[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" وهي أحد عشر حرفاً، جمعها قولهم: (أجهدتم طاوين). وزاد الأخفش اللام، فجعلها اثني عشر، وجمعت في قولهم: (طال يوم أنجدته)... وأضاف الرماني الصاد والزاي ... والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه"[٣].

ومن المسئل التي اتفقا في ترجيحها أيضا ما يلي:

١- (نعم) و(بئس) فعلان جامدان[٤].
٢- الاسم النكرة بعد (حبّذا) منصوب على التمييز[٥].
٣- لا يتقدم خبر (ما زال) عليها[٦].

---

(١) شرح الفصول: ٥٢٥/٢.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٦٥، ١٠٦٦.

(٣) شرح الفصول: ٦٧٩/٢- ٦٨١.

(٤) ينظر: المحصول: ٣٥٦/١، وشرح الفصول: ١٢٣.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٣٧٣، وشرح الفصول: ١/ ١٣٤.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٤٠٥، وشرح الفصول: ١/ ١٥٥.

٤- (حاشا) حرف جر[١].
٥- (ويله) مصدر مضاف إلى الضمير[٢].
٦- العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء[٣].
٧- الجازم للشرط والجواب هو أداة الشرط[٤].
٨- (لات) تعمل عمل (ليس)[٥].
٩- لا يعمل اسم الفاعل المجرد إلا معتمداً على شيء قبله[٦].
١٠- (رُوَيْد) تصغير (إرْواد) ترخيماً[٧].
١١- لا يعرف تمييز العدد[٨].

* * *

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٤٩٧، وشرح الفصول: ١/ ١٩٤.
(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٤٥، وشرح الفصول: ١/ ٢٢٣.
(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٥٦٠، وشرح الفصول: ١/ ٢٣١.
(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٣٣، وشرح الفصول: ١/ ٢٨١.
(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٦٢، وشرح الفصول: ١/ ٢٩٦.
(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٣٨، وشرح الفصول: ١/ ٣٥٦.
(٧) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٥٥، وشرح الفصول: ١/ ٣٧٩، ٣٨٠.
(٨) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٣٦، وشرح الفصول: ٢/ ٤٢٤، ٥٢٥.

الفصل الثاني

مسائل الخلاف التي اختلف ابن إياز والخُوَيّ في اختيارها.

(مهما) بين البساطة والتركيب[١]

تمهيد:

من أدوات الشرط التي تجزم فعلين (مهما)، وهي اسم مبهم لغير العاقل بمنزلة (ما) على الأصح عند جمهور النحاة، يقول تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَة ﴾[٢]، وقد ذكر كل من الشارحين خلاف النحاة في بساطتها وتركيبها، **فيقول ابن إياز:**

" والجيد أيضا أن تكون مفردة؛ لأصالة ذلك، وعدم الدليل على التركيب، ولكراهة التغيير الذي يدّعى فيه، ووزنها (فَعْلَى) ..." [٣].

ويقول الخُوَيّ:

" وأما (مهما) فأصلها (ما) الشرطية زيدت عليها (ما)، وقلبت ألفها هاء، فصارت (مهما). وقيل: إنها كلمة موضوعة كذلك ابتداء. وقيل: أصلها (مه) زيدت عليها (ما) الشرطية"[٤].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في ماهية (مهما) من أدوات الشرط: هل هي اسم بسيط أو مركب؟، وذلك على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنها كلمة بسيطة موضوعة على هذه الهيئة، وليست مركبة، ومعناها: لا أكبرُ عن صغيرِ فعلك، ولا أصغرُ عن كبيره، وهذا مذهب بعض النحاة، كابن عصفور[٥]، وابن إياز، وأبي حيان،[٦] وابن هشام الأنصاري[٧]،

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٩، ٦٠، والمقتضب: ٢/ ٤٧، وحروف المعاني للزجاجي: ٢٠، والأصول: ٢/ ١٥٩، والأمالي الشجرية: ٢/ ٢٤٢، ٥٧١، وعلل النحو: ٤٣٥، والبديع في علم العربية: ٢/ ٦٢٦، واللباب: ٢/ ٥٢، ٥٣، وشرح المفصل: ٧/ ٤٢، ٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٥،١٩٦، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٨، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢١، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٨٧، ٨٨، والبسيط في شرح الجمل: ١/ ٢٣٩، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٥، والجنى الداني: ٦١٢، ٦١٣، ومغني اللبيب: ٤٣٥، ٤٣٦، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٢٣، والمقاصد الشافية: ٦/ ١٠٣، والهمع: ٢/ ٥٤٥.

(٢) سورة الأعراف، من الآية/ ١٣٢.

(٣) المحصول: ٢/ ٦٣٦.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٧٨.

(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١٩٦.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٨٦٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٦.

والسيوطي[١]، واستدلوا على ذلك بأن الأصل عدم التركيب، فلا يقال به إلا بدليل، ولا دليل عليه.

المذهب الثاني: يرى بعض النحاة أنها كلمة مركبة، واختلفوا بعد ذلك في تركيبها على قولين:

أحدهما: أن (مهما) أصلها (ما) الشرطية ألحقت بها (ما) الحرفية الزائدة، كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: (متى ما)، و(أيْنَما)، و(إمَّا)، ثم استكره تتابع المثلين، فأبدل ألف (ما) الأولى هاء؛ لتجانسهما في الهمس، وهذا قول الخليل، قال سيبويه:

" وسألت الخليل عن (مهما)، فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: (متى ما تأتني آتِك)، وبمنزلتها مع (إنْ) إذا قلت: (إنْ ما تأتني آتِك) ... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: (ما ما)، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى"[٢].

واختار هذا الرأي أبو علي الفارسي[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، وابن أبي الربيع[٦].

ورد هذا بأن الأصل عدم التركيب، فلا يُدَّعى التركيب إلاّ بدليل، ولا دليل على ذلك[٧].

والآخر: أنها مركبة من (مه) التي هي اسم فعل بمعنى (اكففْ) و(ما) المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلا كلمةً واحدةً للشرط والجزاء، والمعنى: اكففْ عن كلِّ شيءٍ ما تفعلْ أفعلْ، وهذا قول الأخفش والزجاج والكوفيين[٨]، وأجازه سيبويه[٩].

ورد هذا القول بأنه لا معنى للكف هنا إلا على بعد، وهو أن يقال في (مهما تفعلْ أفعلْ): إنه رد لكلام مقدر، كأنه قيل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: (مهما تفعلْ أفعلْ)[١٠].

---

(١) ينظر: الهمع: ٢/ ٥٤٥.

(٢) الكتاب: ٣/ ٥٩.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٥٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٤٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٤/ ٨٨.

(٦) ينظر: البسيط: ١/ ٢٣٩.

(٧) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ١٩٦، والمحصول: ٢/ ٦٣٦.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٨٦٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٥، والجنى الداني: ٦١٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٠.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٨٨، والهمع: ٢/ ٥٤٥.

تعقيب:

وبعد هذا العرض أرى أن الرأي الراجح والأولى بالقبول هو الرأي القائل ببساطتها وعدم تركيبها؛ وذلك لقوة حجته، ولأن القول بالتركيب لا دليل عليه، ولما يلزم على القول بالتركيب من تغيير اللفظ عن حقيقته في قول الخليل، والتكلف في المعنى على قول الأخفش ومن وافقه.

*　　*　　*

إضمار (رُبّ) بعد الواو[١]

تمهيد:

من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء وتعمل فيها الجر (رُبَّ)، وهي تستعمل في الكلام على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تدخل على الاسم الظاهر النكرة، فتعمل فيه الجر، نحو: (رُبّ رجلٍ لقيت).

وثانيها: أن تدخل على المضمر المبهم المفسر بنكرة متأخرة عنه، نحو: (رُبّهْ رجلاً)، و(رُبّهْ امرأةً).

وثالثها: أن يزاد بعدها (ما) الحرفية، والغالب أن تكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية، كقولك: (ربما قام زيدٌ).

وقد تحذف بعد الواو ويبقى الاسم مجروراً، وإلى ذلك أشار ابن معط بقوله :

" وربما أضمرت (رب) إذا نابت عنها الواو، كقول الشاعر، وهو رؤبة ابن العجاج[٢]:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ[٣]

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٠٦، والأصول: ١/ ٤٢٠، والخصائص: ١/ ٢٦٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٦- ٦٣٩، والمقتصد: ٢/ ٨٣٦، ٨٣٧، والأمالي الشجرية: ١/ ٣١٦- ٣١٨، ٢/ ١٣٤، ١٣٥، والإنصاف: ١/ ٣٧٦- ٣٨١، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٩٠، ٢٩١، واللباب: ١/ ٣٦٥، ٣٦٦، وشرح المفصل: ٢/ ١١٧، ١١٨، وشرح الوافية: ٣٨٣، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٧- ١٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢١، ٨٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٩٧، ٢٩٨، والصفوة الصفية: ١/ ٣١٢- ٣١٤، والبسيط: ٢/ ٨٦٨- ٨٧١، والارتشاف: ٤/ ١٧٤٥- ١٧٤٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٧٤- ٧٧٦، والجنى الداني: ١٥٤، ١٥٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٧٣- ٧٧، والمغني: ١٨١، ١٨٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٦- ٣٨، والمساعد: ٢/ ٢٩٥- ٢٩٧، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٥٦- ٣٠٥٩، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠١- ٧٠٦، وائتلاف النصرة: ١٤٥، ١٤٦، وحاشية الشمني على مغني اللبيب: ٢/ ١٠٩، والتصريح: ١/ ٦٦٩، ٦٧٠، والهمع: ٢/ ٤٦٨، ٤٨٧، والخزانة: ١/ ٩٥، وحاشية الصبان: ٢: ٣٤٨- ٣٥٠.

(٢) هو رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، ولما مات قال عنه الخليل: دفنا الشعر واللغة والفصاحة، توفي في البادية، وقد أسنّ سنة ١٤٥هـ. (وفيات الأعيان: ٢/ ٣٠٣- ٣٠٥، والأعلام: ٣/ ٣٤)

(٣) البيت من الرجز، وهو مطلع قصيدة لرؤبة بن العجاج يصف بها المفازة، ينظر: ديوانه: ١٠٤، والخصائص: ١/ ٢٦٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٦، والمقتصد: ٢/ ٨٣٦، والفصول الخمسون: ٢١٥، وشرح المفصل: ٢/ ١١٨، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٩٧، والبسيط: ٢/ ٨٦٩، والجنى الداني:

..." (١).

وفي عامل الجر في الاسم بعد حذفها خلاف بين النحاة، وقد ذكر كل من الشارحين طرفا من هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" واختلف في جر الاسم: فعند سيبويه جره بـ(رُبّ) المضمرة، وحجته التمسك بالأصل، وأن الواو حرف عطف، وهو لا يعمل، وأنه لو جر بها لجر بواو المصاحبة، وأن (رُبّ) يجوز ظهورها معه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأنه يلزم من الجر بالواو دخوله على المضمر، وكفه بـ(ما). وفيه نظر؛ إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل، فقلنا: الجر بالواو؛ ليكون الجار موجوداً، وذلك هو الأصل ..." (٢).

ويقول الخُوَيّ معقبا على قول المصنف السابق:

" أي: و(ربّ قاتمِ الأعماق)، ودليل إضمارها أنها تظهر في بعض المواضع، فلا تغير المعنى المفهوم بدونها. وزعم الكوفيون أن الجر بالواو تشبيها بواو القسم، وأنها عوض عن (ربّ)، ووافقهم المبرد من البصريين على ذلك، وقالوا: إنها كواو القسم في نيابتها عن بائه، واستدلوا بأنه لو كان الجر بـ(ربّ) مضمرة، والواو للعطف، لمَا جاز الابتداء بها حيث لا معطوف عليه، وقد جاء ذلك كثيراً، كقول الشاعر:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ(٣)

وقول الآخر:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ(٤) *** ....

١٥٤، وتمهيد القواعد: ٦: ٣٠٥٨، والمقاصد النحوية: ٤/ ٧٠٤. قاتم: من القتمة، وهي الغبرة. والأعماق: جمع عُمق، وهو ما بعد من أطراف المفاوز. والخاوي: الخالي. والمخترَق: مكان الاختراق. والأعلام: جمع علم، وهي الجبال التي يهتدي بها. يريد أن أعلام هذا البلد يشبه بعضها بعضا فتشتبه عليك الهداية. والخفَق: السراب. والشاهد: قوله (وقاتمِ الأعماق) حيث جر الاسم بـــ(رُبّ) مضمرة بعد الواو.

(١) الفصول الخمسون: ٢١٥.

(٢) المحصول: ٢/ ٧١١، ٧١٢.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه: (كأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ)، وهو مطلع قصيدة لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه: ٣، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٦، والأمالي الشجرية: ١/ ٣١٧، ٢/ ١٣٤، والإنصاف: ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل: ٢/ ١١٨، واللسان: (ع م ي)، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٤، وتاج العروس: (ع م ي). الأَعْماءُ: أَغْفالُ الأرضِ التي لا عِمارَةَ بها، أَو لا أَثَرَ للعمارَةِ بها، يقال: أَعْماءٌ عامِيَةٌ، مُبالَغَةً، أَي: مُتناهِيَةٌ في العَمَى. والشاهد: وقوع الاسم مجروراً بعد واو (ربّ) في أول الكلام.

(٤) هذا صدر بيت من الرجز، وعجزه: (إلاّ الْيَعَافِيُر وَإلاّ العيسُ)، وهو لجران العود. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، والمقتضب: ٢/ ٣١٨، ٣٤٦، والمقتصد: ٢/ ٨٣٦، والإنصاف: ١/ ٣٧٧، وشرح

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ لأنه قد ورد الجر بعد الفاء و(بل)، كقول الشاعر:

فَإنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ *** تَكَادُ عَلَيَّ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا[١]

وقول الآخر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ *** لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[٢]

وليس ذلك إلا بإضمار (ربّ)؛ إذ لا قائل بأن الفاء و(بل) تجرّان، فإذا جاز إضمارها بعد الفاء و(بل)، أضمرت بعد الواو أيضا؛ إذ لم يثبت الجر بها بعد القسم ..." [٣].

الدراسة التفصيلية :

اختلف النحاة في الجر بـ(رُبّ) المضمرة بعد الواو: هل الجر بـ(رُبّ) أو بالواو نفسها؟ وقد اختلفوا في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: وإليه ذهب جمهور البصريين ومن وافقهم، وهو أن الجر في هذه المواضع بـ(رُبّ) مضمرة بعد الواو لا بالواو نفسها، والواو عاطفة، يقول سيبويه:

" وإذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عمله مظهراً فى الجر والنصب

المفصل: ٢/ ١١٧، ٨/ ٥٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٩٦، والصفوة الصفية: ١/ ٣١٣، والهمع: ٢/ ٢٥٦، والمقاصد النحوية: ٤/ ٧٠٤، والخزانة: ٤/ ١١٤، ١١٥، ٩/ ٢٦٠، ١٠/ ١٧. الأنيس: من يؤنس به من الناس. واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضاً. والعيس: إبل بيض يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس، والأنثى عيساء. والشاهد: (وبلدة)، حيث وقع الاسم مجروراً بعد الواو في أول الكلام.

(١) البيت سبق تخريجه صفحة .

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه: ١٥٠، والأمالي الشجرية: ١/ ٣١٨، ٢/ ١٣٥، والإنصاف: ٢/ ٥٢٩، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٢٩٠، واللباب: ١/ ٣٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٦٩، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٩، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢٢، والصفوة الصفية: ١/ ٣١٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٧٤، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٧، والمساعد: ٢/ ٢٩٧، والمغني: ١/ ١٥٢، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٥٧، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٢، والهمع: ٢/ ٤٦٩، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٤٨، والخزانة: ١٠/ ٣٠. الفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. والقتم: الغبار. والجهرم: بزنة جعفر، البساط. والشاهد: قوله (بل بلد)، حيث جر ما بعد (بل) بـــ(رُبّ) مضمرة.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

والرفع، تقول: (وبلدٍ)، تريد: ورُبَّ بلدٍ، وتقول: (زيدا)، تريد: عليك زيدا، وتقول: (الهلالُ)، تريد: هذا الهلال، فكلُّه يَعمل عملَه مظهرا"[١].

واحتجوا على ذلك بوجوه:

أحدها: أنَّ الواو في الأصل للعطف، والعطف يكون للأسماء والأفعال والحروف، فهي غير مختصة، وما لا يختصُّ لا يعمل[٢].

وثانيها: أنها لو كانت هي الجارة لدخلت حروف العطف عليها، كما تدخل على واو القسم[٣].

وثالثها: أن ذلك لو كان بطريق العوض عن (رُبّ) لما جاز أن تظهر (رُبّ) معها، كما أنه لما كانت واو القسم بدلاً عن بائه لم يجز الجمع بينهما، وهنا يجوز ذلك بالاتفاق، فيقال: (ورُبّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه).

ورابعها: أنه لو كان الجر بالواو لجر ما بعد واو المصاحبة؛ لأنها بمنزلة حرف الجر في إيصال الفعل إلى ما بعدها، فكان القياس أن تعمل الجر فيما بعدها، لكنه روعي أصلها من العطف، فنصب ما بعدها بالفعل، فلو كانت الواو بمنزلة (رُبّ) فلا تعمل الجر؛ مراعاة لأصلها، كما روعي ذلك في واو المصاحبة، فيكون الجر بـ(رُبّ) مضمرة[٤].

وخامسها: أن (رُبّ) قد أضمرت بعد الفاء و(بَلْ)، فمثاله بعد الفاء قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ *** فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ [٥]

وقول الآخر:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ *** تَكَادُ عَلَيَّ تَلْتَهِبُ الْتِهَابَا

---

(١) الكتاب: ١/ ١٠٦.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٧٧، واللباب: ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل: ٢/ ١١٨.

(٣) ينظر: البسيط: ٢/ ٨٧١.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٧١١، والبسيط: ٢/ ٨٧٠.

(٥) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس، ينظر: الديوان: ١٢، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢١، والبسيط: ٢/ ٨٧١، ورصف المباني: ٣٨٧، واللسان: (ر ض ع)، والارتشاف: ٤/ ١٧٤٦، وأوضح المسالك: ٣/ ٧٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٣٦، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٥٦، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٢، وشرح المكودي: ١/ ٤١٣، والتصريح: ١/ ٦٦٩، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٤٩، والخزانة: ١/ ٣٣٦، ١٠/ ٣١. طرقتُ: أتيت ليلاً. والتمائم: جمع تميمة، وهو ما يعلق على الصبي من تعاويذ. والمغيل: المرضع وأمه حبلى أو تجامع. ومحول: من أحْوَل الصَّبيّ فهو مُحْوِل، أي: أتى عليه حَوْلٌ من مولده. والشاهد: قوله (فمثلك) حيث جر الاسم بـــ(رُبّ) مضمرة بعد الفاء.

ومثاله بعد (بَلْ) قول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلْءِ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ *** لا يُشْتَرَى كَتّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

والجر في هذه المواضع بإضمار (رُبّ) بالاتفاق، فكذلك في الواو؛ لأنها كلها من حروف العطف.

والمذهب الثاني: وإليه ذهب المبرد والكوفيون ومن وافقهم(١)، وهو أن الواو هي الجارة بنفسها، يقول المبرد:

" لأن الواو من مخرج الباء، ومخرجهما جميعاً من الشفة، فلذلك أبدلت منها؛ كما أبدلت من رب في قوله:

وَ بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ ***

لأنها لما أبدلت من الباء دخلت على (رُبّ)؛ لما أشرحه لك في بابها، كما تدخل الإضافة بعضها على بعض"(٢).

واستدلوا على ذلك بأمرين(٣):

الأول: أنه قد وقع الاسم بعدها مجروراً في أول القصائد، ولا شيء قبلها تعطف عليه، كقول رؤبة:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاق خَاوِي المُخْتَرَقَنْ

فليست عاطفة.

والثاني: أنها نائبة عن (رُبّ)، فتعمل عملها، كما في واو القسم، لما كانت عوضاً عن بائه عملت الجر في الاسم بعدها.

وظاهر كلام ابن الحاجب اختيار هذا القول؛ لأنه عدها من جملة الحروف الجارة(٤)، وإليه ذهب ابن إياز(٥).

وقد أجيب على ما استدل به الكوفيون ومن وافقهم بما يلي:

١- أن الابتداء بها في القصائد لا حجة فيه؛ لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها، ولإمكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه؛ إذ القصيدة تجري

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ١٥٤، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٤٢٨.

(٢) المقتضب: ٢/ ٣١٨، وينظر: ٣/ ٢٥٦.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٧٦.

(٤) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٣٧٩، ٣٨٣.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٧١١.

مجرى الرسالة، وإنما يؤتى بالشعر بعد خطّب يجري أو خطاب يتصل، فيأتي الشاعر بالقصيدة معطوفة بالواو على ما تقدمها من الحال أو الكلام[١].

٢- أنها لو كانت نائبة عن (رُبّ) وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف، كما يدخل على (رُبّ)، وفي امتناع ذلك دليل على أنها عاطفة، وليست حرف جر[٢].

٣- أنها مع ذكر (رُبّ) عاطفة باتفاق، فكذلك مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلا بدليل، والأصل عدمه[٣].

٤- أنه لو كانت الواو عوضا من (رُبّ) ونائبة عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض عنه[٤].

٥- أن (رُبّ) تضمر بعد الفاء و(بَلْ)، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم مع الواو؛ لأنه قد روى الجر بـ(رُبّ) محذوفة دون شيء قبلها، فعلم أن الجر بعد الواو إنما هو بـ(رُبّ)، كما هو بها بعد الفاء و(بَلْ)، وعند التجرد منهما ومن الواو[٥].

تعقيب:

ومما سبق يتبين أن الرأي الراجح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن وافقهم، وهو أن الجر بـ(رُبّ) المضمرة بعد الواو، وليس بالواو نفسها، ومما يؤيد ذلك ما يلي:

١- أنها في غير هذه الحال من العطف إنما هي نائبة عن العامل دالة عليه، وليست بمتولية للعمل دونه، وذلك قولك: (قام زيدٌ وعمروٌ)، و(رأيتُ زيداً وبكراً)، و(مررتُ بسعيدٍ وخالدٍ)، فلو كانت ناصبة لم تكن جارة وهي بلفظ واحد، وكذلك لو كانت الواو رافعة لم تكن جارة[٦].

٢- أنّ الواو لم يثبت كونها حرف جر بنفسها إلا في المبدلة من الباء في القسم، وليست إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال[٧].

٣- أنّه قد ورد نصب الفعل بـ(أنْ) المضمرة بعد الفاء والواو في جواب الطلب والنفي المحضين، فقياساً على ذلك يكون الجر بـ(رُبّ) مضمرة بعد الواو[٨].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٧، والمقتصد: ٢/ ٨٣٧، وحاشية الشمني على مغني اللبيب: ٢/ ١٠٩، والهمع: ٢/ ٤٧٠.

(٢) ينظر: الهمع: ٢/ ٤٦٩.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٥، والخزانة: ٩٥/١.

(٤) ينظر: المقتصد: ٢/ ٨٣٦، ٨٣٧، والإنصاف: ١/ ٣٧٨، والمقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٦.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٨١.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٧.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٧٠٥.

(٨) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٦٣، ٢٦٤.

في ضمير الفصل[١]

تمهيد:

من أنواع الضمير ضمير الفصل، وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴾[٣]، ويشترط فيه: أن يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة، وأن يكون مطابقاً للاسم السابق في المعنى، وفي التكلم والخطاب والغَيبة، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث.

وفي هذا الضمير خلاف بين النحاة: هل هو اسم له محل من الإعراب أو حرف لا محل له من الإعراب؟ وقد ذكر كلا الشارحين هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" وهذا الضمير عند البصري لا موضع له من الإعراب؛ لأنه دخل لما ذكرناه، ولم يدخل لغير ذلك، فصار بمنزلة كاف (ذلك)، ولا يستنكر أن يؤتى بالشيء لمعنى يصح بدون الإعراب.

والمشهور عند الكوفي أن حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختاره ابن الحاجب؛ لأنه جار مجرى التوكيد ... وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماء، فلا تخلو من إعراب"[٤].

ويقول الخُوَيّ:

" اعلم أن النحاة اختلفوا في هذا الضمير: هل هو له محل من الإعراب أم لا؟

فذهب البصريون إلى أنه لا موضع له من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أن له موضعاً من الإعراب ... والأظهر: أنه حرف لا موضع له من الإعراب؛ إذ لو كان

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٨٩- ٣٩١، والمقتضب: ٤/ ١٠٣- ١٠٦، والأصول: ٢/ ١٢٥، ١٢٦، والإنصاف: ٢/ ٧٠٦، ٧٠٧، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٥١٢- ٥١٦، والمقدمة الجزولية: ١٨٤، ١٨٥، واللباب: ١/ ٤٩٦، ٤٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٦٥، ٦٦، وشرح التسهيل: ١/ ١٦٩، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٥٥- ٤٥٧، والارتشاف: ٢/ ٩٥١، ٩٥٨، ٩٥٩، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٥- ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ومغني اللبيب: ٦٤٥، والمساعد: ١/ ١١٩- ١٢٢، والمقاصد الشافية: ٢/ ٣٥٧، وتمهيد القواعد: ١/ ٥٧٠- ٥٧٢، والتصريح: ١/ ٣١٤، والهمع: ١/ ٢٢٧، ٢٢٨، وحاشية الخضري: ١/ ٢٦٧.

(٢) سورة الشورى، من الآية/ ٩.

(٣) سورة الشعراء، من الآية/ ٩.

(٤) المحصول: ٢/ ٨١٦، ٨١٧.

له محل لكان إما تابعاً أو مستقلاً ..."[١].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في ضمير الفصل: هل هو اسم، فيكون له محل من الإعراب، أو حرف، فلا يكون له محل من الإعراب؟، وذلك على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور البصريين، وهو أن هذا الضمير المشار إليه يسمى ضمير فصل، ويدخل في الكلام للتأكيد، وهو حرف لا محل له من الإعراب.

وفائدة هذا الضمير هي الإيذان بأنّ الاسم قبله قد تم، وأنّ الاسم بعده خبر عنه، وليس نعتا. يقول سيبويه:

" وإنما فصل؛ لأنك إذا قلت: (كان زيدٌ الظريف) فقد يجوز أن تريد بـ(الظريف) نعتا لـ(زيد)، فإذا جئت بـ(هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر، وإنما فصل لما لا بد له منه" [٢].

واحتج لهذا الرأي بوجهين:

أحدهما: أن الغرض منه هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يُجَأ به إلا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب؛ وإذا لم يكن له موضع من الإعراب، فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية[٣].

والآخر: أنّ هذا الضمير إنما دخل لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر؛ ولهذا سمى فصلاً، كما تدخل الكاف للخطاب في: (ذلك) و(تلك)، وتثنى وتجمع، ولا حظ لها في الإعراب، و(ما) التي للتوكيد، ولا حظ لها في الإعراب، فكذلك هاهنا. يقول سيبويه:

" واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: (حسبتُ زيداً هو خيراً منك)، و(كان عبدُ الله هو الظريفَ)، وقال الله عز وجل: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾[٤]، ... فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٤٢٦، ٤٢٧.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨٨، وينظر: ٣٨٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥

(٤) سورة سبأ، من الآية/ ٦.

أن تذكر"[١].

وقد صحح هذا المذهب ابن عصفور[٢]، واختاره الخُوَيّ[٣].

المذهب الثاني: وهو مذهب الخليل بن أحمد[٤]، وهو أنه ضمير باق على اسميته، ولا محل له من الإعراب[٥]، ووافقه في ذلك بعض النحاة كابن السراج[٦]، والصيمري[٧].

واحتج لهذا الرأي بأنه لا يتغير بتغير ما قبله أو ما بعده، نحو: (زيدٌ هو الفاضلُ)، و(ظننتُ زيداً هو القائمَ)، ولو كان له موضع من الإعراب لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده، نحو: (ظننت زيداً إياهُ القائمَ)[٨].

المذهب الثالث: وهو مذهب الكوفيين، وهو أن هذا الضمير الذي يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، واختلفوا بعد ذلك على رأيين:

الرأي الأول: يرى بعضهم أن حكمه حكم ما قبله، فيأخذ حكمه في الإعراب. واستدلوا لذلك بقولهم:

إنما قلنا: إن حكمه حكم ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة (النفس) إذا كانت توكيداً، وكما أنك إذا قلت: (جاءني زيدٌ نفسُه) كان (نفسُه) تابعاً لـ(زيد) في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت: (زيدٌ هو العاقلُ) يجب أن يكون تابعاً له في إعرابه. وإلى هذا ذهب الفراء[٩]، وصححه ابن إياز[١٠].

والرأي الثاني: يرى بعضهم أن حكمه حكم ما بعده، فيأخذ حكمه في الإعراب. واستدلوا لذلك بقولهم:

إن هذا الضمير مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٩٠، ٣٩١.

(٢) ينظر: شرح الجمل: ٢/ ٦٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٢٧.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٨٥، والتذييل والتكميل: ٢/ ٢٨٦، وتمهيد القواعد: ١/ ٥٧٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٩٥٢،

(٦) ينظر: الأصول: ٢/ ١٢٥، ١٢٦.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٥١٥، ٥١٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ١٦٩، والمساعد: ١/ ١٢٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٥، والارتشاف: ٢/ ٩٥٨، والمساعد: ١/ ١٢٢.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٢/ ٣٠٠.

وإلى هذا ذهب الكسائي[١].

ورد على الكوفيين بأنه لو كان موضعه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبدل، وهذا خطأ؛ لأن اللام تدخل عليه، فتحول بينه وبين الاسم، وهذا لا يكون في النعت ولا في البدل. ولو كان موضعه كموضع الخبر- وهو كالنعت أو التوكيد- لم يجز؛ لأن النعت والتوكيد لا يتقدمان على ما هما له[٢].

تعقيب:

وبعد هذا العرض أرى أن الرأي الراجح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو أن ضمير الفصل حرف، ولا محل له من الإعراب؛ وذلك لأنه يشبه الأدوات في إفادته التوكيد والحصر وإشعار السامع بأن ما بعده ليس صفة لما قبله.

*　　*　　*

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٥، والارتشاف: ٢/ ٩٥٨، والمساعد: ١/ ١٢٢.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٨١٧.

في (ذا) الإشارية[١]

تمهيد

من الأسماء التي تستعمل في الإشارة (ذا)، ويشار به إلى المفرد المذكر. وقد اختلف النحاة في أصل هذا الاسم: هل هو ثلاثي أو لا؟ وذكر الشارحان ذلك الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" فـ(ذا) يشار به إلى المذكر القريب، وفيه أربعة أقوال:

أحدها: أن أصله: (ذيْيٌ)، عينه ياء ساكنة، ولامه ياء...

وثانيها: أن أصلها: (ذوْيٌ)، فعينها واو، ولامها ياء ...

وثالثها: قول الكوفيين، وهو أن الذال وحدها اسم، والألف زائدة لتكثير الكلمة ...

ورابعها: أنها اسم ثنائي، ولا أصل له في الثلاثة، كـ(مَنْ) و(كَمْ)؛ لعدم اشتقاقه، وبعده عن التصرف ... وهذا هو الذي أراه ..."[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" واعلم أن النحاة اختلفوا في (ذا): فذهب البصريون إلى أن حرفيه أصليان، وأن أصله: (ذَيْيُ) أو (ذَوْيُ)؛ لأن أقل حروف الاسم ثلاثة ... وأما الكوفيون فزعموا أن الذال هي أصل الكلمة، وأن الألف مزيدة تكثيراً للكلمة. وهذا ضعيف؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف ..."[٣].

ويقول في باب التصغير:

" فـ(ذَيّا) تصغير (ذا)، وأصل (ذا): (ذَيٌّ) بالتشديد، وأصله: (ذَيَيٌ) كـ(جَمَل)، فحذفت الياء الأخيرة تخفيفاً، فعادت حركة الأولى؛ لزوال الإدغام، فانقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (ذا) ..."[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٤٠٩، والمقتضب: ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧، والمنصف: ٢/ ٢٨٣– ٢٨٦، والإنصاف: ٢/ ٦٦٩- ٦٧٥، ونتائج الفكر: ١٧٧، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٦، ١٢٧، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٢٤، ١٩٢٥، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٦، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٧٧، والصفوة الصفية: ٣/٤٠٥، واللسان: (ح ي ا)، والارتشاف: ٢/ ٩٧٤، والتذييل والتكميل: ٣/١٨١- ١٨٣، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٠٥، ٤٠٦، والجنى الداني: ٢٥٦، والمساعد: ١/ ١٨٢، والمقاصد الشافية: ١/ ٤٠٠، وائتلاف النصرة: ٦٥، وتمهيد القواعد: ٢/ ٧٩٦، ٧٩٧، والهمع: ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(٢) المحصول: ٢/ ٨٢٦- ٨٢٨.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٤٣٢.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٥٦٨.

الدراسة التفصيلية

من يتتبع كلام النحاة في (ذا) الإشارية يجد أنهم اختلفوا في حقيقتها، وذلك على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: أنه اسم ثلاثي في الوضع، وأصله: (ذَيْيٌ)، على وزن (فَعْل)، عينه ياء ساكنة، ولامه ياء، حذفت لامه تخفيفا، وقلبت عينه ألفا.

وإنما كانت العين ياء؛ لأنه سمع في ألفها الإمالة، وهي دليل الياء، وكانت اللام ياء؛ لعدم مجيء ما عينه ياء ولامه واو[١].

واحتجوا على كونه ثلاثياً بأمرين:

أحدهما: غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه- من: وصفه، والوصف به، وتصغيره، وتثنيته- فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم بثلاثيته[٢].

والآخر: قولهم في تصغيره: (ذيّا)، والأصل: (ذيَيّا)، فقلبت الألف ياء، وأعيدت لام الكلمة ياء، وأدغمت فيها ياء التصغير[٣].

وهذا هو ما ذهب إليه الأخفش[٤]، والمبرد[٥]، واختاره ابن يعيش[٦].

المذهب الثاني: أن عينه واو، ولامه ياء، فأصله: (ذَوْيٌ)؛ وذلك لكثرة باب (طوَيْتُ) و(شَوَيْتُ) وقلة باب (حَيِيتُ)، وأما الإمالة في (ذا) فشاذة.

وهذا مذهب بعض النحويين، كالرضي[٧].

المذهب الثالث: أن الذال وحدها هي الاسم، والألف زائدة لتكثير حروف الكلمة، وهذا مذهب الكوفيين[٨]، ووافقهم السهيلي[٩].

واحتجوا لذلك بأنها سقطت في التثنية، وقام حرف التثنية مقامها في (ذانِ)

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٦، والمحصول: ٢/ ٨٢٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٦، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٧٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٦٩، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٧٧، وائتلاف النصرة: ٦٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٨٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٦.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٧، والجني الداني: ٢٥٦، والمساعد: ١/ ١٨٢.

(٩) ينظر: نتائج الفكر: ١٧٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٢.

و(ذينِ)، ولو كانت أصلاً لقلبت ياء، ولم تحذف[١].

وأجيب عليهم بما يلي:

١ـ أنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، فالقول بأن الذال وحدها هي الاسم يؤدي إلى عدم النظير[٢].

٢- أن حذف الألف في التثنية؛ لالتقاء الساكنين لا لكونها زائدة[٣].

٣- أنهم أعادوا الألف إلى أصلها- وهو الياء- في التصغير، فقالوا: (ذيَّا)[٤].

المذهب الرابع: أن (ذا) اسم ثنائي وضعاً، والألف أصل بنفسها، وليست منقلبة عن شيء، وذلك لعدم اشتقاقه وبعده عن التصرف، وهذا مذهب قوم من النحاة، كالسيرافي[٥].

وقد أجاز هذا القول ابن يعيش[٦]، واستحسنه أبو حيان[٧]، واختاره ناظر[٨] الجيش[٩].

واحتج لهذا الرأي من وجهين:

الأول: أنه لو سمي بـ(ذا)، لقيل: (هذا ذاءٌ)، فتزاد ألف أخرى، ثم تقلب همزة؛ لاجتماع الألفين، كما يقال: (لاءٌ)، إذا سمي بـ(لا)، ولو كان أصلها ثلاثية ولامها ياء، لقيل: (ذايٌ)، فيؤتى بالياء الأصلية، ولا تقلب؛ لوقوعها بعد ألف أصلية[١٠].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٧٠.

(٢) ينظر: المساعد: ١/ ١٨٢، والهمع: ١/ ٢٩٤.

(٣) ينظر: المساعد: ١/ ١٨٢، والهمع: ١/ ٢٩٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٧.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٩٧٤، والجني الداني: ٢٥٦، والهمع: ١/ ٢٩٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٧.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٣/ ١٨٣.

(٨) هو مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الدَّائِم، محب الدّين نَاظر الْجَيْش الْحلَبِي، ولد سنة ٦٩٧ هـ، واشتغل ببلاده، ثمَّ قدم الْقَاهِرَة، ولازم أبا حَيَّان والجلال الْقزْوِينِي والتاج التبريزي وَغَيرهم، وَمهر فِي الْعَرَبيَّة وَغَيرهَا، وكَانَ لَهُ فِي الْحساب يَد طولى، ثمَّ ولي نظر الْجَيْش، وكَانَ من محَاسِن الدُّنْيَا، مَعَ الدّين والصيانة واللطف والظرف، من مصنفاته: شرح التسهيل، وشرح التَّلْخِيص، توفي سنة ٧٧٨ هـ. (بغية الوعاة: ١/ ٢٧٥، ٢٧٦)

(٩) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ٧٩٧.

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٦.

والثاني: أنها كلمة مبنية، وحكم المبنيات حكم الحروف بالنسبة إلى أصالة ألفاتها[١].

وقد اختار هذا الرأي ابن إياز كما يتبين من كلامه السابق.

المذهب الخامس: أن (ذا) ثلاثية في الأصل، وعينها ياء ولامها واو، وقد أجاز هذا القول ابن إياز، واستدل لذلك بأمرين[٢]:

أحدهما: أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن (حيوان) عينه ياء ولامه واو، إذ يقول:

" وأما قولهم (حيوان) فإنه جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حيوة) اسم رجل ..."[٣].

وبناء على ذلك فيجوز أن يكون (ذا) عينه ياء ولامه واو؛ لوجود النظير في نحو: (حيوان)، و(حيوة).

والآخر: أن حذف الواو أكثر من حذف الياء، فكون اللام المحذوفة واواً أولى لذلك.

ويجاب عليه بأن الصحيح أن الواو في (حيوان) منقلبة عن ياء- كما هو قول الخليل وسيبويه[٤]- لأنه من الحياة، وليس في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو فيقاس عليه.

وأما ما ذهب إليه المازني فلا دليل عليه؛ فالأصل أن يحمل اللفظ على الكثير الغالب في نظائره.

وأما قولهم (حيوة) فلا حجة فيه؛ لأنّ الأصل فيه (حيّة)، قلبت الياء فيه واواً شذوذاً؛ لضرب من التوَسُّع وكراهة لتضعيف الياء، ولأنه علم، والأعلام يجوز فيها من التغيير ما لا يجوز في غيرها[٥].

وأما قوله: (إن حذف الواو أكثر من حذف الياء) فيجاب عليه بأن ذلك يقوى إذا لم يؤد اعتبار المحذوف واواً إلى عدم النظير.

تعقيب:

إن المتأمل في الأقوال السابقة يتبين له أن القول الراجح والأقرب إلى الصواب

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد: ٢/ ٧٩٧.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٢٧.

(٣) ينظر: المنصف: ٢/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩.

(٥) ينظر: المنصف: ٢/ ٢٨٥، واللسان: (ح ي ا).

هو القول الأول، وهو أن (ذا) اسم ثلاثي في الأصل، عينه ولامه ياءان؛ وذلك لما يأتي:

الأول: أن أقل الأبنية التي تبنى عليها الأسماء هو الثلاثي؛ لأن الأصل أن يكون هناك حرف يبتدأ به، وآخر يوقف عليه، وثالث يكون واسطة بينهما، فجعل (ذا) ثلاثياً أولى لذلك.

والثاني: أنه لو كانت عينه واواً، لقيل في تصغيره: (ذُوَيٌّ)، كما يقال في (غَوَىً) اسماً: (غُوَيٌّ)، فقولهم في تصغيره (ذَيًّا) يدل على أن عينه ياء لا واو؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

والثالث: أن الإمالة تدل على أن الألف في (ذا) منقلبة عن الياء، وهذا يدل على أن عينه ياء لا واو.

وبذلك يترجح أن الأصل في (ذا): ذَيْي، على زنة (فَعْل).

*　　*　　*

الفصل الثالث

المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها ابن إياز.

في قولهم: (لولاي، ولولاك، ولولاه)[١]

تمهيد :

الأصل في الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا) الامتناعية أن يكون مرفوعا، وهو مرفوع على الابتداء عند جمهور النحويين، نحو: (لولا محمدٌ لهلَكَ زيدٌ)، وعلى ذلك فإذا وقع بعدها الضمير، وجب أن يكون ضمير رفع منفصل، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾[٢]، ولكن العرب قد استعملوا بعدها الضمير المتصل المجرور، فقالوا: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه).

وقد اختلف النحاة فيها حينئذ، فيري سيبويه أن (لولا) حرف جر، وأن الضمير بعدها في محل جر بها، ووافقه ابن معط في ذلك، فقال في حديثه عن حروف الجر:

" ولولا مع المضمر- الكاف، والهاء، والياء- كقولك: (لولاكَ)، و(لولاهُ)، و(لولايَ)، فـ(لولا) حرف جر عند سيبويه مع هذه الضمائر الثلاثة"[٣].

وقد ذكر كل من الشارحين هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" إذا دخل (لولا) على المضمر، فالأجود أن يكون ضمير رفع منفصلاً ... فالمضمر واجب أن يكون كالظاهر؛ ولهذه العلة رد المبرد رواية: (لولاي) متصلا، لكن سيبويه رواها، وهو إمام النقلة، وقبلها أهل اللغة، وذهب إلى أن التغيير لحق الحرف، فصار مع المضمر جارّاً بعد أن كان مع الظاهر حرف ابتداء ... وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو بكر وأبو علي والفراء إلى أن التغيير لحق الضمير، وأن لفظه مجرور، وموضعه رفع، وعكسه قولهم: (ما أنت كأنا)، و(ما أنا كأنت)، وهو قوي؛ لثلاثة أوجه ..."[٤].

ويقول الخُوَيّ:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥، والكامل في اللغة والأدب: ٢/ ٢٤٨– ٢٥٠، والمقتضب: ٣/ ٧٣، والأزهية: ١٧١، ١٧٢، والمفصل: ١٧٤- ١٧٧، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٢، والمباحث الكاملية: ٢/ ٥٦٥، ٥٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٧١– ٤٧٣، وشرح التسهيل: ٣/ ١٨٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٥- ٧٨٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٥٠، ٥١، ورصف المباني: ٢٩٥– ٢٩٧، وجواهر الأدب: ١٩٥، ١٩٦، والارتشاف: ٤/ ١٧٥٧، والجنى الداني: ٥٤٤- ٥٤٦، والمغني: ٣٦١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٧- ٩، والمساعد: ٢/ ٢٩٢– ٢٩٤، والمقاصد الشافية: ٦/ ٢٠٠، والهمع: ٢/ ٤٥٩، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠٧، والخزانة: ٥/ ٣٣٩– ٣٤١.

(٢) سورة سبأ، من الآية/ ٣١.

(٣) الفصول الخمسون: ٢١٤.

(٤) المحصول: ٢/ ٧٠٢- ٧٠٤.

" وأما الجر فلأن الياء والكاف في البيتين إما أن يكونا ضميراً منصوباً أو مجروراً، ولا جائز أن يكون منصوباً؛ لأن الحرف إنما ينصب إذا أشبه الفعل، ولم تتحقق المشابهة بين (لولا) والفعل، فتعين الجر، ولا موجب له سوى (لولا)، فوجب جعلها من حروف الجر إذا دخلت على الضمائر، وهذا مذهب سيبويه.

وزعم الأخفش أن الياء والكاف بعدها في محل الرفع؛ لأن حكم المضمر في الإعراب حكم ما وقع موقعه الظاهر، والظاهر بعد (لولا) مرفوع بالابتداء، فكذلك المضمر، وإنما جاء بصيغة المجرور؛ لأن الضمائر قد يقام بعضها مقام بعض، كقولهم: (ما أنا كأنت).

وللمنتصر لمذهب سيبويه أن يقول: هذا يستلزم مخالفة الأصل في اثني عشر ضميراً ... ومذهب سيبويه لا يستلزم إلا تغييراً واحداً، وهو تغيير يقتضي (لولا)، وجعلها جارة.

وللمنتصر لمذهب الأخفش أن يقول: مذهب سيبويه يستلزم مخالفة القواعد من وجوه ... وأما مذهب الأخفش فلا يستلزم إلا وجها واحدا من وجوه مخالفة الأصل، وهو إيقاع المجرور من الضمائر موقع المرفوع منها"[١].

الدراسة التفصيلية :

إذا ولى الضمير (لولا) الامتناعية، فالأكثر أن يكون ضمير رفع منفصل؛ لأن الاسم الظاهر يرفع بعدها، فكذلك ما هو في موضعه، وهذا ما عليه أكثر كلام العرب، وقد قال بعض العرب: (لولايَ)، و(لولاكَ)، و(لولاهُ)، وورد ذلك في جملة من الشواهد العربية الفصيحة الصحيحة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى * * * بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٢]

وقول الآخر، أنشده الفراء:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٣٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم الثقفي، ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٤، والمسائل العسكريات: ٨٥، والخصائص: ٢/ ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٩٥، والأزهية: ١٧١، والمفصل: ١٧٤، وشرح المفصل: ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٧٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٦، وجواهر الأدب: ١٩٥، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٩، والهمع: ٢/ ٤٥٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠٧، والخزانة: ٥ / ٣٣٦، ١٠/ ٣٣٣. طاح: هلك. الجرم: الجسم. كأنه جعل أعضاءه أجراماً توسعاً. قلة النيق: ما استدق من رأس الجبل. والشاهد: قوله (لولاي)، حيث وقع الضمير المتصل بعد (لولا).

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا * * * وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنُ[١]

وقول الآخر:

أَوْمَتْ بِكَفَّيْهَا مِنَ الْهَوْدَجِ * * * لَوْلاكِ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ[٢]

وقول الراجز:

لَوْلا كُمَا قَدْ خَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا[٣]

وقد أنكر المبرد مجيء الضمير المجرور المتصل بعد (لولا)، وجعل ما ورد من ذلك خطأ، فقال:

" والذي أقوله: إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت)، كما قال الله عز وجل: ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعى الوجه الآخر، فيجيزه على بعده "[٤].

وهذا الذي أنكره المبرد وخطأه قد اتفق على روايته عن الفصحاء أئمة البصريين والكوفيين، وثبت في جملة من الشواهد الصحيحة- ومنها الأبيات المذكورة- فلا يلتفت إلى إنكاره؛ لأن الأصل في ثبوت اللغة السماع لا القياس، وقد ثبت استعمال (لولاي) ونحوه عند من يوثق بفصاحتهم، فلا يجوز تخطئته، قال الشلوبين:

" اتفق أئمة البصريين والكوفيين- كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء- على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد له هذيان"[٥].

وقد اختلف النحاة في (لولاك) وأخواته، ولهم في ذلك أقوال ثلاثة:

---

(١) البيت من الطويل، ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥، والإنصاف: ٢/ ٦٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٤٧٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٧، وجواهر الأدب: ١٩٥، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٧، والمساعد: ٢/ ٢٩٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠٧، والخزانة: ٥/ ٣٣٤. والشاهد: قوله (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل وهو الكاف بعد (لولا).

(٢) البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: الديوان: ٦٦، والمفصل: ١٧٥، والإنصاف: ٢/ ٦٩٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٧٣، وشرح قطر الندى:٢٥١، والهمع: ٢/ ٤٥٨، والخزانة: ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٠. أومت: من الإيماء، وهو الإشارة. والشاهد: قوله (لولاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد (لولا).

(٣) البيت من الرجز، وهو منسوب لرؤبة، ينظر: رصف المباني: ٢٩٦، والمساعد: ٢/ ٢٩٣، والخزانة: ٥/ ٣٤١. والشاهد: قوله (لولاكما) حيث وقع الضمير المتصل بعد (لولا).

(٤) الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٥٧، والجني الداني: ٥٤٦، والمساعد: ٢/ ٢٩٢، ٢٩٣.

القول الأول: أن (لولا) من (لولاك) حرف جر، والضمير في محل جر بها، وهذا قول سيبويه، إذ يقول:

" (لولاك)، و(لولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس، لقلت: (لولا أنت)، كما قال سبحانه: ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً"(١).

وعُزِيَ هذا القول إلى الخليل ويونس(٢).

واحتج لهذا القول بأمور:

أحدها: أن الياء والهاء والكاف لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، ولا يجوز جعلها في موضع نصب مع (لولا)؛ لأنها لو كانت في موضع نصب، لوجب ثبوت نون الوقاية في (لولاي)، فيقال: (لولاني)، فلما لم تدخل النون علم أنها في موضع جر، وحمل عليها الهاء والكاف(٣).

ورد هذا بأن الضمير في موضع ظاهره، والظاهر يكون مرفوعاً بعد (لولا)، فكيف يكون مختلفاً في نحو (لولاي) بجعله في موضع جر؟! وإن كان هذا جائزاً، فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه، نحو (إنَّ) وما كان معها في الباب(٤).

ويجاب على ذلك بأنه لا مانع من أن يكون للمضمر مع (لولا) حكم مخالف لحكم المظهر؛ إذ هناك من العوامل ما يختلف عمله في موضع دون آخر، وذلك كما انفردت (لدُنْ) بجواز نصب (غُدْوَة) بعدها، وكما أن (لاتَ) لا تعمل إلا في لفظ الحين، وإذا وجد أن العامل قد يعمل في بعض الأسماء الظاهرة دون بعض مع أنها من جنس واحد، فلا مانع أن تعمل (لولا) في المضمر دون المظهر، بل هو أولى؛ لأنهما جنسان مختلفان(٥).

وثانيها : أن خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يظهر في الأكثر الأعم، فأشبهت (لولا) حروف الجر في وقوع الاسم بعدها، وكان المضمر لا يتبين فيه إعراب، فجعل في موضع المجرور لذلك(٦).

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٤، والمفصل: ١٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٣، والجني الداني: ٥٤٥.

(٤) ينظر: الكامل: ٢/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٥، وشرح الجمل: ١/ ٤٧٢.

(٦) ينظر: الخزانة: ٥/ ٣٤١.

وثالثها : ما ذكره ابن مالك، وهو أن جعل (لولا) حرف جر- وإن كان شاذاً- فيه استيفاء حق لـ(لولا)، وذلك أنها تختص بالاسم غير مشابهة للفعل، ومقتضى ذلك أن يجر الاسم بها مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة، فلما أرادوا التنبيه على موجب العمل في الأصل، جروا بها المضمر المشار إليه(١).

القول الثاني: وهو مذهب جماعة من النحاة، كالفراء(٢)، وأبي الحسن الأخفش(٣)، وابن السراج(٤)، وأبي علي الفارسي(٥)، ونسب هذا القول إلى الكوفيين(٦)، وهو أن الضمير المتصل بـ(لولا) في موضع رفع على غير قياس، واستعير ضمير الخفض موضع ضمير الرفع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر في قولهم: (ما أنا كأنت)، و(لا أنت كأنا)(٧).

واحتج لذلك بأمرين :

أحدهما : أن الاسم الظاهر لم يرد مخفوضاً بعد (لولا)، ولو كان مما يخفض لورد ذلك في الاستعمال- ولو في ضرورة- فدل ذلك على أن الضمير بعدها في موضع رفع؛ لأنه حل محل الظاهر، قال الفراء :

" استجازوا أن يقولوا: (لولاك)، و(لولاي)، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: (لولا أنا)، و(لولا أنت)، فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب، وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خفض، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر، فإنه الذي يأتي بالمستجاز"(٨).

ويجاب على ذلك بأنه لا يشترط أن يتفق كل منهما في الإعراب، فيجوز أن ينفرد الضمير بالجر، كما انفردت (غدوة) بالنصب بعد (لدن).

والآخر: أن الضمير قد يجيء لفظه متوافقا في موضع الخفض والنصب، نحو: (ضربتُك)، و(مررْتُ بك)، وقد يستوي في الرفع والنصب والخفض، نحو: (قُمْنا)،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٨٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٨٥.

(٣) ينظر: المفصل: ١٧٧، والإنصاف: ٢/ ٦٨٧.

(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ١٢٤.

(٥) ينظر: المسائل العسكريات: ٨٥.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٦٧٨.

(٧) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٤٧٢، والمساعد: ٢/ ٢٩٤.

(٨) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٨٥.

و(ضربَنا)، و(مَرّ بنا)، ويفرق بين إعرابه بالقرائن ودلالات الأحوال لا بالحركات(١).

وقد أجيب على ما ذهب إليه الأخفش والفراء ومن وافقهما بأمرين:

الأول: ما ذكره ابن عصفور، وهو أن وقوع الضمير المتصل موضع المنفصل لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

وَمَا عَلَيْنَا إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * * * ألا يُجَاوِرَنَا إلاكِ دَيَّارُ(٢)

يريد: إلا إياك.

وإذا كان وضع الضمير المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما للنصب، فالأحرى إذا كانا من قبيلين مختلفين أن يكون وضع المتصل موضع المنفصل أقبح لاختلافهما(٣).

والثاني: أن النيابة وقعت في الضمائر المنفصلة- في نحو: (ما أنا كأنت)، و(لا أنت كأنا)- لشبهها بالأسماء الظاهرة في استقلالها(٤).

القول الثالث: أن (لولا) حرف ابتداء، والضمير بعدها مضاف إليه حذف منه المضاف، وبقى المضاف إليه على حاله من الجر، ويكون التقدير في نحو (لولاي): (لولا وجودي)، وذلك كما بقى المضاف إليه مجروراً بعد حذف المضاف في قوله:

رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دَفَنُوهَا * * * بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ(٥)

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٨٥، والإنصاف: ٢/ ٦٨٨، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٢.

(٢) البيت من البسيط، ويروى: (وما نُبالِي إذا)، ينظر: الخصائص: ١/ ٢٦٣، والمفصل: ١٦٨، وشرح المفصل: ٣/ ١٠١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٥٩، وأوضح المسالك: ١/ ٧٧، والمغني: ٥٧٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٩٠، والهمع: ١/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ١/ ١٨٧، والخزانة: ٥/ ٢٧٨، ٣٢٥. ديار: أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام. والشاهد: قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا؛ لضرورة الشعر.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٧٢.

(٤) ينظر: المغني : ٣٦١.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات، ينظر: الديوان: ٢٠، والمقتضب: ٢/ ١٨٦، والإنصاف: ١/ ٤١، وشرح المفصل: ١/ ٤٧، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٧١، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٣٩، والخزانة : ٤/ ٤١٤، ٨/١٠، ١٠/ ١٢٨. و طلحة الطلحات: هو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام، واسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وأضيف إلى الطلحات؛ لأنه فاق في الجود خمسة أجواد، اسم كل واحد منهم طلحة. وسجستان: ناحية كبيرة ببلاد فارس جنوبي هراة. والشاهد: قوله (طلحة الطلحات) حيث جاء (طلحة) مجرورا بالإضافة بعد حذف المضاف إليه، والتقدير: (أعظم طلحة).

في رواية جر (طلحة)، والتقدير: (أعْظُم طلحة)، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه مجروراً.

وهذا القول ذهب إليه المالقي[١] وجها من وجهين اختارهما في نحو (لولاي)[٢].

تعقيب:

بعد ذكر أقوال العلماء في (لولاي) وأخواته وبيان وجهة كل قول أرى أن ما ذهب إليه الأخفش والفراء يترجح على ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ للأسباب التالية:

الأول : أن جعل الضمير بعد (لولاي) في موضع رفع فيه إقرار لما ثبت لـ(لولا) من اختصاصها بالدخول على المرفوع، بخلاف جعلها حرف جر ففيه إخراج لها عما ثبت لها في الاستعمال، واستصحاب الأصل في العمل أولى من غيره[٣].

الثاني : أن تغيير الضمائر بإقامة بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب- فقد أكدوا الضمير المجرور والمنصوب بالضمير المرفوع، نحو: (ضربتُك أنت)، و(مررتُ بك أنت)- بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل- وإن كثر فيه التغيير- إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل، وإن قل فيه التغيير[٤].

الثالث : أن حرف الجر لابد له من متعلق ، وليس هناك متعلق ظاهر يتعلق به حرف الجر في نحو: (لولاي لذهبَ زيدٌ)، ولا يجوز جعله مقدراً؛ لما يلزم عليه من تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المجرور، وهو غير جائز كما في المنصوب، ولا يجوز أن يتعلق بالجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، وجعله حرف جر زائداً لا يتعلق بشيء فيه مخالفة للأصل[٥].

وأما القول بأن (لولاي) وأخواته على تقدير حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله من الجر فضعيف من وجهين:

---

(١) هو أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي النحوي، كان قيما على العربية عالما بالنحو، شارك في المنطق والعروض وقرض الشعر، من مصنفاته: رصف المباني في حروف المعاني، وشرح الجزولية، وغير ذلك، توفي سنة ٧٠٢ هـ. (بغية الوعاة:١/ ٣٣١، ٣٣٢)

(٢) ينظر: رصف المباني: ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية: ٢/ ٥٦٥، والمساعد: ٢/ ٢٩٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/ ٥١.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٩٦، والجني الداني: ٥٤٥، والمساعد : ٢/ ٢٩٤، والمقاصد الشافية: ٦/ ٢٠٠.

أحدهما: أن الأصل عدم الحذف من الكلام، فالقول بحذف المضاف على خلاف الأصل.

والآخر: أن حذف المضاف الواقع مبتدأ بعد (لولا) فيه إجحاف بالجملة الواقعة شرطا لـ(لولا)؛ لأنها محذوفة الخبر في الأعم الأغلب، فإذا أضيف إلى ذلك حذف بعض المبتدأ، كان ذلك إجحافاً.

وعلى ذلك فالراجح هو قول الأخفش والفراء ومن وافقهما، وهو أن الكاف والهاء والياء المتصلة بـ(لولا) في محل رفع، واستعير ضمير الجر في موضع ضمير الرفع، كما استعير ضمير الرفع في موضع النصب والجر في غير ذلك الباب.

* * *

في أصل كلمة (النّاس)[١]

تمهيد:

الناس جمع إنسان، وقيل: اسم جمع له[٢]، وقد اختلف علماء العربية في أصل كلمة (الناس)، وهذا الخلاف يرجع إلى اختلافهم في معناه، هل هو مأخوذ من (النّوْس)، وهو التحريك والاضطراب، فيطلق حينئذ على بني الإنسان وعلى الجن، أو مأخوذ من (الإنس)، وهو الرؤية والظهور، فلا يطلق إلا على بني آدم، وقد ذكر كل من الشارحين جانبا من هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" وإذا ثبت ذلك علمت فساد استدلال الكوفي بـ(نُوَيْس) على أن الأصل (ناسٌ)، من (ناسَ) (ينُوسُ)، بل الوجه أنه (أُناسٌ)، ألا ترى إلى قول الشاعر:

إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٣]"[٤].

ويقول الخُوَيّ:

" وأما لفظ (الناس) فقد اختلفوا في كيفية دخول الألف واللام فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: وهو قول الخليل، أن أصل الكلمة (ناسٌ)، وهو (فعَلٌ) من: النوْس، وهو التحريك والاضطراب، فأدخلت عليه الألف واللام للتعريف.

الثاني: وهو قول سيبويه، أن أصله (أناسٌ)؛ لأنه سمع عنهم: (أناسٌ)، ولا يجوز أن تكون همزته زائدة، وإلا لكان وزنه (أَفْعُلٌ)، وهو نادر، ولم يرد فيه إلا (أَبْلُمٌ)، فهو إذن أصل بنفسه، ووزنه: (فُعالٌ).

وعند هذا فهل دخلت الألف واللام عوضا عن الهمزة، أو للتعريف وسقطت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام؟

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٦، والمقتضب: ١/ ١٧١، والإغفال: ١/ ٢٨، والخصائص: ٢/ ١٢١، ٢٨٥، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٩٩، ٤٠٠، والمخصص: ٥/ ٢١٨، والأمالي الشجرية: ١/ ١٨٨، ١٨٩، ٢/ ١٩٣، ١٩٤، واللباب: ٢/ ٣٦٣، وشرح المفصل: ٢/ ٩، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٢٩٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨٢، والجنى الداني: ٢٠٠، والدر المصون: ١/ ١١٩، ١٢٠، والخزانة: ٢/ ٢٤٦، ٢٥١.

(٢) ينظر: الخزانة: ٢/ ٢٥١.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، ينظر: الخصائص: ٣/ ١٥٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٠٠، والمخصص: ٥/ ٢١٨، واللباب: ٢/ ٣٦٣، وشرح المفصل: ٢/ ٩، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٢٩٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨٢، واللسان: (ن و س)، والجنى الداني: ٢٠٠، والدر المصون: ١/ ١١٩، والأشباه والنظائر: ١/ ٢٧٧.

(٤) المحصول: ٢/ ٩٦٧.

فيه قولان كما مر نظيرهما في كلمة (الله)، ورجح بعضهم الثاني؛ لأنها لو كانت عوضاً عن الهمزة لما اجتمعت مع الهمزة؛ لأن الجمع بين العوض والمعوض عنه غير جائز، وقد اجتمعت معها في قوله:

إِنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا

وللقائل الآخر أن يقول: ذلك شاذ كما شذ الجمع بين العوض والمعوض عنه في قول الفرزدق:

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ....[1]"[2].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في أصل لفظة (النّاس)، وذلك الخلاف على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن الأصل: (ناسٌ)، فهو اسم تام، ووزنه (فَعَلٌ)، من (ناسَ يَنُوسُ نَوْساً)، إذا تحرك واضطرب، ودخلت عليه الألف واللام للتعريف، فقيل: (النّاس)، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي[3]، ووافقه في ذلك سلمة[4] بن عاصم[5]. وعزاه الخُوَيّ إلى الخليل.

وحجة هذا القول أنه سمع في تصغيره: (نُوَيْس)، ولو كان منقوصا من (أُناس)، لقيل في تصغيره: (أُنَيْس)[6].

ويجاب عليه بأن رد المحذوف إنما يلزم في التصغير إذا احتيج إليه، ولا حاجة إليه؛ لأن عدم الرد لا يخرج الكلمة عن قياس التصغير[7].

الرأي الثاني: أن الأصل (أُناس)، (فُعال) من الإنْس، فحذفت الهمزةُ تَخفيفاً، فوزنُ (ناس) على هذا (عَال)، وتدخل عليه الألف واللام للتعريف، فيقال: (الناس)، وهذا مذهب سيبويه؛ إذ يقول:

---

(1) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه: (عَلَى النَّابحِ العَاوِي أَشَدَّ رَجَامِ). وقد سبق تخريجه صفحة/ .

(2) شرح الفصول: ٢/ ٤٦٢، ٤٦٣.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية: ١/ ١٨٨، والارتشاف: ١/ ٢٥٣، والدر المصون: ١/ ١١٩، والخزانة: ٢/ ٢٥١.

(4) هو أبو محمد سلمة بن عاصم النحوي، أخذ عن الفراء ، وروى عنه كتبه، وعن خلف الأحمر، وأخذ عنه ثعلب، وكان ثقة ثبتاً أديباً فاضلاً عالماً، من مصنفاته: غريب الحديث، والمسلوك في العربية، ومعاني القرآن، وغير ذلك، توفي سنة ٣١٠هـ. (إنباه الرواة: ٢/ ٥٦- ٥٨، والأعلام: ٣/ ١١٣)

(5) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ١٩٤.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية/ ١/ ١٨٨.

(7) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ١٩٣، ١٩٤.

" ومثل ذلك (أناس)، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: (الناس)، إلا أن (الناس) قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرة"[١].

ووافقه في ذلك أكثر النحاة كالفراء[٢]، والفارسي[٣]، والثمانيني[٤]، وابن سيدة[٥]، وابن الشجري[٦].

وحجة من ذهب إلى ذلك أنه مشتق من الأنس، الذي هو نقيض الوحشة؛ لأن بعضهم يأنس ببعض.

الرأي الثالث: أن الأصل (أناس)، وحذفت الهمزة للتخفيف، فدخلت الألف واللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة، وهذا مذهب بعض النحاة، كابن يعيش؛ إذ يقول:

" ومثلُ ذلك (أُناسٌ) حذفوا الهمزةَ، وصارت الألف واللام في (الناس) عوضاً منها؛ ولذلك لا تجتمعان"[٧].

ووافقه في ذلك الرضي[٨].

تعقيب:

وبعد هذا العرض أقول: إن الرأي الراجح هو ما عليه أكثر النحاة، وهو أن الأصل (أناس)، فحذفت الهمزة تخفيفا، فصار (ناس)، ثم دخلت عليه الألف واللام للتعريف، وليس ذلك للتعويض؛ وذلك لورود هذا الأصل معرفاً بالألف واللام في قول الشاعر (الأناس)، وهذا وإن كان قليلا إلا أن حمله على ما ذكر أحسن من الحكم عليه بالشذوذ أو الضرورة.

* * *

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٦.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ١/ ١٨٩، والارتشاف: ١/ ٢٥٣، والدر المصون: ١/ ١١٩.

(٣) ينظر: الإغفال: ١/ ٢٨.

(٤) ينظر: شرح التصريف: ٣٩٩.

(٥) ينظر: المخصص: ٥/ ٢١٨.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ١٩٣.

(٧) شرح المفصل: ٢/ ٩.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٨٢.

في أصالة (فُعْلَل) من أوزان الاسم الرباعي المجرد[١]

تمهيد:

ذكر علماء التصريف للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان، اتفقوا على أصالة خمسة منها، وهي: (فَعْلَل)- بفتح الأول والثالث- نحو: (جَعْفَر)، و(فِعْلِل)- بكسر الأول والثالث- نحو: (زِبْرِج)، و(فِعْلَل)- بكسر الأول وفتح الثالث- نحو: (دِرْهَم)، و(فُعْلُل)- بضم الأول والثالث- نحو: (بُرْثُن)، و(فِعَلّ)- بكسر الأول وفتح الثاني- نحو: (قِمَطْر)، واختلفوا في واحد منها، وهو (فُعْلَل)- بضم الأول وفتح الثالث- نحو: (جُخْدَب)[٢]. وقد ذكر كل من الشارحين ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" هذه الأبنية الخمسة متفق عليها، وأثبت الأخفش بناء سادسا، وهو (فُعْلَلٌ) بضم الفاء وفتح اللام الأولى، نحو: (جُخْدَبٌ)، وهو قوي؛ لأن الفراء حكى: (طُحْلَباً)، و(بُرْقَعاً)[٣]، ولا سبيل إلى رد روايته، ويقوي ذلك قولهم: (ما لي عنه عُنْدَدٌ)[٤]، فالدال الثانية للإلحاق؛ ولذا لم تدغم، والإلحاق يستدعي إثبات مثال يقع ذلك البناء ملحقاً به ..."[٥].

ويقول الخُوَيّ:

" وأما السادس المختلف فيه فهو (فُعْلَلٌ) بضم الفاء، وإسكان العين، وفتح اللام، وأبو الحسن يثبته مستشهداً بـ(جُخْدَب)، وسيبويه ينفيه محتجّاً بأن الرواية: (جُخْدُبٌ) كـ(بُرْثُن)، فإن (جُخْدَباً) بالفتح محذوف من (جَخَادِب) ... واحتج الأخفش بأن الفراء

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩، والمقتضب: ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والأصول: ٣/ ١٨١- ١٨٣، والمنصف: ١/ ٢٤- ٢٧، والمفتاح في الصرف: ٣٢، ٣٣، واللباب: ٢/ ٢١٣، وشرح المفصل: ٦/ ١٣٦، ١٣٧، والممتع: ٥٤، ٥٥، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، وشرح التعريف بضروري التصريف: ٢٨- ٣٢، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٨، والارتشاف: ١/ ١٢٢، ١٢٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥١٩- ١٥٢١، وأوضح المسالك: ٤/ ٣٦١، والمساعد: ٤/ ١٢-٠ ١٥، والمقاصد الشافية: ٨/ ٢٨٣- ٢٨٨، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٤٨٨٦- ٤٨٨٨، والتصريح: ٢/ ٦٥٩، ٦٦٠، والهمع: ٣/ ٢٩٧، وحاشية الصبان: ٤/ ٣٤٥- ٣٤٧، والخزانة: ١/ ٤٣٦، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٨٥، ٨٨٦، وشذا العرف: ١٠٨، ١٠٩.

(٢) الجَعْفَر: اسم للنهر الصغير. والزِبْرِج: السحاب الرقيق، وقيل: السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب أيضاً. والبُرْثُن: واحد براثن السباع، وهو كالمخلب من الطير. والقِمَطْر: وعاء الكتب. والجُخْدَب: ذكر الجراد.

(٣) الطُّحْلَب: خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه. والبُرْقَع: نقاب المرأة وما يستر به وجه الدابة.

(٤) عُنْدَد، يقال: ما لي عن ذلك عندد، أي: بُد.

(٥) المحصول: ٢/ ١٠١٣، ١٠١٤.

حكى: (بُرْقُع)، و(بُرْقَع)، و(طُحْلُب)، و(طُحْلَب)، و(قُعْدُد)، و(قُعْدَد)، و(دُخْلُل)، و(دُخْلَل) [(١)]، فهذا- وإن كان الضم فيه هو المشهور- إلا أن الفتح فيه قد جاء عن ثقة، فلا سبيل إلى رده ... وللمحتج لسيبويه أن يقول: هذه الأمثلة شاذة، فلا تقدح في الحصر ..."[(٢)].

الدراسة التفصيلية:

اختلف علماء العربية في ثبوت (فُعْلَل)- بضم الأول وفتح الثالث- في أوزان الاسم الرباعي المجرد، وذلك على رأيين:

الرأي الأول: وهو مذهب البصريين غير الأخفش، أن هذا الوزن غير ثابت في أوزان الرباعي المجرد، وليس أصلاً قائماً بنفسه، وإنما هو متفرع عن (فُعْلُل)- بضم الأول والثالث- أبدلت الضمة فتحة للتخفيف.

واستدلوا على ذلك بأمرين[(٣)]:

أحدهما: أن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، نحو: (جُخْدُب)، و(طُحْلُب)، و(بُرْقُع) في الأسماء، و(جُرْشُع) في الصفات.

والآخر: أنهم قالوا للمخلب: (بُرْثُن)، ولشجر البادية: (عُرْفُط)، ولكساء مخطط: (بُرْجُد)، ولم يسمع فيها (فُعْلَلٌ) بالفتح.

والرأي الثاني: وهو مذهب الكوفيين والأخفش، أن هذا الوزن ثابت في أوزان الرباعي المجرد، وهو أصل قائم بنفسه، وليس فرعاً على غيره من الأوزان. وهو ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته؛ إذ يقول[(٤)]:

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ *** وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلَ فُعْلَلٌ .... ***

---

(١) القُعْدَدُ: الجَبَانُ اللّئيمُ في حَسَبِهِ القَاعِدُ عَن الحَرْبِ والمَكارِم. (تاج العروس: ق ع د) الدُّخْلُلُ: المُداخِلُ المُباطِنُ، يقال: فلانٌ دُخْلُلُ فلان، وَدُخْلَلُهُ: إذا كان بطانته وصاحب سرِّه. وبَينَهما دُخْلُلٌ ودِخْلَلٌ، أي: خاصٌّ يُداخِلُهم. (تاج العروس: د خ ل)

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٦٢٤، ٦٢٥.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٥٢١، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٤٧.

(٤) الخلاصة الألفية: ٧٤.

وقد رجح هذا القول جماعة من النحاة، كابن إياز(١)، والرضي(٢)، والشاطبي(٣)، والشيخ أحمد الحملاوي(٤).

واستدل أصحاب هذا الرأي بأمرين(٥):

الأول: أن الأخفش حكى (جُؤْدَراً)(٦)، ولم يحك فيه الضم، فدل على أنه غير مخفف. وحكى غيره: (بُرْقَع)، و(طُحْلَب)، و(جُخْدَب)(٧).

والثاني: أنهم قد ألحقوا به، فقالوا: (عُنْدَدٌ)، يقال: (ما لي عن ذلك عُنْدَدٌ)، أي: بُدّ. وقالوا: (عاطت الناقةُ عُوطَطاً)، إذا اشتهت الفحل، وقالوا: (سُودَدٌ)(٨)، فجاؤوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، ووجود الملحق يستدعي وجود الملحق به.

وأجيب عليهم بما يلي(٩):

- أن (جُؤذَراً) قد نقل فيه الضم أيضاً، فيجوز أن يكون الفتح مخففا منه، وأيضاً فإن (جُؤْذَراً) أعجمي، فلا حجة فيه. وأما بقية الأسماء المذكورة فالأجود فيها الضم.

- أنه لا يُسَلَّم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو: (جُخْدَب)، وإنما هو لأن (فَعْلَلًا) من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كما في (جُدَد)، و(ظُلَل)، و(حُلَل)، وإنْ سُلِّم أنه للإلحاق فلا يُسَلَّم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه، فقالوا: (اقْعَنْسَسَ)، فألحقوه بـ(احْرَنْجَمَ)، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف.

تعقيب:

بعد هذا العرض لكلا الرأيين وأدلة كل منهما يرى الباحث أن الرأي الراجح والأولى بالقبول هو ما عليه البصريون ومن وافقهم، وهو أنّ (فُعْلَل)- بضم الأول

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠١٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ٤٨.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية: ٨/ ٢٨٨.

(٤) ينظر: شذا العرف: ١٠٩.

(٥) ينظر: المنصف: ١/ ٢٧، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٢١، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٤٧.

(٦) الجؤذر: هو ولد البقرة الوحشية.

(٧) الجُخْدُب: الجراد الأخضر.

(٨) السُودَد والسؤدد: المجد والشرف والرفعة.

(٩) ينظر: الممتع: ٥٤، ٥٥، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٢١، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٤٧.

وفتح الثالث- ليس أصلاً بنفسه، بل هو متفرع عن (فُعْلُل) بضم الأول والثالث؛ وذلك لقلة الأمثلة الواردة بالفتح، بالإضافة إلى ورود الضم فيها أيضاً مع كثرته في غيرها، وهذا ما يرجح أن (فُعْلَل) بالفتح فرع عن (فُعلُل) بالضم للتخفيف.

* * *

في قولهم: (أيمُن اللّه)[١]

تمهيد:

من الألفاظ التي تستعمل في القسم: (ايمُن الله)، وهو من الأسماء المسموع في ألفها الوصل، وقد اختلف النحاة في حقيقتها: هل هي اسم مفرد أو جمع (يمين)؟، وذكر كل من الشارحين هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" وأما (ايمُنُ الله) في القسم فذهب سيبويه- رحمه الله- إلى أن همزته للوصل، وهو مفرد؛ تمسكاً بالظاهر ... وذهب الفراء، وهو اختيار عبد القاهر والزمخشري إلى أنه جمع (يمين)، والهمزة قطعية، لكن وصلت؛ لكثرة الاستعمال، وإلى هذا أذهب؛ لعزة (أفعُل) في المفرد"[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" واما (ايمُن) فألفه للوصل عند البصريين، وللقطع عند الكوفيين؛ لأن (ايمُناً) عندهم جمع (يمين)، وعند سيبويه من: اليُمْن والبرَكة، فلما حذفت نونه، فقيل: (ايمُ الله)، أعاضوه الهمزة في أوله، ولم يحذفوها لما أعادوا النون؛ لأنها بصدد الحذف، كما قلنا في (امرؤ)" [٣].

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في (ايمُن): هل هي اسم مفرد مشتق، وهمزته للوصل، أو اسم مجموع، والهمزة للقطع؟ وذلك الخلاف على قولين:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٢، ٤/ ١٤٨، والمقتضب: ٢/ ٨٨، ٣٢٩، والأصول: ١/ ٤٣٤، واللمع: ٢٢٥، ٢٢٦، والصحاح: (ي م ن)، والمخصص: ٤/ ٧٤، ٧٥، والمقتصد: ٢/ ٨٦٦، ٨٦٧، وأسرار العربية: ٣٤٣، ٣٤٤، والإنصاف: ١/ ٤٠٤- ٤٠٩، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٤٣٩، ٤٤٠، والبديع في علم العربية: ١/ ٢٧٥، واللباب: ١/ ٣٨٠، ٣٨١، وشرح المفصل: ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٢- ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٧٧- ٨٨٠، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٠٠- ٣٠٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٤٢٧، واللسان: (ي م ن)، والارتشاف: ٤/ ١٧٥٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٥٥، والجنى الداني: ٥٣٨، وشرح قطر الندى: ٣٣٢، ومغني اللبيب: ١٣٦، ١٣٧، والمساعد: ٢/ ٣٠٩- ٣١٢، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٨٦- ٣٠٨٨، والمقاصد الشافية: ٨/ ٤٩٤، ٤٩٥، وائتلاف النصرة: ٥١، والتصريح: ٢/ ٦٨٤، والهمع: ٢/ ٤٨١، ٤٨٢، وحاشية الصبان: ٤/ ٣٨٧، وتاج العروس: (ي م ن)، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٩٧.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٤٦، ١٠٤٧.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٦٦٦.

القول الأول: أن (ايمُن) اسم مفرد مشتق من اليُمْن، وهو البركة أو القوة، يستعمل مضافاً إلى (الله) في القسم خاصة، وألفه للوصل، وقد نسب هذا القول إلى البصريين[١]، وهو مذهب جماعة من النحاة كسيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام الأنصاري[٥]، والشاطبي[٦].

واحتجَّ من ذهب إلى هذا القول بشيئين[٧]:

أحدُهما: أنه قد سمع الكسر في همزتها، وهمزة الجمع لا تكسر.

والآخر: أنَّها همزة وصل، بدليل قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لمَّا نَشَدْتُهُمْ * * * نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي[٨]

وهمزة الجمع ليست همزة وصل. يقول المبرد:

" واعلم أن من هذه الحروف (ايم)، و(ايمُن)، وألفها ألف وصل، وتمام الاسم النون، تقول: (ايمُ اللهِ لأفعلنّ). (ايمُنُ الله لأفعلنّ). وليس بجمع (يمين)، ولكنه اسم موضوع للقسم، ولو كان جمع (يمين) لكانت ألفه ألف قطع، فوصلهم إياها يدلك على أنها زائدة، وأنها ليست من هذا الاشتقاق"[٩].

القول الثاني: أن (أيمُن) جمع (يمين)، وهمزته للقطع في الأصل، ولكن وصلت

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٤٠٤، واللباب: ١/ ٣٠٨، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٨٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٧٨.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٣٢، ومغني اللبيب: ١٣٦.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٨/ ٤٩٤.

(٧) ينظر: اللباب: ١/ ٣٨٠.

(٨) البيت من الطويل، وهو لنصيب بن رباح، ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٠٣، ١٤٨، والمقتضب: ٨٨/٢، ٣٢٩، والأصول: ١/ ٤٣٤، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٤٤٠، واللباب: ١/ ٣٨٠، وشرح المفصل: ٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٧٩، وشرح ألفية ابن معط: ١/ ٤٢٧، والمساعد: ٢/ ٣١٠، وتمهيد القواعد: ٦/ ٣٠٨٨، والمقاصد الشافية: ٨/ ٤٩٤، وتاج العروس: (ي م ن). والشاهد: (ليمُنُ الله) حيث سقطت همزة (ايمُن) لما دخلت عليها اللام، وفي هذا دليل على أنها للوصل. نشدتهم: من نشد الشيء، إذا طلبه وسأل عنه. والشاهد: (ليمن الله)، حيث سقطت همزة (ايمن) في درج الكلام، فدل هذا على أنها همزة وصل.

(٩) المقتضب: ٢/ ٣٢٩.

تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، ونسب هذا إلى الكوفيين(١)، وهو مذهب جماعة من النحاة، كابن كيسان وابن درستويه(٢)، وأبو البركات بن الأنباري(٣)، واختاره ابن إياز(٤).

واحتجَّ من ذهب إلى هذا القول بشيئين(٥):

الأول: قول الشاعر:

يَأْتِي لَهَا مِنً أَيْمُنٍ وأَشْمُلِ(٦)

فقابلها بالـ(أشمُل)، وهو جمع (شمال)، وفي جمعها في القسم زيادة توكيد.

والثاني: أنَّ همزتها مفتوحة، وهمزة الوصل لا تفتح مع غير لام التعريف.

ورد هذا القول بأمور(٧):

الأول: أنه لا ينكر أنّ (يمين) يجمع على (أيمُن) في غير القسم، والبيت المذكور لا تعرّض له بالقسم.

والثاني: أنّ من العرب من يفتح الهمزة، ومنهم من يكسرها، فلو كان جمعاً لم يصح كسر همزته؛ لأن (أفعُل) المختص بالجمع لا تكسر همزته.

والثالث: أنه لو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه؛ لأن ذلك في الجموع غير معروف، وقد سمع فيه لغات أخرى، منها: حذف النون مع كسر الهمزة وفتحها، فيقال: (ايم الله).

والرابع: أن من العرب من يضم الميم، ومنهم من يفتحها، فيقولون: (ايمُنُ الله)، و(ايمَنُ الله)، و(افعَل) لا يوجد في الجموع.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٢٧٥، والتصريح: ٢/ ٦٨٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٨/ ٤٩٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ٤٠٢.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٤٧.

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ٣٨١.

(٦) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، ينظر: الديوان: ٣٤٩، والكتاب: ١/ ٢٢١، ٣/ ٢٩٠، والخصائص: ٢/ ١٣٠، ٣/ ٦٨، والإنصاف: ١/ ٤٠٦، واللباب: ١/ ٣٨١، وشرح المفصل: ٨/ ٣٦، ٩/ ٩٢، وشرح ألفية ابن معط: ١/ ٤٢٧، واللسان: (ي ب ر)، و(ي م ن)، والخزانة: ٢/ ٣٤٥، ٦/ ٤٥٤، وتاج العروس: (ي ب ر).

(٧) ينظر: اللباب: ١/ ٣٨١، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٤، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٧٨، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٥٥، والمقاصد الشافية: ٨/ ٤٩٥، وحاشية الصبان: ٤/ ٣٨٧.

تعقيب:

مما سبق يتبين أن القول الراجح والأولى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من النحاة، وهو أن (ايمُن) اسم مفرد يستعمل في القسم خاصة، والهمزة للوصل؛ وذلك لقوة أدلة هذا الرأي.

*　　*　　*

في الوقف على الاسم المنقوص المنون المرفوع أو المجرور[١]

تمهيد:

المنقوص: هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة، وهو إما أن يكون مقترنا بـ(ال)، نحو: (الداعِي)، و(القاضِي)، أو مجرداً منها، نحو: (داعٍ)، و(قاضٍ)، فإن كان المنقوص غير منون، وأريد الوقف عليه، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكنة، نحو: (رأيتُ القاضي)، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات الياء وحذفها، والإثبات أجود، نحو: (هذا القاضي)، و(مررْتُ بالقاضي).

وأما إن كان منوناً فتسقط ياؤه في الوصل لأجل التنوين؛ لئلا يلتقي ساكنان، وفي الوقف إن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف، نحو: (رأيتُ قاضيا)، وإن لم يكن منصوبا ففي الوقف عليه خلاف، وقد ذكر الشارحان هذا الخلاف، **فيقول ابن إياز:**

" لا يخلو المنقوص من أن يكون منوناً أو معرفاً باللام، فالأول إذا كان مرفوعاً أو مجروراً فاختيار سيبويه والمتأخرين البقاء على حذف الياء، وحذف حركة العين والتنوين، تقول: (هذا قاض)، و(مررت بقاض) ... واختيار يونس إعادة الياء؛ لزوال موجب حذفها، وهو التنوين، فيقول : (هذا قاضي)، و(مررت بقاضي)، وهذا لا يلزم؛ لأن حذف التنوين عارض، والأصل ثباته، والأمور العارضة لا يعتد بها ...، والذي أراه أن الوقف على (شجٍ) وشبهه بالياء أحسن؛ لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول، والوقف على الرباعي– كـ(قاضٍ)- بالوجهين، والوقف على (مستقصٍ) بالحذف أحسن؛ لطوله"[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" اعلم أن المنقوص في حالة الرفع والجر إما أن يكون منوناً أو لا، فالمنون تسقط ياؤه في الوصل لأجل التنوين؛ لئلا يلتقي ساكنان، وأما في حالة الوقف ففيه مذهبان:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٨٣، ١٨٤، والأصول: ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥، واللمع: ١٥، والتبصرة والتذكرة: ٢/ ٧١٩، والبديع في علم العربية: ١/ ٦٨٦، ٦٨٧، واللباب: ٢/ ٢٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/ ٧٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠٨، والمقرب: ٢/ ٢٩، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٨٥، ١٩٨٦، ، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠٠، ٣٠١، والارتشاف: ٢/ ٨٠٣، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤٧٢، ١٤٧٣، وأوضح المسالك: ٤/ ٣٤٤، ٣٤٥، وشرح قطر الندى: ٣٢٦، وشرح ابن عقيل/ ٤/ ١٧٢، والمساعد: ٤/ ٣٠٨، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٥٢٩٢، والمقاصد الشافية: ٨/ ٢٧- ٣٠، والتصريح: ٢/ ٦٢٠، ٦٢١، والهمع: ٣/ ٤٢٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: ٤/ ٢٩١، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٦٦، وشذا العرف: ١٣٤.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٩٧، ١٠٩٨.

أحدهما: وهو اختيار سيبويه، سقوطها فيه أيضاً؛ حملا للوقف على الوصل الذي هو الأصل؛ لأن الوصل لا يقتضي حذف التنوين، فهو في حكم الثابت، ولو كان ثابتاً حقيقة لما عادت الياء، فكذلك إذا كان مقدرا.
والثاني: وهو اختيار يونس، عود الياء؛ لأنها إنما سقطت للتنوين، وقد زال التنوين بالوقف ..."[١].

الدراسة التفصيلية:

الاسم المنقوص المجرد من (ال) إذا نون حال الرفع أو الجر تحذف ياؤه؛ لالتقاء الساكنين، وقد اختلف النحاة في الوقف عليه حينئذ، هل المختار أن يوقف عليه بالسكون دون رد الياء المحذوفة؛ اعتداداً بحال الوصل، أو أن ترد الياء؛ اعتداداً بزوال التنوين؟ وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المنقوص إن كان منوناً ولم يكن منصوباً، ولا محذوف العين أو الفاء فالمختار الوقف عليه بالحذف، نحو: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ)، ويجوز الوقف برد الياء، فإن كان محذوف العين كـ(مُرٍ) اسم فاعل من (أَرَى)- محذوف العين- أو محذوف الفاء كـ(يَفِ)- علماً- لم يوقف عليه إلا بالرد.

وهذا مذهب سيبويه[٢]؛ إذ يقول في (باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات):

" وذلك قولك: (هذا قاضْ)، و(هذا غازْ)، و(هذا عَمْ)، تريد، العمِي، أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل، فهذا الكلام الجيد الأكثر"[٣].

وهذا المذهب هو ما عليه أكثر النحاة، كابن السراج[٤]، وابن مالك[٥]، وأبي حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام الأنصاري[٨]، وابن عقيل[٩]، وغيرهم.

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٧١٠.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٦٨٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٤) ينظر: الأصول: ٢/ ٣٧٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٨٥.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٠٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٤٧٢.

(٨) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٤، وشرح قطر الندى: ٣٢٦.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ١٧٢، والمساعد: ٤/ ٣٠٨.

وحجتهم في ذلك:

- أن حذف التنوين عارض، فكأنه ثابت، وتقديره ههنا أولى؛ لئلا يعود الياء، فيكون حال الوقف ظاهر الثقل[١].

- أن المنقوص يجري في ذلك مجرى الصحيح، فالوقف عليه صادف تنويناً، فحذفه كما يحذف من الصحيح، ولم يلزم رد الياء؛ لأنه قد جرى مجرى الصحيح في استعماله منوناً من غير ياء، فوجب أن يجري في الوقف مجراه[٢].

- أن الوقف محل راحة، فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل[٣].

القول الثاني: أن المختار في الوقف على المنقوص المنون المرفوع أو المجرور أن يوقف عليه بالياء، وهذا القول منسوب إلى يونس[٤].

وظاهر ما نقله عنه سيبويه أنه روى ذلك عن بعض العرب، وليس في كلامه ما يدل على أنه يختار رد الياء في الوقف على عدم الرد، قال سيبويه:

" وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: (هذا رامي، وغازي، وعمِي)، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستثقال"[٥].

وبهذا الوجه قرأ ابن كثير[٦] في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادي ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي ﴾[٨].

وحجة هذا القول:

أن الياء إنما حذفت في الوصل من أجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب رد الياء[٩].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٧٥، شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠١، والمقاصد الشافية: ٨/ ٢٧.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢/ ٧١٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٧٥، وحاشية الصبان: ٤/ ٢٩١، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٦٦.

(٤) ينظر: التصريح: ٢/ ٦٢٠، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٦٦.

(٥) الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٦) ينظر: الكنز في القراءات العشر: ٢/ ٥٢٢.

(٧) سورة الرعد، من الآية/ ٧.

(٨) سورة النحل، من الآية/ ٩٦.

(٩) ينظر: التصريح: ٢/ ٦٢١.

ويجاب عليه بأن الوقف عارض، والعارض لا يعتد به(١).

القول الثالث: ذهب إلى التفصيل في ذلك، فيرى أن الوقف على الاسم المنقوص تختلف حاله حسب عدة حروفه، فإن كان ثلاثياً، نحو: (شجٍ) وشبهه، فالوقف عليه بالياء أحسن؛ لئلا تنقص عدته عن أقل الأصول، وإن كان رباعياً- كـ(قاضٍ)- جاز في الوقف عليه الوجهان: حذف الياء، وردها، وإن كان على أكثر من أربعة أحرف، نحو: (مستقصٍ)، فالوقف عليه بالحذف أحسن؛ لطوله.

وهذا ما ذهب إليه ابن إياز.

تعقيب:

وبعد هذا العرض يرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن إياز أوجه؛ وذلك لورود ما يماثله في باب النسب، إذ ترد ياء المنقوص الثلاثي في نحو: (شَجَوِيّ)، ويجوز الرد وعدمه في نحو: (قاضٍ)، فيقال: (قاضِيّ)، و(قاضَوِيّ)، وتحذف الياء فيما زاد على ذلك، نحو: (مُسْتَقْصِيّ) اسم فاعل.

*   *   *

(١) ينظر: اللباب: ٢/ ٢٠٤.

الفصل الرابع

المسائل التي اتفقا في ذكرها واختارها الخُوَيِّ

زيادة (مِنْ) في الإيجاب[١]

تمهيد:

تأتي (مِنْ) الجارة زائدةً في الكلام، فتزاد في الفاعل، كقوله تعالى ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[٢]، وفي المفعول كقولك: (ما ضربتُ مِنْ أحدٍ)، وفي المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾[٣].

وقد ذكر كل من الشارحين أن النحاة اختلفوا في زيادتها، هل تزاد مطلقاً، أم أنّ ذلك مختص بكونها داخلة على نكرة في كلام غير موجب؟، **فيقول ابن إياز:**

" وسيبويه يشترط كونها في كلام غير موجب، من نفي أو نهي أو استفهام، وأن يقع بعدها النكرات، والأخفش والفراء لا يعتبران ذلك؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾[٤]، والتقدير: (ذنوبكم)، وحكي: (قد كانَ مِن مطرٍ فخَلِّ عنّي)، أي: قد كان مطرٌ ..."[٥].

ويقول الخُوَيّ:

" ولا تزاد في الإيجاب عند سيبويه، وخالفه الأخفش مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾، أي: (يغفر لكم ذنوبَكم)، وبما حكي عن بعض العرب: (قد كانَ مِن مطرٍ)، ولا حجة فيه..."[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٥، ٣١٦، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/ ٥٠، ٥١، والأصول: ١/ ٤١٠، والمفصل: ٣٧٩، ٣٨٠، وأسرار العربية: ٢٣٤، واللباب: ١/ ٣٥٥، وشرح المفصل: ٨/ ١٢، ١٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٩٧- ٧٩٩، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٦٨، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢١٩، ٢٢٠، والارتشاف: ٤/ ١٧٢٣- ١٧٢٥، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٥٠، ٧٥١، والجنى الداني: ٣١٦- ٣٢٠، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٥- ٢٨، والمغني: ٤٢٦- ٤٢٩، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٦، ١٧، والمقاصد الشافية: ٣/ ٥٩٧- ٦٠٦، والتصريح: ١/ ٦٣٩، ٦٤٠، والهمع: ٢/ ٤٦٣- ٤٦٥، وحاشية الصبان: ٢/ ٣١٥.

(٢) سورة المائدة، من الآية/ ١٩.

(٣) سورة فاطر، من الآية/ ٣.

(٤) سورة الأحقاف، من الآية/ ٣١.

(٥) المحصول: ٢/ ٦٩٢، ٦٩٣.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٢٠.

الدراسة التفصيلية:

اختلف النحاة في زيادة (من)، هل تزاد مطلقاً بدون شرط ، أم أن ذلك يختص بموضع بعينه، وذلك على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: لا تزاد (مِنْ) في الكلام مطلقاً، وإنما يشترط في زيادتها شرطان:

أحدهما: أن تدخل على نكرة. والآخر: أن تسبق بنفي أو شبهه كالنهي والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ﴾[١]، وقوله: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾، وقولك: (لا يقمْ مِنْ أحدٍ)، وهذا رأي سيبويه وجمهور البصريين، قال سيبويه في (باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم):

" وذلك قولك: (ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ)، و(ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً). وإنما منعك أن تحمل الكلام على (مِن)؛ أنه خُلفٌ أنْ تقول: (ما أتاني إلا مِنْ زيدٍ)، فلما كان كذلك حمله على الموضع، فجعله بدلاً منه، كأنه قال: (ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ)؛ لأن معنى (ما أتاني أحدٌ) و(ما أتاني من أحدٍ) واحدٌ، ولكن (مِن) دخلت هنا توكيداً ..." [٢].

وحجتهم في ذلك:

أنَّ (مِنْ) حرف، وَالْأَصْل فِي الْحُرُوف أَنَّها وُضعت للمعاني اختصاراً من التَّصْرِيح بِالاسْمِ أَو الفِعْل الدالّ على ذَلِك المَعْنى، وَمَا قصد بِهِ الاخْتِصَار لَا يَنْبَغِي أَن يَجِيء زَائِداً؛ لأنَّ ذَلِك عكس الغَرَض، وإِنَّما جَازَ فِي مَوَاضِع لِمَعْنى من تَأْكِيد وَنَحْوه، ولايصحُّ ذَلِك المَعْنى في الإيجاب، فلَو قلت: (ضربتُ من رجلٍ) لم تكن مُفِيدا بـ(من) شَيْئا، بِخِلَاف قَوْلك: (مَا ضربت من أحدٍ أو من رجلٍ) فإنها تفيد تأكيد العموم في النفي أو التنصيص عليه[٣].

أن السماع المطرد قضى أنها تختص بالنفي؛ لأنها لم تزد في الإيجاب إلا في محل الاحتمال أو في الندور، ولا يصح أن يقضى بالقياس حتى يتبين بالاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذا لم يكن ذلك، فيجب الوقوف على السماع[٤].

الرأي الثاني: يجوز زيادتها مطلقاً، سواءً كانت مسبوقةً بنفي أو شبهه أم لا، وسواءً

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية/ ٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣١٥، ٣١٦.

(٣) ينظر: اللباب: ١/ ٣٥٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٥٩٩.

كان مجرورها نكرة أم معرفة، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي وهشام من الكوفيين(١). ووافقهم ابن مالك في (التسهيل)(٢)، وقال في (شرح التسهيل):

" وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً"(٣).

ومما استدلوا به:

قوله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾(٤)، والمراد: ما أمسكن عليكم، وقوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾(٥)، والمعنى: سيِّئاتِكم، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾(٦)، وقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾.

وقوله r : " إِنّ مِنْ أَشدِّ النَّاسِ عذَاباً يَوْم الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ"(٧).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا * * * فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّْ(٨)

ويجاب عليهم بأمرين:

أحدهما: أن الأصل في الحروف ألا تدعى الزيادة فيها إلا إذا تُيُقِّنَت، وقام عليها الدليل، وأما مع بادي الرأي فذلك غير مسلّم(٩).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٧٦، والارتشاف: ٤/ ١٧٢٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٥٠، والجنى الداني: ٣١٨، والتصريح: ١/ ٦٤٠، والهمع: ٢/ ٤٦٣،

(٢) ينظر: التسهيل: ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٣٨.

(٤) سورة المائدة، من الآية/ ٤.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٢٧١.

(٦) سورة النساء، من الآية/ ٣١.

(٧) الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٨/ ٤٦١، باب التصاوير، حديث رقم (٩٧٠٩).

(٨) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: الديوان: ١٧٨، وشرح التسهيل: ٣/ ١٣٨، والجنى الداني: ٣١٨، والمغني: ٤٢٨. ينمي: يزيد. الْكَاشِحُ: العدوُّ الَّذِي يُضْمِرُ عَدَاوَتَهُ. والشاهد: قوله: (من كاشحٍ) حيث جاء ظاهره زيادة (من) في الكلام الموجب.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٦٠٢.

والآخر: أن هذه الشواهد التي استدلوا بها محتملة لما ادّعوه ولغيره:

فأما (مِن) في الآيات السابقة فتحتملُ معنى التبعيض، أو أن الفعل ضمن معنى فعل آخر، فيضمن (يغفر لكم) و(يكفر عنكم) معنى (يُخَلّصُكم)(١).

وأما الحديث فمحمول على إضمار الشأن، والتقدير: (إنه من أشد النَّاس)، أي: إنّ الشَّأن؛ ولذلك رفع (المصورون).

وأما البيت فعلى إضمار الفاعل، والتقدير: (فما قَالَ هُوَ)، أي: قَائِل من جنس الكَاشِح، فـ(مِن) بيانية، وليست بزائدة(٢).

الرأي الثالث: أنه يجوز زيادتها بشرط أن يكون مجرورها نكرة، ونسب هذا إلى الكوفيين(٣)، واستدلوا بنحو قولهم: (قد كان من مطرٍ)، و(قد كان من حديثٍ، فخلّ عنّي).

وأجيب بأن هذا على سبيل الحكاية، كأنه سئل: (هل كان من مطر؟)، فأجيب: (قد كان من مطر)، فزيدت في الموجب؛ لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: (دعني مِن تمرتانَ)(٤).

أو أن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى اسم فاعل تضمنه الفعل، والتقدير: كان هو، أي: كائن من جنس المطر، والظرف مستقر حال من الضمير(٥).

تعقيب:

ومما سبق يتبين أن الراجح هو ما عليه سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن (من) لا تزاد إلا مع النكرة في كلام غير موجب؛ وذلك لاحتمال أدلة المخالفين غير ما ذكروه، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

*　　*　　*

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٣، والمقاصد الشافية: ٣/ ٦٠٢، والهمع: ٢/ ٤٦٥.

(٢) ينظر: المغني: ٤٢٩، والهمع: ٢/ ٤٦٥.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٢٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٧٥٠، والجنى الداني: ٣١٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٧، والهمع: ٢/ ٤٦٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٦٨، والهمع: ٢/ ٤٦٥.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٣١٥.

حذف حرف الجر في القسم[1]

تمهيد:

قد يحذف حرف الجر من المقسم به، نحو: (الله لأفعلنَّ)، فيجوز في المقسم به النصب على نزع الخافض، وهو الأكثر، والجرّ على تقدير حرف الجر، وقد ذكر كل من الشارحين خلافاً بين البصريين والكوفيين في أنه: هل يجوز الجر في المقسم به بعد حذف حرف الجر مطلقاً، أو أن ذلك يختص باسم الله تعالى (الله).

فيقول **ابن إياز** معقباً على قول المصنف: (وقد يحذف حرف القسم، فيبقى المقسم به، فيقول: (الله لأفعلنّ كذا) إن شئت جررت، وإن شئت نصبت)[2]:

" أقول: الأصل: (أحلفُ بالله)، لكن لمّا كثر استعمال هذه اللفظة- تعالى مسماها- حذفوا الباء، فتعدى الفعل إلى الاسم فنصبه، ثم حذف الفعل، فقيل: (اللهَ لأفعلنّ). ومنهم من يجر، فيقول: (اللهِ لأفعلنّ)، وذلك مخصوص بهذا الاسم عند البصري، وأما الكوفي فيجيز الجر مطلقاً ..." [3].

ويقول الخُوَيِّ:

" فالجر على إرادة حرف القسم، والنصب على أن التقدير: (أقسمتُ باللهِ)، فلمّا سقط الخافض تسلط الفعل عليه فنصبه ... وزعم الكوفيون أنه يجوز الجر في القسم بإسقاط الخافض مطلقاً قياساً على جواز ذلك في اسم الله تعالى، وأيدوا كلامهم بما جاء من الجر بتقدير الخافض فيما جاء عن بعضهم من أنه كان إذا قيل له: (كيف أصبحتَ؟)، قال: (خيرٍ)، أي: بخير، ولا حجة فيه؛ لأن ذلك ورد على خلاف

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٩٧– ٥٠٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٤١٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٥، والمقتضب: ٢/ ٣٣٥، والأصول: ١/ ٤٣٢، ٤٣٣، والجمل للزجاجي: ٧٢، ٧٣، واللمع: ١٨٥، والإنصاف: ١/ ٣٩٣- ٣٩٩، وشرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٥٠٩، ٥١٠، والمقدمة الجزولية: ١٣٧، واللباب: ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل: ٩/ ١٠٣، ١٠٥، والتوطئة: ٢٥٦، وشرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٨٥٦– ٨٦٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٣١– ٥٣٣، والمقرب: ٢٢٧، ٢٢٨، وشرح التسهيل: ٣/ ١٩٩، ٢٠٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٦٠، ٨٦١، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٠١، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٦٧، والارتشاف: ٤/ ١٧٦٦– ١٧٦٨، والبحر المحيط: ٤/ ٣٩٦، ٣٩٧، والمساعد: ٢/ ٣٠٦– ٣٠٨، والهمع: ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨، والخزانة: ١٠/ ٤٣.

(2) الفصول الخمسون: ٢١٤.

(3) المحصول: ٢/ ٧٠٠، ٧٠١.

القياس"[١].

الدراسة التفصيلية:

لما كثر استعمال القسم للتأكيد في الكلام، جاز أن يحذف حرف القسم تخفيفاً؛ وذلك لقوة دلالة الكلام عليه، وهذا الحذف يأتي في الكلام على وجهين:

أحدهما: أن يحذف حرف القسم ويعوض عنه شيء في موضعه، ولا يكون ذلك إلا مع لفظ (الله)، فيجب جر المقسم به؛ لأن العوض يقوم مقام المعوض منه ويجري مجراه، وذلك العوض يكون واحداً من ثلاثة أشياء، وهي: (ها) التنبيه مع إثبات الألف أو حذفها، فيقال: (هاللهِ لأفعلنّ)، و(هللّهِ لأفعلنّ)، أو مع قطع همزة الوصل نحو: (هأَلله لأذهبنّ)، وهمزة الاستفهام، نحو: (آللهِ لأقومنّ)، وقطع همزة الوصل في (الله)، نحو: (أفأللهِ لتفعلنّ)، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله:

" هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو، وذلك قولك: (إي، ها اللهِ ذا)، تثبت ألف (ها)؛ لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: (إي، هللّه ذا)، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم به ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان..."[٢].

والآخر: أن يحذف حرف القسم ولا يعوض عنه شيء، فيجوز في المقسم به حينئذ النصب، وهو الكثير الغالب، وناصبه هو فعل القسم المضمر، وذلك لأن قياس كلامهم أنهم إذا أرادوا تعدية الفعل اللازم إلى الاسم رفدوه بحرف الجر تقوية له، فإذا حذفوا ذلك الحرف أوصلوا ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية، فينصبونه به، فكذلك يكون الحال في القسم[٣].

هذا ما عليه جمهور النحويين، قال المبرد:

" واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبته؛ لأن الفعل يصل فيعمل، فتقول: (اللهَ لأفعلنّ)؛ لأنك أردت: (أحلفُ اللهَ لأفعلنّ)"[٤].

ويرى بعض النحاة أنه ينتصب بفعل مضمر يتعدى بنفسه غير فعل القسم، وممن ذهب إلى ذلك ابن السراج؛ إذ يقول:

" فلما حذف- أي: حرف القسم- أعمل الفعل المضمر، ولكنه لا يضمر ما يتعدى

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) الكتاب: ٣/ ٤٩٩، ٥٠٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٠٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٢٨.

(٤) المقتضب: ٢/ ٣٣٥.

بحرف جر "[١].

ووافقه في ذلك الزجاجي[٢]، وابن عصفور[٣]، وأبو حيان[٤]، وأجاز ابن خروف النصب على الوجهين[٥].

والمختار هو الوجه الأول؛ لأن إضمار الفعل المتعدي يخرجه من باب القسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس، فيترجح النصب بفعل القسم المضمر[٦].

ويجوز أيضا أن يرفع المقسم به على الابتداء، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: يمين الله لازم لي أو نحوه، ومما ورد بالنصب والرفع قول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً * * * وَلَوْ قَطَعُوا رَأسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[٧]

وهذا الذي سبق من جواز النصب والرفع في المقسم به بعد حذف حرف القسم هو مذهب البصريين.

وزعم بعض الكوفيين أن النصب غير جائز، وإنما يرفع المقسم به أو يخفض، ولا يجوز النصب إلا في (كعبة الله)، و(قضاءَ الله)، وحجتهم أن فعل القسم لا يعمل ظاهرا، فكيف يكون مضمراً أقوى منه مظهراً[٨].

ويجاب عليهم بأنهم اتسعوا في هذا الباب كثيراً، فأجازوا فيه ما لا يجوز في غيره تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال[٩].

---

(١) الأصول: ١/ ٤٣٣.

(٢) ينظر: الجمل: ٧٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٥٣٣، والمقرب: ٢٢٨.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٦٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٥١٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٠٤، والخزانة: ١٠/ ٤٤.

(٧) البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس، ينظر: الديوان: ١٤١، والكتاب: ٣/ ٥٠٤، والمقتضب: ٢/ ٣٦٢، والأصول: ١/ ٤٣٤، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٢٠٣، واللمع، ١٨٦، وشرح المفصل: ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠، والمغني: ٨٣٤، والمساعد: ٢/ ٣٠٦، والتصريح: ١/ ٢٣٥، والهمع: ٢/ ٤٧٧، والخزانة: ٩/ ٢٣٨، ١٠/ ٤٣، ٩٣. الأوصال: جمع وصل، وهو كلّ عضوٍ ينفصل عن الآخر. والشاهد: قوله (يمين الله)، حيث روي بنصب (يمين) ورفعها، فالنصب على إضمار الفعل، والرفع على الابتداء، والخبر محذوف، وتقديره: يمينُ اللهِ قسمي.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠، والارتشاف: ٤/ ١٧٦٨، والهمع: ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨.

(٩) ينظر: الهمع: ٢/ ٤٧٨.

وأيضا فإن السماع والقياس يؤيدان جواز النصب عند حذف حرف القسم؛ إذ ورد السماع بالنصب، كما أن القياس يقتضي النصب في المقسم به عند سقوط الحرف.

هذا، ويجوز حذف حرف القسم في لفظ (الله) خاصةً مع بقاء الجر دون تعويض عن المحذوف؛ وذلك لكثرة الاستعمال، وللتنبيه على إرادة الحرف المحذوف، وهذا قول جمهور البصريين، قال سيبويه:

" ومن العرب من يقول: (اللهِ لأفعلنّ)، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه- تخفيفاً- وهم ينوونه ..."(١).

ومما ورد مجروراً قولهم: (اللهِ لأفعلن)، حكاه سيبويه، والفراء، والأخفش(٢).

وحمل بعضهم(٣) عليه قوله تعالى: ﴿ وَلا نَكْتُمُ شَهَادَةً اللهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ ﴾، في قراءة من نوّن (شهادةً) وجر (اللهِ)(٤).

وأنكر المبرد والشلوبين(٥) حذف حرف القسم مع بقاء عمله، قال المبرد:

" واعلم أن من العرب من يقول: (اللهِ لأفعلنّ)، يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛ لِأَن حرف الْجَرّ لَا يحذف وَيعْمل إِلَّا بعوض ..."(٦).

ويرد عليه بأنه قد ورد حذف حرف الجر مع بقاء عمله في غير القسم، ومن ذلك قولهم: (خيرٍ عافاك الله)، أي: أصبحتُ بخيرٍ(٧).

وإذا كان ذلك مسموعاً في غير القسم- وهو قليل- فالأولى جواز ذلك في باب القسم؛ لكثرته في الكلام مع رواية الثقة له، فيجوز لذلك حذف حرف القسم مع لفظ (الله) وبقاؤه على حاله من الجر؛ لورود السماع بذلك، ولكثرة الاستعمال التي تقتضي التخفيف.

---

(١) الكتاب: ٣/ ٤٩٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤١٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٤) سورة المائدة، من الآية/ ١٠٦. وهذه قراءة الشَّعبي والسُّلمي ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وسعيد ابن جُبير ويحيى بن يعْمُر والحسن والكَلبي. (المحتسب: ١/ ٢٢١)

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٣٥، والتوطئة: ٢٥٦.

(٦) المقتضب: ٢/ ٣٣٥.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٤.

وذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف القسم وبقاء عمله مع كل مقسم به، سواءً كان المقسم به (الله) أم لا، فيجوز عندهم نحو: (يمين الله لأقومنّ)، و(الكعبةِ لأذهبُ)[١].

يقول الفراء في قوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾[٢]:

" ولو خفض (الحقَّ) الأول خافضٌ يجعله الله تعالى، يعني: في الإعراب، فيقسم به كان صواباً، والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: (اللهِ لأفعلنَّ)، فيقول المجيب: (اللهِ لأفعلنَّ)؛ لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذفُ، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ، يريد: بِخَيْرٍ، فلما كثرت فِي الكلام حذفت "[٣].

ويجاب عليهم بأن حذف الجار وإبقاء عمله ضعيف، فلا يجوز إلا حيث سمع فيه ذلك[٤].

تعقيب:

وبعد هذا العرض أقول: إن الراجح إذا كان المقسم به لفظ (الله) جاز فيه بعد حذف حرف الجر عند عدم التعويض عنه ثلاثة أوجه: النصب- وهو الأكثر- والرفع، والجر، وإذا كان غير ذلك جاز فيه النصب والرفع على القول الأصح، وذلك لما سبق بيانه.

*   *   *

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٩٣، وشرح التسهيل: ٣/ ٢٠٠، والمساعد: ٢/ ٣٠٧.

(٢) سورة ص، من الآية/ ٨٤.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٤١٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٥٣٢، ٥٣٣.

العامل في باب التنازع[١]

تمهيد:

ذكر ابن معط في باب التنازع أن البصريين يُعمِلون العامل الثاني في الاسم الظاهر، ويُعمِلون الأول في ضميره، وأنّ الكوفيين يُعمِلون الأول في الظاهر والثاني في ضميره[٢].

وقد عقب كل من الشارحين على كلام المصنف، فيقول ابن إياز:

" اعلم أن البصري يذهب إلى أنّ الأولى بالإسناد إلى الظاهر الثاني، ويحتج بوجوه ... والكوفي يذهب إلى أن الأول أولى، ويحتج بوجوه ... وللناظر في ذلك الترجيح"[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" أما البصريون فاختاروا إعمال الثاني؛ لأنه أقرب، وللقرب أثر عندهم ... وأما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول؛ لأنه قد سبق مقتضياً للعمل ومستحقاً لما نازعه فيه الثاني، فكان أحق به؛ لسبقه ... وإذ قد عرفت ترجيح كل واحد من المذهبين فاعلم أن الاختيار مذهب البصريين؛ لأنه قد ورد به الكتاب العزيز والحديث النبوي، وكثر استعماله في أشعار العرب ... وما استشهد به الكوفيون قليل" [٤].

الدراسة التفصيلية:

التنازع لغة: التجاذب.

واصطلاحاً: أن يتَقَدَّم عاملان ويتأخر مَعْمُول، وَيكون كل من المُتَقَدّم طَالبا لذلك

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٧- ٧٩، والمقتضب: ٤/ ٧٢- ٧٧، والمفصل: ٣٩، ٤٠، والإنصاف: ١/ ٧١- ٧٧، والمقدمة الجزولية: ١٦٤، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٢- ٢٥٨، واللباب: ١/ ١٥٣- ١٥٦، وشرح المفصل: ١/ ٧٧- ٧٩، وشرح التسهيل: ٢/ ١٦٧- ١٧١، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤١- ٦٤٧، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والارتشاف: ٤/ ٢١٤٢، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٣٦، وأوضح المسالك: ٢/ ١٨٦- ١٩٩، وشرح قطر الندى: ١٩٧- ٢٠٠، وشرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٧- ١٦٠، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٤- ١٩٢، والتصريح: ١/ ٤٨٣، ٤٨٤، والهمع: ٣/ ١١٨- ١٢٠، وشرح الأشموني: ٢/ ١٧٥- ١٨١.

(٢) الفصول الخمسون: ٢٢٨، ٢٢٩.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٠٤، ٨٠٥.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤١٧ وما بعدها.

المُتَأَخر على جهة الاتفاق أو الاختلاف.

والنحاة متفقون على جواز إعمال كل من العاملين في ذلك الباب، لكنهم اختلفوا في أيهما الأولى بالإعمال المتقدم أو المتأخر؟، وذلك على رأيين:

الرأي الأول: المختار هو إعمال الثاني، وهو رأي البصريين، قال سيبويه:

" ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت: (ضربْتُ وضرَبُوني قومُكَ)، وإنّما كلامُهم: (ضربتُ وضربَنى قومُك)، وإذا قلت: (ضربَنى)، لم يكنَ سبيلٌ للأوّلَ، لأنّك لا تقول: (ضربَنى) وأنت تَجعْلُ المُضْمَر جميعاً... وإنَّما قُبح هذا أنَّهم قد جعلوا الأقربَ أولى إذا لم يَنْقُضْ معنىً"[١].

واستدلوا على ذلك بما يلي:

- أن السماع قد ورد بإعمال الثاني كثيرًا، ومن ذلك:

* قوله تعالى: ﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[٢]، فأعمل الفعل الثاني، وهو (أفرغ)، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه.

* وقوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَأوا كِتَابِيَهْ ﴾[٣]، فأعمل الثاني، وهو (اقرأوا)، ولو أعمل الأول لقال: اقرأوه.

* جاء في الحديث: "ونَخْلَعُ ونَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"[٤]، فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير، وقال: (نتركه).

* قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفانَةٌ * * * تُصْبِى الحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ[٥]

* قول الشاعر:

([١]) الكتاب: ١/ ٧٦.

([٢]) سورة الكهف، من الآية/ ٩٦.

([٣]) سورة الحاقة، من الآية/ ١٩.

([٤]) هذا جزء من حديث رواه البيهقي في السنن الكبرى: ٢/ ٢٩٨، باب دعاء القنوت، حديث رقم (٣١٤٣).

([٥]) البيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة، ينظر: الكتاب: ١/ ٧٧، والمقتضب: ٤/ ٧٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ١٧٣، والإنصاف: ١/ ٧٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٧. والسيفانة: الممشوقة الطويلة. والمعني أن الحليم تحمله بحسنها وجمالها على أن يصبو إلى اللهو، ويحب الغزل وملاعبة النساء، ومن كان مثلها من النساء أصبى الحليم. الشاهد: (أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ)، حيث أعمل الفعل الثاني، وهو (تغنى)، ورفع به (سيفانة).

وَلَكِنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِي * * * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ [١]

وأن القياس يقتضي ذلك من وجهين:

الأول: أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول؛ وليس في إعماله دون الأول نَقْصُ معنىً، فكان إعماله أولى مراعاةً للقرب والمجاورةِ[٢].

والثاني: لو أعمل الأول في العطف في نحو: (قام وقعد زيدٌ)، لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطف على الشئ وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل[٣].

الرأي الثاني: المختار إعمال الأول، وهو رأي الكوفيين، واستدلوا بما يلي:

- أن السماع قد ورد بإعمال الأول، ومن ذلك:

قول الشاعر:

فَرَدَّ عَلَى الفُؤَادِ هَوىً عَمِيداً * * * وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالا
وقد نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا * * * بِهَا يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا[٤]

فأَعْمَلَ الأول، ولذلك نَصَبَ (الخرد الخدالا)، ولو أعمل الفعل الثاني لقال: (تقتادنا الخردُ الخدالُ) بالرفع.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق من أبيات يهجو بها جريراً، ويروى: (ولكنّ عِدلاً)، ينظر: الديوان: ٦٠٦، والكتاب: ١/ ٧٧، والمقتضب: ٤/ ٧٤، والإنصاف: ١/ ٧٤، والتبيين: ٢٥٤، واللباب: ١/ ١٥٤، وشرح المفصل: ١/ ٧٨، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٧. النصف: من الإنصاف، وهو العدل. يقول: ليس من الإنصاف أن أهاجي من هو دوني في الحسب وجلالة المنصب، وإنما الإنصاف أن أهاجي من هو كفؤ لي. والشاهد فيه: قوله: (سببتُ وسبني بنو عبد شمس)، حيث أتى بإعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس، بنصب (بني) وإظهار الضمير في (سبني).

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٩٢، والتبيين: ٢٥٤، واللباب: ١/ ١٥٥، وشرح المفصل: ١/ ٧٩.

(٣) ينظر: التبيين: ٢٥٤، واللباب: ١/ ١٥٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٠٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٩.

(٤) البيتان من الوافر، وهما للمرار الأسدي، ينظر: الكتاب: ١/ ٧٨، والمقتضب: ٤/ ٧٦، ٧٧، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، والإنصاف: ١/ ٧٢، ٧٣، وشرح التسهيل: ٢/ ١٧٢، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٦. والهوى العميد: المفسد الكبد، والرجل العميد: الذي أفسد الحب كبده. العصور: جمع عصر، وهو الدهر. والخرد: جمع خريدة وهي الحيية من النساء. والخدال: جمع خدلة، وهي الكثيرة لحم الساقين. ويقتدننا ويقدننا بمعنى واحد. والمعنى: قد كنا عصوراً في هذه الدار نتبع الهوى، ويقتادنا الحسان الخرد الخدال. الشاهد: قوله: (وَنَرَى ... يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ) حيث أعمل (نرى)، ونصب (الخرد الخدالا) بها، وهذا على أعمال الفعل الأول، وأعمل (يقتدننا) في ضمير (الخرد الخدال).

وقال الآخر:

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى * * * سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الغُرَابَا[١]

فأعمل الأول (سمعتُ)، ولذلك نصب الغراب، ولو أعمل الثاني (نعَبَ) لوجب أن يرفع.

- وأنّ القياس يقتضي إعمال الأول من وجوه:

الأول: أن العامل الأول سابق العامل الثاني، وهو صالح للعمل كالثاني، إلا أنه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء والعناية به[٢].

والثاني: أن إعمال الثاني يؤدِّي إلى الإضمار قبل الذِّكر، والإضمار قبل الذِّكر لا يجوز في كلامهم[٣].

والثالث: أنّ إعمال الثاني يلزم عليه إلغاء العامل المبدوء به مع اقتضائِه له، وليس كذلك إلغاء الثَّاني؛ لأنَّ الأولَ إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذِّكر، فلا يَضعف حذف معمول الثاني[٤].

وقد أجاب أصحاب المذهب الأول على ما استدل به الكوفيون بما يلي:

أما السماع فأجيب عليه من وجهين:

أحدُهما: أنَّه لا حجة فيه، لأنَّ الخلافَ بيننا في الأولية لا في عَدَمِ الجَواز، ونحن نقولُ: هو جائزٌ، ولا يَدُلُّ الشِّعرُ على أكثر من الجواز.

والثاني: أنَّ قولَه (الخردَ) إنَّما أُعمل فيه الأول؛ لأنَّ القوافي منصوبة، فترجح عنده إعمال الأول لحفظ القافية، وكذلك (نَعَبَ الغُرابا)[٥].

وأما القياس فأجيب عليه بما يلي[٦]:

١- أن في إعمال الثاني تخلُّصاً من الإخلال بحقّ ذي حقّ، وذلك أن لكل واحد من

---

(١) البيت من الوافر، ينظر: الإنصاف: ١/ ٧٣، والتبيين: ٢٥٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٨٦. تحمل آل ليلى: وضعوا حمولهم وهموا بالارتحال، والبين: البعد والفراق. والشاهد: قوله: (سمعت ببينهم نَعَبَ الغُرَابَا)، حيث أعمل الأول، ولذلك نصب (الغراب)، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٣، والتبيين: ٢٥٦.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١/ ٨٣.

(٤) ينظر: التبيين: ٢٥٦، والهمع: ٣/ ١١٨.

(٥) ينظر: التبيين: ٢٥٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٩.

العاملين قسطاً من عناية المتكلم، فإذا قدّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما؛ لأن التقديم اعتناءٌ، والإعمال اعتناءٌ، وإذا أعمل المتقدّم لم يبق للمؤخّر قسط من العناية، فكان المخلّص من ذلك راجحاً.

٢- أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب (نعم)، نحو: (نعمَ رجلاً زيدٌ).

٣- أن إعمال الثاني موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد، نحو: (خشّنت بصدره وصدرِ زيدٍ)، ففضّلوا جرّ المعطوف؛ حملاً على عمل الباء؛ لقربها- وإن كانت زائدة- على نصبه؛ حملاً على (خشّنت)؛ لبعده وإن لم يكن زائداً.

تعقيب:

مما سبق يتبين أن الراجح هو قول البصريين، وهو أن الأولى إعمال الثاني، ومما يقوي ذلك أنه هو الكثير في الاستعمال نثراً ونظماً، وهو الذي جاء به القرآن الكريم. يقول ابن مالك:

"وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح، لأن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل ... ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة"[١].

* * *

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٧.

في العطف بـ(لَكِنْ)[١]

من الحروف التي تستعمل في العطف عند جمهور النحاة (لكنْ) المخففة النون، وقد ذكرها ابن معط في حروف العطف، فقال :

" و(لكنْ) للاستدراك بعد الجحد "[٢].

وذكر كل من الشارحين أن النحاة اختلفوا في العطف بها، هل يعطف بها مطلقاً أو أنها تختص بعطف مفرد على مفرد بشرط أن يسبقها كلام غير مثبت.

فيقول **ابن إياز** معقباً على قول المصنف السابق:

" هذا مذهب البصريين، كقولك: (ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ)، وإنما اشترط فيها ذلك؛ لأن معناها الاستدراك، فلا بد من مخالفة ما بعدها ما قبلها، ولهذا قدرت (إلا) في الاستثناء المنقطع بها، وأجاز الكوفي العطف بها في الإيجاب قياساً على (بلْ)"[٣].

ويقول **الخُوَيّ**:

" مثاله قولك: (ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ)، وإنما اشترط فيها تقدم الجحد، وهو النفي؛ لأن المراد بها عطف المفرد، ووضعها على المغايرة بين ما قبلها وما بعدها، والمفرد لا يكون نفياً؛ لأن النفي مخصوص بالجمل، وإذا وجب أن يكون إثباتاً وجب أن يكون ما قبلها نفياً؛ لتحصل المغايرة.

وأجاز الكوفيون العطف بـ(لكنْ) في الإيجاب؛ لأنها تشارك (بَلْ) في المعنى، فإنك إذا قلت: (ما جاءني زيدٌ بلْ عمروٌ)، و(ما جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ) كان المعنى واحداً، فوجب أن يجوز العطف بها في الإيجاب كما يجوز بـ(بلْ).

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٥، ٤٣٩، والمقتضب: ٤/ ١٠٨، والأصول: ٢/ ٥٧، والإيضاح العضدي: ٢٩٠، والمقتصد: ٢/ ٩٤٧، ٩٤٨، والمفصل: ٣٠٥، والأمالي الشجرية: ٢/ ٥٣٥، ٥٣٦، وشرح الجمل لابن خروف: ١/ ٣٢٤، والمقدمة الجزولية: ٧١، واللباب: ١/ ٤٢٧، ٤٢٨، وتوجيه اللمع: ٢٨٨، ٢٨٩، وشرح المفصل: ٨/ ١٠٦، ١٠٧، وشرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٦٦٧، ٦٦٨، والمباحث الكاملية: ١/ ٣٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٣، ٢٢٤، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٤٣، ٣٧٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٢٣٠، ١٢٣١، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٢٩، ٤٣٠، والبسيط: ١/ ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٤٩، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٨٤، ٧٨٥، والارتشاف: ٤/ ١٩٧٦، ١٩٩٨، والجنى الداني: ٥٨٦- ٥٩٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٢٦- ٣٢٨، والمغني: ٣٨٥، ٣٨٦، والمساعد: ٢/ ٤٤١، ٤٦٦، ٤٦٧، والتصريح: ٢/ ١٧٥-١٧٧، والهمع: ٣/ ٢١٦، ٢١٧، والأشموني: ٣/ ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) الفصول الخمسون: ٢٣٧.

(٣) المحصول: ٢/ ٨٨٩.

وهذا فاسد؛ لأنه لا يلزم من اشتراك الشيئين في بعض الأحكام اشتراكهما في الكل"[١].

الدراسة التفصيلية :

لا تخلو (لَكِنْ) من أن يقع بعدها مفرد أو جملة، فإن وقع بعدها المفرد فقد اختلف النحاة في كونها حرف عطف على رأيين:

الرأي الأول: أن (لَكِنْ) حرف استدراك، ولا تستعمل في العطف؛ لدخول حرف العطف- وهو الواو- عليها، وملازمته لها في الغالب، وهذا مذهب يونس، واختلف النحاة في النقل عنه بعد ذلك، فذكر بعضهم أن الاسم الواقع بعدها في نحو: (ما قامَ زيدٌ ولَكِنْ عمروٌ) معمول لعامل محذوف[٢].

ونقل بعضهم عنه أن الاسم بعدها معطوف بالواو على ما قبله عطف مفرد على مفرد، و(لَكِنْ) لمجرد الاستدراك[٣].

ووافقه ابن مالك في (التسهيل) وشرحه على أن (لكنْ) ليست حرف عطف إذا سبقت بالواو، نحو: (ما قام زيدٌ ولكنْ عمروٌ)، والاسم بعدها معمول لعامل مضمر، والكلام من عطف الجمل، قال:

" ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال؛ لأنه على ما قررته معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحق المعطوف بالواو أن يكون موافقاً لما قبلها، فالواجب أن يجعل من عطف الجمل، ويضمر له عامل، كأنه قال: (ما قامَ سعدٌ ولكنْ قامَ سعيدٌ) ..."[٤].

وضعف هذا المذهب بأنه قد يؤدي إلى إضمار حرف الجر بعد (ولكنْ)، في نحو: (ما مررتُ بزيدٍ ولكنْ عمروٍ)، وهو لا يضمر[٥].

الرأي الثاني: أن (لكنْ) حرف عطف، وهو مذهب جمهور النحاة، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها تكون حرف عطف إذا لم تقترن بالواو، نحو: (ما مررتُ برجلٍ

---

(١) شرح الفصول: ٢/ ٤٨٩.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية: ١/ ٣٥٦، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٣٠، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٨٥.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٧٦، والجني الداني: ٥٨٨، والهمع: ٣/ ٢١٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٤٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٣٠، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٨٥.

صالحٍ لكنْ طالحٍ)، و(ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ)، وهذا قول أكثر النحاة[١]، ومنهم: أبو علي الفارسي[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن أبي الربيع[٤]، وهو ظاهر كلام سيبويه، قال:

" ومثله: (ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ)، أبدلت الآخر من الأول، فجرى مجراه في (بَلْ)" [٥].

والقول الثاني: أنها حرف عطف، ولابد من ذكر الواو قبلها، ونسب هذا إلى ابن عصفور وابن خروف[٦].

والقول الثالث: أنها حرف عطف، وأنت مخير في الإتيان بالواو وعدم الإتيان بها، وهذا قول ابن كيسان[٧].

وشرط العطف بها في المفردات عند أهل البصرة أن تسبق بنفي أو نهي، نحو: (ما جاءَ زيدٌ لكنْ عمروٌ)، و(لا تضربْ زيداً لكنْ عمراً)، قال المبرد:

" فأما المخففة إذا كانت عاطفةً اسماً على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: (جاءني عمروٌ لكنْ زيدٌ)، ولكن: (ما جاءني عمروٌ لكنْ زيدٌ)" [٨].

وأما الكوفيون فلا يشترطون ذلك، بل يجيزون العطف بها بعد الإيجاب، نحو: (أتاني زيدٌ لكنْ عمروٌ)، وذلك قياساً على أختها (بل)؛ لأنها مثلها في المعنى، فتكون مثلها في العطف[٩]، ورد عليهم بأمرين:

أحدهما: أن الاستدراك لا يتحقق إلا بين مختلفين، وهذا يقتضي مغايرة ما قبلها لما بعدها، وتلك المغايرة لا تحصل إلا إذا وقع بعدها مفرد بالإثبات بعد النفي[١٠].

والآخر: أنه ليس من ضرورة تشارك (لكنْ) و (بلْ) في بعض الأحوال تشاركهما

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٧٦، والجني الداني: ٥٨٧، والمساعد: ٢/ ٢٤١.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٢٤١.

(٤) ينظر: البسيط: ١ / ٣٤٠.

(٥) الكتاب: ١/ ٤٣٥.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٩٧٦، والجني الداني: ٥٨٧، والمساعد: ٢/ ٤٤١.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٢٣١، والهمع: ٣/ ٢١٧.

(٨) المقتضب: ٤/ ١٠٨.

(٩) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٨٤، والمباحث الكاملية: ١/ ٣٥٦، والارتشاف: ٤/ ١٩٩٨.

(١٠) ينظر: المباحث الكاملية: ١/ ٣٥٦.

في كل الأحوال، وذلك أن (لكنْ) يحسن دخول الواو عليها بخلاف (بلْ)[١].

وأما إذا وقع بعد (لكنْ) جملة تامة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمْ اللهُ وَلَكِن كَانُوا أنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[٢]، فإن سبقت بالواو- كما هي في الآية الكريمة- فهي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، والجملة بعدها معطوفة بالواو على ما قبلها باتفاق النحاة.

وإن لم تسبق بالواو فالجمهور يرون أنها حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وليست بعاطفة، وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى، وذلك نحو: (قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يقمْ)، و(ما قعَدَ بكرٌ لكنْ قعَدَ زيدٌ)، وعلى هذا أكثر المغاربة[٣].

وذهب جماعة من النحاة إلى أنها تكون حرف عطف، تعطف الجملة التي بعدها على الجملة التي قبلها، وممن ذهب إلى ذلك المبرد؛ إذ يقول:

" فإن عطفت بها جملة- وهي الكلام المستغنى- جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب كما ذكر لك، تقول: (جاءني زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يأتني)"[٤].

وتابعه في ذلك الزمخشري[٥]، وابن الخباز[٦]، وابن مالك[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وابن القواس[٩].

ومما ذُكِر شاهداً في ذلك قول الشاعر:

إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ * * * لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[١٠]

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٨٨.

(٢) سورة النحل ، الآية / ٣٣.

(٣) ينظر: الجني الداني: ٥٩١.

(٤) المقتضب : ٤/ ١٠٨.

(٥) ينظر: المفصل: ٣٠٥.

(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٢٨٨، ٢٨٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣٧٠.

(٨) ينظر: البسيط: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩، والتصريح: ٢/ ١٤٧.

(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٨٥.

(١٠) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الديوان: ٣٤، والبسيط: ١/ ٣٤٩، والجني الداني: ٥٨٩، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٢٧، والمغني: ٣٨٥، والمساعد: ٢/ ٤٦٧، والتصريح: ٢/ ١٧٦، والهمع: ٣/ ٢١٦، والأشموني : ٣/ ٢٠٢. ورقاء: اسم رجل. بوادره: جمع بادرة، وهي ما يبدر من الإنسان عند الغضب. وقائعه: جمع وقيعة، وهي إنزال الشر بالأعداء. تنتظر: تخشى ويرتقب وقوعها. والمعنى: أن هذا الرجل لا يخاف منه عند غضبه؛ لأنه يملك نفسه عند الغضب، ولكن فتكه بأعدائه في الحرب يرتقب

تعقيب :

وبعد الوقوف على أقوال النحاة ومعرفة أدلتهم أرى أن الراجح والأقرب إلى الصواب هو ما عليه جمهور النحاة، وهو أنّ (لكنْ) إذا وقعت بين مفردين تكون حرف عطف يشرك بين الاسمين في الإعراب، وذلك إذا لم تقترن بالواو، أما إذا اقترنت بالواو فالعطف بالواو، و(لكنْ) لمجرد الاستدراك؛ لأن الواو هي الأصل في العطف، فهي أولى به، وأيضا فإن (لكنْ) أخت (بَلْ)، و(بَلْ) تكون حرف عطف بدون الواو، فلتكن (لكنْ) مثلها في ذلك.

ويشترط في العطف بـ(لكنْ) أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي؛ وذلك لما سبق من أن الاستدراك يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، ولا يحصل ذلك إلا بنفي ما قبلها، فيكون ما بعدها مثبتا.

والراجح أنها تكون عاطفة للجملة التي بعدها على ما قبلها إذا كان هناك مناسبة في المعنى بين الجملتين؛ وذلك لثبوت العطف بها في المفرد، فيحمل العطف بها في الجمل على العطف بها في المفرد؛ لما بين الجملتين من المناسبة، فإذا لم يكن بين الجملتين مناسبة لم تكن عاطفة، بل تكون حرف ابتداء يفيد الاستدراك والانتقال من قضية إلى أخرى.

* * *

ويخشى منه. والشاهد: قوله: (لكن وقائعه ...)، حيث يجوز في (لكن) أن تكون حرف ابتداء للاستدراك؛ لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر، ويجوز أن تكون عاطفة للجملة بعدها على الجملة الواقعة خبراً لـــ(إنّ) قبلها.

الفصل الخامس المسائل التي انفرد بها كل منهما مع الترجيح إجمالاً

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل الخلاف التي انفرد ابن إياز بذكرها.

المبحث الثاني: مسائل الخلاف التي انفرد الخُوَيّ بذكرها.

المبحث الأول: مسائل الخلاف التي انفرد ابن إيازبذكرها.

انفرد ابن إياز بذكر بعض المسائل الخلافية في شرحه مع بيان الرأي المختار لديه فيها، ومن ذلك:

١- هل (الكلام) مصدر أو اسم مصدر؟[١].
٢- هل السين حرف قائم بنفسه أو مأخوذ من (سوف)؟[٢].
٣- الخلاف في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال[٣].
٤- الخلاف في حقيقة (الصرف)[٤].
٥- الخلاف في عدد العلل المانعة من الصرف[٥].
٦- الخلاف في منع صرف الاسم الثلاثي الأعجمي المتحرك أوسطه[٦].
٧- الخلاف في هاء التأنيث عند الوقف[٧].
٨- الخلاف في إعراب الاسم المقصور[٨].
٩- الخلاف في أصل (أب)، هل هو (فَعَل) أو (فَعْل)[٩].
١٠- الخلاف في أصل (ذو)، هل هو (فَعَل) أو (فَعْل)[١٠].
١١- هل الألف في المثنى حرف إعراب أو علامة إعراب؟[١١].
١٢- الخلاف في حذف ألف المقصور إذا كانت خامسة فصاعداً عند التثنية[١٢].
١٣- الخلاف في حركة ما قبل ألف المقصور في جمع المذكر السالم[١٣].
١٤- الياء في (تَقُومِينَ) بين الاسمية والحرفية[١٤].

---

(١) المحصول: ١/ ١٠، ١١.
(٢) المحصول: ١/ ٥٠.
(٣) المحصول: ١/ ٧٢، ٧٣.
(٤) المحصول: ١/ ٧٨- ٨١.
(٥) المحصول: ١/ ٨٥، ٨٦.
(٦) المحصول: ١/ ٩٧.
(٧) المحصول: ١/ ١٠٧.
(٨) المحصول: ١/ ١٣٨.
(٩) المحصول: ١/ ١٥٣، ١٥٤.
(١٠) المحصول: ١/ ١٥٦، ١٥٧.
(١١) المحصول: ١/ ١٦٩- ١٧١.
(١٢) المحصول: ١/ ١٨٠.
(١٣) المحصول: ١/ ١٩٦.
(١٤) المحصول: ١/ ٢٢٦.

١٥- الخلاف في بناء المضارع المتصل بنون النسوة[١].
١٦- الخلاف في ناصب المفعول به[٢].
١٧- الخلاف في ناصب المفعول الثاني في باب (أعطى)[٣].
١٨- الخلاف في جواز الاقتصار على المفعول الأول فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل[٤].
١٩- الخلاف في جواز تقديم التمييز على عامله[٥].
٢٠- الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلا)[٦].
٢١- الخلاف في عامل النصب في المفعول معه[٧].
٢٢- الخلاف في جواز تقديم المفعول معه على الفعل[٨].
٢٣- الخلاف في جواز حذف واو المفعول معه[٩].
٢٤- الخلاف في رافع الاسم الواقع بعد أداة الشرط[١٠].
٢٥- الخلاف في إعراب نحو: (أقائماً وقد قعد الناسُ)[١١].
٢٦- الخلاف في ناصب المضارع بعد لام الجحود[١٢].
٢٧- الخلاف في (كي)[١٣].
٢٨- (إذن) بين البساطة والتركيب[١٤].
٢٩- الخلاف في جواز عطف معمولين على معمولين لعاملين بحرف واحد[١٥].
٣٠- الخلاف في جواز إعمال (لا) النافية في المعارف[١٦].

---

(١) المحصول: ١/ ٢٣٦.
(٢) المحصول: ١/ ٣٠٥، ٣٠٦.
(٣) المحصول: ١/ ٣٢١.
(٤) المحصول: ١/ ٣٤٠، ٣٤١.
(٥) المحصول: ١/ ٤٦٧، ٤٦٨.
(٦) المحصول: ١/ ٤٧٨.
(٧) المحصول: ١/ ٥١٩- ٥٢١.
(٨) المحصول: ١/ ٥٢٥.
(٩) المحصول: ١/ ٥٢٦.
(١٠) المحصول: ١/ ٥٢٨- ٥٣٠.
(١١) المحصول: ١/ ٥٥٢، ٥٥٣.
(١٢) المحصول: ٢/ ٦١١.
(١٣) المحصول: ١/ ٦١٢، ٦١٣.
(١٤) المحصول: ٢/ ٦١٨.
(١٥) المحصول: ٢/ ٦٥٢.
(١٦) المحصول: ٢/ ٦٥٨.

٣١- الخلاف في ماهية أدوات النداء[١].
٣٢- الخلاف في متعلق لام الاستغاثة[٢].
٣٣- الخلاف في جواز وصف (اللهم)[٣].
٣٤- الخلاف في إعراب (يا أيُّها الرّجل)[٤].
٣٥- الخلاف في الجر بـ(حتّى)[٥].
٣٦- الخلاف في مجيء الإضافة بمعنى (في)[٦].
٣٧- الخلاف في أسبق المعارف رتبة في التعريف[٧].
١٢- الخلاف في
٣٨- نون (ذان)[٨].
٣٩- الخلاف في أصل (الّذي)[٩].
٤٠- الخلاف في جواز وصف الضمير أو الوصف به[١٠].
٤١- الخلاف في جواز نحو: (الضّارب زيدٍ)[١١].
٤٢- الخلاف في العامل في المعطوف[١٢].
٤٣- الخلاف في العطف ب(إما) [١٣].
٤٤- الخلاف في العطف بـ(لكنْ) جملة على جملة[١٤].
٤٥- هل تفيد (بل) في العطف بطلان الأول؟[١٥].

---

(١) المحصول: ٢/ ٦٦٣.
(٢) المحصول: ٢/ ٦٦٩.
(٣) المحصول: ٢/ ٦٨٣.
(٤) المحصول: ٢/ ٦٨٦، ٦٨٧.
(٥) المحصول: ٢/ ٧١٦، ٧١٧.
(٦) المحصول: ٢/ ٧٧٠.
(٧) المحصول: ٢/ ٧٨٣، ٧٨٤.
(٨) المحصول: ٢/ ٨٢٨.
(٩) المحصول: ٢/ ٨٣٤، ٨٣٥.
(١٠) المحصول: ٢/ ٨٦٤، ٨٦٥.
(١١) المحصول: ٢/ ٨٧٩.
(١٢) المحصول: ٢/ ٨٨٢.
(١٣) المحصول: ٢/ ٨٨٧.
(١٤) المحصول: ٢/ ٨٨٩، ٨٩٠.
(١٥) المحصول: ٢/ ٨٩٠.

٤٦- الخلاف في العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي[١].
٤٧- هل العطف على الضمير المنفصل المؤكّد أو على الضمير المتصل المؤكّد في نحو: (قمتُ أنا وزيدٌ)؟[٢].
٤٨- هل يشترط في البدل صحة إحلاله محل المبدل منه أو لا؟[٣].
٤٩- الخلاف في جواز البدل من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كلٍّ من كلٍّ[٤].
٥٠- الخلاف في الهمزة من نحو: (حمراء)، هل هي للتأنيث أصالة أم مبدلة من الألف المقصورة[٥].
٥١- الخلاف في جواز ترك صرف المنصرف للضرورة[٦].

* * *

(١) المحصول: ٢/ ٨٩١.
(٢) المحصول: ٢/ ٨٩٧، ٨٩٨.
(٣) المحصول: ٢/ ٩٠١- ٩٠٤.
(٤) المحصول: ٢/ ٩٠٨.
(٥) المحصول: ٢/ ٩٥٢.
(٦) المحصول: ٢/ ١١٢١- ١١٢٣.

المبحث الثاني: مسائل الخلاف التي انفرد الخُوَيّ بذكرها

انفرد الخُوَيّ بذكر بعض المسائل الخلافية في شرحه مع بيان الرأي المحتار لديه فيها، ومن ذلك:

١- هل (الكلم)اسم جنس أو جمع؟[١].
٢- هل فعل الأمر مبني أو معرب؟[٢].
٣- الخلاف في جواز إلغاء (ظنّ) وأخواتها عند تقدمها على معموليها[٣].
٤- الخلاف في إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة[٤].
٥- الخلاف في حقيقة (لَنْ)[٥].
٦- الخلاف في موافقة الشرط المقدر للمظهر في نحو: (لا تدْنُ من الأسدِ تسلمْ)[٦].
٧- الخلاف في إعراب (مُذْ) و(مُنْذُ)[٧].
٨- الخلاف في مجيء (ذا) موصولة بمفردها[٨].
٩- الخلاف في إفادة واو العطف الترتيب بين المتعاطفين[٩].
١٠- الخلاف في جواز إضافة النيف إلى (عشرة) في نحو: (ثلاثة عشر)[١٠].
١١- الخلاف في جواز بناء اسم الفاعل من العدد المركب بمعنى أنه جاعل لما هو أقل من المبني منه بواحد مساوياً له[١١].
١٢- الخلاف في جواز تسكين حرف الإعراب للضرورة[١٢].

* * *

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢.
(٢) شرح الفصول: ١/ ٧٩، ٩٠.
(٣) شرح الفصول: ١/ ١١٢.
(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٤٤.
(٥) شرح الفصول: ١/ ٢٥٥.
(٦) شرح الفصول: ١/ ٢٨٤.
(٧) شرح الفصول: ١/ ٣٤٠.
(٨) شرح الفصول: ٢/ ٤٥٤.
(٩) شرح الفصول: ٢/ ٤٨٥.
(١٠) شرح الفصول: ٢/ ٥١٢.
(١١) شرح الفصول: ٢/ ٥٢٩.
(١٢) شرح الفصول: ٢/ ٧٥٩.

الباب الثالث: الدراسة المنهجية بين ابن إياز والخُوَيّ في الشرحين

ويشتمل على ستة فصول:

الفصل الأول: الاتجاه النحوي عند ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الثاني: منهج ابن إياز والخُوَيّ في الاختيار.

الفصل الثالث: المصادر بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الرابع: الحدود النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ.

الفصل الخامس: موقف ابن إياز والخُوَيّ من المصنف.

الفصل السادس: منهج ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما.

الفصل الأول

الاتجاه النحوي عند ابن إياز والخُوَيِّ.

الاتجاه النحوي عند ابن إياز والخُوَيّ

تمهيد:

لا يستطيع الباحث أن يحكم على نحوي بعد نهاية القرن الرابع الهجري بأنه بصري أو كوفي النزعة، فأغلب النحاة من بعد القرن الرابع تخلصوا من النزعة المذهبية وبنوا ثقافتهم على الاختيار من محاسن المذهبين وآراء الفريقين على حد سواء، إلا أنه لمّا كان أغلب علماء اللغة والنحويين من البصريين، وامتاز رجال المذهب البصري بكثرة التأليف كان أكثر اختيارات المتأخرين من هذا المذهب، لاسيما أن كتاب سيبويه كان معظّما عند جميع العلماء، وهو تأليف بصري، وأن أغلب المؤلفات التي وصلتنا من المؤلفات النحوية التي كتبت حتى نهاية القرن الرابع كان أغلبها مؤلفات بصرية، كـ(المقتضب) للمبرد، و(الأصول) لابن السراج، وشرح الكتاب للسيرافي والرماني، ومؤلفات أبي علي الفارسي وأبي القاسم الزجاجي وابن جني هي في الغالب مصادر النحويين المتأخرين، وأكثر النحاة المتأخرين لا يعرفون المذهب الكوفي ولا آراء الكوفيين إلا عن طريق المؤلفات البصرية؛ ولهذا لا يحسن أن نقول عن واحد من المتأخرين: إنه بصري أو كوفي- في الغالب- لأنّ منهجه سيكون قائماً على الاختيار وحرية الفكر[١].

وابن إياز والخُوَيّ من المتأخرين المجتهدين أقاما منهجهما على الاختيار من آراء العلماء والنحاة المتقدمين، والقارئ لشرحيهما على الفصول يجد أنه كان يغلب عليهما في اختياراتهما النزوع إلى المذهب البصري، فهما يتابعان البصريين في كثير من آرائهما التي عرضا لها في شرحيهما، إلا أن شخصيتهما العلمية لم تكن لتجعلهما متعصبين لمذهب هكذا دائماً دون إقناع أو قوة دليل.

ومما يدل على بصريتهما:

١ـ ذكرهما المذهبين البصري والكوفي، والتصريح باختيارهما مذهب البصريين في بعض المسائل الخلافية، مع التعليل لذلك.

ومن الأمثلة على ذلك عند ابن إياز:

- يقول ابن إياز في (الفصل السابع: في إعراب الاسم المتمكن):

---

(١) ينظر: التخمير: ١/ ٩٢، وشرح ألفية ابن مالك بين ابن طولون والفارضي " دراسة مقارنة": ١/ ٤٦٣، للباحث/ يحيا كمال حلمي، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

" بدأ بإعراب الاسم، فقدمه على إعراب الفعل؛ لأنه في الاسم أصل، وفي الفعل فرع، وذلك لأن الاسم يكون على صيغة واحدة مع اعتقاب المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية والمفعولية والملكية، فاحتيج إلى فارق يفرق بينها ... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الفعل كما أنه في الاسم كذلك ...

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ..."[١].

- ويقول في نواصب المضارع:

" أما (حتّى) فكقولك: (سرتُ حتّى أدخُلَها)، وتقديره عند أئمة البصرة: حتّى أنْ أدخلَها ...

وللكوفيين في (حتّى) مذهبان:

أحدهما: أنها حرف نصب مع الفعل، وحرف جر مع الاسم، فعلى هذا لا يضمر معها ناصب.

والآخر: أنها حرف نصب فقط، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً، كان مجروراً بتقدير (إلى)، فإذا قلت: (ضربْتُ القومَ حتّى زيدٍ)، فالتقدير: حتّى انتهى ضربي إلى زيدٍ، وهذا مذهب الكسائي.

وأقول: مذهب البصريين أولى؛ دفعاً للاشتراك ... وقولهم أولى من قول الكسائي؛ لثلاثة أوجه ..."[٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- يقول الخُوَيّ في ضمير الفصل:

" اعلم أن النحاة اختلفوا في هذا الضمير، هل هو له محل من الإعراب أم لا؟

فذهب البصريون إلى أنه لا موضع له من الإعراب، وذهب الكوفيون إلى أن له موضعاً من الإعراب ...

والأظهر أنه حرف لا موضع له من الإعراب ..." [٣].

- ويقول في باب الضرورة الشعرية:

" وزعم الفراء أنه لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجيء في بابه مقصوراً، فمن ذلك: (حمراء، وصفراء) وبابهما؛ لأن مذكره (أفْعَل)، ومؤنث

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٧٢، ٧٣.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٠٩، ٦١٠.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٢٦، ٤٢٧.

(أفعل): فَعْلاء، بالمد لا غير، فلا يجوز قصره في الشعر مع قيام القياس المقتضي لمده ...

والصحيح الذي عليه أهل البصرة أنه يجوز قصر كل ممدود من غير فرق بين القياسي والسماعي، ويدل عليه ما أنشدناه ..."(١).

٢- أنهما يذكران من القواعد النحوية ما يتفق والمذهب البصري دون أن يصرحا به، ثم يذكران رأي المخالف لذلك كالكوفيين عامة، أو أحدهم على وجه الخصوص.

ومن الأمثلة على ذلك عند ابن إياز:

- قوله في باب تثنية الاسم المقصور:

" إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء، يستوي في ذلك الأصلية والزائدة، كألفات التأنيث والإلحاق والتكثير ...

والكوفيون يحذفون الألف إذا كانت خامسةً فصاعداً، ويقولون: (مُصْطَفانِ)، و(مُسْتَقانِ) في تثنية (مُصْطَفَى) و(مُسْتَقَى)"(٢).

- ويقول في باب (ظنّ) وأخواتها معقباً على قول المصنف (فتنصبهما جميعاً):

" وقوله (فتنصبهما جميعاً) يدل على أن ناصب المفعولين هو الفعل؛ لأنه اقتضاهما، فعمل فيهما ... ويحكى عن هشام صاحب الكسائي أن ناصب الأول الفعل، وناصب الثاني الفاعل، وهو من أقاويلهم الضعيفة"(٣).

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله في حديثه عن الخبر المفرد:

" وأما الجامد فلا يتحمل ضميراً، نحو: (زيدٌ أخوكَ)، و(بشرٌ غُلامُكَ)، و(بكرٌ أسدٌ)؛ لعدم المقتضي للضمير، وهو شبه الفعل.

وقال الكوفيون: الخبر المفرد يتحمل الضمير مطلقاً سواءً كان جامداً أو مشتقاً، وحملوا الجامد على المشتق، فقالوا: (أخوك) في معنى (مؤاخيك)، و(غلامُك) في معنى (خادمُك)، وهذا ضعيف؛ لاستلزامه كون كل اسم عاملاً، ولا قائل به"(٤).

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٤٤، ٧٤٥.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٧٩، ١٨٠.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٣٢٢، ٣٢٣.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢٣٦/١.

- **وقوله معقباً على قول المصنف** (وقد يحذف الخبر، كقولك: لولا زيدٌ لأكرمتُك):

" التقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، فحذف الخبر لطول الكلام بجواب (لولا)، والخبر بعد (لولا) محذوف أبدا لذلك ... قال الكسائي: الاسم بعد (لولا) مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، بدليل انتصاب الحال عنه ...

وهذا ضعيف؛ إذ لو كان مرفوعا بفعل مضمر لظهر في بعض المواضع، كالمرفوع بعد (إنْ) الشرطية، فلما لم يظهر اصلا دل على فساد ما ذكره"[١].

٣- أنهما يذكران المذهبين جميعا، ثم يضعفان أو يردّان مذهب الكوفيين.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- يقول في حديثه عن تقديم الخبر على المبتدأ:

" ذهب أئمة البصرة إلى جواز تقدم الخبر على المبتدأ سواءً كان مفرداً أو جملة، فالمفرد كقولك: (قائمٌ زيدٌ)، والأصل: (زيدٌ قائمٌ)، والجملة كقولك: (أخوه منطلِقٌ زيدٌ)، والأصل: (زيدٌ أخوه منطلِقٌ) ... وذهب أئمة الكوفة إلى أن ذلك غير جائز؛ لما فيه من تقديم المضمر على الظاهر ... والجواب أن تقديم المضمر على الظاهر إنما يمتنع منه إذا تقدم لفظاً ومعنىً، نحو: (ضرَبَ غلامَه زيدٌ)، فإذا تقدم لفظاً، والنية به التأخير، كان جائزاً ..."[٢].

- ويقول في (كَمْ):

" وذهب البصري إلى أنها مفردة؛ لأصالة الإفراد وعدم ما يقتضي خلافه.

وذهب الكسائي إلى أنها مركبة، وأصلها (ما)، دخلت عليها كاف الجر، فحذفت لها الألف ... واستضعف ذلك؛ لأن الميم ساكنة ..."[٣].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيِّ:

- **قوله في حديثه عن الاسم** معقباً على قول المصنف: (وسمي الاسم بذلك؛ لسموه على قسيميه):

" واشتقاقه على هذا من السّمُوّ، هذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: إنما سمي اسماً؛ لأن الاسم علامة على المسمى ووسم يعرف به، فناسب أن يسمى بذلك؛ لأن

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٨١.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٤٣، ٩٤٤.

الاسم مشتق من الوَسْم، وهذا ضعيف من حيث اللفظ والمعنى"[١].

- وقوله في تعريف العدد المضاف:

" ولايجوز تعريف المضاف عند البصريين كما لا يجوز تعريف المضاف إلى غير الأعداد، فلا يقال: (الخمسةُ الدراهمِ)، كما لا يقال: (الغلامُ الرّجُل) ... وأجاز الكوفيون إدخال اللام على المضاف من الأعدادِ ... وما احتجوا به ضعيف ..."[٢].

٤- التصريح في كثير من المسائل باختيار آراء بعض العلماء البصريين.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- يقول ابن إياز في باب المثنى:

" قوله: (المثنى ما ألحقته ألفاً رفعاً) لا يتبين منه مذهبه في هذه الحروف؛ إذ هو محتمل، لكن القول المختار فيها هو قول سيبويه- رحمه الله- وعليه اعتمد أبو علي وابن جني وغيرهما، وذلك أنها حروف إعراب..." [٣].

- ويقول في وجه نصب (خيراً) من قولهم (انتهِ خيراً لك):

" أقول: (انته خيراً) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قول الخليل وسيبويه، وهو أن نصبه بفعل مقدر، أي: ايتِ خيراً لك ... والثاني: قول الكسائي، وهو أنه خبر (كان) مقدرة، والمعنى: يكن الانتهاء خيراً لك.

والثالث قول الفراء، وهو أنه صفة لمصدر محذوف، أي: انته انتهاء خيراً لك.

والأول أولى ..." [٤].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله في (لن) الناصبة:

" وفيها ثلاثة مذاهب: أحدها، وهو أصحها، أنها حرف مستقل، وبه قال سيبويه. والثاني: أنها (لا) فأبدلت ألفها نوناً، وبه قال الفراء، وهو ضعيف ..."[٥].

---

[١] ينظر: شرح الفصول: ٧/١.

[٢] ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٢٣، ٥٢٤.

[٣] ينظر: المحصول: ١/ ١٦٨، ١٦٩.

[٤] ينظر: المحصول: ١/ ٥٣٥، ٥٣٦.

[٥] ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٥٥.

ومما سبق ذكره يتضح أن ابن إياز والخُوَيّ كانا ينزعان في اختياراتهما إلى المذهب البصري غالباً، إلا أن شخصيتهما العلمية لم تكن لتجعلهما متعصبين لمذهب هكذا دائماً دون إقناع أو قوة دليل.

هذا، وقد ذكر الدكتور/ أحمد مرسي أحمد الجمل محقق كتاب (شرح فصول ابن معط) للخوي في الفصل الثاني من الباب الثاني في قسم الدراسة، وهو بعنوان: (مذهبه النحوي): إن الخُوَيّ قد وافق البصريين في جميع المسائل الخلافية التي رجحها، وتتبع تلك المسائل واستقصاها، وعدها تسعاً وثلاثين مسألةً من مسائل الخلاف النحوية والصرفية، فيقول:

" هذا وقد وافق البصريين في كل المسائل الخلافية، وكان أحيانا يقسو على الكوفيين في رد أدلتهم وتفنيد شواهدهم، وقد استقصيت المسائل الخلافية التي وافق فيها البصريين، وحصرتها في تسع وثلاثين مسألة ..." [١].

وهذا الكلام قد يوهم ظاهره أن الخُوَيّ كان متعصباً للمذهب البصري، وهذا التعصب جعله يقسو على الكوفيين في الرد عليهم دون موضوعية أو استناد إلى دليل.

كما ذكر في الفصل الخامس من هذا الباب أيضا أن ابن إياز جمع في شرحه للفصول بين المذهبين البصري والكوفي، وأنه كان ميّالاً إلى المذهب الكوفي، واستدل على ذلك بأربعة مسائل ذكر أن ابن إياز وافق فيها الكوفيين، ثم قال:

" وهذا قليل من كثير عرضنا له؛ لنثبت صحة ما ذهبنا إليه"[٢].

وهذا كلام غير دقيق، وفيه من المبالغة ما فيه؛ لأن ابن إياز لم يرجح مذهب الكوفيين إلا في مسائل قليلة، ولا يستطيع أحد أن يحكم عليه بها بأنه كان ميّالاً إلى المذهب الكوفي؛ لأن أكثر المسائل التي رجحها اختار فيها مذهب البصريين، فكانت تغلب عليه النزعة البصرية في اختياراته.

المسائل التي رجح فيها ابن إياز مذهب الكوفيين:

١- ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، وذهب البصريون إلى أنها ترفعه، وقد ذكر ابن إياز أن البصريين يعملونها في الخبر، وبين أدلتهم في ذلك،

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢٩- ٣٢.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٤٦، ٤٧.

وأجاب عليها[١]، وهذا دليل على اختياره لرأي من يخالفهم.

٢- ذهب الكوفيون إلى أن اللام في (لعلّ) أصلية، وليست بزائدة للابتداء، كما هو رأي المبرد، وقد ذكر ابن إياز أن ابن الأنباري وافق الكوفيين في ذلك، وبين الوجه في ذلك مؤيدا له[٢].

٣- ذهب الكوفيون إلى أن (كي) تستعمل حرف نصب للفعل المضارع دائماً، ولا تستعمل حرف جر كما يرى البصريون، واختار ابن إياز رأي الكوفيين في ذلك، **فيقول:**

" وقال الكوفيون: هي حرف نصب دائماً. وقال الزمخشري: وما أرى هذا الرأي بعيدا من الصواب، وأنصف- رحمه الله- لوجهين: أحدهما: أن الأصل عدم الاشتراك، والثاني: تكلف الإضمار، وهو خلاف الأصل"[٣].

٤- ذهب الكوفيون إلى أن الضمير المتصل بـ(لولا) في نحو (لولاك، ولولاه) في موضع رفع على غير قياس، واستعير ضمير الخفض موضع ضمير الرفع، وقد اختار ابن إياز هذا الرأي، **فيقول:**

" وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو بكر وأبو علي والفراء إلى أن التغيير لحق الضمير، وأن لفظه مجرور، وموضعه رفع، وعكسه قولهم: (ما أنت كأنا)، و(ما أنا كأنت)، وهو قوي؛ لثلاثة أوجه ..." [٤].

٥- ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الواقع بعد الواو عند إضمار (رُبّ) يجر بالواو لا بـ(رُبّ) المحذوفة، وقد اختار ابن إياز مذهبهم، **فيقول:**

" إذ القول بإعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل، فقلنا: الجر بالواو؛ ليكون الجار موجوداً، وذلك هو الأصل ..." [٥].

٦- ذهب الكوفيون إلى أن ضمير الفصل اسم، وأن له موضعاً من الإعراب، وبعضهم على أن حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختار ابن إياز هذا الرأي، **فيقول:**

" والمشهور عند الكوفي أن حكمه في الإعراب حكم ما قبله، واختاره ابن

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٥٨٧، ٥٨٨.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٩٧، ٥٩٨.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٦١٣، ٦١٤.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٠٣، ٧٠٤.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٧١١، ٧١٢.

الحاجب؛ لأنه جار مجرى التوكيد ... وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماء فلا تخلو من إعراب ..." [١].

٧- ذهب الكوفيون إلى أن (ايمُن) المستعمل في القسم جمع يمين، وليس مفردا، وقد اختار ابن إياز مذهبهم، **فيقول:**

" وذهب الفراء، وهو اختيار عبد القاهر والزمخشري إلى أنه جمع (يمين)، والهمزة قطعية، لكن وصلت؛ لكثرة الاستعمال، وإلى هذا أذهب؛ لعزة (أفعُل) في المفرد"[٢].

٨- ذهب الكوفيون إلى جواز مد المقصور للضرورة، واختار ابن إياز ذلك الرأي؛ حيث ذكر مذهبهم فقط، والشاهد عليه دون رد له[٣].

* * *

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ٨١٦، ٨١٧

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٤٦، ١٠٤٧.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ١١٣١.

الفصل الثاني
منهج ابن إياز والخُوَيِّ في الاختيار.

منهج ابن إياز والخُوَيّ في اختياراتهما

معلوم أن الاجتهاد في النحو والاستقلال في استنباط قواعده قد مضى منذ زمن، وإذا كنا نرى للمتأخرين اجتهاداً فيه فإنما هو فيما تركه الأولون لهم، فسبيله عندهم الترجيح والاختيار، والتوضيح والتوجيه، والتقوية والتضعيف، وغير ذلك مما لا يخرج عن أصول المتقدمين وقواعدهم واتجاهاتهم.

وقبل أن أوضح منهجهما في الاختيار أقول:

المتتبع مسائل الاختيار عند ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما يجد تنوعاً في العبارات التي تدل على الاختيار عندهما.

فمن العبارات التي عبرا بها عن الاختيار قولهما: (والمختار)، أو (والصحيح)، أو (أولى).

وقد انفرد ابن إياز ببعض الألفاظ التي عبر بها عن اختياره، ومنها:

(وهذا أحسن)، و(وهذا هو الصحيح)، و(هذا أقيس)، و(وهذا هو الجيد)، و(والصواب)، و(وهو الحق)، و(والجيد)، و(وهو قويّ)، و(وهو عندي حسن)، و(والذي أراه)، و(وهذا هو الذي أراه)، و(وأرى أنه صواب)، و(القول المنصور)، وغير ذلك.

وأيضا انفرد الخُوَيّ ببعض الألفاظ، ومنها:

(والأظهر)، و(وهو أصحها)، و(فاعلم أن الاختيار)، و(هذا هو المذهب المختار)، و(هو الأكثر والأجود).

وكما تنوعت أساليب الاختيار عندهما فقد تنوع أيضا منهجهما في الاختيار، وذلك على النحو التالي:

١- كانا يفتتحان المناقشة في القضية ويصدرانها بذكر اختيارهما.

من الطرق التي سلكها ابن إياز والخُوَيّ في اختياراتهما أنهما يبتدآن المسألة بذكر القول المختار عندهما، ويردفانه بذكر باقي الآراء، وهذا كثير عند ابن إياز.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- قوله في إنابة المصدر عن الفاعل:

" وهنا تنبيهان: الأول: المختار نقل المصدر عند إقامته مقام الفاعل، وجعله كالمفعول به؛ لشيئين:

أحدهما: أن المصدر يدل عليه الفعل، فوجوده وعدمه سواء، والفاعل يجب ألا يكون بمنزلة المطرح من الكلام، وكذلك ما يقوم مقامه وينوب عنه؛ فلذلك قدر نقله وتصييره بمنزلة المفعول به الذي لا يدل الفعل على عينه.

والآخر: أن المصدر يذكر على طريق التوكيد، نحو: قمت قياماً، فصار بمنزلة قمت قمت ، فلما كان الفعل لا يقوم مقام الفاعل، فكذا المصدر الجاري مجراه، فإذا نقلته خرج عن حكم التوكيد ...

وبعضهم لا يرى نقله؛ إذ ليس بينه وبين الفعل واسطة، فلم يكن في نقله تخفيف في اللفظ، ولا فائدة في المعنى"[١].

- وقوله في (إذن) من نواصب المضارع:

" وقيل: إنها مفردة، وهو الحق؛ لأصالة الإفراد، وعدم دليل خلافه.

وذهب بعضهم إلى أنها مركبة، والأصل: (إذْ أنْ)، ثم خففت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الذال الساكنة قبلها، وحذفت، وأفسدوه بأشياء ..." [٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله معقبا على قول المصنف: (والكلم جنس، واحده كلمة):

" هذا هو المذهب المختار، وقد ذهب طائفة إلى أنه جمع ..." [٣].

- وقوله في (لن) الناصبة:

" وفيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو أصحها، أنها حرف مستقل، وبه قال سيبويه.

والثاني: أنها (لا)، فأبدلت ألفها نوناً، وبه قال الفراء، وهو ضعيف ...

والثالث: وهو قول الخليل، أن أصلها (لا أنْ)، فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، وهو ضعيف ..." [٤].

٢- كانا أحياناً يبتدآن بالقول المختار عندهما، ولا يذكران ما يدل على اختيارهما له إلا بعد ذكر باقي الآراء.

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٣٥٤، ٣٥٥.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٦١٨.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٥٥.

من الطرق التي انتهجها ابن إياز والخُوَيّ في عرض اختياراتهما أنهما كانا يصدّران المسألة بالقول المختار لديهما دون أن يقرناه بما يدل على اختيارهما، ثم يسيران مع القارئ؛ ليعرضا عليه الآراء الأخرى وأدلة أصحابها والرد عليها، فإذا ما ثبت عنده ضعف باقي الآراء، خرج عليه بالحكم على أول الأقوال بأنه الصحيح أو المختار، مع التعليل لذلك أيضاً في بعض الأحيان.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- قوله في أصل اشتقاق الإعراب:

" الإعراب مصدر (أعرَبَ)، وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه:

أحدها: أنه من: (أعرب الرجل عن حاجته)، إذا أبان عنها ...

وثانيها: أنه من (أعرب)، إذا تكلم بالعربية ...

وثالثها: أنه من (عَربتْ معدتُه)، إذا تغيرت وفسدت ...

ورابعها: أنه من قولهم: (امرأة عَرُوب) ...

والمختار هو الأول؛ إذ العرب لم تقصد بإعراب كلمها تحسُّناً ولا تغيُّراً"[١].

- **وقوله** معقباً على قول المصنف فيما ينتصب بفعل مضمر: (وقولهم: (ويحَه)، و(ويْلَه)، و(ويْسَه)، و(ويْبَه).):

" أقول الكلام على هذه المصادر يتضح بثلاثة فصول: ... والثالث: أن رأي سيبويه والبصريين أن الأصل: (وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْبٌ)، و(وَيْلٌ)، ثم إنها تضاف ... وقال الفراء وأصحابه: أصلها : (وَيْ)، فأما (وَيْلك) فهي (وَيْ) زيدت عليها لام الجر ...

والمختار قول سيبويه؛ لأنهم قالوا: (وَيْلٌ لزيدٍ) بالرفع والتنوين"[٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله في باب التنازع:

" أما البصريون فاختاروا إعمال الثاني؛ لأنه أقرب، وللقرب أثر عندهم ... وأما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول؛ لأنه قد سبق مقتضياً للعمل ومستحقاً لما نازعه فيه الثاني، فكان أحق به لسبقه ...

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٥٩- ٦١.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٤٣- ٥٤٥.

وإذ قد عرفت ترجيح كل واحد من المذهبين فاعلم أن الاختيار مذهب البصريين ..." [١].

- وقوله في عدد حروف الإبدال:

" وهي أحد عشر حرفاً، جمعها قولهم: (أجهدتم طاوين).

وزاد الأخفش اللام، فجعلها اثني عشر، وجمعت في قولهم: (طال يوم أنجدته) ...
وأضاف الرماني الصاد والزاي ...

والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه" [٢].

٣- أحياناً كانا يذكران المخالف أوّلاً.

من الطرق التي نهجها ابن إياز والخُوَيّ في اختياراتهما أنهما يذكران القول المخالف أو الأقوال المخالفة أوّلاً، ثم يتبعان ذلك بذكر القول الذي استقرّ عندهما أنه الصحيح أو الأرجح.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- قوله في باب الاستثناء:

" فإن قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه- لا على نفسه- ففيه وجهان:

الأول: قول سيبويه- رحمه الله- وهو أنه لا يجب نصبه، بل يجوز فيه البدل، كقولك: (ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ) ...

والثاني: قول أبي عثمان المازني، وهو أنه يوجب فيه النصب ألبتة؛ لما ذكرناه.

والذي أراه التوسط بينهما والأخذ بقوليهما، وذلك أن المستثنى منه إن كان غنياً عن الوصف معروفاً بدونه، ووصفه غير لازم، فالقول قول سيبويه ..." [٣].

- وقوله في حديثه عن العامل في المعطوف بحرف العطف:

" اختلفوا في العامل:

فقيل: إنه حرف العطف بنيابته عنه ...
وقيل: العامل مقدر بعدها.

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤١٧.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٧٩- ٦٨١.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٤٩٠، ٤٩١.

وقيل: هو الأول بتوسط الحرف، كما كان ذلك في بابي الاستثناء والمفعول معه، وهو المختار ..." [١].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله في لفظ الجلالة (الله):

" وقد اختلفوا: هل هو معرف باللام أم لا؟:

فذهب قوم إلى أنه منقول من السريانية، وأصله: (لاها) بلغتهم، فجعل بالعربية (الله)، فالألف واللام فيه أصليتان ...

والصحيح أن الألف واللام فيه مزيدتان ..." [٢].

٤- كانا أحياناً يذكران المذهب المختار عندهما دون أن يشيرا إلى أن المسألة خلافية بين العلماء.

ومثال ذلك عند ابن إياز:

- قوله في حروف النداء:

" وإنما أفاد الحرف مع الاسم في باب النداء خاصة؛ لأنه ناب عن الفعل[٣]" [٤].

- وقوله في أفعال المقاربة:

" أما (عسى) فهي فعل؛ لاتصال الضمائر المذكورة بها، كقولك: (عسيتُ)، و(عسيا) ..." [٥].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

- قوله في اسم الفاعل المشتق من العدد المركب:

" قد علمت أن العرب تقول: (ثانيَ اثنينِ)، و(ثالثَ ثلاثةٍ)، و(عاشرَ عشرةٍ)، كما

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٨٢.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٦١.

(٣) اختلف النحاة في حقيقة أدوات النداء، فيرى أكثر النحاة أنها حروف لا تستقل بنفسها، ويرى بعض النحاة أنها أسماء أفعال ناصبة للمنادى، ويرى بعضهم إلى أنها أفعال. ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٧، والمحصول: ٢/ ٦٦٣، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٤٦، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ١٠٣٤، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٥٩٨، والارتشاف: ٤/ ٢١٧٩، والهمع: ٢/ ٣٣.

(٤) المحصول: ١/ ١٩.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٣٩٤.

بيناه، فإذا جاوزت العشرة ركبت اسم الفاعل مع العشرة، ملحقاً بهما هاء التأنيث مع المؤنث، وتحذفها مع المذكر، وتجعلهما معاً بمنزلة اسم الفاعل المضاف إلى العشرة فما دونها[١]، فتبنيهما معاً؛ لتنزلهما منزلة كلمة واحدة، وتفتح كل واحدٍ منهما، كما فعلت في (أحدَ عشرَ) وبابه- على ما بيناه آنفاً- ثم تضيف ذلك إلى المركب من العشرة والنيف المشتق من اسم الفاعل، فتقول: (حاديَ عشرَ أحدَ عشرَ) ..." [٢].

٥- انفرد ابن إياز ببيان أنّ المسألة فيها خلاف مع ذكر المذهب المختار عنده دون غيره من المذاهب.

ومن أمثلة ذلك عنده:

- قوله في عامل النصب في المفعول به:

" فإن قيل: فما ناصبه؟

قيل: اختلف النحاة فيه، والقول المعتمد عليه أنّ ناصبه الفعل؛ لأنه هو المقتضي للمفعول به، فكان هو العامل فيه"[٣].

- وقوله في حديثه عما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل من الأفعال:

" ولم يمنع أحد من النحاة الاقتصار على الفاعل في هذه الأفعال، لكن اختلفوا في جواز الاقتصار على المفعول الأول، والمختار أنه جائز؛ لأنه فاعل في المعنى من حيث إنك إذا أعلمته علم"[٤].

* * *

---

(١) هذا هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فيمنعون ذلك. ينظر: الإنصاف: ١/ ٢٦٣، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٨١.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٥٢٨.

(٣) المحصول: ١/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(٤) المحصول: ١/ ٣٤٠، ٣٤١.

الفصل الثالث : المصادر بين ابن إياز والخُوَيّ.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مصادر ابن إياز في شرحه.

المبحث الثاني: مصادر الخُوَيّ في شرحه.

المبحث الأول: مصادر ابن إياز في شرحه على الفصول:

لم يشر ابن إياز في مقدمة كتابه (المحصول في شرح الفصول) إلى المصادر التي اعتمد عليها، ولكن من خلال التتبع والاستقراء الذي قمت به لمسائل هذا الشرح ومتابعة مؤلفه في ذكر القواعد وعرض النقول وجدت أنه قد اعتمد في شرحه على نوعين من المصادر:

النوع الأول: مصادر من العلماء والرجال.

النوع الثاني: مصادر من الكتب، وهي: إما نحوية، أو تفسيرية، أو فقهية، أو لغوية، أو أدبية.

أولاً- مصادره من العلماء والرجال:

أخذ ابن إياز عن علماء كثيرين، وقد صرح بأسماء الكثيرين ممن نقل عنهم، ومنهم:

١- الخليل:

وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، إمام في اللغة والنحو توفى سنة ١٧٥هـ، نقل ابن إياز عنه في خمسة عشر موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في عامل النصب في نحو: (أبغضتُه كراهيةً):

" فإذا قلت: (أبْغَضتُهُ كَراهيَةً) فالناصب له عند سيبويه فعل مقدر من لفظه، أي: كرهته كراهيةً، وهو عند الخليل منصوب بالفعل[١]؛ لأنه وإن لم يكن من لفظه فهو من معناه ..." [٢].

- ويقول في حديثه عن همزة الوصل:

" وذهب الخليل[٣] إلى أن حرف التعريف في الأصل على حرفين: الهمزة واللام، لكن وصلت؛ لكثرة الاستعمال"[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١١٢.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٢٤.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٤٨.

٢- سيبويه:

وهو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام العربية وصاحب الكتاب، توفى سنة ١٨٠هـ، وقد نقل عنه ابن إياز في مائة وستة عشر موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في إعراب الاسم المقصور:

" وقوله (فإعرابه بحركات مقدرة في الألف تعذُّراً) هذا هو مذهب سيبويه والمحققين من البصريين[١]، فإذا قلت: (هذه عصاً) ففي الألف ضمة مقدرة ..."[٢].

- ويقول في باب (ظنّ) وأخواتها معقباً على قول المصنف: (ويبطل عملها في اللفظ إذا علقت بلام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾[٣] ...)[٤]:

" واللام في قوله: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ لام الابتداء، و(مَنْ) بمعنى (الّذي)، وموضعها رفع بالابتداء، والخبر ما بعدها، وهذا مذهب سيبويه[٥] ..."[٦].

٣- يونس:

وهو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي، إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه وغيره، وتوفى سنة١٨٢هـ، وقد نقل ابن إياز عنه في ستة مواضع، ومنها:

- يقول ابن إياز عند حديثه عن وزن الفعل الذي يمنع من الصرف:

" ويونس يعتبر وزن الفعل مطلقاً، سواءً غلب على الفعل أو لم يغلب، فمنع ذلك كله من الصرف[٧] ..."[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٣٦، وعلل النحو: ١٧٨، واللمع: ١٦، واللباب: ١/ ٨٤، ٨٥ ، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٣، ٢١٤، والهمع: ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٩.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ١٠٢.

(٤) ينظر: الفصول الخمسون: ١٧٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٤٨.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٣٣٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٠٦، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٦٦، والهمع: ١/ ١٠٣.

(٨) ينظر: المحصول: ١/ ١١١.

- ويقول في الوقف على المنقوص:

" لا يخلو المنقوص من أن يكون منوًناً أو معرّفاً باللام: فالأول إذا كان مرفوعاً أو مجروراً فاختيار سيبويه والمتأخرين البقاء على حذف الياء ... واختيار يونس إعادة الياء؛ لزوال موجب حذفها[١]، وهو التنوين، فيقول: (هذا قاضي)، و(مررت بقاضي) ..."[٢].

٤- الكسائي:

وهو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، توفى سنة ١٨٩هـ، وقد نقل ابن إياز عنه في خمسة عشر موضعاً، ومنها:

- **يقول ابن إياز** في تثنية الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة:

" إذا كانت الهمزة للتأنيث، نحو: (حمراء)، و(صفراء)، قلبت واواً في الأكثر ... وهنا تنبيه: وهو أن الكسائي أجاز في هذه ثلاثة أوجه[٣]: (حمراوان) بالواو، و(حمراءان) بإثبات الهمزة، و(حمرايان) بقلب الهمزة ياء"[٤].

- ويقول في باب (نعم، وبئس):

" وقوله (فعلان) هذا رأي البصريين، ويدل عليه وجهان:

الأول: إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: (نعمتْ)، و(بئستْ) ...

والثاني: حكاية الكسائي[٥]، وحسبك به ثقةً وعلماً: (نَعِما)، و(نَعِموا)، وهذان من خصائص الأفعال"[٦].

٥- الفراء:

وهو يحيى بن زياد بن عبد الله الدّيْلمي، من أئمة الكوفيين في العربية، أخذ عن

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٨٣.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٩٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٥١.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ١٨٥- ١٨٧.

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ١٨٠، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١١١.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٣٥٦، ٣٥٧.

يونس والكسائي وغيرهما، وتوفى سنة ٢٠٧هـ. وقد نقل ابن إياز عنه في ثمانية وثلاثين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن (ظنّ) وأخواتها:

" وأ ما (حَسِبْتُ) فبمعنى (ظَنَنْتُ) ... وفي مضارعها لغتان: (أحْسَبُ) بفتح السين، و(أحْسِبُ) بكسرها، والفتح القياس، والكسر المستعمل، وهي لغة النبي- عليه السلام[(١)].

قال الفراء: العرب جميعا على (حَسِب) (يحْسَبُ) بالفتح إلا بني كنانة، فإنهم يقولون: (حَسِبَ) (يحْسِبُ) بالكسر[(٢)]"[(٣)].

- ويقول في باب الترخيم:

" وأجاز الفراء[(٤)] ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط، كـ(حسَن)؛ نظراً إلى أن تحرك وسطه قائم مقام حرف رابع، كما في (سَقَرَ)، و(جَمَزَى)، وهو جيد إن ساعده سماع"[(٥)].

٦- الأخفش:

وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، أخذ عن سيبويه، وأصبح من أحذق أصحابه، توفى سنة ٢١٥هـ، وقد نقل ابن إياز عنه في واحد وخمسين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في نواصب المضارع:

" وهنا تنبيه: وهو أنه ترك من الأصول (كي)، فإما أن يكون ذلك سهواً منه، وإما أن يكون تبع الأخفش في مذهبه فيها[(٦)]؛ إذ كان يرى أنها حرف جر دائماً، فيتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها"[(٧)].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٢٣، ٤/ ١٢٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٢، وشرح الفصيح للزمخشري: ١/ ٢٦٣.

(٢) ينظر: شرح الفصيح للزمخشري: ١/ ٢٦٣، وجاء في التهذيب: (وقال الفراء: حَسِبْتُ الشيءَ: ظَنَنْتُه أَحْسِبُه وأَحْسَبهُ، والكَسْرُ أَجْوَدُ اللُّغَتَيْن). التهذيب: (ح س ب).

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٥٧، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٣٥.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٧١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٢، والمغني: ٢٤٢.

(٧) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٠٧.

- ويقول في باب البدل:

" وهنا تنبيه: وهو أن ضميري المتكلم والمخاطب لا يبدل منهما بدل الشيء من الشيء؛ لأنهما في غاية الإيضاح، وأجاز ذلك الأخفش[١]، واحتج بقوله سبحانه: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[٢]، فـ(الذين) بدل من الكاف والميم، وموضعه نصب ..." [٣].

٧- المازني:

وهو بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني، أحد أئمة البصرة في النحو، توفى سنة ٢٤٨هـ، وقيل: سنة ٢٤٩هـ، وقد نقل ابن إياز عنه في سبعة عشر موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في باب الفاعل:

" وذهب أبو عثمان المازني[٤] إلى أن الألف والواو في قولك: (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا) حرفان، وليسا باسمين، وأن الفاعل مضمر كما هو حال الإفراد، إذا قلت: (زيدٌ قامَ) ..."[٥].

- ويقول في حديثه عن اسم الإشارة (ذا):

" وهنا تنبيه: وهو أن أبا عثمان[٦] ذهب في (حَيَوان) إلى أن عينه ياء، ولامه واو، وقال: هو مصدر فعل لم يستعمل، واختاره بعض المتأخرين، فيمكن أن يكون (ذا) كذلك ..." [٧].

٨- المبرد:

وهو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، إمام العربية ببغداد في زمانه،

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩١، والهمع: ٣/ ١٨١.

(٢) سورة الأنعام، من الآية/ ١٢.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٠٨.

(٤) ينظر: المغني: ٤٨٥.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٢٩٧.

(٦) ينظر: المنصف: ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٧٣.

(٧) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٢٧.

توفى سنة ٢٨٥هـ، وقد نقل ابن إياز عنه في واحد وأربعين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في (ذو) التي هي بمعنى (صاحب):

" وامتنع إضافتها إلى المضمرات؛ إذ كانت لا توصف، ولا يوصف بها. وأجاز المبرد[١] إضافتها إلى المضمر، واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ..."[٢].

- ويقول في حديثه عن (لا) النافية للجنس:

" قال المبرد[٣]: لا أرى بأساً أن تقول: (لا رجلٌ في الدار)، تجعله جواب من قال: (هل رجلٌ في الدار؟)"[٤].

٩- الزجاج:

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات في بغداد، توفي سنة ٣١١هـ، نقل عنه ابن إياز في واحد وعشرين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في (إذنْ) الناصبة للمضارع:

" حكي عن الزجاج أن معنى (إذن) الجواب والجزاء[٥]، يقول لك القائل: (أنا أزورُك)، فتقول له: (إذن أُكرمَكَ)، فأجبته بهذا، وصيرته جزاءً على زيارته"[٦].

- ويقول في حديثه عن الفاء العاطفة:

" الفاء تُعقبُ الثاني على الأول من غير مهلة؛ ولذلك جازت في جواب الشرط. وقال الزجاج: معناها التفريق على مواصلة[٧]، تقول: (أعطيته مالا فاستغنى)"[٨].

---

(١) كلام المبرد في المقتضب على خلاف ذلك؛ إذ يقول: " فَإِن أَخْبرت عَن (المَال) لم يجز فى اللَّفْظ؛ لِأَن قَوْلك: (ذُو) لَا يُضَاف إِلَى الْمُضمر، تَقول: هَذَا ذُو مَال، وَلَا تَقول: المَال هَذَا ذوه". (٣/ ١٢٠).

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٦٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٩.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٦٠٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٣.

(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٦١٧.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٧٩.

(٨) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٨٣.

١٠- ابن السراج:

وهو أبو بكر محمد بن السري بن سهل، أحد أئمة الأدب والعربية، توفي سنة ٣١٦هـ، نقل عنه ابن إياز في اثنين وعشرين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة:

" باب الابتداء مبني على حصول الفائدة، حتى لو حصلت من النكرة الساذجة العارية عن واحد من هذه الشروط جاز الابتداء بها، ألا ترى إلى قول ابن السراج[١]: إذا صحت الفائدة فأخبر عن أيِّ مُخْبَرٍ شئت"[٢].

- **ويقول** معقباً على قول المصنف في أوزان الاسم الخماسي المجرد: (وللخماسي أربعة أبنية ...):

" أقول: هذه الأمثلة المتفق عليها، وزاد ابن السراج (**فُعْلَلِلاً**) [٣]، نحو: (**هُنْدَلِع**) في اسم بقلة"[٤].

١١- السيرافي:

وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، توفي سنة ٣٦٨هـ، نقل عنه ابن إياز في واحد وثلاثين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن العلل الموجبة لبناء الاسم:

" وأما اسم الإشارة فبني؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة، إذ الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنما كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف، فلما تضمنت معناه بنيت، وهذا قول السيرافي[٥]"[٦].

- ويقول في باب (ظنّ) وأخواتها:

---

(١) يقول ابن السراج: " وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم". ينظر: الأصول: ١/ ٥٩.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٦٤.

(٣) ينظر: الأصول: ٣/ ١٨٦، ٢٢٥.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠١٤، ١٠١٥.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٥٠٢.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٢٤٠.

" أما (زعمْتُ) فقال أبو سعيد السيرافي[١]: هو قول مقرون باعتقاد، ويكون في الحق والباطل، كقولك: (زعمْتُ اللهَ قديراً)، و(زعَمَ الكافرُ أنه لا يبعثُ)" [٢].

١٢- أبو علي الفارسي:

وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي الأصل، أحد أئمة زمانه في علم العربية، توفي سنة ٣٧٧هـ، نقل عنه ابن إياز في مائة وستة مواضع، ومنها:

- يقول ابن إياز في باب ما يبنى عليه الكلمة:

" وقوله (رُدّ)، و(شُدَّ) الأصل فيهما: (ارْدُدْ)، و(اشْدُدْ). فال أبو علي[٣]: إنما أدغم أهل الحجاز هذا؛ تشبيهاً له بالمعرب، وذلك أن حركات البناء تتعاقب على آخره، كما تتعاقب حركات الإعراب على آخر المعرب، وذلك قولك: (ارْدُدِ القومَ)، و(ارْدُدِ ابْنَكَ)، و(رُدَّنَّ زيداً)، ولما وجب الإدغام عندهم لذلك وجب تحريك اللام؛ لالتقاء الساكنين، وذلك أن الحرف المدغم ساكن، والحرف الثاني المدغم فيه ساكن أيضا؛ للوقف أو للجزم، فلما التقى الساكنان وجب التحريك؛ لالتقائهما ..."[٤].

- ويقول في باب الاستثناء:

" وقال أبو علي الفارسي في قول الشاعر:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ * * * عَافٍ تَغيَّرَ إِلاَّ النُّؤْيُ والوَتَدُ[٥]

إنه محمول على المعنى؛ وذلك لأنه لما استثناه من ضمير المنزل في (تغيّرَ) دل على

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٩، وتوضيح المقاصد: ١/ ٥٥٦، والهمع: ١/ ٥٣٩.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٣٢٦.

(٣) ينظر: الإغفال: ١/ ١٤٣، ٢/ ١٧٦.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٢٧٨.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأخطل، ينظر: الديوان: ٨٦، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٥، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٩، وارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٢٧، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب: ٣٦٣، والتصريح: ١/ ٥٤٠، وحاشية الخضري: ١/ ٤١٢. والصريمة: موضع، وهي في الأصل كل رملة انصرمت من معظم الرمل. خلق: بال. عاف: دارس. النؤى: حفرة تكون حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر. الشاهد: قوله: (إلا النؤي والوتد)، حيث رفع المستثنى على البدل؛ لكون (تغير)- وهو العامل في ضمير المستثنى منه- في معنى عامل منفي، تقديره: (لم يبق حاله).

أنه لم يتغير، فكأنه قال: لم يتغير النؤيُ والوتدُ[١]"[٢].

١٣- ابن جني:

وهو أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، توفي سنة ٣٩٢هـ، نقل عنه ابن إياز في واحدٍ وتسعين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن المبنيات:

" وأما (جَيْرِ) فذهب أبو الفتح[٣] إلى أنها حرف يجاب بها، كـ(نَعَمْ)،و(بَلَى)، و(أجَلْ) ..."[٤].

- ويقول في باب الاستثناء:

" قال أبو الفتح[٥]: ومعنى الاستثناء أنْ تُخْرِج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تُدْخِله فيما أخرجت منه غيره"[٦].

١٤-عبد القاهر الجرجاني:

وهو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر الجرجاني، كان من كبار أئمة العربية والبيان، توفي سنة ٤٧١هـ، نقل عنه ابن إياز في خمسة وأربعين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في باب التمييز:

" مميز العدد لا ينتصب إلا عن تمامه، ومن تمامه امتناعه عن الإضافة، كذا قال عبد القاهر الجرجاني[٧]"[٨].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٥، والمطلع على ألفاظ المقنع: ١/ ٤٩. ولم أعثر على هذا البيت فيما وقعت عليه يدي من كتب أبي علي الفارسي.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر: اللمع: ١١.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٢٧٦.

(٥) ينظر: اللمع: ٦٦.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٤٧٥.

(٧) ينظر: المقتصد: ٢/ ٧٣١.

(٨) ينظر: المحصول: ١/ ٤٧٠.

- ويقول في (حتى) العاطفة:

" وشرطها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يحصل ذلك إلا بذكر الكل قبل الجزء، قال عبد القاهر[١]: الذي أوجب ذلك أنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، وطرف الشيء لا يكون من غيره ..."[٢].

١٥- الزمخشري:

وهو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، جار الله الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب، توفي سنة ٥٣٨هـ، نقل عنه ابن إياز في ستة وأربعين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في باب الحال:

" وقال الزمخشري[٣]: الحال المؤكدة هي التي تجيء إثر جملة، عقدها من اسمين لا عمل لهما؛ لتوكيد خبرها، وتقرير مؤداه، ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيدٌ أبوك عَطُوفاً)، و(هو زيدٌ معروفاً)، و(هو الحقُّ بيِّناً)، ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوّة، وبالمعروف والبين أنّ الرّجُل زيدٌ، وأن الأمر حقٌّ ..."[٤].

- ويقول في حديثه عن (إنْ) المخففة من الثقيلة:

" وإنْ أُهْمِلت فلا بد من اللام، ويسميها الزمخشري[٥] اللام الفارقة؛ لفرقها بين (إنْ) النافية والمخففة"[٦].

١٦- ابن الخشاب:

وهو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر النحوي البغدادي، كان علامة عصره في النحو واللغة وغيرهما، توفي سنة ٥٦٧هـ، نقل عنه ابن إياز في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن السين وسوف:

---

(١) ينظر: المقتصد: ٢/ ٨٤٢.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٨٤.

(٣) ينظر: المفصل: ٩٢.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٤٥٥، ٤٥٦.

(٥) ينظر: المفصل: ٤٥٢.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٥٩١.

" قال ابن الخشاب[١]: (سَوْفَ) أشبه بالأسماء من السين؛ لكونها على ثلاثة أحرف، والسين أقعد في شبه الحرف؛ لكونها على حرف واحد، فاختصت (سَوْفَ) بجواز دخول اللام عليها، بخلاف السين"[٢].

- ويقول في باب (ظنّ) وأخواتها:

" قال ابن الخشاب[٣]: وقد استعملوا (خِلْتُ) متعدية إلى مفعول واحد، فقالوا: (خِلْتُ السّحابة)، أي: نظرت إليها، قالوا: معناه: عرفت مخيلتها أممطرة هي أم مخلفة ..."[٤].

١٧- ابن الدهان:

وهو سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي، كان من أعيان النحاة وأفاضل اللغويين، توفى سنة ٥٦٩هـ، نقل عنه ابن إياز في واحد وثلاثين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في باب الإعراب:

" فإن قيل: لم كانت الحركات ثلاثاً، وما الوجه فيه؟

قيل: فيه وجهان:

الأول: قال ابن الدهان في (الغُرّة): إنما كانت الحركات ثلاثاً؛ وذلك لأن الحروف التي هي أصول لها ثلاثة: الألف، ومخرجها من أقصى الحلق، فأُخِذت الفتحة منها، والياء، وهي من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك، فأُخِذت الكسرة منها، والواو، وهي من الشفة، فأُخِذت الضمة منها"[٥].

- ويقول في حديثه عن المصدر الذي يعمل عمل الفعل:

" وهنا تنبيه: وهو أن المصدر إذا كان للحال، كقولك: (ضَرْبُكَ زَيداً الآنَ حَسَنٌ) قدر بـ(ما) والفعل دون (أنْ)؛ وذلك لأنّ (أنْ) تخلّص الفعل للاستقبال، وتخصه به، نبه عليه ابن الدهان"[٦].

---

(١) ينظر: المرتجل: ١٦.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٠.

(٣) ينظر: المرتجل: ١٥٧.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٦٧.

(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٤٤.

١٨- الجزولي:

وهو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى البربري المراكشي، العلامة أبو موسى الجزولي، توفي سنة ٦٠٧هـ، نقل عنه ابن إياز في تسعة وأربعين موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عن التنوين:

" وأما فائدته فما ذكره الجزولي[١] من الدلالة على ما هو أصل في نفسه، وهو الاسم النكرة وما قاربه؛ إذ النكرات هي الأصول للأسماء غيرها، وللأفعال، فإنها مأخوذة من الأسماء النكرات، وهي المصادر في القول الصحيح، وأما المعارف فإنها ثوان للنكرات"[٢].

- ويقول في حديثه عن ألفاظ التوكيد المعنوي التي تفيد الإحاطة والشمول:

" قال الجزولي[٣]: والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزئ، والتجزؤ بحسب العامل والمعمول، مثل: (رأيتُ زيداً كُلَّه)، ولا يجوز: (جاءَ زيدٌ كُلُّهُ)؛ لأن العامل لا يجزئ المفرد"[٤].

١٩- ابن يعيش:

هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا، موفق الدين النحوي الحلبي، كان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، توفي سنة ٦٤٣هـ، نقل عنه ابن إياز في ستة عشر موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في حديثه عما يبنى عليه الكلمة:

" فإن قيل: فلم بني (هُوَ) على حركة، وما العلة في ذلك؟

قيل: لما كان مضمراً مرفوعاً منفصلاً بني على حركة تقويةً له، هكذا قال ابن يعيش الحلبي[٥] ..."[٦].

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية: ٨.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٨٤.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية: ٧٣.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٧٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٩٦.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٢٥٣.

- ويقول في حديثه عن اللغات الواردة في (الّذي):

" ومن قال (اللّذْ) بسكون الذال، فقال ابن يعيش[١]: وجهه أنه نوى الوقف عليه، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف"[٢].

٢٠- ابن الحاجب:

وهو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين ابن الحاجب الكردي، المقرئ النحوي الأصولي الفقيه، توفي سنة ٦٤٦هـ، نقل عنه ابن إياز في تسعة عشر موضعاً، ومنها:

- يقول ابن إياز في تعريف الخبر:

" وقال ابن الحاجب[٣]: هو المجرد المغاير للصفة المذكورة"[٤].

- ويقول في تعريف (أفعل) التفضيل:

" حده ابن الحاجب بقوله[٥]: هو ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[٦].

فهذه بعض مصادره من العلماء الذين نقل عنهم، أما بقية العلماء فسأكتفي بذكرهم على سبيل الإجمال، وهم:

نقل ابن إياز عن: عيسى بن عمر ت ١٤٩هـ في موضع، وعن أبي عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ في أربعة مواضع، وعن أبي الخطاب الأخفش الأكبر ت ١٥٧هـ في موضع، وعن المفضل بن سلمة ت ١٩١هـ في موضع، وعن النضر بن شميل ت ٢٠٣هـ في موضع، وعن قطرب ت ٢٠٦هـ في موضع، وعن هشام ت ٢٠٩هـ في موضع، وعن أبي عبيدة ت ٢١١هـ في موضع، وعن أبي زيد الأنصاري ت ٢١٥هـ في ثلاثة مواضع، وعن الأصمعي ت ٢١٦هـ في موضعين، وعن الجرمي ت ٢٢٥هـ في سبعة مواضع، وعن ابن الأعرابي ت ٢٣١هـ في ثلاثة مواضع، وعن

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٣٩.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٤٣.

(٣) ينظر: الكافية: ١٥، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٣.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٥٦٦.

(٥) ينظر: الكافية: ٤٢، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٤٧.

(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٤٨.

ابن سعدان ت ٢٣١هـ في موضع، وعن ابن السكيت ت ٢٤٤هـ في موضع واحد، وعن أبي حاتم ت ٢٥٥هـ في موضع، وعن ثعلب ت ٢٩١هـ في ستة مواضع، وعن ابن الخياط ت ٣٢٠هـ في موضع، وعن ابن كيسان ت ٣٢٠هـ في ثلاثة مواضع، وعن ابي بكر الأنباري ت ٣٢٨هـ في خمسة مواضع، وعن الزجاجي ت ٣٣٧هـ في أربعة مواضع، وعن النحاس ت ٣٣٨هـ في موضع، وعن ابن درستويه ت ٣٤٧هـ في ثلاثة مواضع، وعن البستي ت ٣٤٨هـ في خمسة مواضع، وعن ابن خالويه ت ٣٧٠هـ في موضع، وعن القصري في أربعة مواضع، وعن الوراق ت ٣٨١هـ في ثمانية مواضع، وعن الرماني ت ٣٨٤هـ في أحد عشر موضعاً، وعن الجوهري ت ٣٩٣هـ في ستة مواضع، وعن أبي طالب العبدي ت ٤٠٦هـ في ستة عشر موضعا، وعن الربعي ت ٤٢٠هـ في ستة مواضع، وعن أبي الحسن الزعفراني في ستة مواضع، وعن أبي الحسين الفارسي ت ٤٢١هـ في موضع، وعن الثمانيني ت ٤٤٢هـ في أربعة مواضع، وعن القصباني ت ٤٤٤هـ في موضع، وعن ابن برهان ت ٤٥٦هـ في موضع، وعن الأعلم الشنتمري ت ٤٧٦هـ في موضع، وعن المجاشعي ت ٤٧٦هـ في موضع، وعن البكري ت ٤٨٧هـ في موضع، وعن الفارقي ت ٤٨٧هـ في موضع، وعن تاج القراء الكرماني ت ٥٠٠هـ في موضع، وعن الصقلي ت ٥٠١هـ في موضعين، وعن أبي حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ في موضع، وعن الميداني ت ٥١٨هـ في موضعين، وعن ابن السيد البطليوسي ت ٥٢١هـ في ستة مواضع، وعن ابن الشجري ت ٥٤٢هـ في خمسة عشر موضعاً، وعن الأصفهاني ت ٥٤٣هـ في ستة مواضع، وعن العبدري ت ٥٦٧هـ في موضعين، وعن أبي البركات بن الأنباري ت ٥٧٧هـ في ثمانية مواضع، وعن السهيلي ت ٥٨١هـ في موضع، وعن ابن بري ت ٥٨٢هـ في سبعة مواضع، وعن الصيمري ت ٥٨٤هـ في خمسة مواضع، وعن ابن خروف المغربي ت ٦٠٦هـ في خمسة مواضع، وعن فخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ في موضع، وعن أبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ في أربعة عشر موضعاً، وعن الخوارزمي ت ٦١٧هـ في ستة مواضع، وعن الواسطي ت ٦٢٦هـ في موضع، وعن ابن الخباز ت ٦٣٧هـ في أحد عشر موضعاً، وعن الشلوبين ت ٦٤٥هـ في أربعة عشرموضعاً، وعن ابن بابشاذ ٦٥٤هـ في سبعة مواضع، وعن الباخرزي ت ٦٥٩هـ في موضع، وعن المراغي ت ٦٦٠هـ في أحد عشر موضعاً، وعن الأندلسي ت ٦٦١هـ في ثلاثة وعشرين موضعا، وعن ابن عصفورت ٦٦٩هـ في ثمانية مواضع، وعن ابن مالك ت ٦٧٢هـ في ثمانية مواضع، وعن رضي الدين الأربلي في أربعة عشر موضعاً، وعن سعد الدين المغربي في أربعة مواضع.

* * *

ثانيا: مصادره من الكتب:

أما عن النوع الثاني من المصادر فيتمثل في مصادره من الكتب، وهي: إما نحوية، أو تفسيرية، أو فقهية، أو لغوية، أو أدبية.

أولا : مصادره من الكتب النحوية:

١- الكتاب لسيبويه:

صرح ابن إياز باسمه في خمسة مواضع، ومنها:
- **يقول ابن إياز** في حديثه عن مواضع دخول اللام المؤكدة في الكلام:
" والرابع: أن تدخل على الضمير الذي يقع فصلاً في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما، وفي التنزيل: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾(١)، ومن مسائل الكتاب: (إنّ كانَ زَيْدٌ لهُوَ الظّريفَ)(٢)"(٣).

٢- كتب المبرد:

صرح ابن إياز باسم كتابين له: الكامل، والمقتضب، صرح باسم كل واحد منهما مرة واحدة، **فيقول في باب الحكاية:**
" وغير العلم- من المضاف، والمعرف باللام، والمبهم، والمضمر- لا يجوز حكايته في الأشهر. نعم، نقل المبرد في (المقتضب)(٤) جواز الحكاية في جميع المعارف ..."(٥).

٣- كتب أبي علي الفارسي:

صرح ابن إياز في نقله عنه بأسماء تسعة من كتبه، وهي: الإغفال، مرة واحدة، والإيضاح، أربع مرات، والتذكرة، مرة واحدة، والتعليق القصري (القصريات)، أربع مرات، والتكملة، مرة واحدة، والحلبيات، مرة واحدة، والشيرازيات، مرتين، والمسائل البصريات، مرة واحدة، والمسائل المشكلة، مرة واحدة، ومن ذلك:
- **يقول ابن إياز** في حديثه عن (ليس):
" وأما تقديم خبرها عليها، كقولك: (قائماً ليس زيدٌ)، فأجازه جماعة ، ولهذا قال

---

(١) سورة هود، من الآية/ ٨٧.
(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٠- ٣٩١.
(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٥٩٢.
(٤) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٠٩.
(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ١١٠٦.

المصنف: (وعليها في الأشهر)، وقال أبو علي في (الإيضاح)[١]: وهو القياس عندي"[٢].

- **ويقول** في حديثه عن ظرف المكان غير المتصرف:

" ولا يجوز جر (عنْد) بغير (مِنْ)، قال أبو علي في (التعليق القصري): وجاز دخول (مِنْ) على (عِنْد) دون باقي حروف الجر؛ لكثرة تصرفها"[٣].

- **ويقول** في حديثه عن (عسى):

" فإذا قلت: (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) فـ(أنْ يقومَ) في موضع نصب ...

فإن قيل: (أنْ) والفعل مقدرة بالمصدر، وكيف يقع الخبر مصدرا عن الجثة؟

قيل: صرح أبو علي في (المسائل البصريات) [٤] أنه محمول على حذف مضاف، أي: عسى زيدٌ ذا قيامٍ"[٥].

٤- كتب ابن جني:

صرح ابن إياز في نقله عنه بأسماء سبعة من كتبه، وهي: التصريف الملوكي، مرة واحدة، والتعاقب، مرتين، والخاطريات، مرة واحدة، والخصائص، ثماني مرات، وسر صناعة الإعراب، ست مرات، واللمع، إحدى عشرة مرة، والمنصف، مرة واحدة، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن (حيْثُ):

" وقال أبو الفتح بن جني في كتاب (التعاقب): إنما لزمت (حيثُ) الإضافة إلى الجملة من حيث إنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجملة سواها، فلما شذت في هذا المعنى ألزموها إياها ..."[٦].

- **ويقول** في حديثه عن الفاعل:

" وأجاز أبو الفتح في (الخصائص)[٧]: (ضَرَبَ غُلامُهُ زيْداً)، واحتج بأن المفعول لما كثر تقدمه على الفاعل، واطرد ذلك، صارت الرتبة له، فإذا تقدم الفاعل عليه

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٣٨.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٤٤١.

(٤) جاء في (شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢١٥): " قال أبو علي في (القصريات): عسى زيدٌ أن يقوم، أي: عسى زيدٌ ذا قيام".

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٣٩٧.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٢٦٣.

(٧) ينظر: الخصائص: ١/ ٢٩٦- ٢٩٨.

نوي به التأخير، فالضمير حينئذ مقدم على الظاهر لفظاً لا تقديرا"[١].

- **ويقول** معقباً على قول المصنف في الحرف: (وعلامته ألا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال):

" أقول: يعني أنه ذكر للاسم علامات، وللفعل علامات، فإذا وجدت كلمة لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال علم أنها حرف، وقاله ابن جني في (اللمع)[٢]"[٣].

٥- كتب الزمخشري:

صرح ابن إياز في نقله عنه باسم كتابين من كتبه:

أحدهما: المفصل، صرح باسمه خمس مرات، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن (ما) الحجازية:

" وهنا تنبيه: وهو أنه خص دخول الباء بـ(ما) الحجازية، وهو اختيار الزمخشري، قال في (مفصله) [٤]: إنما يصح ذلك على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: (زَيْدٌ بمنطلقٍ) ..."[٥].

والآخر: حواشي المفصل، ذكره مرتين، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الموصولات الاسمية:

" وقال الزمخشري في (حواشي المفصل): الضمة في (اللذِيُّونَ) المصغر هي الضمة في المكبر على لغة من يقول (الّذِيُّ) بتشديد الياء"[٦].

٦- كتب ابن الخشاب:

صرح ابن إياز في نقله عنه باسم ثلاثة من كتبه: شرح اللمع، مرة واحدة، وشرح المقدمة الوزيرية، مرة واحدة، والمعتمد، مرة واحدة، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الضمائر:

" قال ابن الخشاب في (شرح المقدمة الوزيرية): وهذا باب صالح العدة، قد استقصيت تتبعه في فرش اللغة، فتحصل منه الزيادة على مائتين حرفاً"[٧].

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٢) ينظر: اللمع: ٨.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٥٥.

(٤) ينظر: المفصل: ١١٢.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٥٠.

(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٤٧، ٨٤٨.

(٧) ينظر: المحصول: ٢/ ٨١٠.

- **ويقول** في باب المفعول معه:

" وأما قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[١] فيجوز أن يكون نصب (الطيرَ) على أنه مفعول معه، وعليه أورده المصنف، قال ابن الخشاب في (المعتمد): وهو ضعيف؛ ألا ترى أن التقدير: يا جبالُ أوبي معه مع الطير، فتكرر لفظ (مع) ..."[٢].

٧- كتب الجزولي:

صرح ابن إياز في نقله عنه باسم كتابين من كتبه:

أحدهما: حواشي الجزولي، ذكره عشر مرات، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الممنوع من الصرف:

" وأحسن ما قيل في وصف التنوين قول الجزولي[٣]- رحمه الله- في (حواشيه): إنه نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله، تفصله عما بعده، وفائدته: الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصالته، والفعل والحرف ليسا بأصلين، فلا يدخلهما التنوين"[٤].

والآخر: شرح أبيات الإيضاح، ذكره مرة واحدة.

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن فاعل (نعم وبئس):

" فأما قول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلاَحَ لَهُمْ *** وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا[٥]

فإنه شاذ، ومسوغه أنه عطف عليه ما هو مضاف إلى المعرف باللام، فدل على أن الأول كذلك، فكأنه قال: فنعم صاحب القوم ...

وذكر بعضهم أن الجزولي قال في (شرح أبيات الإيضاح): إنها لغة قوم ..."[٦].

---

(١) ينظر: سورة سبأ، من الآية/ ١٠.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٢١.

(٣) ينظر: المقدمة الجزولية: ٨.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٨٤.

(٥) البيت من البسيط، وينسب إلى حسان بن ثابت، وإلى كثير بن عبد الله النهشلي، ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٤٩٢، وشرح المفصل: ٧/ ١٣١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٦٠١، والمقرب: ١/ ٦٦، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٥٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٦، والمقاصد الشافية: ٤/ ٥٣٢، والهمع: ٣/ ٣٢، والخزانة: ٩/ ٤١٧، ٤١٩، وحاشية الخضري: ٢/ ٥٨٠. والشاهد: مجيء فاعل (نعم) نكرة، وسوغ ذلك عطف المضاف إلى المعرف بـــ(ال) عليه.

(٦) ينظر: المحصول: ١/ ٣٦٥، ٣٦٦.

٨- كتب ابن معط:

صرح ابن إياز في شرحه باسم واحد من كتبه، وهو: الدرة الألفية، ذكره مرة واحدة.

- **يقول ابن إياز** في حروف الإمالة:

" وجمعها في (الدرة) بقوله:

فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهِزٍ شَمْسٌ جَثَتْ ...."[١].

٩- كتب ابن الخباز:

صرح ابن إياز في نقله عنه باسم كتابين من كتبه:

أحدهما: توجيه اللمع، ذكره مرة واحدة، وذلك في قوله في جوازم المضارع:

" واعلم أن المستولي على هذا الباب (إنْ)، وغيره إنما يعمل بتضمنه معناه، ويدل عليه وجوه ثلاثة: الأول: أنه يجوز الفصل بينه وبين الفعل المجزوم بالاسم جوازاً مطرداً، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[٢]، هذا لفظ ابن الخباز في (التوجيه)[٣] ..."[٤].

والآخر: شرح الجزولية، ذكره مرة واحدة، وذلك في قوله عند حديثه عما ينوب عن الفاعل:

" وقال ابن الخباز في (شرح الجزولية): وحروف الجر فوضى في جواز بناء الفعل لها إلا ما أستثنيه لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك اللام التي للتعليل، لا يجوز بناء الفعل لها، لا تقول: (أُكْرِمُ لِزَيْدٍ)، وكذلك الباء و(منْ) إذا أفادتا ذلك ..."[٥].

١٠- كتب ابن يعيش:

صرح ابن إياز في نقله عنه باسم كتابين من كتبه:

أحدهما: شرح المفصل، ذكره ثلاث مرات، **والآخر:** شرح الملوكي، ذكره مرة واحدة، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الممنوع من الصرف:

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٠٤.

(٢) ينظر: سورة التوبة، من الآية/ ٦.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٣٧١.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٣٣، ٦٣٤.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٣٥٣.

" المؤنث الثلاثي إذا سكن وسطه فللعرب فيه مذهبان:
الأول: ألا ينصرف؛ لكونه قد اجتمع فيه سببان، وهما التعريف والتأنيث، وأيضاً فإن سببيه معنويان، لا يعارض أحدهما الخفة اللفظية، وهو اختيار الأخفش والزجاج[١].
وقال ابن يعيش في (شرح المفصل)[٢]: إنه القياس"[٣].
- **ويقول** في حديثه عن الأسماء الستة:
" وأصل (هَن): (هَنَو) ... ونقل ابن يعيش في (شرح الملوكي)[٤] أنه قيل في جمعه: (أهْناء)، فعلى هذا بجمعه يستدل على أنه (فَعَل)"[٥].

١١- كتب ابن الحاجب:
صرح ابن إياز في نقله عنه باسم ثلاثة من كتبه: شرح الكافية، ذكره مرة واحدة، وشرح المفصل، ذكره مرتين، والكافية، ذكره أربع مرات، ومن ذلك:
- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الاسم الثلاثي الأعجمي الممنوع من الصرف:
" ونص ابن الحاجب في (شرح الكافية)[٦] على أنه متى تحرك أوسطه وهو ثلاثي لم ينصرف"[٧].
- **ويقول** في باب التمييز عند حديثه عن علة عدم إضافة (عشرين) وأخواته:
" وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) [٨]: وبيان تعذر الإضافة هو أنه لو أضيف لم يخل إما أن تثبت فيه النون أو تحذف، ولا يجوز إثباتها؛ لأنها تشابه نون الجمع المحقق، ولا يجوز حذفها؛ لأنها ليست بنون محقق، فكرهت الإضافة فيها؛ لأدائها إلى أحد هذين الأمرين"[٩].

١٢- كتب الأندلسي:
صرح ابن إياز في نقله عنه باسم كتابين من كتبه:
الأول: شرح الجزولية، ذكره أربع مرات. **والثاني:** شرح المفصل، ذكره مرتين،

---

(١) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٠، واللباب: ١/ ٥٠٨.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٠.
(٣) ينظر: المحصول: ١/ ١٢٨.
(٤) ينظر: شرح الملوكي:
(٥) ينظر: المحصول: ١/ ١٥٥، ١٥٦.
(٦) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٤٩.
(٧) ينظر: المحصول: ١/ ٩٧.
(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣١٩
(٩) ينظر: المحصول: ١/ ٤٧١.

ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الحرف (قد):

" ويفيد في المستقبل التقليل في وقوعه، أو في متعلقه: ... والثاني كقوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾[١]، والمعنى- والله عز اسمه أعلم- أقل معلوماته ما أنتم عليه، ونقل الأندلسي في (شرح الجزولية) أن (قدْ) ها هنا للتحقيق"[٢].

- **ويقول** في حديثه عن أصل (الإعراب):

" وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه: ... وثانيها: أنه من (أعْرَب)، إذا تكلم بالعربية، ألا ترى أن من تكلم بالرفع والنصب والجر والجزم فقد تكلم بالعربية، قال الأندلسي في (شرح المفصل): ومن هذا الوجه قول الكميت[٣]:

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً *** تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرِبُ[٤]

أي: متكلم بالعربية"[٥].

ثانيا: مصادره من كتب المعاني والإعراب:

من كتب معاني القرآن وإعرابه التي ذكرها ابن إياز في شرحه:

١- إعراب مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ، نقل عنه مرة واحدة.

---

(١) سورة النور، من الآية/ ٦٣.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٧.

(٣) هو الكميت بن زيد بن الأخنس، أبو المستهل الأسدى، شاعر إسلامى، من أهل الكوفة، عاش فى الدولة الأموية، رَوَى عَنْ الفَرَزْدَق وَأَبِي جَعْفَرٍ البَاقِرِ، وروى عَنْه وَالِبَةُ بنُ الحُبَابِ وَأَبَانُ بنُ تَغْلِبَ وَحَفْصٌ القَارِئُ، كان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقةً في علمه، وكان معروفاً بالتشيع، وَفدَ عَلَى يَزِيْدَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ وَعَلَى أَخِيْهِ هِشَامٍ، وتوفي سَنَةَ ١٢٦هـ. (سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٨٨، ٣٨٩، والأعلام: ٥/ ٢٣٣)

(٤) البيت من الطويل، وهو للكميت، ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٥٧، والمقتضب: ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦، وتهذيب اللغة: (ع ر ب)، و(ط س ن)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢/ ٢٦٣، والصحاح: (ع ر ب)، وأسرار العربية: ١٨، واللسان: (ع ر ب)، و(ح م م)، و(ط س ن)، وتاج العروس: (ع ر ب)، و(ح م م). والمعنى: يخاطب أهل بيت النبي- صلى الله عليهم ورضي عنهم- يقول: وجدنا لكم آية في القرآن في (آل حاميم) توجب علينا لكم المحبة والود، وهي قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (سورة الشورى، من الآية/ ٢٣). تَقِيٌّ ومُعرِب: يعني المفصحَ بالتفصيل، والساكتَ عنه للتقيّة.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٦٠.

٢- الإغفال، للفارسي، نقل عنه مرة واحدة.

٣- معاني القرآن للفراء، ذكره ابن إياز في موضع واحد.

- **يقول ابن إياز** في حديثه عما ينصب بفعل مضمر من المصادر معقباً على قول المصنف: (ومنه قوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾[١]):

" أقول: نقل أن الصبغة هي الدين، ونصبها على المصدر المؤكد لنفسه؛ لأنه قد ذكر تعالى قبلها أشياء من أمور الدين، وقيل: إنه منصوب بفعل مقدر، أي: اتبع صبغة الله. قال الفراء في (المعاني)[٢]: (صبغة الله) مردودة على قوله تعالى: ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾[٣]، أي: قل: تتبع صبغة الله يا محمد، وأراد بذلك أن يكون بدلاً، وهو يعبر عن التابع بالرد.

قال في (إعراب مشكل القرآن) [٤]، وهو كتاب جليل يتضمن فوائد جمة: العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه إلا بإعادة الخافض، أي: لا تعطف، وإنما أضيف هذا المصدر لبيان الفاعل"[٥].

ثالثا: مصادره من كتب اللغة:

من كتب اللغة والمعاجم التي نقل عنها ابن إياز في شرحه:

١- الصحاح، ذكره في موضع واحد.

يقول ابن إياز في حديثه عن العلم المنقول عن غيره:

" ومنقول عن أمر، كـ(إصْمِت) في قول الراعي[٦]:

---

(١) سورة البقرة، من الآية/ ١٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٨٢.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ١٣٥.

(٤) لم أقف على هذا القول في كتاب (مشكل إعراب القرآن) الذي ذكره ابن إياز، وقد ورد القول المذكور في (معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٢) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (سورة النساء، من الآية/ ١).

(٥) المحصول: ١/ ٥٥١.

(٦) هو أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري، من فحول الشعراء المحدثين، كان من جلّة قومه، ولقب بالراعي؛ لكثرة وصفه الإبل، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد، وقيل: كان راعي إبل، من أهل بادية البصرة، عاصر جريراً والفرزدق، وكان يفضل الفرزدق، فهجاه جرير هجاءاً مراً، وهو من أصحاب الملحمات، توفي سنة ٩٠هـ. (الأعلام: ٤/ ١٨٨، ١٨٩)

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا *** بِوَحْشِ إِصْمِتَ فِي أَصْلَابِهَا أَوَدُ[١]

قيل: إن العلم (إصمت) وحدها، وقيل: مجموع (بوحش إصمت)، وقال صاحب الصحاح: بلد وحش، أي: قفر[٢]، فيظهر أن (وحش) ليس من جملة العلم ..."[٣].

رابعا: مصادره من كتب الفقه:

من كتب الفقه التي نقل عنها ابن إياز في شرحه:

١- كتاب (الوسيط) لأبي حامد الغزالي، ذكره في موضع واحد، وذلك في **قوله** في حديثه عن كنايات العدد:

" وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة- رضي الله عنه- نعم، ذكر الغزالي- رحمه الله- في (الوسيط) ما يخالفه[٤]، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة، وهو أنه إذا قال: (له عليّ كذا)، فكأنه قال: (له عليّ شيءٌ)، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك، وإذا قال: (كذا كذا) فهو تكرار، وإذا قال: (كذا وكذا) فهو كقوله: (شيءٌ وشيءٌ)، فقد جمع بين مبهمين ..." [٥].

خامسا: مصادره من كتب الأدب:

من كتب الأدب التي نقل عنها ابن إياز في شرحه:

١- الحماسة البصرية، لأبي تمام، ذكره ابن إياز ثلاث مرات، ومن ذلك:

- **يقول ابن إياز** في حديثه عن الجملة الواقعة صلة للموصول:

---

(١) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري، ينظر: المفصل: ٢٥، وشرح المفصل: ١/ ٢٩، واللسان: (ص م ت)، وشرح الأشموني: ١/ ١٦٢، والخزانة: ٧/ ٣٠٣، وتاج العروس: (ص م ت)، و(و ح ش)، و(س ل ق)، وحاشية الخضري: ١/ ١١٩. أشلى: أغرى ودعا. السلوقية: الكلاب السلوقية. إصمت: اسم موضع. ويقال: لقيته ببلدة إصمت، أي: بمكان قفر. الأصلاب: جمع الصلب، وهو وسط الظهر من العنق إلى العجز. الأود: الاعوجاج. والمعنى: يقول: أغرى الصياد كلابه السلوقية المحدودبة الظهر بوحوش هذه البرية. والشاهد: مجيء (إصمت) علما لمكان، وهو منقول عن فعل الأمر.

(٢) ينظر: الصحاح: (و ح ش).

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٨٩، ٧٩٠.

(٤) ينظر: الوسيط في المذهب: ٣/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٤٢، ٩٤٣.

" فأما بيت (الحماسة) لجميل[١]:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا *** سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ [٢]

فـ(ماذا) بجملته بمنزلة اسم واحد، وليست (ذا) موصولة؛ لموافقة (عسى) (لعلّ) في المعنى"[٣].

٢- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، نقل عنه مرة واحدة، وذلك في **قوله** في باب ما لا ينصرف عند حديثه عن أقسام المؤنث المعنوي:

" والثاني: ما كان موضوعاً لتأنيث الجنس، ثم نقل وسمي به مؤنثا، نحو: (جعفر)، وقد سميت امرأة به، وأنشد المبرد في (الكامل):

يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرٌ يَا جَعْفَرُ
إنْ أَكُ دَحْدَاحاً فَأَنْتِ أَقْصَرُ[٤]

فجميع هذا لا ينصرف في المعرفة ..." [٥].

هذا، ومن الكتب التي اعتمد عليها ابن إياز في شرحه:

(إصلاح الخلل) للبطليوسي، ذكره في موضعين، و(إصلاح المنطق) لابن السكيت، في موضع واحد، و(الأصول) لابن السراج، في ثلاثة مواضع، و(الإفصاح) للفارقي، في موضع واحد، و(الأمالي) لابن بري، في ثلاثة مواضع، و(الأمالي) لابن الشجري، في تسعة مواضع، و(الإنصاف) لابن الأنباري، في ستة

---

(١) هو جميل بن عبد الله بن معمر، أَبُو عَمْرٍو العُذْرِيُّ، الشَّاعِرُ البَلِيْغُ المشهور، صَاحِبُ بُثَيْنَةَ، وَيُحْكَى عَنْهُ تَصَوُّنٌ وَدِيْنٌ وَعِفَّةٌ، وشعره فِي الذُّرْوَةِ لَطَافَةً وَرِقَّةً وَبَلاَغَةً، يُذْكَرُ مع كثير عزة والفرزدق، ويُقَالُ: مَاتَ سَنَةَ ٨٢ هـ، وَقِيْلَ: بَلْ عَاشَ حَتَّى وَفَدَ عَلَى عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيْزِ. (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٣٨٥)

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة، ينظر: الديوان: ٩٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٦٧، وشرح الأشموني: ١/ ٢١٠، والخزانة: ٦/ ١٤٢، وحاشية الخضري: ١/ ١٤٣.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٤٠.

(٤) البيتان من الرجز، ينظر: الكامل للمبرد: ١/ ١٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٨٧، وشرح المفصل: ٥/ ٩٣، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٤٨١. جعفر: علم لامرأة. الدحداح والدَّحْدَحُ: القصير. والمعنى: لعلّه يخاطب امرأة بعينها اسمها جعفر، ولعلّه يهجو القبيلة، قائلًا: إن كنت قصيرًا فأنتِ أيتها القبيلة لا تصلي إلى مجدي ورفعتي؛ أو أنت يا جعفر أقصر مني وأقلّ شأنًا.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٩٢.

مواضع، و(البرهان) لأبي طالب العبدي، في موضع واحد، و(تعليق البستي)، في خمسة مواضع، و(حاشية الإيضاح) للصقلي، في موضع واحد، و(حواشي الإيضاح) للقصباني، في موضع واحد، و(حواشي المفصل) لأبي البقاء العكبري، في موضعين، و(شرح الإيضاح) لعبد القاهر الجرجاني، في ثلاثة مواضع، (وشرح الإيضاح) للعبدي، في موضع واحد، و(شرح الإيضاح) للعبدري، في موضع واحد، و(شرح الجزولية) لرضي الدين الأربلي، في موضعين، و(شرح الجزولية للشلوبين)، في موضعين، و(شرح الجمل) لابن خروف، في موضعين، و(شرح كتاب سيبويه) للسيرافي، في موضعين، و(شرح المفصل) للخوارزمي، في موضع واحد، و(شرح الملوكي) للثمانيني، في موضع واحد، و(شفاء علل العربية) للبكري، في موضع واحد، و(علل النحو) لأبي الحسن الوراق، في موضعين، و(الغرة في شرح اللمع) لابن الدهان، في خمسة مواضع، و(الفصيح) لثعلب، في موضع واحد، و(اللامات) لأبي بكر الأنباري، في ثلاثة مواضع.

*   *   *

المبحث الثاني
مصادر الخُوَيِّ في شرحه على الفصول.

المبحث الثاني: مصادر الخُوَيّ في شرحه على الفصول

لم يشر الخُوَيّ في مقدمة شرحه على الفصول إلى المصادر التي اعتمد عليها واستقى منها معلوماته، والمتتبع لهذا الشرح يدرك أنه قد اعتمد على مصادر متعددة، وأفاد منها، وهي نوعان:

النوع الأول: مصادر من العلماء والرجال.

النوع الثاني: مصادر من الكتب، وهي: إما نحوية، أو لغوية.

أولا: مصادره من العلماء والرجال:

أخذ الخُوَيّ في شرحه عن علماء كثيرين، وسوف أتناول- إن شاء الله- العلماء البارزين الذين صرح بأسمائهم، وأكثر من النقل عنهم، معقباً بذكر الأمثلة والشواهد لكل عالم.

١- الخليل:

نقل الخُوَيّ عنه في أربعة عشر موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن (لن) الناصبة:

" وفيها ثلاثة مذاهب: ... والثالث: وهو قول الخليل أن أصلها (لا أنْ)[١]، فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين ..."[٢].

- **ويقول** في حديثه عن مخارج الحروف:

" والشجرية: هي التي تخرج من شَجْر الفم، بفتح الشين وإسكان الجيم: مفرغ الفم"[٣].

٢- سيبويه:

نقل الخُوَيّ عن سيبويه في اثنين وستين موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** فيما ينتصب بفعل مضمر:

" وبهره الله بهْراً، أي: أهلكه. قال سيبويه: (بهْراً) بمعنى: (تبّاً)"[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٥٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٧٣١/٢.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٢١.

- ويقول معقباً على قول المصنف في حروف العطف: (و"ثُمَّ" للمهلة):

" أي: مع الترتيب، مثاله قولك: (جاءني زيدٌ ثمّ عمروٌ)، أي: بعده متراخياً عنه، ومثله سيبويه بـ(مررتُ برجلٍ ثمّ امرأةٍ)[١]، وقال: المرور هنا مروران؛ لأن (ثُمّ) إذا كانت للمهلة فقد انقطع المرور بالرجل، ثم تجدد مرور ثان بالمرأة"[٢].

٣- يونس:

نقل عنه الخُوَيّ في خمسة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عما ينتصب بفعل مضمر:

" وذهب يونس إلى أن (لبّيْكَ) اسم مفرد غير مثنى[٣]، والياء فيه كالياء في (عَلَيْكَ)، وأن أصله (لَبَّبَ)، ووزنه: (فَعْلَلَ) لا (فَعُلَ)؛ لقلته في المضاعف، فقلبت الباء التي هي لام ياءً؛ هرباً من الباء ..."[٤].

- **ويقول** في باب الحكاية:

" إذ كان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف،[٥] ويستشهد بهذه الحكاية، أعني: قوله (دعنا من تمرتان)، وعلى هذا تقول لمن قال: (رأيْتُ أخاكَ): (مَنْ أخاكَ) ..."[٦].

٤- الكسائي:

نقل عنه الخُوَيّ في أحد عشر موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن الاسم المرفوع بعد (لولا):

" وقال الكسائي[٧]: الاسم بعد (لولا) مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، بدليل انتصاب الحال عنه في قولهم: (لولا رأسُكَ مدهوناً لغسلتُه)، والحال لا ينتصب إلا بفعل أو ما يشبهه"[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٣٨.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٨٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٧٦.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٣.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٢٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١١٨، والارتشاف: ٤/ ١٩٠٤.

(٨) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٤٠.

- **ويقول** في باب التوكيد المعنوي:

" وتقول في (أجمع): (رأيتُ الثوبَ أجمعَ)، و(الدارَ جمعاءَ)، و(جاءني القومُ أجمعون)، و(النساءُ جُمَعُ)، ولا تقول: (رأيتُ الثوبَيْنِ أجمعَيْن)، و(الداريْن جمعاوين)؛ استغناء عنهما بـ(كلا) أو (كلتا)، وأجازه الكسائي[١]"[٢].

٥- الفراء:

نقل عنه الخُوَيّ في اثني عشر موضعا، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن ضمير الشأن:

" واعلم أن الفراء[٣] يجيز تفسير هذا الضمير بالمفرد، نحو: (كان قائماً الزيدانِ) و(الزيدون)، فيجعل (قائما) خبر ضمير الشأن والأمر، و(الزيدان) مرفوعاً به"[٤].

- **ويقول** في إبدال الياء جيماً:

" وقد أبدلت في غير المشددة أيضاً، أنشد الفراء في ذلك[٥]:

لا غَرْوَ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ * * * فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأتِيْكَ بِجْ[٦]"...[٧].

---

(١) نسب هذا إلى الكوفيين والأخفش، ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٧١، والارتشاف: ٤/ ١٩٥١، وشرح الأشموني: ٣/ ١٤٥.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٧٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٦٥، والارتشاف: ٢/ ٩٤٨.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤١٥.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧٧، والممتع: ٢٣٥.

(٦) البيت من الرجز، ويروى: (لاهمّ إن)، و(يا ربّ إن) بدلاً من (لا غروَ)، وهو لبعض أهل اليمن، ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧٧، والأصول: ٣/ ٢٧٤، والمفصل: ٥١٨، واللباب: ٢/ ٣٥٠، والممتع: ٢٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٧، ٣/ ٢٢٩، ٤/ ٢١٥، ٤٨٤، واللسان: (الجيم)، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٩، والتصريح: ٢/ ٦٩٢، وشرح الأشموني: ٤/ ٤٧٢، والهمع: ٢/ ٦٣، ٣/ ٢٨٠، وتاج العروس: (الجيم)، وشذا العرف: ١٢٣. حجتج أصلها: حجتي، بإبدال الجيم من الياء، وهي جعجعة قضاعة. شاحج: البغل الذي يشحج، أي: يصوِّت. بج: أي: بي. والمعنى: يريد: يا اللهم إن كنت قبلت حجتي، فلا يزال بي شاحج هذه صفته. والشاهد: (حجّتج ... بج)، حيث أبدل الياء غير المشددة جيماً.

(٧) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٩٤.

٦- أبو الحسن الأخفش:

نقل عنه الخُوَيّ في ثلاثة وعشرين موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن (سوى):

" وقال الأخفش[١]: (سوى) إذا كان بمعنى (غير) أو بمعنى العدل يكون فيه ثلاث لغات: إن ضممت السين أو كسرتها قصرت فيهما جميعاً، وإن فتحت مددت لا غير، تقول: سُوَىً، وسِوَىً، وسَوَاءٌ ..." [٢].

- **ويقول** في باب التصغير عند حديثه عن تصغير المبهمات:

" وأما (اللّذيّان) فأصله عند أبي الحسن الأخفش[٣]: (اللّذيّا) زيدت فيه الألف والنون للتثنية، فسقطت الألف التي هي عوض عن الضمة؛ لالتقاء الساكنين"[٤].

٧- الجرمي:

نقل الخُوَيّ عنه في ستة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن المفعول له:

" وقال أبو عمر الجرمي[٥]: المفعول له يجب أن يكون نكرة؛ ليكون الفعل دالاً عليه، فيتعدى إليه، كما شرط في ظرف المكان أن يكون مبهماً لذلك، وما جاء مضافاً إلى المعرفة قدر إضافته منفصلة غير محضة ..."[٦].

- **ويقول** في حديثه عن حروف الزيادة:

" اللام أبعد حروف الزيادة شبهاً بحروف اللين؛ ولذلك قلت زيادتها، واستبعد الجرمي[٧] أن تكون من حروف الزيادة ..."[٨].

---

(١) ينظر: الصحاح، ومختار الصحاح: (س و ا).

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٩١.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٩٠، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ١/ ٣٩٣.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٦٩.

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ٢٧٧، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٦، والهمع: ٢/ ١٣٢.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٠٧.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٨١.

(٨) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٧٨.

٨- المازني:

نقل الخُوَيّ عنه في ستة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عما يجزم فعلين من أدوات الشرط معقباً على قول المصنف (فهذه تجزم فعلين مضارعين):

" وقال المازني[١]: كل واحد منهما مبني على السكون، واحتج بأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع؛ لوقوعه موقع الاسم، والشرط لا يقع موقع الاسم؛ لأن أدوات الشرط تطلب الأفعال، فيبقى الاسم مبنياً على الأصل ..."[٢].

- **ويقول** في حديثه عن الوقف على المقصور المنون:

" فالألف الموقوف عليها من المنون في الرفع والجر هي الأصلية، وفي النصب هي المبدلة من التنوين، هذا مذهب سيبويه[٣] ... وقال المازني[٤]: هي المبدلة من التنوين في الأحوال كلها؛ لأنه تنوين قبله فتحة، فوجب أن يقلب ألفاً، كما في قولك: (رأيت زيدا) ..."[٥].

٩- المبرد:

نقل الخُوَيّ عنه في تسعة عشر موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في باب الاستثناء:

" اعلم أن (حاشا) معناها التبرئة والاستثناء، وفيها ثلاثة مذاهب: ... والثالث: وهو مذهب المبرد[٦]، أنها ترد حرفاً وفعلاً جمعاً بين الدليلين ..."[٧].

- **ويقول** في أوزان الاسم الخماسي المجرد:

" والثاني: (فَعْلَلِل)، ومثاله من الصفات: (جَحْمَرِش)[٨] ... قال أبو العباس[٩]:

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٥، والإنصاف: ٢/ ٤٩٣.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٨١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٨٩.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٠٠، ٨٠١.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧١١، ٧١٢.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩١.

(٧) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٨) الجَحْمَرِش: مِنَ النِّسَاءِ: الثقيلةُ السمِجَة، والجَحْمَرِش أَيضاً: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، وَقِيلَ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ الْغَلِيظَةُ، وَمِنَ الإِبل: الكبيرةُ السِّنِّ، وَالْجَمْعُ جَحامِرُ. (اللسان: (ج ح م ر)

(٩) ينظر: المقتضب: ١/ ٦٨.

لم يرد هذا إلا في النعت خاصة"[١].

١٠- الزجاج:

نقل عنه الخُوَيّ في تسعة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في باب (إنّ) وأخواتها:

" قال الزجاج: إنما جاز الفصل بين (إنّ) واسمها بالظرف وما في معناه- أعني: الجار والمجرور- لأن الظرف محيط بجميع الأشياء، فلا يخلو شيء في العالم من زمان ومكان وإن لم يذكر معه، وإذا ذكر لم يزد ذكرهما على ما كان معلوماً قبل الذكر، فكأنهما لم يذكرا، فصار الفصل كلا فصل؛ فلذلك جاز أن يفصل بينهما بالظرف دون غيره"[٢].

- **ويقول** في نواصب المضارع:

" و(إذن) موضوعة للجواب والجزاء، فإذا قلت لمن قال:(آتيك): (إذن أُكرمَكَ)، فالمعنى: أن الإكرام جزاء له على الإتيان.

قال الزجاج[٣]: تأويلها: إنْ كان الأمر كما ذكرت فإني أكرمك"[٤].

١١- ابن السراج:

نقل عنه الخُوَيّ في خمسة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في بيان وجه النصب في نحو: (عاد القهقرى):

" وفي انتصاب هذه الأنواع وجهان: أولهما: وهو قول أبي بكر بن السري[٥]، أنها صفات لمصادر محذوفة، كما في: (ضربته شديداً)، والتقدير: عاد العودة القهقرى ..."[٦].

- **ويقول** في باب الإمالة:

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٦٢٦، ٦٢٧.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٣.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٥٦.

(٥) ينظر: الأصول: ١/ ١٦٠/ ١٦١.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٦٣.

" ولك أن تقول: إن النحاة اتفقوا على أن أقوى أسباب الإمالة الكسرة والياء ... وإنما وقع الخلاف بينهم في الأقوى منهما، فذهب أبو بكر بن السراج[١] إلى أن الياء أقوى؛ لأنها حرف، والحرف أقوى من الحركة، ولأن الياء تعد بكسرتين ..."[٢].

١٢- الزجاجي:

نقل عنه الخُوَيّ في خمسة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن (مُذْ، ومُنْذُ):

" قد بينا أن (مذ، ومنذ) يكونان حرفين تارةً واسمين تارةً، وأنهما إذا كانا اسمين كانا من ظروف الزمان، وكانا مرفوعين على الابتداء، وما بعدهما خبرهما، وهذا ما ذهب إليه الجمهور، وقال أبو القاسم الزجاجي صاحب (الجمل)[٣]: ما بعدهما مرفوع بالابتداء، وهما الخبر"[٤].

- **ويقول** في باب النعت:

" وقوله (أسبق التوابع، وهو النعت) ليس متفقاً عليه، بل النحاة قد اختلفوا: فمنهم من يقدم النعت كالزجاجي[٥] ..."[٦].

١٣- السيرافي:

نقل عنه الخُوَيّ في اثني عشر موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن أقسام ظرف الزمان من حيث التصرف وعدمه:

" القسم الثاني: المنصرف الذي لا يتصرف، نحو: (مساءً)، و(عِشاءً)، و(بُكَيْراً)، و(سُحَيْراً)، و(ضَحْوَةً)، و(عَتَمَةً)، إذا أردت به زمناً معيناً ...

وقال أبو سعيد السيرافي: إنما امتنع هذا من التصرف؛ لأنه عرف من غير جهة التعريف؛ لأن وجوه التعريف خمسة: الإضمار، والإشارة، والعلمية، واللام،

---

(١) ينظر: الأصول: ٢/ ٤٨٠.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٠٧.

(٣) ينظر: الجمل: ١٥١.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٤٠.

(٥) ينظر: الجمل: ٢٦.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٦٦.

والإضافة إلى المعرف بأحد الأربعة، وليس في هذه الضروب شيء من ذلك"[١].

- **ويقول** في باب الضرورة الشعرية:

" اعلم أن من جملة ضرائر الشعراء إسكان المتحرك، وهو ضربان:

أحدهما: ضرورة حسنة، وهي إسكان حروف العلة ...

والضرب الثاني: ضرورة قبيحة، وهي إسكان الحرف الصحيح، وهو قليل، فمن ذلك قول الشاعر:

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوازُ مَوْعِدُكُمْ *** أَوْ نَهْرُ تِيرَى ولَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ[٢]

أنشده أبو سعيد السيرافي هكذا، وأنشد قبله:

ما لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ عِزٍّ يَلُوذُ بِهِ *** إلاّ بَنُو الْعَمّ فِي أَيْدِيهِمُ الكُرَبُ

فأسكن الفاء من (يعرفْكم)، والقياس ضمها ..."[٣].

١٤- أبو علي الفارسي:

نقل عنه الخُوَيّ في عشرين موضعاً، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن ظرف المكان المبهم:

" وقد اختلفت العبارات في حد المبهم ... وقال الشيخ أبو علي الفارسي[٤]: هو كل ما ليس له نهاية معروفة ولا حدود محصورة"[٥].

- **ويقول** في حديثه عن حروف العطف:

" واعلم أن الشيخ أبا علي الفارسي[٦] لم يعد (إمّا) في حروف العطف؛ لدخول

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٦٥، ١٦٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير، ينظر: الديوان: ٤٥، والحجة للقراء السبعة: ٢/ ٦، ٨٠، ٦/ ٢٩٦، والخصائص: ٢/ ٣١٩، ٣٤٢، والمحتسب: ١/ ١٢٣، ٢/ ٥٩، واللسان: (ش ث ث)، (ع ب د). والشاهد: (ولَا تَعْرِفْكُمُ الْعَرَبُ)، حيث سكن آخر الفعل، وهو في موضع الرفع للضرورة.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٥٧، ٧٥٨.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٦٠.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٩٨.

(٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٢٤.

الواو العاطفة عليها، والتي تأتي بغير واو فليس قبلها ما يحكم بالعطف عليه ..."[١].

١٥- الزمخشري:

نقل عنه الخُوَيّ في ثمانية مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** في حديثه عن شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف:

" الشرط الثاني: ألا يكون ثلاثياً ساكن الوسط، فإن كان كذلك- كـ(نوح)، و(لوط)- صرف، كذلك جاء في الكتاب العزيز، وألحقه الزمخشري[٢] بـ(هند) في جواز الصرف ومنعه، وهو القياس ..." [٣].

- **ويقول** في حديثه عما ينتصب بفعل مضمر:

" والتقدير في (عَمْرَكَ الله): عَمَّرْتُكَ اللهَ، قال سيبويه: صارت (عَمْرَكَ اللهَ) منصوبة بـ(عَمّرْتُكَ اللهَ)[٤]. قال الزمخشري: أصلها التعمير، وإنما حذفت الزوائد منها، فإذا قلت: (عَمْرَكَ اللهَ) فكأنك قلت: (بتعميرك الله)، أي: بإقرارك له بالبقاء[٥]"[٦].

١٦- الجزولي:

نقل عنه الخُوَيّ في سبعة مواضع، ومنها:

- **يقول الخُوَيّ** معقباً على قول المصنف في تعريف الكلام: (الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع):

" اعلم أن هذا حد تام ينطبق على المحدود مانع من النقص والزيد، وقد سبقه إليه شيخه الجزولي"[٧].

- **ويقول** في حديثه عن اسم الفعل:

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٨٩.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٦.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٢.

(٥) هذا القول لابن يعيش، وليس للزمخشري، ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٣٠.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٢٤.

(٧) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١.

" ومنها: (تَيْدَ) على وزن (لَيْسَ) بمعنى (أمْهِل) أيضاً. قال أبو موسى الجزولي[١]: وهو (تَيدَ) على وزن (مَرِضَ، وأصله: (وَئِدَ)، من أصول حروف التُّؤَدة ..."[٢].

هذا، ومن العلماء الذين صرح بأسمائهم في نقله عنهم:

نقل عن أبي عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ في موضعين، وأبي الخطاب- الأخفش الأكبر- في موضع واحد، وخلف الأحمر ت ١٨٠هـ في موضعين، وأبي عمرو الشيباني ت ٢٠٦هـ في موضع واحد، وأبي عبيدة في موضع واحد، وأبي زيد الأنصاري في موضعين، والأصمعي في موضع واحد، وأبي عبيد ت ٢٢٤هـ في موضع واحد، وابن السكيت في موضعين، وثعلب في موضع واحد، وابن كيسان في موضعين، وابن دريد في موضع واحد، والرماني ت ٣٨٤هـ في موضع واحد، وابن جني في موضعين، والجوهري في سبعة مواضع، وابن بابشاذ في ثلاثة مواضع، والأعلم الشنتمري في موضع واحد، وابن السيد البطليوسي في موضع واحد، وابن الأنباري في موضعين.

* * *

(١) ينظر: المقدمة الجزولية: ٥٤.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٨١.

ثانياً: مصادره من الكتب:

صرح الخُوَيّ بأسماء بعض الكتب التي نقل عنها في شرحه، إلا أن ذلك قليل؛ لأنه لم يُعْن بنسبة ما نقل من أقوال أو آراء إلى أصحابها أو مصادرها من الكتب التي نقل عنها، ومن الكتب التي صرح بالنقل عنها:

ا- كتب النحو:

صرح الخُوَيّ بأسماء ثلاثة من كتب النحو، وهي:

١- الكتاب، لسيبويه:

صرح الخُوَيّ باسمه مرة واحدة، وذلك في قوله في تعليقه على قول الشاعر:

فَمَا سُبِقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ * * * ولَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ[(١)]:

" وروي: (ولكن طفت علماء قلفة قنبر)، وهذا وجد في كتاب سيبويه"[(٢)].

٢- التذكرة، لأبي علي الفارسي:

صرح باسمه في موضعين، وهما:

- يقول في حديثه عن علة بناء نحو: (حَذَامِ، وفَجَارِ، وفَسَاقِ):

" وقال أبو علي في (التذكرة): إنما بنيت؛ لتضمنها تاء التأنيث ..."[(٣)].

- ويقول في باب العدد معقباً على قول المصنف (فتقول: كتبته لغرة شهر كذا ...):

" قال أبو علي في (التذكرة): ولا تقول لأول يوم من الشهر: مستهل، بل أول الشهر أو غرته، أو تقول لما دخلت منه؛ لأن مستهل الشهر حين رؤية الهلال، فلا يطلق إلا على الليلة الأولى"[(٤)].

٣- الإنصاف، لابن الأنباري

صرح باسمه في موضع واحد، وذلك في قوله عند حديثه عن خبر (ليس):

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ٢١٦، والمقتضب: ١/ ٢٥١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٥/ ٢١٩، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ٣٧٠، وشرح المفصل: ١٠/ ١٥٥، والخزانة: ٧/ ٩٨. الغرلة: القلفة. الشاهد: قوله: (علماء)، والمراد: (على الماء)، فحذفوا.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٦٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٩٣.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥١٩.

" ومذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، واختاره ابن الأنباري، ونص عليه في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، قال: لأنه (ليس) كـ(ما) في نفي الحال والجمود، فلتكن مثلها في امتناع تقدم خبرها عليها"[١].

ب - كتب اللغة والمعاجم:

صرح الخُوَيّ باسم كتابين من كتب اللغة، وهما:

١- العين، للخليل بن أحمد:

صرح باسمه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن ضوابط الفعل اللازم، فيقول:

" والثاني: كونه على وزن (فَعُلَ)، ولا ينتقض هذا الضابط بما حكاه الخليل في كتاب (العين) من تعدي (رَحُبَ) في قول نصر بن سيار[٢]: (أرحُبَكُم الدُّخُولُ في طاعةِ الكِرْماني)[٣]، أي: أوسعكم، فإن هذه شاذة"[٤].

٢- الصحاح، للجوهري:

صرح باسمه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن المقصور والممدود السماعيين، فيقول:

" إنما يذكر في النحو ما يضبط بالمقاييس والقواعد، أما ما لا يدخل فيه غير السماع فهو اللغة المحضة، فليطلب من كتبها ... ومن رجع إلى كتابي (الواو، والياء) من الصحاح للجوهري لم يشذ عنه شيء"[٥].

* * *

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٥٥.

(٢) هو نَصْرُ بنُ سَيَّارٍ، أَبُو اللَّيْثِ المَرْوَزِيُّ، نَائِبُ مَرْوَانَ بنِ مُحَمَّدٍ على خُرَاسَانَ، وَكَانَ مِنْ رِجَالِ الدَّهْرِ سُؤْدُداً وَكَفَاءةً، حَدَّثَ عَنْ عِكْرِمَةَ وَأَبِي الزُّبَيْر، خَرَجَ عَلَيْهِ أَبُو مُسْلِمٍ الخرساني وَحَارَبَه، فَعَجِزَ عَنْهُ نَصْرٌ، وَاسْتَصْرَخَ بِمَرْوَانَ غَيْرَ مَرَّةٍ، فَبَعُدَ عَنْ نَجْدَتِهِ، فَتَقَهقَرَ نَصْرٌ، وَجَاءهُ المَوْتُ عَلَى حَاجَةٍ، فَتُوُفِّيَ سنة ١٣١هـ. (سير أعلام النبلاء: ٥/ ٤٦٣، ٤٦٤).

(٣) ينظر: العين: (ر ح ب)، والارتشاف: ٤/ ٢٠٨٩، واللسان: (ر ح ب)، وتاج العروس: (ك ر م).

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٩٣.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٩٩، ٦٠٠.

الفصل الرابع

الحدود النحوية بين ابن إياز والخُوَيِّ

الفصل الرابع: الحدود النحوية بين ابن إياز والخُوَيّ

تمهيد:

اهتم علماء النحو بذكر التعريفات للأبواب النحوية والصرفية؛ وذلك ليتميز كل باب من غيره، ولا تختلط، وليسهل على طلاب العربية التمييز بينها.

والحد لغة: الفصل الحاجز بين الشيئين؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه: حدود، وفَصْلُ ما بين كل شيئين حد بينهما، وحدَّ الشيءَ من غيره يَحُدُّه حدّاً، وحدَّدَه ميزه[١].

واصطلاحاً : قول دال على ماهية الشيء، أو قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز[٢].

وقد عرفه ابن إياز بقوله:

" للحد معنيان: لغوي، واصطلاحي.

فمعناه في اللغة: المنع، ومنه حدود الدار.

ومعناه في الاصطلاح: قول شارح لغيره يطرد وينعكس، ومعنى المنع فيه موجود"[٣].

والمطالع شرحيهما يجد أنهما كما عنيا بالتعريف للأبواب النحوية والصرفية، فقد عنيا بتعريف المصطلحات داخل كل باب، وكذلك اهتما بشرح وبيان التعريفات التي أوردها المصنف، وإليك بيان ذلك:

أولا: الحدّ عند كل منهما للأبواب النحوية والصرفية، ويتضح بالآتي:

١- الأبواب التي اتفقا في الحد لها:

اتفق ابن إياز والخُوَيّ في التعريف بعدد من الأبواب النحوية والصرفية في شرحيهما، ولكن اختلفت طريقتهما في التعريف بها، فقد وجدت ابن إياز يجمع بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي، أما الخُوَيّ فاقتصر على التعريف الاصطلاحي، ولم يتعرض للجانب اللغوي إلا قليلاً.

ومن الأبواب التي اتفقا في التعريف بها: البناء، والإضافة، والترخيم، والعطف

---

(١) ينظر: اللسان، وتاج العروس: (ح د د).

(٢) ينظر: التعريفات، للجرجاني: ٨٧.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٢٩.

بنوعيه، والعدد، والإمالة، والإبدال، والحكاية، والإدغام.

- **يقول ابن إياز** في تعريف الإضافة:

" للإضافة معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: الإسناد، قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا *** إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ(١)

والصناعي: وصل اسم باسم لفظاً أو تقديراً من غير حاجز سوى اللام غالباً، يتعقبه جر الثاني"(٢).

- **ويقول الخُوَيّ:**

" اعلم أن الإضافة هي: نسبة شيء إلى الاسم بواسطة حرف الجر"(٣).

- **ويقول ابن إياز** في تعريف الإدغام:

" الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في غيره، قال الجوهري: أدْغمتَ الفرسَ باللجام، إذا أدخلتَه في فمه، وفيه لغتان: (إدْغام) كـ(إكْرام)، و(ادّغام) كـ(اقتدار)، وفعله: (ادّغمت).

ومعناه عند النحاة: وصل حرف بحرف من غير حركة، وتصييرهما بحيث يعمل المخرج فيهما عملاً واحداً"(٤).

- **ويقول الخُوَيّ:**

" الإدغام: هو إدخال أحد الحرفين المتقاربين أو المتماثلين في الثاني ... وسمي إدغاماً من قولهم: أدغم اللجام، إذا أدخله في فم الفرس، فلما كان هذا إدخال حرف في حرف سموه إدغاماً، ويقال: (إدغام) بالتخفيف، و(ادّغام) بالتشديد"(٥).

فالملاحظ هنا أن الخُوَيّ اقتصر على التعريف الاصطلاحي في المثال الأول، وبين اشتقاق اللفظ في الثاني، أما ابن إياز فجمع بين التعريفين اللغوي

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: الديوان: ٧٨، واللباب: ١/ ٣٨٧، واللسان: (ح ي ر)، (ض ي ف)، وشرح التصريح: ١/ ٦٧٣ وتاج العروس: (ح ي ر)، (ض ي ف). والمعنى: لَمَّا دخلنا هذا البيتَ أَسْنَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْل منسوب إلى الحِيرَةِ مخطَّطٍ فيه طرائق.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٦٧.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٩٤.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ١١٠٨.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٢٥.

والاصطلاحي، واستشهد ببيت من الشعر على معنى الإضافة اللغوي.

٢- الأبواب التي انفرد ابن إيازبالحد لها:

انفرد ابن إياز بالحد لعدد من الأبواب النحوية والصرفية، بينما أهمل الخُوَيّ التعريف بها، وهي:

الصرف، والتثنية، والفاعل، والتعجب، والاستثناء، والمبتدأ والخبر، والجزم، وأفعل التفضيل، واسم الفعل، والنكرة والمعرفة، والعلم، والضمير، والتابع، والنعت، والتوكيد، والبدل، والوقف.

وقد يذكر أحيانا في تعريف بعض المصطلحات أكثر من تعريف، وقد يفاضل بينها، ومن أمثلة ذلك:

- **يقول ابن إياز** في تعريف التعجب:

" التعجب: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره "[١].

وبعد أن شرح التعريف يذكر لنا تعريفين آخرين، فيقول:

" وقيل في تعريفه: انفعال بنية النفس عند الشعور بأمر خفي سببه.

وقيل: هو تعبير النفس لما ورد عليها من أمر خارج عن العادة"[٢].

- **ويقول** في تعريف الوقف:

" وفيه قولان:

الأول: أنه قطع الكلمة عما بعدها لفظاً أو تقديراً، فاللفظ أن تقف على الكلمة، وبعدها شيء، والتقدير أن تقف عليها، وليس بعدها شيء.

والثاني: أنه وقف عن تحريك الحرف.

والأول أولى لأمرين:

الأول: أن الموقوف عليه قد يكون مسكناً في غير الوقف، نحو: (مَنْ)، و(كُلْ)، و(هَلْ)، فلا يتصور حينئذ فيه الوقوف على الحركة.

والثاني: أنه قد يقف عن التحريك، وهو غير واقف، كقولك: (واحدْ)، (اثنانْ)، (ثلاثهْ)"[٣].

---

(١) المحصول: ١/ ٣٧٤.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٣٧٤.

(٣) المحصول: ٢/ ١٠٩٠.

٣- الأبواب التي انفرد الخُوَيّ بالحد لها:

انفرد الخُوَيّ بتعريف بعض الأبواب النحوية، ومن ذلك:

الأفعال المتصرفة، والتعدي، والمفعول المطلق، والندبة، والتصريف، والضرورة الشعرية.

ومن الأمثلة على ذلك:

يقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف فيما يتعدى إليه جميع الأفعال: (الضرب الأول: المصدر ...):

" الأولى أن يبدل لفظ (المصدر) بالمفعول المطلق، وهو: المصدر المذكور مع ما هو بمعناه من فعل أو شبهه؛ لتقوية معناه أو إيضاحه والواقع موقعه".

ثم شرح التعريف، وأخرج محترزاته[١].

- **ويقول** في تعريف التصريف:

" تغيير يلحق الكلمة في ذواتها".

وبعد أن شرح هذا التعريف يقول:

" وإنما سمي هذا التغيير تصريفاً من تصريف الحديث والكلام، وهو: تغييره بحمله على غير الظاهر، ومنه تصريف الرياح، وهو تحويلها من حال إلى حال جنوباً وشمالاً ..."[٢].

ثانيا: الحد عند كل منهما للمصطلحات النحوية والصرفية داخل الأبواب:

عرف ابن إياز والخُوَيّ بالمصطلحات النحوية والصرفية داخل الأبواب النحوية والصرفية، إلا أن ابن إياز كان أكثر عناية منه بشأنها، فقد اتفقا في التعريف ببعض المصطلحات، ومن ذلك: التعريف بـ(الحرف، والمؤنث الحقيقي، والروم، والإشمام، والتضعيف).

وانفرد ابن إياز بتعريف بعض المصطلحات في الوقت الذي أهمل فيه الخُوَيّ التعريف بها، ومن ذلك تعريف (اللفظ، والمفرد، والمفيد، والقول، والتنوين، وتنوين

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٥٩، ١٦٠.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٦٧.

التنكير، والتمكن، والمقصور، والمنقوص، والتعليق، والإلغاء، والظرف المختص، والمتقاربان).

وإليك بعض الأمثلة التي توضح ما ذكرته:

- **يقول ابن إياز** في تعريف الروم والإشمام في تعقيبه على قول المصنف في باب الوقف: (ويجوز الرّوم، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته، وقد يجوز الإشمام في المرفوع ...):

" في عبارته نظر؛ وذلك لأن معنى الروم هو أن تأتي بالحركة خفية، فهو مختص بالحركة فقط، فينبغي أن يقول: هو الإشارة إلى الحركة ...

وأما الإشمام فهو مخصوص بالمضموم عند البصريين؛ وذلك لأن معناه ضم الشفتين بعد الإسكان دلالة على أن الاسم قد كان في حالة الوصل محركا بها إما إعراباً وإما بناءً"[١].

- **ويقول الخُوَيّ** في باب الوقف:

" اعلم أن للوقف سبع لغات: " ...

اللغة الرابعة: الروم، وهو: أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ...

اللغة الخامسة: الإشمام، وهو ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم ..."[٢].

- **يقول ابن إياز** في تعريف اللفظ:

" اللفظ، والمراد به: ما يطرحه اللسان من الأقوال المؤتلفة من الحروف التي هي أصوات مقطعة مختلفة باختلاف مقاطعها المسميات المخارج تأليفاً اصطلاحياً"[٣].

- **ويقول** في تعريف (المتقاربين):

" المتقاربان: ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقام ذلك"[٤].

* * *

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٩٢.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٧.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ١١١٢.

الفصل الخامس: موقف ابن إياز والخُوَيِّ من المصنف.

ويشتمل على:

المبحث الأول: الاعتراضات على المصنف

المبحث الثاني: الاستدراكات على المصنف

المبحث الأول: الاعتراضات على المصنف

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المواضع التي اتفق فيها ابن إياز والخُوَيّ في الاعتراض على ابن معط.

المطلب الثاني: الاعتراضات التي انفرد بها ابن إياز على ابن معط.

المطلب الثالث: الاعتراضات التي انفرد بها الخُوَيّ على ابن معط.

المبحث الأول: اعتراضات ابن إياز والخُوَيّ على المصنف

تمهيد:

لم يكن ابن إياز والخُوَيّ مجرد تابعين أو مقلدين أو مجرد شارحين لكلام المصنف، ولم يقفا عند التمثيل للقواعد أو نسبة الآراء إلى أصحابها، بل كانت لهما شخصيتهما المستقلة الواضحة، فكانا يوافقان ويخالفان ويعقبان على كلام المصنف بما يدل على ظهور شخصيتهما العلمية، ومما يدل على ذلك أنهما كانا يتعرضان لكلام المصنف بالنقد والإصلاح أحياناً، أو بالاستدراك عليه أحياناً، وأحيانا أخرى يخالفانه في بعض آرائه، فأردت أن أسلط الضوء على موقفهما من المصنف في فصوله، وإليك بيان ذلك:

المطلب الأول: المواضع التي اتفق فيها ابن إياز والخُوَيّ في الاعتراض على ابن معط.

١- في أقسام الكلمة:

اتفق النحاة على أن أقسام الكلمة منحصرة في ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف. يقول سيبويه:

" والكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[١].

وذكر ابن معط في (الفصول) دليل حصر الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة، فقال:

" ودليل حصرها أن المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وهو الاسم، وسمي بذلك؛ لسموه على قسيميه، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه، وهو الفعل، وسمي باسم أصله، وهو المصدر، والمصدر فعل حقيقة، وإما ألا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف ..." [٢].

وقد اعترض كل من ابن إياز والخُوَيّ على ابن معط في ذلك بأن قسمته غير حاصرة، فيقول ابن إياز:

" هذا الذي استدل به المصنف على حصر الأقسام فيه خلل؛ وذلك أن قسمته غير حاصرة، إذ تحتمل وجهاً رابعاً، وهو أن تخبر عنه لا به، وسواء كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع، بل سواءً كان ممكن الوقوع أو محالاً؛ إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة

---

(١) الكتاب: ١/ ١٥.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٠.

لا تصير به القسمة عند الإخلال به حاصرة"[١].

ويقول الخُوَيّ:

" عليه في هذا الكلام مؤاخذات عدة: ... الثانية: قوله (المنطوق به إما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه وبه، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه، وإما ألا يصح الإخبار عنه ولا به) ممنوع، بل ههنا قسم آخر، وهو: أن لا يدل على معنى أصلاً. ولا يقال: أراد بالمنطوق به ما يدل على معنى؛ لأنا نقول: ليس في اللفظ دلالة على ذلك.

والثالثة: أنه أحدّ انحصار الدال على معنى في الأقسام الثلاثة التي ذكرها مسلّماً، فهو عين النزاع.

وللمنازع في جملة الأقسام أن يقول: وإما أن يدل على معنى يصح الإخبار عنه، ولا يصح به .

ولا يقال: هذا القسم لا وجود له؛ لأنا نقول للمدعي: إن الأقسام العقلية أربعة ..."[٢].

فقد وافق الخُوَيّ ابن إياز في اعتراضه على المصنف، وقد أصاب الشارحان في اعتراضهما على المصنف؛ وذلك لأن القسمة العقلية تقتضي أن تكون الأقسام أربعة، الممكن منها ثلاثة أقسام، وأما الرابع فلا وجود له في الواقع، وعدم إمكانه وعدم وجوده لا يخل بالقسمة، فتبين بذلك أن الحصر الذي ذكره المصنف ناقص غير تام.

هذا، وقد ذكر النحاة في وجه انحصار أقسام الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة أدلة أخرى، منها:

١- أن الكلمة إما أن يصح الإخبار عنها أو لا، فإن صح فهو الاسم، وإن لم يصح فإما أن يصح الإخبار بها أو لا، فإن صح فهي الفعل، وإلا فهي الحرف، فظهر بهذا أن الاسم كلمة يخبر بها وعنها، والفعل كلمة يخبر بها ولا يخبر عنها، والحرف كلمة لا يخبر بها ولا عنها[٣].

٢- الاستقراء والتتبع، ومعناه أن علماء اللغة تتبعوها، فلم يجدوا سوى هذه الأقسام، فوقع الإجماع منهم على ذلك[٤].

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٢١.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٦، ٧.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٤.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٢١، والأشباه والنظائر: ٢/ ٦.

٣- أن الألفاظ دوال على المعاني التي تحتها، والمعاني منقسمة إلى ثلاثة أقسام، فوجب أن تكون الألفاظ الدالة عليها ثلاثة، والمعاني ذات يخبر عنها، وهي الاسم، وخبر عن تلك الذات، وهو الفعل، وواسطة بينهما إما لإثبات الخبر للمخبر عنه أو لنفيه عنه، أو لغير ذلك من المعاني، وذلك هو الحرف(١).

٤- أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني الاسم، والأول الفعل(٢).

وقد اختار هذا الوجه ابن إياز، فقال:

" وهذا الوجه قوي؛ لأنه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات"(٣).

٥- أن هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال، ولو كان هناك قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ولو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة(٤).

*   *   *

٢- في حد الاسم

اختلفت عبارات النحاة في حد الاسم، وقد حده ابن معط بقوله:

" فحده: كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى"(٥).

وقد اعترض عليه **ابن إياز** بأن تعريفه غير جامع؛ لأن هناك من الأسماء ما يدل على المعنى مقترناً بالزمان، نحو: (الصَّبُوح)، و(الغَبُوق)، و(القَيْل)، فكان يجب أن يخرج الحد نحو هذه الألفاظ، فيقول ابن إياز:

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٤٢، والمرتجل: ٦، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ١٩٧، والأشباه والنظائر: ٢/ ٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣/١، والبديع في علم العربية: ١/ ٨، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٣٠، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ١٩٧، والتخمير: ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٢٢.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٣، ٤.

(٥) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥١.

" ويرد على الحد قولهم: (مَضْرِب الشَّوْل)، و(خُفُوقَ النجم)؛ وذلك لأن (مَضْرِب الشَّوْل) يدل على الضِّرَاب وزمنه، وذلك وقت معلوم، وكذلك (خُفُوقَ النجم) ...

ويرد على الحد (الصَّبوح)، و(الغَبوق)، و(القَيْل)، فالصَّبُوح: الشرب في أول النهار، والغّبُوق: الشرب في آخره، والقيل: الشرب في وسطه، فهذه أسماء، وقد دل كل واحد منها على معناه مقترناً بالزمان، فيجب أن تخرج من الحد، ولو قال: (مجردة من أحد الأزمنة الثلاثة) لسلم من الاعتراض ..."(١).

وكذلك اعترض **الخُوَيّ** على حد المصنف للاسم بنحو من هذا، فيقول:

" قوله (دلالة مجردة من زمان ذلك المعنى) يخرج: (الصَّبُوح) و(الغَبُوق) فإنهما يدلان دلالة مقترنة بالزمان؛ لأن (الصَّبُوح): الشرب في أول النهار، و(الغَبُوق): الشرب في آخره"(٢).

ويجاب على هذين الاعتراضين بما يلي:

- أن (مَضْرِب) في قولهم (مَضْرِبَ الشَّوْلِ) موضوع للزمان الذي يقع فيه الضراب، ولم يوضع للضراب، فهو اسم زمان، فإذا قيل: (أتى مَضْرِبُ الشَّوْلِ)، فالمعنى: أتى وقته، والضراب إنما فهم منه؛ لكونه مشتقاً من لفظه، والمراعى في الحدود الأوضاع لا ما يفهم من الاشتقاق واللوازم(٣).

- أن المراد بالزمان أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال، و(الصبوح)، و(الغبوق) لا يدلان على زمان معين بهذا التفسير، بل بتفسير كونه أول النهار أو آخره(٤).

* * *

٣- في حد الفعل

للنحاة في حد الفعل عبارات مختلفة، وقد عرفه ابن معط بقوله:

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٣١، ٣٢.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٢، والأشباه والنظائر: ٤/ ٣٥٦.

(٤) ينظر: الهمع: ١/ ٢٦.

" فحده: كلمة تدل على معنى في نفسها دلالةً مقترنةً بزمان ذلك المعنى"[١].

واعترض **ابن إياز** على هذا الحد بأن هناك من الأفعال ما لا يدل على زمان معين، وهو الفعل المضارع، وما يدل على الزمان دون الحدث، كالأفعال الناقصة، وما لا يدل على الحدث ولا الزمان، كـ(نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفعلي التعجب، فالتعريف إذن غير جامع، **يقول ابن إياز**:

" وقد كان الواجب أن يقول: (مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة)؛ ليسلم الحد عن النقض بمثل الصَّبُوح ...

ويرد على هذا الحد الاعتراض بالفعل المضارع، نحو: (يَقُوم)، و(يَقْعُد)؛ إذ زمانه مبهم شائع بين المستقبل والحال، ألا ترى أن (يَقُوم) يصلح لهما صلاحية (الرَّجُل) لكل آدمي ذكر، وإذا كان الأمر كذلك فالمضارع غير مقترن بزمان معين.

ويرد أيضا على هذا الحد الأفعال الناقصة؛ فإنها لا تدل على المصادر، بل على الأزمنة فقط ...

ويرد أيضا (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، وفعلا التعجب؛ إذ هي أفعال، ولا تدل على حدث ولا على زمان"[٢].

وقد ذكر **الخُوَيّ** هذا الاعتراض الأخير في تعقيبه على حد الاسم، فيقول:

" الثالث في الاعتراضات: أن هذا الحد يدخل فيه (عَسَى)، و(نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(حَبَّذا)، وفعل التعجب، فإنها لا تدل على الزمان، وهي مع ذلك أفعال"[٣].

ثم قال معقباً على حد الفعل:

" قد سبق من الكلام على حد الاسم ما يصح به معنى هذا الحد، وفصوله المخرجة للاسم والحرف عنه، وما يرد عليه من النقوض، وما يجاب به عنها، فلا نطول بإعادته"[٤].

ويجاب على هذه الاعتراضات بما يلي:

- أن المضارع دال في نفسه على زمان معين؛ لأنه وضع كذلك، وعدم فهم الزمان الدال عليه؛ لوقوع الاشتراك، وذلك لا يخرجه عن دلالته في نفس الأمر.

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٢.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٣- ٤٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٢.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٨.

- أن الأفعال الناقصة تدل على المصدر، وإنما المسلوب استعمال المصدر مع وجود الخبر؛ لأنه قد صار كالنائب عنه.

- أن الأفعال الناقصة مأخوذة من الأفعال التامة؛ ولذلك سميت ناقصة، فهي في الأصل دالة على الأحداث والأزمنة، وتجريدها من الحدث عارض، وقد أقيم خبرها مقامه، فكأنها دالة عليه حين عوضت عنه.

- أن الأفعال المذكورة كانت دالة على الزمان في الأصل، ولكن قطعت عن الزمان لغرض الإنشاء، فـ(نِعْمَ) منقول من (نَعِمَ)، و(بِئْسَ) منقول من (بَئِسَ)، و(حبّذا) أصله: (حَبُبَ ذا)، فهي دالة على الزمان في الأصل، وعروض قطعها عن الزمان لا يؤثر في فعليتها، كما لم يؤثر نقل (بعْتُ)، و(حَرّرْتُ) وأخواتهما من الأخبار إلى الإنشاء، وقطعها عن الزمان بذلك في إبطال فعليتها؛ لعروض ذلك[١].

*   *   *

٤- في علامات الفعل

تحدث ابن معط عن علامات الفعل، فقال:

" وعلامته: (قد)، والسين و(سوف)، والأمر، والنهي، والجزم، والتصرف إلى الماضي والمستقبل، واتصال الضمائر البارزة به ..."[٢].

وقد اعترض كلا الشارحين على عبارة: (واتصال الضمائر البارزة به) بأن فيها إطلاقاً، وتحتاج إلى أن تقيد بـ(المرفوعة)، **فيقول ابن إياز**:

" ومنها الضمائر البارزة فيه، يريد: (فَعَلْت)، و(فَعَلا)، و(فَعَلُوا)، و(فَعَلْنَ) ... ولو أنه ضم إلى ذلك قيدا آخر، وهو: (المرفوعة)، كما فعل ابن الحاجب في (مقدمته)[٣] لكان جيّداً؛ لأن الأسماء لا يتصل بها ضمير بارز مرفوع"[٤].

ويقول الخُوَيّ:

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٣٩، والهمع: ١/ ٢٦.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٣/ ٨٥٨.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٥٢.

" وينبغي أن تقيد البارزة بالمرفوعة، فيقول: (الضمائر البارزة المرفوعة) احترازاً من الضمائر المنصوبة والمجرورة، نحو: (رأيتُ ضَارِبَكَ)، و(غُلامَكَ) ..."[١].

أقول: إن الضمائر البارزة منها: المرفوع، والمنصوب، والمجرور، وعبارة المصنف توهم أنها تجمع الأنواع الثلاثة، فكان الأولى أن يقيدها بـ(المرفوعة)؛ لدفع هذا الإيهام، وقد يعتذر عن المصنف بأن المقرر عند النحاة أنه إذا ذكر الضمير البارز في علامات الفعل فالمراد به الضمير المرفوع، وهذا ما ذكره ابن مالك في قوله:

" والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره"[٢].

*   *   *

٥- في ما لا ينصرف

ذكر ابن معط العلل المانعة الاسم من الصرف، ثم قال:

" وكل ما لا ينصرف معرفة إذا نكر انصرف"[٣].

وقد اعترض كل من ابن إياز والخُوَيّ على عبارة المصنف السابقة بأن فيها إطلاقاً وإرسالاً، **فيقول ابن إياز:**

" أقول: يشير إلى نحو: (أحمد)، و(إبراهيم) فإنهما لا ينصرفان معرفة، فـ(أحمد) سبباه التعريف ووزن الفعل، و(إبراهيم) العجمة والتعريف، فإذا نكرا انصرفا؛ لبقائهما على سبب واحد. لكن في كلامه تسامح، وذلك أنا قد قدمنا أنك لو سميت رجُلاً (أحمر) لم ينصرف للتعريف ووزن الفعل، فإن نكر فسيبويه[٤] لا يصرفه، فهذا لا ينصرف معرفةً ولا نكرةً، ويبعد أن يكون وافق الأخفش[٥] في صرف (أحمر) اسم رجل بعد التنكير. وكذلك لو سمينا رجُلاً بـ(مساجد) لم ينصرف، فإن نكرته لم

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٠.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ١٥.

(٣) الفصول الخمسون: ١٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٩٨.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣١٢، وعلل النحو: ٤٥٨، واللباب: ١/ ٥١١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢.

ينصرف أيضاً ..."[١].

ويقول الخُوَيّ معقباً على عبارة المصنف السابقة:

" تقول: (مررْتُ بإبراهيمَ وإبراهيمٍ آخرَ)، فتصرف الثاني؛ لتنكيره وبقائه على سبب واحد، وهو العجمة فقط.

واعلم أن هذا الضابط ليس على إطلاقه، فإنه يقتضي صرف المسمى بـ(مساجدَ)، و(أحمرَ)، و(حمراءَ) إذا نكر، وأنه لا ينصرف بعد التنكير بالاتفاق كما لا ينصرف قبل التسمية. بل الضابط: أن كل ما لا ينصرف معرفةً لكونه معرفةً إذا نكر انصرف؛ لزوال التعريف المؤثر في منع صرفه"[٢].

والحق مع الشارحين فيما ذكراه؛ لأن ما كان نحو (أحمرَ) من الصفات الموازنة للفعل، أو (مساجدَ) من الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع يكون ممنوعا من الصرف قبل جعله علماً، وكذلك يكون بعد جعله علماً، فإذا زالت عنه العلمية رجع إلى حالته الأولى قبل العلمية، قال سيبويه:

" وإنما منعك من صرف (أحْمَرَ) في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل، فـ(أحْمَر) إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرَّته إلى حاله إذ كان صفة"[٣].

* * *

٦- في المفعول المطلق

ذكر ابن معط في أقسام المفعول المطلق المصدر المختص المبين للنوع، فقال:

" والمختص أتي به لبيان النوع، وهو إما نكرة موصوفة أو معرف باللام، كقولك: (ضربتُه ضرباً شديداً)، و(ضربتُه الضربَ)"[٤].

وقد اعترض عليه كل من الشارحين في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٤٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ١٩٨.

(٤) الفصول الخمسون: ١٨٤.

" وهنا تنبيه: وهو أنه لو قال: (أو معرف) من غير أن يتبعه باللام لكان أحسن، إذ كان حينئذ يشمل المعرف باللام والمعرف بالإضافة"[١].

ويقول الخُوَيّ معقباً على كلام المصنف:

" اعلم أن هذه القسمة غير منحصرة؛ لأن هنا قسماً ثالثاً، وهو المضاف، نحو: (ضربتُ ضربَ زيدٍ)"[٢].

وما ذكره الشارحان هو ما عليه جمهور النحاة؛ لأن الاختصاص يكون بالوصف، كقوله تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا ﴾[٣]، أو بالتعريف بالألف واللام، نحو: (أكرمتُ محمداً الإكرامَ)، أو بالإضافة، نحو: (أكرمت الضيفَ إكرامَ الأسخياءِ).

وقد أثبت المصنف المعرف بالإضافة في ألفيته، فقال[٤]:

وَمِنْ بَيَانِ النَّوْعِ عَادَ الْقَهْقَرَى   وَاشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ يَمْشِي الْخَطَرَا
وَقَدْ ضَرَبْتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ   ....

وبذلك يتبين ما في عبارته في (الفصول) من قصور.

*   *   *

٧- في المستثنى بـ(إلا) المنقطع

تحدث ابن معط عن حكم المستثنى بـ(إلا)، فقال:

" فاللازم النصب: هو المستثنى من الواجب، كقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾[٥]، والمستثنى المنقطع، كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠)

---

(١) المحصول: ١/ ٤٢٥.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١٦٢.

(٣) سورة الفجر، الآية/ ١٩.

(٤) ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٤٤٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٢٤٩.

إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾[١]"[٢].

وقد اعترض عليه الشارحان في استشهاده بالآية الكريمة على الاستثناء المنقطع، **فيقول ابن إياز:**

" وإنما يستقيم استشهاد المصنف على قول من يذهب إلى أن إبليس ليس من الملائكة؛ ليكون ذلك استثناءً منقطعاً"[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" ولقائل أن يقول: استشهاد المصنف بقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ليس بسديد؛ لوجهين:

أحدهما: أن إبليس كان من الملائكة، فهو استثناء من الجنس، وليس استثناءً منقطعاً.

والثاني: سلمنا أنه استثناء منقطع، لكنه استثناء موجب، والمستثنى من موجب منصوب على كل حال، فلم قلت: إن نصبه؛ لكونه منقطعاً؟!"[٤].

اختلف النحاة في الاستثناء في هذه الآية، فيرى بعض النحاة أنه استثناء منقطع؛ لأن إبليس ليس من الملائكة، وممن ذهب إلى ذلك الزجاج[٥]، ووافقه المصنف كما يتضح من كلامه السابق.

ويرى بعضهم أنه استثناء متصل؛ لأن إبليس كان من الملائكة، وممن ذهب إلى ذلك: المبرد[٦]، والزمخشري، يقول الزمخشري:

" فإن قلت: كيف استثنى إبليس من الملائكة وهو من الجنّ؟ قلت: قد أمر بالسجود معهم فغلبوا عليه في قوله: (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ)، ثم استثنى كما يستثنى الواحد منهم استثناءً متصلاً"[٧].

ويبدو من كلام الشارحين السابق أنهما يذهبان إلى هذا الرأي.

---

(١) سورة الحجر، الآيتان/ ٣٠، ٣١.

(٢) الفصول الخمسون: ١٩٠.

(٣) المحصول: ١/ ٤٨٢.

(٤) شرح الفصول: ١/ ١٨٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٧٩.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٥.

(٧) الكشاف: ٤/ ١٠٥.

ويلاحظ في هذا الشاهد أن الاستثناء من كلام تام موجب، فالمستثنى في هذا واجب النصب سواءً كان متصلاً أم منقطعاً، فإن كان المصنف يقصد بالاستشهاد به المستثنى المنقطع من كلام موجب فاستشهاده صحيح، ويكون قد فاته مما يجب نصبه المستثنى المنقطع من كلام تام غير موجب؛ لأنه لم يمثل له، وإن كان يقصد به الاستشهاد على المستثنى المنقطع من كلام تام غير موجب فاستشهاده غير صحيح.

*   *   *

٨- في المستثنى المكرر بعد (إلا)

ذكر ابن معط من المواضع التي يجب فيها نصب المستثنى أن يكون مكرراً بعد (إلا)، فقال:

" والمستثنى المكرر، كقوله: (ما جاءني أحدٌ إلا إخوتُك إلا زيدا)"[١].

وقد اعترض ابن إياز والخُوَيّ على المصنف في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" وهنا تنبيه: وهو أن المصنف أظهر المستثنى منه، فقال: (ما جاءني أحدٌ إلا إخوتُك إلا زيداً)، ومراده ما يجب نصبه، وغير خفي أنه يجوز إبدالهما من (أحد) أو إبدال أحدهما ونصب الآخر، فلا يحصل ما أراد. وهذا واضح"[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" وإذا عرفت هذا فحكم المصنف بوجوب نصب الاستثناء المكرر ليس على إطلاقه، بل بشرط وجوب نصبه بسبب تكرره جعل واحد من المكرر بدلاً فعند ذلك يتعين النصب في الباقي من المكرر، أما قبل ذلك فكل واحد من المكرر يجوز جعله بدلاً، ويجوز نصبه على الاستثناء، فإذا أبدلت واحداً تعين النصب في الباقي"[٣].

إذا تكرر المستثنى بـ(إلا) فإن ذلك يكون على ضربين :

الأول: أن يكون التكرار للتوكيد، وذلك في موضعين:

أحدهما: إذا تكرر المستثنى مع (إلا) بعد واو العطف، نحو: (ما جاءَ إلا زيدٌ وإلا عمروٌ)، و(حضرَ الطلابُ إلا محمداً وإلا علياً).

---

(١) الفصول: ١٩٠.

(٢) المحصول: ١/ ٤٨٩.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٨٩.

والآخر: إذا كان الثاني بدلاً من الأول أو عطف بيان له، قال سيبويه:

" ولو قلت: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله) كان جيِّداً إذا كان (أبو عبد الله) زيدا، ولم يكن غيره؛ لأن هذا يكرر توكيداً، كقولك: (رأيت زيدًا زيدًا)" [١].

الضرب الثاني: أن يكون التكرار لغير التوكيد، وذلك في غير العطف والبدل، وهو على ضربين أيضاً:

أحدهما: أن يكون العامل الذي قبل إلا مفرَّغاً للعمل فيما بعدها، فيسلط العامل حينئذ على أحد المستثنيات، وينصب ما عداه، كقولك: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا)، و(ما مررت إلا بزيدٍ إلا عمرا)، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال:

" هذا باب تثنية المستثنى، وذلك قولك: (ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً)، ولا يجوز الرفع في (عمرو) من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر، وإن شئت قلت: (ما أتاني إلا زيداً إلا عمروٌ)، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون (زيد) منتصباً من حيث انتصب (عمرو) فأنت في ذا بالخيار ..."[٢].

وإنما نصب أحدهما ورفع الآخر؛ لأن العامل لا يشغل بأكثر من معمول واحد، ولأن إبدال أحدهما من الآخر ممتنع؛ إذ المراد أن الاسمين جميعاً مستثنيان، فمعناهما في ذلك واحد، وإن اختلف إعرابهما[٣].

والآخر: أن يكون العامل مشغولاً بالعمل في المستثنى منه، فإن تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها، كقولك: (ما قام إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ).

وإن تأخرت- وكان الكلام موجباً- نصبت جميعها أيضاً، نحو: (قام القومُ إلا زيداً إلا عمراً)، وإن كان الكلام غير موجب أعطى واحد منها ما يعطاه لو انفرد، وينصب ما عداه، نحو: (ما قام القومُ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكراً)، وقد أشار إلى ذلك المبرد، فقال:

" تقول: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً)، وإن شئت قلت: (إلا زيداً إلا عمروٌ)، فالمعنى فيهما جميعاً واحدٌ وإن اختلف الإعراب؛ لأنك لو شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء، ولم يصح البدل؛ لأن المرفوع منهما موجب"[٤].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٤١.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٩٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥١.

(٤) المقتضب: ٤/ ٤٢٤.

وإنما أبدل أحدهما من المستثنى منه و نصب الآخر؛ لأن المبدل منه مرة لا يبدل منه أخرى، إذ صار بالإبدال منه أوّلاً كالساقط ، فلو قلت: (ما جاء أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً) كان في التقدير كقولك: (ما جاء إلا زيدٌ إلا عمراً)، وهذا يمتنع فيه الإبدال[١].

ومما سبق يتبين لنا أن المثال الذي مثل به المصنف لوجوب نصب المستثنى مثال صحيح، ويحصل به الغرض المراد من التمثيل، وليس الأمر كما ذكر الشارحان؛ لأنه إذا أبدل أحدهما وجب نصب الآخر، ولا يجوز إبدالهما جميعاً؛ لما سبق بيانه.

* * *

٩- في المنادى المفرد النكرة

ذكر ابن معط أن المنادى إذا كان مفرداً مقصوداً يكون مبنياً على الضم، فقال:

" فالمفرد المقصود مبني على الضم، نحو قوله تعالى: ﴿ يَا صَالِحُ ائْتِنَا ﴾[٢]، والنكرة المقصودة، نحو: (يا رجُلُ)"[٣].

واعترض عليه الشارحان في ذلك؛ لأنه قصر بناء المفرد على الضم، **فقال ابن إياز:**

" ينبغي أن يقول: لفظاً أو تقديراً، أما اللفظ فنحو: (يا زيدُ)، و(يا عمروُ)، وأما التقدير فنحو: (يا قاضي)، و(يا حُبْلى). وواو الجمع في قولك: (يا زيدون)، وألف التثنية في قولك: (يا زيدان) نابا مناب الضمة"[٤].

ويقول الخُوَيّ:

" اعلم أن الأولى أن يقال: المنادى المفرد المقصود يبنى على ما يرفع به؛ ليدخل فيه: (يا زَيْدان)، و(يا زَيْدونَ)"[٥].

---

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٥١.

(٢) سورة الأعراف، من الآية/ ٧٧.

(٣) الفصول الخمسون: ٢١٠.

(٤) المحصول: ٢/ ٦٦٦.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٣٠٠ .

أقول: عبارة ابن معط سبقه إليها بعض النحاة، ومنهم: المبرد[١]، وابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والزمخشري[٥].

وعبر ابن الحاجب عن ذلك بقوله:

" ويبنى على ما يرفع به"[٦].

وتبعه في ذلك بعض النحاة، ومن هؤلاء: ابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والمرادي[٩]، وابن هشام الأنصاري[١٠]، والسيوطي[١١].

وما عبر به ابن الحاجب أدق وأعم وأوفى من عبارة ابن معط ومن وافقه؛ لأنها تشمل المفرد والمثنى والجمع، واللفظي والتقديري.

*   *   *

١٠- في النعت المقطوع

تحدث ابن معط عن جواز إتباع النعت المنعوت في الإعراب أو قطعه عنه إذا تكررت النعوت، فقال:

" وإن تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول، وإن شئت نصبتها بمعنى (أعني)، وإن شئت رفعتها بمعنى الابتداء، وإن شئت عطفت بعضها على بعض"[١٢].

وقد اعترض كل من الشارحين على المصنف في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: الأصول: ١/ ٣٣٠.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٢٧.

(٤) ينظر: اللمع: ٧٩.

(٥) ينظر: المفصل: ٣٦.

(٦) شرح المقدمة الكافية: ٢/ ٤١٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٩٥.

(٨) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٤٩.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ٢٧٧.

(١٠) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٠٤.

(١١) ينظر: الهمع: ٣/ ٣٨.

(١٢) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٣٥.

" أقول: كلامه مطلق، ويحتاج إلى تقييد، وذلك أن الصفة على نوعين:

أحدهما: يقصد به تبيين الموصوف، فقياسه إذن أن يجري عليه في إعرابه، فإنه لما كان مجهولاً عند المخاطب، واحتاج إلى ما يبينه جريا مجرى شيء واحد، وصارا كالموصول والصلة.

والآخر: يكون الموصوف غنياً عنه، وإنما يذكر للمدح أو الذم، فهذا يجوز جريه عليه في إعرابه وقطعه عنه ... فالتكرار ليس بشرط للقطع"(١).

ويقول الخُوَيّ:

" واعلم أن قوله (وإن تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول، وإن شئت نصبتها، وإن شئت رفعتها) أن هذا الحكم مختص بما إذا تكررت النعوت، وليس كذلك، بل النعت يجوز فيه الوجوه الثلاثة، نحو قولك: (مررتُ بزيدٍ الكريم) ... نعم يشترط أن يكون فيه مدح أو ذمّ؛ لأن القصد بقطع النعت عن إعراب المنعوت إنما هو تنبيه على جلالة المنعوت أو دناءته"(٢).

إذا كان المنعوت واحداً، فلا يخلو النعت من أن يكون واحداً أو متعدداً، فإن كان النعت واحداً، فإما أن يكون المنعوت نكرةً أو معرفةً، فإن كان نكرةً فلا يجوز في النعت إلا الإتباع، نحو: (مررتُ برجلٍ قائمٍ)؛ وذلك لأن المنعوت محتاج إليه لتخصيصه.

وإن كان المنعوت معرفةً ومعلوماً لدى المخاطب، وكانت الصفة للمدح أو الذم أو الترحم، جاز إتباع النعت المنعوت في إعرابه، وجاز القطع إلى الرفع أو النصب، وإلى ذلك يشير سيبويه بقوله:

" باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعتَه فابتدأتَه، وذلك قولك: (الحمدُ لله الحميدِ هو)، و(الحمدُ لله أهلَ الحمدِ)، و(المُلكُ لله أهلَ المُلكِ)، ولو ابتدأته فرفعتَه كان حسناً ... أما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفة، فيُتبعونه الأولَ، فيقولون: (أهلِ الحمدِ والحميدِ هو)، وكذلك (الحمدُ لله أهلِه) إن شئت جررت، وإن شئت نصبت، وإن شئت ابتدأت"(٣).

وذهب بعض النحويين- كالزجاجي- إلى اشتراط تكرار النعت في جواز القطع، فلا يجوز القطع إلا إذا تكررت النعوت، قال:

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٦٦، ٨٦٧.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٧٤.

" وإذا تكررت النعوت، فإن شئت أتبعتها الأول، وإن شئت قطعتها منه، ونصبتها بإضمار (أعني) أو رفعتها بإضمار المبتدأ، كقولك: (مررتُ بإخوتِك الظرفاء الكرماء العقلاء ... "[١].

ويبدو من كلام المصنف موافقته للزجاجي في ذلك، والصواب هو ما عليه سيبويه وجمهور النحاة؛ لموافقته السماع.

*　　*　　*

١١- في أسباب الإمالة

ذكر ابن معط من أسباب إمالة الألف أن تقع بعدها راء مكسورة، فقال:

" أو بعدها راء مكسورة، نحو: (النّارِ) ..." [٢].

واعترض عليه الشارحان في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" وتخصيص المصنف الراء المكسورة فيه نظر؛ لأن كل حرف مكسور بعد الألف يجوِّز الإمالة، فإن كان لمح قوة الراء المكسورة في التجويز هنا ففيه عذر ضعيف"[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" وقوله (أو بعدها راء مكسورة نحو: النّارِ) يشعر أنه من جملة الأسباب المستقلة، وليس كذلك، وإنما الإمالة فيه لأجل الكسرة، لكن الراء تقوي الإمالة إذا كانت مكسورة، كما تمنع الإمالة إذا كانت مضمومة أو مفتوحة؛ لأنها حرف مكرر، فحركتها بحركتين ... وإذا حققت النظر علمت أن الإمالة في (طارِق) وبابه إنما كانت لأجل الكسرة التي بعد الألف، لكن حروف الاستعلاء تعارض الكسرة؛ لاقتضائها التفخيم، وتغلبها إذا لم تكن على راء، فإذا كانت الكسرة على راء غلبت؛ لما ذكرنا من أنها تعد بكسرتين"[٤].

وما ذكره الشارحان قد سبق إلى ذكره جمهور النحاة، يقول سيبويه:

---

(١) الجمل: ١٥.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٥٦.

(٣) المحصول: ٢/ ١٠٠٠.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٠٧، ٦٠٨.

" وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً؛ لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف، وذلك قولك: (مِنْ حِمارِك)، و(مِنْ عَوارِه)، و(مِنْ المُعارِ)، و(مِنْ الدُّوَارِ)، كأنك قلت: (فِعالِل)، و(فَعالِل)، و(فُعالِل).

ومما تغلب فيه الراء قولك: (قارِبٌ) و(غارِمٌ)، و(هذا طارِدٌ)، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورةً بعد الألف التي تليها، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في (فُعَال) في الجر و(فَعَال)؛ لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الألفات"[١].

* * *

(١) الكتاب: ٤/ ١٣٦، ١٣٧. وينظر: المقتضب: ٣/ ٤٨، والأصول: ٣/ ١٦٧، واللباب: ٢/ ٤٥٦، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤٩٨.

المطلب الثاني

الاعتراضات التي انفرد بها ابن إياز على ابن معط.

المطلب الثاني: الاعتراضات التي انفرد بها ابن إياز على ابن معط

كان لابن إياز بعض الاعتراضات التي انفرد بها على المصنف، وإليك بيان ذلك:

١- في تعريف الكلام

بدأ ابن معط حديثه في (الفصل الأول: في بيان الكلام والكلم والكلمة والقول) بتعريف الكلام، ويقول **ابن إياز** معقباً على ذلك:

" أساء الترتيب؛ لأنه بدأ بتعريف الكلام، وقد كان الواجب أن يبدأ بتعريف الكلمة؛ لأنها مفردة، والكلام مركب، وتعريف المفرد سابق مقدم على تعريف المركب"[١].

وبالرجوع إلى كتب النحو وجدت أن النحاة اختلفوا في ذلك على فريقين:

الفريق الأول: قدم تعريف الكلمة على تعريف الكلام، ومن هؤلاء: الزمخشري[٢]، والصيمري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، والرضي[٦]، والقرشي[٧] الكيشي[٨].

وحجتهم في ذلك: أن الكلام مركب، ولا يمكن تصوره إلا بعد تعريف مفرداته وأجزائه، يقول الرضي:

" إنما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه"[٩].

وعلله الكيشي بأن نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركب، وتعريف المفرد واجب التقديم على تعريف المركب؛ لاستحالة تصور الكل بدون الجزء[١٠].

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٧.

(٢) ينظر: المفصل: ٢٣.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٧٤، ٧٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ١/ ٢١٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٣١.

(٧) هو مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن عَبْد اللطيف، شمس الدِّين الْقُرَشِيّ الكيشي، العَلامَة المصنّف ذو الفنون، مدرِّس النّظاميّة ببغداد، ولد بكيش سنة ٦١٥هـ، وكان موته بشيراز سنة ٦٩٥ هـ، وله ثمانون سنة. (تاريخ الإسلام: ١٥/ ٨٢٠، ومعجم المؤلفين: ٨/ ٢٧٨)

(٨) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: ٦٩.

(٩) شرح الكافية للرضي: ١/ ٣١.

(١٠) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب: ٦٩.

والفريق الثاني: قدم تعريف الكلام على الكلمة، ومن هؤلاء: الجزولي[١]، وابن معط[٢]، والشلوبين[٣]، وابن مالك[٤].

وحجتهم في ذلك: أن المقصود هو الكلام؛ لأنه هو الذي به يقع التفاهم والتخاطب بين الناس، وبه يعبرون عن أغراضهم ومقاصدهم[٥].

وأرى أن كلا المذهبين مقبول؛ لأن له وجها صحيحاً فيما ذهب إليه، فلا داعي لاعتراض الشارح على المصنف في ذلك.

* * *

٢- في حد الإعراب

عرف ابن معط الإعراب بقوله:

" فالإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحروف ..." [٦].

واعترض عليه **ابن إياز** من وجوه:

الأول: أن هذا التعريف مناقض للعنوان الذي وضعه لهذا الفصل، حيث يقول: (الفصل السادس: في بيان ما لا يخلو أواخر الكلم منه)، فهو يقصد بهذا بيان علامات الإعراب، وهي ملفوظ بها، وفسر الإعراب بالتغير، وهو معنوي، فيقول:

" ومذهب المصنف أن الإعراب معنى؛ ولهذا فسره بالتغير، وإذا كان كذلك فكيف يطابق قوله: (الفصل السادس: في بيان ما لا يخلو أواخر الكلم منه)، وهل يمكن وصف المعنى بأن أواخر الكلم لا يخلو منه ومن ضده؟! بل لا يستقيم كلامه، ولا ينطبق بعضه على بعض إلا على تقدير حذف مضاف، أي: لا يخلو أواخر الكلم من أماراته، ولا شك في أن الأمارة على الإعراب الحركة"[٧].

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية: ٣.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ١٤٩.

(٣) ينظر: التوطئة: ١١٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٥٧.

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٧، وتوضيح المقاصد: ١/ ٢٦٧، وشرح الأشموني: ١/ ٢٤.

(٦) الفصول الخمسون: ١٥٤.

(٧) ينظر: المحصول: ١/ ٦٣.

الثاني: أن قوله (تغير أواخر الكلم) يحتاج إلى تقدير مضاف، فيقال: صلاحية تغير الآخر، وهذا من المجاز، والحدود تصان عنه، فيقول ابن إياز:

" لا بد من أن يقول: الإعراب صلاحية تغير الآخر، وإلا لم يستقم، ألا ترى أن (زيدٌ) في قولك: (قام زيدٌ) معرب، وليس فيه اختلاف بالفعل، وإنما الاختلاف فيه بالقوة، بمعنى أنه صالح أن يختلف بالنصب والجر، فلا بد من هذا القيد، ومن العجب أن أكثر أهل العربية يخلون به، وإذ تبين فلا بد في كلامه من تقدير مضاف، وحذف المضاف مجاز، وهو قد جعل هذا حدّاً، والحدود تصان عن المجازات"(١).

الثالث: أن التغير لا يكون في ذات الحرف الأخير، وإنما يكون في هيئته بتغير الحركة، فلا بد من أن يقال: صلاحية تغير هيئة الآخر، فيقول ابن إياز:

" أنه يحتاج أن يقول: الإعراب صلاحية اختلاف هيئة الآخر، لأن الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف، بل في هيئته، فالدال من (زيد) كان مضموماً، ثم صار مفتوحاً، ثم صار مجروراً، فالهيئة اختلفت، وأما الدال الذي هو آخر (زيد) فباق كما كان"(٢).

أما الاعتراض الأول فبالتأمل وتدقيق النظر في كلام المصنف يتبين أنه لا تناقض بين عنوان الباب وما ذكره المصنف في تعريفه؛ لأن المصنف قصد بعنوانه مجرد الحصر لما يكون في آخر الكلم من إعراب أو بناء، وقصد بالتعريف بيان معنى الإعراب، فلا حاجة إلى تقدير مضاف كما ذكر الشارح.

وأما الاعتراض الثاني فيجاب عليه بأن التغير الحاصل في آخر الكلمة نتيجة اختلاف العوامل الداخلة عليه، فهو تغير فعلي؛ لأن الكلمة تكون في حالة إعرابية معينة، فيدخل عليها عامل أو يتغير موقعها الإعرابي، فتنتقل إلى حالة إعرابية أخرى، فكلمة (زيد) في نحو: (قامَ زيدٌ) مرفوعة على الفاعلية، فإذا قيل: (رأيتُ زيداً) انتقلت إلى النصب على المفعولية، وإذا قيل: (مررتُ بزيدٍ) انتقلت إلى الجر، فتغير آخرها بتغير العامل أو الموقع الإعرابي، وبناء على ذلك فلا داعي للتقدير الذي ذكره الشارح.

وأما الاعتراض الثالث فيمكن أن يجاب عليه بأن هناك من الأسماء ما يعرب بعلامات فرعية، فالتغير يكون في نفس حرف الإعراب، فعلامة الرفع في الأسماء الستة الواو، وتتغير إلى الألف في النصب، وإلى الياء في الجر، وكذلك الأمر في

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٦٣.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٦٣.

المثنى وجمع المذكر السالم[١].

*   *   *

٣- في (ما لا ينصرف):

من المقرر عند النحاة أن الاسم الممنوع من الصرف يدخله أنواع الإعراب الثلاثة، فيرفع، وعلامة رفعه الضمة، وينصب ويجر، وعلامة ذلك الفتحة، وقد ذكر ابن معط ذلك، فقال:

" وغير المنصرف يدخله الرفع والنصب، ويفتح في موضع الجر"[٢].

واعترض عليه ابن إياز بأنه أطلق لقب (الفتح) على الجر، فيقول:

" وها هنا تنبيه: وهو قوله: (وتفتح في موضع الجر)، وفتحة ما لا ينصرف عند سيبويه وأصحابه إعراب[٣]، فكيف أطلق لقب حركة البناء على الإعراب؟ ..."[٤].

أقول: إن عبارة ابن معط عبارة سديدة ولا غبار عليها؛ لأن علماء العربية قد يستعملون ألقاب حركات البناء في التعبير عن حركات الإعراب اتّساعاً واعتماداً على وضوح المعنى.

ومن يتتبع ما كتبه النحاة يجد ذلك واضحاً في كتب بعضهم، وقد عبر شيخ النحاة سيبويه بمثل ما عبر به ابن معط عند حديثه عن إعراب ما لا ينصرف، فقال: (وكان في موضع الجر مفتوحاً)[٥]، ولم يعترض عليه أحد من النحاة في ذلك.

---

(١) مذهب أكثر البصريين أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة حروف إعراب. ينظر: الإنصاف: ١/ ١٧، وشرح المفصل: ١٩٢/١، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧، والتذييل والتكميل: ١/ ١٧٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣١٣، والمساعد: ١/ ٢٩، والهمع: ١/ ١٣٦.

(٢) الفصول: ١٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١، والمقتضب: ٣/ ١٧١، ٣٠٩، والإيضاح العضدي: ١٣، والمسائل العسكرية: ٢٤٣- ٢٤٧، والمقتصد: ١٠٠/١، وشرح المفصل: ١/ ٥٨، وشرح التسهيل: ١/ ٤١، والهمع: ١/ ٧٥.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٨٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢١.

وقد ذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني إلى أن عبارة سيبويه هي الأحق في الاستعمال والأولى في التعبير، فقال:

" واعلم أن قوله (وكان في موضع الجر مفتوحاً) عبارة صاحب الكتاب، وقد قال أصحابنا: إن هذا تسامح منه في العبارة؛ لان الفتح من أسماء البناء، وما لا ينصرف ليس بمبني، فحقه عندهم أن يقال: وكان في موضع الجر منصوباً.

والقول فيه عندي أن صاحب الكتاب استعمل الفتح تحقيقاً، وأن المعنى يقتضي استعماله هنا خصوصاً وإن لم يكن ما لا ينصرف مبنياً ... فلما كانت الفتحة غير دالة على المعنى الذي لأجله سميت نصبا، سمي الاسم مفتوحا، كما تقول: وكان الاسم في موضع الجر محرّكاً بالفتح، وإذا قلت: وكان في موضع الجر منصوباً، لم يصح على الظاهر؛ إذ هو كقولك: وكان في موضع الجر مفعولاً ... فكذا التحقيق في مسألتنا أن تقول: ما لا ينصرف يحرك في حال الجر بالفتحة، أو يكون مفتوحاً في حال الجر، أي: كذا يكون لفظه، فقد بان من هذه الجملة أن الحقيقة ما ظنوه مجازاً، والمجاز ما توهموه حقيقةً. فاعرفه"(١).

ومن هذا يعلم أن اعتراض الشارح على عبارة صاحب (الفصول) ليس بسديد؛ لأنها عبارة صحيحة، ولا غضاضة فيها على ما حققه العلامة عبد القاهر الجرجاني.

* * *

٤- في الأسماء الستة:

الأسماء الستة تستعمل مضافة إلى غير ياء المتكلم، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء في اللغة المشهورة، فيقال: (هذا أبوك)، و(رأيتُ أباك)، و(مررْتُ بأبيك)، وقد تستعمل مفردة غير مضافة، فتعرب بالحركات الظاهرة، فيقال: (هذا أبٌ)، و(رأيتُ أباً)، و(مررتُ بأبٍ)، وقد أشار ابن معط في حديثه عن الأسماء الستة إلى ذلك، فقال:

" وكلها تفرد إلا (ذو)، وإن أفرد (فُوك) أبدل من واوه ميم"(٢).

---

(١) ينظر: المقتصد: ١/ ١٥– ١٧.

(٢) الفصول الخمسون: ١٦٠.

وقد **اعترض ابن إياز** على قول المصنف (وإن أفرد (فُوك) أبدل من واوه ميم)، فقال:

" وفي كلامه نظر؛ لأنه يقتضي بظاهره أنه لا تبدل الميم من واوه إلا في حال إفراده، وليس كذلك؛ إذ قد تكون في حال الإضافة، كقولك: (هذا فَمُ زيدٍ) ..."[١].

أقول: أصل (فم): (فَوْه) على وزن (فَعْل)؛ وذلك لقولهم في الجمع: (أفْوَاه)، وفي التصغير: (فُوَيْه)، ويقال: (تَفَوّهَ فلانٌ بكذا).

ويستعمل مضافاً، فيعرب بالحروف كأخواته من الأسماء الستة، ويستعمل مفرداً فيجب قلب واوه ميماً بعد حذف الهاء، ويعرب بالحركات الظاهرة.

ووجب قلب الواو ميماً؛ لأنها لو لم تقلب ميماً لقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلتقي ساكنان: الألف، والتنوين، فتحذف الألف لذلك، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك غير جائز[٢].

وقد يستعمل بالميم حال الإضافة، يقول ابن السراج:

" فإذَا أضافوهُ ففيهِ لغتانِ: يقولُ بعضهُم: (هذَا فُوكَ)، و(رأيتُ فاكَ)، و(في فيكَ)، فيجيئونَ بموضعِ العينِ ويحذفونَ اللامَ، وهيَ لغةٌ كثيرةٌ إذَا أضافوا، ومنهم مَنْ يقولُ: (هَذا فمُكَ)، و(رأيتُ فَمَكَ)، و(في فمِكَ)"[٣].

ومما ورد بالميم حال الإضافة قوله r :

" لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ عِنْدَ اللهِ أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ"[٤].

وقول الراجز:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ[٥]

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ١٦٤.

(٢) ينظر: اللباب: ١/ ٨٨.

(٣) الأصول: ٣/ ٢٧٣.

(٤) هذا الحديث رواه أبو هريرة -رضي الله عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه: ٢/ ٦٧٠، ٦٧٣، في باب فضل الصيام، حديث رقم (١٧٩٥، ١٨٠٥)، ومسلم: ٢/ ٨٠٦، باب فضل الصيام، حديث رقم (١١٥١). الخلوف: هو تغيير طعم الفم وريحه؛ لتأخر الطعام عنه. والشاهد: قوله: (فم الصائم)، حيث جاء (فم) مضافاً مع بقاء الميم.

(٥) هذا البيت من الرجز، وهو لرؤبة، ينظر: الديوان: ١٥٩، والمسائل العضديات: ٢٢٨، والمقاصد النحوية: ١/ ١٣٩، والتصريح: ١/ ٦٠، ٢/ ٧٤٢، والهمع: ١/ ٤٠، وشرح الأشموني: ١/ ٧٦، والخزانة: ٤/ ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠. والشاهد: قوله: (فمُه)، حيث جاء (فم) مضافاً مع بقاء الميم.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن بقاء الميم في الإضافة مختص بالضرورة الشعرية، فقال:

" وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فم) الميم في الإضافة، كما أبدلها منها في الإفراد، فقال:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهْ

وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الإفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة"(١).

ورد عليه بأنه قد ورد بالميم مضافاً في غير الشعر، كما في الحديث المذكور.

ومما سبق يعلم صواب ما اعترض به الشارح على المصنف، وإن كان قد أجاب على اعتراضه بقوله:

" ويمكن أن يكون أراد بقوله (أبدل) الوجوب، فلا يرد عليه شيء؛ إذ في حال الإفراد يجب البدل، وأما في حال الإضافة فأنت مخير، والأحسن ألا تبدل"(٢).

* * *

٥- في المضارع المتصل بنون التوكيد:

إذا اتصلت نون التوكيد بالمضارع فإن كان مسندا إلى ضمير الواحد بني على الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِين ﴾(٣)، وإن كان مسنداً إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإنهما تحذفان، وتبقى الضمة والكسرة دليلاً عليهما، وقد ذكر ذلك ابن معط، فقال:

" وتحذف الواو في الجمع، والياء في مخاطبة المؤنثة الواحدة، فتبقى الضمة

(١) المسائل البغداديات: ١٥٦.

(٢) المحصول: ١/ ١٦٥.

(٣) سورة يوسف، من الآية/ ٣٢.

والكسرة دليلا عليهما، نحو: (لَيَقُولُنَّ)، و﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[١]"[٢].

واعترض ابن إياز على تمثيل المصنف بالفعل (تَرَيِنَّ) على حذف الياء؛ لأنها لم تحذف، وإنما حركت بالكسر، فقال:

" وفي كلامه تنبيه: وهو أنه قال: (تحذف الواو للضمة قبلها، والياء للكسرة قبلها)، ثم مثل على حذف الواو بقوله (لَيَقُولُنّ)، وعلى حذف الياء بقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾، وليس بصحيح؛ إذ هذه الياء لم تحذف؛ لكون ما قبلها مفتوحاً، بل حركت بالكسر، والتمثيل الجيد أن يقال: (اضْرِبِنّ يا امرأةُ)"[٣].

الأصل في (لَيَقُولُنّ): (لَيَقُولُونَنّ)، فحذفت النون الأولى- نون الرفع- لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو، والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو، وبقيت الضمة دليلاً عليها.

والأصل في (تَرَيِنّ): (تَرْأَيينَ)، على وزن (تَفْعَلينَ)، فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء، فصارت (تَرَيينَ) بوزن (تَفَلِينَ)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فأسكنت، فالتقى ساكنان: لام الكلمة، وياء الضمير، فحذفت الأولى، فصارت (تَرَيْنَ) على وزن (تَفَيْنَ)، ثم حذفت النون ؛ لدخول الجازم، فصار الفعل (تَرَيْ) على وزن (تَفَيْ)، ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف إحداهما، فحركت الياء بالكسرة، فصارت (تَرَيِنّ) بوزن (تَفَينّ) [٤].

فالياء لم تحذف، وإنما حركت بالكسر بعد الفتح حتى يسهل النطق، وهذه ملاحظة دقيقة ذكرها ابن إياز في اعتراضه، إلا أنه أتى بمثال غير مطابق للمسألة التي يتحدث فيها؛ لأنه مثل بفعل الأمر، فقال: (والتمثيل الجيد أن يقال: (اضْرِبِنّ يا امرأةُ)، والحديث عن المضارع، فالأولى أن يقال: (لَتَضْرِبِنّ يا امرأةُ).

* * *

---

(١) سورة مريم، من الآية/ ٢٦.

(٢) الفصول الخمسون: ١٦٥.

(٣) المحصول: ١/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢/ ٤٩٣، والمحصول: ١/ ١٣٥، والتصريح: ١/ ٥٢، ٥٣.

٦- في أسباب البناء على الضم:

ذكر ابن معط علة البناء على الضم، فقال:

" والضم إما لانقطاع الكلمة عن الإضافة، أو للتشبه بما قطع عن الإضافة، أو للإتباع"(١).

وعقب ابن إياز على ذلك، فقال:

" قد ذكر للبناء على الضم ثلاثة أسباب:

الأول: ألا تكون الضمة إعراباً للكلمة في تلك الحال، أعني: حال الإعراب، كالغايات، نحو: (قبلُ)، و(بعدُ) وشبههما ...".

ثم أورد **اعتراضا** على عبارة المصنف السابقة، فقال:

" وهنا تنبيه: وهو أن قوله: (والضم إما لانقطاع الكلمة عن الإضافة) يعطي أن علة البناء على الضم هي ما ذكر، وليس كذا، إن ما ذكره علة البناء، وما ذكرناه علة تخصيص الضمة"(٢).

وما ذكره ابن إياز هو الصواب؛ لأن العلة التي ذكرها ابن معط هي علة البناء، وليست علة خصوص الضم، وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله:

" ويدلّك على أن (قبلُ) و(بعدُ) غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: (قبلُ) وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: (هذا قبلُ)، كما تقول: (هذا قبلَ العَتَمَةِ)"(٣).

وأما علة البناء على الضم فبينها الرضي في قوله:

" وبناء الغايات على الحركة؛ ليعلم أن لها عرقاً في الإعراب، وعلى الضم؛ جبراً بأقوى الحركات؛ لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه، أعني: المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بـ(مِن)، أو منصوبة على الظرفية، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها"(٤).

---

(١) الفصول الخمسون: ١٦٨.

(٢) المحصول: ١/ ٢٥٥.

(٣) الكتاب: ٣/ ٢٨٦.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٣/ ١٧٠.

ويقصد بذلك أن علة بناء نحو: (قبلُ، وبعدُ) على الضم أمران: أحدهما: ما ذكره ابن إياز، وهو: ألا تكون الضمة إعراباً للكلمة في تلك الحال. والآخر: التقوية لها والتعويض عما لحقها من الضعف بحذف المضاف إليه.

* * *

٧- في أسباب البناء على الفتح

ذكر ابن معط أسباب البناء على الفتحة، فقال:

" والفتح طلباً للخفة- غالباً- أو للفرق بين مشتبهين، كلام الإضافة ولام الابتداء"[١].

فبين أن أسباب البناء على الفتح أمران:

الأول: طلب الخفة، كما في بناء: (أينَ)، و(كيفَ).

والثاني: الفرق بين معنيي الحرف الواحد، نحو: لام الابتداء في نحو: (لَزيدٌ قائمٌ)؛ فإنها فتحت للفرق بينها وبين لام الجر.

وقد **اعترض ابن إياز** على ابن معط في تمثيله للبناء على الفتح للفرق بين مشتبهين بلام الجر، فقال:

" وقوله: (للفرق بين مشتبهين، كلام الإضافة) فيه نظر؛ وذلك لأنه في تعليل ما بُنِي على الفتح، ولام الإضافة مكسورة لا مفتوحة، فكيف يستقيم له أن يقول: (كلام الإضافة)، والصحيح ما ذكرته"[٢].

وهذا الاعتراض لا يتوجه على كلام المصنف؛ لأنه يقصد بذلك أن يقول: كما في لام الإضافة ولام الابتداء، فقد فتحت الثانية؛ فرقاً بينها وبين الأولى.

* * *

---

(١) الفصول الخمسون: ١٦٨.

(٢) المحصول: ١/ ٢٥٧

٨- فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل

ذكر ابن معط في كلامه عن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فقال:

" وهي أفعال نقلت من المتعدي إلى اثنين بالهمزة أو التضعيف، وذلك نحو: (أعلَمْتُ)، و(أنْبَأْتُ)، و(نَبَّأْتُ)، و(أخْبَرْتُ)، و(خَبَّرْتُ)، تقول: (أعلَمَ اللهُ زيداً عَمْراً فاضلاً)" [١].

وقد بين ابن إياز في تعليقه على كلام المصنف أن هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما كان من الأفعال متعدياً إلى مفعولين، فنقل بالهمزة، فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: (أعلَمْتُ)، تقول: (علِمَ زيدٌ عمراً ناجحاً)، فإذا زيدت الهمزة قلت: (أعْلَمْتُ زيداً عمراً ناجحاً).

والآخر: أفعال متعدية إلى مفعول واحد بنفسها، وإلى آخر بحرف الجر، وهي:

(أنْبَأْتُ)، و(نَبَّأْتُ)، و(أخْبَرْتُ)، و(خَبَّرْتُ)، و(حدّثْتُ)، لكن شبهت بـ(أعْلَمْتُ)، فتعدت إلى ثلاثة مفاعيل.

ثم **اعترض** على عبارة المصنف، فقال:

" وهنا تنبيه: وهو أن قول المصنف (نقلت بالهمزة أو التضعيف) يقتضي أن الأصل (نَبَأْتُ)، و(خَبَرْتُ) مخففين، فنقلا بالهمزة والتضعيف، ولم ينطق بهما كذلك، فعلم أنه تسامح وإرسال، والصواب ما ذكرته"[٢].

*   *   *

٩- في أفعال المقاربة

تحدث ابن معط في كلامه عن الأفعال الناقصة عن أفعال المقاربة، فقال:

" وأفعال أخر، تسمى أفعال المقاربة، ومنها فعلان للتراخي، وهما: (عسى)، و(أوشك)، وستة لمقاربة الفعل من غير تراخ، وهي: (كاد)، و(كرَب)، و(أخَذ)، و(جعَل)، و(أنشأ)، و(طفِق)" [٣].

وعقب **ابن إياز** على ذلك، فقال:

---

(١) الفصول الخمسون: ١٧٥.

(٢) المحصول: ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) الفصول الخمسون: ١٨٠، ١٨١.

" سمى هذه الأفعال أفعال المقاربة، وكذلك سماها الزجاجي(١) والزمخشري(٢)، وفيه نظر؛ وذلك لأن معنى المقاربة مقاربة الفعل، وليست بأسرها للمقاربة. وبيان ذلك: أنها تنقسم إلى أربعة أقسام: قسم للرجاء والطمع، وهو (عسى)، وقال الجزولي: تكون يقيناً، وقسم لمقاربة الدخول في الفعل، وهو (كاد، وكرَب)، وقسم للدخول فيه، وهو (جعل، وأخذ، وطفق، وأنشأ)، وقسم يستعمل تارةً استعمال (كاد) وتارةً استعمال (عسى)، وهو (أوشك).

وفي كلامه تنبيهان: الأول: أنه أطلق المقاربة على (أخَذَ، وجعَلَ، وطَفِقَ، وأنْشَأ)، وليس الأمر كذلك، وإنما هي للدخول في الفعل.

والثاني: أنه جعل (أوشك) للتراخي مطلقاً كما أن (عسى) كذلك، وقد تقدم أن لها استعمالين، هي في أحدهما كـ(عسي)"(٣).

أورد ابن إياز على ابن معط في كلامه السابق ثلاثة اعتراضات:

أحدها: أنه أطلق لفظ المقاربة على أفعال الرجاء وأفعال الشروع.

وثانيها: أنه أدرج أفعال الشروع مع (كاد)، وجعلها قسماً واحداً للمقاربة من غير تراخ.

وثالثها: أنه جعل (أوشك) و(عسى) للتراخي مطلقا.

بالنسبة **للاعتراض الأول والثاني** أقول: إن تسمية هذه الأفعال أفعال المقاربة لم ينفرد بها ابن معط ، بل إن أكثر النحاة يطلقون عليها ذلك، ويسمونها بهذا الاسم(٤).

وهذه التسمية إما أن تكون من باب المجاز والاتساع في العبارة، بإطلاق اسم الجزء على الكل، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري، إذ يقول:

" وهذا من باب تسميتهم الكل باسم الجزء، كتسميتهم الكلام كلمة "(٥).

وإما أن تكون من باب تغليب بعض أفعال الباب- لشهرة غالبة أو لكثرة وقوعه

---

(١) ينظر: الجمل: ٢٠٠.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٥٧.

(٣) المحصول: ١/ ٣٩٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٧٦، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٠٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٦٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٢٣، والهمع: ١/ ٤٦٨.

(٥) أوضح المسالك: ١/ ٢٦٥.

في الكلام- على بقية الأنواع، وإليه ذهب المكودي[١] وأبو الحسن[٢] الأشموني[٣].

وإما أن تكون هذه التسمية من باب الحقيقة، فلا مجاز ولا تغليب فيها؛ إذ يرى بعض النحويين أن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع مقاربة، وذلك لأن رجاء الفعل دنو لتقدير نيله، ولأن الشروع في الفعل يلزم عليه القرب منه، وممن ذكر ذلك تقي الدين[٤] النيلي[٥].

والأولى بالقبول والأقرب إلى الصواب هو أن تسمية هذه الأفعال أفعال المقاربة من باب التغليب؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب فتغليب، وهذه الأفعال ليست مركبة، بل غاية الأمر أن بعضها شبيه ببعض[٦].

والآخر: أن أفعال المقاربة هي التي وضعت للدلالة على دنو الخبر وقرب وقوعه، وعلى ذلك فليست أفعال الشروع بأفعال مقاربة؛ لأن معنى قولك: (طَفِقَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) أنه شرع في الخروج وتلبس به، ولا يقال: إن الخروج قرُب ودنا من زيد إلا قبل الشروع فيه[٧].

ويبدو أن المصنف يرى أنها جميعا للمقاربة؛ لأنه جعلها قسمين: الأول:ما هو للمقاربة مع التراخي، والثاني: ما هو للمقاربة من غير تراخ.

وبناء على ما سبق لا يتوجه هذان الاعتراضان على كلام المصنف.

وأما **الاعتراض الثالث** في (أوشك) فأقول:

---

(١) هو عبد الرَّحْمَن بن عَليّ بن صَالح، أَبُو زيد المكودي، كان نحوياً عالماً بالعربية، من مصنفاته: البسط والتعريف في علم التصريف، وشرح الأجرومية، وشرح الألفية، وشرح المقصور والممدود لابن مالك، توفي سنة ٨٠٧ هـ. (الضوء اللامع: ٤/ ٩٧، والأعلام: ٣/ ٣١٨)

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون بمصر، ولد بالقاهرة، وولي قضاء دمياط، صنف: شرح ألفية ابن مالك، ونظم المنهاج في الفقه وشرحه، وغير ذلك، توفي سنة ٩٢٩ هـ. (الأعلام: ٥/ ١٠)

(٣) ينظر: شرح المكودي: ٤٢، وشرح الأشموني: ١/ ٣٧٥.

(٤) هو إِبْرَاهِيم بن الْحُسَيْن بن عبيد الله بن إِبْرَاهِيم بْن ثَابت الطَّائِي، تَقِيّ الدّين النيلي، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب. (والصفوة الصفية: ١/ ٥، وبغية الوعاة: ١/ ٤١٠،)

(٥) ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٤٨، وحاشية الصبان : ١/٤٠٥.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ١/ ٤٠٥.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٠٦.

إن الفعل (عسى) يفيد رجاء حدوث الخبر، وله استعمالان عند أهل العربية:

أحدهما: أن يكون فعلاً ناقصاً يرفع المبتدأ وينصب الخبر، نحو: (عسى زيدٌ أن يقومَ)، والمعنى: قارب زيدٌ القيامَ.

والآخر: أن يستعمل فعلاً تاماً، نحو: (عسى أن يقومَ زيدٌ)، فيرفع (أن يقوم) على أنه فاعل لها، ويستغني به عن الخبر، وتكون في ذلك بمنزلة قولك: (دنا قيامُ زيدٍ).

وأما **(أوشك)** فهي موضوعة للإخبار عن حضور الأمر سريعاً، من قولهم: (أوشك يوشك إيشاكاً)، إذا أسرع في السير[١]. وتستعمل أيضا هذين الاستعمالين السابقين، فتارةً تكون ناقصة، نحو: (أوشكَ زيدٌ أن يذهبَ)، والمعنى: قارب زيد الذهاب، وتارةً تستعمل تامة، نحو: (أوشكَ أنْ يذهبَ زيدٌ)، فتكون بمنزلة قولك: قرُب ذهابُ زيدٍ. وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله:

" وتقول: (يوشكُ أنْ تجيءَ)، وأن محمولة على (يوشكُ)، وتقول: (توشكُ أنْ تجيءَ)، فـ(أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: (قاربتَ أنْ تفعلَ)"[٢].

وقد تستعمل استعمال (كاد)، بأن يكون خبرها مضارعاً غير مقرون بـ(أنْ)، فيقال: (أوشك زيدٌ يخرجُ)، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، فقال:

" واعلم أن من العرب من يقول: (عسى يفعلُ)، يشبهها بـ(كاد يفعلُ) ...".

ثم قال:

" وقد يجوز (يُوشكُ يجيءُ)، بمنزلة (عسَى يجيءُ) ... "[٣].

*　　*　　*

١٠- في أقسام ظرف الزمان

قسم ابن معط ظرف الزمان إلى: مبهم، ومعدود، ومختص، فقال:

" وينقسم إلى: مبهم، نحو: (حين)، و(دهر)، و(زمان). ومعدود، وهو: ما صلح في جواب (كمْ). ومختص، وهو: ما صلح في جواب (متى)، كقولك: (سرتُ

---

(١) ينظر: اللسان: (و ش ك).

(٢) الكتاب: ٣/ ١٦٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٨، ١٦٠.

شهرينِ)، و(العامَ)"[١].

وأورد ابن إياز **اعتراضاً** على هذا التقسيم، فقال:

" وهنا تنبيه: وهو أن تقسيم الظرف إلى (مبهم)، و(معدود)، و(مختص) فيه نظر؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لم يجز أن يكون المختص معدودا، ولا المعدود مختصا؛ إذ لا تشارك في الخصائص، والأمر على العكس، ألا ترى إلى أسماء مختصات ومعدودات"[٢].

ذكر النحاة أن ظرف الزمان ينقسم إلى قسمين: مبهم، ومختص أو مؤقت، والمبهم: هو ما كان نكرة لا يدل على وقت بعينه، نحو، (حين)، و(وقت)، والمختص أو المؤقت: ما دل على زمن بعينه مخصوص، نحو: (اليوم)، و(شهر المحرم) [٣].

وهذا هو تقسيم ابن معط في ألفيته؛ إذ يقول:

وَتَقُولُ فِي الْمُبْهَمِ سِرْتُ دَهْراً وَفِي الَّذِي يَخْتَصُّ سِرْتُ شَهْراً[٤]

لكنه خالف هذا التقسيم في كلامه السابق، وقسمه إلى مبهم، ومعدود، ومختص، وهذا التقسيم يوهم أن المختص والمعدود قسمان متغايران، مع أن المعدود نوع من المختص. وضابط ذلك: أن ما يصلح في جواب (كم) يكون مختصاً معدوداً، نحو: (كم صُمتَ؟)، فيقال: (يوماً)، وما يصلح في جواب (متى) يكون مختصاً غير معدود، نحو: (متى سِرْتَ؟)، فيقال: (يومَ الجمعةِ).

وخلاصة القول في ذلك أن ظرف الزمان نوعان: مبهم، ومختص، أو مبهم، ومؤقت، وليس كما ذكر ابن معط أنه ثلاثة أقسام؛ لأن المعدود ليس قسماً برأسه، بل هو نوع من المختص.

* * *

---

(١) الفصول الخمسون: ١٨٤.

(٢) المحصول: ١/ ٤٣٠.

(٣) ينظر: الأصول: ١/ ١٩٠- ١٩٢، والإيضاح العضدي: ١٥٧، واللمع: ٥٦، والمفصل: ٨١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٤١، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٠١، والإرشاد إلى علم الإعراب: ٢٢٣، والارتشاف: ٣/ ١٣٩١، والهمع: ٢/ ١٣٧.

(٤) ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٤٦٠.

١١- في تعريف الحال

الحال من الأشياء التي يتعدى إليها الفعل أو ما في معناه، فيعمل فيها النصب، وقد عرفه ابن معط، فقال:

" وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول بنكرة مشتقة بعد معرفة، قد تم الكلام دونها"[١].

وأورد ابن إياز **اعتراضاً** عليه في هذا الحد بأنه غير صحيح؛ لأنه غير مانع، إذ يدخل فيه الوصف، فقال :

" وهنا تنبيه: وهو أن ما ذكره- وإن كان قد سبقه إليه أبو بكر بن السراج في (أصوله)- يبطل بالوصف في قولك: (جاءني زيدٌ الراكبُ)، و(ضربتُ زيداً المكتوفَ)"[٢].

الحال في اللغة: مأخوذة من التحول الذي هو التغير والانتقال، ويطلق على الوقت الذي أنت فيه، وما يكون عليه الإنسان من خير أو شر[٣].

أما في اصطلاح النحويين فقد اختلفت عباراتهم في حدها؛ فقال ابن عصفور: هو كل اسم منصوب على معنى (في) مفسر لما أبهم من الهيئات[٤].

وقال ابن مالك: هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا معنى (في) غير تابع ولا عمدة[٥].

وعرفه ابن السراج بقوله:

" والحال إنما هو هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه "[٦].

ووافقه في ذلك ابن معط- كما في قوله السابق- وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨].

---

(١) الفصول الخمسون: ١٨٦.

(٢) المحصول: ١/ ٤٤٣.

(٣) ينظر: اللسان: (ح و ل).

(٤) ينظر: شرح الجمل: ١/ ٣٢٦.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٨.

(٦) ينظر: الأصول: ١/ ٢١٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٥٥.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٧.

وقد اعترض ابن إياز على هذا التعريف بالوصف، وبيان ذلك أنه لو قيل: (جاءني رجلٌ عالمٌ) دل هذا على هيئة الفاعل، ولو قيل: (أكرمتُ رجلاً عالماً) دل هذا على هيئة المفعول، وبهذا يكون التعريف غير مانع من دخول غير الحال فيه، وشرط الحدود أن تكون مانعة من غير المحدود.

وقد أجيب على هذا الاعتراض بأمرين:

الأول: أن المراد بالحدود أن يكون اللفظ دالاً على ما ذكروا، والمراد بالحال هو ما يدل على هيئة الفاعل أو المفعول باعتبار الوضع، والصفة لا تدل إلا على هيئة ذات، وإنما أخذ كون الموصوف بها فاعلاً أو مفعولاً من غير جهة دلالتها، فتكون دلالتها على هيئة الفاعل أو المفعول من طريق التضمن والالتزام، فلا تدخل في حد الحال؛ لأنها يراد بها ما وضع للدلالة على هيئة الفاعل أو المفعول بنفسه لا من سياق الكلام(١).

والثاني: أن هناك فرقا بين الصفة والحال، وذلك أن الصفة ترفع الاشتراك في اللفظ، والحال زيادة في الفائدة والخبر- وإن لم يكن للاسم مشارك في اللفظ- فلا تقول: (مررتُ بزيدٍ القائم) إلا إذا كان هناك من يشاركه في اسمه وهو غير قائم، وتقول: (مررتُ بزيدٍ قائماً) سواءً وجد من يشاركه في اسمه أم لا، فقولك (قائماً) ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به، وهو القيام(٢).

وبناء على ذلك يتبين أن الحد الذي ذكره المصنف صحيح، ولا نقص فيه ولا اعتراض عليه؛ لما سبق.

* * *

١٢ - في تعريف التمييز:

عرف ابن معط التمييز بقوله:

" وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ(مِنْ)"(٣).

واعترض عليه ابن إياز في هذا التعريف، فقال:

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: الأصول: ١/ ٢١٤، والمفضل في شرح المفصل: ٢/ ٦٦٦.

(٣) الفصول الخمسون: ١٨٨.

" يعني أن التمييز لا بد فيه من تقدير (مِن)، وقد اغتر بكلام أبي الفتح في (لمعه)، وهو قوله: ولا بد في جميع التمييز من معنى (مِن)[١]. وهذا الإطلاق فيه نظر؛ لأنا إذا قلنا: (طابَ زيدٌ نفساً)، و(أنتَ أحسنُ الناس وجهاً) يلزم من إطلاقه أنه تقدر (مِن) فيه، وقد صرح أبو بكر بن السراج بامتناع ذلك في مواضع من كتابه (الأصول)" [٢].

التمييز إما أن يكون مبيناً إبهاماً في الاسم، وهو ما يقع في الأعداد والمقادير وما في معناها، وهذا تقدر فيه (من)، فالتقدير في نحو: (عندي أحدَ عشرَ رجُلاً)، و(اشتريتُ رطلاً سمناً): (من رجلٍ)، و(من سمنٍ)، وإما أن يكون مبيناً إجمالاً في نسبة العامل إلى فاعله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٣]، أو مفعوله، كقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾[٤]، أو في نحو قوله تعالى: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا ﴾[٥]، وهذا النوع لا تقدر فيه (من).

وقد صرح ابن السراج بأن (من) تحسن في تمييز الأعداد والمقادير وغيرها إذا رد إلى بيان الجنس، فقال:

" وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها فـ(مِنْ) تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس، تقول: (لي مثلُه من الرجال)، (وما في السماءِ قدرُ راحةٍ من السحابِ)، و(لله دَرُّه من الرجالِ)، و(عندي عشرون من الدراهم)، ومنه ما تدخل فيه (من) وتقره على إفراده، كقولك: (لله دَرُّه من رجلٍ)"[٦].

وقد نص أبو علي الفارسي[٧] على ما نص عليه ابن السراح. وقال عنه ابن الخباز[٨]:

---

(١) ينظر: اللمع: ١٢٠.

(٢) المحصول: ١/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) سورة مريم، من الآية/ ٤.

(٤) سورة القمر، من الآية/ ١٢.

(٥) سورة مريم، من الآية/ ٧٤.

(٦) الأصول: ١/ ٣٠٨.

(٧) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٨٢.

(٨) هو أَحْمد بن الْحُسَيْن بن أَحْمد بن معالي بن مَنْصُور بن عَليّ، الشَّيْخ شمس الدّين بن الخباز الإربلي الْموصِلِي النَّحْوِيّ الضَّرِير، كَانَ أستاذاً بارعاً، عَلامَة زَمَانه فِي النَّحْو واللغة وَالْفِقْه وَالْعرُوض والفرائض، من مصنفاته: شرح ألفية ابْن معطٍ، النِّهَايَة فِي النَّحْو، مَاتَ بالموصل سنة ٦٣٧ هـ. (الوافي بالوفيات: ٦/ ٢٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ٣٠٤)

والحق ما قاله أبو علي[١].

ومما سبق يتبين أن ما ذكره الشارح هو الصواب؛ لأن (مِن) لا تدخل على التمييز مطلقاً، وإنما تدخل على التمييز المراد به بيان المقادير والأعداد؛ لأنها أجناس مبينة لإبهام قبلها، فناسبها دخول (من) عليها؛ لأنها تكون لبيان الجنس.

* * *

١٣- في (إنْ) المخففة من الثقيلة:

ذكر ابن معط أنّ (إنّ) إذا خففت وجب اقتران خبرها باللام، فقال:

" وإن خففت (إنّ) وألغيت فلا بد من اللام في جملتها"[٢].

وقد أورد ابن إياز عبارة المصنف هذه، فقال:

" قال رحمه الله: (وإن خففت (إنّ) فلا بد من اللام في خبرها)".

واعترض عليه بأن عبارته فيها إطلاق، وتحتاج إلى تقييد، فقال:

" أقول: في لفظ المصنف إرسال؛ وذلك لأنه أوجب مع التخفيف دخول اللام، وليس كذلك، بل إن أعملت جاز طرح اللام وإثباتها؛ إذ بعملها يحصل الفرق بينها وبين (إنْ) النافية"[٣].

إذا خففت (إنّ) جاز فيها الإعمال والإهمال، فإذا أعملت جاز إثبات اللام وحذفها في الخبر، تقول: (إنْ زيداً لمنطلقٌ)، و(إنْ زيداً منطلقٌ)، وأما إذا أهملت فيجب إثبات اللام في خبرها، قال سيبويه:

" واعلم أنهم يقولون: (إنْ زيدٌ لذاهبٌ)، و(إنْ عمرٌو لخيرٌ منك)، لما خففها جعلها بمنزلة (لكنْ) حين خففها، وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفى بها... وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إنْ عمراً لَمنطلقٌ)"[٤].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢١٢.

(٢) الفصول الخمسون: ٢٠١.

(٣) المحصول: ١/٥٩٠.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٣٩، ١٤٠.

هذا ما عليه جمهور النحاة[١]، ووافقهم في ذلك ابن معط في كلامه السابق، ويبدو أن النسخة التي اعتمد عليها ابن إياز اعتراها السقط؛ ولذلك اعترض على المصنف.

* * *

١٤- في (حتى) الجارة

ذكر ابن معط في حديثه عن حروف الجر أقسام (حتّى)، فقال:

" واللازم الحرفية غير لازم الجر: (حتّى)، فإنها تارة تكون جارة للاسم، نحو: ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾[٢]، وناصبة للفعل بمعنى (كَيْ) أو (إلى)، على تقدير (أنْ) مضمرة، نحو: (سرتُ حتّى أدخلَ البلدَ)، وتارة تكون عاطفة ... وتارة تكون غاية لا عمل لها ..."[٣].

وأورد ابن إياز في ذلك **اعتراضاً** على ابن معط، فقال:

" التي ينصب بعدها الفعل هي الجارة أيضاً عند البصري[٤]، فلا يتوهم أنها قسم آخر، والمصنف جعل هذا قسماً، وأهمل العاطفة، وليس بجيد"[٥].

تأتي (حتّى) في الكلام على ثلاثة أضرب:

الأول: أن تكون حرف جر، وهذه تكون على وجهين:

أحدهما: أن تجر الاسم الظاهر، وذلك إذا كانت بمعنى (إلى)، أي: لانتهاء الغاية، كقوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣٩، ١٤٠، والمقتضب: ٢/ ٣٦٠، والمقدمة الجزولية: ١١٤، وشرح المفصل: ٨/ ٧١، ٧٢، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٦٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) سورة القدر، من الآية/ ٥.

(٣) الفصول الخمسون: ٢١٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٧، والأصول: ٢/ ١٥١، واللامات للزجاجي: ٦٨، وشرح التسهيل: ٤/ ٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٥٣، والارتشاف: ٤/ ١٦٦١، ١٦٦٢، والجنى الداني: ٥٥٤، والهمع: ٢/ ٣٨٠.

(٥) المحصول: ٢/ ٧١٧.

والآخر: أن ينصب الفعل بعدها بـ(أنْ) مضمرة، فتكون جارة للمصدر المؤول، نحو: (أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنة).

والثاني: أن تكون عاطفة، وذلك إذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها، نحو: (قدم الحُجّاجُ حتّى المشاةُ).

والثالث: أن تكون حرف استئناف يبتدأ بعدها الكلام، فلا يقع بعدها إلا الجمل، نحو: (ضربتُ القومَ حتّى زيدٌ مضروبٌ).

وعلى ذلك فلا وجه لاعتراض ابن إياز على المصنف؛ لأن مراد ابن معط أنها تكون جارة للاسم الظاهر أو للمصدر المؤول من (أنْ) الناصبة المقدرة بعدها مع الفعل، بدليل أنه ذكر بعد ذلك (حتّى) العاطفة، والاستئنافية، ولم يسقط العاطفة كما ذكر الشارح.

* * *

١٥- في أقسام العلم

تحدث ابن معط عن أقسام العلم، فقال:

" وينقسم إلى: مفرد، ومركب، ومضاف، فالمفرد إما منقول أو مرتجل، فالمنقول عن اسم عين كـ(أسد)، و(ثَوْر)، والمنقول عن معنى أو صفة، كـ(فَضْل)، و(حَارِث)، والمنقول عن فعل، نحو: (أحْمَد)، و(تَغْلِب)، و(يَزِيد). والمرتجل على ضربين: قياسي، وشاذ ..." [(١)].

وقد **اعترض** عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" وانقسامه إلى: مفرد، ومركب صحيح، ولكن المضاف داخل في المركب، وهو قسم منه، فلا يكون قسماً له، والجيد أن يقال: والمركب مضاف، وغير مضاف"[(٢)].

ينقسم العلم قسمين: مفرد، ومركب، والعلم المركب يندرج تحته ثلاثة أنواع:

١- المركب الإضافي، نحو: (عبد اللهِ)، و(أبو بكرٍ).
٢- المركب المزجي، نحو: (بعلبك)، و(سيبويه).

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٢٦.

(٢) المحصول: ٢/ ٧٨٨.

٣- المركب الإسنادي، نحو: (تأبّط شرّاً)، و(برَق نحرُه).

وهذا التقسيم هو ما ذكره أكثر النحاة، يقول الزمخشري:

" ينقسم إلى: مفرد، ومركب ... فالمفرد نحو: (زيد)، و(عمرو)، والمركب إما بالجملة نحو: (برَقَ نحرُه)، و(تأبّطَ شرّاً) ... وإما غيرُ جملة: اسمان جعلا اسماً واحداً نحو: (معْدِ يكَرِب)، و(بعْلَبَكّ)، و(عَمْرَوَيهِ)، و(نِفْطَوَيْهِ)، أو مضاف ومضاف إليه كـ(عبد مناف)، و(امرئ القيس)، والكني"[١].

*   *   *

١٦- في حد عطف البيان

عرفه ابن معط بقوله:

" فعطف البيان هو اسم يفسره اسم كما يفسر النعت، إلا أنه ليس مشتقاً ..." [٢].

وقد **اعترض** عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" وقوله: (فعطف البيان هو اسم ... إلى آخره) فيه نظر؛ وذلك لأن عطف البيان هو الثاني لا الأول، وكلامه يعطي أنه الأول، والجيد أن يقول: اسم يفسر اسماً"[٣].

وما ذكره الشارح هو الصواب؛ لأن المبين هو التابع، والتفسير به يكون، وليس المتبوع؛ ولذا يشترط في الاسم الثاني في هذا الباب أن يكون أشهر من الأول، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري بقوله في تعريفه عطف البيان:

" هو اسمٌ غيرُ صفةٍ يكشفُ عن المُرادِ كَشْفَها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة، إذا ترجمت بها"[٤].

*   *   *

---

(١) المفصل: ٢٤. وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٤٩، والصفوة الصفية: ٢/ ٥٨٢، والتذييل والتكميل: ٢/ ٣١٥، وتوضيح المقاصد: ١/ ٣٩٨، ٣٩٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ١١٩.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٣٦.

(٣) المحصول: ٢/ ٨٧٧.

(٤) المفصل: ١٥٩.

١٧- في تصغير الاسم المزيد:

ذكر ابن معط في حديثه عن الاسم المصغر أنه يحذف من الاسم الزيادة التي تتأتى بدونها صيغة التصغير، فقال:

" وإن كان زائداً على خمسة أحرف حذفته، فتقول في (قَبَعْثَرَى): (قُبَيْعِث)"[١].

وأورد ابن إياز اعتراضاً عليه في ذلك، فيقول:

" قال: (وإن كان زائداً على ثلاثة أحرف حذفته ...) أقول: في كلامه نظر؛ وذلك لأن الزائد على الثلاثة يكون رباعياً وخماسياً، فالرباعي لا يحذف منه شيء ... ولكن الذي يحذف منه هو الزائد على أربعة أحرف"[٢].

ويبدو أن النسخة التي اعتمد عليها ابن إياز كانت غير دقيقة؛ إذ حدث فيها خلط وتحريف للفظة (خمسة)، فغيرت إلى (ثلاثة)؛ ولذا أورد الشارح اعتراضه عليها.

والصواب هو ما جاء في عبارة المصنف السابقة من قوله: (خمسة أحرف)، وكذلك وردت في (شرح الفصول) للخوي[٣].

* * *

١٨- في تصغير الثلاثي المحذوف أحد أصوله:

ذكر ابن معط أن الاسم الثلاثي إذا حذف منه حرف لا بد من رده إليه عند التصغير سواء كان في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فقال:

" وإن كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف رددت ما حذف منه إن كان في أوله، تقول في (عِدَة): (وُعَيْدَة)، و(أُعَيْدَة)، وإن كان في وسطه رددته، فتقول في (سنة): (سُنَيّة)، و(سُنَيْهَة)، وفي (مُذْ): (مُنَيْذ) ..."[٤].

واعترض عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" وتمثيل المصنف بـ(سَنَة) فيما حذف وسطه غلط؛ لأنه محذوف اللام، فمن

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٤٨.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٦٤.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٥٨.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٤٩، ٢٥٠.

قال: (سَنَوات) فلامها واو، وتصغيرها: (سُنَيَّة)، ومن قال: (سَنَهات) فلامها هاء، وتصغيرها: (سُنَيْهَة)"[١].

الاسم الثلاثي إذا حذف منه أحد أصوله رد إليه عند تصغيره، فترد فاؤه في نحو: (عِدَة)، فيقال: (وُعَيْدَة)، وترد عينه في نحو: (سَهْ)، و(مُذْ) مسمىً به، فيقال: (سُتَيْه)، و(مُنَيْذ)، وترد لامه في نحو: (يَدٍ)، و(سَنَة)، فيقال: (يُدَيّ)، و(سُنَيَّة) أو (سُنَيْهَة)[٢].

وما ذكره ابن إياز هو الصواب؛ لأن (سَنَة) محذوف اللام لا العين، وقد اعتذر الخُوَيّ عن المصنف بقوله:

" ولم يمثل المصنف لمحذوف العين، بل ذكر هنا ما حذف وسطه، كـ(سَنَة)، ولم يرد بالوسط العين، بل الحشو؛ لأن المحذوف من (سَنَة) لامها، وجعلها وسطاً؛ لوقوعها قبل هاء التأنيث حشواً"[٣].

*   *   *

١٩- في تصغير الترخيم:

ذكر ابن معط في حديثه عن التصغير أن تصغير الترخيم شاذ، فقال:

" وشذّ في هذا تصغير الترخيم، تقول في (أزْهَر): (أُزَيْهِر)"[٤].

واعترض عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" وفي قوله (وشذّ) نظر؛ لأنهم لا ينصون على شذوذ هذا"[٥].

تصغير الترخيم: هو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على (فُعَيْل)، وإن كانت أصوله أربعة صغر على (فُعَيْعِل)، فتقول في (حمدان، وحامد، ومحمود، وأحمد): (حُمَيْد)، وتقول في (قِرطاس): (قُرَيْطِس).

---

(١) المحصول: ٢/ ٩٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٥٠- ٤٥، والمقتضب: ٢/ ٢١٩، والأصول: ٣/ ٥٤، وشرح المفصل: ٥/ ١١٨، وشرح الشافية: ١/ ٢١٧.

(٣) شرح الفصول: ٢/ ٥٦٠.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٥١.

(٥) المحصول: ٢/ ٩٦٩.

وهذا النوع من التصغير ليس شاذاً عند جمهور النحاة، فالبصريون يجيزونه في الأعلام وغيرها، والفراء وثعلب أو الكوفيون يخصونه بالأعلام دون غيرها[١].

وما ذهب إليه المصنف من الشذوذ علله النيلي والخُوَيّ بأنه يكثر فيه الحذف، وهذا يؤدي إلى الالتباس في الأسماء[٢].

وأجاب على ذلك الشيخ خالد الأزهري بقوله:

" ولم يكن له إلا صيغتان فقط، وهما: (فُعَيْل)، كـ(حُمَيْد) في تصغير (أحمد، وحامد، ومحمود، وحمدون، وحمدان، وحمّاد)، ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن ..."[٣].

ومن هذا يعلم صواب ما ذكره الشارح في اعتراضه، وهو أن تصغير الترخيم ليس شاذاً، بل هو قياسي؛ لوروده بكثرة في كلام العرب.

* * *

٢٠- في الحروف التي تمال معها الفتحة قبل هاء التأنيث:

ذكر ابن معط الحروف التي تمال معها الهاء المبدلة من تاء التأنيث عند الوقف عليها، فقال:

" وقد أميلت هاء التأنيث بعد حروف يجمعها: (ستشحثُك خَصَفَة) "[٤].

واعترض عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" وهنا تنبيه: وهو أن ما ذكره المصنف يجمع الحروف المهموسة، فاشتبه عليه، فأتى به في هذا الموضع، أو أنه من غلط النساخ، وقد جمعها في (الدّرة) في قوله:

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٩٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢٨٣، والصفوة الصفية: ٣/ ٤٠٢، والارتشاف: ١/ ٤٠٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤٣٧، والتصريح: ٢/ ٥٧٨، والهمع: ٣/ ٣٩٢، والأشموني: ٤/ ٣٠٠.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية: ٣/ ٤٠٢، وشرح الفصول: ٢/ ٥٦٧.

(٣) ينظر: التصريح: ٢/ ٥٧٨.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٥٦.

فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهِزٍ شَمْسٌ جَثَتْ ...."[(١)][(٢)].

شبهت هاء التأنيث المبدلة من التاء في الوقف بألف التأنيث، فأميلت الفتحة قبلها، وذلك في قراءة الكسائي[(٣)]، إذا وقعت بعد خمسة عشر حرفاً، وهي مجموعة في قولهم: (فجَثَتْ زينبُ لِذَوْدِ شَمْسٍ)، وعدها المصنف سبعة عشر حرفاً كما ذكرها في بيت الألفية السابق.

أما الحروف التي ذكرها المصنف في كلامه السابق فهي الحروف المهموسة، وقد اعتذر الشارح عن المصنف بأن ذلك ربما يكون للاشتباه عليه، أو يكون ذلك من غلط النساخ.

* * *

٢١- في الوقف على المنصوب المنون:

ذكر ابن معط أن الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً، فقال:

" فالوقف على المنصوب المنون كله بالألف، كقولك: (رأيتُ زيداً)"[(٤)].

واعترض عليه ابن إياز في ذلك، فقال:

" أطلق المنصوب المنون، وأكده بـ(كُلّ)، ومع ذلك ليس على عمومه، ألا ترى أن المؤنث بالتاء، نحو: (شَجَرَة)، و(خَشَبَة)، وإن كان منصوباً منوناً يوقف عليه بإبدال التاء هاء"[(٥)].

إذا كَانَ آخر الاسم الْمَوْقُوف عَلَيْهِ تَاء تَأْنِيث فالأفصح إبدالها فِي الْوَقْف هَاءً، إن تحرّك مَا قبلهَا لفظاً كـ(فاطمَه)، أو تَقْديراً كـ(الحياه)؛ وذلك للفرق بينها وبين التاء

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ١٢٨٣، والصفوة الصفية: ٤/ ٥٠٢.

(٢) المحصول: ٢/ ١٠٠٤.

(٣) ينظر: قراءة الكسائي بإمالة الفتحة مع هذه الأحرف قبل الهاء وقفا في: الإتحاف: ١/ ٢٩٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ١٢٨٣، والصفوة الصفية: ٢/ ٥٠١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٥٠٥، شرح الأشموني: ٤/ ٤٠٠.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٦٦.

(٥) المحصول: ٢/ ١٠٩٠.

التي لغير التأنيث، أو للفرق بين التاء الفعلية والاسمية التي للتأنيث[١]، قال سيبويه:

" فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف"[٢].

وإنما قلبت هاء في الوقف؛ لأن في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة أولى[٣].

وما ذكره المصنف في عبارته السابقة قد سبقه إليه سيبويه في قوله:

" أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهية أنْ يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادةٍ فيه لم تجيء علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون"[٤].

فيمكن أن يكون مقصده في ذلك المنصوب المنون ما لم يكن مختوماً بتاء التأنيث، فإن كان مختوماً بها فالمختار الوقف عليه بالهاء الساكنة.

* * *

٢٢- في الوقف على المرفوع والمجرور:

ذكر ابن معط من الأوجه الجائزة في الوقف على المرفوع والمجرور الروم، فقال:

" ويجوز الروم، وهو الإشارة إلى الحرف وحركته"[٥].

واعترض عليه ابن إياز في ذلك فقال:

" في عبارته نظر؛ وذلك لأن معنى الروم هو أن تأتي بالحركة خفية، فهو مختص بالحركة فقط، فينبغي أن يقول: هو الإشارة إلى الحركة"[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ١٦٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٩، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي: ١/ ٥٣٦، والهمع: ٣/ ٤٣٧.

(٢) الكتاب: ٤/ ١٦٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٨، ٢٨٩.

(٤) الكتاب: ٤/ ١٦٦.

(٥) الفصول الخمسون: ٢٦٧.

(٦) المحصول: ٢/ ١٠٩٢.

الرّوم: هو الاختلاس للحركة، وذلك بالإتيان بالحركة خفية؛ حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، فيضمَّ شَفَتَيْه فِي الرفع بعضَ الضمِّ، وَيكسر فِي الجرِّ بعضَ الكسر، فيضعفُ الصَّوتُ بهما، وَهَذَا يدركه السّمع.

وسمّى ذلك رَوْماً؛ لِأن الرّوم هو الإرادة، فكأنَّه أراد الحركة التامّة، وَلم يأتِ بهَا، وَبَقِي على إرادتها دَلِيل، وهو الرَّوْم[1].

وعلى ذلك فالروم يكون في الحركة دون الحرف، فكان الأولى أن يقال: الإشارة إلى حركة الحرف.

* * *

(1) ينظر: علل النحو: ١٥٦، واللباب: ٢/ ١٩٨، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥، والارتشاف: ٢/ ٨٠٨، والتصريح: ٢/ ٦٢٣، والهمع ٣/ ٤٣٢.

المطلب الثالث

الاعتراضات التي انفرد بها الخُوَيّ على المصنف

المطلب الثالث: الاعتراضات التي انفرد بها الخُوَيّ

١- في حد الإعراب:

عرف ابن معط الإعراب بقوله:

" فالإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحروف ..." [١].

وذكر الخُوَيّ هذا التعريف ساقطاً منه عبارة: (الداخلة عليه عند التركيب)، ثم أورد عليه **اعتراضاً**، فقال:

" واعلم أن هذا الحد عبارة الجمهور، ويرد عليهم قولهم في الحكاية لمن قال: (جاءَ زيدٌ): (منو؟)، أي: (مَنْ زيدٌ؟)، ولمن قال: (رأيتُ زيداً): (منا؟)، ولمن قال: (مررْتُ بزيدٍ): (مني؟). فإن (مَنْ) ههنا قد تغير آخره بحسب العوامل حسبما رأيت، وليس معرباً، بل هو مبني. واحترز شيخ المصنف أبو موسى الجزولي عن هذا السؤال، فقال: (الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها)[٢]، فلم يرد عليه (من) في الحكاية؛ لأنه ما اختلف آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه، بل الداخلة على غيره ..."[٣].

ويبدو أنّ النسخة التي اعتمد عليها الخُوَيّ في شرحه قد سقطت منها هذه العبارة؛ ولذا فقد أورد هذا الاعتراض بناء على عدم وجودها في التعريف، وهو ما ذكره محقق كتاب (الفصول) في الحاشية[٤].

* * *

٢- في وزن الفعل المانع من الصرف:

من العلل المانعة من صرف الاسم العلمية مع وزن الفعل، وقد ذكر ذلك ابن معط في حديثه عن العلل المانعة من الصرف، فقال:

---

(١) الفصول الخمسون: ١٥٤.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية: ٧.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٤، ٢٥.

(٤) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٤.

" ومع وزن الفعل الغالب عليه والمختص به، نحو: (بَذَّر)، و(أحْمَد)، و(تَغْلِب)، و(يَزِيد)، وكل ما أوله حرف المضارعة"[١].

واعترض عليه الخُوَيّ في ذلك، فقال:

" واعلم أنّ كلام المصنف هنا لا يسلم من الاعتراض؛ لأن قوله: (وكل ما أوله حرف المضارعة) إما أن يريد به كونه شرطاً في منع الصرف حتى إنّ ما وازن الفعل ولم يكن في أوله حرف المضارعة لا يمنع من الصرف، وإما أن لا يريد به ذلك، بل ذكره للإعلام بأن الأمثلة غير منحصرة في (أحْمَد)، و(تَغْلِب)، و(يَزِيد)، بل كل ما أوله حرف المضارعة فهو كذلك.

فإن أريد به الأول انتقض بالوزن المختص بالفعل، كالمسمى (يَضْرِب)، و(شَمَّر) ونحوهما؛ فإنه يمنع الصرف مع انتفاء هذا الشرط، وإن أراد الثاني يكون ذلك حكماً بأنّ وزن الفعل منعه الصرف مع العلمية مطلقاً، وينتقض بـ(جَعْفَر) فإنه على وزن (أخْرَج)، و(حَاتَم) فإنه على وزن (ضارَب) ونحو ذلك، وهو كثير، والذي يسلم به من الاعتراض أن يقيد وزن الفعل المعتبر في منع الصرف بأحد الأمرين، وهو: ما اختصاصه بالفعل، كـ(ضَرَبَ)، و(شَمِّر، أو تحقق أحد الزوائد الأربع في أوله"[٢].

هذا الاعتراض لا يرد على المصنف؛ لأن القيد الذي ذكره الشارح قد ذكره المصنف في قوله (ومع وزن الفعل الغالب عليه والمختص به)، وورد في (المحصول)، ويبدو أنّ هناك نقصاً في النسخة التي اعتمد عليها الخُوَيّ في شرحه.

* * *

٣- في تعريف التمييز:

حد ابن معط التمييز بقوله:

" وهو تفسير مبهم بجنس نكرة منصوبة مقدرة بـ(مِنْ)"[٣].

واعترض عليه الخُوَيّ في هذا الحد، فقال:

" وقوله (منصوبة) لا حاجة إليه، بل لا يجوز التقييد به؛ لئلا يلزم الدور، فإنه

---

(١) الفصول الخمسون: ١٥٧.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٨.

(٣) الفصول الخمسون: ١٨٨.

ينصب الاسم على التمييز بعد العلم بكونه تمييزاً، فلو توقف كونه تمييزاً على نصبه لزم الدور"[١].

ما ذكره الشارح هو الأولى بالقبول؛ لأنّ المصنف جعل النصب جزءًا من التعريف مع أنه حكم من أحكام المعرف، والحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ إذ لا يحكم على شيء إلا بعد تصوره، والتصور لحقيقة الشيء موقوف على جميع أجزاء التعريف، ومن جملتها النصب وهو حكم، فيلزم الدور.

* * *

٤- في تمييز المفرد:

ذكر ابن معط أن التمييز المفرد ينتصب عن تمام الاسم، وأن الاسم يتم بأشياء ذكرها في قوله:

" وحاصل انتصابه على التشبيه بالمفعول به: إما مضافاً ... أو فيه تنوين أو فيه نون تثنية أو نون جمع، كما مثل"[٢].

واعترض عليه الخُوَيّ في ذلك، فقال:

" وإنما يأتي بعد تنوين ظاهر أو مقدر، أو نون التثنية، أو الشبيهة بنون الجمع، أو مضاف إليه، فالمعنيّ بتمام الاسم أن يكون في آخره أحد هذه الأشياء ... ولا يصح أن يقال: الآتي بعد نون الجمع؛ لأن النون في (عشرون) وأخواتها ليست للجمع؛ لأن الجمع بالواو والنون هو الاسم المزيد عليه واو ونون، و(عشرون) وأخواته ليس له مفرد زيد عليه الواو والنون"[٣].

(عشرُون) اسم مَوْضُوع لعشرتين، وَلَيْسَ بِجمع تَصْحِيح على التَّحْقِيق؛ لأن جمع المذكر السالم: كل اسم ثبت مفرده، ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون؛ دلالةً على ما فوق الاثنين، وليس (عشرون) كذلك، ولأنَّ أقلَّ هذا الجمع ثَلاثة، فلو كَانَ (عشرُون) جمع تَصْحِيح لكَانَ أقلَّ مَا يَقع عَلَيْهِ ثَلاث عشرات[٤].

---

(١) شرح الفصول: ١/ ١٧٨.

(٢) الفصول الخمسون: ١٨٩.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٨٣.

(٤) ينظر: اللباب: ١/ ٣٢٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٩٤، وتاج العروس: (ع ش ر).

٥- فيما ينصب بفعل مضمر:

ذكر ابن معط أن الحال قد ينصب بفعل مضمر، فقال:

" وتنصب الحال بفعل مضمر، كقولهم: (أقائماً وقد قعدَ النّاسُ)، و(أقاعداً وقد سار الركبُ)، وقولهم:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ[١] "[٢].

واعترض الخُوَيّ عليه في إعرابه (طرباً) حالاً، فقال:

" وانتصابه على المصدر، تقديره: (أتطربُ طرَباً) ... وفي جعله منصوباً على الحال نظر"[٣].

اختلف النحاة في إعراب قوله (أطرباً)، فيرى بعض النحاة أنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، والتقدير: أتطربُ طرباً، وممن ذهب إلى ذلك: الخليل، وسيبويه، والمبرد، وأبو حيان[٤].

ويرى بعضهم أنه منصوب على الحالية، وممن ذهب إلى ذلك: الشاطبي، والسيوطي[٥].

والأولى أن يجعل مصدراً؛ لأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، فيحتاج إلى تأويل المصدر بالمشتق، ولو جعل منصوباً على المصدرية لا يحتاج إلى ذلك، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه. وعلى ذلك فالأقرب إلى الصواب هو ما ذكره ابن إياز.

* * *

---

(١) الفصول الخمسون: ١٩٧.

(٢) هذا من الرجز، وهو للعجاج، ينظر: الجمل للخليل: ١١٤، والكتاب: ١/ ٣٣٨، والمقتضب: ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، والمنصف: ٢/ ١٧٩، واللباب: ١/ ٤٢٩، وشرح المفصل: ١/ ١٢٣، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٤٧، والارتشاف: ٣/ ١٣٧٠، ٥/ ٢٣٦٥، والمغني: ٢٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ٢٦٦، والهمع: ٢/ ١٢١. الطرب: الاهتزاز فرحًا أو حزنًا. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة. والمعنى: هل يليق بك الاهتزاز فرحاً وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟، والشاهد: قوله: (أطربًا) حيث استخدم مصدر الفعل (تطرب) مفعولاً مطلقاً دون ذكر فعله.

(٣) شرح الفصول: ١/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) ينظر: الجمل للخليل: ١١٤، والكتاب: ١/ ٣٣٨، والمقتضب: ٣/ ٢٢٨، والارتشاف: ٣/ ١٣٧١،

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ٢٦٦، والهمع: ٢/ ١٢٠، ١٢١،

٦- في أقسام العلم:

ذكر ابن معط أن العلم ينقسم إلى قسمين، فقال:

" وهو إما موضوع للأجناس، كقولك للأسد: (أسامة) ... وإما موضوع للأشخاص ..." [(١)].

واعترض عليه الخُوَيّ في ذلك، فقال:

" هذه القسمة غير حاصرة؛ لأن من الأعلام ما هو للمعاني، كـ(سُبْحان) علم على التسبيح، و(شَعُوب)، و(حَلاقِ)علم على المنية ... والقسمة الحاصرة أن يقال: العلم إما أن يكون موضوعاً لعين أو لمعنى؛ إذ لا واسطة بينهما؛ لانحصار الموجودات ما سوى الله- سبحانه وتعالى- في الجوهر والعرض، فالجوهر هو المعني بالعين، والعرض هو المعني بالمعنى ..."[(٢)].

الغالب في الأعلام أن تكون موضوعة للأعيان، ويقل مجيئها للمعاني، وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باباً للأعلام الموضوعة للمعاني، عنون له بقوله: (باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان)، ومما قال فيه:

" اعلم أن الأعلام أكثر وقوعها في كلامهم إنما هو على الأعيان دون المعاني ... وكما جاءت الأعلام في الأعيان، فكذلك أيضًا قد جاءت في المعاني، نحو قوله:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ * * * سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ [(٣)]

فـ(سبحان) اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه، بمنزلة عثمان وعمران ..."[(٤)].

* * *

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٠٣.

(٣) البيت من السريع، وهو للأعشى، ينظر: الديوان: ١٤٣، والكتاب: ١/ ٣٢٤، والمقتضب: ٣/ ٢١٨، والخصائص: ٢/ ١٩٩، ٤٣٧، ٣/ ٣٤، وشرح المفصل: ١/ ٣٧، ١٢٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١٨٥، ٣/ ٢٤٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٥٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٢٤، ٣/ ٢٤٨، والتصريح: ١/ ٤٧، والهمع: ٢/ ١١٥، ٥٢٣.

(٤) الخصائص: ٢/ ١٩٩- ٢٠٢. وينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٧، ٣٨، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٤٧، ٢٤٨.

٧- في نحو قولهم (بَلْحَارث):

ذكر ابن معط في في باب الإدغام والضرورة الشعرية الإدغام الشاذ، فقال:

" ومن ذلك الإدغام الشاذ، كقولهم في بني الحارث: (بَلْحَارِث)، وفي بني العنبر: (بَلْعَنْبَرِ)، وفي بني القين: (بَلْقَيْنِ) ..."[١].

واعترض عليه الخُوَيّ في ذلك، فقال:

" اعلم أن عليه في هذا القول مؤاخذتين:

إحداهما: أنه سمى حذف النون من (بني) في قولهم: (بَلْعنبرِ)، و(بَلْحارثِ) إدغاماً، وليس منه، وإنما هو حذف.

الثانية: أنه عد ذلك في ضرورات الشعر، وهذا جائز في سعة الكلام، فإنهم يقولون في غير الشعر: (بَلْحارثِ)، و(بَلْعَجْلانِ)، ويقولون: (بنو فلان علْماءِ)، يريدون : (على الماءِ) ..." [٢].

أما **بالنسبة للمؤاخذة الأولى** فإن ابن معط تابع للزجاجي[٣] في تسمية الحذف في نحو (بَلْحارث) إدغاماً، وليس هذا بإدغام، وإنما هو من قبيل الإعلال بالحذف غير القياسي، يقول سيبويه في (باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد):

" ومن الشاذ قولهم في (بني العنبر) و(بني الحارث): (بَلْعنبرِ) و(بَلْحارثِ)، بحذف النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلةٍ تظهر فيها لام المعرفة.

فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك؛ لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتي المخارج، حذفوها وشبهوها بـ(مِسْتُ)، لأنهما حرفان متقاربان، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في (مَسِسْتُ) لسكون اللام، وهذا أبعد؛ لأنه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة"[٤].

وأما **المؤاخذة الثانية** فأجاب عنها الخُوَيّ بقوله:

" فلا يلزم من ذكر هذا الحكم في باب الضرائر أن يكون منها، بل يكفي في أُخَرَ؛ ليراد بها مشابهة لها في مخالفة القياس، وإن فارقتها بجوازه في السعة أيضاً"[٥].

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٧٦، ٢٧٧.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٦٢.

(٣) ينظر: الجمل: ٤١٨.

(٤) الكتاب: ٤/ ٤٨٤.

(٥) شرح الفصول: ٢/ ٧٦٢.

المبحث الثاني: الاستدراكات على المصنف

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاستدراكات التي اتفق ابن إياز والخُوَيِّ في ذكرها.

المطلب الثاني: الاستدراكات التي انفرد بذكرها ابن إياز.

المطلب الثالث: الاستدراكات التي انفرد بذكرها الخُوَيِّ.

المطلب الأول: الاستدراكات التي اتفق ابن إياز والخُوَيّ في ذكرها

١- في الأسماء الستة:

ذكر ابن معط في حديثه عن إعراب الاسم المعتل أن الاسماء الستة ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، بشرط أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فيقول:

" الضرب الثالث: ستة أسماء، رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرها بالياء، إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، وهي: أخُوكَ، وأبُوكَ، وحمُوها، وهنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال ..." [١].

واستدرك عليه كل من الشارحين شرطاً آخر غير ما ذكر، **فيقول ابن إياز**:

" وهنا تنبيه: وهو أنه أخل بشرط آخر، وهو أن تكون مكبرة، أي: غير مصغرة، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني أُبَيُّكَ)، و(رأيتُ أُبَيَّكَ)، و(مررْتُ بأُبَيِّكَ) فإعرابه بالحركات، وإن كان مضافاً إلى غير ياء المتكلم، حيث كان مصغراً ..."[٢].

ويقول الخُوَيّ:

" واعلم أنه يشترط وراء ما ذكر المصنف شرطان:

أحدهما: ألا تكون مصغرة، فإن صغرت أعربت بالحركات، نحو: (هذا أُخَيُّكَ)، و(رأيْتُ أُخَيَّكَ)، و(مررْتُ بأُخَيِّكَ)؛ لأن التصغير يرد الشيء إلى أصله، والأصل في المعرب أن يكون إعرابه بالحركات.

الشرط الثاني: ألا تكون مجموعة جمع تكسير، نحو: (هؤلاءِ آباؤُك)، و(إخوتُك)، و(رأيتُ آباءَك)، و(إخوتَك)، و(مررْتُ بآبائك)، و(إخوتِك) ..."[٣].

وبالرجوع إلى كتب النحاة وجدت أن من النحاة من اكتفى بذكر شرط عدم الإضافة إلى ياء المتكلم[٤]، ومنهم من ذكر غيره[٥].

* * *

٢- في شروط جمع المذكر السالم:

الذي يجمع هذا الجمع لا يخلو إما أن يكون اسماً، وإما أن يكون صفة، فإن كان

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٩.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٦١.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٥٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٨٣، والصفوة الصفية: ١/ ٩٩، والمقاصد الشافية: ١/ ١٥٦، والتصريح: ١/ ٥٨.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٥٧، وتوضيح المقاصد: ١/ ١٩٧، وشرح قطر الندى: ٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٣، والهمع: ١/ ١٢٠.

اسماً اشترط فيه أن يكون علماً لمذكر عالم خالياً من تاء التأنيث، وذلك نحو: المحمدون، وإن كان صفةً اشترط فيها أن تكون صفةً لمذكر عاقل قابلةً لدخول تاء التأنيث عليها، نحو: الضاربون.

وقد ذكر ابن معط شروط ما يجمع هذا الجمع، فقال:

" وشروط هذا الجمع إن كان الاسم جامداً أن يكون مذكراً، علما، عاقلاً، خالياً من هاء التأنيث، وإن كان صفة فشرطان: الذكورية، والعقل"[١].

واستدرك عليه ابن إياز شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون الاسم خالياً من تاء التأنيث، فقال:

" وهنا تنبيه: وهو أنه قد أخل بشرط آخر ذكره الجرولي[٢] وغيره، وهو أن يكون خالياً من تاء التأنيث، لا يقال: (طَلْحُون)، ولا (حَمْزُون)- ولو كانا علمين لمذكرين- احتراماً لوجود أمارة التأنيث ..."[٣].

والآخر: أن تكون الصفة قابلةً للجمع بالألف والتاء، فيقول:

" وقد أخل المصنف بشرط آخر نبه عليه غيره، وهو أن لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء"[٤].

ووافقه الخُوَيّ في هذا الشرط، فقال:

" ويحتاج إلى شرط ثالث، وهو أن لا يمتنع مؤنثها من تاء التأنيث؛ ليخرج نحو: (أحمر)، و(أسمر) مع أنه صفة لمذكر عاقل"[٥].

وأقول: بالنسبة للشرط الأول الذي ذكره ابن إياز فقد ذكره المصنف في (الفصول)، كما في عبارته السابقة، وورد كذلك في شرح الفصول للخوي، ويبدو أنه سقط من النسخة التي اعتمد عليها ابن إياز؛ ولذا فقد استدركه عليه في شرحه.

وقد اختلف النحاة في جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث، نحو: (طلحة):

فيرى سيبويه وجمهور النحويين أنه يشترط فيما يجمع جمع مذكر سالماً أنْ يكون خالياً من تاء التأنيث، فلا يجمع نحو (طلحة) بالواو والنون، وإنما يجمع بالألف

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ١٦٢.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية: ٢٢.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ١٩٨.

(٤) ينظر: المحصول: ١/ ٢٠٠.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٦٣.

والتاء[١].

ويرى الكوفيون أنه لا يشترط فيما يجمع هذا الجمع أن يكون خالياً من التاء، وعلى ذلك فيجوز أن يجمع نحو: (طلحة) بالواو والنون مع حذف تاء التأنيث وإسكان عين الكلمة، فيقال في الجمع: طلْحُون، ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام[٢].

وقد رد عليهم الرضي، فقال:

" والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال، أما الاستعمال فنحو قوله:

نَضَّرَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوهَا * * * بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[٣]

وأما القياس فلأن التاء، لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت- كما عملوه- حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظن أنه جمع المجرد عنها؛ لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون، ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة، نحو: (رَبْعُون) و(عَلّامُون)، ولا يجوز اتفاقاً"[٤].

وأما الشرط الثاني فهو يريد أنه لا يجمع جمع مذكر سالماً من الصفات إلا ما يقبل الجمع بالألف والتاء، والصفات التي لا تقبل ذلك: ما كان على وزن (أفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلاء)، نحو: (أحمر حمراء). ما كان على وزن (فَعْلان) الذي مؤنثه (فَعْلى)، (عَطْشان عَطْشَى). ما استوى في الوصف به المذكر والمؤنث، نحو: (جريح، وصَبور) [٥].

والمعنى الذي يقصده الخُوَيّ بعبارته هو المعنى نفسه الذي قصده ابن إياز بعبارته؛ لأن هذه الصفات المذكورة لا يلحق مؤنثها التاء.

وقد يعتذر عن ابن معط في عدم ذكره لهذا الشرط بأنه اكتفى بذكر شرط الذكورية إجمالاً، فهو يقصد ما كان مذكراً لفظاً ومعنىً، فاستغنى بذلك عن التفصيل الذي ذكره الشارحان.

٣- في جمع التكسير:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٤، ٣٩٥، والمقتضب: ٤/ ٨٥٧، والإنصاف: ١/ ٣٤.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٢٠٠.

(٣) البيت من الخفيف، وقد سبق تخريجه صفحة: ٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي:٣/ ٣٧٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٦٠، ٦١، وشرح التسهيل: ١/ ٨٥، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٣٧٥، ٣٧٦.

جمع التكسير : هو ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه لفظاً أو تقديراً ، نحو : (رَجُل ورِجَال) ، و(هِنْد وهُنُود) ، و(أَسَد وآسَاد).

والتغير في هذا الجمع ضربان: تغير ظاهر في اللفظ، وتغير تقديري، وقد ذكر ابن معط في تعريفه له التغير اللفظي دون التقديري، فقال:

" المجموع وينقسم إلى: جمع تكسير، وهو ما تغير فيه بناء الواحد إما بزيادة، نحو: (رِجَال)، أو بنقصان، نحو: (كُتُب)، أو بتغيير الحركة، نحو: (أُسْد)"[١].

ولذا فقد **استدرك** عليه الشارحان التغير في النية والتقدير، **فيقول ابن إياز**:

" وهنا تنبيه: وهو أن المصنف أخل بما الاختلاف فيه في التقدير والنية لا في اللفظ؛ وذلك لاتفاق الحركات والحروف، نحو قولك: (فُلْك)، و(هِجَان)[٢]، فإذا أريد بـ(فُلْك) الواحد فضمته كضمة (قُفْل)، وإذا أريد به الجمع فضمته كضمة (سُقُف)، وإذا أريد بـ(هِجَان) الواحد فكسرته وألفه ككسرة (كِتَاب) وألفه، وإذا أريد به الجمع فكسرته وألفه ككسرة (كِرَام) وألفه. ولا يستنكر هذا؛ فقد رأينا أشياء كثيرة يتفق لفظها ويختلف حكمها "[٣].

ويقول الخُوَيِّ:

" وقد يكون بتغير الحركات توهُّماً وتقديراً، كما في (الفُلْك)، فإنه للواحد والجمع، قال الله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾[٤]، وقال: ﴿ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ ﴾[٥]، فهذا جمع، وكذلك (دِلاص)[٦] في قولهم: (دِرْع دِلاص)، و(أدرُع دِلاص)"[٧].

إذا أريد جمع الاسم جمع تكسير فلا بد أن يلحقه شيء من التغيير، ولا يخلو هذا التغيير من أن يكون في اللفظ أو في التقدير، فأما التغيير اللفظي فيكون بالزيادة، نحو: (صِنْو)، و(صِنْوان)، أو بالنقصان، نحو: (تُهَمَة)، و(تُهَم)، أو بتغيير شكل، نحو: (أَسَد)، و(أُسْد)، أو بزيادة وتبديل شكل، نحو: (رَجُل)، و(رِجَال)، أو بنقص

---

(١) الفصول الخمسون: /١٦١.

(٢) الهجان: من الإبل البيضاء الخالصة اللون والعتق، والكريمة من الإبل. اللسان: (هـ ج ن).

(٣) المحصول: ١/ ١٨٩.

(٤) سورة الشعراء، من الآية/ ١١٩.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ١٦٤.

(٦) دلاص: دِرعٌ دِلاصٌ: بَرَّاقَةٌ مَلْسَاءُ لَيِّنَةٌ بَيِّنةُ الدَّلَصِ، وَيُقَالُ: دِرْعٌ دِلاصٌ، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ. اللسان: (د ل ص)

(٧) شرح الفصول: ١/ ٥٩.

وتبديل شكل، نحو: (قضيب)، و(قُضُب)، أو بزيادة ونقصان وتبديل شكل، نحو: (غُلام)، و(غِلمَان).

وأما **التغير التقديري** الذي ذكره الشارحان فليس موضع اتفاق بين النحاة؛ فمنهم من يثبته، ومنهم من يجعل هذه الألفاظ من قبيل أسماء الجموع.

فيرى سيبويه وكثير من النحاة أن هذه الألفاظ التي اتفق لفظها في الواحد والجمع من قبيل جموع التكسير، والتغيير فيها مقدر ومنوي، وليست بأسماء جموع يشترك فيها الواحد والجمع، يقول سيبويه:

" وزعم الخليل أن قولهم (هِجَان) للجماعة بمنزلة (ظِرَاف)، وكسروا عليه (فِعالا) فوافق (فَعِيلاً) ها هنا، كما يوافقه في الأسماء. وزعم أبو الخطاب [١] أنهم يجعلون (الشِمَال) جميعاً، فهذا نظيره، وقالوا: (شَمائل) كما قالوا: (هَجَائن)، وقالوا: (دِرْعٍ دِلاص)، و(أدْرُع دِلاص)، كأنه (جَوَاد وجِياد)، وقالوا: (دُلُص)، كقولهم: (هُجُن)، ويدلك على أن (دِلاصاً) و(هِجَاناً) جمع لـ(دِلاص) و(هِجَان)، وأنه كـ(جواد وجياد)، وليس كـ(جُنُب) قولهم: (هِجَانان)، و(دِلاصان)، فالتثنية دليل في هذا النحو"[١].

ويرى بعض النحويين أن (فلكا) ونحوه ليست بجموع مقدر فيها التغيير، وإنما هي من قبيل ما يشترك فيه الواحد والجمع، كـ(جُنُب) ونحوه. واختار هذا الرأي ابن مالك وصححه في (التسهيل)، فقال:

" والأصح كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير".[٢]

وقد وردت ألفاظ أخرى غير هذه الأربعة، ومن ذلك ما حكاه ابن سيدة من قولهم:

(ناقة كِناز)، أي: مكتنزة اللحم، و(نُوق كِنَاز)[٣]، وماحكاه ابن مالك من قولهم: (عِفْتَان)، وهو الرجل القوي الجافي، فيقال: (رَجُل عِفْتان)، و(رجلان عِفْتانان)، و(رجال عِفْتان) [٤]، وما حكاه ابن هشام من قولهم: (رجل إمام)، و(رجلان إمامان)، و(رجال إمام)[٥].

*　　*　　*

---

(١) الكتاب: ٣/ ٦٣٩، ٦٤٠. وينظر: ٣/ ٥٧٧، والمقتضب: ٢/ ٢٠٣– ٢٠٥.

(٢) التسهيل: ٢٦٧.

(٣) ينظر: اللسان: (ك ن ز)، وتوضيح المقاصد: ٥/ ٣٣، وحاشية الصبان: ٤/ ١٦٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨١٠، واللسان: (ع ف ن).

(٥) ينظر: اللسان: (أ م م)، وحاشية الصبان: ٤/ ١٦٩.

٤- في تمييز المفرد:

ذكر ابن معط الأنواع التي يقع بعدها تمييز المفرد، فقال:

" وأما المنصوب عن تمام الاسم فيقع في المكيل، والموزون، والمعدود، وما في معناه، نحو: (قفيزين بُرّاً)، و(مَنَوين سمناً)، و(عشرين درهماً) ..." [١].

وقد **استدرك** عليه كلا الشارحين قسم الممسوح، فيقول **ابن إياز**:

" قوله: (وما في معناه) يحتمل أن يريد به المقاييس، وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس يُتَعَامل بها، ولكنها أشياء مُوثِلت بها أشياءُ أخرُ، كقولك: (هذا راقودٌ خلّا) ... وقد أخل بالممسوح، كقولك: (لي جَريبٌ[٢] نخلا)"[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" والذي في معنى المعدود المقدر، نحو: ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[٤]، و(على التّمرةِ مثلُها زُبداً)، و(ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحاباً)، وهذا الأخير يجعل من قسم الممسوحات، فتكون أقسام المنتصب عن تمام الاسم خمسة: مكيل، وموزون، ومعدود، وممسوح، ومقدر"[٥].

التمييز يرفعُ الإبهام في الجملة، أو المفرد، بالنصّ على أحدِ محتملاته، فمِثالُه في الجملة: (طابَ زيدٌ نفسًا)، وأما في المفرد فيشمل: المعدود نحو: (معي عشرُونَ درهماً)، والموزون نحو: (لي رِطْلٌ زيتاً)، والمكيل نحو: (عندي قفيزٌ بُرّاً)، والممسوح نحو: (لي فدّانٌ قُطْناً)، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾.

* * *

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ١٨٨، ١٨٩.

(٢) الجريب: مِنَ الأَرْضِ والطَّعَامِ مِقْدَارٌ مَعْلُومُ الذِّرَاعَ والمِسَاحَةِ، وقِيلَ: الجَرِيبُ: المَزْرَعَةُ، ونقل أَنَّهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ وستُّمِائَةِ ذِرَاعٍ، وَالْجَرِيبُ الْوَادِي، وَجَمْعُهَا أَجْرِبَةٌ وجِرْبان. (المصباح المنير، وتاج العروس: ج ر ب)

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٤٧٢.

(٤) سورة آل عمران، من الآية/ ٩١.

(٥) شرح الفصول: ١/ ١٨٢.

٥- في الاستثناء المنفي:

ذكر ابن معط في حديثه عن المستثنى بـ(إلا) أنه يجوز فيه الإبدال والنصب على الاستثناء إذا ذكر المستثنى منه، وكان الاستثناء من النفي أو النهي، فقال:

" والمتردد بين النصب على الاستثناء والبدل هو المستثنى من المنفي أو المنهي، كقوله تعالى: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾(١)، و﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾(٢)"(٣).

وقد **استدرك** كلا الشارحين على المصنف الاستفهام؛ لأنه في حكم النفي والنهي، **فيقول ابن إياز:**

" والمصنف ذكر النفي والنهي، وأخل بالاستفهام، والنحاة يذكرونه معهما"(٤).

ويقول الخُوَيّ:

" والاستثناء من الاستفهام كالاستثناء من النفي والنهي يجوز فيه النصب والبدل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾(٥) ..."(٦).

إذا كان الاستثناء من كلام غير موجب، وكان متصلا، والمستثنى منه موجود في الكلام فإن المختار عند سيبويه وجمهور النحاة أن يتبع المستثنى المستثنى منه في الإعراب على البدل، ويجوز النصب على الاستثناء(٧).

وغير الموجب يدخل فيه النفي، كقولك: (ما جاءَ أحدٌ إلا زيدٌ)، والنهي، نحو قولك: (لا يجلسْ أحدٌ إلا زيدٌ)، والاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾(٨)، فـ(الضّالون) بدل من الضمير المستتر في (يقنطُ).

---

(١) سورة النساء، من الآية/ ٦٦.

(٢) سورة هود، من الآية/ ٨١.

(٣) الفصول الخمسون: ١٩١.

(٤) المحصول: ١/ ٥٠٤.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ١٣٠.

(٦) شرح الفصول: ١/ ١٩٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١١، والمقتضب: ٤/ ٣٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٨٢، وشرح التسهيل: ٢/ ٢٨٣، والارتشاف: ٣/ ١٥٠٧.

(٨) سورة الحجر، الآية/ ٥٦.

وهذه الثلاثة ذكرها ابن معط في ألفيته، فقال[١]:

وَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِ حَرْفِ النَّفْيِ أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ (لا) النَّهْيِ
وَكَانَ الاسْمُ فَضْلَةً فَإِنْ نُصِبْ فَعَلَى الاسْتِثْنَاءِ وَإِنْ تُبْدِلْ تُصِبْ

ويمكن أن يكون عدم ذكر الاستفهام في كلامه السابق إرادة للاختصار، أو سهواً منه، أو لأنه لما كان بمعنى النفي استغنى بذكره عنه.

* * *

٦- في لغات (لعلّ):

ذكر ابن معط اللغات الواردة في (لعلّ)، فقال:

" وفي (لَعَلّ) لغات: لعلّ، وعَلّ، وعَنَّ، ولَعَنّ، وأنَّ، ولأنَّ ..."[٢]

وقد **استدرك** عليه كلا الشارحين لغات أخرى، **فيقول ابن إياز:**

" وفيها تسع لغات، ذكر المصنف منها خمسا، وأخل بأربع، وهي: (لأنّ)، و(لَغَنّ)- بالغين المعجمة- و(رعَنّ)، و(رغَنّ)، ونصوا على أن الحسن (لَعَلّ)، و(عَلّ)"[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" وفيه لغات أخرى وراء ذلك، وهي: (لَعَلَنَ) بإبدال اللام الثالثة نونا، و(لَعَاءَ)، قال الشاعر:

أَرَى شَبَهَ الْقُفُولِ وَلَسْتُ أَدْرِي * * * لَعَاءَ اللهَ يَجْعَلُهَا قُفُولا[٤]

و(رَعَنّ) بإبدال اللام الأولى راء"[٥].

---

(١) ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٥٣٢.

(٢) الفصول الخمسون: ٢٠٢.

(٣) المحصول: ٥٩٩/١.

(٤) البيت من الوافر، ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٧٩، والارتشاف: ٣/ ١٢٨٢. والشاهد: (لعاءَ اللهَ)، حيث جاءت (لعاء) لغة في (لعلّ).

(٥) شرح الفصول: ١/ ٢٥٠.

(لَعَلّ) للترجي فيما يحب، نحو: (لعلّ اللهَ يرحمُنا)، وللإشفاق فيما يكره، نحو: (لعلّ العدوَّ يقدُم)، وفيها لغات أجملها ابن مالك في قوله في (الكافية الشافية):

.... *** وقيل في "لَعَلَّ": "عَلّ" و"لَعَنّ"

و"عَنَّ"- أيضًا- ثم "أنَّ" و"لأَنّ" *** كذا "لَغَنّ" و"رَعَنَّ" و"رَغَنَّ"[(١)]

وهناك لغات أخرى، وهي: (لَعَلْنَ)، و(لَعَاءَ)، و(رَعَلَّ)، و(لَعَلْتْ).

ومما سبق يتحصل أن في (لَعَلّ) ثلاث عشرة لغة[(٢)].

* * *

٧- في (إذا) الرابطة بين الشرط والجزاء:

من المتفق عليه بين النحاة أن كل جواب شرط إذا امتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه رابطة بين الشرط والجواب، وقد أشار إلى ذلك ابن معط بقوله:

" وتنوب الفاء عن الفعل الثاني"[(٣)].

فاقتصر ابن معط على ذكر الفاء، ولم يذكر (إذا) الفجائية؛ ولذا فقد **استدرك** عليه الشارحان في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" وهنا تنبيه: وهو أنه أخل بـ(إذا)، وقد تكون جواباً، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[(٤)]"[(٥)].

ويقول الخُوَيّ:

"واعلم أن (إذا) قد تأتي مكان الفاء، فيستغنى بها عن الفاء، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٧٠.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦١، وشرح المفصل: ٨/ ٧٨، وشرح التسهيل: ٢/ ٤٦، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٧٣، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ٩١٠، والارتشاف: ٣/ ١٢٨١، ١٢٨٢، والجنى الداني: ٥٨٢، والمساعد: ١/ ٣٣٤- ٣٤٥، والهمع: ١/ ٤٨٧- ٥٨٩.

(٣) الفصول الخمسون: ٢٠٧.

(٤) سورة الروم، من الآية/ ٣٦.

(٥) المحصول: ٢/ ٦٤١.

تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾، تقديره: فهم يقنطون، فنابت (إذا) عن الفاء"[١].

تأتي (إذا) الفجائية رابطة بين الشرط والجزاء، وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية، وليست مصدرة بـ(إنّ)، ولم يدخل عليها أداة نفي، وكانت أداة الشرط (إنْ) أو (إذا)، ومن شواهد ذلك الآية السابقة، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[٢]، قال سيبويه :

" وسألت الخليل عن قوله جلّ وعز: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾، فقال: هذا كلام معلّق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع (قنطوا)، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل ..."[٣].

ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ ﴾[٤]:

" و(فَإِذا) هي (إذا) المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادّة مسدّ الفاء، كقوله تعالى: ﴿ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل: (إذا هي شاخصة)، أو (فهي شاخصة) كان سديداً"[٥].

*   *   *

٨- في مصدر (فَعَلَ) المتعدي:

ذكر ابن معط مصادر الفعل الثلاثي المتعدي في قوله:

" وما كان على وزن (فَعَلَ) متعدياً فالمضارع منه- غالباً- على (يَفْعُلُ) و(يَفْعِلُ) بالضم والكسر، والمصدر: (فَعْل) بالإسكان، كقولك: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً)، و(قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً)، ويأتي على (فُعْلان) نحو: (شُكْرَان)، ويأتي على (فِعْلان) نحو: (حَرَمَه

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٢٨٣.

(٢) سورة الروم، من الآية/ ٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٤.

(٤) سورة الأنبياء، من الآية/ ٩٧.

(٥) الكشاف: ٣/ ١٣٥.

يَحْرِمُه حِرْماناً)، ويأتي على (فَعَلان) نحو: (شَنَئَان)، و(فُعْل) نحو: (شُكْر)، و(فُعُول) نحو: (شُكُور)، و(فَعْل) نحو: (خَلْق)، و(فَعَلَة) نحو: (غَلَبَة)"[١].

واستدرك عليه كل من الشارحين مصادر أخرى، **فيقول ابن إياز:**

" وأخل المصنف من مصادره بـ(فُعُلَّة) كقول الشاعر:

أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً * * * ظُلْمًا ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أُفَيلَا[٢] "[٣].

ويقول الخُوَيّ:

" قد جاء على غير ذلك من الأمثلة، وهي: (فِعْل) نحو: (ذَكَرْتُ زيداً ذِكْراً)، و(حَجَجْتُ البيتَ حِجّاً)، و(فُعْل) نحو: (شَكَرَه شُكْراً)، و(نصَحَه نُصْحاً)، و(فَعْلَة) نحو: (ضَرَبَه ضَرْبَةً)، وليست للمرة الواحدة، و(فِعْلَة) نحو: (نَشَدَه نِشْدَة)، و(حَماه حِمْيَة)، و(فُعْلَة) نحو: (نَصَره نُصْرة)، و(فَعْلَى) نحو: (دَعَا دَعْوَى)، قال الله تعالى: ﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا ﴾[٤]، وقال: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾[٥]، و(فِعْلَى) نحو: (ذِكْرَى)، قال الله تعالى: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٦]، و(فُعْلَى) نحو: (رَجَعَ إلى ربِّه رُجْعَى)، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى ﴾[٧] ..."[٨].

وبالرجوع إلى كتب اللغة تبين أن الفعل (غَلَبَ) له مصادر أخر غير ما ذكره المصنف والشارح، جاء في (اللسان):

" غَلَبَه يَغْلِبُه غَلْباً وغَلَباً- وَهِيَ أَفْصَحُ- وغَلَبة ومَغْلَبة ومَغْلَباً ومَغْلَبة ... وغُلُبَّى وغِلِبَّى ...

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٦٠، ٢٦١.

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري. ينظر: الأمالي لابن الشجري: ٢/ ٢٧٢، والتسهيل: ٣/ ١٣٤، وشرح المفصل: ٦/ ٤٤، والمغني: ٤٢٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٧٤. المخاض: النوق الحوامل. الفصيل: ولد الناقة الذي فطم عن أمه. الأفيل: ولد الناقة ابن سبعة أشهر. والمعنى: يظلم الجباة، فيأخذون الإبل الحوامل، ويكتبون للأمير بأنهم عدلوا وأخذوا صغارها. والشاهد: قوله (غُلُبَّةً)، حيث جاء مصدر (غَلَبَ) على (فُعُلَّة).

(٣) المحصول: ٢/ ١٠٣٦.

(٤) سورة يونس، من الآية/ ١٠.

(٥) سورة يونس، من الآية/ ١٠.

(٦) سورة الذاريات، الآية/ ٥٥.

(٧) سورة العلق، الآية/ ٨.

(٨) شرح الفصول: ٢/ ٦٥٤.

وغُلُبَّةً وغَلُبَّةً ... : قَهَره. والغُلُبَّة، بِالضَّمِّ وَتَشْدِيدِ الباءِ: الغَلَبة"(١).

ويلاحظ أن من المصادر التي ذكرها الخُوَيّ (فُعْل)، وقد ذكره المصنف في كلامه السابق.

*   *   *

٩- في إدغام النون الساكنة:

ذكر ابن معط في حديثه عن الإدغام الواجب في المتقاربين ثلاثة من الحروف التي تدغم فيها النون الساكنة، فقال:

" فمن الواجب النون الساكنة قبل راء أو واو أو ميم"(٢).

واستدرك عليه الشارحان في ذلك، **فيقول ابن إياز:**

" أنه لم يذكر إدغامها في الواو والياء، وهي تدغم فيهما، نحو: (مَن وّلدُك؟)، و(مَن يّصحبُك؟)"(٣).

ويقول الخُوَيّ:

" هذا ما ذكره المصنف، والجمهور على أنها تدغم في خمسة: الرابع: الياء؛ لأنّ فيها مداً يشبه غنّة النون، وذلك نحو: (مَن يّؤمنُ)، و(مَن يّقولُ)، والخامس: اللام، نحو: (مَن لّم)؛ لأن قربها من النون كقرب الراء منها؛ لأن مخرج النون بين مخرجيهما"(٤).

تدغم النون في ستة أحرف جمعها بعضهم في قوله: (يرمُلون)، يقول الزمخشري:

" والنون تدغم في حروف (يرملون)، كقوله: (مَن يّقول)، و(مِن رّاشدٍ)، و(مِن مّحمدٍ)، و(مَن لّك؟)، و(مِن واقدٍ)، و(مَن نُّكرمُ). وإدغامها على ضربين: إدغام بغنة، وبغير غنة"(٥).

*   *   *

---

(١) ينظر: اللسان: (غ ل ب).

(٢) الفصول الخمسون: ٢٦٩.

(٣) المحصول: ٢/ ١١١٣.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٧٢٩.

(٥) المفصل: ٥٥٣. وينظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٢، ٤٥٣، والمقتضب: ١/ ٢١٦، ٢١٧، والأصول: ٣/ ٤١٦، ٤١٧، واللباب: ٢/ ٤٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٨٠.

المطلب الثاني

الاستدراكات التي انفرد بذكرها ابن إياز.

المطلب الثاني: الاستدراكات التي انفرد بها ابن إياز

١- في نيابة الظرف عن الفاعل:

ذكر ابن معط أن الظرف يقوم مقام الفعل إذا كان مختصاً، فقال:

" وقد يقام الظرف من الزمان والمكان إذا كان مختصاً مقام الفاعل"[١].

وعقب ابن إياز على ذلك، **واستدرك** على المصنف شرطاً آخر، فقال:

" كل واحد من الظرفين يقوم مقام الفاعل، كقولك: (سير بزيدٍ يومانِ فرسخينِ)، أو (سيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخانِ)، ومن كلامهم: (صِيدَ عليه يومانِ)، لكن لا يصح ذلك إلا بشرطين: الأول: نبه عليه المصنف، وهو قوله (مختصاً) ... والثاني: أخلّ به، وهو أن يكون متمكنا، واحترزنا بذلك من غير المتمكن، نحو: (عِنْدَك)، و(سَحَرَ)، فإنه لا يقام واحد منهما مقام الفاعل؛ لأنّ ذلك يوجب رفعه وعدم تمكنه ينفيه"[٢].

الشرط الذي ذكره ابن إياز في كلامه هو ما عليه جمهور النحاة[٣].

والمراد بالتمكن أن يكون الظرف متصرفاً، أي: لا يلزم النصب على الظرفية، بل يخرج إلى حالة إعرابية أخرى حسب موقعه في الجملة، نحو: (يوم)، فيقال: (أقبلَ يومٌ جديدٌ)، و(قضيتُ يوماً جميلاً)، و(سافرتُ في يومٍ باردٍ)، فإن كان الظرف غير متصرف- نحو: (عندَ)، و(سَحَرَ) إذا أريد به سحر يوم بعينه- لا تصح إقامته مقام الفاعل.

*   *   *

٢- في أقسام ظرف الزمان:

ذكر ابن معط أن ظرف الزمان ينقسم من حيث التصرف وعدمه أربعة أقسام، فقال:

"وينقسم إلى متصرف منصرف، نحو: (يوم)، و(ليلة) ... وإلى منصرف غير متصرف،نحو: (مساءً)، و(عِشاءً)، وإلى متصرف غير منصرف، نحو: (غدوةً)،

---

(١) الفصول الخمسون: ١٧٧.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٣٥٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٥٣، وشرح المفصل: ٧/ ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٦، وشرح التسهيل: ٢/ ١٢٧، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٤٦٠، والتصريح: ١/ ٤٢٨، والهمع: ١/ ٢٦٧.

و(بُكْرةً) إذا أردتهما ليوم بعينه، وإلى مالا ينصرف ولا يتصرف، نحو: (سحرَ) إذا أردته من يوم بعينه"[١].

وهذا التقسيم هو ما عليه جمهور النحاة، لكن ابن إياز يستدرك على ابن معط قسمين من هذه الأقسام، فيقول:

" وهنا تنبيه: وهو أن المصنف أخل بقسمين من الظرف: الأول: ما لا يتصرف ولا ينصرف ... والثاني: ما ينصرف ولا يتصرف ..."[٢].

ويبدو أن ذلك سقط من النسخة التي اعتمد عليها الشارح؛ ولذلك استدرك عليه هذين القسمين، وهو ما نبه عليه محقق (الفصول) في الحاشية.

* * *

٣- في نواصب المضارع:

ذكر ابن معط الحروف الناصبة للمضارع، فقال:

" وهي قسمان: أصل، وهو: (أنْ)، و(لَنْ)، و(إذَنْ)، وفرع: وهو ناصب بإضمار (أنْ) ..."[٣].

واستدرك عليه ابن إياز في ذلك (كيْ)، فقال:

"وهنا تنبيه: وهو أنه ترك من الأصول (كَيْ)، فإما أن يكون ذلك سهواً منه، وإما أن يكون تبع الأخفش في مذهبه فيها؛ إذ كان يرى أنها حرف جر دائماً، فيتحتم حينئذ تقدير الناصب بعدها"[٤].

الحروف الناصبة للمضارع إما أن تكون ناصبة للمضارع بنفسها، وهو المراد بقوله (أصل)، وهي: (أنْ)، و(لَنْ)، و(إذَنْ)، و(كيْ)، وإما أن يكون الناصب (أنْ) مضمرة بعدها، وهي بقية الحروف.

وبالرجوع إلى كتب النحاة المتقدمين وجدت أنهم يعدون (كَيْ) في الحروف الأصلية، أي: الناصبة للمضارع بنفسها، يقول سيبويه:

---

(١) ينظر: الفصول الخمسون: ١٨٥.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(٣) ينظر: الفصول الخمسون: ٢٠٣.

(٤) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٠٧.

" اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: (أنْ)، وذلك قولك: (أريدُ أن تفعلَ)، و(كَيْ)، وذلك: (جئتُك لِكَيْ تفعلَ ... "[١].

تستعمل (كي) في الكلام عند سيبويه وجمهور البصريين[٢] على ثلاثة أحوال:
الأول: أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها، وذلك إذا دخلت عليها اللام، كقوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾[٣].

والثاني: أن تكون حرف جر،وذلك إذا دخلت على (ما) الاستفهامية، كقولهم: (كَيْمَهْ)؟ بمعنى (لِمَهْ)؟.

الثالث: أن تكون محتملة للأمرين، فيجوز أن تكون ناصبة، ويجوز أن تكون جارة، وذلك إذا لم تسبق باللام، كقوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾[٤].

ونقل بعض النحاة عن الأخفش أنها لا تكون إلا حرف جر دائماً[٥]، ومن يتأمل كلامه في كتابه (معاني القرآن) يتبين له أنه يوافق سيبويه في أنها تكون حرف نصب إذا سبقت باللام؛ إذ يقول:

" وقد تكون (كَيْ) بمنزلة (أنْ) هي الناصبة، وذلك قوله: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾، فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كَيْ) وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام"[٦].

ويبدو أن ابن معط لم يترك ذكر (كَيْ) في الحروف الأصول سهواً؛ لأنه لم يذكرها في ألفيته ضمن الحروف الأصلية، بل جعلها في الحروف الفرعية، فيقول[٧]:

ونَصْبُهُ بـــ(أنْ) و(لَنْ) ثم (إذَنْ)   وأحْرُفٌ أتَى فيهَا إضْمَارُ (أنْ)
(كَيْ)، (لامُ كيْ)، (لامُ الجُحُود)، (حَتّى) و(الوَاوُ) و(الفَاءُ) إذَا أجَبْتَا

([١]) الكتاب: ٣/ ٥. وينظر: المقتضب: ٢/ ٦، والإيضاح العضدي: ٢٤١، واللمع: ١٨٦، والمرتجل: ١٧٤، واللباب: ٢/ ٣٠، وشرح المقدمة الكافية: ٣/ ٨٦٧.

([٢]) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥، ٦، وشرح المفصل: ٧/ ١٧، والمغني: ١٨٧، ١٨٨، والتصريح: ٢/ ٣٥٩، والهمع: ٤/ ٩٩، ١٠٠.

([٣]) سورة الحديد، من الآية/ ٢٣.

([٤]) سورة الحشر، من الآية/ ٧.

([٥]) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤٨، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٣٤١، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٣٢، والتصريح: ٢/ ٣٦٠.

([٦]) معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٢٧.

([٧]) ينظر: الصفوة الصفية: ١/ ٢٠٩.

٤- في المعرف بالألف واللام:

تحدث ابن معط عن أقسام (أل) المعرفة، فقال:

" وتنقسم إلى: عهدية، وجنسية"[١].

فجعل (أل) قسمين، واستدرك عليه ابن إياز قسما ثالثا، فقال:

" وأقسامها ثلاثة؛ لأن المعرف إما أن تنظر إليه من حيث هو هو، أو من حيث يشمل كثيرين، أو من حيث إنه لواحد معين.

فالأول: لتعريف الحقيقة من غير نظر إلى العموم والخصوص، كقولك: (اشتريتُ اللحمَ)، وأخل به المصنف.

والثاني: لتعريف الجنس، كقولك: (الرجلُ خيرٌ من المرأةِ)، أي: هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس.

والثالث: لتعريف العهد، وذلك بأن تشير إلى شخص جرى ذكره أو تقدم للمخاطب عهد به"[٢].

(أل) التي هي حرف تعريف ثلاثة أقسام: عهدية، وجنسية، ولتعريف الحقيقة.

فالعهدية: هي التي عهد مصحوبها بتقدم ذكره، نحو: (جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ)، أو بحضوره حساً، كقولك لمن سدد سهماً: (القرطاسَ)، أو عِلْماً، كقوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[٣].

والجنسية بخلافها، وهي قسمان: أحدهما: حقيقي، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس، نحو: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾[٤]، والآخر: مجازي، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة، نحو: (أنت الرّجلُ عِلْماً)، أي: الكامل في هذه الصفة، ويقال لها: التي للكمال.

وأما التي لتعريف الحقيقة، ويقال لها: لتعريف الماهية، فنحو قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[٥].

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٣٢.

(٢) المحصول: ٢/ ٨٥٢.

(٣) سورة التوبة، من الآية/ ٤٠٢.

(٤) سورة العصر، الآية/ ٢.

(٥) سورة الأنبياء، من الآية/ ٣٠.

واختلف في هذا القسم، فقيل: هو راجع إلى العهدية[١]. وقيل: راجع إلى الجنسية[٢]. وقيل: قسم برأسه[٣].

ويبدو أن ابن معط يرى أنها من قبيل الجنسية؛ ولذا لم يذكر من أنواعها إلا العهدية والجنسية، وكذلك فعل في ألفيته[٤].

* * *

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٢٢،

(٢) ينظر: المفصل: ٤٤٩، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٦٣، والمغني: ٦٢، وأوضح المسالك: ١/ ١٧٩، والمقاصد الشافية: ١/ ٥٥٤، والتصريح: ١/ ١٨١، وشرح الأشموني: ١/ ١٦٧.

(٣) ينظر: الصفوة الصفية: ٢/ ٦٨٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس: ١/ ٧٢٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط للقواس: ٢/ ٧٢٣.

المطلب الثالث

الاستدراكات التي انفرد بذكرها الحُوَيِّ

المطلب الثالث: الاستدراكات التي انفرد بها الخُوَيّ

١- في (ما) العاملة عمل (ليس):

تعمل (ما) النافية في لغة أهل الحجاز عمل (ليس) بشروط، ذكر منها ابن معط شرطين، فقال:

" وأما (ما) فأعملها أهل الحجاز بشرطين: ألا يتقدم خبرها على اسمها، وألا ينتقض النفي منها بـ(إلا)"[١].

واستدرك عليه الخُوَيّ شرطاً آخر، فقال:

" واعلم أن لعمل (ما) شرطاً ثالثاً لم يذكره المصنف، وهو ألا يزاد بعدها (إنْ) الخفيفة، فإن زيدت بعدها بطل عملها، نحو قولك: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، قال الشاعر:

وَمَا إنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلَكِنْ * * * مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[٢]

وإنما بطل عملها؛ لأنها عامل ضعيف عمل على خلاف القياس، فلما فصل بينها وبين معمولها ضعفت عن العمل"[٣].

هذا الشرط الذي ذكره الشارح هو ما عليه جمهور النحاة[٤]، وقد أشار إليه سيبويه في قوله:

" وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: (إنّما) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها) ..."[٥].

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٠٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك، ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٣، والمقتضب: ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والأصول: ١/ ٢٣٦، وشرح أبيات سيبويه: ٢/ ١١٤، وشرح التسهيل: ١/ ٣٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٥، ٤/ ٤٣٣، والجنى الداني: ٣٢٧، والمغني: ٣٨، والهمع: ١/ ٤٤٩، والخزانة: ١١/ ١٤١، ٢١٨. طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: جمع منيّة، وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب. المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا. والشاهد: قوله (ما إنْ)، حيث زيدت (إنْ) بعد (ما)، فلم تعمل (ما) عمل (ليس).

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٨٩، ٢٩٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، والمقتضب: ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والأصول: ١/ ٢٣٦، وشرح التسهيل: ١/ ٣٧١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٥، ٤/ ٤٣٣، والجنى الداني: ٣٢٧، والمغني: ٣٨، والهمع: ١/ ٤٤٩.

(٥) الكتاب: ٤/ ٢٢١.

٢- في معاني (مِنْ) الجارة:

ذكر ابن معط معاني (مِنْ) الجارة، فقال:

" (مِنْ): وهي لابتداء الغاية، وقد تكون للتبعيض، ولتبيين الجنس، وزائدة مع الفاعل والمفعول والمبتدأ"[١].

واستدرك عليه الخُوَيّ معاني أخر، فقال:

" وقد تجيء لمعانٍ أخر غير ما ذكره المصنف: أن تكون بمعنى البدل والخلف، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾[٢]، أي: خلفا وعوضاً عنكم ملائكة، بدليل قوله تعالى: (يَخْلُفُونَ) ... وقد قيل: إن منها أن تكون بمعنى (عَنْ)، نحو قولك: (أرْوَاهُ مِن عطشٍ)، و(رميتُ مِن القوس)، وقوله تعالى: ﴿ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾[٣]، أي: عن العطش، وعن القوس، وعن جوع، وعن خوف"[٤].

* * *

٣- في معاني (الباء) الجارة:

ذكر ابن معط معاني الباء من حروف الجر، فقال:

" والباء للإلصاق، وقد يدخلها معنى الاستعانة، والتعدية بدلا من الهمزة، وبمعنى (مَعَ)، وزائدة كـ(مِنْ)"[٥].

واستدرك عليه الخُوَيّ معاني أخر، فقال:

" وقد تجيء لمعانٍ أخر غير ما ذكره المصنف، منها: التبعيض، كقولك: (أمسكتُ بزمامِ النّاقةِ)، وقوله تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[٦] ... ومنها السببية، كقوله

---

(١) الفصول الخمسون: ٢١٣.

(٢) سورة الزخرف، الآية/ ٦٠.

(٣) سورة قريش، من الآية/ ٤.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٢١، ٣٢٢.

(٥) الفصول الخمسون: ٢١٣.

(٦) سورة الحج، من الآية/ ٢٩.

تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[١]، ومنها معنى (مِنْ)، كقوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾[٢] ... ومنها معنى (عَنْ)، كقوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾[٣] ... ومنها معنى (عَلَى)، كما في قوله:

بِوُدِّكِ مَا قَوْمِي عَلَى أَنْ تَرَكْتِهِمْ * * * سُلَيْمَى إِذَا هَبَّتْ شَمَالٌ وَرِيحُهَا[٤]

أي: على ودّك"[٥].

*   *   *

٤- في معاني (اللام) الجارة:

ذكر ابن معط معاني اللام من حروف الجر، فقال:

" واللام مقتضاها الملك والاستحقاق، ومجاز الملك، والتخصيص معنى يلزمها"[٦].

واستدرك عليه الخُوَيّ معاني أخر، فقال:

" وقد تجيء لمعان غير ما ذكرها المصنف، فمنها: التعليل، كقولك: (جئتُك لإكرامك الزّائرَ)، والتعدية، نحو قولك: (نصحتُه، ونصحتُ له)، (وشكرتُه، وشكرتُ له)، وللصيرورة، كقوله تعالى: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٧]، وللتعجب، كقولك: (للهِ دَرُّه فارساً)، وللتيسير، كقوله تعالى: ﴿ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴾[٨]، وللمستغاث،

---

(١) سورة آل عمران، من الآية/ ١٨٢.

(٢) سورة المطففين، الآية/ ٢٨.

(٣) سورة المعارج، الآية/ ١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن قميئة، ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٨٦، والزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٨٨، والمخصص: ٤/ ٢٤٢، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٤١. والشّاهد: قوله (بودّك ما قومي)، حيث جاءت (الباء) بمعنى (على)، و (ما) زائدة.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٣٢٣، ٣٢٤.

(٦) الفصول الخمسون: ٢١٤.

(٧) سورة القصص، من الآية/ ٨.

(٨) سورة الليل، الآية/ ٧.

كقولك: (يا لله لِلمسلمين)، وبمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ﴾ [١]، وبمعنى (عَلَى)، كقوله: ﴿ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾[٢]، وبمعنى (مِنْ)، كقول الشاعر:

فَلمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا * * * لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا[٣]

أي: من طول اجتماع، وبمعنى (بَعْد)، كقوله تعالى: ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾[٤]"[٥].

وبالرجوع إلى كتب النحو تبين أن أكثر النحاة يرون أن اللام في قوله (لطول اجتماع) بمعنى (معْ) [٦]، وبعضهم يرى أنه بمعنى (بَعْد)[٧].

* * *

٥- في (أفعل) التفضيل:

تحدث ابن معط عن حكم (أفْعَل) التفضيل من حيث مطابقته موصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما، فذكر حكمه إذا كان معرّفاً بالألف واللام، وإذا كان مجرداً من التعريف والإضافة مقروناً بـ(مِنْ)، فقال:

" ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا كان معه (مِنْ) ظاهرة أو مقدرة، كقولك: (زيدٌ أحسنُ عملاً) ... وإن دخلت الألف واللام ثني وجمع وأنث، نحو قوله تعالى: ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[٨].

---

(١) سورة آل عمران، من الآية/ ١٩٣.

(٢) سورة الإسراء، من الآية/ ١٠٩.

(٣) البيت من الطّويل، سبق تخريجه صفحة/ ٥٨ .

(٤) سورة النمل، من الآية/ ٧٢.

(٥) شرح الفصول: ١/ ٣٣١.

(٦) ينظر: حروف المعاني للزجاجي: ٨٥، والأزهيّة: ٢٨٩، ورصف المباني: ٢٢٣، وشرح التسهيل: ٣/ ١٤٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٠٢، والجنى الدّاني: ١٠٢، والمغني: ٢٨١، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٥٢، والهمع: ٢/ ٤٥٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٨،

(٧) ينظر: أمالي ابن الشّجريّ: ٢/ ٦١٦، وشرح التسهيل: ٣/ ١٤٧، والمغني: ٢٨١.

(٨) سورة الكهف، من الآية/ ١٠٣.

واستدرك عليه الخُوَيّ في ذلك قسما ثالثا، وهو المضاف، فقال:

" وأما المستعمل مضافا- وهو القسم الثالث- فلم يذكر المصنف حكمه، وحكمه: أنه يجوز فيه الأمران: الإفراد، والمطابقة، تقول: (زيدٌ وعمروٌ أفضلُ القومِ)، وإن شئت قلت: (أفضلا القومِ)، وتقول: (هندٌ أحسنُ الناسِ)، وإن شئت قلت: (حُسنى الناسِ) ..."(١).

يستعمل (أفعل) التفضيل على ثلاثة أوجه(٢):

الأول: أن يكون مجرّداً من الألف واللام والإضافة ، فيلزم الإفراد والتذكير، وتلزم معه (من) لفظاً، نحو: (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمروٍ)، أو تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾(٣).

الثاني: أن يكون معرّفاً بالألف واللام، فيجب حينئذ مطابقته ما هو له في الإفراد والتذكير وغيرهما، فيقال: (زيدٌ الأفضلُ)، و(الزيدانِ الأفضلانِ)، و(الزيدونَ الأفضلونَ)، و(هندٌ الفُضْلى)، و(الهندان الفضليان)، و(الهنداتُ الفُضْلَيَاتُ أو الفُضُل).

والثالث: أن يكون مضافاً، وهذا يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون مضافاً إلى نكرة، فيلزم الإفراد والتذكير كالمجرد، فيقال: (زيدٌ أفضلُ رجلٍ)، و(الزيدانِ أفضلُ رجلينِ)، و(الزيدون أفضلُ رجالٍ).

والآخر: أن يكون مضافاً إلى معرفة، وهو فيها على ضربين:

الأول: أن يضاف مراداً به معنى (مِنْ)، أي: قصد به التفضيل، وهذا يجوز أن يوافقه في ملازمة الإفراد والتذكير، وأن يوافق المعرف بالألف واللام في ملازمة المطابقة لما هو له، وقد اجتمع الأمران في قول النبي **r** :

" أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ الْقِيامَةِ، أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً،

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٣٧٦.

(٢) ينظر: المفصل: ١٢٠، ١٢١، وشرح المفصل: ٣/ ٥- ٨، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٣٦، ١١٣٧، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٥٢، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٤٢٩- ٤٣١، والارتشاف: ٥/ ٢٣٢٠ وما بعدها، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٣٧، ٩٣٨، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٨٧ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٦ وما بعدها، والتصريح: ٢/ ٩٥- ١٠٢، والهمع: ٣/ ٩٥- ٩٧، وشرح الأشموني: ٢/ ٣٠٠- ٣٠٦.

(٣) سورة الأعلى، الآية/ ١٧.

الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافاً الّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ"[١].

والثاني: أن يضاف مراداً به معنى المعرف بالألف واللام، أي: لم يقصد به التفضيل، أو قصد به التفضيل على كل ما سوى المضاف إليه، كقولهم: (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان) [٢]، أي: عادلاهم، ونحو: (محمدٌ r أفضلُ قريشٍ)، أي: أفضلُ الناس من بين قريش، وهذا لا بد من مطابقته لما هو له، كما لا بد منها للمعرف بالألف واللام؛ لتساويهما في التعريف، وعدم اعتبار معنى (مِنْ).

* * *

٦- في بدل الاشتمال:

ذكر ابن معط في حديثه عن أقسام البدل بدل الاشتمال، فقال:

" وبدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَه ﴾[٣]، فـ﴿ أَنْ أَذْكُرَه ﴾ بدل من الهاء في ﴿ أَنْسَانِيهُ ﴾"[٤].

واستدرك عليه الخُوَيّ في ذلك مسائل لم يذكرها في هذا النوع كما ذكرها في النوعين السابقين، فقال:

" واعلم أن في هذا القسم من أقسام البدل- أعني: بدل الاشتمال- أربع مسائل يبدل فيها الظاهر من الظاهر كما كان ذلك في بدل الكل والبعض، ولم يمثل المصنف شيئا منها، ونحن نمثلها:

المسألة الأولى: بدل المعرفة من المعرفة، مثالها: (ذقتُ الطّعامَ طعْمَه)، و(فهمتُ

---

(١) الحديث في مصنف عبد الرزاق: ١١/ ١٤٤، باب حسن الخلق، حديث رقم (٢٠١٥٣). المُوَطؤُونَ: الليّنونَ، من قولهم: "وَطَّأْتُ الفِراشَ" أي: لينتُه، ومَهَدْتُه. والأكناف: جمعُ كَنَفٍ، وهو الجانِبُ. وقوله: "الذين يَألَفون ويُؤْلَفون" أي: يصحَبون الناس بالمعروف، فيُرغَب في صُحْبَتهم للِينهم ورِفْقِهم.

(٢) الأشَج: هو عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوانَ، وكان يقال له: (أشَجُّ بني أُمَيَّة) من أجل شَجَّةٍ حافِرِ دابةٍ، كانت بجَبْهته، وكان أعدلَ أهلِ زمانه. والناقِص: هو يزيدُ بن الوَليد بن يزيد بن عبد المَلِك بن مروان، ولِيَ الخلافةَ ستةَ أشهر أو أقَل، وكان عادلًا، مُنكِرًا للمُنْكَر، وكان يقال له: (الناقِصُ)؛ لأنه نقص من أرْزاقِ الجُنْد، وحط منها. (سير أعلام النبلاء: ٥/ ١١٤- ١١٦، ٣٧٤- ٣٧٦)

(٣) سورة الكهف، من الآية/ ٦٣.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٣٩.

الحربَ خُدعتَها) ...

الثانية: بدل النكرة من النكرة، مثالها قولك: (أعجبتني جاريةٌ حُسْنٌ لها)، و(نفَعني رجلٌ عِلمٌ له) ...

الثالثة: بدل المعرفة من النكرة، مثالها: (سمعتُ رجلاً صوتَه)، و(أعجبني أخٌ لك عِلمُه) ...

الرابعه: بدل النكرة من المعرفة، مثالها قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[1]"[2].

*   *   *

٧- في أوزان الاسم المقصور والممدود:

ذكر ابن معط الضوابط التي يعرف بها كل من الاسم المقصور والممدود[3]، **واستدرك** عليه الخُوَيّ ضوابط أخرى، فقال في المقصور:

" هذا ما ذكره المصنف من الضوابط، ووراء ذلك ضوابط أخرى:

الأول: أن يكون على (فَعْلَى) جمعاً متردداً بين (فَعْلَى) و(فَعْلاء)، نحو: (هَلْكَى)، و(مَوْتَى)، و(جَرْحَى)، و(قَتْلَى)، أو مؤنث (فَعْلان) كـ(سَكْرَى)، و(غَضْبَى).

الثاني: أن يكون على (فُعْلَى) تأنيث (أفْعَل) مترددا بين (فُعْلَى) و(فُعْلَاء)، كـ(الكُبْرَى)، و(الصُغْرَى)، و(الدُّنْيَا)، و(الأُخْرَى).

الثالث: أن يكون اسماً للمكان أو الزمان مزيداً في أوله ميم، كـ(المَرْمَى) لمكان الرمي ولزمان الرمي فيه ...

الرابع: أن يكون جمعاً متردداً بين (فُعَل) أو (فِعَل) وبين (فُعَال) و(فِعَال)، نحو: (كُلىً)، و(مُدىً)، و(حِلىً)، و(لِحىً) ...

الخامس: أن يكون جمعاً على (فَعَالَى)، و(فُعَالَى)، كـ(حَبَارَى)، و(سُكَارَى).

---

(1) سورة البقرة، من الآية/ ٢١٧.

(2) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٠٢، ٥٠٣.

(3) ينظر: الفصول: ٢٥٤- ٢٥٦.

السادس: كل جمع يتميز واحده بحذف الهاء، كـ(المَهَا)[١]، و(الحَصَا) ..."[٢].

ويقول في الممدود:

" وكما ذكرنا ضوابط يعرف بها المقصور خارجة عما ذكره المصنف فكذلك نذكر ضوابط للممدود وراء ما ذكره:

فمنها جمع (فَعْل) أو (فَعْلَة) المعتل، نحو: (الدِّلاء)، و(الظِّباء) ...؛ لأن (فَعْلا، وفَعْلَة) لا يجمع على (فِعَل)، فيتعين أن يكون على (فِعَال).

ومنها أن يكون جمع (فَعِيل) متردداً بين المد والقصر، كـ(أنبياء) ...

ومنها أن يكون مصدراً من المضاعف دائراً بين (فِعْلَل) و(فِعْلال)، كقولك: (حاحا حِيحاء)، و(قَوّقت الدجاجة قِيقاء)؛ لأن المصدر من هذا الباب: (فِعْلال) لا (فِعْلَل) ...

ومنها أن يكون في معنى النسب متردداً بين (فَعّال) ممدودا (وفَعّل) مقصوراً، كـ(الحَدّاء)، و(الشَوّاء)، و(السّقاء)؛ لأن هذا إنما يأتي على (فَعّال) في الصحيح، كـ(البقّال)، و(اللّحّام)، و(الخَبّاز)، فكذلك المعتل"[٣].

*   *   *

٨- في مصدر (فَعِلَ) الثلاثي المكسور العين:

تحدث ابن معط عن مصدر الثلاثي الذي على وزن (فَعِلَ)، فقال:

" وما كان على وزن (فَعِلَ) فمضارعه مفتوح العين، والمصدر مفتوح العين، نحو: (نَدِمَ يَنْدَمُ نَدَماً)، وقد جاء على (فِعَال)، نحو: (سَفِهَ يَسْفَه سِفَاهاً) ..."[٤].

واستدرك عليه الخُوَيّ مصادر أخر، فقال:

" وقد جاء مصدر (فَعِلَ) على أمثلة أخرى لم يذكرها المصنف، وهي: (الفَعْل) نحو: (حَمِدَ حَمْداً)، و(الفُعْل) نحو: (شَرِبَ شُرْباً)، و(الفِعْل) نحو: (عَلِمَ عِلْماً)، و(الفِعَل) نحو: (سَمِنَ سِمَناً)، و(شَبِعَ شِبَعاً)، و(الفَعْلَة) نحو: (رَحِمَ رَحْمَةً)، و(الفِعْلَة) نحو: (خَالَ الشيءَ يخالُه خِيلَةً)، و(الفُعْلَة) نحو: (لَعِبَ لُعْبَةً)، و(الفَعَالَة) نحو: (زَهِدَ

---

(١) المها: جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية. (مختار الصحاح: م هـ ا)

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٩٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٩٨، ٥٩٩.

(٤) الفصول الخمسون: ٢٦٠.

زَهَادَةً)، و(لَبِقَ لَبَاقَةً)، و(الفُعُول) نحو: (لَزِمَ لُزُوماً)، و(الفَعُول) نحو: (قَبِلَ قَبُولاً)، و(الفُعُولَة) نحو: (سَبِطَ سُبُوطَةً)، و(المَفْعَل) نحو: (عَلِمَ مَعْلَماً)، و(المَفْعَلَة) نحو: (حَمِدَ مَحْمَدَةً)، و(الفَعَلَان) نحو: (غَشِيَ غَشَيَاناً)، فجملة ما حصرنا الآن من مصادر (فَعِلَ) ستة عشر، لم يذكر المصنف منها سوى اثنين، وهما: (الفَعَل)، و(الفِعَال)"[١].

* * *

٩- في مصادر (فَعُلَ) الثلاثي المضموم العين:

لم يتعرض ابن معط في كلامه لذكر مصدر (فَعُل) الثلاثي المضموم العين؛ ولذا فقد **استدرك** عليه الخُوَيِّ ذلك، فيقول:

" كان ينبغي أن يذكر (فَعُل) المضموم العين، لبيان مصدره ومضارعه، كما فعل في إخوته؛ لأنه صدر الكلام بالثلاثة، فنذكره نحن أولا، ثم نشرع في الرباعي، فنقول: (فَعُلَ) موضوع للغرائز والهيئات التي يكون عليها الإنسان؛ فلذلك لا يكون إلا لازماً، ومضارعه أبداً مضموم العين ... ومصدره على أمثلة مختلفة، وهي: (الفَعْل) كـ(ظَرُفَ ظَرْفاً)، و(الفُعْل) كـ(حَسُنَ حُسْناً)، و(الفَعَل) كـ(شَرُفَ شَرَفاً)، و(الفِعَل) كـ(عَظُمَ عِظَماً)، و(قَصُرَ قِصَراً)، و(الفُعْلَة) نحو: (سَرُعَ سُرْعَةً)، و(الفَعَالَة) نحو: (ظَرُفَ ظَرَافَة)، و(نَبُهَ نَبَاهَة)، و(الفُعُولَة) نحو: (صَعُبَ صُعُوبَة)، و(سَهُلَ سُهُولَة)"[٢].

* * *

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٤٩.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٥٩.

الفصل السادس

منهج ابن إياز والخُوَيِّ في شرحيهما

منهج ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما على الفصول

المنهج في اللغة: هو الطريق الواضح، وأنهج الطريقُ، أي: استبان وصار نهجاً واضحاً بيِّناً، ومنهج الطريق: وَضَحُه[١].

وفي الاصطلاح: هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[٢].

أما عن منهج ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما فأقول وبالله التوفيق:

لكل شارح طريقة خاصة ومنهج معين، تحدده خطوط ومعالم واضحة، يتبعها ويسير عليها في شرحه، وفيما يلي سأبين بعض الأمور التي تكشف للقارئ الخطوط العريضة للمنهج الذي سار عليه كل من الشارحين في شرحه على الفصول، ويمكن أن ألخص ذلك في النقاط التالية:

أولا: **ما اتفقا فيه منهجاً**:

١- بدأ كل من الشارحين كتابه بمقدمة لشرحه، إلا أن الخُوَيّ اقتصر في مقدمته على الحمد لله والصلاة على النبي **r** وآله وصحبه، بخلاف ابن إياز الذي أبان في مقدمته- بعد الحمد والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي **r** - عن قيمة كتاب (الفصول)، وعن الدافع إلى شرحه، فيقول ابن إياز بعد البسملة والحمدلة والصلاة على رسول الله **r** :

" فإن كتاب (الفصول) في النحو للشيخ الإمام الحبر العالم الفاضل المحقق زين الدين، أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور- رحمه الله تعالى- وإن كان شديد الاختصار، عارياً من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة.

ثم إنّ بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به ممن استوجب قضاء حقه والمساعدة على ملتمسه سألني غير مرة أن أشرحه، وأبين عن غوامضه ودقائقه، وأقربه على طالب نكته وحقائقه، وأضيف إلى ذلك من التعليلات المنتخبة والاعتراضات المهذبة، فأجبت سؤاله، وألفت هذا الشرح، وسميته بـ(المحصول في

---

(١) ينظر: الصحاح، واللسان، والمصباح المنير/ (ن هــ ج).

(٢) ينظر: مناهج البحث العلمي، للأستاذ /عبد الرحمن بدوي: ٥.

شرح الفصول) راجيا من الله- تعالى- أن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجهه، ومقرِّباً من رحمته، إنه ولي ذلك والقادر عليه"[١].

أما الخُوَيّ فيقول بعد البسملة:

"الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين.

قال المصنف- رحمه الله ..." [٢].

٢- التزامهما بالأبواب والفصول التي ذكرت في الفصول:

لما كان كل منهما شارحاً لـ(الفصول) كان من الطبيعي أن يسيرا في شرحيهما على وفق ترتيبه للأبواب والفصول، إلا نادراً عند الخُوَيّ، فقد وجدته لا يلتزم بترتيب المتن في شرحه، كما فعل في (الفصل الثامن) من الباب الثاني، وهو بعنوان: في الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر، فقد شرح آخر الفصل أولا، **فيقول:**

" اعلم أن هذه الأفعال سميت ناقصة؛ لسلب دلالتها على الحدث، وهو المصدر، كما أشار إليه المصنف في آخر الفصل ...".

وتحدث عن معانيها وأقسامها، ثم قال في نهاية الفصل:

" **وقوله** (فكان تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان) إلى آخر الفصل تقدم شرحه"[٣].

وكذلك فعل في (الفصل الثالث) من الباب الثالث، في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة، فيقول في آخر الفصل:

" وبقية الفصل إلى آخره قد مر شرحه"[٤].

٣- ذكرهما كلام المصنف منفصلاً عن الشرح:

كانا يذكران كلام المصنف منفصلاً مقدمين له بقولهما: "قال المصنف"، أو "قال رحمه الله"، أو "قال"، وهو الكثير الغالب، ويعقبانه الشرح، إلا أن ابن إياز كان يفصل بين كلام المصنف وكلامه بقوله: "أقول"، وكان الخُوَيّ يعقبه بالشرح من غير فصل.

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٥.

(٢) شرح الفصول: ١/ ١.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٤٣- ١٥٨.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٢٧١.

٤- الإحالة إلى ما سبق بيانه أو إلى ما سيأتي شرحه:

كان كل منهما يحيل إلى ما سبق بيانه من المسائل إذا تكرر في موضع آخر، أو إلى ما سيأتي لاحقاً؛ رغبة في الاختصار وفراراً من التكرار.

ومن أمثلة ذلك عندهما:

يقول ابن إياز معقباً على قول المصنف في باب جمع المؤنث السالم: (والممدودة تقلبها واواً، نحو: صحراوات):

" أقول: قد تقدم في باب التثنية القول على العلة التي أوجبت قلب الهمزة واواً، فلا معنى لإعادته"[١].

ويقول في باب المثنى:

" فإن قيل: فلم فتح ما قبل الياء في التثنية؟

قيل: فيه وجهان: ... والثاني: أن النون مكسورة- لما سيأتي بعون الله تعالى- فلو كسر ما قبل الياء لوقعت ياء بين كسرتين، وذلك مستثقل جداً"[٢].

- ويقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف في حد الفعل: (فحده: كلمة تدل على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى ...):

" قد سبق من الكلام على حد الاسم ما يصح به معنى هذا الحد، وفصوله المخرجة للاسم والحرف عنه، وما يرد عليه من النقوض، وما يجاب به عنها، فلا نطول بإعادته"[٣].

ويقول معقباً على قول المصنف في باب الصفة المشبهة: (والإضافة في هذا الباب غير محضة):

" هذا الحكم سنعيده في الفصل العاشر من هذا الباب، فنشرحه هناك إن شاء الله"[٤].

٥- البعد عن التعقيد والالتواء في الشرح:

إنّ القارئ في كل من الشرحين يجد أن الشارحين سلكا في كتابيهما أسلوب السهولة واليسر، فلا يكاد يجد القارئ غموضاً في الألفاظ، ولا تعقيداً في العبارات،

---

(١) المحصول: ١/ ٢٠٦.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٧٣.

(٣) شرح الفصول: ١/ ١٨.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣٦٦.

ولا التواء في الشرح، فأتاحا بذلك للباحث الفرصة للاطلاع على هذين الشرحين، والإلمام بالقواعد والآراء المبثوثة من غير إجهاد فكر أو تشتيت ذهن.

٦- التزامهما في شرحيهما بالمنهج التعليلي:

اهتم كل من الشارحين بالتعليل لما يذكرانه من الأحكام النحوية والصرفية، فلم يتركا قاعدةً من القواعد أو مسألةً من المسائل إلا ويعللان لها بعلة أو أكثر، وقد أفردت للحديث عن العلة النحوية عندهما مبحثاً عند الكلام على أصول النحو بينهما.

٧- التزامهما في شرحيهما بالمنهج التطبيقي:

عني كل من الشارحين بالاستشهاد على القواعد والمسائل النحوية بالشواهد العربية الفصيحة، فكانا يستشهدان بالآيات القرآنية والقراءات والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، وهذا يتضح للقارئ عند مطالعته الشرحين، وقد تحدثت عن ذلك عند تناولي السماع بين الشارحين.

٨- الميل إلى الاختصار، والبعد عن المحاكاة اللفظية والمناقشات التي لا طائل من ورائها:

المتأمل في كلام الشرحين يجد أن الشارحين كانا يميلان إلى الإيجاز والاختصار، ويبتعدان عن الإطالة غير المفيدة، وهي طريقة تتلاءم مع ما التزماه ونصّا عليه من الاختصار وعدم التكرار.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

يقول ابن إياز في حديثه عن إعراب الأسماء الستة:

" وفي هذه الأسماء مذاهب كثيرة لا تتعلق بحد هذا الكتاب، فلذلك أضربنا عنها"[١].

ويقول في حديثه عن المصدر، وهل هو أصل المشتقات أو الفعل؟:

" وفي الكلام على هذه المسألة بحث كثير، وتفريع لا يقتضيه اختصار هذا الشرح"[٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيِّ:

قوله بعد أن تحدث عن وجه انحصار أنواع الكلمة في الاسم والفعل والحرف:

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ١٥٩.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٢٣.

" وعلى حصر الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة أدلة أخرى لم نر التطويل بذكرها"[١].

وقوله بعد أن تحدث عن ألقاب الإعراب والبناء:

" وأما تسمية هذه الأنواع بهذه الألقاب فلا يتسع لها هذا التعليق مع قلة الجدوى فيها"[٢].

٩- اهتمامهما باللغات الواردة والمستعملة في الكلمة مع توجيهها:

كان كل من الشارحين يهتم باللهجات واللغات المختلفة المستعملة في بعض الكلمات، مع العناية بضبطها وتخريجها والإشارة إلى الفصيح وغير الفصيح منها، ونسبتها إلى أصحابها أو عدم نسبتها أحياناً[٣].

١٠- عنايتهما بالقراءات القرآنية:

عني كل من الشارحين بالقراءات القرآنية المتواترة وغيرها، مع توضيح أوجه الإعراب الجائزة فيها، وبيان موافقة ذلك أو مخالفته للقاعدة النحوية التي يتناولها الشارح بالحديث عنها[٤].

١١- العناية ببيان معاني بعض المفردات:

أورد كل من الشارحين في شرحه كثيراً من المفردات اللغوية التي مثل بها للقواعد النحوية والصرفية، وبعض هذه المفردات يحتاج إلى الرجوع للمعاجم اللغوية في فهم معانيه، فكان كل منهما ينص على بيان معاني بعض هذه المفردات، وأحياناً كان يبينان أصل المادة قبل استعمالها في هذا المعنى.

ومن أمثلة ذلك عندهما:

يقول ابن إياز في تعقيبه على قول المصنف: (وبناء الاسم على الفتح، نحو: ... و (حَيْثَ بَيْثَ)، و(حاثَ باثَ) ...):

" وقالوا: (تركوا البلادَ حَيْثَ بَيْثَ)، و(حاثَ باثَ)، وحكي: (حَوْثَ بَوْثَ)، إذا تفرقوا، وهو من (استحاثَ الشيءُ)، إذا ضاع في التراب، وهو مركب ..."[٥].

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٥.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٧.

(٣) ينظر: صفحة: ٩٧- ١٠٢ من هذا البحث.

(٤) ينظر: صفحة: ٤٦- ٥٢ من هذا البحث.

(٥) المحصول: ١/ ٢٧١.

ويقول الخُوَيّ:

" الأصل في (حيْصَ بيْصَ): (حَيْصٌ) و(بَوْصٌ)، والحيْص: الرواغ والتخلف، والبوْص: السبق والفرار، فلما ركبوا أحدهما مع الآخر أبدلوا واو (بوْص) ياء للازدواج، فقالوا: (وقع فلان في حيْصَ بيْصَ)، إذا وقع في شدة وضيق، والمعنى: في أمر يتخلف عنه ويفر منه"[١].

١٢- ذكر التعريفات للأبواب النحوية والصرفية:

يذكر الشارحان في شرحيهما التعريفات الاصطلاحية لبعض الأبواب النحوية والصرفية، وقد يجمعان بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي، وأيضاً كانا يذكران الحدود للمصطلحات النحوية والصرفية داخل الأبواب.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

يقول ابن إياز:

" للتثنية معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: العطف، يقال: (ثنيتُ العودَ)، إذا عطفته.

والصناعي: ضم واحد إلى واحد بشرط اتفاق اللفظين تحقيقاً أو تقديراً"[٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

يقول الخُوَيّ في باب العطف:

" فأما عطف البيان فهو: الموضح متبوعه غير صفة.

وأما عطف النسق فهو: التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة المسماة بحروف العطف.

وسمي كل واحد منهما عطفاً من قولهم: عطفت الشيء على الشيء، إذا ثنيته عليه ورددته، وكل واحد من هذين التابعين مردود إلى متبوعه، فسمي عطفاً"[٣].

١٣- لم يتقيدا بطريقة واحدة عند استخدامهما المصادر:

لم يتبع ابن إياز والخُوَيّ طريقة واحدة في النقول عن مصادر غيرهما، وإنما اختلفت طرقهما في ذلك:

---

(١) شرح الفصول: ١/ ٨٣.

(٢) المحصول: ١/ ١٦٥.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٨٠.

- فهما تارةً يذكران صاحب الرأي دون تعيين للمصدر الذي رجعا إليه، وهذا هو الغالب عند الخُوَيّ:

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

يقول ابن إياز في باب الاستثناء:

" وأما (عدا) فالأكثر النصب بها، وقال أبو سعيد السيرافي: لم يرو الجر بها إلا أبو الحسن الأخفش"[١].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

يقول الخُوَيّ في (ما) التعجبية:

" وفيها أربعة أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه، أنها نكرة غير موصولة ولا موصوفة ...

الثاني: وهو مذهب الأخفش، أنها موصولة بمعنى (الذي) ..."[٢].

- وتارة يذكران المصدر وصاحبه، وهذا يسهل مهمة الباحث للوصول إلى النص المنقول دون عناء، ولا سيما إذا كان العالم له أكثر من مؤلَّف، وهذا الأمر كثير الورود عند ابن إياز، ولم يرد عند الخُوَيّ إلا في ستة مواضع.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

يقول ابن إياز في باب ما لا ينصرف عند حديثه عن الاسم الثلاثي الأعجمي:

" ونص ابن الحاجب في (شرح الكافية) على أنه متى تحرك أوسطه وهو ثلاثي لم ينصرف، وهو خلاف المشهور"[٣].

ويقول في باب التوكيد اللفظي:

" و(إنّ إنّ زيداً منطلقٌ)، كذا مثل الزمخشري، قال ابن السراج: الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به، لا سيما إذا كان عاملاً، فهذا تصريح منه بأنه يكرر مع معموله، ووافقه أبو علي في (الإغفال)"[٤].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

---

(١) المحصول: ١/ ٥٠١.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٣٨.

(٣) المحصول: ١/ ٩٧.

(٤) المحصول: ٢/ ٨٦٩.

يقول الخُوَيّ في حديثه عن اسم الفعل معقباً على قول المصنف: (وأما (حذامِ)، و(قطامِ)، و(يسارِ)، و(فجارِ) مما ليس باسم فعل فمشبه بـ"نزالِ"):

" وقوله (مشبه بـ"نزال") يريد أن الأقسام الثلاثة بنيت؛ لشبهها بـ(نزالِ) وبابه في الصفة والعدل.

وقال أبو على الفارسي في (التذكرة): إنما بنيت؛ لتضمنها تاء التأنيث ..."[١].

- ونادراً ما يذكر ابن إياز المصدر دون صاحبه، ومن أمثلة ذلك عنده:

يقول ابن إياز:

" قال في (إعراب مشكل القرآن)، وهو كتاب جليل يتضمن فوائد جمة: العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه إلا بإعادة الخافض، أي: لا تعطف"[٢].

ويقول في تعريف التوكيد:

" وله معنيان: لغوي، وصناعي.

فاللغوي: الإحكام، وفي كتاب(الإصلاح): (أكدتُ السرج)، و(وكدتُه، أي: أحكمته"[٣].

١٤- اتباعهما طريقة الحوار والمناقشة في عرض بعض المسائل:

من منهج ابن إياز والخُوَيّ أنهما يقومان بوضع السؤال ثم الجواب عنه أحياناً؛ ليشعرا القارئ بأن تلك المسألة تستدعي المحاورة والنقاش، حتى لا يكون هناك مجال بعد ذلك لأي تساؤل يَرِدُ على ما ذكراه، وهذه الطريقة الحوارية تنشط ذهن القارئ، وتثير انتباهه، وتمنحه حيوية عقلية، وفيها تثبيت للأحكام في الذهن. فكان كل منهما يذكر القاعدة النحوية أو الصرفية، ثم يورد عليها عدة أسئلة.

وقد اختلفت طريقتهما في ذلك، فأما ابن إياز فكان يمهد للسؤال غالباً بعبارة: "فإن قلتَ"، أو "فإن قيل"، ثم يبدأ الجواب بعبارة: "قلتُ" ، أو "قيل"، وأما الخُوَيّ فاتبع في ذلك طريقتين: الأولى: أن يورد السؤال ويتبعه بجوابه. والثانية: أن يورد الأسئلة دفعة واحدة، ثم يعود إلى الإجابة عن كل سؤال.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- يقول ابن إياز في تثنية الاسم الثلاثي المعتل الآخر:

" فإن قيل: ولم ردت الألف إلى أصلها، وهلا حذفت؟

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣١٣.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٥٥١.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٦٨.

قيل: لو ثني بغير الرد، وقيل: (عصان)، لكان عند الإضافة تحذف نونه، فيقال: (عصاك)، فلا يدرى أمفرد هو أم مثنى.

فإن قيل: فما الحكم في الألف المجهولة؟

قيل: إن كان التفخيم لازماً لها قلبت واواً ..."[١].

- **ويقول** في باب الاستثناء:

" فإن قيل: فما موضع (ليس)، و(لا يكون) في الاستثناء؟

قيل: موضعها نصب على الحال ...

فإن قيل: أيجوز حينئذ تقديمه على الفعل، كقولك: (ليس زيداً قام القومُ)؟

قيل: لا يجوز ذلك ..."[٢].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

يقول الخُوَيّ في باب الأسماء الستة:

" اعلم أنه يسأل هنا عن أمور:

السؤال الأول: لِمَ أعربت هذه الأسماء بالحروف ...؟

وجوابه: أنها إنما أعربت بالحروف؛ توطئة للتثنية والجمع ...

السؤال الثاني: لِمَ أعربت بهذه الحروف خاصة التي هي الألف والواو والياء؟

وجوابه: ......

السؤال الثالث: لِمَ كانت الواو علامة الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجر؟

وجوابه: ....

السؤال الرابع: لِمَ اشترط في إعراب هذه الأسماء أن تكون مضافة؟

وجوابه: ....

السؤال الخامس: لِمَ اشترط أن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم؟

وجوابه: ...." [٣].

ويقول في حديثه عن الفعل المضارع:

" اعلم أن هنا أسئلة:

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٥٠، ٥١.

أحدها: أن يقال: لِمَ زيدت هذه الحروف التي يجمعها (نأيت) في أول المضارع؟
الثاني: لم جعلت الهمزة للمتكلم وحده ...؟
السؤال الثالث: لِمَ أعرب؟
السؤال الرابع: لِمَ رفع إذا تجرد عن العوامل؟
أما الأول: فجوابه .... وأما السؤال الثاني: فجوابه: .... وأما السؤال الثالث: فجوابه: ... وأما السؤال الرابع: فجوابه: ...."[١].

١٥- إشارتهما إلى شيء من علم البلاغة:

أورد كل من الشارحين في شرحيهما شيئا من علم البلاغة، مما يقتضيه الحديث عن بعض المسائل النحوية.

ومن أمثلة ذلك عند ابن إياز:

- **قال ابن إياز** في باب الكلام وما يتألف منه في شرحه لتعريف الكلام:

" وينبغي أن تعلم أن التركيب الحقيقي إنما يتصور في الأجسام، لكن شبهت الكلمات المتواليات على السمع بالأجسام في ذلك، فأطلق عليها التركيب مجازاً، فقيل: لفظ مفرد، ولفظ مركب"[٢].

ويقول في باب التمييز:

" التمييز: مصدر قولك: (ميّزتُ الشيءَ)، إذا حصلته وأوضحته من غيره، وأطلقه أئمة العربية على الاسم مجازا، كما وضع المصدر موضع اسم الفاعل"[٣].

ومن أمثلة ذلك عند الخُوَيّ:

يقول الخُوَيّ في حديثه عن التمييز المحول عن الفاعل أو المفعول:

" وإنما عدل عن الأصل في هذه المواضع، وصرف الكلام عن الحقيقة، حيث جعل الطيب لذي النفس، والاشتعال للرأس، والتفجير للأرض، وإنما هو للنفس، والشيب، والعيون؛ طلباً للمبالغة ... ثم لما أريد بيان أنّ إقامة الفاعل مقام ما يلابسه إنما هو على سبيل المجاز دون الحقيقة ذكر الملابس بعد ذلك؛ تمييزاً وإشعاراً بأنه المسند إليه في الحقيقة"[٤].

ويقول في نواصب المضارع:

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٨٧- ٨٩.

(٢) المحصول: ١/ ٧.

(٣) المحصول: ١/ ٤٦١.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٨٠.

" السؤال السادس: لِمَ سميت الفاء وما بعدها جواباً للأشياء السبعة مع أن الجواب والجزاء يقتضي شرطا وجزاء؟

وجوابه: أن ذلك مجاز من حيث هو مستحق بما قبل الفاء، كم أن جواب الشرط مستحق به، فلما أشبه الجواب سمي به على سبيل المجاز "[١].

١٦- أحياناً يذكران نظماً لغيرهما من النحاة:

يقول ابن إياز في حديثه عن حروف الإمالة:

" وجمعها في (الدرة) بقوله:

فِي ذَوْدِ كَلْبٍ نَهِزٍ شَمْسٌ جَثَتْ *** ...."[٢].

ويقول الخُوَيّ في حديثه عما لا ينصرف:

" وقد جمعت العلل التسع في قول بعضهم[٣]:

مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعٌ فَهَهُنَا *** مُهَذَّبَةً إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ *** وَوَصْفٌ وَتَعْرِيفٌ وَوَزْنٌ مُخَصَّصُ
وَمَا زِيدَ مِنْ فَعْلانَ مِنْ بَعْدِ لامِهِ *** وَتَاسِعُهَا التَّرْكِيبُ هَذَا مُلَخَّصُ

١٧- الاهتمام بالتقسيمات للمسائل النحوية والصرفية :

لا شك أن التقسيمات والتنظيمات للمسائل النحوية والصرفية شيء مهم؛ لضبطها وفهمها مع سهولة استيعابها، وقد سار ابن إياز والخُوَيّ على هذا النهج.

ومن الأمثلة على ذلك :

- يقول ابن إياز:

" وهنا تنبيهات:

الأول: أن للعدد المضاف صوراً:

منها أن يكون المعرف إلى جانب الأول، كقولك: (خمسةُ الأثوابِ).
ومنها أن يكون بينهما اسم واحد، كقولك: (خمسُمائةِ الألفِ).

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٠٤.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٢.

ومنها أن يكون بينهما اسمان، كقولك: (خمسُمائةِ ألفِ درهمٍ).
ومنها أن يكون بينهما ثلاثة أسماء، كقولك: (خمسُمائةِ ألفِ دينارِ الرجل).
ومنها أن يكون بينهما أربعة أسماء، كقولك: (خمسُمائةِ ألفِ دينارِ غلامِ الرجل)"[١].

- **ويقول الخُوَيّ** في حديثه عن كنايات العدد (كذا):

" فقد ظهر أن هذه الكناية تقع على ثلاثة أوجه: مفردة، ومكررة بغير عطف، ومعطوفة، وكل واحد منها يفسر بالمفرد تارة، وبالجمع أخرى، فيحصل من ذلك ستة أقسام، والمفسر في كل منها إما منصوب، أو مرفوع، أو مجرور، فيحصل من ذلك مضروب ستة في ثلاثة، وهي: ثمانية عشر، فلذلك تنقسم مسائل هذه الكناية إلى ثماني عشرة مسألة".

ثم ذكر مثالاً لكل مسألة منها مع توجيهها وتفسيرها[٢].

١٨- العناية بالمقابلة بين النسخ:

عني كل من الشارحين بالمقابلة بين نسخ كتاب (الفصول) والمفاضلة بينها، ومما يدل على ذلك:

يقول ابن إياز:

" وههنا تنبيه: وهو أن في بعض النسخ: (ما ليس آخرَه ياءٌ قبلها كسرة ولا ألف) على أن يكون (آخرَه) منصوباً على الظرف، وهو الخبر، و(ياءٌ) مرفوع على أنه اسم (ليس)، وقد تقدم الخبر على الاسم، وفي بعض النسخ: (ما ليس آخرُه ياءً) برفع (آخرُه)؛ لأنه اسمها، ونصب (ياء)؛ لأنه خبرها، وهذا أجود من الأول؛ لأن الشيء لا يكون ظرفاً لنفسه"[٣].

ويقول الخُوَيّ معقباً على قول المصنف: (وإنما يمنع الاسم الصرف لوجود فرعيين فيه من فروع تسعة):

" قوله (فرعيين) صفة لمحذوف، أي: شيئين فرعيين، وفي بعض النسخ: (فرعيتين)، أي: علتين فرعيتين"[٤].

١٩- حفل أسلوبهما بالمصطلحات المنطقية:

كان لبعض المصطلحات المنطقية أثر ظاهر عند كل من ابن إياز والخُوَيّ في

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٣٦، ٩٣٧.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٣٠- ٥٣٢.

(٣) المحصول: ١/ ٧٦.

(٤) شرح الفصول: ١/ ٣١.

شرحيهما، ومما يدل على ذلك:

يقول ابن إياز في تعريف الحد:

" قول شارح لغيره يطرد وينعكس، ومعنى المنع فيه موجود ..."[١].

ويقول الخُوَيِّ معقباً على قول المصنف: (فالكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع):

" اعلم أن هذا حد تام ينطبق على المحدود مانع من النقص والمزيد ... ولو قال: (الكلام هو اللفظ المفيد)، ولم يتعرض لقيد التركيب لكان تعريفاً صحيحاً غير أنه لا يكون حداً تاماً؛ لأنّ الحد التام: ما ذكر فيه جميع أجزاء الماهية"[٢].

*　　*　　*

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٢٩.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١.

ثانيا: ما انفرد به ابن إياز:

١- الإكثار من التنبيهات:

أكثر ابن إياز من التنبيهات التي تشتمل على النكت والفوائد النحوية والصرفية، وكان يعنون لها بقوله: (وهنا تنبيه)، أو (وهنا تنبيهان)، أو (وهنا تنبيهات)، وقد تنوعت تلك التنبيهات؛ فقد جاء بعضها مكملاً لما ذكره الشارح من شروط أو متمما بعض الأشياء التي أشار إليها المصنف في كلامه، ومن ذلك ما ذكره: في شروط جمع المذكر السالم، وفي شروط الحال، وفي شروط نصب المفعول له، وفي تقسيم ظرف الزمان من حيث التصرف والانصراف وغير ذلك، وجاء بعضها لإيضاح خفاء أو إبهام أو لتفصيل إجمال في كلام المصنف، كما تناول الشارح في بعضها الخلاف بين النحاة في بعض المسائل النحوية والصرفية، ومن ذلك الخلاف بين النحاة في إعراب الاسم الواقع بعد (لا سيما)، والخلاف في ناصب المفعول له وغير ذلك، وذكر في بعضها الآخر اعتراضاً على بعض العبارات التي ذكرها المصنف.

ومن أمثلة ذلك:

يقول ابن إياز في حديثه عن جمع المذكر السالم:

" وهنا تنبيه: وهو أنه قد أخل بشرط آخر ذكره الجرولي وغيره، وهو أن يكون خالياً من تاء التأنيث، لا يقال: (طلحون)، ولا: (حمزون)- ولو كانا علمين لمذكرين- احتراماً لوجود أمارة التأنيث؛ ولذا لم يصرفا، وإنما يقال: (طلحات)، و(حمزات)، قال الشاعر :

نَضَّرَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا * * * بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَلَحَاتِ[١]

وأجاز الكوفيون: (طلحون، وطلحين)، ووافقهم ابن كيسان إلا أنه يفتح اللام.

وحجتهم: أنهم يحذفون التاء، ثم بعد ذلك يجمعونه.

وأفسده بعض المتاخرين بأن قال: من حق هذا الجمع أن يستوفى فيه صيغة الواحد، وهم قد حذفوا التاء الثابتة فيه، ولا يمكن قياسه على جمع التكسير؛ لأن ذلك يسقط فيه حرف من حشو الكلمة ومن آخرها، ويسقط معه الأصل"[٢].

ويقول في حديثه عن الضمير:

" وهنا تنبيه: وهو أن أعرف المضمرات ضمير المتكلم؛ لأنه لا إبهام فيه، ويتلوه

---

(١) سبق تخريج هذا البيت، ينظر: صفحة: ٢٧٣.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٩٨، ١٩٩.

ضمير المخاطب؛ لمشاهدته، وأضعفها ضمير الغائب؛ لأنه يكون راجعاً إلى معرفة ونكرة ..."[١].

٢- ذكره شيئا من علم العروض:

يقول ابن إياز في حديثه عن المؤنث الثلاثي الساكن أوسطه:

" قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا * * * دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[٢]

...ألا ترى أن هذا البيت من المنسرح، وتفعيل قوله (دَعْدٌ وَلَمْ): (مستفعلن)، ولو كان غير منون لكان تفعيله: (مفتعلن)، وهذا جائز؛ لأن الطي في هذا سائغ كثير ..."[٣].

ويقول في باب الهجاء:

" الأصل في الهجاء ما عليه العروضيون؛ لأنهم يكتبون الأشياء على أصولها، فيصورون مثل قوله:

.... * * * وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ[٤]

بنون بعد العين في (وداعا)، ويكتبون (الرّجل) براءين ..."[٥].

٣- الإحالة في بعض المسائل إلى كتبه الأخرى:

كان ابن إيازفي تناوله بعض المسائل يحيل القارئ إلى كتبه الأخرى إذا أراد الاستقصاء في المسألة، ولا سيما في بعض مسائل الخلاف، فكان كثيراً ما يحيل القارئ إلى كتابه في مسائل الخلاف، ومن الأمثلة على ذلك:

- يقول بعد أن ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة: هل الإعراب أصل في الأسماء والأفعال أم في الأسماء دون الأفعال؟، وذكر أدلة كل منهما:

---

(١) ينظر: المحصول: ٢/ ٧٩٥.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لجرير، ينظر: الديوان: ٦٧، والكتاب: ٣/ ٢٤١، والخصائص: ٣/ ٦٣، ٣١٩، والمفصل: ٣٩، واللباب: ١/ ٥٠٨، وشرح المفصل: ١/ ٧٠، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٦٠.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ١٢٩.

(٤) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره: (وَدّعْ هُرَيْرَةَ إنّ الرَّكْبَ مرتَحِلُ)، وهو للأعشى، ينظر: الديوان: ٥٥، والخصائص: ١/ ٤٤، ٢/ ٤٧٦، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٣٣٣، والتصريح: ١/ ٤٢٢.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ١٠٠٤، ١٠٠٥.

"وهذه المسألة مستقصاة في (المسائل الخلافية التي أهملها ابن الأنباري)، وما ذكرته هنا كاف إن شاء الله"[١].

- ويقول في حديثه عن إعراب الاسم المعتل آخره:

" والمعتل عند النحاة: ما حرف إعرابه ألف، أو ياء قبلها كسرة، وأما الواو فلم توجد حرف إعراب وقبلها ضمة، فلذلك لا تذكر مع أختيها هنا، وقد ذكرت هذه المسألة مبينة في (مآخذ المتبع)"[٢].

- ويقول في حديثه عن (إما) في حروف العطف:

" ووزنها (فِعْلَى) كـ(ذِكْرَى)، وألفها للتأنيث أو للإلحاق، ولا تكون (إِفْعَل) نحو: (إِشْنَقَى)؛ لقلة ما فاؤه وعينه من واد واحد، وقد ذكرت هذا في (شرح تصريف ابن مالك المغربي)"[٣].

*   *   *

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٧٣، ٧٤.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٥.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٨٩.

ثالثا: ما انفرد به الخُوَيّ:

١- كان يشرح كلام المصنف، ثم يقوم بشرح الأبيات التي استشهد بها في نهاية الفصل الذي يقوم بشرحه.

ومن أمثلة ذلك:

قوله في نهاية الفصل الثالث من الباب الثالث:

" وبقية الفصل إلى آخره قد مر شرحه، ولنشرح الآن أبيات هذا الفصل: البيت الأول ..." [١].

٢- عنايته بشرح الأبيات التي استشهد بها المصنف:

عني شهاب الدين الخُوَيّ في شرحه بالأبيات التي استشهد بها صاحب الفصول، وكان شرحه لها يقوم على النقاط التالية: نسبة البيت إلى قائله، وذكر المناسبة التي قيلت فيها القصيدة، وذكر بيت أو أكثر من أبيات القصيدة قبل الشاهد أو بعده، وتفسير الألفاظ الغريبة في البيت، والنص على الروايات الأخرى الواردة في البيت، وإعراب البيت مع بيان موطن الشاهد، وذلك كما فعل في الشواهد رقم: (١٢٧، ١٣١، ١٣٦، ١٦٣، ١٦٩، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ٢١١)[٢].

٣- التعريف ببعض الأعلام:

عرف الخُوَيّ ببعض الأعلام الواردة في شرحه، وذلك بذكره ترجمة موجزة لها، ومن ذلك:

قوله في باب العلم في حديثه عن العلم المرتجل:

" فالقياس نحو: حَمْدان، وغَطَفان: أبو قبيلة، وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان ... وفَقْعَس: أبو قبيلة أيضا، وهو فقعس بن عمرو بن طريف بن الحارث بن ثعلبة بن دوران بن أسد، وحَنَيْف: هو حنيف بن آوى بن حميري بن رباح بن يربوع، ويسمى هو وأخوه: سيف الحيفان"[٣].

٤- إيراده بعض الطرف والملح الأدبية:

أتى الخُوَيّ في شرحه ببعض الطرف الأدبية والفوائد الأخرى؛ وذلك ليدفع عن القارئ الملل، ويجدد له نشاطه، ومن ذلك:

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٧١.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/- ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٧١- ٢٧٤،٢٩٠، ٢٩١.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٠٩.

قوله في حديثه عن قول الشاعر:

.... *** وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ [١]

" و(معاقد الأزر: جمع معقد، وهو الموضع الذي تعفد عليه الأزر، وكانت العرب لا تعرف السراويلات، وتعقد المآزر عوضاً منها، حتى إنّ أعرابياً وجد سراويل، فظنه قميصاً، فأخرج يديه من ساقيه، وأراد أن يخرج رأسه، فلم يقدر، فألقاه، وولى هارباً وهو يقول: هذا قميص الشيطان"[٢].

وقوله في حديثه عن قول الشاعر:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ * * * فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ [٣]

" وقيل: معنى (أدرك خمسة الأشبار): أنه أخذ في الترقي إلى غاية الكمال؛ لأن الحكماء تقول: إن الإنسان إذا ولد لتمام الحمل، ولم تغيره آفة في الرحم، فإنه يكون في قده ثمانية أشبار من شبر نفسه، وتكون سرته كالمركز له، فيكون منها إلى كل من رأسه ونهاية رجليه ويديه أربعة أشبار، فإذا أدرك خمسة الأشبار- أي: صار من سرته إلى نهاية أطرافه خمسة أشبار- فقد أخذ في الترقي إلى غاية الكمال"[٤].

* * *

---

(١) البيت سبق تخريجه، صفحة/ ٨٩.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٠٤.

(٣) البيت سبق تخريجه، صفحة: ٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٢٢.

الباب الرابع: التقويم، ويشتمل على الأمور الآتية:

١- أسلوب ابن إياز والخُوَيِّ في الشرح.

٢- الاستطراد والإيجاز عند ابن إياز والخُوَيِّ.

٣- الدقة في النقل والتوثيق عند ابن إياز والخُوَيِّ.

٤- المآخذ على ابن إياز والخُوَيِّ.

١- أسلوب ابن إياز والخُوَيّ في الشرح.

أسلوب ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما هو أسلوب الكتابة العلمية البعيدة عن ضروب البيان وألوان البديع من سجع ومحسنات وغيرهما، فقد اختارا أسلوب السهولة واليسر، وبعدا عن التعقيد والالتواء في الشرح، فيلحظ القارئ في شرحيهما سلاسة العبارة، ووضوح المعنى المراد، وترتيب الأفكار، وحسن العرض لآراء النحاة مع المناقشة والترجيح والتعليل، وهذا مما يتيح للباحث عند الاطلاع على هذين الشرحين أن يقف على القواعد والآراء المبثوثة فيهما والإلمام بها من غير إعمال فكر أو إجهاد ذهن.

اللهم إلا ما جاء في مقدمة ابن إياز- التي تأنق فيها تأنق المصنفين عادة في مثل هذه المقدمات- من السجع غير المتكلف الذي يضفي عليها شيئاً من براعة الاستهلال وجمال الأسلوب، ويجعلها أهلاً لأن تكون مدخلاً إلى ما يليها من موضوعات الكتاب.

يقول ابن إياز في مقدمته :

" بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على سيدنا محمد وآله، الحمد لله الذي اتّخذ الحمدَ لنفسه ذكراً، ورضِي به من عباده شكراً، وصلواتُه على سيدنا محمدٍ الذي صدَع بالرسالة، وأنذَر بفصيح المقالة، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فإن كتاب (الفصول) في النحو للشيخ الإمام الحبر العالم الفاضل المحقق زين الدين، أبي زكريا يحيى بن معط بن عبد النور- رحمه الله تعالى- وإن كان شديد الاختصار، عارياً من التطويل والإكثار، لكنه كثير المسائل، عسير على المتناول، مشتمل على المباحث الغريبة، والنكت العجيبة، والاحترازات اللطيفة، والمقاصد الحسنة الشريفة.

ثم إن بعض المشغوفين بحفظه والاشتغال به ممن استوجب قضاء حقه والمساعدة على ملتمسه سألني غير مرة أن أشرحه، وأبين عن غوامضه ودقائقه، وأقربه على طالب نكته وحقائقه، وأضيف إلى ذلك من التعليلات المنتخبة والاعتراضات المهذبة، فأجبت سؤاله، وألفت هذا الشرح، وسميته بـ(المحصول في شرح الفصول) راجياً من الله- تعالى- أن ينفع به، ويجعله خالصاً لوجهه، ومقرّباً من رحمته، إنه ولي ذلك والقادر عليه"(١).

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٥.

كما ألحظ في أسلوبهما عدم الإخلال بعبارات المصنف وبالمعنى المراد منها، فلم يتخيرا بعض العبارات لشرحها دون بعض.

وكذا ألمح في أسلوبهما اتباعهما طريقة الحوار والمناقشة، وهذا مما ينشط ذهن القارئ ويثير اهتمامه، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك والتمثيل له في الحديث عن منهجهما في الشرح.

وكذا ألمح في أسلوبهما التعرض لتفسير بعض الألفاظ اللغوية الغريبة، وكذا التعرض لإعراب بعض الألفاظ من الشواهد، غير أن ذلك كان أكثر عند الخُوَيّ منه عند ابن إياز.

* * *

٢- الاستطراد والإيجاز عند ابن إياز والخُوَيّ

كان كل من ابن إياز والخُوَيّ يتوخى الإيجاز في شرحه، ولا يميل إلى الاستطراد في الكثير والغالب، فقد اقتصرا في الشرح على إيضاح ما جاء في كلام المصنف، إلا أنه يلاحظ شيء من الاستطراد عندهما أحياناً، وإليك بيان ذلك:

أولا: عند ابن إياز:

من صور الاستطراد عند ابن إياز:

١- ذكره كثيراً من التنبيهات التي ينبه فيها على بعض الأمور التي يراها أساسية في البحث، يجعلها متسقة داخل الإطار العام للموضوع. ومن أمثلة ذلك:

- قوله في باب ما لا ينصرف:

" وهاهنا تنبيه: وهو أن تمثيل المصنف بـ(الأحسن، وأحسنِكم) أحسن من تمثيل أبي الفتح في(اللمع)[١] بـ(مررْتُ بأحمدِكُم وعُمَرِكُم)، وذلك لأن (أحمد، وعمر) لا تصح إضافة واحد منها إلا بعد تنكيره؛ إذ العَلَم لا يضاف، وأما بـ(الأحسن) و(أحسنكم) فإنه لا يزول باللام أو بالإضافة أحد سببيه، فلولا أحدهما لم يدخل الجر عليه"[٢].

- وقوله في خبر (لا) النافية للجنس:

" وهنا تنبيه: وهو أنك لو أردت خبراً خاصاً، لم يكن بد من ذكره، كقولك: (لا رجلَ في الدار)؛ لأن عموم النفي لا يدل على الخبر الخاص، فإن وقع النفي في جواب قولك: (هل مِن رجُلٍ في الدّار؟)، قلت في جوابه: (لا رجلَ)، وحذفت الخبر- وإن كان خاصاً- لتقدم ذكره في السؤال"[٣].

٢- أحياناً يذكر أكثر من شاهد أو مثال من الشواهد والأمثلة المؤيدة لحكم أو قضية ما، ولا يكتفي بالمثال أو الشاهد الواحد، ومن ذلك قوله في حديثه عن أقسام التمييز المنتصب عن تمام الكلام:

" الأول: أن يكون فاعلا في المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾[٤]،

([١]) ينظر: اللمع: ٥٣.

([٢]) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٣، ١٣٤.

([٣]) ينظر: المحصول: ٢/ ٦٥٤.

([٤]) سورة مريم، من الآية/ ٤.

وقوله سبحانه: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾[١]، التقدير- والله أعلم- اشتعل شيبُ الرأسِ، وطابت أنفسُهن، وكذلك قولهم: (تفقأ الكبشُ شحماً)، و(تصبّب زيدٌ عرقاً)، الأصل: تفقأ شحمُ الكبشِ، وتصبّب عرقُ زيدٍ"[٢].

٣- **ذكره رأي بعض الفقهاء،** ومن ذلك قوله معقبا على قول المصنف: (فإذا قال: (كذا درهماً) فتفسيره بالعقود، وهو من العشرين إلى تسعين، والعشرون أقلها، فإذا قال: (كذا وكذا درهماً) فتفسيره بعدد معطوف، وهو من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ...)[٣]:

" وكلام المصنف جار على مذهب أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة- رضي الله عنه- نعم، ذكر الغزالي- رحمه الله- في (الوسيط) ما يخالفه[٤]، ولا بأس بذكره على سبيل الفائدة، وهو أنه إذا قال: (له عليّ كذا)، فكأنه قال: (له عليّ شيءٌ)، فيقبل منه تفسيره بكل ما يطلق عليه ذلك، وإذا قال: (كذا كذا) فهو تكرار، وإذا قال: (كذا وكذا) فهو كقوله: (شيءٌ وشيءٌ)، فقد جمع بين مبهمين ..."[٥].

٤- **ذكر بعض الحكايات عن بعض النحاة،** ومن ذلك قوله في حديثه عن الاسم المقصور:

" وحكى ابن جني في (الخصائص)[٦] أن شخصاً ادّعى عند الزجاج أنه يجمع بين ألفين، فأخذ يُطوّل صوته بـ(قال) ويمدّده، فقال له الزجاج: لو مددتها إلى العصر لما هي إلا ألف واحدة"[٧].

* * *

(١) سورة النساء، من الآية/ ٤.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ٤٦٦.

(٣) ينظر: الفصول: ٢٤٤.

(٤) ينظر: الوسيط في المذهب: ٣/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٥) ينظر: المحصول: ٢/ ٩٤٢، ٩٤٣.

(٦) ينظر: الخصائص: ١/ ٩٠.

(٧) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٧.

ثانيا: عند الخُوَيّ:

من صور الاستطراد عند الخُوَيّ:

١- **العناية بشرح الأبيات الشعرية التي استشهد بها صاحب الفصول**، وكان شرحه لها يقوم على النقاط التالية: نسبة البيت إلى قائله، وذكر المناسبة التي قيلت فيها القصيدة، وذكر بيت أو أكثر من أبيات القصيدة قبل الشاهد أو بعده، وتفسير الألفاظ الغريبة في البيت، والنص على الروايات الأخرى الواردة في البيت، وإعراب البيت مع بيان موطن الشاهد أحياناً، ومن أمثلة ذلك:

قوله في حديثه عن المنصوب على التشبيه بالمفعول:

" وأما قوله: (......................... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ)[١]

فهو بيت للخرنق بنت هفان أخت طرفة بن العبد، من أبيان ترثي بها قومها، قالت:

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ *** سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ *** وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ

شرح البيت المستشهد به: قولها: (النّازلين بكل معتركٍ) وصف لهم بالشجاعة؛ لأنّ عادة الكماة والأبطال من العرب أنْ ينزلوا عن خيلهم في المعارك، وهي مواضع الحرب ومجتمع المقاتلة، فيقاتلوا مترجلين، وذلك إذا حمي الحرب واشتد القتال ... وقولها: (والطيبون معاقد الأزُرِ) وصف لهم بالعفة وعدم الزنا؛ لأن العفاف يكنى عنه بطيب الإزار ...."[٢].

٢- **الإكثار من الشواهد والأمثلة المؤيدة لحكم أو قضية ما.** ومن ذلك قوله في حديثه عن إعمال المصدر المنون عمل الفعل:

" وشاهد هذه من الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ﴾[٣]، فنصب (يتيماً) بـ(إطعامٍ) وهو مصدر منون، والفاعل محذوف مقدر، والتقدير: (أو أنْ تطعموا)، ولو أظهر الفاعل لقال: (أو إطعامٌ أنتم يتيماً)، ومنه قوله

---

(١) سبق تخريج هذين البيتين، صفحة: ٤٨٣.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٣) سورة البلد، الآيتان: ١٤، ١٥.

تعالى: ﴿ قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا (١٠) رَسُولًا ﴾[١]، فنصب (رسولاً) بـ(ذكراً) وهو مصدر منون، والفاعل مقدر كما ذكرنا، وشاهده من الشعر قول الشاعر:

فَلَوْلا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ *** عقابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ[٢]

فنصب (عقابك) بـ(رهبة) وهو مصدر منون، وحذف الفاعل، وقول الآخر:

بِضَرْبٍ بِالسّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ *** أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ[٣]

فنصب (رؤوسَ) بـ(ضربٍ)، وحذف الفاعل"[٤].

٣- صنع جداول بين فيها مراتب اسم الإشارة، وما يندرج تحت كل مرتبة من مسائل[٥].

٤- عرف الخُوَيّ ببعض الأعلام الواردة في شرحه، وذلك بذكره ترجمة موجزة لها، ومن ذلك:

قوله في باب العلم في حديثه عن العلم المرتجل:

" فالقياس نحو: (حَمْدان)، و(غَطَفان): أبو قبيلة، وهو غطفان بن سعد بن قيس عيلان ... و(فَقْعَس): أبو قبيلة أيضا، وهو فقعس بن عمرو بن طريف بن الحارث بن ثعلبة بن دوران بن أسد، و(حَنْيَف): هو حنيف بن آوى بن حميري بن رباح ابن

---

(١) سورة الطلاق، من الآيتين: ١٠، ١١.

(٢) البيت من الطويل، ينظر: الكتاب: ١/ ١٨٩، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٥٩، وشرح المفصل: ٦/ ٦١، وشرح التسهيل: ٣/ ١٠٨. المَوَارد: الطرق المؤدية إلى الماء. والمعنى: لولا أنهم يرجون أن تنصرهم علينا إن حاربناهم، ولولا أنا نرهب عقابك إن قتلناهم، لصاروا لنا أذلاء، نطأهم كما تُوطأ الطرق المؤدية إلى المياه. والشاهد قوله: (رهبةٌ عقابَك)، حيث أعمل المصدر المنون (رهبة) في المفعول به (عقابك).

(٣) البيت من الوافر، وهو للمَرَّار بن مُنْقذ التّميميّ، يُنظر: الكتاب: ١/ ١١٦، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ٢٦٠، واللمع: ١٩٦، والمحتسب: ٢١٩/١، وشرح المفصّل: ٦/ ٦١، وشرح التّسهيل: ١٢٩/٣، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠١٣، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٥٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٩٤، وشرح الأشموني: ٢/ ١٩٩. والهام: جمع هامة، وهي الرّأس كلها. والمقيل: موضع القيلولة، وهي نوم نصف النّهار، وهو مستعارٌ هنا للأعناق؛ لأنّها مكان استقرار الرّؤوس وسكونها. والمعنى: أزلنا رؤوس أعدائنا عن مواضع استقرارها، فضربنا بالسّيوف رؤوسهم. والشّاهد: (بِضَربٍ.. رؤوسَ)، حيث أعمل المصدر المنوّن (ضربٍ) عمل فعله، فنصب به مفعولاً به، وهو (رؤوس).

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٣٦٨.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٣٧- ٤٤٠.

يربوع، ويسمى هو وأخوه: سيف الحيفان"[١].

٥- **أحياناً يذكر أكثر من ضابط في المسألة الواحدة،** كما فعل في حديثه عن ضابط حروف الزيادة حيث ذكر فيها تسعة عشر ضابطاً ما بين شعر ونثر[٢]، وفي حروف الإبدال ذكر ثمانية ضوابط[٣]، وكذلك فعل في ضابط الحروف الشديدة، وفي الحروف المتوسطة، وهي التي بين الشديدة والرخوة. فيقول في حديثه عن صفات الحروف:

" الثالث: الشديدة، وهي ثمانية ، يجمعها قولك: (أَجَدْتُ طِبْقَكَ)، وإن شئت قلت: (أَجِدُكَ قَطَّبْتَ)، وإن شئت قلت: (أَتَجِدُ قُطْبَكَ) ... الخامس: ما بين الشديدة والرخوة، وهي حروف (لِمَ يَرُوعُنَا)، وإن شئت قلت: (لِمَ يُورِعُنَا)، وإن شئت قلت: (لِمَ يَرْعُونَا)"[٤].

٦- **شرح معاني بعض الألفاظ والنقل عن الفقهاء،** ومن ذلك:

قوله معقباً على قول المصنف في باب المفعول المطلق: (ومن هذا النوع قولهم: عادَ القَهْقَرَى، واشْتَمَلَ الصَّمَّاء، وهو يعْدُو الجَمَزَى)[٥]:

" لأن (القهقرى) نوع من أنواع الرجوع والعود، وهو الرجوع إلى خلف، فكأنك قلت: عاد العود المسمى القهقرى، وكذلك (الصّمّاء) بالمد من أنواع الاشتمال، وهو أن يرد ما يشتمل به من كساء أو غيره من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيهما جميعاً.

وذكر أبو عبيد[٦] أن الفقهاء يقولون: هو أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيضعه على منكبه، فيبدو منه فرجة[٧]"[٨].

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٠٩.

(٢) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٦٧- ٦٦٩.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٧٩- ٦٨١.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٧٣٥.

(٥) الفصول الخمسون: ١٨٤.

(٦) هو القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي، كان أبوه عبداً رومياً لرجل من أهل هراة، طلب العلم، وسمع الحديث، ودرس الأدب، ونظر في الفقه، وأخذ عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي واليزيدي والكسائي والفراء وغيرهم، وكان إمام أهل عصره في كلّ فن من العلم، وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه واللغة والحديث، وكان ديناً ورعاً جواداً. توفي سنة ٢٢٢هـ، وقيل: سنة ٢٢٣، أو ٢٢٤هـ. (نزهة الألباء: ١/ ١٠٩، وما بعدها، ومعجم الأدباء: ٥/ ٢١٩٨)

(٧) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/ ١١٨، والصحاح: (ص م م).

(٨) شرح الفصول: ١/ ١٦٣.

الدقة في النقل والتوثيق عند ابن إياز والخُوَيّ

تنوعت مصادر ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما من العلماء والكتب، لكنها كانت أكثر عند ابن إياز، فقد وثق ابن إياز كثيراً من الآراء والمذاهب التي ذكرها في شرحه، فقد بلغ عدد الكتب التي ذكرها ابن إياز في شرحه موثقاً منها آراء أصحابها وأقوالهم نحو سبعين كتاباً، وكان دقيقاً في نقله وموضحاً الكتب التي ينقل عنها لا سيما إذا كان العالم له أكثر من مؤلَّف، فمثلاً يصرح في نقله عن الفارسي بأسماء تسعة من كتبه، وفي نقله عن ابن جني يصرح بأسماء سبعة من كتبه، وفي نقله عن ابن الحاجب يصرح بأسماء ثلاثة من كتبه، وهكذا تراه يحدد الكتاب الذي ينقل عنه إذا تعددت كتب صاحب الرأي الذي ينقل عنه، ومن الأمثلة على ذلك:

- يقول في حديثه عن أنواع البناء:

" وقال أبو الفتح بن جني في كتاب (التعاقب): إنما لزمت (حيثُ) الإضافة إلى الجملة من حيث إنه ليس في ظروف المكان ما أضيف إلى الجملة سواها، فلما شذت في هذا المعنى ألزموها إياها ..."[١].

- ويقول في حديثه عن الاسم الأعجمي الممنوع من الصرف:

" ونص ابن الحاجب في (شرح الكافية)[٢] على أنه متى تحرك أوسطه وهو ثلاثي لم ينصرف"[٣].

وأما الخُوَيّ فلم يذكر من الكتب التي نقل عن أصحابها، ولم يصرح إلا بأسماء خمسة كتب منها، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن المصادر بينهما.

- أما عن اهتمامهما بنسبة الآراء إلى أصحابها، فقد وجدت عناية ابن إياز بهذا الأمر أكثر من الخُوَيّ، فكثيراً ما يعزو ابن إياز الآراء والأقوال إلى أصحابها، وأحياناً لا ينسب الرأي إلى صاحبه، بل يكتفي بقوله: (ذهب بعضهم)، أو (قال بعضهم)، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في باب الإعراب والبناء:

" اختلفوا في حركات الإعراب وحركات البناء، أيهما هو الأصل؟

فذهب بعضهم إلى أن الأصل حركات الإعراب؛ لأنها بعلة، ولا كذلك حركات البناء.

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٢٦٣.

(٢) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٤٩.

(٣) ينظر: المحصول: ١/ ٩٧.

وذهب آخرون إلى أن الأصل حركات البناء؛ لأنها لازمة، وتلك منتقلة، واللازم أقوى، فهو بالأصل أولى.

وذهب آخرون إلى أن كل واحد منهما أصل في بابه، قال الأندلسي: وهو الصحيح؛ لأنّ العرب تكلمت بكل منهما"[١].

وأما الخُوَيّ فلم يهتم بهذا الجانب كثيراً، فأحياناً ينسب الرأي إلى صاحبه، وأحياناً يذكره بدون نسبة، فيقول: (قال بعضهم)، أو (قيل)، ونحو ذلك، ومن أمثلة ذلك :

يقول في حديثه عن (حبّذا):

" اعلم أنهم اختلفوا في (حبّذا) بعد التركيب، فذهب الأكثرون إلى أنها اسم؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل، فلما اقترنا فصارا شيئاً واحداً غلب جانب الاسمية ...

وذهب آخرون إلى أنه فعل تغليبا لجانب الأول من جزئيه؛ لأنّ الأول أقوى ...

وذهبت طائفة ثالثة إلى أنه لا يغلب عليه الاسمية ولا الفعلية، بل هو جملة مركبة من فعل وفاعل على ما كان عليه في الأصل ..." [٢].

* * *

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ٦٩.

(٢) ينظر: المحصول: ١/ ١٣٣.

٤- المآخذ على ابن إياز والخُوَيِّ

أولا: المآخذ على ابن إياز:

١- جانب ابن إياز الصواب في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك:

ا- نسب إلى المبرد القول بجواز إضافة (ذو) بمعنى (صاحب) إلى المضمر، فقال:

" وأجاز المبرد إضافتها إلى المضمر، واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ..."(١).

وكلام المبرد في (المقتضب) على خلاف ذلك؛ إذ يقول:

" فَإِن أخْبرت عَن (المَال) لم يجز فى اللَّفْظ؛ لِأَن قَوْلك (ذُو) لَا يُضَاف إِلَى المُضمر تَقول: (هَذَا ذُو مَال)، وَلَا تَقول: (المَال هَذَا ذوه) "(٢).

ب- نسب إلى المبرد القول بأن العين في (عِشْرينَ) كسرت؛ حملاً على كسر الهمزة في (اثنين)، فيقول في معرض حديثه عن حركة نون المثنى:

" وقيل: حركت بحركة الهمزة في قولك (اثنين)، ونظيره قول المبرد: كسرت عين (عشرين) حملاً على (اثنين)"(٣).

وحقيقة الأمر أن المبرد حكى هذا عن جماعة من النحاة، ولم يسلم به، بل رده، وبين أن وجه كسر العين في (عشرين) هو الدلالة على مخالفته لسائر ألفاظ العقود وخروجه على غير ما جاءت عليه، حيث اشتقت الثلاثون من الثلاثة؛ لأنها ثلاثة عقود، وهكذا سائر ألفاظ العقود، بخلاف العشرين فلم تشتق من الاثنين، فقال:

" فأما قولهم (عشرون)، ولم يفتحوا لـ(عشر) العين، فقد قيل فيه أقاويل:

قال قوم: إنما كسرت؛ ليدلوا على الكسرة التي في أول (اثنين)؛ لأنها تثنية (عشرة)، وليست بجمع.

وليس هذا القول بشيء، ولكن نقول: إنه قد صرف على وجوه: فمنها أنك تقول في المذكر: (عَشَرَة)، وفي المؤنث: (عَشْر) بالإسكان، وليس على منهاج التذكير ... فلما كان هذا الاسم مغيراً في جميع حالاته، ولم يكن في العشرين على منهاج سائر العقود غيره، كان- أي: الكسر- دليلاً على مجيئه على غير وجهه، ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله؛ ليكون التغيير دليلاً على خروجه

---

(١) ينظر: المحصول: ١/ ١٦٢.

(٢) المقتضب: ٣/ ١٢٠.

(٣) المحصول: ١/ ١٧٧.

من بابه، وذلك قولك: (سنة)، ثم تقول: (سِنُونَ) فتكسر السين ..."[١].

٢- **استشهاده بالآيات القرآنية دون أن يصدرها بما يدل على أنها من القرآن**، وإنما يصدرها بلفظة (نحو)، ومن ذلك قوله:

" لأنّ البصري عنده أشياء كثيرة تقدر، ولا تظهر: منها فعل ... ومنها حرف، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾[٢]"[٣].

٣- **استشهاده بأشعار المحدثين**، فقد أورد ابن إياز في شرحه بعض الأبيات الشعرية لبعض الشعراء من المولدين، فاستشهد بأبيات من شعر أبي نواس (ت ١٩٨هـ)، وأبي تمام (ت ٢٣١هـ)، والبحتري (ت ٢٨٤هـ)، والمتنبي (ت ٣٥٤هـ)، والشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)[٤].

٤- **استشهاده بالحديث النبوي أحياناً دون الإشارة إلى أنه حديث**، ومن ذلك قوله معقباً على قول المصنف: (و"زَعَمْتُ" إذا لم تكن قولاً ولا كفالةً):

" قوله (ولا كفالة) تحرز من نحو قولهم: (الزَّعِيمُ غارمٌ)، أي: الكفيل ..."[٥].

٥- حكى عن السيرافي إجماع النحاة واللغويين على أن واو العطف لا تفيد الترتيب، وسلم له بذلك، فقال:

" ومعناها الجمع المطلق، قال السيرافي: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب ..."[٦].

والصواب أنه قد وقع فيها الخلاف[٧].

* * *

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٦٥، ١٦٦.

(٢) سورة الأنفال، من الآية/ ٣٣.

(٣) ينظر: المحصول: ٢/ ٧١٧.

(٤) ينظر: صفحة:

(٥) ينظر: المحصول: ١/ ٣٢٧.

(٦) ينظر: المحصول: ٢/ ٨٨٢.

(٧) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٤٨٥

ثانيا: **المآخذ على الخُوَيّ**:

١- **جانبه الصواب في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها**، ومن ذلك:

ا- عندما تحدث عن المصادر المنصوبة بفعل محذوف قال:

" والتقدير في (عَمْرَكَ الله): عَمَرتُكَ عَمْراً ... قال الزمخشري: أصلها: التعمير، وإنما حذفت الزوائد منها، فإذا قلت: (عمرَكَ الله)، فكأنك قلت: بتعميرك الله، أي: بإقرارك له بالبقاء"[١].

وهذا النص ليس للزمخشري وحده، وإنما هو مأخوذ من كلام الزمخشري في (الفائق في غريب الحديث) وابن يعيش في (شرح المفصل)، يقول الزمخشري:

" وَالْمعْنَى: عمَّرتك الله تعميراً مثل تعميرك إيَّاه، وَفِي هَذَا إلطاف من الْمُخَاطب وتقرُّب إِلَى من يخاطبه، فَكَانَ الْقيَاس فِي (عمرك الله): تعميرك الله، إِلَّا أَن الْمصدر اسْتعْمل بِحَذْف الزِّيَادَة"[٢].

ويقول ابن يعيش:

" وأمّا قولهم: (عَمْرَكَ الله) فهو مصدرٌ لم يُستعمل إلّا في معنى القَسَم، ونصبُه على تقدير فعلٍ، وفي تقديرِ ذلك الفعل وجهان: منهم من يُقدِّر: أسْألك بعَمْرك الله وبتَعْمِيرك الله، أي: وَصْفِك الله بالبَقاء والعَمْر ..."[٣].

فيلاحظ أن الخُوَيّ مزج بين الكلامين، ونسبه للزمخشري.

ب- ويقول في حديثه عن حروف الإبدال:

"وزاد الزمخشري على الاثني عشر التي عدها الأخفش (السين)، فجعلها ثلاثة عشر، وجمعها في قوله: (استنجده يوم طال) ..."[٤].

وفي هذا القول مخالفة لرأي الزمخشري؛ إذ يقول:

" وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاي، ويجمعها قولك: (استنجده يوم صال زط)"[٥].

فيلاحظ أن عدد حروف الإبدال عند الزمخشري خمسة عشر حرفاً، حروف

---

(١) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث: ١/ ٣٤٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٠

(٤) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٨١.

(٥) ينظر: المفصل: ٥٠٥.

الزيادة عشرة، والخمسة المذكورة في كلامه.

٢ - استشهاده بالآيات القرآنية دون أن يصدرها بما يدل على أنها من القرآن، وإنما يصدرها بلفظة (نحو)، ومن ذلك قوله في حديثه عن التمييز المفرد:

" والآتي بعد التنوين المقدر نحو: ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[١]، ﴿ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[٢]"[٣].

٣- جانبه الصواب في حديثه عن إبدال النون لاماً، وذلك في تعقيبه على قول المصنف: (وتبدل النون لاماً) في قوله:

" اللام تقارب النون في المخرج؛ فلذلك أبدلت منها في موضعين سماعاً لا قياساً، فالأول في قولهم في (أُصَيْلَانٍ)[٤]: (أُصَيْلَالٌ) ... والموضع الثاني: قولهم في (اضْطَجَعَ): (الْطَجَعَ)..."[٥].

فيلاحظ أنه ذكر في كلامه أن اللام تبدل من النون في موضعين، والموضع الثاني الذي ذكره لا موضع له هنا؛ لأن اللام لم تبدل فيه من النون، وإنما أبدلت من الضاد.

٤- جانبه الصواب في استشهاده لبعض المسائل، ومن ذلك:

ا- استشهد لمجيء المفعول له نكرة[٦] بقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[٧].

فعد قوله (حَذَرَ الْمَوْتِ) نكرة، وليس كذلك، وإنما هو معرفة؛ لإضافته إلى معرف بالألف واللام.

ب - يقول الخُوَيّ في تعليقه على قول المصنف في المصدر: (ويضاف إلى المفعول، كقوله تعالى: ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾[٨]):

---

(١) سورة يوسف، من الآية/ ٤.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٦٠.

(٣) ينظر: شرح الفصول: ١/ ١٨٣.

(٤) ينظر: المفصل: ٥٠٥.

(٥) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٦٩١، ٦٩٢.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٢٠٦.

(٧) سورة البقرة، من الآية/ ١٩.

(٨) سورة ص، من الآية/ ٢٤.

" ثم مثل للمضاف إلى المفعول بقوله تعالى: (بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ)، والتقدير: (بأن سأل نعجتك)، فحذف الفاعل، وأضاف المصدر إلى المفعول، ونظيره من الشعر قول لبيد:

فوقفتُ أسْألُهَا وكيفَ سُؤالُنَا *** صُمّاً خوالدَ ما يُبينُ كلامُها[١]

..." [٢]

فقد استشهد بهذا البيت على إضافة المصدر إلى المفعول؛ لأنه جعله نظير الآية الكريمة في إضافة المصدر إلى المفعول، وليس الأمر كما ذكر؛ لأن قوله (سؤالنا صمّا) من إضافة المصدر إلى الفاعل لا إلى المفعول.

ج- ذكر أن المصنف مثّل لبدل النكرة من النكرة في بدل البعض من الكل بقول الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ * * * وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ[٣]

فيقول:

" ثم مثله في بدل البعض- النكرة من النكرة- بقول الشاعر:

وكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ * * * ورِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

فـ(رِجْلٍ) بدل من (رِجْلين)، وكذلك (ورِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ)" [٤].

وهذا خلاف قول المصنف؛ لأن المصنف مثل بالبيت لبدل النكرة من النكرة في بدل الكل من الكل، فيقول:

" فبدل الشيء من الشيء وهو كله ... وأما بدل النكرة من النكرة فقول الشاعر:

---

(١) البيت من الكامل، وقد سبق تخريجه في صفحة/ ٧٨.

(٢) شرح الفصول: ١/ ٣٦٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، ينظر: الديوان: ٩٩، والجمل للخليل: ٢٠٧، والكتاب:١/ ٤٣٣، والمقتضب: ٤/ ٢٩٠، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ٣٧٧، وشرح المفصل: ٣/ ٦٨، وشرح التسهيل: ٣/ ٣٣٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣٩٣، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٢٣، والارتشاف: ٤/ ١٩٦٤، وتوضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤٣، ومغني اللبيب: ٦١٤، والشّاهدُ: (رجلين رجلٍ صحيحة ... ورجلٍ) حيث أبدل النّكرة من النّكرة.

(٤) شرح الفصول: ٢/ ٥٠١.

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ * * * ورِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ"[١].

ج- مثل لمجيء (أفْعُل) جمعا لـ(فِعْل)- بكسر الفاء- بقوله:

" و لـ(فِعْلٍ): كـ(رِجْل وأرْجُل)، و(ذِئْب وأذْؤُب)، و(جَرْو وأجْرٍ)" [٢].

فمثل بـ(جَرْو) وهو مفتوح الفاء لـ(فِعْل) بكسرها، وليس هذا بصواب، ولعل ذلك يكون سهوا منه.

٥- **جانبه الصواب في نسبة بعض الأبيات إلى قائليها**، ومن ذلك:

ا- قوله في حديثه عن جواز الصرف وعدمه في المؤنث الثلاثي الساكن الأوسط:

" وقد جاءا معاً في قول عبد الله بن قيس الرُّقيات:

لَمْ تَتَلَفَّعْ يفضْل مِئْزَرِهَا * * * دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[٣]

فصرف (دعد) أوّلاً، وترك صرفه ثانياً ..."[٤].

ب- قوله في حديثه عن بناء الحجازيين الأعلام المؤنثة التي على وزن (فَعَال):

" ومما جاء شاهداً على لغة أهل الحجاز قول النابغة الذبياني[٥]:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا * * * فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ"[٦].

٦- **الإخلال ببعض الأمثلة**، ومن ذلك قوله في حديثه عن أوزان ألف التأنيث المقصورة:

" وأما (فُعَلَى) فلم يرد منها إلا خمسة أمثلة، وهي: (شُعَبَى)، و(أُرَبَى)، و(أُدَمَى)"[٧].

فيلاحظ أنه لم يذكر من الأمثلة إلا ثلاثة، ولم يستكمل الخمسة، وقد ذكر صاحب (خزانة الأدب) أن ما أتى على وزن (فُعَلَى) تسع كلمات، فقال:

---

(١) الفصول الخمسون: ٢٣٨، ٢٣٩.

(٢) شرح الفصول: ٢/ ٥١٠.

(٣) البيت سبق تخريجه صفحة/ ٤٧٤.

(٤) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٤٤.

(٥) البيت سبق تخريجه صفحة/ ٨٥.

(٦) ينظر: شرح الفصول: ١/ ٧٣.

(٧) ينظر: شرح الفصول: ٢/ ٥٤٤.

" فَائِدَة قد جَاءَ على (فُعَلى) تسع كَلِمَات: إحْدَاهَا: (شُعَبَى) وَقد شرحت. وَثَانِيها: (أدَمَى) بِالدَّال وَالْمِيم، وَهُوَ مَوضِع، وَقيل: حِجَارَة حمر فِي أَرض قُشَيْر. ثَالِثهَا: (أرَبَى) بالراء الْمُهْملَة وَالْمُوَحَّدَة، وَهِي الداهية. رَابِعهَا: (أُرَنَى) بالراء وَالنُّون: حب يَجْعَل فِي اللَّبن فيثخنه. خَامِسهَا: (حُلَكَى) بِالْحَاء الْمُهْملَة وَاللَّام وَالْكَاف، لضرب من العظاء، وَقيل: دَابَّة تغوص فِي الرمل. سادسها: (جُنَفَى) بِالْجِيم وَالنُّون وَالْفَاء، وَهُوَ اسْم مَوضِع. سابعها: (حُنَفَى) بِالْحَاء الْمُهْملَة وَالنُّون وَالْفَاء، وَهُوَ اسْم جبل. ثامنها: (جُعَبَى) بِالْجِيم وَالْعين الْمُوَحدَة للعظام من النَّمْل. تاسعها: (جُمَدَى) بِالْجِيم وَالْمِيم وَالدَّال، وَهُوَ اسْم مَوضِع"[١].

*   *   *

*   *   *

* * *

---

(١) الخزانة: ٢/ ١٨٩.

الخاتمة

الخـاتـمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتُذلّل العقبات، أحمده وأشكره على أن أتم علي إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على النبي العربي القرشي وعلى آله الكرام، وأتباعه مصابيح الظلام،

وبعد...

فبعد المعايشة والدراسة للشرحين طوال فترة البحث تبين للباحث ما يلي:

١- اعتمد ابن إياز والخُوَيِّي في شرحيهما على الأصول النحوية من السماع والقياس والعلة والإجماع وغير ذلك، وأكدا في غير موضع من شرحيهما على الأخذ بالسماع، وأنه مقدم على القياس.

٢- كان الخُوَيِّي أكثر استدلالا بالقرآن الكريم وقراءاته من ابن إياز، فابن إياز استشهد بثلاثمائة وثمانين آية أو بعض آية من القرآن الكريم، أما الخُوَيِّي فاستشهد بأربعمائة واثنتين وثلاثين آية أو بعض آية من القرآن الكريم، وقد ذكرت سابقاً أسباب كثرة الشواهد القرآنية عند الخُوَيِّي.

٣- من منهجهما في الاستدلال بالقراءات السبعية والعشرية عدم تخطئة القراءة أو القارئ، فلم يتخذا موقفاً هجومياً إزاء قراءة من القراءات، ولم أرَ أحدهما خطّأ قراءة، أو ردّها، أو طعن فيها.

٤- اعتمد ابن إياز والخُوَيِّي في إثبات القاعدة على القراءات الشاذة، إلا أن ابن إياز كان أكثر ذكرا لها واستشهادا بها.

٥- اتفق الشارحان في الاستشهاد بالحديث النبوي وأقوال الصحابة علي المعاني اللغوية والقواعد النحوية.

٦- اعتمد كل من ابن إياز والخُوَيِّي في الاستشهاد لبعض المسائل النحوية والصرفية على الأقوال المأثورة عن العرب من الأمثال والشعر وغيرهما.

٧- كان الاستشهاد بالشعر عند الخُوَيِّي أكثر منه عند ابن إياز، فقد بلغ مجموع شواهده الشعرية خمسمائة وثمانية وأربعين شاهدا، بينما استشهد ابن إياز بثلاثمائة وتسعة وثمانين شاهدا شعريا، وقد سبق بيان ذلك.

٨- التزم كل من ابن إياز والخُوَيِّي في عرضه المسائل النحوية والصرفية جانب الإيجاز والاختصار في الغالب، ولم يخرجا عنه إلا في بعض المسائل.

٩- كثرة المسائل التي عرض لها ابن إياز في شرحه، فكان يخرج على كلام ابن معط، فيورد مسائل وتنبيهات وفوائد لم يشتمل عليها نص الفصول، بخلاف الخُوَيِّي فكان يلتزم بشرح ما في الفصول إلا في بعض المسائل.

١٠- اتفق ابن إياز والخُوَيِّي في اختيارهما في بعض المسائل النحوية والصرفية، واختلفا في بعضها الآخر، وقد سبق ذكر ذلك.

١١- تنوعت أساليب الاختيار عند ابن إياز والخُوَيِّي، كما تنوع منهجهما في الاختيار، وقد بينت ذلك في الحديث عن منهجهما في الاختيار.

١٢- توقف ابن إياز والخُوَيِّي في بعض المسائل فلم يوضحا اختيارهما فيها.

١٣- ابن إياز والخُوَيِّي من النحاة المتأخرين المجتهدين أقاما منهجهما على الاختيار من آراء المتقدمين، وكان يغلب عليهما في اختياراتهما النزوع إلى المذهب البصري، إلا أن شخصيتهما العلمية لم تكن لتجعلهما متعصبين لمذهب دون إقناع أو قوة دليل، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن مذهبهما النحوي.

١٤- تعددت المصادر عند كل من ابن إياز والخُوَيّ من العلماء والكتب، فقد نقل ابن إياز عن كثير من العلماء قبله، ومثله فعل الخُوَيّ، إلا أن ابن إياز كان أكثر نقلا عن العلماء والنحاة السابقين من الخُوَيّ.

١٥- اعتمد ابن إياز في شرحه على الكتب النحوية والتفسيرية والفقهية واللغوية وغيرها، أما الخُوَيّ فلم يذكر من الكتب في شرحه إلا بعض كتب النحو واللغة، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن مصادرهما من الكتب.

١٦- تعددت الاعتراضات والاستدراكات من ابن إياز والخُوَيّ على ابن معط في فصوله، فبعضها مما اتفقا في ذكره، وبعضها مما انفرد به كل منهما.

١٧- كان لابن إياز والخُوَيّ الحق في إيرادهما بعض الاعتراضات على المصنف في كلامه، وبعضها كان ليس لهما الحق في إيرادها، وقد سبق توضيح ذلك في الحديث عن موقفهما من ابن معط.

١٨- اتفق ابن إياز والخُوَيّ في التعريف بعدد من الأبواب النحوية والصرفية في شرحيهما، غير أن اهتمام ابن إياز بالحدود كان أكثر من الخُوَيّ، فقد رأينا الخُوَيّ يهتم بالتعريف الاصطلاحي، وقد يجمع بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي أحيانا، بخلاف ابن إياز فقد كان يهتم بذكر التعريفين اللغوي والاصطلاحي، وكان أكثر عناية من الخُوَيّ بشأن الحد للمصطلحات داخل الأبواب النحوية والصرفية، وكان يستحسن تعريفا على أخر.

١٩- لم يسلم كل من ابن إياز والخُوَيّ من بعض المؤاخذات عليهما في شرحيهما، وإن كانت هذه المؤاخذات لا تنقص من قدر هذين الشرحين ولا مكانتهما العلمية.

وبعد.......،

فهذا ما استطعت أن أقوم به من جهد نحو هذا الموضوع، آملا أن أكون قد وفقت في ذلك.

وأرجو من الله- تعالى- أن ينال هذا البحث الرضا والقبول، وأن يغفر لي ما وقع فيه من هفوات، فالكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،،.

@@@

@@@

الـخـاتـمـة

الخـاتـمـة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتُذلَّل العقباتأحمده وأشكره على أن أتم عليّ إنجاز هذا البحث، والصلاة والسلام على النبي العربي القرشي وعلى آله الكرام، وأتباعه مصابيح الظلام،

وبعد...

فبعد المعايشة والدراسة للشرحين طوال فترة البحث تبين للباحث ما يلي:

١- اعتمد ابن إياز والخُوَيّ في شرحيهما على الأصول النحوية من السماع والقياس والعلة والإجماع وغير ذلك، وأكدا في غير موضع من شرحيهما على الأخذ بالسماع، وأنه مقدم على القياس.

٢- كان الخُوَيّ أكثر استدلالاً بالقرآن الكريم وقراءاته من ابن إياز، فابن إياز استشهد بثلاثمائة وثمانين آيةً أو بعض آية من القرآن الكريم، أما الخُوَيّ فاستشهد بأربعمائة واثنتين وثلاثين آيةً أو بعض آية من القرآن الكريم، وقد ذكرت سابقاً أسباب كثرة الشواهد القرآنية عند الخُوَيّ.

٣- كان من منهجهما في الاستدلال بالقراءات السبعية والعشرية عدم تخطئة القراءة أو القارئ، فلم يتخذا موقفاً هجومياً إزاء قراءة من القراءات ، ولم أرَ أحدهما خطّأ قراءة، أو ردّها، أو طعن فيها.

٤- اعتمد ابن إياز والخُوَيّ في إثبات القاعدة على القراءات الشاذة، إلا أن ابن إياز كان أكثر ذكراً لها واستشهاداً بها.

٥- اتفق الشارحان في الاستشهاد بالحديث النبوي وأقوال الصحابة علي المعاني اللغوية والقواعد النحوية.

٦- اعتمد كل من ابن إياز والخُوَيّ في الاستشهاد لبعض المسائل النحوية والصرفية على الأقوال المأثورة عن العرب من الأمثال والشعر وغيرهما.

٧- كان الاستشهاد بالشعر عند الخُوَيّ أكثر منه عند ابن إياز، فقد بلغ مجموع شواهده الشعرية خمسمائة وثمانية وأربعين شاهداً، بينما استشهد ابن إياز بثلاثمائة وتسعة وثمانين شاهداً شعرياً، وقد سبق بيان ذلك.

٨- التزم كل من ابن إياز والخُوَيّ في عرضه المسائل النحوية والصرفية جانب الإيجاز والاختصار في الغالب، ولم يخرجا عنه إلا في بعض المسائل.

٩- كثرة المسائل التي عرض لها ابن إياز في شرحه، فكان يخرج على كلام ابن معط، فيورد مسائل وتنبيهات وفوائد لم يشتمل عليها نص الفصول، بخلاف الخُوَيّ فكان يلتزم بشرح ما في الفصول إلا في بعض المسائل.

١٠- اتفق ابن إياز والخُوَيّ في اختيارهما في بعض المسائل النحوية والصرفية، واختلفا في بعضها الآخر، وقد سبق ذكر ذلك.

١١- تنوعت أساليب الاختيار عند ابن إياز والخُوَيّ، كما تنوع منهجهما في الاختيار، وقد بينت ذلك في الحديث عن منهجهما في الاختيار.

١٢- توقف ابن إياز والخُوَيّ في بعض المسائل، فلم يوضحا اختيارهما فيها.

١٣- ابن إياز والخُوَيّ من النحاة المتأخرين المجتهدين، أقاما منهجهما على الاختيار من آراء المتقدمين، وكان يغلب عليهما في اختياراتهما النزوع إلى المذهب البصري، إلا أن شخصيتهما العلمية لم تكن لتجعلهما متعصبين لمذهب دون إقناع أو قوة دليل، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن مذهبهما النحوي.

١٤- تعددت المصادر عند كل من ابن إياز والخُوَيّ من العلماء والكتب، فقد نقل ابن إياز عن كثير من العلماء قبله، ومثله فعل الخُوَيّ، إلا أن ابن إياز كان أكثر نقلاً عن العلماء والنحاة السابقين من الخُوَيّ.

١٥- اعتمد ابن إياز في شرحه على الكتب النحوية والتفسيرية والفقهية واللغوية وغيرها، أما الخُوَيّ فلم يذكر من الكتب في شرحه إلا بعض كتب النحو واللغة، وقد سبق بيان ذلك في الحديث عن مصادرهما من الكتب.

١٦- تعددت الاعتراضات والاستدراكات من ابن إياز والخُوَيّ على ابن معط في فصوله، فبعضها مما اتفقا في ذكره، وبعضها مما انفرد به كل منهما.

١٧- كان لابن إياز والخُوَيّ الحق في إيرادهما بعض الاعتراضات على المصنف في كلامه، وبعضها كان ليس لهما الحق في إيرادها، وقد سبق توضيح ذلك في الحديث عن موقفهما من ابن معط.

١٨- اتفق ابن إياز والخُوَيّ في التعريف بعدد من الأبواب النحوية والصرفية في شرحيهما، غير أن اهتمام ابن إياز بالحدود كان أكثر من الخُوَيّ، فقد رأيت الخُوَيّ يهتم بالتعريف الاصطلاحي، وقد يجمع بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي أحياناً، بخلاف ابن إياز فقد كان يهتم بذكر التعريفين اللغوي والاصطلاحي، وكان أكثر عناية من الخُوَيّ بشأن الحد للمصطلحات داخل الأبواب النحوية والصرفية، وكان يستحسن تعريفاً على أخر.

١٩- لم يسلم كل من ابن إياز والخُوَيّ من بعض المؤاخذات عليهما في شرحيهما، وإن كانت هذه المؤاخذات لا تنقص من قدر هذين الشرحين ولا من مكانتهما العلمية.

وبعد.......،

فهذا ما استطعت أن أقوم به من جهد نحو هذا الموضوع، آملاً أن أكون قد وفقت في ذلك. وأرجو من الله- تعالى- أن ينال هذا البحث الرضا والقبول، وأن يغفر لي ما وقع فيه من هفوات، فالكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،،.

@@@

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية.
٢- فهرس القراءات لغير رواية حفص.
٣- فهرس الأحاديث النبوية.
٤- فهرس الآثار وأقوال الصحابة.
٥- فهرس الأقوال والأمثال.
٦- فهرس الأشعار والأرجاز.
٧- ثبت أهم المصادر والمراجع.
٨- فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

***

***

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية لغير رواية حفص

الآية	السورة	رقم الآية	موضعها
﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾	البقرة	٢٤٥	٤٩
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾	النساء	١	٥٢، ٢١٢
﴿ وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ ﴾	النساء	١٦	١٣٣
﴿ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلَهُمْ﴾	النساء	١٤٠	٥٠
﴿ وَلا نَكْتُمُ شَهَادَةً اللهِ إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ ﴾	المائدة	١٠٦	٢٩٥
﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ ﴾	الأنعام	٩٦	٢٠٩
﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾	الأنعام	١٥٤	٤٨
﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾	الأعراف	١٨٦	٤٩
﴿ عَتَّى حِينٍ﴾	يوسف	٣٥	١٠٠
﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾	الرعد	٧	٢٨٥
﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِي ﴾	النحل	٩٦	٢٨٥
﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾	الكهف	٥	٥٠
﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ ﴾	الأنبياء	٨٨	٢٢٢
﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ ﴾	النور	٣٦، ٣٧	٤٧
﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾	الجاثية	١٤	٢٢٢
﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾	القمر	٥٠	٥٠
﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾	المعارج	١١	٤٧
﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾	التكوير	٢٤	٥١

....

ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية

***

***

فهرس الآثار وأقوال الصحابة

***

***

رابعـاً: الأمثال وأقوال العرب

م	الأمثال وأقوال العرب	موضعها
١	أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني	٣٦٨
٢	هُو أسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ	١٩٠
٣	" امرأة عَرُوب	٣٣٠
٤	استَأْصلَ اللهُ عِرْقاتَهُمْ	٦٩
٥	البُرُّ الْكُرُّ بِستِّينَ	٧٠
٦	تَبَصَّعَ العِرْقُ على النّارِ	٧٠
٧	تفقّأ الكبشُ شحماً	٤٨٩
٨	تكتّعَ الجلدُ على النّارِ	٧٠
٩	خيرٍ عافاك الله	٢٩٥
١٠	دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ	٧١
١١	رَحُبَتْكَ الدَّارُ	٧١
١٢	رمُوَت اليدُ يدُك	٦٩
١٣	سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ	٦٩
١٤	السّمْنُ مَنَوَانِ بدِرهمٍ	٧٠
١٥	قد كانَ مِن مطرٍ	٢٨٨
١٦	قضُوَ الرجلُ	٦٩
١٧	عَرِبَتْ مَعِدَتُهُ	٧٠
١٨	فِي أَكْفَانِهِ لُفَّ الميّتُ	٦٨
١٩	في بَيْتِه يُؤْتَى الحكَمُ	٦٨

***

***

خامساً: فهرس الأشعار والأرجاز

بِالْإِنْكَارِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٣٤
شِعْرِي	الرجز	أبو النجم العجلي	١٠٢
الْفَاخِرِ	السريع	الأعشى	١٥٤، ٤٢٨
العيسُ	الرجز	جران العود	٢٤٩
والقَلَنْسِي	الرجز	-	٨٠
لَيْسِي	الرجز	رؤبة	٢٣٨
أَبَاضِ	الرجز	لرؤبة	١٩١
لَيْلَةً مَعا	الطويل	متمم بن نويرة	٥٨، ٤٥٣
الرِّتَاعَا	الوافر	القطامي	١٥٥
اليَتَقَصَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	١٠٦
البَلاقِعُ	الطويل	ذو الرمة	٢٣٤
تُباعُ	الوافر	رجل من تميم	٨٥
وَإِصْبَعُ	الرجز	حميد الأرقد	١٤٦
صَرْفُ	الطويل	المتنبي	٨٢
نَفَانِفُ	الطويل	مسكين الدارمي	٢١٥
الصياريفِ	البسيط	الفرزدق	١٢٩
الْمُخْتَرَقْنْ	الرجز	رؤبة	٢٤٨
صَدِيقُ	الطويل	المتنبي	٨٣
عاشِقُ	الرجز	جميل بثينة	٣٥٤
يُوَافِقُهَا	المنسرح	أمية بن أبي الصلت	١٠٢
الأبَارِيقِ	البسيط	الأقيشر الأسدي	٩٤

قَدْ بَقِي	الكامل	الخوي	٢٤
المُتَألِّقِ	الكامل	البحتري	٨٢
وَقَدْ فَعَلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	٣٩
فَضِلْ	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١٠٢
مُشْـــمَعِــلْ	الرجز	الشماخ	٩٠
قُفُولا	الوافر	-	٤٣٨
لَسَالا	الوافر	المعري	٢٠١
الخِدَالَا	الوافر	المرار الأسدي	٢٩٩
الرَّجُلَهْ	المديد	-	٨٨
أُفَيلَا	الكامل	الراعي النميري	٤٤١
إبقَالَها	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	١٤٥
حَليلُها	الطويل	الأخطل	٩١
الرّجُلُ	البسيط	الأعشى	٤٨٠
عُطبُولُ	البسيط	-	٨٧
القِيلُ	السيط	كعب بن مالك	١٠٧
تَحْمِلُ	الكامل	ابن معط	١٢
وَأوْصَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٢٩٤
جُلْجُلِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٧
مُحْوِلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥١
أنْزِلِ	الكامل	ربيعة بن مقروم الضبي	٨٩
وأَشْمُلِ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٨١

سَوائنِا	الطويل	المرار الأسدي	٩٨
عَفَّانَا	البسيط	حسان بن ثابت أو كثير بن عبد الله	٣٤٨
آخِرينَا	الوافر	فروة بن مسيك	٤٥٠
الآمِنِينَا	مجزوء الكامل	-	٢٧٢
حَسَنُ	الطويل	-	٢٦٦
عَدْنَانُ	الكامل	-	٢٣٠
وَالحزَنِ	المديد	أبو نواس	٨١
عَنّي	الوافر	-	٢٢٨
أبَاهَا	الكامل	الشريف الرضي	٨٣
أَصْبَاهُ	الكامل	رجل من باهلة	٢٩٨
أَعْمَاؤُهُ	الرجز	رؤبة	٢٤٩
قَلْبَهُ	الرجز	-	٢٢٥
يَمَانيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص	٨٧
قِنَّسْرِىٌّ	الرجز	العجاج	٤٢٧
مُنْهَوِي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٢٦٥

***

***

سادساً: المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د/ طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣- الآداب، لأبي بكر البيهقي، تح: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٤- أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وأثاره في القراءات والنحو، للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة- جدة، ط الثالثة سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي، تح: د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط الأولى / ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٦- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٧- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د/ رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

٨- الإرشاد إلى علم الإعراب، للقرشي الكيشي، تح: د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، ومحسن سالم العميري، جامعة أم القرى.

٩- الأزهية في علم حروف العربية، للهروي، تح: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط الثانية سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٠- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تح: د/ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٧هـ٢٠٠٦م.

١١- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق.

١٢- إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٣- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي،تح: د/ عبد الإله نبهان، وآخرين، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تح: صدقي جميل العطار، دار الفكر - بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تح: د/ حمزة عبد الله النشرتي، دار المريخ بالرياض، ط الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

١٦- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثالثة سنة ١٩٨٨م.

١٧- إعراب القرآن، للنحاس، تح: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط الثالثة سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٨- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط الخامسة عشر سنة ٢٠٠٢ م.

١٩- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي، تح: د/ علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر- دمشق، ط الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢٠- الإغراب في جد الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، رسالتان لأبي البركات الأنباري، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجمهورية السورية، سنة ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

٢١- الأفعال، لابن القَطَّاع الصقلي، عالم الكتب، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٢- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط اللأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢٣- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تح: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

٢٤- أمالي المحاملي: رواية ابن يحيى البيع، لأبي عبد الله المحاملي البغدادي، تح: د/ إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم- عمان، ط الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٢٥- أمثال العرب، للمفضل الضبي، تح: د/ إحسان عباس، دار الرائد العربي- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ط الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري، تصحيح ومراجعة: دار الفكر بيروت ، ط الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٢٨- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، لعلي بن عدلان الموصلي: تح: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٠- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الكتبة العصرية- بيروت.

٣١- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تح: حسن الشاذلي فرهود، دار التأليف القاهرة، سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٣٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، مطبعة العاني- بغداد، سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢.

٣٣- الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تح: د/ مازن مبارك، دار النفائس- بيروت، ط الثالثة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.

٣٤- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ / علي أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٥- البداية والنهاية، لابن كثير، تح: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، دار المعرفة – بيروت.

٣٧- البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير، تح: د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط الأولى سنة ١٤٢٠هـ.

٣٨- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط الأولى سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٣٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تح: د/ عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٤٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزابادي، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان.

٤٢- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزآبادى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط الأولى سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٤٣- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤٤- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي، تح: د/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى سنة ٢٠٠٣ م.

٤٥- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.

٤٦- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تح: فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى بالسعودية، ط الأولى سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٤٧- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة ١٩٧٦ م.

٤٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاءالعكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٨٦ م .

٥٠- التخمير (شرح المفصل)، للخوارزمي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى سنة ١٩٩٠ م.

٥١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، (ج١ـ ٥)، تح: د/ حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط الأولى (ج١،٢) سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م، (ج٣، ٤) ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع بالقاهرة، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٥٣- التعريفات، للشريف الجرجاني، دار لبنان- بيروت، سنة ١٩٨٥م.

٥٤- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ، تح: د/ عوض بن حمد القوزي، ط الأولى سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٥٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح: د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط الأولى سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٥٦- تهذيب اللغة، للأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط الأولى سنة ٢٠٠١م.

٥٧- توجيه اللمع، لابن الخباز، تح: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط الأولى سنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

٥٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تح: د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط الأولى سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٥٩- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تح: يوسف أحمد المطوع، الهيئة العامة للكتاب، ط الثانية سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٠- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني: تح: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦١- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، دار المعارف- القاهرة.

٦٢- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية- بيروت، ط الثامنة والعشرون سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، ط الثانية سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

٦٤- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، تح: د/ فخر الدين قباوة، ط الخامسة سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٦٥- الجمل في النحو، للزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٦٦- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع..

٦٧- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر- بيروت.

٦٨- جمهرة اللغة، لابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين- بيروت، الأولى سنة ١٩٨٧م.

٦٩- الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي، تح: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٧٠- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلي بن محمد الإربلي، تح: د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤ م.

٧١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط وتصحيح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٧٢- حاشية الشمنّي على مغني اللبيب، المطبعة البهية بمصر، سنة ١٣٠٥هـ.

٧٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٧٤- حاشية يس على مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، مصطفى البابي الحلبي، ط الثانية سنة ١٣٩٠ هـ- ١٩٧١ م.

٧٥- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تح: د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط الثالثة سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٧٦- حجة القراءات، لأبي زرعة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٧٧- الحدود في النحو، (رسالة الحدود) للرماني، تح: د/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان.

٧٨- الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور/ محمود فجال، أضواء السلف، ط الثانية سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٧٩- حروف المعاني والصفات، للزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٨٤م.

٨٠- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط الأولى سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٨١- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي ، للدكتورة/ خديجة أحمد مفتي، بحث بمجلة جامعة أم القرى ج ١٨ ع ٣٠ سنة ١٤٢٥هـ.

٨٢- الخاطريات، لابن جني، تح: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى سنة ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.

٨٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الرابعة سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٨٤- الخصائص، لأبي الفتح بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط الرابعة.

٨٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تح: مراقبة/ محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد/ الهند، ط الثانية سنة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٨٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.

٨٧- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط الثانية سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٨٨- ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، تح: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة- بيروت.

٨٩- ديوان أبي النجم العجلي، تح: د/ محمد أديب عبد الواحد جمران، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٩٠- ديوان الأعشى الكبير، تح: محمد حسين.

٩١- ديوان الإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٩٢- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط الخامسة سنة ١٩٥٨م.

٩٣- ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، مكتبة الحياة- بيروت.

٩٤- ديوان البحتري، مطبعة الجوائب- قسنطينية، ط الأولى سنة ١٣٠٠هـ.

٩٥- ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩٦- ديوان جميل بثينة، دار صادر- بيروت.

٩٧- ديوان حاتم الطائي، تح: أحمد رشاد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.

٩٨- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، تح: مروان العطية، دار الإمام النووي، ودار الهجرة- دمشق، ط الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٩٩- ديوان حسان بن ثابت، تح: د/ وليد عرفات، دار صادر- بيروت، سنة ٢٠٠٦م.

١٠٠- ديوان ذي الرمة، تح: كارليل هنري هيس ماكرتني، كلية كمبريج، سنة ١٣٣٧هـ- ١٩١٩م.

١٠١- ديوان رؤية بن العجاج، عني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٧٩ م.

١٠٢- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.

١٠٣- ديوان طرفة بن العبد، تح: حمدو طماس، دار المعرفة- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٠٤- ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تح: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر- بيروت.

١٠٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تصحيح: بشير يموت، المطبعة الأهلية- بيروت، ط الأولى سنة ١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م.

١٠٦- ديوان الفرزدق، تح: الأستاذ/: علي فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٠٧- ديوان لبيد بن ربيعة، تح: حمدو طماس، دار المعرفة- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١٠٨- ديوان النابغة الذبياني، تح:حمدو طماّس، دار المعرفة- بيروت، ط الثانية سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٠٩- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط الثانية سنة ١٩٩٥م.

١١٠- الراموز على الصحاح، للسيد محمد بن السيد حسن، تح: د/ محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة- دمشق، ط الثانية سنة ١٩٨٦م.

١١١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١٢- رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر العسقلاني، تح: د/ علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

١١٣- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر بن الأنباري، تح: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١١٤- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: د/ حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط الأولى سنة ١٩٨٥م.

١١٥- السنة، لأبي عبد الله المَرْوَزِي، تح: سالم أحمد السلفي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

١١٦- سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.

١١٧- سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط الثانية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١١٨- السنن الكبرى، لأبي بكر البيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١٩- سيبويه والضرورة الشعرية، للدكتور / إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٢٠- سير أعلام النبلاء، للذهبي، دار الحديث بالقاهرة، سنة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٢١- شذا العرف في فن الصرف، للشيخ / أحمد بن محمد الحملاوى، دار الكيان.

١٢٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تح: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير بدمشق – بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٢٣- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تح: د/ محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١٢٤- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تح: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٢٥- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط العشرون سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٢٦- شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة القواس، تح: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي بالرياض، ط الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

١٢٧- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، تح: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط الأولى سنة١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢٨- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بضمون التوضيح)، للشيخ / خالد الأزهري، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٢٩- شرح التصريف، للثمانيني، تح: د/ إبراهيم بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد- الرياض، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

١٣٠- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تح: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٣١- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى بالسعودية، سنة ١٤١٩ هـ.

١٣٢- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تح: صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف العراقية.

١٣٣- شرح ديوان حسان بن ثابت، لعبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، سنة ١٣٤٧هـ- ١٩٢٩م.

١٣٤- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تح: أحمد الأمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

١٣٥- شرح ديوان المتنبي، لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي- بيروت، سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٣٦- شرح السنة، للبغوي، تح: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، ط الثانية سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣٧- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تح: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٣٨- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأستراباذي، تح: د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط الأولي سنة ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

١٣٩- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٤٠- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف العراقية، سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١٤١- شرح الفصيح، للزمخشري، تح: إبراهيم بن عبدالله بن جمهور الغامدي، جامعة أم القرى، سنة ١٤١٧هـ.

١٤٢- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط الخامسة.

١٤٣-شرح القصائد العشر، للتبريزي، إدارة الطباعة المنيرية، سنة ١٣٥٢ هـ.

١٤٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط الحادية عشرة سنة ١٣٨٣م.

١٤٥- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية.

١٤٦- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تح: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط الأولى.

١٤٧- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، (ج ١، ٢) تح: د/ رمضان عبد التواب، الهيئة العامة للكتاب، (ج٣، ٥، ٦) تح: نخبة من العلماء، دار الكتب المصرية سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٤٨- شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤١٥ هـ- ١٤٩٤ م.

١٤٩- شرح المعلقات السبع للزوزني، دار احياء التراث العربي، ط الأولى سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.

١٥٠- شرح المفصل، لابن يعيش الحلبي، مكتبة المتنبي بالقاهرة.

١٥١- شرح المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط الأولى سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.

١٥٢- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تح: تركي بن سهو ابن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط الثانية سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٥٣- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تح: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز بالرياض، ط الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧ م.

١٥٤- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت.

١٥٥- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تح: د/ فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، سنة ١٩٩٣م.

١٥٦- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تح: موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب بالنجف ـ العراق، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٥٧- شرح الورقات في أصول الفقه، لجلال الدين المحلي، تح:د/ حسام الدين بن موسى عفانة، جامعة القدس- فلسطين، ط الأولى سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٥٨- شعب الإيمان، للبيهقي، تح: د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط الأولى سنة ١٤٢٣ هـ -٢٠٠٣م.

١٥٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط الرابعة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٦٠- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للبخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

١٦١- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج، تح: د/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٦٢- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين النيلي، تح: د/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى- مكة المكرمة،سنة ١٤١٩هـ، ١٤٢٠هـ.

١٦٣- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، سنة ١٤١٩ هـ.

١٦٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار الجيل– بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٦٥- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تح: د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية سنة ١٤١٣هـ.

١٦٦- طبقات فحول الشعراء،لمحمد بن سلاّم الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة.

١٦٧- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تح: د/ صلاح الدين المنجد، مطبعة حكومة الكويت، سنة ١٩٨٤هـ.

١٦٨- العدد في اللغة، لابن سيده الأندلسي، تح: عبد الله بن الحسين الناصر ، وعدنان بن محمد الظاهر، ط الأولى سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٦٩- علل النحو، لأبي الحسن بن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ط الأولى سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

١٧٠- العين، للخليل بن أحمد، تح: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٧١- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري، تح: د/ علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة- بيروت، ط الثانية.

١٧٢- الفاضل، للمبرد، دار الكتب المصرية- القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤٢١ هـ.

١٧٣- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري الأندلسي، تح: د/ إحسان عباس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٧١ م.

١٧٤- الفصول الخمسون، لابن معط، تح: د/ محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

١٧٥- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين الدمشقي العلائي، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير- عمان، ط الأولى سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٧٦- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل، تح: د/ وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١٧٧- فوات الوفيات، لصلاح الدين بن شاكر، تح: د/ إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٧٣م، ١٩٧٤م.

١٧٨- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لعبد الرحمن الجامي، تح: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية ، سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٧٩- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٨٠- في اللهجات العربية، للدكتور / إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط الثامنة سنة ١٩٩٢م.

١٨١- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، ط الثامنة سنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٨٢- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧ م.

١٨٣- الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٨٤- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، ط الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

١٨٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ.

١٨٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، ط / ١٤١٣ هـ- ١٩٩٢م.

١٨٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: د/ محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٨٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري،: تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٨٩- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت.

١٩٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين المتقي الهندي، تح: بكري حياني، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط الخامسة سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٩١- اللامات، للزجاجي، تح: د/ مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط الثانية سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٩٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، ط الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٩٣- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر- بيروت، ط الثالثة سنة ١٤١٤ هـ.

١٩٤- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، تح: دائرة المعرف النظامية- الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، ط الثانية سنة ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.

١٩٥- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تح: د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٩٦- اللمع في العربية، لابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

١٩٧- اللهجات العربية، نشأة وتطورا، للدكتور/ عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط الثانية سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٩٨- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تح: د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الثانية سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٩٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٠٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

٢٠١- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز، تح: د/ شريف عبد الكريم، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، ط الأولى سنة ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٢٠٢- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت،ط الأولى سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٠٣- المخصص، لابن سيدة، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢٠٤- المرتجل، لابن الخشاب، تح: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٢٠٥- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٠٦- المسائل البغداديات (المسائل المشكلة)، لأبي علي الفارسي، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، سنة ١٩٨٣ م.

٢٠٧- المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.

٢٠٨- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب، ط الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٠٩- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تح: د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، ط الأولى سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٢١٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط الأولى سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢١١- مسند الحميدي، لأبي بكر الحميدي، تحـ: حسين سليم أسد الدّاراني، دار السقا- دمشق، ط الأولى سنة ١٩٩٦ م.

٢١٢- المسند، للشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ.

٢١٣- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تح: د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الثانية سنة ١٤٠٥ هـ.

٢١٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.

٢١٥- المطلع على ألفاظ المقنع، لشمس الدين البعلي، تح: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط الأولى سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.

٢١٦- معاني القرآن ، للأخفش: سعيد بن مسعدة، تح: د/ هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢١٧- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تح: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢١٨- معاني القرآن، للفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة- مصر.

٢١٩- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحموي، تح: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ببيروت، ط الأولى سنة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٢٢٠- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ط الثانية سنة ١٩٩٥ م.

٢٢١- معجم القراءات، للدكتور/ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق، ط الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٢٢- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٢٣- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، دار الكتب العلمية، ط الأولى سنة ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٢٢٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط السادسة سنة ١٩٨٥م.

٢٢٥- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبرى زاده، تح: كامل بكر، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

٢٢٦- المفتاح في الصرف،لعبد القاهر الجرجاني، تح: د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط الأولى سنة ١٧٠٤ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٢٧- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم- دمشق، ط الأولى سنة ١٤١٢ هـ.

٢٢٨- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تح: د/ علي أبو ملجم، مكتبة الهلال- بيروت، ط الأولى سنة ١٩٩٣م.

٢٢٩- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الألفية، للشاطبي، تح: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط الأولى سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٢٣٠- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٣١- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، سنة ١٩٨٢ م.

٢٣٢- المقتضب، للمبرد، تح: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط الثالثة سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤ م.

٢٣٣- المقدمة الجزولية، للجزولي، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى بالقاهرة، ط الأوليسنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٢٣٤- المقرب، لابن عصفور، تح: عبد الستار الجوادي وعبد الله الجبوري، منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سنة ١٩٨٦ م.

٢٣٥- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ط الرابعة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٢٣٦- مناهل العرفان في علوم القرآنلمزُّرُ قاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط الثالثة.

٢٣٧- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، ط الأولى سنة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٢٣٨- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي، تح: د/ محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٣٩- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط الثانية.

٢٤٠ نتائج الفِكَر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط الأولى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٤١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تح: د/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن، ط الثالثة سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٤٢- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح: الشيخ علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة.

٢٤٣- نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي، تح: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت.

٢٤٤- هداية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون)، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٢٤٦- الوافي بالوفيات، للصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م

٢٤٧- الوسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي، تح: أحمد محمود إبراهيم، ومحمد محمد تامر، دار السلام- القاهرة، ط الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٢٤٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تح: د/ عباس حسن، دار صادر- بيروت، ط سنة ١٩٦٨م.

الرسائل الجامعية:

٢٤٩- أصول النحو عند ابن مالك ، إعداد الباحث/ خالد سعد محمد شعبان، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

٢٥٠- شرح الشافية، للخضر اليزدي، دراسة وتحقيق/ حسن أحمد الحمدو العثمان، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٥١- شرح فصول ابن معط ، تحقيق/ أحمد مرسي أحمد الجمل ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، ط / ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م .

٢٥٢- المباحث الكاملية في شرح الجزولية ، للأندلسي، تحقيق/ حمدي عبد الحميد المقدم ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة، ط / ١٣٩٦ هـ= ١٩٧٦ م .

٢٥٣- المفضل في شرح المفصل، للسخاوي، تحقيق /عبد الكريم جواد كاظم ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، ط / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

*****

سابعـاً: فهرس الموضوعات